فريد الزمان
علامة العصر عصام الدينك علم معانيدن تصنيف وتأليف
ايلديكى شرح التلخيص اطول اسميله مسمى
اولان كتابك طبع وتمثيلى حاوى
نسخه سيدر

(* فهرست المجلد الثانى من الاطول *)



بسم الله الرحمن الرحيم

(الفصل والوصل) اورد قوله الفصل والوصل على طبق ماذكره في تفصيل الابواب الثمانية قال الشارح قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه والوجه ماذكرنا وهذا اوجه للتقديم في التفصيل لا في هذا المقام كما لا يخفى على من يعرف المقام (الوصل عطف بعض الجمل على بعض) قدم تعريف الوصل على عكس ذكرهما وعلى خلاف المفتاح لانه وجودى سابق على العدمى في المعرفة ولا يبعد ان يقال يقدم الفصل تارة ويؤخر اخرى لئلا يتوهم بالتزام تقديم احدهما ان له مزية في باب البلاغة على الآخر وعبارته مشعرة بان الوصل والفصل مختصان اصطلاحا بالجمل والمقتضيات لهما جارية في المفردات ايضا فلا ينبغى التخصيص اصطلاحا ونحن نفهم من عبارة المفتاح عدم اختصاصهما بها وانما هما الاصل في الجمل حيث قال تمييز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل هو الاصل في هذا الفن وان حمله السيد السند على ان المراد ان بحث الحال خارج عن الاصل متفرع على الفصل والوصل وبالجملة لا يقتصر على رعاية جهات العطف وتركه فيما بين الجمل واحفظهما في المفردات ايضا لئلا يكون بمعزل عن البلاغة وكيف يظن ان عطف الجمل التي هي اخبار لمبتدأ او احوال لصاحب او صفات لمنعوت وتركه مبنيات على احوال دون ما في المفردات كذلك وقد وافقني في ذلك السيد السند حيث تكلم في وجه الفصل والوصل بين مفردات في خطبة شرح المطالع وقد اختار الجملة على الكلام ليشمل ماله محل من الاعراب والصلة بلا كلام ولم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا يتناسب جمل اربع مترتبة بحيث يعطف كل على ماقبلها بل يتناسب الاثنتان الاوليان والاثنتان الاخريان فيعطف في كل اثنتين اولا ويعطف الاخريان على الاوليان لان مجموع الاخرين يناسب مجموع الاولين ونظيره في المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف اولا الاخر على الاول والباطن على الظاهر بجامع التضاد ثم عطف مجموع

لانه في الاصل والوصل في هذا المقام نسخه

تكلف نسخه

هذا ما زدناه على الشرح لانها ايضا عند البعض جملة وليس بكلام لان اسناده ليس مقصودا لذاته سعد

الظاهر والباطن على مجموع الاول والاخر ليناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهما والمراد بالجمل مافوق الواحد ليشمل عطف احدى الجملتين على الاخرى وحمل الجمل على جمل يكون في العالم لايليق بالعالم (والفصل تركه) اي ترك عطف بعض الجمل على بعض ومن شانه العطف اذ لايقال الفصل في ترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها اذ ليس من شان الحال العطف على ماهي قيد له ثم انه رتب على التعريف بيان الاحكام اشارة الى ان معرفة الحكم بعد معرفة الشئ فقال (فاذاات) ورتب العطف ثلث مراتب مرتبتان منهما قريبتان التناول ومرتبة بعيدة على طبق مافي المفتاح الا انه جعل المرتبة الاولى مالا محل للجملة من الاعراب والمفتاح مايكون العطف فيه بغير الواو والحق مع المفتاح لان العطف بغير الواو لايطلب شرطا فهو اقرب تناولا على الاطلاق وماله محل من الاعراب يجتمع فيه حين العطف بغير الواو جهتا قرب اواتفقا في جعل احدى المرتبتين بالجملة محل من الاعراب ولاينحصر فيه اذ الوصل في جملة اتت بعد جملة هي صلة موصول اسمي اوحرفي وقصد تشريك الثانية للاولى عطفت على الاولى كالاتية بعدماله محل من الاعراب بلاتفاوت فتقول الذي ضرب وقتل وعجبت من ان ضربت واكرمت فنحن نقول فاذااتت (جملة بعد جملة فاما ان يكون لها محل من الاعراب) اوتكون صلة (اولا) والقدضمن بيانه وجوب تقديم المعطوف عليه (وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية لها في حكمه) اي في حكم الاعراب بان تكون مشاركة للاولى في جهة الاعراب ويكون اعرابهما من جهة واحدة وليس الخبر الثاني ولا الحال الثانية ولاالصفة الثانية مشاركا للاولى في الحكم اذ جهة الاعراب في كل منهما مافيه لامافي سابقه بخلاف التابع فلا يشكل انه قصد تشريك الثاني للاول في الاخبار المتعددة ونظائرها مع انه ترك العطف (عطف عليها كالمفرد) اي كعطف المفرد على المفرد وفي هذا التشبيه اشعار بوجه حسن العطف اي كان العطف في مقام قصد تشريك المفرد مقبول كذلك في هذه الجملة لان الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفرد ولما كان عطف المفرد على المفرد يشترط في قبوله الجهة الجامعة فرع على التشبيه قوله (فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه) مما لايدل الاعلى مطلق الجمع وهل هي متحققة في كلام العرب لم توجد على سبيل الحقيقة ولامانع من التجوز كما قيل ان ثم في قوله عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب بمعنى الواو لضرورة الشعر وكما قال الكوفيون ان او في قوله تعالى الى مائة الف اويزيدون بمعنى الواو وكما قال المصنف في التذنيب من الايضاح ان الفاء يجئ بمعنى الواو وجعله منه واقدام على الاثم بسبني فضيت ثمة قلت لايعنيني واستشهد عليه بخبر عبدالله بن عتيك فان اردته فارجع اليه ويؤيد ان ماذكر نحوه لم اعاماق معناه تجوزا انه قال فما بعد ان قصد ربطهما بهما على معنى عاطف سوى الواو ولم يقل على عاطف سوى الواو فالمراد بالواو الواو المستعمل في معناه الحقيقي حتى يدخل الواو بمعنى او في غير الواو ولما لم يعلم وجود العاطف بمعنى الواو تجوزا في كلام البلغاء لم يبال المفتاح بالاحتمال ولم يذكر قوله تعالى ونحوه وقد صعب ذكره حتى قرئ منصوبا عطفا على مقبولا ومجرورا عطفا على الضمير المجرور على المذهب الضعيف وفسر المنصوب بنحو المقبول من المستحسن والقريب من الطبع وهو كما ترى وفسر المجرور بنحو عطف الجملة من عطف المفرد ولااظلك في ريبة مما الهمناه ولايخفى ان هذا الاشتراط على مذهب من لم يجعل الواو للترتيب (ان تكون بينهما جهة جامعة) فهذا الوصل انما يتيسر بعد معرفة الجهة الجامعة كما اقسم الثالث الاان في القسم الثالث امورا اخر لابد من ضبطها لم يشترط في هذا القسم من عدم كمال الاتصال وكمال الانقطاع وشبه احدهما

لقوله كالمفرد احتمالان آخران احدهما ان يكون مشبها به المعطوف اي عطفت كالمعطوف المفرد سواء عطف على المفرد او الجملة والثاني ان يكون مشبها به المعطوف عليه اي عليها كالمفرد سواء عطف عليها المفرد او الجملة ولما كان الاعذب ان يجعل مشبها به لعطف الجملة على الجملة وبه يشهد مافي الايضاح اخترناه سعد

انما قال كما قيل لانه صححه بمعناه في شرحه على الكافية سعد

ولذا عد قريب التناول دون الثالث (نحو زيد يكتب) اى ينشئ النثر كذا سمعت
من الثقاة (و يشعر) من حد نصر و كرم بمعنى يقول الشعر اوالثانى بمعنى يجيد الشعر كذا
فى القاموس لما بين الكتابة والشعر من المناسبة (اويعطى ويمنع) لما بينهما من التضاد
(ولهذا) اى لكون شرط قبول عطف الجملة بالواو وجود الجامع لاكون شرط قبول
العطف بالواو مفردا كان اوجملة اذجعل الشرط فى المفرد جملة مسلماحتى فرع عليه اشتراط
القبول فى الجملة فلا يحسن تعليل الشرط المفرد بعد تسليمه فان قلت فلا يتم الدليل لانه من عطف
المفرد على المفرد قلت ان المفتوحة بعد العلم فى حكم المكسورة لكون ما بعدها منزلة مفعولى
علمت فلو لم يكن وجود الجامع شرطا فى الجملة ايضا لم يعب على الشاعر لجعل المعطوف والمعطوف
عليه بمنزلة الجملة (عيب على ابى تمام قوله زعمت) اى الحبية هواك يانفس عفا الغداة اى اندرس
فى غداة الهجرة كما عفاه عنها اى عن اللوى وهو موضع طلال باللوى ورسوم (لا) اى ليس
الامر كما زعمت (والذى هو عالم ان النوى صبر) اى مر فى الصحاح الصبر ككتف هذا
الدواء المر ولا يسكن الا للضرورة هذا وفيه نظر اذ لغات ككتف لا يختص الشعر
(وان ابا الحسين كريم) لازلت عن سنن الوداد ولاغدت نفسى على الف سواك تحوم
جواب القسم لا وابيت الآخر مؤكد وهو جواب القسم كما ذكره الشارح وعيب البلغاء
على ابى تمام بفوت الجامع بين المعطوف والمعطوف عليه اذ لامناسبة بين مرارة النوى
وكرم ابى الحسين دليل تام على الاشتراط وان يمكن الجواب عنه بان مراد ابى تمام ان مرارة
النوى وكرم ابى الحسين مما لا يعلمه الا الله كما يتبادر اليه العرف من حواله علم الشئ الى الله
وفيه كمال المبالغة فى عظمة الشئ بحيث لا تدركه العقول فالجامع بينهما انهما مما لا يحيط بهما
علم احد فتأمل (والا) اى وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى فى حكم اعرابها (فصلت عنها)
الاولى ان يقابل فصلت بوصلت اوعطفت بلم يعطف (نحو واذا خلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم)
الاولى لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم انما نحن مستهزؤن لئلا يوهم ان كلامه فى مجرد
انا معكم لا فى المجموع كما وهمه الشارح والسيد السند وغيرهما لانه ما حكاه الحاكى
هو المجموع وقصد تعلق القول به لا بكل من قوله انا معكم وقوله انما نحن مستهزؤن
فلا نصيب بالقول الا للمجموع كما انه لا نصيب هو اذا قيل قلت زيد الا لمجموع زيد ولا نصيب
بشئ من انا معكم وانما نحن مستهزؤن فى التصيب كما لا نصيب لزاء زيد ففى هذه الحكاية كل
من انا معكم وانما نحن مستهزؤن جملة لا محل لها من الاعراب ووجه الفصل عن كل منهما
ليس عدم قصد التشريك فى حكم الاعراب بل ان العطف عليه عطف على ما هو كجزء
كلمة وهو بهذا الاعتبار داخل فى قوله وعلى الثانى وليس الفصل فيه بشئ مما ضبط بل
لما ذكرنا فهو قسم منه غفلوا عنه برمتهم فاحفظه عنه ما قرت به ولا تتبع اهمالهم فانه ليس لهم
الا بذل ما رزقوا والله يرزق من يشاء وقوله (لانه ليس من مقولهم) علة لمحذوف كانه قيل
لانه لم يقصد تشريكه لانا معكم لانه ليس من مقولهم قال الشارح وانما قال على انا معكم
دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وقد عرفت ما فيه وانكر السيد
السند كونه بيانا اضوح انا معكم ومغايرتهما فى المعنى وجعل الحق كونه تأكيدا
ون معنى انا معكم ثباتات على اليهودية وانما نحن مستهزؤن تحقير ضد اليهودية ودفع
لا الاعتداد به ودفع نقيض الشئ تأكيد له اولان معنى انا معكم المعية قلبنا وهو
يستلزم مخالفة اصحاب محمد معنى والموافقة صورة وهو الاستهزاء فيؤكده .

هو نسخه

بكلى نسخه

انما نحن مستهزؤن اوجعله استينافا فى جواب مابالكم ان صح انكم معنا توافقون اهل الاسلام قال وعلى اى تقدير لا يصح عطفه على انما نحن مستهزؤن لانه ليس مقولا لهم ولا يصلح ان يكون تأكيدا اوتتمة الجواب عن سؤالهم ومن المباحث النفيسة التى خفيت الى الآن ان فصل الله يستهزئ بهم من قوله انا معكم لاينبغى ان يكون من هذا الفن لانه للاحتراز عن ضعف التأليف لان عدم قصد التشريك هنا لئلا يفسد اصل المعنى بناءعلى ان قاعدة العطف فيما بين النحاة صحة التشريك فالتمثيل به خال عن التحصيل ومثال مانحن فيه زيد ضرب ذهب لم يعطف ذهب على ضرب مع انه يصح اصل المعنى فى قصد التشريك ولايخالف قاعدة النحو المشهورة لئلا يشارك الحكم السابق فى القصر (وعلى الثانى) اى على تقدير ان لايكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد ربطها بها على معنى عاطف) لم يقل على عاطف (سوى الواو) وادرج المعنى ليدخل فيه الواو بمعنى او ويخرج ثم واو بمعنى الواو (عطفت) به لابدمن اشتراط ان لايكون للاولى حكم لايجرى فى الثانية فتأمل (نحو دخل زيد فخرج عمرو اوثم خرج عمرو اذاقصد التعقيب او المهلة) الصواب اذاقصد التعقيب بلامهلة او بمهلة والعاطف الذى يقصد به عطف جمل لامحل لها من الاعراب ماسوى الواو ماسوى لا وحتى فانهما مختصان بالمفردات الا انه يعطف بلا المضارع على المضارع فيقال اقوم لااقعد لمضارعته الاسم كذا فى الرضى وقال السيد السند ان وجه اختصاص حتى بالمفردات امتناع وجود شرطها وهو كون مابعدها جزأ مما قبلها اضعف اواقوى ولاتحقق له فى الجمل اصلا وفيه بحث لانهم ذكروا فى قوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام و بنين وجنات وعيون ان الثانية بدل البعض من الاولى لدخولها فيها ثم قال وظاهر المفتاح يشعر بوقوع حتى فى عطف الجمل حيث قال فى بحث العطف ولا بد فى حتى من التدريج لماينبئ عنه قوله وكيف فتى من جند ابليس فارتمى فى الحال حتى صار ابليس من جندى اذ الظاهر انه مثال لحتى العاطفة وحينئذ تجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى العاطفة للمفردات هذا وفيه انك عرفت انه يجرى الشرط فى الجمل وتفصيله فى البيت انه اندرج فى ارتمى فى الحال صار كذا وصار كذا فيصح حتى صار ابليس من جندى وانما قال الظاهر لانه يجوز ان يكون نظير الافادة تدريج حتى العاطفة وله فى المفتاح غير نظير و يحمل قوله ولابد فى حتى على حتى مطلقا مساغ ومعنى البيت على ماهو المشهور انه صار بمتابعة ابليس مترقيا فى الشرارة الى ان تبعه ابليس متابعة الجندى للسلطان ففيه تحذير عن ارتكاب الصغاير فانه يفضى الى الجراءة على اكبر الكباير و يحتمل ان يكون المراد انى صرت بالتوبة الى ان انقاد لى ابليس ولايزاحمنى فى الطاعة ففيه ترغيب فى العبادة والجد فيه وازالة الخوف من تسويل النفس وغلبة الشيطان فانه يندفع بالثبات على الخير وانما شاع العطف بماسوى الواو وحتى ولالان لها معنى محصلا وفائدة يعتدبها بخلاف الواو فانه لايفيد الااشتراك الجملتين فى التحقق ولاتوجه للنفس الى الاشتراك فى التحقق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى يجب النفس وانما يجبها و يجعلها طالباله بشرائط لايتيسر معرفتها الا الاوحدى بعدا وحدى فلذا ترى المهرة يبوحون بحصر البلاغة فيه مبالغة فى كونه مدارالها لا تقول لولم تعطف الجملتان لاوهم ان الجملة الثانية رجوع عن الاول لانا نقول لاكلام فى صحة العطف فى مقام التوهم وهو عطف لدفع الايهام وسيأتى نظيره لكن لايغنى عن الشرائط فى مقام لامجال فيه للايهام لوضوح

الامر من غير شائبة الايهام ونحن لم نفصل كل معاني ماسوى الواو مع ان العطف لايتأتى لابعد معرفتها لان المتكفل لها علم آخر وقد فصلناه لك قبل ان تأتي هذا المقام في شرح الكافية بما لامزيد عليه (والا) اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو (فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية) من تقييد بحال اوظرف اوغير ذلك (فالفصل) متعين كذا في الايضاح لايقال الملازمة ممنوعة لانه قال السكاكي ان هذا القطع يأتي اما على وجه الاحتياط وذلك اذا كان يوجد قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه لكن المقام مقام احتياط فيقطع لذلك واما على وجه الوجوب وذلك اذا كان لايوجد لانا نقول المراد فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤها للثانية ولم يسبق على الاولى مايصح العطف عليه بقرينة انه تأتي بيان هذا القسم وهو الذي جعلته كالمقطعة وسمى الفصل له قطعا (نحو واذا خلوا) الآية (لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص) اي في اختصاصه باعتبار حكم المتكلم لاباعتبار مضمونه (بالظرف لما مر) من ان المفعول ونحوه مقيدات للحكم فلا يرد انا لانسلم وجوب المشاركة في الاختصاص بالظرف لما مر من ان التقديم يفيد التخصيص لانا نسلم ان تقديم الشرط يفيد التخصيص وانما يفيده ظرف لم يتضمن مايوجب صدر الكلام لانك عرفت ان المراد اختصاص الحكم لامضمون الجملة والقيد يخص حكم المتكلم لامحالة وعرفت ان مامر ليس معناه كون التقديم للتخصيص بل كون الظرف للتقييد فان قلت عبارة الايضاح لايساعد ماذكرت لانه قال لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف المتقدم فان وصف الظرف بالمتقدم يشعر بان للتقدم مدخلا في المشاركة في الاختصاص والتقييد بالظرف لامدخل فيه للتقدم قلت قيده به لان العطف على المقيد انما يفيد المشاركة في القيد المتقدم دون المتوسط او المتأخر يدل عليه كلام الشارح المحقق واعلم ان في الاية للمتأملة لانه لاريبة في صحة عطف الله يستهزئ بهم على مجموع الشرط والجزاء اذ عطف غير الشرطية على الشرطية وبالعكس كثير والجامع ايضا يتحقق اذ تقاولهم بهذه المقالات ينسب الاستهزاء بل عين الاستهزاء والمسند اليه في كل منهما مستهزئ بالاخر لان استهزاءهم بالمؤمنين في احكام الله فوجه ترك العطف عليها ان عطفها عليه يوهم عطفها على الجزاء فالقطع لدفع الوهم وهو حينئذ مثال للفصل لكون كالمنقطعة وكان المصنف غفل عنه فاقتصر على جعله مثالا للفصلين دون الثالث قال الشارح المحقق فان قلت اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف عليه ويكون بحيث يتوقف على المعطوف الشرط سببا فيه بواسطة كونه سابقا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لايجوز ان يكون عطف الله على يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ يصير واذا قالوا ذلك استهزء الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لوقالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز قلت اولا دليل الشيخ مدخول لان المراد بالقول القول عن اعتقاد كما لايخفى فترتيب الاستهزاء على هذا القول المخصوص لاعلى القول المطلق ولايتم ماذكره دليلا على عدم ترتيب الاستهزاء على القول المخصوص وثانيا انه اورد على الشيخ ان العطف على جواب الشرط له احتمال ثالث وهو ان لايستقل

بشيء بالجزائية بل بكون الجواب مجموع الشرط والجزاء ويدفعه ان العطف حينئذ ليس على
الجزاء بل العطف مقدم على الجعل جزاء وثالثا ان اختصاص الاستهزاء بوقت الخلو بحاله
بعد لان القول مختص بوقت الخلو والاستهزاء بوقت القول والمختص بالمختص بالشيء مختص به
والاعجب من ذلك كله ان منع كون العطف موجبا للتقييد مما لا يضر لان المقصود بيان نكتة
للفصل بجعل المراد من الاية ما لا يستقيم معه الوصل وهو ان المراد استهزاء الله مطلقا ولو
عطف على الجزاء لفات الاطلاق لافادته الاختصاص بوقت الخلو فالمناقشة بانه يحتمل
الاختصاص بوقت القول مما لا يضر في تعيين الفصل لان العطف يفيد الاختصاص باحد
الطرفين لا محالة على ان الاظهر الاشيع الاحتمال الاول وان المصنف لم يعين الطرف وان
يتبادر منه وقت الخلو وكان مهابة الشيخ شغلت المحققين عن مشاهدة ضعف كلامه والله
يختص من يشاء بانعامه (والا) عطف على قوله (فان كان للاولى حكم) اى ان لم يكن للاولى
حكم (لم يقصد اعطاؤه للثانية٨) وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك
ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان قلت مع قصد الاعطاء كيف يصح الفصل ويفوت
الحكم قلت لا ينحصر الاعطاء في حكم العطف فليصرح بالحكم في المعطوف فان قلت من الممتنع
ان لا يكون للاولى حكم زائد على مفهوم الجملة اذ الكلام البليغ لا يخلو عن معنى مراد قلت
المراد حكم زائد على مفهوم الجملة يمكن اعطاؤها للثانية بالعطف (فان كان بينهما) اى بين
الجملتين (كمال الانقطاع بلا ايهام) من الاقسام العقلية كمال الاتصال مع ايهام وشبه
كمال الاتصال معه ولم يتعرضوا لهما فكانهما لم يوجدا (او كمال الاتصال او شبه
احدهما فكذلك) يتعين الفصل وفيه انه مع شبه كمال الانقطاع لا يتعين الفصل بل
الفصل اولى للاحتياط على ما سمعته مما نقلناه من المفتاح الا ان يقال فرق بين
المتعين والواجب والاولى ايضا متعين عند البليغ (والا) اى وان لم يكن بينهما واحد
من الثلاثة وذلك بان يكون توسط بين الكمالين او ايهام مع كمال الانقطاع
(فالوصل) متعين اما في الاول فلتحقق المناسبة والمغايرة واما في الثاني
فللضرورة ووجه تعين الفصل مع شبه كمال الانقطاع عدم المناسبة لان المناسبة مع المانع
عن رعايتها كالعدم ومع كمال الانقطاع بلا ايهام ظاهر ومع كمال الاتصال عدم المغايرة
ومع شبه كمال الاتصال عدم المغايرة المحوجة الى العاطف في الربط لربط الجواب بالسؤال
من غير عاطف والعطف يحتاج الى مغايرة محوجة الى العاطف في الربط فالمقامات ستة
اخذ المص في تفصيلها على ترتيب ادى اليه التقسيم لكن لم يتعرض في التقسيم الاول لعدم
الايهام لانه مستغن عن البيان واكتفى بقوله (اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء)
اى في الخبرية والانشائية والاولى خبرية وانشائية ولو اكتفى بقوله خبرا او انشاء لكفاه
لان اختلاف الجملتين في الخبرية ان يكون احداهما خبرا دون الاخرى والجملة اذا لم تكن خبرا
فلا محالة تكون انشاء وكذا الانشائية (لفظا ومعنى) مصدر ان للاختلاف اى اختلافا
لفظيا ومعنويا بان يكون احداهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء كذلك وهو الشايع
او يكون احداهما خبرا لفظا انشاء معنى والاخرى بعكس ذلك وهو مما لم يعثر عليه
(نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها) فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم
القوم لطلب الماء والكلاء وارسوا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة والمراد امرهم بحبس
انفسهم في مكانهم عن الذهاب نزاولها اى نحاول الحرب ونعالجها وكون الارساء
حبس السفينة اوهم البعض ان الضمير للسفينة ومنهم من جعلها للخمر والوجه الاول

٨ (فالفصل نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا ائلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر) نسخة في المتن

كما تشهد به تتمة البيت ومعنى قوله كل حتف امرئ الخ ان اى حتف يرد على المرء بتقدير الله
سواء كان حتف انفه او موتا اخر فلا يرد الثانى الجبن ولا الاول الاقدام وفرق بينه وبين
حتف كل امرئ وكان الشارح غفل فقال فى تقرير معنى البيت فان موت كل نفس يجرى
بمقدار الله تعالى وقدرته لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه والمثال هو المحكى لا من حيث انه
فى الحكاية فان الفصل فيه لحفظ المحكى على ماكان كما هو مقتضى الحكاية لا للاختلاف
خبرا وانشاء وانما الفصل لذلك فى كلام الرائد ولم يعطف الرائد تزاولها على ارسوا لاختلاف
الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى وليس عدم صحة جعله مثالا من حيث انه فى الحكاية
لان المثل الفصل بين جملتين لا محل لهما من الاعراب وهما فى كلام الحاكى فى محل النصب
بالقول كما ذكره السيد السند لان المقول مجموعهما وهو المنصوب ولا نصب بشئ من الجزئين
فى النصب وبهذا تضاعف ضعف ما ذكره الشارح من انه مثال لمجرد الاختلاف
لا لاختلاف جملتين لا محل لهما من الاعراب اذ الجملتان هنا منصوبتا المحل ولا تزاحم بين كمال
الانقطاع وشبه كمال الاتصال فلا يردان تزاولها اما تعليل للطلب كما قيل لا للارساء
والا لا يجزم كما فى اسلم يدخل الجنة فهو جواب لسؤال مقدر اى ما بالك بامرنا بالارساء
فليس الفصل لكمال الانقطاع بل شبه كمال الاتصال واما حال كما تقول اى اقيموا فى حال
مزاولة الحرب ولا يخافوا الحتف فان حتف كل امرئ بمقدار ولا يخفى ان الامر بالاقامة
فى حال المزاولة اشد تأكيدا للمزاولة فكذلك ليس الفصل للاختلاف المذكور اذ الحال
لا تعطف على الجملة المقيدة بها حتى يكون تركه فصلا مبنيا على نكتة واعلم ان الاختلاف
خبرا وانشاء لا يمنع العطف فيما له محل من الاعراب كما هو ظاهر بيان المتن حيث
لم يشترط فيما له محل من الاعراب عدم الاختلاف وقد وقع فى التنزيل وقالوا حسبنا الله
ونعم الوكيل وصرح العلامة الزمخشرى على جوازه فى سورة نوح (او معنى) اى (فقط)
واما الاختلاف لفظا فقط فليس من موجبات الفصل كما ستعرفه (نحو مات فلان
رحمه الله) اى ليرحمه الله ففصل رحمه الله عما قبله لاختلافهما خبرا وانشاء معنى ويحتمل
ان يكون الفصل للتنبيه على الاختلاف وهذا موجب سابع فاحفظه (او لانه) عطف على قوله
لاختلافهما (لا جامع بينهما كما سيأتى) من ان المعتبر الجامع باعتبار المسند اليه والمسند
جميعا وان الجامع اى شئ هو (واما كمال الاتصال) فبتنزيل الجملة الثانية منزلة تابع
من التوابع سوى العطف لكنهم لم يتعرضوا لكون الثانية بمنزلة النعت للاولى وبنى الشارح
ذلك على ان النعت دال على بعض احوال المتبوع وهذا المعنى مما لا تحقق له فى الجمل
وشيد السيد السند بنيانه بانه يستلزم كون الجملة من حيث هى جملة محكوما عليها ولك
ان تقول ومحكوما به والجملة من حيث هى لا تصلح لشئ منهما ونحن نقول ليس التنزيل
الا مقتضيا لنوع مناسبة ولا يقتضى رعاية خصوص صاحب المنزلة فى المنزل والا
يصلح التنزيل منزلة البدل لان البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هى جملة لا تصلح
لذلك على ان الجملة ربما تدل على حال جملته كان تقول زيد قائم علمت فيفصل علمت عن زيد
قائم لانه يدل على انه معلوم فيكون بمنزلة النعت (فلكون الثانية مؤكدة للاولى) موافقة
اللفظ والمعنى نحو زيد قائم زيد قائم وقعد زيد قعد زيد وكانهم لظهوره لم يتعرضوا له او مخالفة
اللفظ متقاربة المعنى جدا فهو بمنزلة التأكيد بالتكرار او مخالفة المعنى مقررة للاولى فهو بمنزلة
التأكيد المعنوى كما سنفصلهما وكلاهما (لدفع توهم تجوز او غلط) كالتأكيد (نحو لا ريب
فيه) بالنسبة الى ذلك الكتاب على تقدير كونهما جملتين لا محل لهما من الاعراب وهو المختار

اجر نسخه

يصح نسخه

كما بين فى محله فانه لما بولغ فى وصفه بلوغه) متعلق بوصفه (الدرجة القصوى فى الكمال
بجعل) متعلق ببولغ (المبتدأ ذلك) المشعر بكمال العناية بتمييزه وبعد درجته لعظمته عن الافهام
(وتعريف الخبر باللام) الدال على حصر الكتاب فيه وهو يقتضى جعل غيره من الكتب لقصانه
بالنسبة اليه كانه ليس كتابا والشيخ لم يجعل ذلك مبتدأ بل جعله فى تقدير هو ذلك الكتاب وجعله
تعالى لا ريب فيه بمنزلة هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب على ما فى دلائل الاعجاز وكانه تحاشى
عن تنزيل كتاب الله منزلة العدم لما فيه من سوء الادب وجعل لا ريب فيه بمنزلة التأكيد
اللفظى لان دعوى عدم الريب فى كمال الهداية بمنزلة دعوى الهداية يقينا (جاز) جواب
لما (ان يتوهم السامع قبل التأمل) فى كمالات الكتاب (انه مما يرمى به) اى مما يتفوه به (جزافا)
هى مثلثة بمعنى ما يقال بلا تأمل ولا يخفى انه كناية عن كونه غلطا لان القول بلا تأمل فى عرصة
الغلط دون التجوز وجعله بمنزلة جاءنى زيد نفسه يدعى ان لا يدفع به الغلط على ما ذهب
اليه الشارح المحقق والسيد السند لكن خالفناهما وشيدنا صحة دفع الغلط به فى بحث
التأكيد وايضا الكلام المؤكد به مجاز عن الكمال حقيقة فى نفى غيره من الكتاب والتأكيد
المعنوى يدفع التجوز فلا يصح اتباعه المجاز فلا يوجب كونه حقيقة على خلاف المقصود
ودفع الجزاف انما يتحقق لو اريد بلا ريب فيه نفى الريب فى الكمال اما لو اريد نفى الريب فى
كونه من عند الله كما هو المشهور المتبادر فلا يندفع به الجزاف لان غيره من الكتب يشاركه
فى ذلك النفى (فاتبعه) اى ذلك الكتاب (اياه) اى لا ريب فيه (نفيا لذلك) التوهم (فوازنه)
اى عديله من وازنه بمعنى عادله يقال هو وزنه وزنته ووزانه كذا فى القاموس فعلم ان
(وزان نفسه فى جاء زيد نفسه) يريد فيه لفظا اوزان اذ يقال هو وزانه لا وزانه وزانه على
ما عرفت ولا يصلحه قول الشارح فى المختصر اى وزان لا ريب فيه مع ذلك الكتاب وزان
نفسه مع زيد فلا يكون الوزان زائدا كما توهم اذ لا يوازن لا ريب فيه بمتبوعه بل بما يعرف
به حاله من نظيره الواضح الحال (ونحو هدى للمتقين) عطف على قوله نحو لا ريب فيه
واشارة الى جملة مؤكدة متقاربة المعنى لسابقتها منزلة منزلة التكرير (فان معناه انه)
اى الكتاب (فى الهداية) متعلق بما بعده (بالغ درجة لا يدرك كنهها) اى نهايتها (حتى
كانه هداية محضة) الاولى حتى انه هداية محضة اذ فى حمل الشئ على الشئ فى مقام المبالغة
دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والاولى هداية عظيمة محضة لان تنوين هدى للتعظيم
فالمبالغة فى جعل الهدى المنون خبرا له وليس معنى البلوغ تلك الدرجة معنى التنوين وكونه
الهداية لمحضة معنى التعبير كما يستفاد من الشرح لان التنوين لا يفيد تعظيم الهادى بل
الهداية فالمبالغ فيه بتمامه مستند الى حمل الهدى المنون عليه وجعله عين الهدى المعظم
(وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله فى الهداية لان
الكتب السماوية بحسبها) اى بقدرها وبسببها (يتفاوت فى درجات الكمال) لا بحسب
غيرها فتقدم الجار والمجرور للحصر مبالغة فى الاعتناء بشان هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر
بسند انه قد يتفاوت بجزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق الكتب باعجازه والشارح دفع
المنع بان هذا التفاوت ايضا داخل فى الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما
يندفع به لو كان السند مساويا والا فان تجعل هدى للمتقين فى تقدير فيه هدى للمتقين مرادا به
حصر الهداية بكونها فيه فيكون كذلك الكتاب فى حصر الهداية وتكون المماثلة اتم وبالتأكيد
اللفظى اقرب (فوزانه وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد) الاولى فوزانه وزان زيد قائم
الثانى فى زيد قائم زيد قائم الا انه اراد رعاية المناسبة بين وزانى قسمى الجملة المؤكدة قل

فى مثله نسخه

المتعارف نسخه

نى

السيد السند اذا كان كل من لاريب فيه وهدى للمتقين تأكيدا لذلك الكتاب فلا يظهر وجه الفصل هدى للمتقين من لاريب فيه اذ الممتنع عطف المؤكد على المؤكد لاعطف تأكيد على تأكيد بل العطف فيه انسب وكانه لهذا لم يلتفت الزمخشرى الى هذا الاحتمال الذى اختاره المفتاح والمص وجعل لاريب فيه تأكيد ذلك الكتاب وهدى للمتقين تأكيد لاريب فيه وحينئذ فصل الجملة متجه بلا اشكال هذا ونقول والله المستعان و باللكبوة من اشجع الفرسان فيما هو المستوى عن الميدان ولولا فضل الله فالانسان هو الانسان انما عدل المفتاح عن توجيه الزمخشرى لانه لايوجد التأكيد التأكيد نظيرا فى المفردات عند الجمهور فانهم نصوا على ان التأكيدات المجتمعة كلها للمؤكد كالصفات المتتالية بموصوف نعم ابن برهان على ان التأكيد بعد التأكيد تأكيد للتأكيد وهى المقيس عليه للجمل وكان الزمخشرى تبع مذهب ابن برهان وكما لايعطف المؤكد على المؤكد لايعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال جاءنى القوم كلهم واجمعون على انه يكفى فى فصل التأكيد عن التأكيد ايهام العطف على المؤكد هذا ولكن زيد فى اسباب الفصل ماغفلوا عنه وهو كون الجملتين المتواليتين تأكيدين لشئ فاحفظه وانظمه مع ماذكروا (او بدلا منها) عطف على قوله مؤكدة للاولى اى القسم الثانى من كمال الاتصال بان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى ابدلت من الاولى (لانها غير وافية بتمام المراد) وان وفت ببعض منه بخلاف الثانية فانها وافية به (او) لكون الثانية (كغير الوافية) بتمام المراد لكونه مجملة اوخفى الدلالة (بخلاف الثانية) فانها وافية لاتشبه غير الوافية لكونها مفصلة او واضحة الدلالة هكذا ينبغى ان يفهم المراد لا كما ذكره الشارح من ان البدل مطلقا يجب ان يكون وافيا لايشبه غير الوافى اذ واف يشبه غير الوافى يصلح جملة بدلا عما لا نفى (والمقام يقتضى اعتناء بشانه) اى بشان تمام المراد وجعل الضمير راجعا الى المراد يوجب فوت تمام المراد قال الشارح لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه اقول لابد فى كل كلام ان يكون وافيا بتمام المراد والبلاغة فى فوت بعض المراد فكون المقام مقتضيا للاعتناء بشانه لم يعتبر لايراد مافى تمام المراد بل لايراد مالايفى به من المبدل منه فانه مع وجود البدل يشبه ان يكون المبدل منه لاغيا مهروبا عنه للبليغ فاشار الى وجه ايراده بان المقام يقتضى اعتناء بشان تمام المراد فيذكر اولا غير الوافى لتصير النفس طالبا لتمامه متشوقا اليه فيتمكن فى نفس المخاطب حين ذكره فى فصل تمكن (لنكتة) النكتة هى المقام والعبارة تشعر بانها غيره فالاولى وهو اى المقام كونه الى اخره وكانه اراد بالمقام غير ما يتعارف من الحال بل مكان التكلم (ككونه مطلوبا فى نفسه) الاولى ترك قوله فى نفسه فانه يكفى كونه مطلوبا سواء كان مطلوبا فى نفسه او ذريعة الى غيره (اوفظيعا) هايلا اوذكر اول مرة من غير سبق المبدل ربما لايحيط به الذهن ويذهل عن ضبطه لفظاعته (او عجيبا) يمنع التعجب منه حرزه فى اول السماع من غير تقدمه وتوطئة (اولطيفا) لايتمكن فى البصيرة لطافته بدون المكث فى طلبه وتعقله زمانا فينزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال ويسمى فى هذا الفن بدلا وبيان المصنف ناظر الى انه لم يعتبر بدل الكل وكلام المفتاح ساكت عنه ومن امثلة المفتاح للبدل قوله تعالى بل قالوا مثل ماقال الاولون قالوا ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون قال فصل قالوا ائذا متنا عن قالوا مثل ما قال الاولون لقصد البدل ومنها قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لايسألكم اجرا وهم مهتدون قال لم يعطف اتبعوا من لايسألكم للبدل وجزم الشارح المحقق والسيد السند فى شرح المفتاح ان المثال الثانى

بدل الكل مع ان المص صرح بانه من بدل الاشتمال وجعل السيد المثال الاول ايضا منه لكنه قال الشارح فى الشرح اقتداء بالايضاح ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له فى الجملة التى لا محل لها من الاعراب وايده السيد السند بان الجملة التى تعتبر مؤكدة وان ناسبت التأكيد لفوت القصد بالنسبة مع ان استيناف القصد الذى فى الجمل بمنزلة القصد بالنسبة يتحقق فيها ناسبت بدل الكل ايضا بالمغايرة فى اللفظ والاتحاد فى المعنى لم يجعل بدل الكل لان العمدة فى البدل هو الكون مقصودا بالنسبة وقد فاتت اقول فيما ذكره الشارح نظر من وجوه احدها انه لا ينحصر الامتياز عن التأكيد فيما ذكره بل منه الامتياز بان البدل فى حكم تكرير العامل نعم انه ايضا منتف فى جمل لا محل لها من الاعراب وثانيها انه لا يتميز عن مطلق التأكيد بان لفظه ما يغاير للجملة الاولى اذ من التأكيد ما يغاير لفظه لفظ المؤكد وهو التأكيد المعنوى وربما ينزل الجملة منزلة التأكيد المعنوى كما عرفت وثالثها ان ما ذكره جار فى البيان اذ البيان لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير لفظ الاول فينبغى ان لا يعتبر ولا يخفى ان اسقاط بدل الكل عن الاعتبار لاغناء البيان عنه اولى بالاعتبار اذ التباس البيان بالبدل مشتهر وقد تصدى النحاة بنصب علامة للتمييز بينهما دون البدل والتأكيد فالتمسك فى عدم اعتباره بعدم تمييزه عن التأكيد دون البيان ينبئ عن الغفلة (نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون) مثال المنزل منزلة بدل البعض كما نبه عليه (فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والثانى او فى بتأديته) لان الاولى وان كانت اشمل لكن الثانية اوفى فى ذلك البعض (لدلالته عليها بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين) الاولى ترك المعاندين لان الاظهر ان التنبيه ليس مخصوصا بهم بل يشمل المعترفين ليزيدوا فى الشكر ويتمكنوا فى الاعتراف (فوزانه وزان وجهه فى اعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول) كما لا يخفى لان الاول يشمل على ما لا يحصى وللآية احتمال آخر فى غاية الدقة والحسن وهو ان ما فى قوله ما تعلمون مصدرية اى امدكم بعلمكم وتمييزكم من بين الحيوانات الشهوية بانكم من ذوى العلم امدكم بانعام الآية نبه على الامداد فى العالم الروحانى وعلى الامداد فى العالم الجسمانى ولما كان بين الامدادين من التباين والتفاوت فصل الجملتين تنزيلا للتباين منزلة عدم التناسب ولو جعل ما موصولة فالاشبه انه من ذكر الخاص بعد العام لشرفه فى نظر المخاطبين المعاندين لكمال شغفهم بها والشايع فيه عطف الخاص على العام ولما اعاد العامل استغنى به عن العاطف فهذه من جهات الفصل حرية بان يجعلها نصب العين وان اهملوه من البين وما ينزل منزلة بدل الاشتمال ما اشار اليه بقوله (نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا) اى وان لم ترحل (فكن فى السر والجهر مسلما) اى منقادا والاسلام الانقياد وفى الشرح اى كن كالمسلم فى استواء حالته فى الدين على خلاف المنافق المتدين فى الملاء غير المتدين فى الخلاء (فان المراد) اى المقصود (به) والغرض من استعماله فالمراد بمعنى الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ (كمال اظهار الكراهة) اى كمال اظهار كمال الكراهة (لاقامته) اى اقامة المخاطب (وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتأديته) اى تأدية الغرض من الاستعمال (لدلالته عليه) اى على الكراهة وتذكير الضمير لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قررنا لم يلزم كون اظهار الكراهة ما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كما لزم على من جعل ضميره عليه لكمال اظهار الكراهة (بالمطابقة) اى بالدلالة الواضحة التى صارت فى الوضوح كالمطابقة والا فمعنى لا تقيمن النهى عن الاقامة وهو ليس

فيها نسخة

عن الكراهة وهو يوضح الكراهة قوله عندنا فانه يدل على انه لا يرضى بالمقارنة والمصاحبة ويستهجن رؤيته وقال الشارح تعارف هذا اللفظ في الكراهة الشديدة للاقامة من غير طلب الكف عن الاقامة مع التأكيد (مع التأكيد) الظاهر جدا في الكراهة الشديدة (فوزانه وزان حسنها في الجنى اندارحسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال) فلا يكون تأكيدا ولا بيانا (وغيرداخل فيه مع مابينهما من الملابسة) والملازمة ووجه كونه مثالا لجمل لا محل لها من الاعراب قد عرف (او بيانا) اى القسم الثالث من كمال الاتصال بان تكون الجملة الثانية بيانا (لها) للاولى فينزل منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف عليها كما لا يعطف موضع الشئ عليه فاما ان يذكر في كلمة بعد كلمة اى او بدونها و بعد ان جعل المفتاح اى المفسرة من الحروف العاطفة لا يصح منه جعل كون الثانية بيانا للاولى من موجبات الفصل (لخفائها) يعني يتوقف البيان على كون الاولى خفيا وفيه بحث لانه ربما يطلب به مزيد الايضاح دون ازالة الخفاء (نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى) وتشبه ان يكون الآية من بدل البعض لان وسوسة الشيطان كان اكثر مما ذكر فما ذكره بعض مقاله (فان وزانه وزان عمر في اقسم بالله ابو حفص عمر) الملايم لما سبق فوزانه وكون الجملة الثانية بيانا للاولى اعم من ان يكون تمامها بيانا لتمام الاولى او تكون تمامها بيانا لجزء الاولى او تكون جزء منها بيانا لجزء الاولى فان قوله قال يا آدم بيان لوسوس اليه ولا خفاء في الشيطان ولا مدخل لتقييد الوسوسة به في البيان وما قال الشارح المحقق من انه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان لم يصلح تفسير القوله وسوس لانها القول الداعي للاضلال وقال اعم فلا بد من تقييده بالفاعل حتى يصلح تفسيرا لانه بالتقييد بالشيطان يفهم كونه للاضلال وكونه خفيا لا يتم لان البيان يكفي فيه كونه مقيدا بوضوح مع انه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيد ايضاح كما تقرر في النحو وكذا ما قال السيد السند حيث قال انا نقول لا بد في الثاني من ملاحظة التعلق بالمفعول ايضا حتى يصلح بيانا للاولى ولا شبهة ان القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا الوسوسة الشيطان بل الوسوسة لآدم عليه السلام فالنسبة بالبيانية انما هي بين الجملتين دون مجرد الفعلين فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق بالمخصوص فيصح ان يكون القول المقيد بالمفعولية بيانا للوسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول ليس جملة اذ المفعول من متعلقات المسند فلا يلزم ان يكون النسبة بالبيانية بين الجملتين فان قلت لو كان البيانية من موجبات القطع كيف جاء قوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم في سورة وفي اخرى ويذبحون ابناءكم قلت اريد مع الفصل بقوله يسومونكم سوء العذاب مطلق العذاب سواء كان باعتبار انفسهم او محبوسهم فجاء يذبحون ابناءكم بيانا له ومع الوصل عذابا كان واردا على انفسهم وحينئذ و يذبحون ابناءكم مغايراه مستحق للعطف لا للبيان وقال الشارح المحقق ربما ينزل فرد الشئ لان فيه زيادة ظاهرة على باقي افراد الجنس منزلا منزلة انه من جنس آخر فيعطف عليه لادعاء المغايرة فالعطف انما ورد على خلاف مقتضى الظاهر ومقتضى الظاهر الفصل وانت تعرف ماله الفصل (واما كونها) اى الثانية (كالمقطعة عنها) اى عن الاولى (فلكون عطفها عليها موهما لعطفها على غيرها) مما يؤدي الى فساد المعنى وانما قيدناه به لان قولنا زيد قائم وعمرو قاعد و بكر ذاهب مما يوهم فيه عطف الجملة الثالثة على جملتين سابقتين

نسخة محبوسهم

عطفهما على الاخرى لكن لا فساد فيه ولا يتفاوت المعنى فلا يبالى بهذا الايهام
وايضا لو كان مطلق ايهام غير المقصود مردودا لما صح الفصل لدفع ايهام غير المقصود
مع انه مع الفصل يحتمل الاستئناف وفيه ايهام الاستئناف الغير المقصود والمراد بالايهام
اما الدلالة الضعيفة فحينئذ يتبادر العطف على الغير اوالشك فيه ويكون معلوما بطريق
الاولى واما التعبير بالايهام لكون المدلول ضعيفا فاسدا وحينئذ يشمل الكل قال الشارح
المحقق وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع العطف كما ان المختلفتين انشاء وخبرا
والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي يمكن
دفعه بنصب قرينة اقول ما ذكر من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
ومحوج الى التمسك بانه يمكن اتجه له طريقان فالاولى ان يقال وجه الشبه تغاير الجملتين
مع الاشتمال على مانع العطف ونحن نقول وجه الشبه ان فيه ايهام خلاف المقصود كما ان في
عطف الجملتين المختلفتين خبرا وانشاء ايهام اتفاقهما معنى لانه الشايع وفي عطف غير المناسبتين
على الجامع ايهام الجامع والادق ان يقال لمعارضة ايهام خلاف المقصود وجود الجامع
الحق الجامع بالعدم وشابه الجملتان الغير المنقطعتين الجملتين المنقطعتين بعدم الجامع (ويسمى
الفصل لذلك قطعا) لان الجملتين كانتا متصلتين لوجود التناسب والجامع فقطع المانع فالفصل
فيه كانه قطع متصل (مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها) اي بدلها (بدلا اراها) على صيغة المجهول
شاع في الظن اي اظنها (في الضلال) اي في سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب (تهيم) اي
تتحير وانما جعل ضلالها مظنونا مع ان المناسب دعوى اليقين تحرزا عن دعوى التفرد في
ضلالها واشعارا بان غاية الجرأة دعوى الظن اولانه لا يروج منه دعوى اليقين في براءة
ذمته عن مظنون سلمى يعني فصل اراها عن قوله تظن سلمى مع اتفاقهما خبرا واتحاد
المسند فيهما وتناسب المسند اليهما لان الاول محبوب والثاني محب فبينهما تضايف
اوتقارن في الخيال لان العطف يوهم خلاف المقصود وهو عطف اراها على ابغي وهو
اقرب ولكونه كالمفرد العطف عليه كعطف المفرد على المفرد لا يقال لا مناسبة بين
مسند ابغي واراها وكفى ذلك في نفي التوهم لانا نقول كفى المناسبة كونه متعلق الظن وفيه
ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتمشى لو لم يكن في الفصل ايضا ايهام خلاف
المقصود ولا خفاء في احتمال كون اراها حالا عن فاعل ابغي وخبرا بعد خبر لان الا ان يقال
الاصل في الجملة ان لا تخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع عن المعارض
الذي هو العطف يختار الاصل بمرجح الاصالة وان لم يخل عن مانع كما كان مع العطف
فليتأمل في المفتاح ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك اي ليس في
مرتبة الداعي المعنوي مع وجوده لا يستند صنع البليغ الى الامر اللفظي ويعلم منه ان من
نكات الفصل رعاية الوزن (ويحتمل الاستئناف) كانه قيل كيف اراها في هذا الظن فقال
اراها تتحير في اودية الضلال (واما كونها) اي الثانية (كالمتصلة بها) بالاولى (فلكونها)
اي الثانية (جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل) الاولى (منزلته) اي منزلة السؤال لانه
كلفظ السؤال في افادة معناه (فتفصل) الثانية (عنها كما يفصل الجواب عن السؤال) لما
بينهما من الاتصال كذا في الشرح فقوله كالمتصلة معناه كالمتصلة الكاملة والا
فبالتنزيل يحصل الاتصال ولهذا قيد الاتصال سابقا بالكمال او كمال الاتصال عبارة عن
الاتصال الحقيقي ولم يقتصر على الاتصال وادرج لفظ الكمال لحسن مقابلة الاتصال بشبه
الاتصال لان الاتصال التنزيلي اتصال ناقص وهذا يشعر بان من موجبات كمال الاتصال

خلاف معنى نسخه

قال السيد السند ان المناسبة كون الظن سبب البغي منه

ولك ان تنزل الاولى منزلة السائل فيترك لان السائل مما لا يعطف عليه الكلام منه

ان تخرج نسخه

تراها نسخه

كون الجملتين سؤالا وجوابا وانما لم يبعد ذلك فى تفصيل كمال الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهما يكونان فى كلام متكلمين فالجواب ابدا ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتج الى اعتبار اتصاله بالسؤال فعلى هذا يمكن ان يكون وجه قوله فيفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال انه يفصل عنها لكونها ابتداء كلام ولكن لا يلايم ذلك جعل هذا القسم كالمتصلة بل ينبغى تسميتها كالمبتدأ والامر فيه بين هين ولك ان تقول اتصال الجواب والسؤال داخل فى قولهم او بيانا لها لان الجواب بيان مبهم السؤال ويمكن ان يجعل وجه فصل الثانية عن المنزل منزلة السؤال انه كالبيان له لانه يتبين به لانها تضمنت السؤال ومنهم من جعل هذا القسم كالمنقطعة وادعى ان فصل الجواب عن السؤال لكمال الانقطاع بينهما لاختلافهما خبرا وانشاء ولهذا لم يعد الجواب والسؤال عن مواقع الفصل لاندراجهما تحت كمال الانقطاع وليس بشىء لا نتقاضه بقولك اضرب زيدا فى جواب من اضرب لان الفصل فيه ليس لاختلافهما خبرا وانشاء واعلم ان تنزيل الاولى منزلة السؤال من تصرفات المصنف واما غيره فاكتفى بمجرد تضمنها السؤال ولا يخفى ان ما اعتبره يجعل الدواعى الى الفصل اقوى فقول الشارح انه لا حاجة الى ذلك التنزيل تزييف لما هو الاحرى ورفض لما اعتباره فى نظير البليغ اولى ولا يذهب عليك ان ماذكره السكاكى من نكات التنزيل منزلة الواقع من نكات التنزيل منزلة السؤال ولا يبعد ان يكون قصد المصنف من نقله الاشارة الى نكات ذلك التنزيل ايضا (قال السكاكى فينزل ذلك) السؤال المدلول عليه (منزلة السؤال الواقع لنكتة كاغناء السائل عن ان يسأل او) لان (لا يسمع عنه شئ) كراهة سماع كلامه او ان لا ينقطع كلامك بكلامه ولا ينفك عن اتصاله ونظامه او القصد الى افادة كثير بلفظ قليل الى غير ذلك والمقصود من نقل كلام السكاكى بيان انه جعل الفصل لجعل المقدر كالمذكور ففصل الجواب عنده عن السؤال المقدر لا عن الجملة الاولى بخلاف ما اعتبره المص حيث نزل الجملة السابقة منزلة السؤال فان الفصل عنها وهذا انسب بعبارة كالمتصلة بها وجعل وجه الفصل شبه كمال الاتصال بينهما (ويسمى الفصل لذلك استينافا) وهذه التسمية تشعر بما ذكرنا من ان الفصل لكونه ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه لا لاتصاله بالسابق (وكذا) الجملة (الثانية) فالاستيناف لفظ مشترك والمختص بالثانية المستانفة (وهو) اى الاستيناف بالمعنى الاول لان الكلام فى الفصل والوصل ظاهر اوان كان مرجع البحث الى اللفظ فافهم (على ثلثة اضرب) اختاره على ضروب لان المختار فى تمييز العدد جمع القلة اذا وجد ليطابق اللفظ والمعنى والضرب النوع وتنوع الاستيناف لتنوع السؤال المقدر (لان السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا) لا عن خصوص سبب فيجاب باى سبب كان سواء كان سببا بحسب التصور كالتأديب للضرب اوسببا بحسب الخارج (نحو قال لى كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اى ما سبب علتك او ما بالك) اى ما شانك (عليلا) اى مع اى سبب انت فانه ينشاء من صدر البيت السؤال عن سبب العلة فان العادة التفحص عن سبب علة العليل ولك ان تجعل السؤال عن حاله لتستدل به على سبب علته فيكون من القسم الثالث والا ظهر ان قوله سهر دائم خبر بعد خبر ووصف لنفسه بالمرض والسهر الدائم والحزن الطويل وتنبيه على ان مرضه مما لا يرجى فيه الصحة ولا يخفى ان هذا القسم يقتضى عدم التأكيد لما مر من ان الكلام الابتدائى لا يؤكد ولا وجه لاهماله هنا وبيانه فى القسم الثانى (واما عن سبب خاص)

للحكم (نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كأنه قيل هل النفس امارة بالسوء) فقيل
نعم ان النفس لامارة بالسوء (وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كامر) في الايضاح
في باب احوال الاسناد الخبري في الشرح من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالباله
حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء هنا الاستحسان لا الوجوب هذا والنكتة
في التعبير بالاقتضاء ان المستحسن في باب البلاغة كالواجب ولا يتأتى للبليغ تركه ونحن نقول
معنى قوله كامر انه ان كان سؤال السائل مع الشك حسن المؤكد وان كان مع الانكار
وجب التوكيد بحسنه الا ان يجري الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والظاهر ان المثال
للمنكر انكارين حيث اكد باللام وان وكأن احد الانكارين انكار امر بعض النفوس بالسوء
والاخر كون البعض كثير الامر به وهذا كله على طبق ما تقرر فيما بينهم ان المقدر هل
النفس امارة بالسوء والحق ان الناشئ من السابق ليس الا انه ما سبب عدم تبريئك اما ان السبب
انها امارة اوانها منقادة لمن يأمر بالسوء وانك تخاف من المخالفين تكذيبك فالا يخطر
بالبال فتقدير هل النفس امارة بالسوء تكلف والاظهر تقدير ما سبب عدم تبريئك الا انه
اكد الجواب لانه في معرض الانكار على ما بين فالكلام مع خالي الذهن المنزل منزلة المنكر
انكارين وفي الشرح فان قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن سبب
خاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب
ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري
والاستيناف جواب لسؤال عن مطلق السبب اي لم يأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصفين
واقواهما فتتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات وكان مراده بوصل ظاهر
بحرف موضوع للوصل ربط ظاهر لا الوصل الذي نحن فيه لان الفاء في قوله فالعبادة
حق له للتعليل لا عاطفة ولا يخفى ان الاول ايضا وصل خفي تقديري لا تفاوت بينه وبين
الثالث في ذلك (واما عن غيرهما) اما مطلقا فلا يقتضي تأكيدا واما عن غير خاص
فيقتضي التأكيد على مامر وكأنه اكتفى بانسياق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك اشار
الى القسمين بالمثالين الا انه اورد من الخاص مثالا لا يقتضي التأكيد وكان ينبغي ان يأتي بمثال
يقتضي التأكيد وستعرف حقيقة الحال في المثال الثاني (نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال
ابراهيم) فاجاب بانه حياهم بتحية احسن من تحيتهم عارية عن الثبات والدوام
لفعليتها وتحيته دالة عليه لاسميتها (وقوله زعم) اكثر استعماله في الاعتقاد الباطل وقد
يستعمل في الحق على ما في القاموس (العواذل) اي الجماعات العواذل اما الرجال كما هو ظاهر
صدقوا او الرجال والنساء فصدقوا تغليب (انني في غمرة) اي شدة (صدقوا) فالزعم استعمل
في الاعتقاد الحق قال الشارح ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف
كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله (ولكن غمرتي لا تنجلي) ففصل قوله
صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كأنه قيل اصدقوا في هذا
الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا هذا وهكذا في المفتاح فوجه عدم التأكيد ان السؤال
عن التصور والتصور لا يطلب التأكيد ونازع السيد السند في كون الهمزة وام سؤالا عن
التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيد وقد حققنا انه طالب التصور فتذكر لكن نقول اذا
دار الكلام بين النفي والاثبات لا معنى للسؤال بالهمزة وام اذ لا معنى لاظهار حصول
التصديق باحدهما لانه مفروغ عنه يعرفه كل احد الا ترى انه لا يقال ازيد قام ام
لم يقم والمتعارف في مثله السؤال عن جانب يهتم به فيقال اصدقوا وحينئذ يجب التأكيد

لان تحيتهم نسخه

للمتردد فيه ويكون ترك التأكيد لان ظهور حاله يدفع التردد والشك والاوجه ان المراد
زعم العو اذل انى فى غمرة ينكشف لان العذل يدفع الغمرة فلولا زعم الانكشاف لم يتحقق
فالزعم حينئذ فى معناه المشهور ولما كان زعمهم مركبا سأل انهم هل صدقوا فاجاب
بانهم صدقوا فى البعض وكذبوا فى البعض فقوله صدقوا اشارة الى صدقهم فى كونه فى
الغمرة وقوله ولكن غمرتى لاتنجلى اشارة الى كذبهم فى اعتقاد الانجلاء هكذا ينبغى ان
تحقق المقام وهذا شان من ليس فى ربقة التقليد فى غاية الاستحكام (وايضا) نبه به
على انه تقسيم مستانف وليس من دواخل التقسيم السابق ونبه بقوله (منه) على انه لم
يقصد فيه الحصر الاقسام اذ منه ما يأتى بصفته التى لا يترتب عليه الحكم ومنه ما يأتى باسمه
مع الوصف الذى يترتب عليه الحكم لانقول الاول داخل فيما بنى على صفته والثانى فيما
يأتى باعادة الاسم لان المراد بالوصف ما يترتب عليه الحكم وبالاسم مجرد الاسم بقرينة قوله
وهذا ابلغ منه ولم يستوف الاقسام لان بعض ماهو ملحق بالاول والبعض ملحق بالثانى
فى الاحكام الحاقا بينا لا يخفى على ذوى الافهام (ما يأتى باعادة اسم) المراد بالاسم ما يقابل
الصفة اى لفظ دال على ذات فى غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود (ما استؤنف)
اى ابتدأ (عنه) وكان عن بمعنى من والمراد بمفعوله الذى بلا واسطة هنا الكلام حذف
على ما قاله الشارح لظهور المرام والمفعول بواسطة نائب عن الفاعل وليس التقدير
اوقع الاستيناف عنه فيكون من قبيل حيل بين العير والنزوان كما يوهمه كلام الشارح لانه لا داعى
اليه بل نقول مفعوله الاول ضمير مستتر راجع الى ما رجع اليه ضمير منه اى ما استؤنف
الاستيناف منه اذ مفعوله الاول يكون الحديث والاستيناف حديث (نحو احسنت) على
صيغة الخطاب على ما ذكره الشارح المحقق ومع ذلك جعل السؤال المقدر لم ذا احسن
اليه اما على صيغة المتكلم او الماضى المجهول فيكون المخاطب سائلا عن سبب احسانه مع انه
اعلم بسبب ما فعله فيحتاج توجيه سؤاله الى ان يجعل مبنيا على النسيان او امتحان المخبر هل
يعرف السبب اولا وهو بعيد وليس لك ان تقدر السؤال من قبيل السامع دون المخاطب
لانه يأباه قوله صديقك وكان الواجب حينئذ صديقه القديم فلذا قال السيد السند فالواجب
ان يكون السؤال المقدر هل هو حقيق بالاحسان لانه اذا اخبر باحسانه اتجه السؤال عن انه
هل وقع موقعه اولا وحينئذ يجب التأكيد فقيل صديقك القديم حقيق بالاحسان مؤكد
بتعليق الحكم بالصفة هذا لكنه لا يجرى فى زيد حقيق بالاحسان فلابد فيه من تنزيل السائل
منزلة غيره لما يقتضيه المقام ويرد عليه ايضا انه اعلم بانه صديقه القديم فيكون اعلم بانه حقيق
فلا بد من البناء على النسيان او الامتحان ولك ان تجعل احسنت على صيغة التكلم فيكون
السؤال من المخاطب الغير المحسن فيتجه بلا خفاء (الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما بنى
على صفته) عدل عن عبارة الكشاف ومنه ما يأتى باعادة صفته لان المراد بالاعادة فى
عبارته ذكر صفته عبر عنه بالاعادة بطريق المشاكلة لوقوعه فى صحبته اعادة اسمية فاحترز
عن خفاء البيان لكنه جعل البيان قاصرا لان البناء لا يشمل تأخير المسند اليه بظاهره
فيخرج عنه احسنت الى زيد يستحق صديقك القديم الاحسان (نحو احسنت الى زيد صديقك
القديم هل لذلك وهذا) اى الاستيناف المبنى على الصفة (ابلغ) لاشتماله على بيان سبب
الحكم الذى فى الجواب وفرق بين بيان سبب الحكم الذى فى الجواب وبيان سبب الحكم
المتضمن للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان لسبب الاحسان الى زيد مع انه لا يشتمل
على سبب استحقاقه للاحسان و بهذا ظهر ضعف ما قال الشارح انه ان كان السؤال

ان تقرر نسخه

في الاستئناف عن السبب فالجواب لا محالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب بالاشتمال عليه اذ الكل يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب وقد اجاب بانه اذا اثبت لشئ حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه ستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشئ فيفيد ان سبب الحكم كونه حقيقيا به وتارة باعادة صفته فيفيدان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف فليتأمل هذا كلامه ولا يخفى ان جوابه يخص القسمين بالسؤال عن السبب مع انهما يجريان في الجميع ولو لاذلك ينبغي ان يذكر اقبل السؤال عن غيرهما ويخصصهما بما يكون الجواب بالاستحقاق مع انه يجري في غيره كما يقال احسنت الى زيد زيد يدفع اعدائي او كامل الشجاعة يدفع اعدائي والشارح المحقق جعل الاظهر ان اسم الاشارة اشير به الى الصفة من قبيل الثاني لانه في معنى الصفة وان كان اسما ولهذا صح الحكم على الثاني بكونه ابلغ من الاول مطلقا لكن الضمير الراجع الى الصفة ليس كالصفة لما عرفت من الفرق بين اسم الاشارة في احضار الموصوف وبين الضمير ولا حاجة للخبير الى التذكير (وقد يحذف صدر الاستئناف) الاظهر وقد يحذف بعض الاستئناف لانه لا يختص الحذف صدره (نحو قوله) تعالى (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) لانه في تقدير يسبحه رجال في جواب من يسبحه فيها كما اشار اليه بقوله (كانه قيل من يسبحه) ولا يخفى ان المحذوف ليس الصدر فقط بل المفعول والظرف ايضا (وعليه) نبه به على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف في احدهما المسند اليه وفي الآخر المسند اليه وكون الحذف في الاول جائزا وفي الثاني واجبا وله وجه آخر يكشف عنه قوله على قول (نعم الرجل زيد على قول) اي قول من يجعله في تقدير هو زيد لا على قول من يجعله مبتدأ نعم الرجل (وقد يحذف كله اما مع قيام شئ مقامه نحو) قول الحماسي يهجو بني اسد (زعمتم ان اخوتكم قريش) المراد الاخوة في الشرف والنسب (لهم الف) اي ايلاف مع القبائل لا يتعرضهم قبيلة في رحلتيهم المعروفتين في التجارة رحلة الشتاء ورحلة الصيف يجرون آمنين مكرمين (وليس لكم الاف) اي موالفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمراد نفي مطلق الالاف عنهم فتفسير الشارح بقوله اي موالفة في الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغي وبعده اولئك امنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا وهو يدل على ما ذكرنا من ان المراد نفي مطلق الالاف فافهم كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم فاجيبوا بكذبتم واقيم ما يدل على كذبهم مقامه وجوز المصنف كونه جوابا لسؤال آخر كانه لما اجيبوا بكذبتم سيل عن سبب تكذيبهم فاجيبوا بقوله لهم الف ففي البيت استئنافان قال الشارح فان قلت في الوجه الاول ايضا لابد من جعل لهم الف جوابا لسؤال عن سبب الكذب واجاب بانه يحتمل ان يكون تأكيدا للكذب او بيانا فالوجه مبني على احد الاحتمالين فافترق الوجهان وقد عرفت ان ذلك من اقامة العلة مقام الشئ وهو اولى بما ذكره كما لا يخفى ولك ان تجعل الزعم متضمنا لدعوى الكذب وتجعل المقدر سؤالا عن سبب الكذب فلا يكون استئنافا محذوفا ولو قيل بالتقدير فتقدير ما علامة كذبنا هو الجدير (او بدون ذلك) اي بدون قيام شئ مقامه (نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول) الاولى اي هم نحن على قول اذ تقدير نحن متفق انما الاختلاف في تقدير مبتدأ له والاولى على القول لئلا يتوهم من ينكر قول مخالفته للقول السابق (واما الوصل لدفع الابهام فكقولهم لا وايدك الله) فقولهم لا اخبار لرد خبر سابق فهو خبر وايدك الله جملة انشائية دعائية فبينهما كمال الانقطاع وانما عطف مع كمال الانقطاع لدفع الابهام لان لا وايدك الله ظاهر في الدعاء على

لا ينبغي اسحه

المخاطب بنعم التأييد عند فنبه بالعطف على ان لا جملة مستقلة فدفع الابهام علة مشتركة بين الفصل والوصل لا يقال لا الداخلة على الماضي يلزمه التكرير فلا ايهام مع عدم التكرير لا نا نقول ذلك اذا لم يدخل في الدعاء كما تقرر في محله وقد يعطف للتوسط مع دفع الايهام كما اذا قيل لك هل اضرب زيدا فتقول لا وايدك الله فان لا هنا انشائية بمنزلة لا تضرب فالعطف للتوسط ولدفع الايهام ولا تزاحم ولك ان تعطف مع عدم الجامع لدفع ايهام الرجوع عن الحكم السابق فتقول فلان يكتب ويقعد فيعطف لئلا يوهم ترك العطف ان يقعد رجوع واضراب عن يكتب قال الشارح لارد للكلام السابق فكانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا فلت جعل لا ردا للسابق لا يستدعي تقدير استفهام ثم الواو في مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل او زائدة لدفع الوهم كما زيد في ربنا ولك الحمد في رواية على ما في الصحاح مع انه لا ايهام او واو اعتراضية والجملة الدعائية معترضة كما في قوله ان الثمانين وبلغتها في تردد وفي ثبوت الوصل لدفع الايهام توقف فتأمل (واما للتوسط) اي اما الوصل للتوسط وجزاؤه فاذا اتفقتا واقسامه عقلا اثنى عشر والمكرر منها اربعة والمحصل ثمانية ومعرفة معنى الوصل لدفع الابهام ومعنى الوصل للتوسط مفروغ عنها هنالك وانما ذكرهما للتمثيل فقوله واما للتوسط (فاذا اتفقتا) اي الجملتان (خبرا وانشاء لفظا ومعنى اومعنى فقط) وهو ستة اقسام ليس لتعيين التوسط بل لتقسيمه ثلثة اقسام ليأتي بامثلة ثلثة لها فلا يرد انه تعيين بالاعم اذ يدخل فيه مواقع للفصل من كون الجملتين المذكورتين فيما بينهما كمال الاتصال او كمال الانفصال او شبه احدهما ولا بد من قيود ليتم التعيين فقول الشارح ولا بد من التقييد بوجود الجامع الا انه ترك القيد اعتمادا على ما سبق من انه مع عدم الجامع بينهما كمال الانقطاع فيه اثار الاهمال فالاتفاق فيه لفظا ومعنى في الخبرية مع الاختلاف في الفعلية والاسمية (كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم) ومع الاتفاق فيهما مثل (قوله) تعالى (ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم) في الانشائية مثل (قوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا) وكانه لم يمثل له من المختلفتين في الاسمية والفعلية لعدم وجدانه والاتفاق معنى لم يذكر له الا مثالا محتملا لقسمين من اقسامه الستة وبين الاحتمالين فكانه مثل بمثالين ونبه على انه مثال الاتفاق معنى فقط ومثال محتمل لا يصرح باعادة الجار فقال (وكقوله) تعالى (واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقولوا للناس حسنا) فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما خبرا وانشاء لفظا لاتفاقهما معنى لان لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا نهيا عدل اليه للمبالغة في النهي كانه شورع للامتثال فيخبر عنه ولا بد لقوله وبالوالدين من متعلق اشار اليه بقوله (اي لا تعبدوا وتحسنون بمعنى احسنوا) ليصح عطفه على تعبدون بمعنى لا تعبدوا فيكون مثالا للمتفقين لفظا ومعنى وبقوله (او احسنوا) تقديرا لما هو الظاهر فيكون مثالا للمختلفين لفظا متفقين معنى ويكون في قوله وقولوا تكرار لهذا المثال لو كان معطوفا على لا تعبدون تمثيل للقسم الثالث لو كان معطوفا على احسنوا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا على ما في الكشاف وذلك لان المتعارف في الدلالة والتعليم الامر لا الخبر وكانه عدل الى لفظ الخبر للتنبيه على ان المراد استمرار الايمان لكن المفتاح اشار الى تزييفه وبينه المصنف في الايضاح اولا بان عطف فعل مخاطب على فعل مخاطب آخر غير مرضي والمخاطب بتؤمنون هم المؤمنون خاصة . برسوله والثاني

هو النبي صلى الله عليه وسلم وقيده الشارح بانه اذا لم يصرح بالنداء كما في الآية فلا يقال قم واقعد بدون يا زيد و يا عمرو وقال السيد السند قيل لانه قبيح وقيل غير جائز وثانيا بان تؤمنون بيان لما قبله بطريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون اي آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه لانه لا مدخل له في البيان وفيه بحث لا نا لا نم ان المخاطب بالاول المؤمنون خاصة بل النبي والامة والنبي ايضا يجب الايمان برسالة نفسه على انه يجوز ان يكون المراد برسوله كل من رسله فتكون التجارة العامة الايمان والخاصة بالرسول التبشير وان النداء لا يصلح العطف مع تعدد المخاطب الا برفع الالتباس والالتباس في الآية مرتفعة بتعين الرسول للتبشير فكانه قيل بشر يا محمد وكفى شاهدا على جوازه عدم تحاشي العلامة عنه ونعم مؤيدا انهم لم يجعلوا من جهات الفصل امتياز كل فعل عن الآخر بمخاطب مع انتفاء النداء وجعل المفتاح بشر عطفا على قل محذوفا قبل يا ايها الذين آمنوا وحذف القول سيما في القرآن في غاية الكثرة وجعل المصنف تقديرا بشرا قرب مما اعتبره ولما لم يكن رجحان ما ذكره على ما اعتبره السكاكي سوى الشارح بينهما (والجامع بينهما يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما) في الجملتين (والمسندين) كذلك (جميعا نحو يشعر) كينصر (زيد ويكتب) للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما (ويعطي ويمنع) لتضاد الاعطاء والمنع وانما اعتبر الجامع بين الجملتين باعتبارهما دون الجامع بين المسندين والمسند اليهما لانه ربما يتحد ان المسند ان او المسند اليهما وفي اعتبار الجامع بينهما مزيد تكلف وفيه رد وتخطئة لما يفهم من كلام السكاكي حيث قال والجامع العقلي بين الجملتين ان يكون بينهما اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او الخبر او في قيد من قيود هما فانه فهم منه كفاية الجامع في متصور واحد فرده المصنف لما فهم من غير هذا الموضع من كلامه انه لا يكفي الاتحاد في المسند حيث لم يجوز خفي ضيق وخاتمي ضيق مع اتحاد المسند والجامع يتفاوت بحسب المقامات فرب جامع في مقام لا يصلح جامعا في مقام آخر فاذا كنت في دعوى ان الموجودات متفاوتة تقبل منك قولك الشجر طويل والنملة قصيرة والسماء متعالية وماء البحر راكدة ومجرد الشيئية يكفي جامعا للمسند اليهما ومجرد الكون مفيدا للتفاوت في المسندين فليكن هذا ذخرا لك فان لها منافع جليلة * ومؤنة ضبط قليلة * وبه يندفع ما اورده السيد السند على المصنف ان التعويل على ما ذكره السكاكي من كفاية الاتحاد في متصور فان الجامع ما يكون جامعا ولو في موضع ولا يدفع كونه جامعا انه يمنع عن الالتفات اليه ومقام وخفي ضيق وخاتمي ضيق مقبول في مقام تعداد الاشياء الضيقة المتعلقة بالتكلم لا يليق في مقام تعداد ضيقات العالم ووجه الدفع ان المسند اليه في الجملتين متناسبان في هذا المقام لان النظر في التعلق بالتكلم (وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة) اي وقت مناسبة (بينهما) معتبرة في المقام كما عرفت فربما كانت اخوة او صداقة او مجرد انسانية او حيوانية او جسمية او شيئية فتفسيرهما بمجرد الاخوة او الصداقة وان وافق الا يضاح تضييق للمسلك الرحيب * ولا يليق بمن له في معرفة الاساليب * عظم النصيب * (بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها) اي بدون تلك المناسبة (و) بخلاف (زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا) سواء كانت بين المسند اليهما مناسبة معتبرة اولا لفوت المناسبة بين الشعر والطول وقد عرفت ان فوت المناسبة بين الشعر والطول بعيد عن حيز القبول نعم في اغلب الاستعمالات كذلك ولا يخفى

وهو ان يقال الجامع بين المسندين مثلا في الجملتين عند اتحادهما اتحادهما في التصور والتعدد الذي يقتضيه الجامع اعتباري بما سبق من اضافته اليهما او لك ان تجعل الجامع ذات المسند والشارح زعم ان مراد المصنف ذلك ولذلك فصل الجامع بقوله والجامع بين الشيئين دون الجملتين ونحن اجرينا الكلام هنا على ظاهره احترازا عن التكلف عبد

ان رعاية المناسبة بين الفصلات ايضا مما لابد منها وكما تستبعد الفعل جمع جملتين متباعدتين
فى المسند والمسند اليه يستبعد جمعهما فى تباعد قيد من قيود هما وان كان تفاوت بين
الفصلة وبينهما فى الركنية اذ لا يرى النظر البليغ فرق بينهما فى جعل الجملتين متباعدتين
ولا يبعد ان يقال ماسوى المسند والمسند اليه من لوا حقهما فالتباعد فيه تباعد فى احدهما
(السكاكى الجامع بين الشيئين) ذكر السكاكى الجامع بين الجملتين وعدل عنه المصنف
الى الجامع بين الشيئين لان الجامع يجب فى المفردات ايضا فنبه على ان ماذكره لا يخص
الجملتين (اما عقلى بان يكون بينهما اتحاد فى التصور) عدل عن عبارة السكاكى فى التصور
لان المتبادر منه كفاية الاتحاد فى متصور واحد فعدل الى المعرف ليفيد ان الجامع الاتحاد
فى جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد ولا ينافى ماسبق من اشتراط الاتحاد
فى المسند والمسند اليه الا انه لا يجرى فى المفردين المعطوفين الاتحاد فى التصور اذ لا يعطف
المتحدان والتماثل والتضايف والتضاد فى المفردات باعتبار انفسها وفى الجمل باعتبار
المسند والمسند اليه وانفصل لك اولا الجامع العقلى والوهمى والخيالى فانها
من مزالق السالكين ولنكتف ببيان الحق المبين ولنعرض عن بيان ضلال
المتباعدين عن مرتبة التمكين فانه طول بلا طول ليس الا مجرد قول فاعلم ان العقل
قوة للنفس الناطقة بها يدرك المفهومات الكلية والخيال قوة لها خزانة تصور المحسوسات
والوهم قوة يدرك بها معان جزئية منتزعة عن المحسوسات وللنفس قوة اخرى تتصرف
فى مدركاتها تركيبا وتفكيكا تسمى مفكرة عند اعمال العقل اياها ومخيلة عند اعمال مجرد
الوهم اياها وهو المدار للفصل والوصل فالمراد بالجامع العقلى ماهو سبب لاقتضاء العقل
اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمى ما لا يكون سببا الا باختيال الوهم وابرازه فى نظر
العقل فى صورة ماهو سبب لاقتضاء العقل وبالخيالى مايكون سببا بسبب تقارن امور فى الخيال
حتى لو خلى العقل ونفسه غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين بقى الجمع بين
امرين سببه التقارن فى الحافظة التى هى خزانة الوهم والتقارن فى خزانة العقل وهى
المبدأ الفياض على مازعموا لالف وعادة فان الالف والعادة كما يكون سببا للجمع فى الخياليات
تكون سببا للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاختل السيد السند بحمل الخيال على
مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال اصلا فى الاجتماع اذ يجتمع فيه الصور التى منها ينتزع
المعانى الجزئية والكليات اطلق الخيال على الخزانة مطلقا والاقرب ان يجعل التقارن
فى غير الخيال ملحقا بالخيالى متروكا بالمقايسة اذ جل مايستعمله البلغاء مبنيا على التقارن
هو الخيالى فاقتصر على بيانه وان اردت القصر فالجامع اما التقارن فى الخزانة
مطلقا فهو الخيالى والملحق به والثانى اما ان يكون بسبب امر يناسب الجمع
ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلى والا فهو الوهمى (او تماثل) وهو فى اصطلاح
الكلامى الاتحاد فى النوع والتجانس الاتحاد فى الجنس والتشابه الاتحاد
فى العرض واشار الى ان التماثل راجع الى الاتحاد فى التصور بقوله (فان العقل
بتجريده المثلين عن التشخص فى الخارج يرفع التعدد بينهما) وهذا انما يفى ببيان
الجامع بين قولنا زيد قائم وعمرو قاعد لا فى بيان الجامع بين قولنا الرومى ابيض والحبشى
اسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد الرومى والحبشى بالتجريد عن التشخص بل عن وصف
الرومية والحبشية اللذين هما كليان والجواب انه كلام على وجه التمثيل وتصوير المقصود
فيما هو اكثر تداولا بين البلغاء ومن هذا القبيل تقييد التشخص بالخارجى لا لما قال الشارح

والسيد السند ان ذلك لان تجريد العقل الحاصل فيه عن التشخص العقلي غير ممكن لان معنى
التجريد عدم ملاحظة التشخص ونسبته الى الذهني كنسبته الى الخارجي حتى ان التجانس
عن التشابه ايضا يصير جامعا عقليا ويصح الانسان كذا والحمار كذا في مقام بيان احكام انواع
الحيوان ويصح زيد الكريم كذا وعمرو الكريم كذا في مقام بيان افراد الكريم قال الشارح
المحقق المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب
التشبيه وكأنه اراد كونه اقوى او اعرف الى غير ذلك مما يتفاوت اعتباره بالنظر الى الغرض
من التشبيه قلت ضابط الاختصاص هنا ان يكون نظر المقام على ذلك الوصف
ولا يخفى عليك ان جعل الامرين المتغايرين في مقام العطف واحدا بهذا الاعتبار تصوير
من الوهم للاثنين في صورة الواحد وابرازه في معرضه ويليق بان يجعل من الوهمي
قال الشارح انما يكفي التجريد عن التشخص في ارتفاع التعدد مع ان الاوصاف الكلية
كالتفاوت بالحمرة والسواد ايضا موجبة للتعدد لان العقل يجوز الشركة في الوصف
الكلي والتمايز بالوصف الكلي في الواقع لا في تجويز العقل وفيه نظر لانه لو كفى تجويز
العقل الاشتراك والتوحيد في مشترك لكان بين جميع الجزئيات الخارجية اتحاد في النوع
لتجويز العقل دخول الكلي تحت نوع الانسان مثلا فالوجه ان العقل قد يرفع التعدد
بالتجريد عن التشخص وذلك اذا كان التعدد عنده من قبل التشخص فتأمل (او تضايف)
وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن شئ منهما بدون الآخر تحققا وتعقلا ولا يخفى انه
سبب لجمع الامرين في المفكرة ولا يخفى ان استلزام تعقل احدهما الآخر يكفي في سببية الجمع
في المفكرة فلا نحتاج الى اشتراط التضايف فان قلت كما ان التضايف يكون في التصور
يكون في التصديق فيصح ان يجعل التضايف بين نفس الجملتين جامعا بينهما من غير ان يتوصل
الى التضايف بين مسنديهما والمسند اليهما بل هو جامع اقوى وقد فات القوم قلت كانهم
لم يلتفتوا اليه لان الجملتين المتضايفتين كذلك تغني احديهما عن ذكر الاخرى فلا يجمع بينهما
البليغ فضلا عن ان يعتبر الوصل بينهما (كما) اى كتضايف (بين العلة) وهو ما يتوقف
عليه الشئ (والمعلول) وهو ما يتوقف على الشئ وفي المفتاح والسبب والمسبب وهما
يرادفان العلة والمعلول فلذا اسقطهما لئلا يحتاج الى تخصيص العلة والمعلول بالفاعل
والمفعول والسبب والمسبب والغاية والمغيا او حمل السبب على الاخص من العلة وهو ما يفضي
الى الشئ في الجملة على ما هو عند الاصوليين والاولى كالعلية والمعلولية (والاقل والاكثر)
ليكون احدهما من التضايف الحقيقي والآخر من المشهوري والاقل عدد يفنى قبل
الآخر عند عدهما بشئ واحد بان يسقط ذلك الشئ منهما حتى يفنيا والاكثر ما يقابله
وكون الاول مثالا لما يخص بالمعقول والثاني لما يعم المحسوس والمعقول وهم من العلامة
فان ماديهما معقولتان لا غير وانفسهما شاملتان بلا تفاوت (او وهمي بان يكون بين
تصوريهما) الصواب بان يكون بينهما (شبه تماثل) بان يكون احدهما شبيها بفرد
من نوع الاخر (كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين) تمايا للتمثيل
او توجيه لكون هذا القسم وهميا وعلى كل الضمير يبرزهما مرجع آخر فعليك بابرازهما
ان كنت من المبارزين (ولذلك) اى للجامع الوهمي اولا برازه المذكور (حسن) من
الحسن وفاعله الجمع او من التحسين وفاعله ضمير الوهم (الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة
تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر) قال الشارح فان الوهم يبرزهما
في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض

يعني احداهما نسخة

والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منهما من نوع على حدة وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز هذا وفيه نظر لانه قد حقق ان المراد بالتماثل الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما لا الاشتراك في الحقيقة النوعية وهذا الوصف هنا الاضاءة وهي مشتركة بين الشمس والقمر فهما متماثلان حقيقة بل نقول المراد بالاشراق حسن حال الدنيا بالنور الحسي وبالعدل الذي هو النور المعنوي عبر عن الكل بالاشراق تغليبا فبين الثلثة تماثل لكونها تحت الصلح فتأمل ولك ان تجعل القدر المشترك بينهما البهجة (او تضاد) وهو كون الامرين الوجود بين بحيث لا يتوقف تعقل كل منهما على تعقل الآخر ولا يمكن توارد هما على محل واحد وحينئذ لا يصح تمثيله بما يتصف بالسواد والبياض فالمراد بالتضاد ما يحتوي على هذا المعنى ما يتصف بالضد الحقيقي بطريق عموم المجاز ولك ان لا تتكلف في التضاد وتفسر قوله بينهما بما يعم بين نفسيهما او جزئيهما قال الشارح التضاد هو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف هذا والتعاقب ان يلزم الضدان ان المحل كالصحة والمرض وقد ذكر الاصفهاني انه معتبر في التضاد الحقيقي كأن يكون بينهما غاية الخلاف وغيره لم يذكر اعتباره واقتصر بغاية الخلاف ولا يخفى ان تعريف التقابل على ما ذكره يبطل التمثيل بالسواد والبياض فعليك بحمله على المشهور كما ذكرنا او بعدم اعتبار هذا القيد في تعريف الحقيقي (كالسواد والبياض والايمان والكفر) قال الشارح الحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو التصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير جحود وإباء مع الاقرار باللسان والكفر عدم الايمان عمن من شانه ان يكون مؤمنا هذا ويريد ان الاولى جعله في شبه التضاد (وما يتصف بها) اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر (او شبه تضاد كالسماء والارض) فانهما يشبهان الاسود والابيض في الاتصاف المعقول عند تعقلهما بالمتضادين وهو غاية الارتفاع وغاية الانحطاط وانما افترقا بدخول الوصف في الاسود والابيض وخروجه عنهما فالاولى ان يقول وما يشتق منها مكان قوله وما يتصف بها (والاول والثاني) الاول هو السابق على الغير وغير المسبوق به والثاني هو المسبوق بواحد فقط والفرق بينهما وبين الاسود والابيض بان السلب جزء مفهومي وصفيهما دون الاسود والابيض فان عدم المسبوقية جزء مفهوم الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهوم الثاني وفرق الشارح بوجه آخر ايضا وهو ان المتضادين يجب ان يكون بينهما غاية الخلاف وليس ذلك بين الاول والثاني فان خلاف الثالث معه اكثر منه وقال السيد السند ان هذا القيد لم يعتبره من اعتبره الا في التضاد الحقيقي دون التضاد المشهور وبهذا الاعتبار انحصر التقابل في الاقسام الاربعة وكانه اعتبره الشارح في تعريف التضاد ليتمكن من هذا الفرق والاولى تركه والاكتفاء بالفرق الاخر هذا اقول انما اعتبر الشارح قيد غاية الخلاف ليخرج لوني بياض وصفرة عن حد التضاد ويصح جعلهما من شبه التماثل دون التضاد كما فعله المصنف الآن يقال قد يكون للضدين شبه تماثل فلونا بياض وصفرة من الوهمي من جهتين (فان الوهم ينزلهما منزلة التضايف) قال الشارح المحقق فانه لا ينحصر احد الشبيهين او المتضادين الا وينحصر الاخر هذا وفيه انه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا من غير حاجة الى تنزيل الوهم اياه

لا يصلح نسخه
ان يتكلف نسخه

٨ في العمر مرة سعد

٢ لا فائدة فيه الا تأكيد الاذعان سعد

منزلة المتضايفين (ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد منه) مع غير الضد
فخطور السواد مع البياض اقرب من حضوره مع الحلاوة وههنا نظر وهو انه اذا علل
تنزيل الوهم اياه منزلة التضايف بانه يخطر بالبال الضد مع الضد كالمضايف مع
المضايف لايصح تعليل كونه اقرب خطورا بالبال مع الضد بتنزيل الوهم اياه منزلة
التضايف وكان الوجه فى خطور الضد مع الضد ان العقل يتوجه حين تصور الضد
الى تمييزه وتعيينه واول ما يتميز عنه هو الضد الاخر لان التميز عنه اكمل اعلم ان التضايف
مشتمل على تقابل فلو جمعهما المتخيلة باعتبار التقابل فالجامع وهمي ولو جمعهما باعتبار
التضايف فالجامع عقلي (اوخيالي) عطف على عقلي اووهمي (بان يكون بين تصوريهما)
الصواب بينهما (تقارن فى الخيال سابق) على العطف اذ لايكفى مطلق التقارن والافالعطف
لاينفك عن التقارن والمراد خيال المخاطب وليس التقارن بان يكونا ثابتين فى الخيال
اذ الصور المتقارنة والمتباعدة كلها ثابتة فى الخيال معا والخيال خزانتها بل المراد تقارنهما
عند التذكر والاحضار (واسبابه مختلفة) متكثرة جدا (ولذلك اختلفت الصور الثابتة
فى الخيالات ترتبا) بمعنى انه يترتب صورة على صورة بسرعة او بطوء والاولى اجتماعا
ليشمل الصورتين الحاضرتين معا لكمال تقارنهما من غير ترتب (ووضوحا) فمنها ما يتذكر بادنى
توجه ومنها ما يتذكر بعد توجه تام وفيه منع لجواز استناد الاختلاف الى الاختلاف فى الذكاء
والغباوة ويدفعه ظهور اختلاف الاذكياء والاغبياء فى ذلك من غير تفاوت الذكاء والغباوة
(ولصاحب علم المعانى) الاحسن ان يجعل تحت التعليل اى لاختلاف اسبابه يكون لصاحب
علم المعانى اى لصاحب مباحث الفصل والوصل والتعبير عنه بعلم المعانى تلويح الى
ما اشتهر فيما بينهم من دعوى حصر البلاغة فى الفصل والوصل كما سمعت ولا يليق بك
ان تظن ان كان اللائق ولطالب علم المعانى (فضل احتياج الى معرفة الجامع) فيقع
فى الاعتذار بان العدول الى الصاحب للتفاؤل للطالب لان المراد بالجامع جزئياته
الواقعة فى التراكيب فى مقام رعاية الفصل والوصل يرشد اليه المعرفة فلا تجهل (لاسيما
الخيالى فان جمعه على مجرى الالف والعادة) ولا يخفى ان الناس فيهما على انحاء شتى لايكاد
يحيط بها الجهد والطاقة والشارح المحقق حمل علم المعانى على حقيقته فاحتاج فى اثبات
الدعوى الى دعوى ان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع وفى الدعوى
خفاء لايدفعه الا انه ادعاء (ومن محسنات الوصل) فيه اشعار بان للعطف غير ما ذكر
من المحسنات ايضا قال الشارح ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات قلت
الظاهر انه من المحسنات بالحسن الذاتى الداخل فى البلاغة حيث ذكر فى المعانى
دون البديع فهو ايضا من المجوزات التى لابد للبليغ منه (تناسب الجملتين فى الاسمية
والفعلية) لم يقل اسمية الجملتين وفعليتهما مع انه اخصر للاشعار بوجه التحسين
(والفعليتين فى المضى والمضارعة) والمضارعيتين فى الحالية والاستقبالية قال صاحب
المفتاح اذا اردت مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه من غير التعرض بقيد زائد كالتجدد والثبوت
وغير ذلك لزم ان تراعى ذلك فتقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد وفيه
اشكال وهو انه كيف يجامع ايراد الماضى عدم ارادة التجدد ويدفع بان المراد مجرد ثبوت
المسند الماضوى من غير زائد من الحدوث فى الماضى وكذا لاينبغى زيد قام وقام عمرو مع ان
كليهما ماضوى للتفاوت بالاسمية والفعلية ولذا يختار النصب فى قام زيد وعمرا اكرمته
ويختلف المعطوف عليه فى زيد قام وعمرو اكرمته وزيد قام وعمرا اكرمته وزعم الشيخ

من خطوره نسخه

اجتماعى نسخه

فلا تجهل نسخه

ابن الحاجب انه يختلف الاعتبار في المعطوف عليه ففي النصب يعتبر فعليتها وفي الرفع اسميتها والجملة ذات وجهين ولهذا لم يحتج النصب الى ضمير راجع الى المبتدأ لانه ليس عطفا على الخبر وتوجيه الشيخ هذا شاهد بكمال دقة نظره الا انه لابد له من بيان وجه استواء النصب مع الرفع مع غناء الرفع عن الحذف ولايجري فيه ماذكروه من قرب المعطوف عليه باعتبار العطف على الخبر الا ان يقال فعليتها اولى بالاعتبار لانه باعتبار الخبر الذي هو محط الفائدة (الا لمانع) وهو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه فانه يمنع عن رعاية توافقهما فاللازم حينئذ عدم التناسب ويستفاد مماذكروه ان من محسنات الفصل عدم تناسب الجملتين في الفعلية والاسمية وماشاكل ذلك فانه يقوى مقتضى الفصل ويربيه فافهم وهذا اخر مباحث الفصل والوصل ومنه الانتقال الى الفرع بعد الفراغ من الاصل فان البحث في هذا الباب عن الحال بالتبعية لابالاستقلال يدل عليه عنوان الباب والله اعلم بالصواب (تذنيب) في القاموس ذنبه يذنبه كيضرب وينصر تلاه ولم يفارق فعلى هذا التذنيب جعل الشيء تاليا للشيء غير مفارق عنه وهل هو عربي اومصنوع اهل التدوين لم نجده في كتب اللغة وفي عبارة الصحاح ذنب عمامته اذا جعل له علامة وهو ايضا يناسب المقام والذنابة بالضم التابع وفي تسمية البحث تذنيبا لاذنابة اشارة الى ان ايراد بحث الحال في بحث الفصل والوصل لايخلو عن تكلف تنزيل الشيء منزلة غيره وانه ليس مانعا للفصل والوصل في حد ذاته انما صار تابعا بجعل للقوم وتصرف منهم وتنزيل له منزلة ماهم فيه في هذا البحث (اصل الحال المنتقلة) وهي مالايكون لصاحبها غالبا او دائما وتقابلها الدائمة والمؤكدة على رأي وخصت المؤكدة بما تقرر مضمون الجملة الاسمية على رأي وقيل ليس ذات التقرير شرط الحال المؤكدة بل شرط وجوب حذف عاملها وكونه شرطا لها انما هو ظاهر العبارة والحق تأويلها وفي المفتاح ان الحال المطلق هي المنتقلة ومايقابلها يقيد بالمؤكدة (ان يكون بغير واو) وانما قيدها بالمنتقلة لان المؤكدة يجب فيها ترك الواو نحو هو الحق لاشبهة فيه على ماصرح به المفتاح وتبعه اللباب فلا وثوق باطلاق عبارة بعض النحاة ان الحال التي هي جملة اسمية بالضمير وحده ضعيف والاولى ان لاتقيد الحال بالمنتقلة لان اصل الحال مطلقا ذلك الا انه وجب هذا الاصل في المؤكدة لتأكد مقتضى ترك الواو بكونه مؤكدا ولامجال للواو بين المؤكد والمؤكد ولاينافي الوجوب الاصالة اذ الاصل في الفاعل التقديم على معمولات الفعل وربما يجب تقديمه وله غير نظير ان يكون بغير واو في المفتاح لانها معربة بالاصالة لابالتبعية ولامجال للواو في المعرب بالاصالة والتحقيق فيه هو ان الاعراب دال على تعلق معنوي للمعرب بشيء في الكلام فوجود الاعراب بلاواو يكفي في افادة التعلق ويغني عنه هذا كلامه الا انه عبره الشارح المحقق الى ان الاعراب للدلالة على المعاني الطارية على المعرب بسبب تركيبه مع العوامل فاتجه عليه انه لايتم في المعرب بالعامل المعنوي اذ لاتركيب فيه مع العامل ومن ادلة المفتاح مااشار اليه بقوله (لانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر) لانك تقيدبها ثبوت امر لصاحبها ربما لايعلمه المخاطب قبل سماع الحال وقوله (اووصف له) اي في المعنى وصف له (كالنعت) زيادة على المفتاح من المصنف فهي ذات جهتين لها شبه بالخبر في انه ربما يفيد حكما كالا يعلمه المخاطب وشبه بالنعت لدلالتها على معنى في الصاحب وكونها بحيث لواسقط لم يختل الكلام ولم يخرج عن التمام ويرد على تلك الوجوه الثلثة دخول الواو في الخبر في قوله فلما صرح السر فامسى وهو عريان وفي قولهم مااحد الاوله نفس امارة وفي النعت كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى

فعليتهما نسخه

لها نسخه

تابعا نسخه

لا يعلمها نسخه

وجهين له نسخه

وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والجواب بعد تسليم ان مدخول الواو فى هذه
الامثلة كلها خبر او صفة انه لا ينافى اصالة عدم الواو لندورها وخروجها عن الاصل ونحن نزيد
لك وجها رابعا وهو ان الحال فى المعنى ظرف لعامله ولا واو فى الظروف ورد عليه شئ من تلك
الحروف (ولكن خولف) هذا الاصل (اذا كانت) الحال (جملة) فى الجملة لانه لم يخالف فى جملة
فعلها مضارع مثبت وتلك المخالفة تارة على سبيل الوجوب وتارة على سبيل الرجحان وتارة على
سبيل التساوى قال الشارح المحقق وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها
ويصح التقييد بمضمون الجملة ونحن نقول لانها فى المعنى خبر ونعت ويصح كونهما جملتين (فانها)
تميل للمخالفة (من حيث هى جملة مستقلة بالافادة فتحتاج الى ما يربطها بصاحبها) وايضا
الاصل فى الجملة الاستقلال فلا يخرج عنه الا لموجب (وكل من الضمير والواو صالح للربط
والاصل الضمير بدليل المفردة) من الاحوال (والخبر والنعت) والصلة ويتجه عليه ان المتبادر
منه ان المفردة ترتبط بصاحبها بالضمير مع انه كالجامد يرتبط بنفسها كما يحكم به الوجدان واعتبار
الضمير لانه لا بد له من فاعل ويمكن دفعه بان المراد المفردة التى مسندة الى متعلق الصاحب
نحو جاء زيد قائما ابوه والمراد ان الاصل الضمير فقط فالعدول فى الحال الى ضميمة الواو
او مجردها لداع وذلك ان الحال لكون ما قبلها يتم بدونها احتاجت الى مزيد رابط وهو
الواو الدالة على الربط من اول الامر ولا ينتقض بالنعت لان النعت كثيرا ما لا يتم ما قبله بدونه
كما فى رجل يعلم فعل كذا قال الشارح المحقق الواو اشد فى الربط من الضمير لانها الموضوعة
له وتوضيحه ان الضمير يذكر فى الكلام لغرض آخر ويلزمه الربط بخلاف الواو والمستفاد من
هذا الكلام ان الواو فى الحال لازيد الربط لكن فى المفتاح ان الواو فى الحال الداعى الوصل
بين الجملتين التى ليس بينهما كمال الاتصال وشبهه ولا كمال الانقطاع وشبهه مع وجود الجامع
(فالجملة) التى تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها وجبت فيها الواو) فلا يجوز خرجت زيدا
على الباب سواء كان اللام فى قوله الباب للعهد حتى يكون فى قوة بابه او للجنس لعدم الضمير هذا
مقتضى ظاهر بيانهم والقياس على الخبر الجملة يحكم بان المراد بالضمير العائد قال الشارح
وجوزه البعض عند ظهور الملابسة قلت جعل اصحاب مثله بتقدير الواو ومن مواضع وجوب
الواو ما فى المفتاح من نحو جاءنى رجل وعلى كتفه سيف اذ لو لم يذكر الواو لالتبس بالصفة
ولما اوهم هذا الكلام وجوب الواو فى جاء زيد ويتكلم عمرو عقبه بقوله (وكل جملة خالية عن
ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال يصح ان تقع حالا بالواو الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو
جاء زيد ويتكلم عمرو لما سيأتى) من وجه الامتناع فى المضارع الغير الخالى عن ذلك الضمير
لظهور اشتراك الوجه قال الشارح المحقق ما يجوز ان ينتصب عنه حال الفاعل والمفعول
المعرفان او المنكران المخصوصان قلت المنكر المخصوص شرط نصب الحال المؤخر عن
صاحبها لا شرط نصب الحال مطلقا فالنكرة المحضة ايضا مما يجوز ان ينتصب عنه حال فان
كان يجوز ان ينتصب عنها الحال التى هى جملة مؤخرة مع الواو كما فى المفتاح فلا يصح
اخراجه ويمتنع تقييد النكرة بالمخصوصة وان لم يجز نصب الحال عنها مع تأخرها كما هو
ظاهر عبارة كتب النحاة فعبارة المتن فاسدة اذ لا يجوز دخول الواو فى الجملة الحالية التى
صاحبها نكرة محضة لوجوب تقديمها على النكرة ولا يتقدم الحال مع الواو لانه كتقديم المعطوف
على المعطوف عليه وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لان ما يجوز ان ينتصب عنه حال اعم من
صاحبها فربما يصير صاحبها بجعل الجملة حالا بالواو وربما يمتنع ان يصير صاحبها لامتناع
جعلها حالا كما فى المصدرة بالمضارع المثبت وما وجهه به الشارح المحقق شاهد عن غفلة

مجيبة حيث قال انما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لانه خبر المبتدأ هو قوله يصح ان يقع حالا عنه بالواو وما لم يثبت هذا الحكم لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا فانه يشعر بانه يصح صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنب عنه تحرزا عن التجوز و قد عرفت انه لا يصح تجوزا ايضا في نحو جاء زيد ويتكلم عمرو واعلم انه قال يجوز ان ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان ينتصب تلك الجملة حالا عنه لتدخل فيه الجملة المصدرة بالمضارع المثبت حتى يصح الاستثناء لانه لا يجوز نصب تلك الجملة حالا عنه لكن يجوز نصب حال عنه ونحن نقول يجب ان يستثنى المصدر بالماضي الخالى عن قد لفظا او تقدير ايضا والمراد بقوله كل جملة غير دائمة بقرينة ان الكلام في الحال المنتقلة فلا يلزم صحة وقوع الجملة الخالية عن الضمير حالا بالواو مع كونها مؤكدة ولا اعتداد بايهام عبارته جواز وقوع المصدرة بالمضارع المثبت حالا مع خلوها عن الضمير بلا واو ولانه لم يخرج الا عن الحكم بصحة وقوعها حالا بالواو لا عن صحة وقوعها حالا مطلقا لانه يدفع هذا الوهم ايجاب الواو في الخالية عن الضمير والمراد كل جملة صح ان يقع حالا في الجملة بمعنى يصح من نوعها وقوعه حالا والا ورد الجملة الانشائية الخالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال قال الشارح المحقق القرينة عليه سوق الكلام ويتجه عليه ان السوق يقتضي ارادة جملة صح ان يقع حالا الا ان يقع نوعها حالا الا ان يقال السوق يقتضيها لاستثناء ويتكلم عمرو عنها والحاصل ان الظاهر تقييد الجملة بصحة وقوعها حالا والاستثناء صرفها عن صحة وقوع خصوصها حالا الى اشتراط صحة وقوع نوعها لكن لا يخفى انه تكلف وكان الاخصر الاوضح ان يقول بدل قوله وكل جملة الخ و يمتنع دخول الواو على المضارع المثبت لما سيأتي ومما لا يصح وقوعها حالا عند النحاة الجملة الشرطية لزعمهم ان حرف الشرط طلبه صدر الكلام يمنع ارتباط جملتها الذى الحال بخلاف المبتدأ لان اقتضاء للخبر اقوى من اقتضاء ذى الحال فلا تقع الشرطية في موقع الحال الا اذا جعل خبرا عن ضمير ذى الحال نحو جاء زيد وهو ان يسأل تعط وما ذكروا منتقض بان المكسورة فان الجملة المصدرة بها تقع حالا و بالصفة فان اقتضاء الموصوف ليس اشد من اقتضاء ذى الحال وان ادعوه بسند مزيد اشتباك النعت بالمنعوت لان مزيد الاشتباك خفى الا ان يقال النعت مخصوص التعلق بالمنعوت بخلاف الحال فان له تعلقا بالعامل وتعلقا بصاحبها واقتضاء المقتضى لما اختص به اشد من المشترك بينه وبين غيره وما ذكر من ان المصدرة بالمضارع المثبت لا يقع حالا بالواو وان الشرطية لا تقع حالا يمنع حرف الشرط انما يصح في غير مضارع بعد حرف شرط حذف جوابه الذى يكون ضد الشرط اولى بكونه ملزوما لذلك الجزاء نحو اكرمك وان تشتمنى فان صاحب الكشاف ذهب الى ان الواو في مثل هذا الشرط للحال وهو خرج عن طلب الجزاء بدخول الواو الحالية الا ان يكون تابعا للخبرى حيث جعل الواو عاطفة على شرط محذوف اى ان لم تشتمنى وان تشتمنى اولما قيل ان الواو اعتراضية والجملة معترضة (والا) اى وان لم تخل الجملة التى تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فمنها ما يجب فيه الواو ومنها ما يمتنع ومنها ما يستوى فيه الامر ان ومنها ما يترجح فيه احدهما فاشار الى بيان ذلك واسبابه بقوله (فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها) اى دخول الواو (نحو ولا تمنن تستكثر) اى لا تعط والحال انك لا تعده كثيرا والنهى راجع الى الحال والا فالعطاء غير ممنوع (لان الاصل) في الحال هى الحال (المفردة) قال الشارح المحقق بعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهذا يوجب ان يكون الاصل المفردة الغير المثبتة اذ لا عراقة لها في الاعراب والحكم باعرابه لوقوعه في محل لو وقع فيه معرب لاعرب فالاولى ان يبين عراقته في الحالية بالعراقة في الارتباط فان

نوعها نسخه

يقع نسخه

المفردة ترتبط بذاتها والجملة انما ترتبط بتأويلها بالمفردة (وهى تدل على حصول صفة) عارية عن شائبة النفى اذ نهج الحال ان يقال جاء زيد راكبا ولا يقال ماشيا وان يقال جاء زيد ماشيا لا راكبا كما صرح به المفتاح وقال السيد السند فى شرح المفتاح يمنع عن قولنا لا راكبا نظر البليغ وان لا ينازع فيه النحوى فلا يرد ان ثبوت صفة يوجد مع النفى لان النفى ايضا صفة الا انه صفة غير محصلة (غير ثابتة مقارن) ومعنى المقارنة اتحاد زمان مضمون عامله ومضمونه لا اتصال زمانيهما كما هو ظاهر المقارنة لا جل (قيداله) من عامله (وهو كذلك) اى المضارع المثبت كالمفردة فى جميع هذه الصفات فكما لا تدخل الواو والمفردة لا تدخله وانما جعلنا ضمير وهو كذلك راجعا الى المضارع لما فى الايضاح والمضارع كذلك ودلالة المضارع يستلزم دلالة الجملة الحالية وبهذا الاعتبار يتم التعليل والا فالمطلوب امتناع دخول الواو على الجملة الحالية عشابهتها المفردة فلا يفيد مشابهة المضارع ولك ان تجعل ضمير وهو راجعا الى هذا القسم من الفعلية التى فعلها مضارع وتجعل قوله (اما الحصول فلكونه فعلا مثبتا) فى تقدير فلكون فعله فعلا مثبتا وقوله (واما المقارنة فلكونه مضارعا) فى تقدير فلكون فعله مضارعا وهكذا الحال فى نظائره فى الحمل والصرف عن ظاهره ووجه دلالة المضارع على المقارنة انه يدل على الحال بحكم الوضع والحال مقارن لزمان عامله وهذا غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين ما يقابل زمان استقبال وبين ما نحن فيه وانما ركن المصنف اليه لانه شاع فى هذا البحث هذه المغلطة ولاح له انهم بنوا هذا التعليل عليه وان كان ظاهر الضعف وللمفتاح مسلك آخر وهو ان المشارك للمفردة فى الدلالة على الحصول وعدم الثبوت يأبى عن الواو وهو المضارع فقط اذ الماضى المثبت لمقارنة قد لفظا او تقديرا كالمنفى فانه قد سلب الاحتمال عن الماضى كيف والماضى قبل دخول قد عليه احتمل كل جزء من اجزاء الماضى وقد حصره فيما يقرب الحال كما ان النفى جعله مستغرقا غير محتمل لكل جزء والشارح قال الاولى ان يتمسك بدل الدلالة على المقارنة بانه يوازن اسم الفاعل وبتقديره معنى لانه يشترك بين الحال والاستقبال ونحن نقول المضارع يشارك اسم الفاعل فى الاعراب ولما جاء فى النظم والنثر الواو مع ما يظن به انه حال وجب عليه الذب عن قاعدته الممهدة من امتناع دخول الواو على المضارع المثبت فقال (واما ما جاء من نحو) واشار بادراج لفظ النحو الى انه غير مقتصر على ما ذكر (قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله) اى عبد الله بن همام السلولى (فلما خشيت اظافيرهم) اى اسلحتهم كذا فى الشرح ولك ان تريد قوتهم على عكس ما شاع من التعبير عن الضعف بقلم الاظفار (نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اى انا اصك وانا ارهنهم) وهو بعيد اذ لا ينبغى للبليغ ان يبرز تركيبه بالحذف فى معرض الممتنع (وقيل الاول شاذ) مخالف للقياس (والثانى ضرورة وقال عبد القاهر هى) اى الواو (فيهما للعطف والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل) من لفظ الماضى (الى لفظ المضارع حكاية للحال الماضية) واحضار لها فى صورة الكائن المحقق فى الحال لغرابتها (وان كان) الفعل مضارعا (منفيا فالامران) الظاهر الامران بدون الفاء ليكون بتقدير جاز الامران فى مقابلة امتنع دخولها وكانه اشار بذكر الفاء الى تقدير الماضى مع قد للتحقيق المناسب لمقام المخالفة مع المفتاح حيث جعل الامرين مستويين وقد رجح المفتاح ترك الواو ولم يجعل استواء الامرين الا فى الظرف الذى يحتمل الاسمية والفعلية ورأيته على كتفه سيف لانه يحتمل تقدير سيف على كتفه وتقدير يكون على كتفه سيف (كقراءة ابن ذكوان) كعطشان

راوى ابن عامر (فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف) اى بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفى دون النهى فيكون اخبارا فلا يصح العطف فتعين ان يكون حالا كذا فى الشرح وفيه انه فليكن نفيا فى معنى النهى عبر عنه بصورة الخبر مبالغة فيكون موافقا للقراءة العامة نهيا ونفيا وتأكيدا (ونحو ومالنا لا نؤمن بالله) اى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين ومجموع الآيتين مثال جواز الامرين والشارح جعلهما مثالين للواو ولتركه بطريق اللف والنشر واعادة النحو فى قوله ونحو مالنا يرجح نحوه واشار الى وجه جواز الامرين بقوله (لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول) اى الثبوت والتجدد فان كلا منهما منتف اما الثبوت فللنفى واما الحدوث فلان النفى ازلى واليهما اشار بقوله (لكونه منفيا) ومما ينبغى ان يعلم ان المنفى بلن لا تقع حالا لانها حرف استقبال ويشترط فى الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وعلله النحاة بتنافى الحال والاستقبال وهذه مغالطة ظاهرة نشأت من اشتراك لفظ الحال بين هذا القسم من المنصوب وبين ما قابل الاستقبال ولما كان هذا غلطا فاحشا اراد الرضى ان يبريهم عن ... بان يجعل كلامهم بيان سر نحوى صار دأبهم فيه القناعة بما هو اوهن من بيت العنكبوت فقال معنى كلامهم انهم لم يرضوا بتصدير الحال بما يوهم التنافى بينه وبين الحال بناء على ان له منافاة بمعنى آخر للحال وقال السيد السند اشتراك لفظ الحال بين ما ينافى الاستقبال وبين الجملة الحالية الغير المنافية له لا يقتضى كراهة تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال فهذا وجه مستبعد جدا وقد عرفت ان الكراهة لايهام التنافى وهو مما يقنع به فى الاستعمالات نعم هنا امر آخر يتعجب عن غفلة هؤلاء الفحول عنه وهو ان ان وضع الحال للجملة الحالية استعمال نحوى حدث بعد وضع اللغة بمدد مديدة فكيف يجعل الايهام الناشئ من قبله داعيا لاستعمال العرب وتحرزهم فيه عما يوهم التنافى بعد هذا الوضع ولا يبعد ان يقال التحرز عن دخول علم الاستقبال لانه بمنزلة اسم الفاعل المشاركة له لفظا ومعنى ولا يدخل عليه ما هو علم الاستقبال فلم يرضوا بدخوله على ما هو بمنزلته وانما رضوا بدخول لم ولما لانهما يخرجانه الى المضى فلا يكون كاسم الفاعل معنى وزعم بعض النحاة ان المنفى لفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وهذا مبنى على ان يكون وجه امتناع المضارع عن الواو وظهوره فى الحال واما على ماذكره المصنف فغير متجه لفوات الدلالة على الحصول بل الحدوث لان النفى فى الحال لا ينافى الاستمرار فالجواب عما ذكروا منع كون العلة ماذكروه لان الدلالة على الحصول قد فاتت كما ذكره الشارح وجعل ماذكره راجعا الى ماذكرنا بعيد عن سوق كلامه ولا مشاحة مع من يرضى فى مقام التوجيه باخراج البانى عن نظامه والشيخ عبد القاهر نص على جواز الواو مع ما (وكذا) اى كالمضارع المنفى (ان كان) الفعل فى الجملة الحالية (ماضيا لفظا او معنى) بان يكون مضارعا منفيا بلم اولما فى جواز الامرين على السواء واستو فى امثلة الاقسام الا لما لا مع الواو وقال الشارح لانه لم يجده وحكمه بجواز الامرين فيه بمقتضى القياس (كقوله تعالى انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر وقوله اوجاؤكم حصرت صدورهم) واستدل به ح من لم يوجب قد فى الماضى المثبت (وقوله وانى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم اما المثبت فلدلالته على الحصول) لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة

نسخه الظاهر

لكونه ماضيا والماضى لا يقارن الحال وفيه ما مضى من المغالطة وكذا فى قوله (واما)
اى لعدم دلالته على المقارنة (شرط) الماضى المثبت (بان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة)
وقال الشارح التقدير شرط فى الماضى المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة
لان قد تقرب الماضى من الحال ودفع الرضى المغالطة بمثل ما سمعت وتعقبه السيد بمثل
ما تعقب به سابقا فتذكر ما سمعت منا ومما زاد الشارح فى هذا المقام انه قال لو كان المعتبر
هو المقارنة للحال التى هى زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان
العامل مستقبلا كقولنا سيجئ الامير تقاد الجنايب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع
ههنا ليس بمعنى الحال وفيه اولا ان اللازم عدم صحة الوقوع حالا لا وجوب الواو التى
هو فرع الوقوع حالا وثانيا انه بانتفاء الدلالة على المقارنة ينتفى استواء الامرين دون وجوب
الواو ويمكن دفع الثانى بمزيد تكلف تركناه لمن لا يتنزه عنه وقال السيد السند ان الحق
ان امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال ووجوب قد فى الماضى لان المضارع فى الحال
يستعمل فى الحال بالنسبة الى العامل يعنى فى حال العامل والماضى قيد بقد لتقريبه من الحال
بالنسبة الى عامله يعنى لتقريبه زمان العامل ولو قيد المضارع بعلم الاستقبال لاوهم الاستقبال
بالنسبة الى العامل والحاصل انه كما يكون المراد بالمستقبل الاستقبال حقيقة او بالنسبة الى
ما قبله كذلك الحال والماضى وهو المعتبر فى الحال وهذا المقال نعم المقال لو ثبت ان المراد
بصيغة المضارع ابدا معنى الحال بمعنى حال العامل وبالماضى مع قد المقرب من زمان
العامل ولا وثوق على هذه الدعوى بمجرد ان اهوى ادعى التزام قد فليكن الحق مع
من لم يجعله ملتزما فربما يكون الحال مع قد لتقريب الماضى من زمان الحال وحينئذ
يكون هى وعاملها مقربين بالحال وتارة تكون على مضيها فلا تكون مع قد هذا ثم يرد انه
لما قربها قد من زمان الحال وحصلت المقارنة يجب ان يمتنع الواو الا ان يقال فرق بين ما هو
عارض وبين ما هو لذاته فان قلت قول ابى العلاء صدقه فى مريه وقد امترت صحابة
موسى بعد آياته التسع يشهد على اشتراط المقارنة فى الحال وكذلك قوله تعالى كيف
تكفرون بالله وكنتم امواتا قلت يتكلف فى امثالهما لتحصيل المقارنة بتأويل الحال
بقولنا والقصة هذه والقصة قصة ازلا وابدا او بقولنا ومعلوم ذلك والعامل
مقارن بزمان العلم (واما المنفى فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما
الاول فلان لما للاستغراق) اى لامتداد النفى من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو
ندم زيد ولما ينفعه الندم اى عدم نفع الندم متصل بحال التكلم (و غيره) اى غير لما مثل
ما ولم (لانتفاء متقدم) على زمان التكلم (مع ان الاصل استمراره) اى استمرار الانتفاء لاستمرار
الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحقيقه يؤدى الى ان الاصل استمرار النفى مطلقا
(فيحصل به) اى بان الاصل استمراره كما فى الشرح لا باستمراره ليعم لما (لانه مخصوص
بغير لما) بقرينة قوله الدلالة عليها عند الاطلاق لانه عند عدم التقييد بما يخرجه عن
الاستمرار ينصرف اليه والفرق بين لما ولم كما بين لا لنفى الجنس ولا بمعنى ليس فى ان الاول
نص فى الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لا رجل بل رجلان والثانى ظاهر فيه
ويجامع الاثبات فى البعض فكذا لا يصح لما يضرب زيد امس بل ضرب الان ويصح لم
يضرب امس بل ضرب الان بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون
الاصل استمراره فاذا قلت ضرب زيد لا يستفاد منه الا الضرب فى جزء من اجزاء الزمان الماضى
(وتحقيقه) اى تحقيق ان الاصل استمرار النفى (ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب) اى الى وجود

منها نسخه

بضم لم يضرب نسخه

سبب اذ سببه عدم السبب والا فلا بد للممكن من سبب سواء فيه وجوده وعدمه اذ ما لا يفتقر عدمه الى سبب هو الممتنع لذاته (بخلاف استمرار الوجود) قال الشارح ولكون الاصل استمرار العدم دون الوجود كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي دوام الاثبات كما فيما زال واخواته واورد عليه ان نفي النفي دوام النفي دوام النفي ونفي الدوام لا يقتضي الثبوت دائما فدوام الاثبات فيما زال لا بد له من مقتض سوى ورود النفي وجوابه ان النفي حين ورود النفي عليه خارج عن اصله لانه لو استمر لم يرد النفي عليه والنفي الوارد على اصله فنفي النفي دوام العدم لنفي في الجملة فيفيد دوام الثبوت وقيل نزل النفي المدخول منزلة الثبوت ليكون النفي والثبوت في طرفي نقيض (واما الثاني فلكونه منفيا) يفهم ما قدع رفته غير مرة (وان كانت) الجملة اسمية (فالمشهور جواز تركها لعكس ما مر في الماضي المثبت) اي للدلالة على المقارنة بحكم الاستمرار لا على حصول صفة غير ثابتة اما المثبت فللثبات واما النفي فلعدم الحصول والاسلم يكتفى بقوله (وان دخولها اولى) لاختصاص جواز الترك بتعليل (لعدم دلالتها) اي الاسمية على عدم الثبوت هذا علة جواز الترك ومدار الاولوية على قوله (مع ظهور الاستيناف فيها) فالاولى الاكتفاء به ووجه ظهور الاستيناف فيها دون الفعلية ان الفعلية قريب من الصفة فكونها حالا اقرب من الاسمية (فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون) في الشرح اي وانتم من اهل المعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت هذا ونحن نقول والله اعلم وانتم تعلمون التفاوت بينكم وبينها فهل تعدلون من الله تعالى الى من دونكم في الرضي ان الجملة المصدرة بليس في حكم الاسمية لان ليس في معنى النفي بخلاف ما كان وما يكون (وقال عبد القاهر ان كان المبتدا) في الجملة الاسمية (ضمير ذي الحال وجبت الواو) سواء كان الخبر فعلا او اسما كما اشار اليه بقوله (نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع) ونسبه الرضي الى الاندلسي وقال وجه الوجوب انه لا يزيد على الحال المفردة بحسب المآل فنبه بالواو على ان القصد الى الجملة لا الى المفرد بالتأويل كما يدعو اليه مساواته بالمفرد وقال الشيخ وذلك لان الجملة اي الحالية لا يترك فيها الواو حتى يدخل في صلة العامل اي عامل الحال وينضم اليه في الاثبات ويقدر بتقدير المفرد في ان لا تستأنف بها الاثبات فترك الواو في جاء زيد يسرع بجعله في قوة مسرعا في عدم القصد الى الاثبات فيه وهذا مما يمتنع في جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان يدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات من غير استيناف اثبات لان ذكره لا يكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع بايراد جملة مخالفة الاولى في المسند اليه والمسند ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدي للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن القياس والاصل بضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى كلمته فوه الى في مشافها وجاء زيد حاضراه الجود والكرم بمنزلة حاضره الجود والكرم بسبب تقديم الخبر اي حاضرا عنده الجود والكرم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه مع ادنى توضيح فاستفاد منه الشارح ان الجملة الاسمية مطلقا يجب فيها الواو والوجوب في جملة مبتدأها اسم صريح اكد حيث جعلت مشبها بها وان الجملة الاسمية مطلقا لا يترك فيها الواو الا بالتأويل بالمفرد وقال وافقه الكشاف على ذلك وتبعه السيد السند وجعل نقل المصنف مختلا في تخصيص

وجوب الواو بالضمير وقال السيد الحق ان الظاهر الموضوع موضع المضمر فى حكمه فلا تفاوت بين جاء زيد وهو يسرع او وزيد يسرع اقول لو لم يكن الحكم مختصا بالضمير لم يكن لتخصيص الحكم بالضمير معنى فالحكم على خصوص الضمير من الشيخ ينبئ عن تخصيصه به واما تشبيه الضمير فى استيناف الحكم بالظاهر فلان الاستيناف فيه اظهر لانه جعل السابق مقطوع النظر حيث لم يذكر مقتضاه من الضمير وايضا استيناف الحكم فى جاء زيد وعمرو يسرع اظهر من وهو يسرع فلذا جعل مشبها به له فى استيناف القصد الى الاثبات لكنه ابعد مما جعل فيه المبتدأ اسما ظاهرا عن التأويل بالمفردة اذ عند عدم القصد الى الاستيناف لا وجه لذكر الضمير فى نحو جاء زيد وهو يسرع دون الاكتفاء بقوله يسرع ولذكر الظاهر وجه ولو كان فى موضع الضمير لان اليه داعيا لا محالة فلا مجال لعدم قصد الاستيناف فى المبتدأ الضمير فلا بد من الواو والربط بخلاف المبتدأ الظاهر فانه يحتمل الايراد لداع مع عدم قصد الاستيناف فلا حاجة الى الواو وتنزيله منزلة المفردة وبهذا يتبين انه ليس الظاهر الموضوع موضع الضمير مثل الضمير كما زعم السيد السند ويعلم منه ان الجملة الحالية مما يقصد به استيناف الاثبات وان الجملة التى فى محل الاعراب لا يجب تأويلها بالمفرد وترتبط بغيرها مع انها جملة كما زعم الرضى على خلاف ما عليه ابن الحاجب من وجوب التأويل بالمفرد ومما يستفاد من الكشاف ان الجملة المعطوفة على الحال يجب فيها ترك الواو وكراهة اجتماع حرفى عطف لان واو الحال واو عطف فى الاصل ثم قال الشيخ مقوله كل ما ذكر الى اخر التذنيب (وان جعل نحو وعلى كتفه سيف حالا كثر فيها تركها) نحو قول بشار اذا انكرتنى بلدة او نكرتها (خرجت مع البازى على سواد) ثم قال الشيخ الوجه فى مثل هذا ان يكون الاسم فاعلا للظرف لاعتماده على ذى الحال لا مبتدأ وينبغى ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف فى تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهى المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضى لمجيئها بالواو قليلا وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو قدر بالمضارع لامتنع الواو وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضى اختيار الافراد فى الحال على الخصوص دون الخبر والنعت ولا نالانم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو وكيف لا وجواز التقدير بالمفرد لا يوجب امتناعها اذ يكفى لجوازها امكان تقدير الماضى وجعل الجملة اسمية والحق جواز تقدير الجملة اسمية وفعلية ماضوية ومضارعية فكثرة ترك الواو للاسمية والافراد والمضارعية ومجى الواو لاحتمال الاسمية والماضوية هذا ونحن نقول يمكن اتمام ما ذكره المصنف بضميمة ان المبتدأ والمنعوت ادعى للخبر والنعت من ذى الحال للحال ولذا كان احتياج الجملة الحالية الى الربط اشد فاصالة الافراد فيها اكد ومع ذلك يحتاج فى تقديرها اسمية الى خلاف اصل هو تقديم الخبر فتقدير الظرف فيها جملة يحتاج الى مزيد مؤنة فالوجه تقديره مفردا ولو لا مجيئه قليلا بالواو لم يقدر جملة فتقدير الفعل مع انه خلاف الاصل لتصحيح الواو وتقدير الماضى مع قد مرجح على جعل الجملة اسمية لانه يجوز فيه ترك الواو من غير ترجيح الذكر ومن غير ارتكاب تقديم الخبر (ويحسن الترك) ولقد اعجب حيث ختم بحث التذنيب بحسن الترك كما ختم بحث الاصل بحسن الوصل اى يحسن ترك الواو فى الجملة الاسمية (تارة لدخول حرف) من نواسخ المبتدأ (على المبتدأ كقوله) اى الفرزدق (فقلت عسى ان تبصرينى كانما بنى حوالى الاسود الحوارد) اى الغواضب من حرد اذا غضب فقوله بنى الاسود جملة اسمية

وقعت حالا من مفعول تبصرني ولولا دخول كان عليهما لم يحسن ترك الواو وحوالي بمعنى
في اكنافي حال من بني لما في حرف التنبيه من معنى افعل وانما حسن ترك الواو لانه جعل الجملة
في معنى مشبهسا بني بالاسود الحوارد (وتارة لوقوع الجملة) الاسمية الحالية (تعقب مفرد)
الاولى مفردة ليختص الحال ولا يشكل بجاءني زيد وابوه قائم وينبغي ان يقيدا وقوع بان
يكون لابطريق العطف لان ترك الواو فيه واجب كما نص عليه الكشاف (كقوله) اي قول
ابن الرومي (الله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم) الشاهد غير منصوص به لاحتمال
ان يكون برداك فاعلا سالما ويكون تبجيل بدلا من برداك اذ وصف البدل النكرة من المعرفة
لايجب بل يحسن واذا سلم تبجيل الرجل وتعظيمه فقد سلم الرجل لان سلامة التبجيل فرع
السلامة فتأمل وايضا انما يكون الحال الجملة عقيب حال مفردة لو لم تكن الحال الجملة معمولا
سالما لانه حينئذ لم تتعدد الحال حتى تكون الجملة عقيب مفردة فما ذكره الشارح من انه
يجوز ان يكونا حالين متداخلتين وان يكونا متداخلتين فاهمل غرضه التنبيه على ماذكرنا من عدم
كونه منصوصا والا لكان مختلا فتأمل * الهي محامدك اجل من الاحراز * وغاية الاطناب
فيها نهاية الايجاز * تذييل كل حامد محامده بحامد غيرها خال عن التكميل والتتميم وكائنات
الازل الى الابد في جنب قدرتك تخصيص بعد التعميم * اجتهاد المجتهدين في عبادتك لايأمن
الاعتراض بالتقصير * ولهذا الذاكرين لاسمائك الحسنى تريد بالتكرير بعد التكرير * فكيف توفى
حق حمدك الافعال وغاية المنى فيه الاجتناب عن الاهمال (الايجاز والاطناب والمساواة)
(قال السكاكي) في اول باب الايجاز والاطناب (اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين) اي
من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا
بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه (لايتيسر
الكلام فيهما الابترك التحقيق) والتعيين يعني لايمكن ان يقال على التعيين ان الاتيان
بهذا المقدار ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب موجز هو مطنب بالنسبة الى كلامين (والبناء
على امر عرفي) ان يتعارف بين اهل العرف في اداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية
(وهو متعارف الاوساط) الذين يكتفون باداء اصل المعاني على ما ينبغي (اي كلامهم في
مجرى عرفهم في تأدية المعاني) وربما يشتمل متعارفهم على الحذف ومع ذلك لايسمى
اختصارا وايجازا لانه متعارفهم فان عرفهم في طلب الاقبال يازيد وهو مشتمل على الحذف وفي
التحذير اياك والاسد وامرأ ونفسه وحمدا وسقيا (وهو لايحمد في باب البلاغة) من
الاوساط كذا ظاهر عبارة المفتاح ولا يحمد ايضا من البليغ معهم لانه لايقصد معهم
بكلامه مزية سوى التجريد عن المزايا وبذلك يرتقي عن اصوات الحيوانات (ولايذم) ايضا
لامنهم ولا من البليغ معهم واما التكلم بمتعارفهم اذا عرى عن المزية فلا يحمد من البليغ معهم
ويذم منه مع البليغ واذا اشتمل على المزايا التي هم غافلون عنها كما في اياك والاسد فهم لايحمد
من البليغ ولا يذم ومن البليغ يحمد لان البليغ قصد به مزايا يتعلق بالايجازات التي فيها (فالايجاز
اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف) الاولى من المتعارف لان المتعارف هو العبارة
(والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال في اخر الباب الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه) اي المرجع
في معرفته (تارة الى ماسبق) اي كونه اقل من عبارة المتعارف وهذا التفسير انسب من تفسير
الشارح حيث قال اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه لان المطابق لما سبق ماذكرناه الا
ان الشارح راعى المناسبة بقوله (واخرى الى كون المقام اي ظاهر المقام خليقا بابسط مما
ذكر) اي مما ذكر في المقام وللاختصار معنيان كونه اقل من عبارة المتعارف وكونه اقل مما

مطلب باب الايجاز والاطناب

وغاب عنه   نسخة

يقتضيه ظاهر المقام هل الايجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح صريحا نعم يفهم من قوله في ذكر امثلة الايجاز ومن امثلة الاختصار انه لا يفرق بينهما بل المتبادر من قوله ثم الاختصار لكونه من الامور النسبية في مقام تحقيق الايجاز انه لا يفرق بين العبارتين (وفيه نظر) فدقيقصر نظر المصنف وفات عنه امر ان ظاهران احدهما انهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من الاطناب ولا عبارة للاوساط غيره وثانيهما انه لم يحفظ تعريف الايجاز عن دخول الاخلال وتعريف الاطناب عن الحشو والتطويل (لان كون الشيء امرا نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه) لان كثيرا من النسبيات يعرف تعريفات جامعة مانعة وقد عرفت ان مراد السكاكي بتعسر التحقيق تعسر تحقيق مقدار الايجاز والاطناب لا تعسر تعيين مفهومهما قال الشارح كيف وقد تبين مفهوماهما في كلام السكاكي وفيه انه تبين بالبناء على امر عرفي على طبق دعواه انه لا يتيسر الا بالبناء عليه (ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف رد الى الجهالة) واجاب عنه الشارح بان عرف الاوساط معلوم للبليغ وغيره فتعيين الايجاز والاطناب به نافع للكل واما البناء على البسط الموصوف فانما ينفع البليغ لانهم يعرفون ان كل مقام يقتضي اي مقدار من البسط وفيه بحث لان متعارف اوساط العرب لا يتيسر للعجم فالتعريف لا ينفع الا لبتبع افـدة العرب والتضيف عام لكل محصـل فهو رد الى الجهالة لكثير من المخـاطبين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعاني فتعريفات الفن لطالبي البلاغة لا للبلغاء فالتعريف بما يخص معرفته بالبلغاء رد الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان معرفة ما سبق في الابواب السابقة يكفل من معرفة المقامات ما يكفي في معرفة البسط اللايق بالمقام (والاقرب) الى الصواب والى الفهم (ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد) احتراز عن غير المقبول من الاخلال والتطويل والحشو تأدية اصله الاولى تأديته لان المراد بالمراد اصله بل الاولى المقبول من طرق التعبير عن اصل المراد تأديته (بلفظ مساوله) اي لاصل المراد (او) بلفظ (ناقص عنه واف او) بلفظ (زائد عليه لفائدة) واعتمد في معرفة ان الاول مساواة والثاني ايجاز والثالث اطناب باشعار المفهومات بذلك كما لا يخفى وههنا ابحاث الاول انه اراد بالمقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ او من الاوساط فالزائد والناقص غير مقبولين من الاوساط لانهما خروج عن طريقهم لالداع وان اراد المقبول من البليغ فليس المساوي والناقص الوافي مقبولين مطلقا بل اذا كانا لداع والثاني ان قولنا جاءني انسان وقولنا جاءني حيوان ناطق كلاهما تأدية اصل المراد بلفظ مساوله فينبغي ان لا يكون احدهما اطنابا والاخر ايجازا او بالجملة لا يشمل تعريف الايجاز ايجاز القصر والثالث ان قولنا حمدا لك ونظائره مساواة بتعريف السكاكي ايجاز بتعريفه فنزاعه مع السكاكي في نقل اصطلاح القوم ومثله لا يسمع منه بدون سند قوي ولو قيل المراد المساوي بحسب عرف الاوساط (فتعريفه يؤل الى ما ذكره السكاكي) ويرد عليه ما اورد عليه الرابع ان الايجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الايجاز والاطناب ما لم يقيد بالبلاغة لجواز ان يكون الناقص الوافي غير فصيح وكذا الزائد لفائدة (واحترز بواف عن الاخلال) وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف بيانه وانما احترز عنه ليتم التعريف المشار اليه للايجاز ولئلا يكذب وصفه بالقبول وهكذا الاحتراز بقوله لفائدة (كقوله) اي الحارث بن حلزة اليشكري واليشكر قبيلتان من العرب على ما في القاموس بنو يشكر بن علي بن بكر بن وائل وهو يشكر بن مبشر ابن صعب (والعيش خير في ظلال النوك) بالضم والفتح احمق (ممن عاش كدا) قال الشارح اي من عيش من عاش مكدودا متعوبا والاعذب ان يراد بالعيش ذو العيش كانه صار في ظلال

الجهل عين العيش وحينئذ يستفاد نعومة عيشه من جعله عين العيش ولا يكون اخلالا (اى الناعم فى ظلال النوك) ففيه اخلال حيث فات وصف النعومة (خير من الشاق فى ظلال العقل) ففيه اخلال لفوت التقييد بظلال العقل ولا يخفى انه يلايم تقييد العيش الشاق بكونه فى ظلال العقل وينبغى ان يقول فى شدة احراق اشراقات العقل وكأنه اوقعه فى التعبير بظلال العقل المشاكلة وقال الشارح لا اخلال اذ قد اشتهر ان عيش الجاهل لا يكون الا ناعما فاستغنى به عن تقييد العيش فى ظلال النوك بالناعم مع ان لفظ الظلال لا يخلو عن اشعار به واطلاق العيش الشاق ادعاء ان العيش الشاق لا يكون الا للعاقل حتى انه لو قيدا لكان التقييد تكرارا (ولفائدة) اى وبقوله ولفائدة (عن التطويل) وهو كون اللفظ زائدا غير متعين فيه الزيادة (نحو) قول عدى بن الابرش يذكر غدر زباء كفراء ملكة الحيرة لجذيمة الابرش بالجيم والذال ككريمة حيث انتظم سلطنتها حيث كتبت اليه أن ملك النساء ضعيف لا يحسن فى نظر الرعايا ولا ائق سلطنتى فرأيت مصلحتى ان انكحك ويكون ملكى ايضا لك وكانت تهاب من الجذيمة فارادت ان تاخذه بهذا الغدر وتدفعه فذهب اليها من غير عدة مغرور ابوعدها فاخذته وامرت بقطع راهشيه وترك دمه يذهب الى ان مات وجذيمة الابرش كان ابرص فهابت العرب وصفه بالابرص فبدلوه بالابرش والبرشة بالضم فى شعر الفرس نكت صغار يخالف سائر لونه والفرس ابرش وقددت الاديم راهشيه التقديد التقطيع والاديم الجلد والراهشان عرقان فى باطن الذراعين والضمير فى راهشيه والى لجذيمة وفى قددت وقولها للزباء (والفى قولها كذبا ومينا) الكذب يرادف المين ولا فائدة فى الجمع بينهما ولا يبعد ان يجعل ذلك حشوا مفسدا لان عطف المين يفيد المغايرة وهى باطلة (وعن الحشو المفسد كالندى فى قوله) ابى الطيب (ولا فضل فيها) اى فى الدنيا (للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب) شعوب بالفتح علم المنية سمى لها لانها تفرق الاجتماع غير منصرف للعلمية والتأنيث كسرت للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجر بالكسر يحصل لجميع باب مالا ينصرف باللام والاضافة مع ان البعض غير منصرف بالاتفاق فمجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على الانصراف فالمعنى انه لا فضيلة فى الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا يصح فى الشجاعة والصبر دون العطاء فان الخلود يزيد الحاجة الى المال فزيد فضل العطاء مع الخلود وقيل المراد بالندى بذل النفس فلا يكون حشوا مفسدا ورده الشارح بانه لا يفهم من لفظ الندى و بانه لا معنى لبذل النفس على تقدير عدم الموت الا ان يأول بعدم التحرز عن الهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة ورد الشارح انما يتم لو كان مراد القائل تصحيح الشعر كما يشعر به عبارة المصنف فى الايضاح اما لو كان المناقشة فى كونه حشوا مفسدا فلا لانه على مقتضى رده الاول يكون ايجازا مخلا وعلى مقتضى رده الثانى يكون تطويلا الا ان يقال يتعين الثانى للزيادة لايهامه ومفسد لايهامه خلاف المقصود فان قلت الحشو المفسد مايكون زائدا غير محتاج اليه فى اداء المقصود و يكون مفسدا ولا شبهة فى ان الشاعر قصد ترتب عدم الفضل للندى على انتفاء لقاء شعوب ولابد منه فى اداء هذا المقصود نعم انه كاذب وفرق بين الكاذب والحشو المفسد قلت هذا اشكال قوى وغاية مايمكن ان يقال فى دفعه ان مراده انه لا فضل لمجموع هذه الثلاثة لولا الموت لانه مع فضل الندى لا فضل للاخرين فيصح انه لا فضل للثلاثة والمال نفى الفضل عن الشجاعة والصبر فذكر الندى زائد موهم لخلاف المقصود فيكون حشوا مفسدا

الثلاثة نسخه

ويمكن ان يقال ذكره استطراد لما جرى ذكر اثنين مما اشتهر بالفضل على لسانه جرى الثالث الذي بذكر معهما في مقام بيان الفضائل وذكر ابن جني في تصحيح البيت ان في الخلود وتنقل الاحوال من يسر الى عسير ومن شدة الى رخاء مايسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر للبذل كثير فضل والاقرب ان اجل فضائل المال واعلى مايقعد به الهمم في حرزه ان ينسب به الى دفع المهالك وفي ويتوقى به عن القضاء فلولا لقاء شعوب لم يكن له هذا الفضل فالتنبيه على عظم هذا الفضل نفي جنس الفضل كأنه لافضل له سوى ذلك (وغير المفسد وكقوله واعلم علم اليوم والامس قبله) ولكنني عن علم مافي غد عمي قوله قبله صفة الامس بتقدير الكائن قبله وهو الوصف للتأكيد وانما صار حشوا لانه لافائدة للتأكيد فيه بخلاف ما ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي فانه يدفع التجوز بالابصار والسماع عن العلم بلاشبهة وبالضرب عن الامر به ولك ان تقول اللام للاستغراق اي كل امس ووصفه بالقبلية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد تبيينا لعمومه وتنصيصا عليه كما ذكر في قوله تعالى ومامن دابة يدب على الارض ولاطائر يطير بجناحيه (المساواة) قدمها مع تأخيرها عن الايجاز والاطناب في مقام التصور لقلة مباحثها فاراد ان الشغل بمباحث كثيرة لاوجوبها بعد الفراغ عنها واما في مقام التصوير فراعى علو شانهما في باب البلاغة وقال الشرح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه ان المقيس عليه للمساواة والايجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (نحو قوله تعالى ولا يحيق المكر السيء الا باهله) اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس معرب كاووس النعمان بن المنذر ملك العرب (فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتاي) اسم موضع من انتاى عنه اي بعد (عنك واسع) شبهه بالليل في حال سخطه وضمن هذا التشبيه امورا احدها انه يدرك لامحالة كما هو شان الليل وانه لايخص ادراكه به بل يشمل الجميع وتخصيصه به في الذكر لداع وانه كان في غاية البعد يصل اليه ويتجاوزه ولاينتهي بمكان هو فيه وان لليلة سخطة نهار لطيف ولادوام لسخطه ومن لطايف البيان انه ذكره مقدما على نفسه متباعدا عنه ثم ذكره متأخرا متباعدا عنه تصويرا لوصوله اليه مع بعده ولتجاوزه عنه وذكر نفسه بصورتين تصويرا وتخييلا لانه يبدل صورته من هوله قال الشارح المحقق فان قيل لايطابق شيء من المثالين لظهور الايجاز فيهما واما في الآية فالحذف المستثنى منه واما في البيت فالحذف الجزاء ونحن نقول والحذف المعطوف عليه للشرط قلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقوانين النحوية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد حتى لوصرح بذلك لكان اطنابا بل ربما كان تطويلا وبالجملة كون اللفظ البيت والآية ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا لايحتاج الى الجزاء هذا ولايخفى عليك ان ذكر المستثنى منه اذا لم يكن لفائدة يكون حشوا وانه يشكل كون البيت مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف ايضا وليس لك ان تجيب بانه رعاية لامر لفظي ولاحذف عن التحقيق لانه ينافيه ماقد سبق منهم من ان النكتة في جعل الخبر جملة ظرفية اختصارا لفعلية فانه يشعر بانهم جعلوه ايجازا الا ان يقال التحقيق انه لاحذف والتقدير لامر لفظي كما يقتضيه التمثيل بالبيت وماسبق كلام ظاهري حتى ان ذكر متعلق الخبر الظرف يكون حشوا مفسدا لوجوب حذفه اذ الافساد اعم من ان يكون افسادا لقاعدة اللفظ او للمعنى فما ذكره الشارح من انه لو ذكر لكان تطويلا لاوثوق عليه (والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو مالبس بحذف) اي بمحل حذف او بسلب حذف (نحو ولكم في القصاص

يعقد نسخه

ان تجعل نسخه

سبب نسخه

حيوة) قال صاحب المفتاح هو علم في الايجاز ووجهه انه رجح على ماهو اوجز كلام فيما
بين البلغاء على ماذكره المصنف (فان معناه كثير ولفظه يسير) اوضح المصنف كثرة معناه
بقوله في الايضاح لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له قويا
الى ان لايقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض
فكان ارتفاع القتل حيوة لهم وفيه بحث لان ماذكره دليل على دعوى ان في القصاص
حيوة والدليل لايراد بلفظ الدعوى حتى يقال معناها كثير باعتباره ولو كان الدليل موجبا
لكثرة معنى الدعوى لكان كل دعوى نظري ايجازا (ولا حذف فيه) اورد عليه ان ما ذكره
المصنف في بيان كثرة معناه يفيد ان الحيوة في شرع القصاص او العلم به ففيه حذف ويدفعه
ان معنى النظم ان القصاص منشأ الحيوة وغايته ان منشأيته مبنية بان العلم به اوشرعه يوجب
الحيوة والمراد بنفي الحذف نفي حذف الكلمة اذ هو المعتبر في ايجاز الحذف فلا يرد حذف كلمة
في (وفضله) اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة (على ما كان عندهم) اي في اعتقادهم
(اوجز كلام في هذا المعنى) وهو القتل انفى للقتل اي في معنى في القصاص حيوة ونبه بلفظ عندهم
على انه ليس كذلك في الواقع كما افاده بيانه ومن قصور نظرهم انهم لم يتنبهوا ان قولنا القتل انفى
له اخصر منه (بقلة حروف ما يناظره) اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل (منه)
اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظر منه ما سوى لكم لكونه زائدا على معنى القتل انفى
للقتل فالحروف اللازمة وقفا ووصلا في النظم عشرة مط وفي قولهم اربعة عشر (والنص على
المطلوب) الذي هو الحيوة اذ انتفاء القتل ليس مطلوبا لذاته بل يطلب للحيوة والنص على
المطلوب اعون على القبول (وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم) ولا يخفى ما في التعظيم او النوعية
في مقام المنة على العباد شرع القصاص من اعانته على القبول وبين وجه تعظيمه بقوله (لمنعه
عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فالمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص
حيوة عظيمة ولك ان تريد بتعظيم الحيوة الحيوة مع سلامة الاعضاء اذ القصاص يعم العضو
والنفس (او النوعية وهي الحيوة الحاصلة للقاتل والمقتول بالارتداع) لا وجه لتخصيص
النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من الوجهين يصلح ان يكون وجها لكل
منهما وفي كون التعظيم او النوعية خارجا عن المطلوب نظر اذ المطلوب الحيوة العظيمة او نوع
من الحيوة فافادة التعظيم او النوعية داخلة في النص على المطلوب (واطراده) لجريان الحكم
في كل قصاص بخلاف حكم القتل فانه لا يجري في القتل الذي هو ليس بقصاص لانه ادعى
للقتل وفيه ان مقصودهم بالقتل القتل في مقابلة القتل فيكون مطردا ويمكن دفعه بان القتل
في المقابلة يجوز ان يكون قتل جماعة بواحد نعم لو اريد قتل واحد لواحد لكان
مطردا لكنه ليس مقصودهم ويرد ان الكلام في الفضل بحسب البلاغة وعدم
الاطراد ينافي الصدق ولا ينافي البلاغة فالاولى وبالنص على المقصود لان مرادهم القتل
في مقابلة القتل ولفظ القتل ليس نصا فيه بخلاف القصاص فانه نص فيما قصد به
(او خلوه عن التكرار) بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والخلو من التكرار فضيلة
واورد عليه ان فيه رد العجز على الصدر وهو يوجب حسنا ودفعه الشارح ان التكرار
من حيث هو تكرار منقصة وفضيلة من حيث انه رد العجز على الصدر وليس بشيء لانه
يعارض خلوه عن التكرار ما يلزم التكرار من رد العجز على الصدر فلا يصير سببا للترجيح
لوجود المعارض نعم في كونه رد العجز على الصدر بحث وهو انه في النثر ان يكون احد
اللفظين في اول الفقرة والاخر في اخرها وفي كون قولهم فقرة بحث (او استغنائه عن تقدير
محذوف) بخلاف قولهم فانه يحتاج الى تقدير المفضل عليه قال المصنف اي القتل انفى

من تركه ولايخفى أن الترك لاينفى القتل حتى يصلح لان يكون مفضلا عليه فالمراد انفى
من كل زاجر ويتجه عليه احتياج فى القصاص الى متعلق فلايستغنى عن الحذف والجواب
ماعرفته (والمطابقة) اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين المتضادين عن القصاص
والحيوة وفيه ان القتل ونفيه ايضا متصادان ومنهم من زاد فى وجوه الترجيح مافيه من الغرابة
من جعل القصاص الذى ينافى الحيوة منشألها ولم يلتفت اليه المصنف ولقد احسن
وان ذكره فى الايضاح لانه مشترك لان فى قولهم ايضا جعل القتل سببا لانتفائه ورجح ايضا بمافيه
من السلاسة لسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة لتوالى متحركين فيه كثيرا بخلاف قولهم
فانه لم يتوال المتحركان فيه الامرة ورجح ايضا بتقديم المسند للاختصاص مبالغة ورده
الشارح بان التقديم على المبتدأ المنكر لايفيده ويرد نصهم على التخصيص فى قوله تعالى
لافيها غول الاأن يقال اراد المنكر الصرف وبعد فيه انه لاتزاحم فى النكات فليكن تقديم
الخبر لتصحيح المبتدأ والاختصاص ايضا (وايجاز الحذف) عطف على ايجاز القصر
قدم ايجاز القصر لقلة مباحثه وعلو درجته (والمحذوف اما جزء كلمة) فضلة كان او عمدة
مفردا كان او مركبا (مضاف) خبر مبتدأ محذوف اى هو مضاف والجملة صفة جزء
جملة وقيل بدل من جزء جملة (نحو واسئل القرية) اى اهل القرية (او موصوف نحو) قول
العرجى عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان الشاعر والعرج كفلس بالمهملتين والجيم منزل
بطريق مكه سمى به لتولده فيه (انا ابن جلا) فى القاموس ابن جلا واضح الامر كابن اجلى
ورجل معروف تمته وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى طلاع الثنايا يراد به ركاب
اصعاب الامور بقهرها بمعرفته وتجاربه وجودة رأيه اوقاصد معالى الامور كذا فى القاموس
(اى رجل جلا) تقدير الموصوف باعتبار اصل التركيب ولا فقد عرفت ان هذا التركيب
بمعنى واضح الامر وجلا فى الاصل بمعنى انكشف امره لابمعنى كشف الامور على ماجوزه
الشارح كمالايخفى عليك قال الشارح المحقق وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لايحذف موصوفها
الااذا كان بعضها مماقبله ومجرورا بمن اوفى كقوله تعالى ومنهم دون ذلك ومافى القوم
دون هذا اى رجل دون هذا وفى غيره نادر سيما اذا لزم اضافة غير الزمان الى الجملة فلفظ
جلا ههنا علم لم ينون لحكايته مع الضمير اذ لوجعل مجرد الفعل علما لنون لان الوزن غير
مختص ولا لازم فى اوله زيادة كزيادة الفعل فينصرف هذا ولايخفى عليك انه لايساعده مانقل عن
القاموس وايضا لايوافقه ماذكره الشارح فى البديع ان الشعر لسحيم بن وثيل الاان يجعل قوله انا ابن
جلا تشبيها بليغا (او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اى صحيحة او نحوها)
من الالفاظ المقاربة لها من سالمة وغير معيبة (بدليل ماقبله) وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل
على ان الملك كان لايأخذ الاالصحيحة (او شرط كما مر) فى اخرباب الانشاء (او جواب شرط)
لايخفى انه لوكان الحكم فى جزاء الشرط وكان الشرط قيدا كما دل عليه كلام المصنف فى اول بحث
احوال المسند وشرحه الشارح المحقق والسيد السند فى انه مذهب المفتاح والمصنف لكان
حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وابقاء قيده كما فى قوله ليحق الحق فانه لافرق بينهما
فى حذف اصل الجملة وابقاء متعلقه (اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا مابين
ايديكم وماخلفكم لعلكم ترحمون اى اعرضوا بدليل مابعده) وهو قوله تعالى وماتأتيهم
من آية من آيات ربهم الاكانوا عنها معرضين (او للدلالة على انه شئ لا يحيط به الوصف)
فلا تنصب قرينة تدل على خصوص محذوف وكذا فيما اشار اليه بقوله (او لتذهب

نفس السامع كل مذهب ممكن) وفيه غاية تفخيم الجزاء فى المسرة اوالمساءة لا نه لا يتصور شيئا الاو يجوز ان يكون فوقه وفى التعيين ينتهى تفخيمه الى حد اوفيه ابقاء ذهن السامع فيه على مكث بخلاف مالوعين فانه يعرض عنه بعد التعيين و يذهل عنه بسرعة لتوطين نفسه عليه اولرجاء دفعه بمايظنه دافعا فان قلت هل يقدر فى النظم جزاء بلا قرينة فيكون عبثا لعدم فهم السامع فهو بمنزلة المتكلم بمالا يفهم اولايقدر فيكون الغاء الشرط القاء مالا يصح السكوت عليه قلت هذا اشكال قوى واظن انه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص يقدر مبهم فالتقديرا فعل شيئا هوالغاية فى ذلك وحذف مثل هذا الجزاء لتذهب النفس كل مذهب ممكن بخصوصه حتى يقر الجزاء عليه ويكون بعد ذلك شاملا فى تعيينه من عند نفسه اوليفهم ان الجزاء ذلك حذف للمبالغة فى علوه بتخييل ان ترك ذكره للدلالة على انه لايحيط به الوصف (مثالهما ولوترى اذ وقفوا على النار) وقوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها ولااظن بك ان تقتصر فى نكات حذف جواب الشرط على ماذكر بل ترى فيه ماسمعت سابقا سريع الجريان كاختيار تنبه السامع اومقدار تنبهه اوالاحتراز عن العبث بناء على الظاهر او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ اوتعينه اوادعاء تعينه وكان تخصيص هؤلاء بالذكر للتنبيه على كثرة اعتبارها فى هذا الحذف ولهذا لم يتعرض لنكتة الحذف فى سائر المحذوفات (اوغير ذلك) عطف على قوله

اوجواب الشرط لامجرور ويرشدك اليه (نحو لايستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل) والمراد بغير ذلك المسند اليه والمسند والفعل والمفعول والحال نحو البرالكر بستين اى منه والمستثنى لاالمستثنى منه لماعرفت انه لم يجعل حذفه موجبا للا يجاز والمضاف اليه نحو بين ذراعى وجبهة الاسد ونحو يارب و ياغلام قال الشارح وجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما ولا شبهة فى ان جواب القسم جملة فادخاله تحت قوله اوغير ذلك وهم وماذكره فى المختصر من ان المراد بالجملة كلام مستقل لايكون جزأ من كلام آخر ولذا عد جواب الشرط جزء الجملة ينتقض بجعل قوله ليحق الحق من حذف الجملة لان المحذوف جزء جملة اخرى هى مجموع الجملة ومتعلقه والاظهر ان جواب لما داخل تحت قول المصنف اوجواب شرط

قال سيبويه لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط نحو كلما (اى ومن انفق من بعده وقاتل) بمعنى المحذوف المعطوف مع حرف العطف (بدليل مابعده)وهوقوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا و يحتمل الاية والله اعلم ان لايكون فيه حذف وتفسير بانه لايستوى منكم جماعة انفقوا من قبل الفتح وهم مع اشتراكهم فى الانفاق قبل الفتح متفاوتون لتفاوتهم فى الانفاق والاخلاص فيه و يكون قوله اولئك اعظم درجة بيان انهم مع تفاوت درجاتهم اعظم درجة من الذين انفقوا بعد من وقاتلوا (واما جملة) عطف على قوله اما جزء جملة (مسببة عن مذكور نحو ليحق الحق و يبطل الباطل) اى فعل مافعل ومنه قول ابى الطيب اتى الزمان بنوه فى شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اى فساءنا (اوسبب لمذكور نحو) قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر (فانفجرت اى قدر فضرب به بها و يجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت) قال الشارح فيكون المحذوف جزء جملة هوالشرط قلت جزء من الجزاء ايضا هو كلمة قد وهذه الفاء التى يطلبها محذوف يسمى فاء فصيحة فقيل على تقدير ان يكون المقدر الشرط وهو ظاهر كلام الكشاف وقيل على تقدير كون المحذوف جملة مستقلة وهو ظاهر كلام المفتاح انها فصيحة وقيل على التقديرين قال الشارح والمشهور فى تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى مايراد بنا ثم القفول فقد جئنا

خراسانا وكأنه اراد به تأييد ماذكره الكشاف لان المقدر فيه الشرط
كما قال في شرح المفتاح اى ان صح ماقالوا فقد آن لانا جئنا خراسانا و يحتمل ان يقدر
جملة مستقلة اى امتثلنا ماقصد بنا اوقضينا ماقصد بنا فقد جئنا خراسانا (او غيرهما)
اى غير المسبب والسبب (نحو قوله فنعم الماهدون على مامر) فى بحث الاستيناف من ان
التقدير هم نحن على قول (واما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اى الى يوسف
لاستعبره الرؤيا ففعلوا فأتاه وقال له يا يوسف) ومما ينبهك عليه البصيرة الوقادة اما المراد
بالاكثر من جملة جملتان او اكثر لاجملة وبعضها ايضا كما يوهمه ماذكره فى بيان تقدير الآية
لان الجملة وبعض جملة من اجتماع القسمين فالمقصود بالتمثيل حذف ففعلوه فأتاه وقال له ولا يخفى
ان التقدير اكثر مما ذكره اذ التقدير ارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا واخبركم بتعبيره
ففعلوا الخ (والحذف على وجهين) احدهما (ان لا يقام شئ مقام المحذوف كمامر) يشعر
كلامه بان مامر من الامثلة كله مما لم يقم فيه شئ مقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف
فى قوله واسئل القرية مما اقام فيه القرينة مقام المحذوف فمثال القسمين مر لكن مثال
القسم الثانى مر على المصنف (و) الثانى (ان يقام) شئ مقام المحذوف (نحو وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر) والاظهر ان التقدير فلا يقدح
فى رسالتك فانه قد كذبت رسل من قبلك قال الشارح انما جعل الجزاء المحذوف لان
تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن
والصبر فان البلية اذا عمت طابت ونحن نقول اذا تقدم زمان الجملة الحالية على زمان عاملها
لجعل القصة حالا ولا يخفى انه مجاز فى هذا المقام ولا يذهب عليك ان الحذف ليس نفس
قيام شئ مقام المحذوف ولا عدمه ففى جعلها قسم الحذف تسامح والتقدير ذو ان يقام
وقد ذهب هذا على الشارح المحقق فلم يتعرض له وقال فى قوله ومنها ان يدل العقل تسامح
وكأنه على حذف مضاف (وادلته) اى ادلة لابد للحذف منه اما التنبيه على اصل الحذف
واما التنبيه على خصوص المحذوف (كثيرة منها ان يدل العقل عليه) اى على الحذف
(والمقصود الاظهر) فيه مسامحة اى كون المحذوف مقصودا الاظهر (على تعيين المحذوف)
فيه مسامحة اى على خصوص المحذوف فبتلك الدلالة يحصل تعيين المحذوف ولخفاء
المسامحتين خفيتا على الشارح المحقق فلا ينكرهما لعدم تعرضه لهما مع تعرضه لمسامحة
فى قوله ومنها ان يدل وكن تابعا لدلالة العقل الرشيد ولا تكن فى عقال التقليد كالبليد (نحو
حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير اى تناولها) هو الاخذ على مافى القاموس فان العقل دل
على ان الاحكام الشرعية متعلقة بالافعال المكلفين دون ماليس فى قدرة المكلفين فلا بد ههنا
من محذوف يحتمل الاكل والشرب والاستضاءة بادهانها وبيعهما وشراءها والمقصود
الاظهر مايعم الكل (ومنها ان يدل العقل عليهما) اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو
(وجاء ربك اى امره اوعذابه) فان العقل يدل على امتناع المجئ على الله اذ المجئ يتوقف
على الانتقال من مكان الى اخر ومايعذب به الرب ربما ينتقل من مكان الى اخر كالمطر والنار
وكذا مايامره بالمجئ فالامر بمعنى مامر والعذاب بمعنى مايعذب به فلا يردان الامر والعذاب
امران معنويان لامجئ لهما وترديد المحذوف بين الامر والعذاب لاينافى تعيين المحذوف
فانه اشارة الى ان جاء ربك لو وقع فى مقام يدل فيه العقل على خصوص المحذوف
فالعذاب يقدر ذلك المخصوص ولو وقع فى مقام لا يرشد العقل الى مخصوص يقدر العام
وقد اشكل الترديد على الشارح فقال اى يدل على تعيين هذا المحذوف بانه احدهما وليس

اى غفل عنه المصنف عهد

جعلهما نسخه

عقاد نسخه

المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتأمل وفهم ماذكره كان اصعب من فهم ماذكره المصنف فاخترنا شرح كلامه على التأمل في حق مرامه فاعرف وانصف ولا يخفى ان العقل لا يفي بتقدير الامر او العذاب بل لابد من زائد على العقل من الاقتران وغيره يعين شيئا ثم العقل لا يدل على الحذف وتعيين المحذوف في هذا المثال بل على احد الامرين فانه ربما يجعل تمثيلا في ظهور ايات الرب وهيئته كما يظهر عند مجيء السلطان فلا حذف حينئذ (ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه) فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص لان اللوم للانتهاء عما لا ينبغي فهو ينبغي ان يكون مقدورا واما تعيين المحذوف (فانه) بالفتح بتقدير فبانه بمعنى بملاحظة انه (يحتمل تقدير في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا) اى حرق شغاف قلبها (و) تقدير (في مراودته لقوله تعالى تراود فتاها عن نفسه (و) تقدير (في شانه حتى يشملهما) اى الحب والمراودة (والعادة دلت على الثاني) اى مراودته (لان الحب المفرط لا يلام في صاحبه عليه في العادة لقهره اياه) اى لغلبة الحب المفرط على صاحبه فلا يقدر على الانتهاء وفيه انه مالا يلام عليه الشيء لا يلام على مايلزمه ايضا لان مغلوب الشيء مغلوب لازمه فالاولى ان يقال لا عيب في الحب المفرط فلا يلام عليه بل في المراودة فتعين تقديرها فان قلت فليقدر الشان ويصرف الاضافة العهدية الى المراودة قلت هي بعينها المراودة والدال لا يكون معتبرا الا في حق المعنى واما العبارة فموكولة الى المخاطب فليقدر ماشاء (ومنها) اى من ادلة الحذف لتعيين المحذوف (الشروع في الفعل) لان الشروع انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على اصل الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به كما يشهد به القوانين النحوية كذا في الشرح وفيه ان المخاطب قلما يكون نحويا فلا معنى لجعل طلب الجار والمجرور فعلا متعلقا بمعرفة القوانين بل ينبغي ان يجعل الدليل عليه طلب معنى حرف الجر له بمقتضى العقل وان تقدير الفعل للجار والمجرور لرعاية القواعد النحوية غير معتبر عند علماء الفن ولذا لم يجعل في القصاص حيوة ايجاز الحذف مع ان حرف الجر يقتضي المحذوف على قاعدة النحوية وبهذا اعلم ان التمسك بطلب معنى حرف الجر تقدير الفعل ايضا ضعيف بل انما يطلب الحذف عند عدم تمام الكلام بدونه في (نحو بسم الله الرحمن الرحيم فيقدر ماجعلت التسمية مبتدأ له) حتى لو قيل قرأتي بسم الله الرحمن الرحيم لا يكون دليلا على الحذف (ومنها الاقتران) اى الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع والا فالشروع ايضا اقتران (كقولهم للمعرس) على صيغة اسم الفاعل من الاعراس بمعنى اتخاذ الوليمة والبناء على الاهل والمراد الثاني (بالرفاء والبنين اى اعرست) فان كون هذا الكلام مقارنا للاعراس دل على ان المحذوف هو اعرست والباء للملابسة والمراد بالرفاء الملايمة والاتفاق واصله الاصلاح ومن ادلة الحذف وقد فاتهم دليل تعيين مقام المحذوف كما في بسم الله الرحمن الرحيم لان مقام دعوى الاختصاص عين ان موضع التقدير بعد بسم الله الرحمن الرحيم لا قبله (والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام) و ندماماتهم ولم يضبطوه وهو كعكس ذلك ولنسمه اجمالا بعد التفصيل لا ابهاما بعد الايضاح اذ لا يصير ما يعقب الايضاح مبهما كقوله تعالى فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احداهما مبهمة والاخرى موضحة ولا خفاء في ان تلك الاراءة كعرض الحسناء في لباسين وفيه توجه العقل الى المعنى ومشاهدته بعين الرغبة مالا يخفى وقال الشارح فيها علمان والعلمان خير من علم واحد هذا وقولهم علمان خير من علم واحد مثل يضرب في مدح المشورة والبحث قال الميداني اصل

قولهم علمان خير من علم واحد ان رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل استبحث لنا طريقا فقال انى عالم قال يابنى علمان خير من علم واحد يضرب فى مدح المشورة والبحث كذا ذكره فى شرحه للكشاف فى تفسير تلك عشرة كاملة فقوله والعلمان الصحيح فيه وعلمان ومن فوائد الايضاح بعد الابهام تسهيل الفهم والحفظ اذ المبهم لوجازته اقرب الى الحفظ والموضح اقرب الى الفهم وفى كل من تلك الوجوه انه لا يفيد الا الجمع بين المبهم والموضح بل لا يفيد الا الجمع بين بيانين ولفوت وجه الايضاح بعد الابهام وانما يتكفله ماذكره بعد ذلك من قوله (او لتتمكن فى النفس فضل تمكن) ومايعقبه فعليهما التعويل وانما يوجب فضل التمكن لان ورود المبهم يوجب توجه النفس اليه والسعى فى تحصيله فيقع الايضاح فى ان ذلك التوجه التام فيحفظ كل الحفاظ فلاحاجة الى ماقال الشارح من ان النفس جبلت على ان يكون المبين بعد الابهام اوقع فيها من المبين اولا (وليكمل لذة العلم به) قال المصنف وذلك لانه يكون الايضاح علما ولذة عقيب الم الجهل الذى فى الابهام لان الابهام علم مخلوط بجهل تتألم النفس منه وتسعى فى النجاة عنه فاذا علم غير ممتزج بالجهل حصل له لذة العلم ولذة النجاة عن الالم وفيه انه لا معنى لا يلام النفس قبل ايراد اللذة عليها ليكون مع اللذة لذة النجاة عن الالم فالوجه ان هنك لذتين لذة العلم على وجه الابهام ولذة العلم على وجه الايضاح وليس لك ان تقول كال لذة العلم باعتبار ان العلم بالايضاح غير مشوب بالم الجهل كالعلم مع الابهام لانه لا يوجب ايراد المبهم بل يقتضى الاكتفاء بالايضاح وفى الايضاح اولتفخيم الامر وتعظيمه وكان وجهه ان لا طريق الى ادراك العظماء دفعة بل لابد فى الوصول اليهم من التدريج وذكر فى تمثيله قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وزاد الشارح واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة (نحو رب اشرح لى صدرى) فقال للايضاح بعد الابهام للنكات الثلثة وفيه تنبيه على انه لا تزاحم فى النكات (فان اشرح لى صدرى يفيد طلب شرح لشئ ماله) لا لان لى صفة نكرة مقدرة اى اشرح شيئالى وصدرى بدلا منه لانه خلاف مايتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله لى اى لاجلى ان المطلوب شرح شئ ماله من غير تقدير فالابهام اعم من الابهام المقدر والمفهوم فان قلت فى فهم شئ ماله نظر لجواز ان يقال اشرح لاجلى صدر معلمى قلت لاخفاء فى تبادر ماذكره وان كان ماذكر به محتملا فان قلت يكفى فى فهم المبهم الفعل ولا حاجة الى قوله لى لان اشرح يدل على طلب شرح شئ ما قلت لا اعتداد بما يفهم من الفعل والالكان كل فعل منع مفعوله المتأخر ابهاما وتفسيرا ثم نقول لا اطناب فى ذكر الطرف فان اللام للنفع فهو تقييد للشرح احترازا عن الشرح بما يضره (ومنه) اى من الايضاح بعد الابهام كذا فى الايضاح والانسب اى من الاطناب بالايضاح بعد الابهام (باب نعم) ادرج الباب ليشتمل الافعال الاربعة (على احد القولين) فى المخصوص وهو انه خبر مبتدأ محذوف بخلاف القول بانه مبتدأ جملة نعم فانه ليس فيه الايضاح بعد الابهام بل الواضح مبتدأ هو المقدم على المبهم وفيه بحث لان المبتدأ بتأخره يوضح الخبر المقدم فهو عكس باب ضمير الشان اذ فيه الخبر موضح المبتدأ ولا يخفى ان عد باب نعم منه على ما هو الاغلب والافقد تقدم المخصوص (اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد) فيه بحثان احدهما انه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف التأليف لما ثبت فى النحو ان فاعله معرف باللام او مضاف اليه او مضمر مميز بنكرة منصوبة اوبما وثانيهما انه لو قيل نعم زيد لكان اخلالا لان نعم المدح العام فى جنس من الاجناس لا مطلقا فمعنى نعم الرجل زيد ان زيدا جيد فى جميع ما يتعلق

بالعالمية ايضا ويمكن دفعهما بان المقصود بنعم مدح زيد مثلا فى جنس و قد امكن فيه الاختصار بان يقال نعم زيد فى الرجولية ويقدر قولنا فى الرجولية بقرينة الا انه التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الابهام لانه يناسب غرض الباب وهو المبالغة فى المدح فامتنع الاختصار وقد اشار الى هذا الامتناع بقوله لو اريد الاختصار فمن وجوه حسنه سوى ماذكر اتباع الاستعمال الواجب و بهذا ظهر ان المراد بقوله الاختصار مايقابل الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على ان نعم زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق وصرح به السيد السند فقال لا فيه اشعار باطلاق الاختصار على ما يعم الايجاز دون الاطناب موافقا لاصطلاح السكاكى وكيف لا وقولنا نعم زيد فى افادة مدح زيد بالرجولية اختصار لامساواة على ان فى اثبات الاصطلاح للسكاكى صعوبة اذ ما تمسك به السيد السند هذه العبارة وقال لا شك ان نعم زيد من قبيل المساواة وقوله وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل يعنى الاطناب قال السيد السند فقد جعل الاختصار مقابلا للتطويل والظاهر تناوله للمساواة ومن البين انه ليس موجبا للاصطلاح كما اعترف به وانه يحتمل ان لا يكون متعرضا للمساواة لعدم الاعتداد بشانه ولذا اكتفى فى ذكر الباب بالايجاز والاطناب ولو كان السكوت عن المساواة موجبا لدخوله فى مقابل الاطناب لثبت اطلاق الايجاز ايضا على المساواة بقى ان نعم الرجل زيد مدح عام لزيد فى الرجولية فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب فى الكلام بذكرهما (ووجه حسنه) اى حسن باب نعم (سوى ماذكر) فى صحة استعمال سوى هنا نظر لانه حرف استثناء ولا معنى للاستثناء هنا والعبارة الصحيحة غير ماذكر بجعله حالا عن المبتدأ وانما وقع فيه من تغير عبارة المفتاح وهى صحيحة حيث قال ولولم يكن فيه اى فى باب نعم شئ سوى انه يبرز الكلام فى معرض الاعتدال نظرا الى اطنابه من وجه والى اختصاره من اخرا وايهامه الجمع بين المتنافيين مثله فى الجمع بين الاجمال والتفصيل لكفى (ابراز الكلام فى معرض الاعتدال) وقد عرفت وجهه (وايهام الجمع بين المتنافيين) من الايجاز بحذف المبتدأ والاطناب بذكر الرجل والاجمال والتفصيل والايضاح والابهام والاخبار والانشاء وايهام الجمع بين المتنافيين يوجب استطراف البيان واستغرابه وفيه ظهور سلطان البلاغة فى ملك البيان بجمع حيث بين الذئب والغنم وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة الجمع بين المتنافيين محال ومن موجبات حسنه سوى ماذكر اجتماع جهتى البلاغة فيه من الايجاز والاطناب (ومنه التوشيع) قال الشارح التوشيع لف القطن بعد الندف فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف وفيه انه بمنزلة الندف بعد اللف لان المثنى اشبه باللف والتفسير بالندف فالوجه انه من قبيل التسمية بالضدور بما يقال المثنى بجمعه المتعدد يشبه الندف الذى يجعل القطن المتفرق شيئا واحدا وتفصيله يشبه تقسيم المندوف باللف ولك ان تجعله من قبيل التوشيع بمعنى اعلام الثوب اذ فيه تزيين البيان الذى هو ثوب للمعنى (وهو ان يؤتى فى عجز الكلام بمعنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول) لا يظهر فرق بين المثنى المفسر باسمين وبين الجمع المفسر باسماء ولعلهم ذكروا اقل ما يكون وكذا لا يظهر فرق بين المثنى فى عجز الكلام وفى اثنائه كان يقال يشيب ابن آدم وخصلتاه يشبان الحرص وطول الامل فالا ظهر ان يحذف العجز عن التعريف (نحو يشيب ابن آدم و يشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل) وكقوله سقتنى فى ليل شبيه بشعرها شبيهة خديها بغير رقيب فمازلت فى ليلين شعر وظلمة وشمسين من خمر ووجه

تعبير المفتاح نسخه

خصلتان نسخه

حبيب وبخرج عن التوشيع بقوله ثانيهما معطوف على الاول مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان احدهما الحرص والاخر طول الامل ان اللا يق جعله منه فتأمل (واما بذكر الخاص بعد العام) هذا بظاهره يصدق على التوشيع و باب نعم ودفعه ان يراد بالعام ماينذرج الخاص فيه بحكمه لا بمجرد مايكون الخاص فردا منه فلا يرد الخاص الذى هو صفة اوبدل من العام قال الشارح المحقق يعنى بذكره بعد ان يكون معطوفا عليه فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال من قبيل ذكر الخاص بعد العام بلا شبهة مع ان جبريل وميكال عطفان على لله على ماهو الاصح فلا يصح ان يقال واما بعطف الخاص على العام ويستفاد من الكشاف فى تفسير قوله تعالى انى رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين ان الخاص المذكور بعده لا يجب ان يكون مندرجا تحته بحكمه بل لو ميز عن العام واخرج عنه مع مشاركته لما قصد بالعام فى حكمه يكون من هذا القسم حيث قال فان قلت لم اخر الشمس والقمر قلت اخرهما ليعطفهما على الكوكب على طريق الاختصاص بيانا لفضلهما واستبدادهما بالمزية على غيرهما من الطوالع كما اخر جبريل وميكال من الملائكة ثم عطفهما عليها كذلك هذا كلامه وحينئذ لا يتم ماوجهنا به كلام المتن (للتنبيه على فضله) اى على مزية الخاص (حتى كانه ليس من جنسه) اى من جنس العام (تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات) يعنى لما امتاز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف الفاضلة جعل كانه شئ اخر مغاير للعام مباين له ولا يشمله العام ومما لا يبعد عن الاعتبار ان يعطف الخاص على العام تنبيها على كمال نقصانه حتى كانه ليس من جنسه تنزيلا للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات (نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) اى الفضلى من غيره من الصلوات من قولهم للا فضل الاوسط قال الشارح هى صلاة العصر على قول الاكثرين وفى القاموس الصلوة الوسطى المذكورة فى التنزيل الصبح او الظهر او العصر او المغرب او العشاء او الوتر او الفطر او الاضحى او الضحى او الجماعة او جميع الصلوات المفروضة او الصبح والعصر معا او صلوة غير معينة او العشاء والصبح معا او صلاة الخوف او صلوة الجمعة فى يومها وفى سائر الايام الظهر او المتوسط بين الطول والقصر او كل من الخمس لان قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيدة من قال هى غير صلوة الجمعة فقد اخطأ الا ان يقوله برواية مسندة الى النبى صلى الله عليه وسلم قيل لا يرد عليه شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر لانه ليس المراد بها فى الحديث المذكور فى التنزيل هذا وينبغى ان يعلم على انه تفسير الوسطى بالمتوسط بين الطول والقصر او بصلوة الخوف لا اطناب لان المقصود الامر بالمحافظة على الصلوة والمحافظة على وضعها ومنه قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير و يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر (واما بالتكرير لنكتة) ليكون اطنابا لا تطويلا ولهذا قيد كما ذكر اطنابا بنكات الا انه اجمل هنا النكتة لانه عرف سابقا نكات التأكيد الا انه قد تكون فيه النكتة غير ماسبق منه التنبيه على ماينفى التهمة كما قال تعالى وقال الذى امن ياقوم اتبعونى اهدكم سبيل الرشاد * ياقوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع فان فى تكرار ياقوم التنبيه على مزيد الشفقة ودفع تهمة عدم الشفقة ومنه زيادة التوجع والتحسر نحو قوله * فياقبر معن انت اول حفرة * من الارض خطت للسماحة مضجعا * و ياقبر معن كيف واريت جوده * وقد كان منه البر والبحر مترعا * ولا يبعد ان يجعل نكتة للتأكيد فى مات زيد زيد

ومنه زيادة السرور والفرح نحو جاء اخوك اخوك وقد يكون لمجرد احضار اللفظ ليرتبط به المتعلق
ولا يلتبس لبعد المتعلق عن المتعلق اما مجردا عن رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا
من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم واما مع رابطة كما في قوله
تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا و يحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
من العذاب ولهم عذاب اليم (كتأكيد الانذار) لنكتة من نكات عرف في التأكيد (في كلا
سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) ولما استشعر ان يستبعد كون الكلام تكريرا لان العاطف
يستدعي كون المراد بالثاني غير الاول قال لدفعه (وفي ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ
من الاول) يعني ان ثم مستعار عن التراخي الزماني الى التدرج في درج الارتقاء من غير
اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج فان قلت اذا كان الانذار الثاني ابلغ لم يكن تكريرا
قلت كونه ابلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لا بانه زاد في المفهوم شيء وجعل قوله وفي ثم
الخ بيانا للماخوذ من نكتة اطناب في ذكر ثم مجال (واما بالايغال) من اوغل في البلاد اذا ابعد
واختلف في تفسيره (فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها) لا يخفى ان تمام
الكلام بدونها لا يخص الايغال بل كذلك جميع اقسام الاطناب وان تعريف الايغال
يشمل الايضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت
بل غيرها ايضا من اقسام الاطناب اذا كان كذلك (كزيادة المبالغة في قولها) اي قول
الخنساء من مرثية اخيها صخر (وان صخرا لتأتم) اي تقتدي (الهداة به) يريد الهداية
بذلك الاقتداء (كانه علم) في القاموس هو الجبل الطويل او عام وفي الشرح جبل مرتفع
(في رأسه نار) فان قوله كانه علم واف بالمقصود وهو المبالغة في هدايته وقوله في رأسه نار
لزيادة المبالغة في هدايته هذا اذا كان المراد الهداية به مطلقا اما لو كان المراد الهداية به
في ظلمات الجهل فهو ليس من الاطناب في شيء بل لا بد منه في اصل المقصود (وتحقيق)
اي وكتحقيق (التشبيه في قوله) اي امرئ القيس (كأن عيون الوحش حول خبائنا وارحلنا
الجزع الذي لم يثقب) شبه عيون وحش اصطادها واكلها بالجزع وهو بالفتح والسكون
الخرز اليمني الذي فيه سواد وبياض تشبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب لتحقيق
التشبيه لان غير المثقوب احق بان يجعل مشبها به لا ثقبة في العين قال الاصمعي الظبي والبقرة
اذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد فاذا ماتا بدا بياضها فشابهت الجزع و بهذا ظهر
فساد ما قيل انه اراد انه من كثرة اقامتهم في المفاوز الفت الوحوش رحالهم واخبئتهم والمراد
كثرة الصيد فان قلت لا يستفاد كثرة الصيد الا ان يكون حول خبائهم وارحلهم كثرة الجزع
وظاهر انه ليس كذلك قلت كون العيون حول الخيام والرحال يدل على الكثرة قال الشارح
المحقق وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقط * فسقيا الكاس من فم مثل خاتم * من الدر
لم يهمم بتقبيله خال * فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا
مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله
ملك متكبر فكيف غيره وقال السيد السند ان البيت يحتمل وجهين احدهما انه لم يكن
في ثغرها خال اي شامة تغير لونه والثاني ما ذكره ودفع توهم غير المقصود انما يأتي
على الثاني دون الاول قلت لما شبه فمه بالخاتم والخاتم ربما يسود بالخبر ربما يتوهم ان يكون
في ثغره شامة يشبه سواد الخاتم فدفعه بذلك ولك ان تريد به لدفع توهم ذكره
الشارح اخاتم الرجل فيكون مبالغة في نفي تقبيله لانه اذا لم يتيسر ذلك لخاله فكيف
لغيره (وقيل لا يختص بالشعر) وهل يختص في الشعر باخر البيت كما في القول الاول وهل
يختص في النثر باخر الفقرة (ومثل ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم

اجراوهم مهتدون) لان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لامحالة وذكر لزيادة الحث على الاتباع والترغيب في الرسل اى ولاتخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة كذا في الشرح قلت المثال اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون بكليته لان الرسول لايكون الا كذلك وفيه مزيد الحث كما ذكره فتأمل (واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة اخرى تشتمل) تلك الجملة الثانية (على معناها) اى معنى الجملة الاولى (للتوكيد) علة للتعقيب ولايخفى انه يشمل الجملة المؤكدة نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وجاء زيد جاء زيد فبينه وبين التكرير عموم من وجه (وهو ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل) بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ماقبله كذا في شرح ولابد فيه من قيود اخر نظرا الى مافسر به الخارج مخرج المثل وهو مايكون حكما كليا منفصلا عماقبله جار يامجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال فهذا الضرب المقابل له ينبغي ان يحقق بان لايستقل او يكون حكما جزئيا اوكليا لم يفش استعماله وكان حسن الترتيب ان يقدم الضرب الثاني لانه ثبوتي الا ان يقال الضرب الاول اشد ارتباطا بالمقصود من الثاني فلذا قدم (نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه) وهو ان يكون المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله لانه لحصره في الكفور واشار بقوله على وجه ان هناك وجها اخر ليس ممانحن فيه وهو مانقله عن الزمخشري في الايضاح من ان الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة وتارة في معنى الاثابة فلما استعمل في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل يجازى الا الكفور بمعنى وهل يعاقب الا الكفور قال المصنف فعلى هذا يكون من الضرب الثاني فان قلت اولا ان جزيناهم بمعنى عاقبناهم لايحمل وهل يجازى على معنى وهل يعاقب فيتوقف على سابقه قلت التوقف لفهم المراد فلا احتياج بفهم باعتبار دلالة اللفظ وهو لاينافي الاستقلال انما المنافي ان يكون نفس الحكم متوقفا على ماقبله بقى انه لايصح نفي مطلق المعاقبة عن غير الكفور فانه المبالغة في الكفور و يكفي في المعاقبة الكفر فعلى هذا ايضا لابد ان يحمل النظم على انه هل يعاقب ذلك العقاب الا الكفور فعلى هذا الوجه ايضا يكون من الضرب الاول مطلقا الا ان يقال حصر العقاب ادعائي فلا يحتاج الى التقييد والاولى ان يجعل من الضرب الاول مطلقا و يستغنى عن اعتبار الادعاء و يمكن ان يحمل الجزاء على المطلق ويخرج مخرج المثل بان يقال لاجزاء الا للكفر واما الاثابة فمحض فضل لان الشاكر لايفي عمله بما وجده عاجلا واسمي جزاء الابارزا في معرضه من غير ان يكون على حقيقة الجزاء (وضرب اخرج مخرج المثل) بان تكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عماقبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال (نحو وقل جاء الحق وزهق) اى اضمحل (الباطل ان الباطل كان زهوقا) في الايضاح وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وماجعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ماقبله وفي تقريره اشعار بان تذييل يطلق على الجملة الثانية ايضا ولايبعد ان يكون التذييلان بجملة واحدة (وهو ايضا) اى عاد التقسيم عودا فيه تصريح بان التقسيم لمطلق التذييل لابقسمة الثاني كما توهمه بعض من الشارحين المذكورين اذ تقسيم القسم ليس عود القسمة الا بتأويل بل بعيد من جعل تقسيم قسم الشئ تقسيما له (اما لتأكيد منطوق كهذه الاية) فان زهوق الباطل منطوق

(واماتأكيد مفهوم كقوله) اى النابغة الذبيانى (ولست بمستبق اخا لاتلمه) اى لاتصلحه
حال من اخا لعمومه بالنفى وليس حالا عن ضمير المخاطب فى لست اومستبق لان مايصلح
حالا عن الفاعل والمفعول فهو حال عما يتصل به الا بقرينة وليس صفة لاخا لان
المعنى على انك لست بمستبق اخا لايصلح تفرق حاله وذميم خصاله والحال اقرب
من معنى الشرط من الصفة لانه قيد للعامل دون الصفة (على شعث) اى تفرق حال وذميم
خصال (اى الرجال المهذب) اى المنقح الفعال المرضى الخصال (واما بالتكميل
ويسمى الاحتراس ايضا)وهو التحفظ سمى به لان فيه تحفظ الكلام عن نقصان
الابهام فناسب التسمية بالتكميل (وهو ان يؤتى فى كلام)ان اريد بكلمة فى الجزئية يشكل
بتكميل لايكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان اريد الظرفية لايشمل ما اخر الكلام
فتأمل(يوهم خلاف المقصود بمايدفعه) اتى بمثالين احدهما للواقع فى الوسط والاخر
للواقع فى الاخر هذا على طبق مافى الايضاح ونحن نقول احد المثالين لدفع الوهم قبل
حدوثه والاخر لدفعه بعده (كقوله)اى قول طرفة كسودة (فسقى ديارك غيرمفسدها)
مفعول به اومطلق اى سقيا غير مفسد الديار وجعله الشارح حالا مما بعده (صوب الربيع)
اى نزول المطر فى الربيع (وديمة)اى مطر فى الربيع (تهمى)اى تسيل قيد السقى لغير المفسد
لان نزول المطر سيما السيل قد يكون مفسدا وسببا لخراب الديار كذا فى الشرح ولك ان تقول
صوب الربيع مصلح فى اوله مفسد فى اخره لانه يضر المحصولات فاحترز عنه بقوله غيرمفسدها
ويحتمل ان يراد بالديار اهلها اويجعل غير مفسدها بمعنى الامفسدها فيكون الاستثناء من الاهل
فيكون من اصل الكلام لاالتكميل (ونحو) قوله تعالى (اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين)
فانه لواقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل
التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين
ولذلك عدى بعلى لتضمين معنى العطف و يجوز ان يكون من قبيل تضمين الشرف
والعلو اى اذلة لهم مع فضلهم عليهم كذا فى الايضاح والشرح ونحن نقول الاية لتنفيرهم
عن الرجوع عن الايمان والمقصود انكم لوترجعون عن الايمان سيأتى الله بقوم اذلة على
المؤمنين اعزة على الكافرين فينقلب حالكم من كون هذا القوم متواضعا لكم الى كونكم
اذلة لهم ولابد فى افادة هذا المعنى من ذكر قوله اعزة على الكافرين فهو داخل فى اصل
المقصود وليس فى الاطناب من شئ والله اعلم ومن هذا القسم قول كعب ابن سعد القنوى

الغنوى نسخه

حليم اذاما الحلم زين اهله مع الحلم فى عين العدو مهيب فانه لواقتصر على وصفه بالحلم لاوهم
ان ذلك له من عجزه عند القدرة فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو فى وقت تزيين الحلم لاهله وهذا
انما يكون عند القدرة والالم يكن زينا واما المصراع الثانى فيزعم المصنف انه تأكيد لمفهوم قوله
اذاما الحلم زين اهله مع انه غير حليم حين لايكون الحلم زينا لاهله فان من لايكون حليما حين
لايحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لامحالة فيكون هذا تذييلا لتأكيد المفهوم لاتكميلا
كما زعم بعض الناس وفيه نظر لان تذييل التكميل تكميل كما لا يخفى فبهذا الاعتبار جعله
هذا البعض تكميلا وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانا لانم ان من لايكون حليما حين لايحسن
الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لايهاب ولا يعبأ به ويمكن اثبات
مامنعه بانه اذا لم يكن حلمه مع العدو حسنا لامحالة يكون غضبه مهيبا والالكان حلمه حسنا
اذ لانفع لغضبه قال الشارح والذى يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به
كلام المصنف وان المصراع الثانى تكميل وذلك لان كونه حليما فى حال يحسن فيه الحلم

يوهم انه فى تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم فى تلك الحالة التى يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ليتمكن مهابته فى ضميره فكيف فى غير تلك الحالة (واما بالتتميم وهو ان يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود) يخرج عنه تتميم ذكر فى كلام يوهم خلاف المقصود فان الفرق بين التتميم والتكميل بان النكتة فى التتميم غير دفع وهم خلاف الحق لا بانه لا يكون فى كلام يوهم خلاف الحق اذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل (بفضلة) النكتة المتعارف فيما بين علماء العربية كون الفضلة بمعنى يقابل العمدة فالشارح المحقق حفظ المتعارف ومنهم من جعله على ما يزيد على اصل المراد ولا يفوت بحذفه فرده الشارح المحقق فى المختصر بانه لا تخصيص بذلك للتتميم وبانه كذبه بذلك كلام المصنف فى الايضاح وكلاهما ضعيفان اما الاول فلان المصنف غير متحاش عن ذكر ما لا يختص بقسم فى قسم يشهد له قوله فى تعريف الايغال بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها واما الثانى فلان المصنف لم يزد فى هذا المقام فى الايضاح على ما فى التلخيص الا تكثير الامثلة مع انه لم يشتمل بغير الفضلة نعم ما ذكره فى بحث الاعتراض ان من اشترط فى الاعتراض كونه بين كلامين اوفى اثناء كلام وجوز كونه غير جملة يشمل الاعتراض عنده بعض صور التتميم ينافيه فانه لو لم يكن التتميم مخصوصا بالفضلة لم يتوقف شمول الاعتراض بعض صوره على تجويز كونه غير جملة بل يشمل عند من لم يجوزه ايضا الا انه يبعد ان يكون مراده هذا الموضع لانه مذكور فى نفس الكتاب فلا معنى للاحالة بالايضاح ثم التخصيص بالفضلة يوجب ان لا يكون قولنا زيد يقاسى مشقة الجوع ويطعم الطعام من التتميم مع انه كقولنا زيد يطعم الطعام مع مقاساة شدة الجوع ولا يخفى انه بعيد عن الاعتبار جدا (كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه فى وجه اى مع حبه)من وجهين ذكرا فى تأويل النظم وهو كون ضمير حبه للطعام اما على توجيه آخر وهو كونه لله فلا يكون من الاطناب لانه لتأدية اصل المراد لا تقول على الوجه الاول ايضا هو لاصل المعنى لانه لا بد منه فى اداء انهم يطعمون الطعام مع حب الطعام لانا نقول لولا المبالغة فى الاطعام لم يكن لافادة ان الاطعام مع حب الطعام وجه ولم يقصد اليه البليغ ولا يبعد ان يجعل الضمير للاطعام اى يطعمون الطعام بناء على حب الاطعام فيكون لافادة ان الاطعام لكون السخا خلقا لهم فلا يكون ايضا مما نحن فيه قال الشارح المحقق وكتقليل المدة فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على انه اسرى فى بعض الليل قال السيد السند ان هذا وان ذكره الكشاف لكنه اعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هى الكون فى بعض الافراد لا الكون فى بعض الاجزاء ونحن نقول قد حقق ائمة الاصول ان الظرف المنصوب هو المعتاد فلا بد ان يستوفى المظروف جميعه الا ان الاية ترد قولهم لا قول الكشاف للاجماع على ان الاسراء كان فى بعض الليل ولك ان تقول اراد بقوله فى بعض الليل فى بعض افراده لكنه بعيد نفى ان افادة ان الاسراء كان فى بعض الليل ليس زائدا على اصل المراد (واما بالاعتراض وهو ان يؤتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها) اى الجملة او اكثر (من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام) قال الشارح المحقق والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثانى بيانا للاول او تأكيدا او بدلا منه هذا وقد فاته ان يكون الثانى معطوفا على الاول كما فى قوله تعالى انى وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم اعتراض فان ما بين قوله انى وضعتها انثى وانى سميتها مريم اعتراض ايضا كما اعترف به والظاهر ان الصفة المقطوعة مما يتصل

معنى بالجملة السابقة وكذا جواب سؤال نشأ من الجملة السابقة وقد دخل فى التعريف تذييل وتكميل لامحل له من الاعراب اذا وقعا بين جملتين متصلتين معنى ولا يخص شمول الاعتراض بعض صور التكميل بما اذا جوز كون الاعتراض مما لا يليه جملة متصلة بما قبل الاعتراض كما يوهمه ما سيأتى وينتقض التعريف بمعطوف لا محل له من الاعراب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قولك الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين امنوا فان قولك ويؤمنون به جملة لا محل لها من الاعراب وقع بين جملتين متصلتين معنى مع انه لا يسمى اعتراضا كما لا ريب فيه (كالتنزيه فى قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون) فان قوله سبحانه جملة لا محل لها بتقدير اسبحه سبحانا وقعت فى اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون معمولان للجعل معطوفان على مفعوليه اعنى لله والبنات وليس لله ظرفا لغوا للجعل والا لكان الجعل بمعنى الخلق ولا معنى له وقيل والا لكان الفاعل والمفعول ضميرين متصلين بشئ واحد وذا لا يجوز فى غير افعال القلب ورد بان هذا يجوز فى المفعول بواسطة نحو هزى اليك ومعنى الجعل لله البنات جعله مستحقا للبنات ومعنى الجعل لانفسهم البنين استحقا قهم له ولو جعل قوله ولهم ما يشتهون حالا لم يكن تصريح بالتوبيخ بجعلهم مستحقين لما يشتهون (والدعاء فى قوله) اى فى قول عوف بن محلم بن ذهل بن شيبان يشكو كبره وضعفه (ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعى الى ترجمان) اى الى مفسر وهو كعنفوان وزعفران وريهقان على ما فى القاموس فقوله وبلغتها جملة اعتراضية مع الواو ومن لم يعرف الواو الاعتراضية تكلف فى جعل الجملة حالية ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس الحال والفرق دقيق (والتنبيه فى قوله واعلم فعلم المرء ينفعه) جعل الخطاب بقوله فعلم المرء ينفعه متنبها متوجها الى معرفة ما تعقبه عن قلب حاضر ومن لم يعرفه فسره بالتنبيه على امر يناسب المقام التنبيه عليه وفيه تنبيه على ان الاعتراض يكون بالفاء (ان سوف يأتى كل ما قدرا) من التقدير والالف للاطلاق وان هى المخففة واسمه ضمير شان مقدر يعنى ان المقدرات لا محالة (ومما جاء بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا) يعنى ان فيه تمثيلا بين تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو اكثر من جملة (قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم) لا خفاء فى ان الاعتراض هنا جملة واحدة وخبره جملتان وليس اكثر من جملة لا محل له من الاعراب والمثال الواضح قالت رب انى وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم ولما كان اتصال قوله نساؤكم حرث لكم بقوله فأتوهن خفيا بينه بقوله (فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله) يعنى ان المأتى هو مكان الحرث لان الغرض الاصلى من شرع النكاح هو التناسل وبقاء النوع لا قضاء الشهوة بل خلق الشهوة لذلك والنكتة فى هذا الاعتراض الترغيب فى التوبة لمن خالف المأتى والتنفير عن غير المأتى لما فيه من الاذى والقذر الذى الاجتناب عن الحيض لاجله وللاعتراض نكت اخرى منها تخصيص احد المذكورين بمزيد التأكيد فى شانه نحو ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله فى عامين ان اشكر لى ولوالديك فقوله ان اشكر لى تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض ايجابا للتوصية بالام خصوصا ومنها الاستعطاف فى قول ابى الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه * يا جنتى لرأيت جهنما * وجعل المصنف والشارح من نكت الاعتراض فى البيت صنعة الطباق وفيه انها من البديع ومنها دفع ما يتضرر به كما فى هذا البيت فانه دفع ضرر جهنم

القلب بنداء المحبوبة التى هى الجنة ويحتمل ان يكون المقصود التنبيه على ان شفاء هذا الداء
المحبوبة كان النجاة عن جهنم بالجنة ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما فى قوله فلا هجره
يبدو وفى اليأس راحة * ولا وصله يصفو لنا فيه فنكارمه * فان كون هجر الحبيب مطلوبا امر
غريب فبين سببه وهذا لا ينافى ما قيل انه جواب سؤال لان بيان السبب يجوز ان يكون للسؤال
المقدر (وقال قوم قد تكون النكتة فيه غير ما ذكر) الاوضح دفع الابهام (ثم) افترقوا
فرقتين (جوز بعضهم وقوعه اخر جملة) لا فى اثناء جملة (لا تليها جملة متصلة بها) فلا
يكون بين كلامين ايضا وقد تبعهم الكشاف فى مواضع (فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير
(التذييل) كلها (وبعض صور التكميل) وهو ان يكون لجملة لا محل لها من الاعراب كما فى
قول الحماسى وما مات منا سيد فى فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثانى
تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل لهم اوهم ذلك ضعفهم فازاله بوصفهم بالانتقام
من قاتليهم وشمول الاعتراض جميع صور التذييل يوجب ان يعتبر فيه ان لا يكون له محل من
الاعراب فتفسيره كان قاصرا (وبعضهم) عطف على فاعل جوز كان (كونه غير جملة)
عطف على مفعوله وهل جوزوا ان يكون جملة لا محل لها من الاعراب الظاهر نعم ولو قال
كونه غير الجملة بلام العهد لشمل جملة لا محل لها من الاعراب بلا خفاء فتأمل (فيشمل) الاعتراض
بهذا التفسير (بعض صور التتميم و) بعض صور (التكميل) وهو ما كان بين الكلام او الكلامين
المتصلين معنى وفى الايضاح انه يشمل ما كان كذلك من التتميم والتكميل ولا يكون له محل من
الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر قال الشارح المحقق فيه اختلال لانه اما ان يشترط
فى الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح
تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له فى الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم لانه انما
يكون بفضلة ولا بد له من الاعراب وان لم يشترط فلا وجه لتقييد التكميل بما لا محل له من
الاعراب هذا ويمكن اختيار الاشتراط قوله المفرد لا بد له فى الكلام من الاعراب فيه ان المفرد
يجوز ان يكون حرف تنبيه وحرف خطاب وصوتا من الاصوات ولا يكون له محل من
الاعراب قوله لا يشمل التتميم اصلا فيه انه مبنى على تفسيره الفضلة بما فسر به وقد
فسره البعض بما زيد على اصل المراد ولعل تمسكه فى تفسير ما ذكره المصنف
هنا (واما بغير ذلك) عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام (كقوله
تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر
لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم) فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما
(وحسن ذكره) اى سبب حسن ذكره ولك ان تجعله ماضيا من التحسين وفاعله (اظهار
شرف الايمان) او من الحسن وينصب اظهار شرف الايمان على انه مفعول له على مذهب
من لا يشترط لنصبه اتحاد فاعله وفاعل عامله (ترغيبا فيه) اى فى الايمان لا يقال كما لا مجال
لانكار ايمانهم لانكار تسبيحهم وحمدهم فهو ايضا اطناب لاظهار شرف التسبيح والحمد
لانا نقول يجوز ان لا يكون عبادتهم التسبيح والحمد ولا بد من التأمل فى مقام بيان غير ما ذكر
لئلا يوقع فى التباس ما سبق لغير ما ذكر كما وقع للمصنف فى الايضاح فاورد امثلة هى من التكميل
والتتميم لما هو بغير ذلك (واعلم) ان الاكثر وصف الكلام بالايجاز والاطناب بمعنى عرفت (وانه
قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه عليها بالنسبة الى كلام آخر
مساوله) اى لذلك الكلام (فى اصل المعنى) وانما قيد المعنى بالاصل لعدم امكان المساواة
فى تمام المراد فان للايجاز مقاما ليس للاطناب وبالعكس ولا يوصف بالمساواة بهذا الاعتبار

اذليس المساواة بهذا الاعتبار مما يدعو اليه المقام بخلاف الايجاز والاطناب (كقوله) اى
قول ابى تمام (تصدعن الدنيا) اى تعرض عنها (اذا عن سودد) تمامه ولو برزت فى زى
عذراء ناهد الزى الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التى ارتفع ثديها ولا يخفى ان السيادة
ايضا من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الا ان يراد سيادة الاخرة والاول اظهر
(وكقول الشاعر الاحر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء فى جانب الفقر) والعلياء
كالحمراء القبلة العالية على ما فى القاموس قال الشارح المحقق اراد بالغنى مسببه اعنى الراحة
وبالفقر اعنى المحنة يعنى السيادة مع التعب مرجح عندى من الراحة مع عدم السيادة ولا ضرورة
الى العدول عن الظاهر فمصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة الى البيت لمساواته له فى اصل المعنى مع قلة
حروفه والمساواة انما يتحقق اذا حمل النفى على المبالغة فى نفى النظر لا على نفى المبالغة فى النظر
كما يفيده اول النظر وهذا الايجاز قد يكون ايجازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون
مساواة وكذا هذا الاطناب (ويقرب منه) اى من المصراع والبيت مع التفاوت فى كونهما
نظمين وكون ذلك نظما ونثرا قوله تعالى (لا يسأل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسى وننكر
ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول) اى نغير ما شئنا من قول غيرنا ولا
يجسر واحد على تغيير ما نقول وقال الشارح المحقق انما قال ويقرب لاختصاص البيت بالقول
وعموم الاية كل فعل ولك ان تقول الشعر مختص بالناس والاية تشتمل كل فاعل ولا يخفى ما فى
ختم المعانى بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكى وغيره
والحمد لله الذى انعم علينا نعمة البيان فوفقنا لتوفية المعانى للحاضرين والغائبين من
الاخوان الهى هب لنا معرفة واحد لا تعدد فيه بطرق مختلفة واضحة الدلالة متباعدة عن
التشبيه والتمويه ونجنا بظهور الحقيقة عن الاطمينان بالمجاز ونجنا بايضاح كنايات البيان
وتلخيصها عما يحول بيننا وبين المفاز واجعل وجوداتنا المستعارة قرين البقاء فى الزلفى ووفقنا
للتيمن بسم الله الرحمن الرحيم من الاسماء الحسنى (الفن) لغة الضرب والتزيين ولكل
منهما مناسبة بالمصطلح عليه مستغنية عن التبيين (الثانى) اى ثانى الاول فانه جعل الفن
الاول اثنين او ثانى الفنون الثلثة فانه فى المرتبة الثانية لان التعبير فرع ترتيب المعانى فى النفس
وما هو داخل فى البلاغة اصل بالنسبة الى ما هو تابع لها فلذا اخر عن المعانى وقدم عن
البديع واما ما قال السيد السند انه اخر عن علم المعانى لان علم المعانى يبحث عن افادة التركيب
لخواصها وعلم البيان عن كيفية تلك الافادة فنزل منه منزلة المركب من المفرد الشعبة من
الاصل ففيه ان علم البيان يبحث عن الدلالات العقلية على اصل المعنى لا على الخواص على
ان تأخر كيفية الافادة عن الافادة تفيد رجحان تأخير البيان من غير حاجة الى تنزيله من المعانى
منزلة المركب من المفرد قال الشارح فى المختصر قدمه على البديع للاحتياج اليه فى نفس
البلاغة وتعلق البديع بالتوابع يريد انه يحتاج اليه فى نفس البلاغة فى الجملة لانه لا يتم بلاغة كلام
بدون اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقية لا يحتاج فى تحصيل بلاغته الا
الى علم المعانى اذ لا حاجة الى البيان للدلالات المطابقية كما ستعرف وبهذا التحقيق ظهر
وجه اخر لتقدم على علم المعانى اذ لا بد منه فى بلاغة الكلام اصلا بخلاف البيان (علم البيان)
نعنى يقابل على المعانى والبديع (وهو علم) اى مسائل معلومة عن الادلة او تصديقات بها
حاصلة عن الادلة او ملكة هذه التصديقات اعنى كيفية راسخة تمكن بها من التصديق
بمسئلة مسئلة تفصيلا من غير حاجة الى تجشم كسب جديد وانما قيدنا معانى العلم بالحصول
عن الدليل وان اطلقها الناظرون فى هذا المقام لما حققت ان من جمع مسائل العلم بالتقليد

مطلب
الفن الثانى

لايسمى عالما وتصديقاتها الها لايسمى علما واستعمال لفظ العلم فى التعريف مخل لما عرفت من اشتراكه ومايدفع به هذا الخلل من ان استعمال اللفظ المشترك فى مقام يصح اى معنى يراد منه لا يعاب بخلوه عن ضرر الاشتراك وهوفهم غيرالمقصود مخل لانه وان خلاعن هذا الخلل لم يخل عن تحير السامع انه ماذا اريد (يعرف به) شاع استعمال المعرفة فى ادراك الجزئيات تصورا كان اوتصديقا واستعمال العلم فى ادراك الكليات كذلك فالمعنى علم يعرف به (ايراد) كل واحد يدخل فى قصد المتكلم على ان اللام فى (المعنى الواحد) للاستغراق العرفى والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته اذلولم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف ايراده وهذا هوالعرف فى وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها قال الشارح فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد فى طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان اقول بل لو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد كل معنى يدخل فى قصد المتكلم كالعرب المتكلم بالسليقة لم يكن عالما بعلم البيان وفسر القوم المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واعترض عليه الشارح بانه مما لايفهم من العبارة وكلامهم فى مباحث البيان لايساعده لان المفرد باسره وهومعظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هى مفردات ويمكن دفعه بان تخصيص المعنى الواحد بمعنى الكلام البليغ لاشتهار ان موضوع الفن اللفظ البليغ على ان وصف المعنى بالواحد يحتمل ان يكون باعتبار وحدة يحصل للمعنى باعتبار ترتيبه فى النفس بحيث لايصح تقديم جزء على جزء وهذا هوالوحدة المعتبرة فى نظر البليغ واما المجاز المفرد وامثاله فالبحث عنه راجع الى البحث عن الكلام البليغ قال الشارح وتقييد المعنى الواحد للدلالة على انه لواورد معان متعددة بطرق مختلفة كذلك لم يكن ذلك من البيان فى شئ ولايخفى ان هذه الدلالة مستغنى عنها باللام الاستغراقية فانه فى معنى ايراد كل معنى دخل فى قصد المتكلم بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة وقد احترز به عن ملكة الاقتدار على ايراد المعنى العارى عن الترتيب الذى يصير به المعنى معنى الكلام المطابق لمقتضى الحال بالطرق المذكورة فانها ليست من علم البيان وهذه الفائدة اقوى مما ذكره السيد السند من ان فيما ذكره القوم تنبيها على ان علم البيان ينبغى ان يتأخر عن علم المعانى فى الاستعمال والسبب فى ذلك ان رعاية مراتب الدلالة فى الوضوح والخفأ على معنى ينبغى ان يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال فان هذه كالاصل فى المقصودية وتلك فرع وتمة لها فالاولى ان يراعى المطابقة اولا ثم وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا الامر لازما هذا ولا يخفى انه يعلم منه وجه تقديم علم المعانى على علم البيان قال الشارح وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والقضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف فى الوضوح مما يأباه القوم فى الدلالات الوضعية هذا كلامه وفيه ان تلك الملكة يخرج بالتفسير المذكور سواء كان بالاباء المذكور اولا لان المعنى الواحد متقدم فى التعريف على الاختلاف فى الوضوح والاولى ان يقال يخرج به ملكة الاقتدار عن معنى الشجاع بالفاظ مختلفة فى الوضوح فانه لايخرج له عن التعريف سواء (بطرق) اى فى طرق واراد بالطرق التراكيب تشبيها للتراكيب بالطرق فى ان المعنى يسلكها فيصل الى فهم المخاطب اوفى ان السامع يسلكها فيصل الى المعنى والاول انسب بسوق التعريف الا ان سلوك المعنى فسر به كما يفيده الايراد وقد سلك فى التعبير بالمعنى الواحد عما قصد به وهومن قبيل ذكر العام وارادة الخاص بقرينة دقيقة وفى التعبير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعارة وفى التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة فى وجه

كما سيظهر عليك ان شاء الله تعالى سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية وان كان الانسب بصناعة التعريف خلافه رعاية لبراعة الاستهلال وتأنيسا للدخيل في الفن قبل الاستهلال ويستفاد منه انه لابد في البيان من ان يكون بالنسبة الى كل معنى طرق ثلثة على ما هو ادنى الجمع ولابعد فيه لان المعنى الواحد الذى نحن فيه له مسند ومسند اليه ونسبة لكل منها والا يجرى فيه المجاز سيما باعتبار معنى الالتزامى معتبر في هذا الفن فيحصل المركب طرق ثلثة لامحالة ولايشكل عليك انه وان يتحقق الطرق الثلثة بهذا الاعتبار واريد كيف تجزم بتحقق الاختلاف في الوضوح وهو خفى جدا لانه هين على الميسر لما خلق له بتيسير ملهم كل احد مايشاء فان الاختلاف في الوضوح والخفا كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازى وبعده من المعنى الحقيقى ويكون بوضوح القرينة المنصوبة وخفائها فلامحالة بتحقق المعانى المختلفة وضوحا وخفاء ولو باعتبار القرائن التى نصبها في تصرف البليغ فتقييد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقدير ان يكون لها طرق مختلفة مما لاحاجة اليه نعم يتجه عليه انه كما ان الاقتدار على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بين مزايا البلاغة كذلك الاقتدار على ايراده بطرق متساوية في الوضوح فلا معنى لادخال الاول تحت البيان دون الثانى الا ان يقال قصد تعريف البيان بخاصة شاملة للمعرف ولا يلزم منه ان يكون كل ما يغاير هذه الخاصة خارجا عن وظائف البيان (مختلفة) تشمل المختلفة في الكلمات التى هى اجزاء المركبات والمختلفة في وضوح الدلالة والايراد بالطرق المختلفة في الاول ليس من البيان في شئ فاخرجه بقوله (في وضوح الدلالة) اما لانه اراد بالدلالة الدلالة العقلية وبه حكم الشارح متمسكا بما سيأتى من ان الاختلاف المذكور لايجرى الا في الدلالات العقلية واما لان الاختلاف في وضوح الدلالة يخص الدلالة العقلية فلاحاجة الى تقييد الدلالة بالعقلية لاخراج الطرق المختلفة بالعبارة وقد وفينا بما وعدنا فلا تغفل عن الموعد وترك في التعريف مايقابل في وضوح الدلالة اعنى وخفائها وان ذكر في المفتاح مايفيده لعده تطويلا ٧ للقوم لجرد كتابه عنه لان الاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء (عليه) اى على المعنى الواحد وسيأتى تتمة مايتعلق بالتعريف ويتضح به في بيان قوله والايراد المذكور لايتأتى في الوضعية الخ فانه المحل اللائق به ولما اراد توضيح التعريف بتحقق ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه يدور على بعض اقسام الدلالة دون بعض وكان هذا التحقيق محتاجا الى تقسيم دلالة اللفظ الموضوع قال (ودلالة اللفظ) واكتفى بلام العهد عن التقييد بالموضوع لان اللفظ الموضوع هو الذى به يفاد ويستفاد فيما هو المعتاد وغيره خارج عن حيطة الاعتداد وفيه نظر لان دلالة الهيئة ايضا وضعية معتبرة في الافادة والاستفادة ويجرى فيها اقسام المجاز فلا وجه لاسقاطه عن درجة الاعتبار في مقام التقسيم وغيره وذلك التحقيق وان يكفى فيه التقسيم البيانى من ان دلالة اللفظ اما على الموضوع له او على غيره ويسمى الاول وضعية والثانى عقلية الا انه اراد مزيد تفصيل وتحقيق للدلالة على غير الموضوع له لزيادة تمكين المتعلم المبتدى من معرفة العلم بهذا التعريف هذا على طبق ماجرى عليه الشارح مع زيادة تحقيق ونحن نقول بمساعدة توفيق ان لصاحبه علم البيان فضل احتياج الى معرفة الدلالات اذ بها يتميز الحقيقة عن المجاز ويعرف ان يحصل المجاز بأى طريق والى هذا يؤدى تحصيل مقدمة اوجبه صاحب المفتاح قبل الخوض في علم البيان بل يتأدى وليت شعرى ما اغفلهم عنه وهنا دقيقة اخرى محوجة الى ذكر تقسيم الدلالة

في قوله بعده تطويلا دون ان يقول لكونه تطويلا ايماء الى انه ليس كما عده لان فيه اشارة الى ان البليغ ربما يلاحظ كمال المخاطب جلب البيان الخفى منشطا له وربما يكون نظره الى توسط حاله فيطلب واضحا فكل من الخفا والوضوح من مطالب البليغ منه

٧ الزم التجريد نسخه

وتعيين ما يتعلق به التفاوت في الوضوح هي سر التكلم بالمجاز والعدول عن الحقيقة
من غير ضيق البيان والاعوان هذا ولم يعرف الدلالة لاشتهار امرها فنقول
الدلالة هي كون الشئ بحيث يحصل من العلم به العلم بشئ آخر واوفق وقت لان
المعتبر عند ائمة العربية الدلالة في الجملة بخلاف اهل الميزان فان المعتبر عندهم
الدلالة الكلية المفسرة بكون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ اخر فتعريف الدلالة
في كتب العربية بما لا يليق به على انه في نفسه مختل اذ لا يكاد يوجد دال يستلزم العلم
به العلم بالمدلول والصحيح ان يقال هو كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ اخر عند
العلم بالعلاقة وبالجملة فالاول هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون الشئ دالا على شئ
ومدلولا له باعتبارين كالنار والدخان فان كلا منهما دال على الاخر ومدلوله فالعلاقة
ان كان الوضع فالدلالة وضعية وان كان اقتضاء الطبع وجود الدال عند عروض المعنى
الطبع المحدث للدال فهي طبيعية والا فعقلية كدلالة الاثر على المؤثر وكل منها ان كان
الدال فيها لفظا فهي دلالة لفظية والا فغير لفظية وحصر الدلالة الطبيعية
في اللفظية منقوض بحمرة الخجل وصفرة الوجل فلا اعتداد به وان اتى به من يعتد به كل
اعتداد وعرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بفهم المعنى عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم
بالوضع واعترض عليه بان فهم المعنى صفة للسامع والدلالة صفة اللفظ فلا يصدق التعريف
على دلالة ما فغيره البعض الى كون اللفظ بحيث لو اطلق فهم المعنى للعلم بوضعه وغيره
البعض الاخر بان استصعاب الاشكال ليست بمثابة يحوج الى التغيير بل الدلالة نسبة عارضة
بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة اخرى هي الوضع وتلك النسبة مبدأ وصف للفظ هي كونه
بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع ووصف للمعنى هو انفهامه من اللفظ للعلم به وكلا الوصفين
لازمان لتلك الاضافة فكما جاز تعريفهما بالاول جاز بالثاني ورد التغيير بانه تغيير التعريف
الى ما هو الاولى وليس للاستصعاب وفيه ان الاولوية ممنوع اذ المقدر انهما لازمان للدلالة
سواء وليس شئ منهما الدلالة اذ الدلالة عارضة للطرفين وكل منهما عارض لطرف
نعم ليس الجواب جوابا عند التحقيق بل يستوي به المعبر والمعبر اليه في عدم صحة التعريف احدهما
على ان كون الدلالة صفة للطرفين مبدأ وصف للفظ من غير كونها صفة له لكذبه اشتقاق الدال
منها للفظ واسنادها واضافتها الى اللفظ فالحق ان الدلالة صفة اللفظ ولا يصدق عليها
فهم السامع ولا انفهام المعنى ولكن يصدق عليها فهم السامع منه المعنى وانفهام المعنى
منه وكما ان الفهم صفة للمعنى او السامع باضافته الى احدهما كذلك صفة للفظ بتعلقه به
بواسطة الجار لانا نقول لا خفاً في ان فهم السامع ليس صفة للفظ ولا انفهام المعنى فاذا قيد
بقولنا من اللفظ لا يمكن ان يصير صفة للفظ لان المطلق اذا لم يكن صفة لشئ لا يمكن ان يكون
المقيد صفة له لانا نقول قوله من اللفظ قيد بحسب الصورة مغير بحسب التحقيق لان فهم
المعنى اذا قيد بقوله من اللفظ يصير بمعنى ما قام باللفظ اى كونه بحيث يفهم منه المعنى وله
نظائر فان الحسن صفة الوجه في قولنا زيد الحسن وجه برفع وجه ولا يمكن جعل حسن
خبرا عن زيد ولا نعتا له فاذا قلنا زيد الحسن وجه منه صح جعله خبرا منه نعتا بلا كلفة لانه
يغير معنى العبارة من نسبة الحسن الى الوجه الى نسبة الكون بحيث يحسن الوجه منه الى
زيد وبهذا اندفع ما قيل ان صحة التعريف بفهم المعنى منه وهم اذ لا يصح صدق الفهم على
الدلالة لانه صفة السامع ولا صدق تعلقه بالمعنى او اللفظ عليها لانهما صفتان للفهم
ولا صدق المجموع المركب على ان المتبادر من التعريف ان الفهم المقيد وظهر ضعف ما

قيل ان لايختص الا ان يقال تسامحوا فى التعريف واعتمدوا على ظهور عدم صحة الحمل ووجوب قصد مايصح حمله وظهور دلالة فهم المعنى من اللفظ على كونه بحيث يفهم منه المعنى لان كونه معنى عرفيا للوصف بحال المتعلق يغنى عن مثله نعم كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع اوضح فى المقصود فالتغيير اليه حسن وعدول الى ماهو الاولى بقى ان الدلالة ليست كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بل كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند حضور اللفظ عنده سواء كان بسماعة اومشاهدة الخط الدال عليه او بتذكره فالصحيح الا خصر ان يقال هو فهم العالم بالوضع المعنى من اللفظ ولا يخفى ان مطلق الدلالة الوضعية (اما على تمام ماوضع له او على جزئه او على خارج عنه) الا انهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع لان الدلالة الوضعية الغير اللفظية على الجزء او الخارج فى مقام الافادة غير مقصودة فى العادة لانه لاتستعمل الاشارة ولا العقد ولا النصب فى جزء المعنى ولا لازمه وكذا الخط على ان اجزاء الخط موضوعة بازاء جزء ماوضع له الكل لامحالة ولفظ التمام انما ذكر لان العادة فى البيان ان يذكر التمام فى مقابلة الجزء حتى كانه لا يحسن المقابلة بدونه فن اعترض عليه بان ذكر التمام لغو يستحق ان يحذف غفل عن البيان الاعرف (ويسمى) الاظهر ان يقول ونسمى على صيغة التكلم ليكون تنبيها على ان هذه تسمية بيانية على خلاف تسمية الميزانين وهو الذى قد مناه ليس لك ان تقول عبارته للتكلم لانه ينطبق بفساده رفع كل من الاخرين (الاولى) اى الدلالة على تمام ماوضع له دلالة (وضعية) لان مبناه الوضع فقط بخلاف الآخرين فانه انضم فيهما الى الوضع امران عقليان هى توقف فهم الكل على الجزء وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن اللازم (و) لهذا يسمى (كل من الاخرين) دلالة (عقلية) وفيه مسامحة اذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين الاخرين بل المسمى بها ما يصدق عليهما اى الدلالة على غير ماوضع اللفظ عليه ولو جعل عقلية مرفوعة خبر القوله وكل من الاخرين لخلص من المسامحة وصح كونه نسمى صيغة التكلم لكنه خلاف مايتبادر من نظم كلامه فالدلالة الوضعية لها معنيان احدهما اعم من الآخر مطلقا والدلالة العقلية لها معنيان متباينان قال الشارح المحقق انما سميت الاولى وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام ماوضع له فهى الدلالة المنسوبة الى الوضع وكل من الاخرين عقلية لان دلالته عليهما انما هى من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل فى الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم ويتجه عليه انا لا نسلم ان الواضع وضع اللفظ للدلالة على تمام ماوضع له بل للدلالة على الجزء واللازم ايضا الا انه اوجب قصد الاول من اللفظ بلا قرينة اذ لم يمكن اشتراك والاخرين مع القرينة وافادتهما باللفظ واستعماله فيهما شاهد لان الدلالة عليهما ايضا مقصودة بالوضع واورد ايضا ان الدلالة ايضا متحققة من غير حكم العقل باستلزام حصول الكلام حصول الجزء واستلزام حصول الملزوم وحصول اللازم ودفع بان المراد بحكم العقل الحكم بالقوة القريبة من العقل وهو مندفع بان الدلالة ليست من جهة ذلك الحكم بل من جهة الاستلزام المذكور ولايخفى انه كان الاولى ان تبين اسماء الاقسام الثلثة ثم يبين اجتماع القسمين الاخرين فى اسم الا ان الاهتمام ببيان اصطلاح الفن دعاه الى تقديم مايخص الفن فاخر قوله (ويقيد الاولى بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بالالتزام) ولايخفى مافيه من المسامحة اذ ليس تقييد الدلالة على تمام ماوضع له اوالدلالة الوضعية

الكلى نسخه

لان منشأه نسخه

الاخرين نسخه

الاخيرين نسخه

بالمطابقة بل تقييد الدلالة المطابقة لاجل الاولى وتحصيلا للاسم له فاسناد الفعل الى السبب والمتبادر من التقييد التقييد الوضعي حتى حصر البعض التركيب التقييدي في المركب من الموصوف والصفة على ان التسمية السابقة بجعل التقييد ظاهرا في الوضعي والمراد التقييد الاضافي لا الوضعي وايضا يوهم العبارة ان السابق من قبيل التسمية وهذا من قبيل التقييد مع ان الكل من قبيل التسمية ويرد على التقسيم ان اللفظ قد يقصد به نفسه كما يقال زيد علم وحينئذ يصدق على دلالته على نفسه دلالة اللفظ على تمام ما وضع له وعلى دلالته على جزئه دلالته على جزء ما وضع له وعلى دلالته على لازمه دلالته على الخارج عنه مع انها لا تسمى مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما فلا يكون شئ من التعريفات الحاصلة من التقسيم مانعا والجواب ان من قال بوضع اللفظ لنفسه جعل ذلك الوضع ضمنيا والمتبادر من اطلاقه الوضع القصدي ومن لم يقل بدلالة اللفظ على نفسه ولا باستعماله فيه ووضعه له وهو التحقيق وان كان الاكثرون على خلافه فلا اشكال على قوله واورد على التقسيم ان التعريفات المشتمل هو عليها غير مانعة فانه يدخل في تعريف المطابقة التضمن الذي مدلوله تمام الموضوع له وفي تعريف التضمن المطابقة التي مدلولها جزء الموضوع له فانه يجوز ان يكون مدلول واحد تمام الموضوع له للفظ بوضع وجزءه بوضع آخر بان يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء فيكون دلالته التضمنية على الجزء دلالة على الجزء وعلى تمام ما وضع له وكذا دلالته المطابقية عليه ويدخل في تعريف الالتزام الدلالة المطابقية التي مدلولها خارج عما وضع اللفظ له ايضا بان يكون اللفظ مشتركا بين اللازم والملزوم ولو فرضت لفظا مشتركا بين اللازم والملزوم وبين المجموع دخل في تعريف كل من الدلالات الثلث الاخريان واجاب عنه الشارح بان قيد الحيثية معتبر اي المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له والتضمن دلالة اللفظ على جزئه من حيث انه جزؤه والالتزام دلالة اللفظ على الخارج من حيث انه لازمه ولا بأس بترك القيود اعتمادا على شهرتها لان التعريفات امور ضمنية ولا يجب رعاية الامر الضمني بل الواجب حفظ التقسيم الذي هو المقصود واختلال التعريفات لا يخل بالمقصود من التقسيم اي ضبط الاقسام لانه لا يخرج منه بهذا الاختلال شئ من الدلالات وذكر في المختصر ان قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافات وكثيرا ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن اليه وفيما ذكره في الشرح من توجيه ترك القيود بحث اما اولا فلان المقصود من التقسيم تعيين الدلالة المعتبرة في الفن او الدلالة المأخوذة في التعريف كما ذهب اليه وباخلال التعريفات يختل هذا المقصود واما ثانيا فلان التقسيم ضم القيود المتخالفة الى المقسم فاذا لم يراع تخالف تلك القيود على ما ينبغي اختل التقسيم والمقصود من التعرض بالتعريف اظهار خلل التقسيم من هذا الوجه لانه انما يتضح بالتعرض بالتعريف وفيما ذكره في المختصر ان قيد الحيثية المعتبرة في الامور الاضافية الحيثية التقييدية التي توجب الفرق بالاعتبار والحيثية المعتبرة في مفهوم الدلالات للتعليل وتوجب التميز بين افراد الاقسام بالذات واما ما اورده من كلام القوم من تقييد التعريفات فهو وان يدفع خلل التعريف لكن يخيل به ما اشتهر فيما بينهم ان تقسيم الدلالة الوضعية الى الدلالات الثلث تقسيم عقلي يجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار ولا يجوز قسما آخر كيف ودلالة اللفظ الموضوع له بمجموع المتضايفين على احدهما بواسطة انه لازم الآخر ليس دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث انه لازم

جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج فخرجت القسمة عن ان يكون عقلية
بل عن الصحة لانتفاء الحصر والضبط بوجه ما ويخل ايضا بيان اشتراط اللزوم
الذهني لان اعتبار اللزوم في مفهوم يجعل هذا الاشتراط لغوا محضا فان قلت
المعتبر في مفهومه مطلق اللزوم و البيان لاشتراط اللزوم الذهني قلت يجب
ان يعتبر في المفهوم اللزوم الذهني لان مطلق اللزوم لا يصلح ان يكون سببا
لدلالة اللفظ على الخارج والا لكان اللازم الخارجي مدلولا هذا ونحن نقول دلالة اللفظ
باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما على تمام ماوضع له او على جزئه او على الخارج عنه
اذ المعنى الوضعي باعتبار الوضع الواحد لايمكن ان يكون الا احدها فالحصر عقلي
والتعريفات تامة والاشتراط مفيد فهذا مراد القوم في مقام التقسيم ولم ينتبه المتأخرون
فظنوا التعريفات مختلة فاصلحوها بزيادة قيود واخلوا اخلالا كثيرا ولا يستبعد فان هذا ليس
اول قارورة كسرت في الاسلام وكثيرا ماينجبر المكسورة من العظام * بايدي اضعف الانام *
اذا أيد بانعام الحق والاكرام * ولا يجاب بان اللفظ المشترك لا يتحقق فيه دلالتان اذ
يتوقف الدلالة على ارادة المتكلم على قانون الوضع ولا يصح ارادة المعنيين معا باللفظ ولهذا
لايدل اسم الاشارة واخواته على الموضوع لها ابدا لانها وضعت ليستعمل في فرد معين ابدا
على مازعموا فلو اريد بها الموضوعة هي لها لم يفهم اذ ليست الاشارة على قانون الوضع
فاللفظ ابدا يدل على معنى واحد فان كان تمام الموضوع له فطابقة وان كان جزؤه فتضمن وان
كان الخارج فالتزام لا لان توقف الدلالة على الارادة باطل لانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا
عالمين بالوضع يتعقل معناه سواء اراده اللافظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذا التوقف
حق لان دلالة اللفظ الوضعية انما هو بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهوما
لتوقف التذكر عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث انه مراد المتكلم والتفات النفس
اليه بهذا الوجه نعم الارادة التي هي شرط اعم من الارادة بحسب نفس الامر ومن الارادة
بحسب الظاهر ومن هذا تبين ان الدلالة تتوقف على الارادة مطابقة كانت او تضمنا او التزاما
وجعل المطابقة مخصوصة به تصرف من القاصر اسوء فهمه بل لان انتقاض بعض التعريفات
ببعض الدلالات لا يتوقف على اجتماع الدلالتين اذ اللفظ المراد به تمام ماوضع له من حيث
انه تمام ماوضع له يصدق على دلالته عليه انه دلالة اللفظ على جزء ماوضع له اذا كان ذلك
اللفظ مشتركا بين الكل والجزء و يكون ذلك المعنى جزأ مع انها مطابقة ولان ارادة المعنيين
باللفظ قد يتحقق على قانون الوضع كما في الكناية فانه يراد به الموضوع له للانتقال الى لازمه المراد
به او جزئه المراد به فان قلت توقف الدلالة على الارادة يستدعي ان لا يجتمع المطابقة
والتضمن والالتزام مثلا وقد تقرر فيما بينهم اذ التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة قلت يمكن
التفصي عنه بان هذا كلا واشتهر من قبل عدم التفطن لتوقف الدلالة على الارادة على ان
ماذكرنا مبني على كون الدلالة فهم المعنى من اللفظ وصحة الاجتماع مبنية على كون الدلالة
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند ارادته (وشرطه) اى الالتزام (اللزوم الذهني) لا الاعم
الشامل للخارجي اذ اللزوم الخارجي لايوجب انتقال الذهني من المسمى الى اللازم حتى يترجح
به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه ولما كان اللزوم الذهني مشتهرا بمعنى كون المسمى
بحيث يستلزم الخارج بالنسبة الى جميع الاذهان وبالنسبة الى جميع الازمان وكان اعتباره منافيا
لنظر هذا الفن بخروج كثير من المعاني المجازية والكنائية عن كونه مدلولا التزاميا حتى اختلف

والم ينتبه نسخه
فظنوا نسخه

فى اعتبار اللزوم الذهنى نبه المصنف على ان اللزوم الذهنى المشتهر غير معتبر وان من اعتبره
اللزوم الذهنى اعتبره بمعنى اخر ومن نفاه نفاه بالمعنى المشتهر فالنزاع لفظى فقال (ولولا اعتقاد
المخاطب) اذا يوجب الانتقال (بعرف) اى بسبب عرف عامة لان المتبادر من اطلاق العرف
(اوغيره) اى غير العرف العام من الشرع والاصطلاحات والتأمل فى القرينة وتخصيص
غيره بما سوى القرينة على ما فى الشرح يوجب الاحتياج الى التكلف فى قوله وشرطه اللزوم
الذهنى اعم مما يكون على الفور ومما يكون بعد التأمل فى القرينة ويوجب عدم صحة كلمة الوصل
اعنى قوله ولولا اعتقاد المخاطب الخ لان معناه ان نقيض الشرط اولى باستلزام الجزاء والجزاء
اشتراط اللزوم الذهنى والاشتراط ليس باولى على تقدير عدم كونه لاعتقاد المخاطب بسبب
عرف اوغيره اذ من جملة اللزوم على هذا التقدير اللزوم بعد التأمل فى القرينة وهو ليس باولى
من اللزوم لاعتقاد المخاطب بعرف عام او بعرف خاص اوما يجرى مجراه على ما حمل قوله
اوغيره عليه بخلاف ما ذكرنا فان نقيض الشرط حينئذ ليس الا اللزوم لاعتقاد المخاطب بعرف
اوغيره شرط الدلالة الالتزامية اذ يوجد مع كل منهما بدون الاخر فلا يصح ان احدهما اولى
بكونه شرطا من الشرط الاخر بل الشرط مطلق اللزوم الذهنى ولا مدفع له لولم يجعل بان قوله
ولولا اعتقاد المخاطب اوصول بجزاء معنى الشرط اى يجعل الدلالة الالتزامية باللزوم الذهنى
ولولا اعتقاد المخاطب بعرف اوغيره قال الشارح ولم يشترط فى الالتزام اللزوم الذهنى لنفس
المسمى مطلقا لانه لو اشترط ذلك لخرج كثير من معانى المجازات والكنايات عن ان يكون
مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام مما يتأتى فيه الوضوح والخفا قال السيد السند فيه
بحث لان لازم الشئ وان كان لازما لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم
لازمه لان الذهن ينتقل من اللفظ الى ملاحظة الملزوم اولا والى ملاحظة اللازم ثانيا والى
ملاحظة لازم اللازم ثالثا فبسبب ترتيب هذه الملاحظات ولو بالذات تتفاوت الدلالات
وايضا ينتقض هذا الحكم بالدلالة التضمنية هذا فان قلت ما ذكره من الترتيب بين اللوازم انما
يتم لو لم يكن تصور اللازم مما يتوقف عليه تصور المسمى كما فى العمى فان تصور المسمى يتوقف
على تصور البصر واما اذا توقف فالترتب على عكس ما ذكره قلت هذا لا يضره فيما هو
بصدده لانه يكفيه ترتب المعانى فى تأتى الوضوح والخفا ولا حاجة له الى ترتب ذكره ولو حفظ
الترتب المذكور لكفى تحققه فى بعض اللوازم وتحقيق المقام سيأتى فانتظر (والايراد المذكور
لا يتأتى) اى لا يتهيأ (بالوضعية لان السامع اذا كان عالما بوضع الالفاظ) اى بوضع جميع
الالفاظ التى هى الطرق المختلفة فى الوضوح للمعنى الواحد الذى هو للكلام الذى روعى فيه
المطابقة لمقتضى الحال (لم يكن بعضها) اوضح لاستواء الجميع فى الدلالة (والا) اى وان لم يكن
عالما بوضع جميع الالفاظ سواء كان عالما بوضع البعض اولا (لم يكن كل واحد دالا عليه) لانه لا بد
فى العلم بوضع الجميع من العلم بوضع كل واحد وفيه بحث من وجهين احدهما ان عدم
العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم
بوضعه وهذا المعنى لازم للكلمة الموضوعة علم الوضع اولا وثانيهما ان عدم كون البعض اوضح
لازم لشقى الترديد فانه اذا لم يكن كل واحد دالا لم يكن بعضها اوضح لان كون الشئ اوضح
فى الدلالة فرع دلالة الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول
بان المراد بالدلالة هناك فهم المعنى ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطؤه والثانى
بانه نبه بما ذكره على منشأ لزوم عدم كون البعض اوضح على التقدير الثانى وهو انتفاء الدلالة
فكانه قال والا لم يكن كل واحد دالا فلا يكون بعضها اوضح فان قلت العلم بوضع جميع

تحصل   نسخه

الالفاظ لايكفى فى العلم بالمعنى اذلابد من العلم بوضع الهيئة ايضا فالتعرض بوضع الالفاظ لايكفى فى اثبات ان الايراد المذكور لايتأتى فى الوضعية لجواز ان يتأتى فى دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على مابيّنه لايكون بدون العلم بالهيئة اذ الهيئة جزأ من اللفظ فتأمل واو قال ان كان عالما بوضع الاشياء لم يكن بعضها اوضح لم يتجه شئ فان قلت قوله والالم يكن كل واحد منهما والاای ان لم يكن عالما بوضع جميع الالفاظ لم يكن كل واحد منهما والالنفى العموم فى الشرط والجزاء مع بقاء الاصل لان النفى اذا دخل على مافيه قيد رجع اليه مع بقاء الاصل فبقى احتمال ان لايكون عالما بوضع شئ من الالفاظ ولايكون الترد يد حاصرا قلت استعمل قوله والا فى نفى صدق العلم بوضع جميع الالفاظ وقوله لم يكن كل واحد دالا فى رفع الايجاب الكلى وانتفاء صدق الايجاب الكلى يكون بوجهين وهذا المعنى متعارف فيما بين ارباب الاستدلال على ان حال مابقى يكشف عن حال ماذكر ولايلتبس و يمكن اشكال الشق الثانى بان يقال دالا لم يكن مالا يعلمه من طرف المعنى الواحد لان طريقا يطرد فيه المعنى مايعلمه السامع وحمل كلام المصنف عليه مساغ فتأمل وانما قال والالم يكن كل واحد منهما الاولم يقل والا لم يكن واحد الا تنبيها على ان الشرط رفع الايجاب الكلى ولوقال ان كان عالما بوضع كل لفظ لاستغنى عن هذا التنبيه واورد انه لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم النسبتين واجاب عنه الشيخ فى الشفاء بان فهم المعنى فى الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا و بعض المتأخرين بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى فى الجملة قال الشارح هذا قريب من الاول هذا وفى الاول نظر لان فهم المعنى فى حال اطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم بالوضع فيها والعلم بالوضع فيها قد يتوقف على العلم بالمعنى فيها يتجه العلم بالمعنى فى حال اطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم به فيها فتأمل و يمكن الدفع ايضا بان فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على فهم المعنى لامن هذا اللفظ و بان فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لابالوضع ولايخفى ان هذا الشك مع من يحاته جارية فى اشتراط مطلق العلم بالوضع فى مطلق الدلالة الوضعية بل لافى اشتراط العلم بالعلاقة فى مطلق الدلالة لان العلاقة مطلقا نسبة بين الدال والمدلول يتوقف العلم بها على العلم بهما لما بينالك فى بيان اشتراط الدلالة بالارادة و بعد يتجه انه حين اطلاق اللفظ و بذكر الوضع فهم المعنى لتوقف تذكر الوضع عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ لانه تحصيل الحاصل فالتحقيق ان فهم المعنى من حيث انه مراد بواسطة العلم بالوضع المتوقف على فهم المعنى لامن حيث انه مراد و يمنع الملازمة الاولى مستندا بجواز التفاوت بين المعانى الوضعية فى حضورها عند العقل سرعة و بطؤا بان يكون الانس ببعض الالفاظ اكثر والعهد بها اقرب و يحتاج تذكر وضع البعض الى تفكر وتأمل لقلة تكرره على الحس وندرة تكرر معناه على العقل واجاب عنه الشارح بان المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفأ ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما فى اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما فى اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقى واجب قطعا عند العلم بالوضع والتفاوت فى سرعة الحضور و بطؤه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع و بطؤه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات هذا وفيه بحث لان الانتقال من المسمى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية و تذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقية وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة و بطؤا اختلافا لذات الدلالة دون

ابطال نسخه

الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك يحكم على انه يقتضي ان لا يعتبر اختلاف الطرق في الوضوح والخفا باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل في القرائن فانه اختلاف لا لذات الدلالة بل من جهة سرعة النسبة للقرينة و بطؤه لاختلاف القرائن وضوحا وخفا وكذلك تختلف تلك الدلالات باختلاف الاشخاص فالوجه ان يقال ولا يتأتى الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية لان المراد اختلاف بالنسبة الى البلغاء والاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التذكر و بطؤه يستوى فيه العامة والخاصة على انه لا يبعد ان يقال لا يتحقق ذلك الاختلاف فيه في الكلام البليغ لان البلاغة بعد الفصاحة وهي لا تكون الا بالفاظ كثيرة الدوران على السنتهم ولا يتجه عليه ما اورده الشارح على بيانهم من ان العلم بوضع الالفاظ لا يستلزم عدم الاختلاف لان العلم قد يتفاوت لانه قد يكون جازما وقد يكون غير جازم لان ذلك التفاوت ايضا مشتركا بين العامة والخاصة على ان التفاوت في العلم بالوضع لا يوجب التفاوت في الوضوح والخفاء لان التفاوت في الوضوح بسرعة الفهم وبطؤه والظن بالوضع لا يوجب بطؤه الانتقال بل ينتقل من الظن بسرعة الى المدلول الا ان الانتقال قد يكون الى ظنه فتامل نعم يتجه على هذا الوجه ما اتجه على ما ذكروه من ان عدم جريان الطرق المختلفة في الدلالة الوضعية لا يوجب اسقاطه عن بطشها البياني فانه يكفي جريانها في جميع الدلالات فليكن الدلالة الوضعية واحدة من الطرق المختلفة فالوجه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ان المراد بوضوح الدلالة الوضوح الذي يدفع به التعقيد المعنوي علم البيان فلا يتأتى الايراد المذكور في الدلالات المطابقية وانما خص بحث البيان بتلك الطرق لان ما عداها مفروغ عنه فيما عداه من علوم العربية كما مر نبذ منه في المقدمة (ويأتي بالعقلية) قال المصنف انما يتأتى بالدلالات العقلية لجواز ان يكون الشيء لوازم بعضها اوضح لزوما من بعض فاراد باللوازم ما يعم الجزء والا لم يف بيانه بالدلالات العقلية مطلقا وسيسلك في هذا الكتاب هذا المسلك وبعد يرد عليه ان اللازم ما لم يكن ملزوما لا ينتقل منه كما صرح هو به في غير هذا الموضع فينبغي ان يقول لجواز ان يكون للشيء ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض وبالجملة بيانه اما في الالتزام فبان يكون البعض ملزوما لذاته والبعض بعرف او اصطلاح او قرينة واضحة او خفية وان يكون البعض ملزوما بلا واسطة والبعض بواسطة يفهم اللازم من الملزوم بلا واسطة اوضح من فهمه من الملزوم بواسطة لان الانتقال من الملزوم اولا الى لازمه ثم الى لازم لازمه واما في التضمن فبان دلالة الكل على الجزء اوضح من دلالة لفظ الكل على جزء الجزء لان الانتقال اولا الى الجزء ثم الى جزء الجزء فيكون دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه واعترض عليه الشارح بانه ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان متساوى الانسان والحيوان في الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما اولا هو الجسم وليس لك ان تجعل الاعتراض انه ينبغي ان يكون دلالة الانسان على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه اوضح من دلالته المطابقية ودلالة الانسان عليه اوضح من الاوضح من دلالته المطابقية والاوضح من الاوضح من الشيء اوضح من ذلك الشيء لانا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقية لشيء اوضح من الدلالة المطابقية له لا من الدلالة المطابقية لشيء آخر فتأمل على ان كون الامر بالعكس ايضا مما يثبت المطلوب ولا يضر فلا طائل تحته ولا اختصاص

نظر البياني نسخة

للاشكال ببيان التضمن لانه لايطرد القول بان فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز ان يكون
فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم واجاب بان القوم صرحوا بان التضمن تابع
للمطابقة لان المعنى التضمنى انما ينتقل الذهن اليه من الموضوع له وكانهم بنو ذلك على
ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا مايفهم الكل من غير التفات
الى الاجزاء هذا واعترض عليه السيد السند بانه لو كان التضمن فهم الجزء بعد الكل لم يكن
المطابقة فى ما تركب معناه مستلزما للتضمن كاصرح جوابه وقد فسروا قولهم التضمن تابع
للمطابقة بانه تابع له فى القصد لان الواضع لم يقصد بالاصالة الا فهم المعنى المطابق
وردوا القول بالانتقال من المعنى المطابق الى التضمنى فهذا الجواب لا يطابق كلام القوم
والجواب المطابق بقواعدهم ان يقال اللفظ اذا وضع للكل لا باعتبار تفاصيل اجزائه
كما فى الالفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل مجملة اجزاؤه انفهم كل جزء
اجمالا لا تضمن لازمه للمطابقة فيما تركب معناه وهو متقدم على فهم الكل
والاختلاف الذى يوجد فى التضمن ليس باعتبارهم الاجزائين فى ضمن ارادة الكل
بل باعتبار فهم الجزء من حيث انه مراد بلفظ الكل ومؤدى بالدلالة التضمنية ولايخفى
ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد فهم الكل اجمالا انما هى بطريق التحليل فيتعلق
اولا بالاجزاء ثم باجزاء الاجزاء ففهم جزء الجزء متقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه
ملاحظته ممتاز متأخر من فهم الجزء ولاشك ان فهم كونه مرادا باللفظ يتوقف على ملاحظته
المتوقفة على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم الجزء على هذا الوجه وبالجملة الاختلاف
فى المدلولات التضمنية وضوحا وخفأ من حيث انها مراده والمعتبر فى هذه الفنون هو فهم
المراد لا الفهم مطلقا هذا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان الفهم التفصيلى اذا لم يكن
تضمنيا لم يكن الاختلاف فى الوضوح والخفأ باعتباره اختلافا فى الدلالات العقلية لان
الدلالات العقلية هو التضمن والالتزام واما ثانيا فلان القول باستلزام المطابقة التضمن
فيما تركب معناه وابطال الانتقال من الموضوع له الى الجزء كلام اهل الميزان فلا ينافى
ماذكره الشارح فى توجيه كلام ارباب البيان واما ثالثا فلان الدلالة التفصيلية على الجزاء
ليست دلالة عند اهل الميزان لانها ليست دائمية بخلاف علماء البيان فان الدلالة فى الجملة
عندهم معتبرة فينبغى ان يكون دلالة تضمنية ويكون التضمن عندهم اعم فيكون توجيه
كلام الشارح بانه اراد بقوله التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل ان التضمن
المعتبر عند القوم لان المعتبر عندهم من الدلالة على المراد ولايخفى عليك ان الدلالة
على الجزء من حيث هو مراد انما هو بالقرينة فاختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفأ
لايقتصر على ماذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون بتفاوت
القرائن وضوحا وخفأ ومماينبغى ان لايفوت واورد الشارح انه يخرج من تعريف البيان
البحث عن المجاز المفرد وهو معظم مباحث البيان وكثير من اقسام الكناية لانها فى المعانى
الافرادية اذ قدمر ان المراد بالمعنى الواحد معنى الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى
الحال واجاب عنه بان تفاوت الكلام فى الوضوح والخفأ بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها
فالايراد المذكور لايتأتى الا بمعرفة المفرادت ولك ان تقول مرادهم بمعنى الكلام الذى
روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال اعم من المعنى المطابق والمعنى التضمنى والمعنى الالتزامى
فحينئذ مباحث المجاز المفرد مثلا مقاصد بالذات لا بالتبع وايراد المذكور فى الدلالات العقلية
لايتوقف على ما ارتكبوه من المؤن حتى لو كان اللوازم الذهنية الثلثة والاجزاء كلها

فى مرتبة من الوضوح لكن فى اختلاف مراتب الوضوح فى الدلالات العقلية تفاوت الدلالات
الالتزامية العرفية اوالاصطلاحية اوالمتبعة على التأمل فى القرائن الا انهم ارادوا تحقيق
الحق فى الغاية ان تأتى (ثم اللفظ المراد به) اشار بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى اخر فانه
انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين مايبحث عنه فى الفن اواشار الى
ان ماسبق مقدمة لتعيين الكناية والمجاز واكتفى هنا بايراد اثنين من الثلثة التى اشتهرت
من مقدمات العلم اعنى بيان التهيئة والموضوع والفائدة لانه قد تبين فى اوائل الكتاب
ان فائدة علم البيان الاحتراز عن التعقيد المعنوى (لازم) يعنى باللازم مالا ينفك عما وضع له
فى الجملة تعقلا سواء كان داخلا اوخارجا (ماوضع له) الاولى ماوضع هوله على ما لايخفى
على نحوك ان كنت ذالب (ان قامت قرينة على عدم ارادته) يعنى ماوضع له ولم يقل ان اقيمت
قرينة ليخرج ماقامت قرينة على عدم ارادته من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لايطلع عليه
فجعل القيام دليل الاقامة (فمجاز والافكناية) لان الكناية هواللفظ المراد به لازم ماوضع له
مع جواز ارادته فلا تقام قرينة على عدم ارادته لانه مع اقامة القرينة عليه لاسبيل الى جواز
الارادة وبهذا يبين ذهول من قال المراد بعدم ارادته عدم جواز ارادته لان مبنى الكناية
على جواز ارادته لاعلى ارادته وجعل المجاز والكناية تحت اللفظ المراد به لازم ماوضع له
مع انه قيل ان المراد بالكناية الملزوم لان الموضوع له مالم يكن ملزوما لغيره لاينتقل منه اليه
فالاستعمال ابدا فى اللفظ وما فى الشرح من ان هذا مبنى على ان الانتقال فى المجاز
والكناية من الملزوم الى اللازم وان ماذكره السكاكى من ان المراد بالكناية الملزوم وفى المجاز
اللازم لايصح اذلا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم فيتجه عليه انه مع صحة
كلام السكاكى ايضا يتم ان اللفظ مستعمل فيهما فى اللازم لان كون الانتقال فى الكناية
من التابع على ماهومراد السكاكى باللازم لاينافى تلك المقدمة الحقة الحاكمة بان الانتقال
من الموضوع له ابدا الا اللازم بمعنى مايمتنع انفكاكه عن الموضوع له فى الجملة ثم من القرائن القائمة
على عدم ارادة الموضوع له استحالته فلعل من جوز كون المعنى الحقيقى فى الكناية مستحيلا
كجار الله لم يفرق بين المجاز والكناية بذلك ويحتمل انه جعل الفرق بان المراد بالمجاز المتبوع
وبالكناية التابع ولايريبك فى كون المجاز مطلقا مما اريد به اللازم ان بعضه مما اريد به المشبه به
او الجزء او الكل الى غير ذلك لان جميع ذلك يرجع الى اللازم بمعنى السالف بقى ههنا انه فات
قيدان لابد منهما وبدونهما يختل تعريف كل من المجاز والكناية احدهما قيد اصطلاح
التخاطب حتى ينتقض تعريف الكناية بلفظ استعمل فيما وضع له فى اصطلاح
التخاطب وهوغير ماوضع له فى اصطلاح اخر فانه لاينصب هنا قرينة على عدم ارادة
ذلك الموضوع له وحد المجاز بلفظ مشترك بين لازم وملزوم فانه يصدق عليه اذا استعمل
فى احد معنيه انه اللفظ المراد به لازم ماوضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ماوضع له ويمكن
ان يدفع بان المراد اللفظ المراد به لازم ماوضع له من حيث انه لازم ماوضع له وثانيهما قيد
على وجه يصح لئلا يدخل فى تعريفهما ذكر الاب وارادة الابن فانه لايصح مع الملزوم
منهما فهوغلط واللفظ المراد به لازم ماوضع له بعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم
ماوضع له اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله فى جنس
المشبه به فان ذلك غلط لايعد من المجاز ولا الكناية (وقدم) اى المجاز (عليها)
اى على الكناية (لان معناه كجزء معناها) المقصود وجه التقديم فى البحث لافى التقسيم
فالتقديم فى التقسيم لتقدمه فى البحث على ان مفهومه وجودى ومفهومها عدمى وانما قال
كجزء معناها لانه لم يرد بالكناية المعنيان بل تجوز الارادة فنزل الجواز منزلة الوقوع وبهذا

فى اللازم نسخه

التنزيل صار جزأ فهو كالجزء فيه ولان معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزء مداول الكناية من حيث هي مدلول الكناية ومن وجوه تقديمه انه اهم لكثرة مباحثه ومزيد دقايقه وكثرة مباحث مايتوقف عليه ويبتني عليه وانه ابعد عن الحقيقة التي لايبحث عنها مزيد في الفن بخلاف الكناية فان له شبها بالحقيقة فاعرفه (ثم) اشار بكلمة ثم الى التفاوت بين المجاز والكناية والتشبيه في ان التشبيه غير مقصود بالذات في الفن بخلافهما وقد اشار بقوله فانحصر في الثلاثة الى امر اخر وهو ضبط ابواب الفن اجمالا وهو ايضا من مقدمات الشروع (منه) اى من المجاز (مايبتني على التشبيه) قال الشارح وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه فصار استعارة فجعل معنى الابتناء على التشبيه ان حقيقته التشبيه ولك ان تجعل معناه ان علاقته التشبيه وبالجملة يتجه ان اصل القسم الاخر من المجاز ايضا اربعة وعشرون نوعا فلو كان بيان المجاز معينا للتعرض بالاصل على حدة لوجب مقصد اخر للتعرض لاصل المجاز المرسل الان بتكلف ويقال يريد ان منه مايبتني على التشبيه الذي هي مباحث كثيرة يستحق ان يجعل بابا على حدة ولا يسعه باب مايبتني عليه ولا يذهب عليك ان التشبيه كما يبتني عليه شيء من المجاز يبتني عليه الاستعارة بالكناية فجعله اصلا من اصول الفن ليس بمجرد مصلحة المجاز (فتعين التعرض له) على حدة بخلاف مايبتني عليه المجاز المرسل فانه اقلته اورده في بحث المجاز المرسل كما هو حق مقدمة الشيء وقد فرع المفتاح على التشبيه ابتناء بعض المجاز على الاستعارة جعله بابا على حدة وتقديمه على المجاز والكناية ولذا تكلف الشارح في عبارة المصنف فجعله على التعرض قبل التعرض للمجاز ووجه تقديمه لذلك على الاستعارة ظاهر واما على المجاز المرسل فلان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابا واحدا ووجه تقديمه على الكناية لان المجاز متقدم عليها (فانحصر) اى علم البيان المحمول على الفن الثاني من الكتاب وهو محمول على المقصود من علم البيان لان الفن مشتمل على امور سوى تلك الثلثة من تعريف العلم وبيان مايبحث عنه فيه وضبط ابوابه الى غير ذلك فلذا قال في الايضاح فانحصر المقصود في التشبيه والمجاز والكناية ولك ان تجعل الضمير الى علم البيان المعرف فيظهر المقصود بدون اعتبار المقصود (في الثلاثة) المذكورة وكأنه سمى الاقسام الثلاثة باسامي مايبحث منه فيها كما سمى ابواب المعاني باسم الاحوال على ماهو ظاهر الحال من سوق المقال ويرد على الحصر الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف لانه ليس ممايدخل في المراد بالتشبيه ههنا لامجازا ولا كناية واعترض السيد السند بان ماذكر من ابتناء الاستعارة على التشبيه لايوجب جعله من المقاصد البيانية بل يوجب كونه مقدمة لبحث الاستعارة وينافي كونه مقصدا من المقاصد البيانية وكثرة مباحثه لا يوجب ذلك بل توجب جعله مقصدا على حدة بعد ثبوت كونه مقصدا قلت مايتوقف عليه المقصود الاصلي من العلوم يجعل منها منه جعل مباحث القضايا من المنطق لابتناء القياس عليه ومباحث الكليات منه لابتناء المعرف عليها قال السيد السند الحق ان التشبيه اصل برأسه من اصول هذا الفن وفيه من النكت واللطايف البيانية مالا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقية وح يضمحل ماذهب اليه من ان الايراد المذكور لايتأتى بالوضعية ولو تتبعت ماذكره المصنف في الايضاح من شرف التشبيه ولطايفه نقلا وتحقيقا لم يبق لك شبهة فيما ذكره وتعجب انه مع ذلك كيف لم يتنبه ان الطرق المختلفة جارية في الدلالة المطابقية وان ليس التشبيه متطفلا للاستعارة لكن يتجه ان هذه اللطائف هل هي بيانية ام داخلة في المعاني لابد لكونها من البيان من بيان ونقل السيد السند

عن بعض الافاضل فائدة وهي انك اذا قلت وجهه كالبدر لم ترد به ما هو مفهومه ضعا بل اردت انه في غاية الحسن ونهاية اللطايف لكن ارادة هذا المعنى لاينافي ارادة المفهوم الوضعي كما في الكناية وحينئذ ينبغي ان ينحصر مقاصد علم البيان في اربعة التشبيه والاستعارة والكناية والمجاز المرسل والوجه في الضبط ان يقال اذا اريد باللفظ خلاف ما وضع له فاما ان ينافي ارادة ما وضع له اولا وعلى كل تقدير فاما ان يبتني ارادته منه على التشبيه اولا فنسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه اصلا مقصودا مقدمة لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي الاقوى من الجهة الاخرى التي بها اخرت الكناية عن المجاز المرسل فتأمل وفيه بحث اما اولا فلان عدم ارادة المفهوم الوضعي من قولنا وجهه كالبدر ليس بظاهر لان المراد وجهه كالبدر في جميع جهات الحسن وهو لا يقصر في المدح عن قولنا هو في غاية الحسن ونهاية اللطافة واما ثانيا فلان التشبيه اذا اريد به المبالغة في كمال الشيء اواريد به انه ممكن او انه على هذا المقدار من الوصف فان لم يمنع مانع من ارادة معنى الحقيقي فهو داخل في الكناية والا ففي المجاز المرسل فبهذا الاعتبار لا يكون مقصدا رابعا (التشبيه) اي هذا باب يسمى بالتشبيه فلذا قال ثانيا (التشبيه) ولم يأت بالضمير لئلا يحوج الى تكلف في المرجع وقال الشارح يريد بالتشبيه الاول التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وبالثاني ما هو اعم اعني التشبيه اللغوي فلذا لم يأت بالضمير لئلا يعود بظاهره الى المذكور وفيه ان الاول اعم من المبني عليه الاستعارة لان المبتني عليه ما يكون وجه الشبه فيه اقوى والمذكور في هذا البحث لا يقتصر عليه الا ان يقال المقصود بالبحث ما يبتني عليه الاستعارة وذكر الباقي متطفل وقال اللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وفيه انه اذا اريد بالاول التشبيه الاصطلاحي ايضا فاللام فيه ايضا للجنس لان لام العهد اشارة الى قسم من مفهوم اللفظ ولم يرد هنا قسم منه وجعل التشبيه بالمعنى اللغوي وصرفه الى الاصطلاحي بلام العهد بعيد ويمكن ان يقال المراد التشبيه الاصطلاحي والتعريف اشارة الى قسم منه وهو ما يبتني عليه الاستعارة وهو التشبيه الاصطلاحي الذي يكون المشبه به اقوى في وجه الشبه لكن الظاهر من سوق الكلام ان المراد به ما قصد تعريفه بقوله والمراد ههنا ما لم يكن الخ فتأمل وانما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه وتضمن ظهور وجه المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي وتنبه على ان تعريف التشبيه الاصطلاحي بتشبيه لم يكن على وجه الاستعارة الخ ليس تعريفا للشيء بنفسه بل تعريفا للتشبيه الاصطلاحي بالتشبيه اللغوي (الدلالة) مصدر قولهم دللت فلانا على كذا اذا هديته له لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمعرف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لانا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبيه على ان المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام فان قلت لم لم يحمل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ ايضا يدل على مشاركة امر لامر كالمتكلم قلت في عرف القوم واللغة لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم (على مشاركة امر لامر اخر في معنى) فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه والدال والمشبه هو المتكلم في الشرح ان ظاهر هذا التفسير شامل لنحو قاتل زيد عمرو وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك وقال السيد السند ان المدلول المطابقي في هذه الامثلة ثبوت المسند لكل من الامرين ويلزمه مشاركتهما في المسند فالمتكلم

الى ما نسخه

ان قصد المعنى المطابقى فلم يدل على المشاركة اذ المتبادر من اسناد الافعال الى ذوى الاختيار ماصدر بالقصد وان قصد المعنى الالتزامى فقد دل على المشاركة فهو داخل فى التشبيه وماوقع فى عبارة ائمة التصريف ان باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فسامحة والمراد انه يلزمهما ذلك فمنشأ الاعتراض اما ظاهر عبارة ائمة التصريف اوعدم الفرق بين ماثبوت حكم لشيئين و بين مشاركة احدهما للاخر اوالغفلة عن اعتبار القصد فيمايسند الى ذوى الاختيار بما ذكرناه اندفع مايقال انه لواعتبر القصد فى الدلالة لم يكن للفظ دلالة على المدلولات التضمنية والالتزامية لانه فرق بين دلالة المتكلم ودلالة اللفظ نعم يتجه عليه ان هذه الامثلة على تقدير قصد المشاركة فيهايدل على التشابه وفرق بين التشابه والتشبيه يدل عليه ماسيذكره المصنف فيمابعد فان اريد الجمع بين امرين فى شئ فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه (والمراد ههنا) الاولى وهو ههنا اى التشبيه فى الاصطلاح ليعلم ان هذا بيان معنى اخر للتشبيه واماعبارته فتوهم ان معنى التشبيه هوماسبق والمراد منه ههنا قسم منه بطريق ذكر العام وارادة الخاص (مالم يكن) اى تشبيه لم يكن (على وجه الاستعارة التحقيقية) نحو رأيت اسدا فى الحمام ولا على وجه (والاستعارة بالكناية) نحو انشبت المنية اظفارها ولا اهمال فى التعريف بترك التقييد بان لايكون على وجه التمثيل لان الاستعارة التمثيلية داخلة فى التحقيقية وان يوهم عبارة المصنف فيمابعد وحسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه ان التمثيل تقابل التحقيقية (و) لاعلى وجه (التجريد) قيد به ليخرج تشبيه لتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجريد الشئ عن نفسه لانه حينئذ لاتشبيه نحو لهم فيهادار الخلد فانه لانتزاع دار الخلد من جهنم وهى عين دار الخلد لاتشبيه به بخلاف نحو لقيت بزيد اسدا فانه تجريد اسد من زيد واسد مشبه به لزيد لاعينه ففيه تشبيه مضمر فى النفس فمن احترز به عن نحو لهم فيهادار الخلد فلم تجرد عقله عن غواشى الوهم وكان حبالة الوهم فيه تعريف التجريد بالانتزاع عن امر ذى صفة اخر مثله فيها فيوهم ان فى كل تجريد تشبيها فامعن النظر واستيقن مظان الخطر لئلا تفتضح من سوء الاثر وزعم ان اخراج التجريد من التشبيه مخالفة من المصنف مع المفتاح حيث صرح بجعل التجريد من التشبيه وسنذكر لك فى الخاتمة تحقيقا يظهر منه ان لاخلاف بينهما والمفتاح ايضا معه فى هذا التقييد وانما لم يكتف بقوله لاعلى وجه الاستعارة لان وجه الاستعارة لفظ مشترك بين الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية عنده فلا تصح ارادة معنييها فى اطلاق واحد ولم يذكر الاستعارة التخييلية لانه عنده اثبات لوازم المشبه به للمشبه بطريق المجاز العقلى وليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر فهو لم يدخل فى المراد بكلمة ما من التشبيه اللغوى حتى يحتاج الى مخرج واما على مذهب السكاكى وهو ان الاستعارة مشترك معنوى بين الكلى والتخييلية استعارة اللفظ لموهوم شبه بالمحقق فيجب الاكتفاء بقوله مالم يكن على وجه الاستعارة لان فى التقييد تطويلا بل افسادا قال الشارح وينبغى ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا اوتقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاء زيد وعمرو وفيه انه خرج من تفسير كلمة ما بالتشبيه لانه ليس تشبيها وانما يجب تقييد تعريف التشبيه اللغوى ولماكان دخول نحو قولنا زيد اسد وصم بكم عمى فى التفسير المذكور للتشبيه مشكوكا للاختلاف فى ان امثالهما استعارة اوتشبيه بليغ صرح بماهو مراده ومذهبه فقال (فدخل فيه نحو قولنا زيد اسد) مما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا اوما فى حكمه لمشبه مذكور (ونحو قوله تعالى صم بكم عمى) مما جعل المشبه به خبرا وانما جعل مع حذف الاداة خبر المشبه محذوف اوجاريا مجرى

معنييهما نسخه

لمفهوم نسخه

(الخبر)

الخبر من الحال والمفعول الثانى من باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ماء اللجين اى ماء
هو اللجين ولا يذهب عليك انه يجوز ان يجعل المشبه به مبتدأ نحو الاسد زيد لان المبالغة
فى التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل المشبه به مبتدأ وجعله خبرا سيان فى ذلك
وتقرب منه لجين الماء فانه فى معنى لجين هو الماء فخذه ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه
كثيرون وفى ايراد زيد اسد وعمم بكم عمى زيادة مبالغة فى كون التشبيه البليغ تشبيها لا استعارة
لما ان زيد اسد اقرب الى الاستعارة من زيد الاسد كما ستعرف فى الخاتمة ولهذا اقتصر على
التعرض بهما واختار انه ليس باستعارة لما ذكره صاحب الكشاف ان الاستعارة انما تطلق ذكر
المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة
الحال او فحوى الكلام هذه عبارته ودلالته على ان ما مر ليس باستعارة ظاهرة وان اشكل
على الناظرين قوله لولا دلالة الحال وفحوى الكلام والمقال لانه كما لا يصلح مع القرينة ارادة المنقول
عنه لا يصلح بدونها ارادة المنقول اليه واجاب عنه الشارح بانه قيد لارادة المنقول عنه
وهو بعيد وقيل توجيهه انه يصلح بدون القرينة لارادة المنقول اليه بان ينصب القرينة
وفيه انه يصلح للمنقول عنه مع وجود القرينة بان يترك القرينة فلا معنى لتقييد الصلاحية
بقوله لولا دلالة الحال الخ وانا اقول المراد انتفاء دلالة الحال وفحوى الكلام على ارادة شئ
منهما انه لو قطع النظر عن حال يدل على ارادة المنقول عنه وهو عدم القرينة وعن حال
يدل على ارادة المنقول اليه وهو القرينة وعن فحوى المقال ومقتضى سوقه للطالب للحقيقة
او المجاز لجاز ارادة اى منهما تريد (والنظر) حركة هو الفكر اى الفكر (ههنا فى اركانه)
قال الشارح اى البحث فى هذا المقصد اقول فيه تنبيه على ان التشبيه الذى هو من مقاصد
الفن لم يجعل نفسه موضوع مسائله بل احد اركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة
لا اركانه وبهذا علم ان البحث عن الشئ قد يكون بالحمل على اجزائه الخارجية ليحصل
منه ملكة استنباط احوال محمولة عليه (وهى طرفاه ووجهه واداته) اطلق الاركان على
تلك الاربعة مع ان التشبيه الدلالة المخصوصة وتلك الاربعة خارجة عنه كالغرض لانها
داخلة فى مفهومه او لانها اركان للفظ الدال على التشبيه بتنزيل الدال منزلة المدلول فهذا
دأب ائمة العربية والدال على التشبيه وان ليس الا واحدا منها لكنه كثيرا ما يكون حرفا لا يؤدى
معناه الا بمعونة الطرفين والوجه كما هو شان الحروف فجعل الدال المجموع المشتمل على
الاربعة ولذا كثر اطلاق التشبيه على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد
كالاسد فى الشجاعة واياك وان تجعل ضمير اركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور او الى
مفهوم التشبيه بطريق الاستخدام وضمير الغرض منه واقسامه الى التشبيه بمعنى الدلالة
المذكورة باعتبار افراده بهذا الطريق فانه بعيد عن ذات التعلم والتعليم ولا يليق بمقام
التفهيم ولا يرضى به البيان السليم والاداة ليست اداة للتشبيه بل هى اداة دالة لربط
احد الطرفين بالآخر فى مقام التشبيه والمراد به اما معنى الكاف ونحوه فيلائم
المقصود بطرفيه ووجهه واما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول
قال الشارح المحقق قدم البحث عن طرفيه يعنى من بين الاركان لاصالتهما لان وجه
الشبه قائم بهما والاداة آلة لبيان الشبه بينهما ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة
بخلاف الوجه والاداة هذا كلامه وفيه انه يقال فى جواب هل زيد كالاسد نعم فيحذف
الطرفان الا ان يقال المحذوف بقرينة كالمذكور ولا يحذفان الطرفان بلا قرينة بخلاف
الوجه والاداة فانهما لم يحذفا بقرينة فى جاءنى اسد ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لان

مفهوم زيد نسخه

البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة التى هى احد طرفى التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف فى الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلى وان خفى الى آلان ولا يبعد ان يقال قدم ليكون البحث عن الطرف فى طرف فتأمل (وفى الغرض منه وفى اقسامه) قال فى المصنف الايضاح فى تقسيمه بهذه الاعتبارات وبهذا علم وجه تأخير اقسامه (طرفاه اما حسيان) اى منسوبان الى الحس وهو منحصر فى الحس الظاهر عند المتكلمين وعليه بناء التقسيم (كالخد) المشهور بالفتح ويوافقه الجام الصحاح لكن فى القاموس الخد ان والخدتان بالضم ماجاور مؤخر العينين الى منتهى الشدق او اللذان يكتنفان الانف عن يمين وشمال او من لدن المحجن الى اللحى مذكر (والورد) فى القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الحوجم يريد الورد الاحمر (والصوت الضعيف) اى الذى لا يسمع الاعن قريب (والهمس) فى الشرح هو الصوت الذى اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم لكن فى القاموس هو الصوت الخفى وكل خفى او اخفى ما يكون من صوت القدم (والنكهة) اى ريح الفم او النفس المخرج من الفم الى انف آخر والاخير هو الملايم بالعنبر (و) الاول هو الملايم بريح (العنبر والريق) اى ماء الفم (والخمر) وهو ما اسكر من عصير العنب او عام ورجح العموم بانها حرمت وما بالمدينة خمر عنب وما كان شرابهم الا البسر والتمر (والجلد الناعم) اى اللين (والحرير) قال الشارح المحقق وهذا كله مسامحة فيه نوع تسامح الا فى الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لانفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر فى العرف انه يقال ابصرت الورد وشممت العنبر من حد علم او نصر وذقت الخمر ولمست الحرير من حد ضرب او نصر هذا كلامه واجاز السيد السند فى شرح المفتاح ان يكون مبنيا على العرف ولا يكون تسامحا فان قلت مع ورود العرف كيف جزم الشارح بالتسامح ورجح السيد السند كونه تسامحا قلت لان السكاكى جرى فى هذا المقام على الاصطلاحات والظاهر ان المصنف بنى الامر على العرف لانه اولم يكن كذلك لاصلح هذا التسامح الذى وقع من المفتاح كما اصلح تسامحا آخر وهو انه مثل للطرفين بالخد عن التشبيه بالورد وهكذا الى آخر الامثلة ولا يذهب عليك ان النكهة ايضا مع التسامح على احد التوجيهين وان هذه الامثلة مما طرفاه حسيان سواء جعل تشبيه الكلى بالكلى او الجزئى بالجزئى فالكل مشتمل على التسامح لان الكلى ليس حسيا قال فى المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد السند فى شرحه يريد القوم المولفين بشربها وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس له لذة طعم هذا ولك ان تقول المراد على زعم القوم الفساق فانهم يثبتون للريق لذة طعم والاشبه انه اراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه فى لذة الطعم واشار الى ان الاشبه ان تشبيه الريق بالخمر ليس فى الطعم بل فى التلذذ روحانى والمشبه به لذة النفس بالخمر فليس شىء من الطرفين حسيا (او عقليان) عطف على قوله حسيان (كالعلم والحيوة) فى المختصر نقلا عن المفتاح والايضاح ان وجه الشبه بينهما كونهما جهتى ادراك قال والمراد بالعلم ههنا ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية لا نفس الادراك ولا يخفى انه جهة وطريق الى الادراك كالحياة هذا كلامه ولا يخفى ان الملكة كما انه سبب لادراكات جزئية هى صور الجزئيات ولذا وصفت بالجزئية كذلك هى سبب لادراكات كلية هى صارت سببا لحصول الملكة فان الادراكات اذا تكررت ورسخت تصير ملكة والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك اولا سبب لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فلا يخفى ان الادراك ايضا سبب

صوت العام نسخه

اشتهر نسخه

لينها نسخه

لكونهما نسخه

انها نسخه

للادراك فلا صحة لنفس ارادة نفس الادراك على ان سبب ادراك لادراك غنى عن الكسب
وبالجملة هو مدح العلم بانه كالحياة تميز صاحبه عن الميت والجماد ولك ان تجعل وجه الشبه تميز
الصاحب عن الجماد وذا يصح على اى معنى تحمل العلم فتحمل والاوجه ان وجه الشبه كونهما
سببى انتفاع بالمرافق فانه لاانتفاع بدون العلم كما انه لاانتفاع بدون الحياة ولك ان تريد
بالادراك الوصول الى الشئ فيكون معنى كونهما جهتى ادراك جهتى وصول الى الشئ فيؤل
الى الاوجه من الاوجه فتنبه ولا تغفل فان ملاك العلم التنبه وملاك الغفلة التحسر والتاوه
(او مختلفان) بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فنبه على الاول بقوله
(كالمنية) وهو الموت وفسر بعدم الحيوة عما من شانه وقال السيد السند الاظهر انه عدم الحياة
عما اتصف بها ويؤيد الاول قوله تعالى كنتم امواتا فاحياكم (والسبع) بفتح الباء وضمها
وسكونها المفترس من الحيوان وعلى الثانى بقوله (والعطر وخلق كريم) اما باضافة الخلق
الى الكريم كما فى الشرح لكن لا بتقدير رجل كريم كما فيه اذ لا وجه للتخصيص بل بتقدير شخص
كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية فالعطر وهو الطيب مشموم والخلق وهو
كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة من غير سبق روية عقلى ونبه بتقديم الاول على
كثرته كما نبه عليها المفتاح بتمثيل الاول بثلثة امثلة وتمثيل الثانى بواحد وكان وجه قلته
ان المحسوس اصل للمعقول ينتزعه منه العقول ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعنى
المستفاد من ذلك الحس فتشبيه المحسوس بالمعقول جعل الفرع اصلا والاصل فرعا وهو
مستهجن ولذلك اوحاول محاول المبالغة فى وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال
الشمس كالحجة فى الظهور والمسك كخلق فلان فى الطيب كان سخيفا من القول وهذا سر
نحوى يعلل به الواقع ويزن به اللغة فلا يسمع فيه ما يناقش به من انا لانم عدم جواز جعل الفرع
اصلا لجواز كون الفرع من وجه اصلا من ولو سلم فليس كل محسوس اصلا لكل معقول
فليشبه محسوس بفرع محسوس آخر ومما يمكن ان يناقش به من ان المحسوس ما هو الخيالى وليس
اصلا للمعقولات وان سخافة المثالين المذكورين لان المشبه اظهر واعرف نعم لايتم التمسك
به فى عدم الجواز كما فعله من ادعاه ولا فى عدم الجواز الابعد جعل المعقول كالمحسوس كما فعله
البعض غاية الامر ان جعله كالمحسوس ابلغ ولما كان المشهور من الحسى ما ادرك بتعلق
الاحساس بنفسه وبالعقلى ما لا يكون للحس الباطن مدخل فيه والمتبادر الى الوهم جعل
المحسوس المخترع داخلا فى المحسوس احتاج الى تفسير الحسى والعقلى فقال (والمراد بالحسى
المدرك هو او مادته باحدى الحواس) جمع حاسية وهى كالحساس مشتقة من الاحساس على
خلاف القياس (الخمس الظاهرة) تقييد الحواس بالظاهرة يشعر بالقول بالحواس الباطنة
وجعل الوجدانيات داخلة فى العقلى ناسب انكارها اتباعا لمذهب المتكلمين وحمل الظاهر على
المستغنية عن البيان وان كان دقيقا لطيفا مشارا اليه بالبنان لكنه بعيد كالمخالف للعيان
(فدخل فيه) اى فى الحسى بسبب زيادة او مادته فى تفسيره (الخيالى) وهو المعدوم الذى
فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس فان قلت لو فسر الحسى بما هو ادرك
لادرك باحدى الحواس الظاهرة لكان اقرب الى الفهم وانسب لان جعل الوهمى فى قرن
الخيالى انسب مجعن له فى قرن العقلى قلت انما يكونان فى قرن لو لم يتفاوتا بكثرة تشبيه المحسوس
بالخيالى وقلة تشبيهه بالوهمى كتشبيهه بالعقلى واما اذا كان كذلك فهو فى قرن العقلى (كما فى
قوله وكأن محمر الشقيق) وصفه بالمحمر مبالغة فى حمرته لان الافعلال للمبالغة فليس وصف
الشقيق به وهو ورد احمر لغوا يريد به شقايق النعمان بضم النون اضيف الى النعمان بمعنى
الدم او الى نعمان بن المنذر لانه انتهى الى ارض فيها من الشقايق ما اعجبه وقال ما احسن

للقياس نسخة

احرها نسخه

هذه الشقايق احوها وكان اول من حماها الا الى نعمان بالفتح وهو واد فى طريق الطائف يقال له نعمان الادراك وكأنه رد الشاعر الشقايق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقايق بل الشقايق للواحد والجمع فان قلت هذا الوزن مما لا نظير له فى الاحاد ولو كان الشقايق للواحد لوجد له نظير فى الآحاد قلت ذكر فى القاموس انه سميت بالشقايق تشبيها لها بشقيقة البرق وهى ما انتشر منه فى الافق هذا فهو فى الاصل جمع سمى به هذا الورد لاشتماله على اوراق كل ورق منه كشقيقة (اذا تصوب) اى مال الى السفل (او تصعد) اى مال الى العلو قيد المشبه بهذا القيد لان اوراق الشقايق ليست على هيئة العلم من غير ميل الى السفل والعلو (اعلام) جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح (ياقوت نشرن على رماح) جمع رمح (من زبرجد) فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لم يدركه حس لان الاحساس لا يتعلق بغير موجود مادى حاضر عند الحس على نسبة مخصوصة يعرفها كل ذى حس لكن مادته التى تركبت منها كالياقوت والزبرجد وهيئة العلم والرمح والنشر مما ادرك بالحس ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بان يجعل اعلام ياقوت بمعنى اعلام كالياقوت فى الحمرة فيكون تشبيها بليغا ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (وبالعقلى) عطف على قوله بالحسى و (ماعدا ذلك) على قوله المدرك عطف معمولين على معمولى امر واحد اى المراد بالعقلى ما لم يدرك هو ولا مادته بتمامها باحدى الحواس الظاهرة سواء ادرك بعض مادته اولا (فدخل فيه الوهمى اى ما هو غير مدرك بها ولو ادرك لكان مدركا بها) اى او ادرك على الوجه الجزئى فلا ينافيه كون انياب الاغوال متصورة اذ ما لم يتصور لم يتصور جعله مشبها به وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجدان ويصح قوله ومايدرك بالوجدان عديلا له قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن العقلى يعنى به تميز الخاص عن العام ولولا تميزه لا يصح الحكم بدخوله فيه وربما يقال اراد التميز عن العقلى الصرف وما ذكرنا احسن فاحسن التأمل واعرض عن الوهمى بحسن التعقل (كما فى قوله) اى كشبه به فى قول امرئ القيس (ايقتلنى) يريد به الرجل الذى اوعده فى حب سلمى (و) الحال ان (المشرفى) بفتح الراء قال الشارح سيف منسوب الى مشارف اليمن وجعل القاموس مشارف من الشام وانما رد المشارف الى المشرف لان الجمع لا ينسب اليه ما لم يرد الى المفرد (مضاجعى) قال الشارح اى ملازمى وجعل المضاجعة كناية عن الملازمة وجعل مضاجعى مبتدأ والمشرفى خبرا حيث قال فى تفسيره والحال ان مضاجعى سيف منسوب الى مشارف اليمن ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدأ لانه يجوز فى ما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنا لانه يعلم من استبعاد القتل ان له ملازما يمنع القتل فاللايق تعيينه بالمشرفى لا تعيين المشرفى به ومن الناس من توهم ان الشارح جعل الكلام قلبا وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد للنفع جلبا ولا يبعد ان يراد بالمضاجع حقيقته ويكون فيه اشعار بان قصد احد قتلى لا يمكن الا فى حال اضطجاعى ونومى (ومسنونة) قال الشارح اى سهام محددة النصال يقال سن السيف اذا حدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها هذا والانسب بقوله (زرق) تفسير سن بالتحديد والصقل على ما فى القاموس ولا يخفى ان الانسب تفسير المسنونه باسنة الرماح لان الاسنة هى الاشبه بانياب الاغوال لانها اعظم من النصال وفى كون انياب الاغوال مما لم يدرك مادته بالحس نظر لان مادته العظم وكانه مبنى على توهم انياب لا من جنس العظم لانها تفعل ما لا يمكن للعظم بل لا يعلم ان مادته اى شئ لانه لا مناسبة لها بشئ من القواطع ولا يخترع على صورت الناب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيئة له مناسبة فى الجملة بصورة الناب

(كانياب)

(كأنياب اغوال) الانياب جمع ناب وهو السن خلف الرباعية والاغوال جمع غول وهي ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس اودابة رأتها العرب وعرفتها وقتلتها تأبط شرا قال الشارح ومما يجب له التنبه في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ماسبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما ردت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صورة لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة على تقدير وجودها وليست ايضا مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل المراد بالخيالي والوهمي مااخترعته القوة المتخيلة اعني القوة التي من شانها تركيب الاشياء وتعريفها واختراع اشياء لاحقيقة لها اما من الامور المحسوسة الموجودة كما في الخيالي واما لاعن شئ بل هو اختراع صرف على نحو المحسوس كما في الوهمي ونحن نقول لم يسموا مااخترعته الامور المتخيلة من الامور العقلية الصرفة وهميا بل ادخلوه تحت العقلي مطلقا لانه لا يلتفت اليه ولا يعتبر في مقام التشبيه ولا يمكن للواهمة ان تخدع العقل في توجهه اليه ويجعله متوجها اليه ملتفتا نحوه لان المعقولات الصرفه تحت سلطان العقل لايقبل منها الا الحق او التشبيه به ويعرض عن المخترع الصرف في اول نظره ويمجه وماذكره الشارح في نفي كون الوهمي من مدركات الوهم من انه ليس له تحقق ليس بقوي لان من افراد مدركات الوهم مايجوز ان لايكون له تحقق بل يكون بحيث او ادرك بعد وجوده لادرك بالوهم (ومايدرك بالوجدان) فسروا الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتها لايخرج من الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس المشترك وهو لايدرك الا الصور واما الواهمة وهي لاتدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فليس مايدرك بالوجد ان بعد الخيالي والوهمي السابقين الا المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل مايدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء اذ المشهور في الوجدان مايجده كل احد من نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه او مدركا بواسطة قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجداني من بين سائر مدركات القوى الباطنة تخصيص بلا مخصص (كاللذة والالم) قال الشارح الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ماهو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شئ ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس اما العقلي فلاشك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكاتها المجردة اليقينية وانما يدرك هذا الكمال ويلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهو ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب وماشاكل ذلك هذا كلامه وتتمة تحقيق المقام ان المراد بالادراك العلم وبالنيل

تحقق الكمال لمن يلتذ فان التكيف بالشئ لايوجب الالم واللذة من غير ادراك فلاالم ولا لذة للجمادبع ماينالـه من الكمال والافة وادراك الشئ من غـير النيل لايولم ولا يوجب لذة كتصور الحلاوة والمرارة وانمـا قال من حيث هو كذلك لان الشئ قد يكون مولما وموجبا للذة والفرق بالحيثية وانمـا قال كمال لانه يستلزم البراءة من القوة وكمال الشئ خروجه من القوة الى الفعل وانمـا قال خير باعتبار انه موثر واللذة باعتبـار الحصول والتأثير كذا ذكره المحقق الطوسى فى شرحه للاشارات وفيما ذكره الشارح ابحاث احدها ان المتبادر من اللذة والالم ماهو جسمانى لاروحانى سواء كان الا دراك بالحس اوبالعقل مثلا نيل الذائقة لحلاوة اذا ادرك لذة جسمـانية سواء ادرك هذا النيل بوجه جزئى فيكون الادراك بالحس اوادرك بوجه كلى فيكون عقليـا صرفا وثانيها ان ادراك القوة الغضبيـة ان اريد به العلم فلاادراك للقوة الغضبية وان اريد النيل فلابد من الشعور به حتى يكون لذة والشعور به ليس حسيا كيف ونيل القوة الغضبية ليس معنى جزئيا متعلقا بمحسوس حتى يكون ادراكه بالواهمة اوليست القوة الغضبية من المحسوسات وثالثها ان تكيف الواهمـة بصورة شئ يرجوه مما لايعقل لانه انما يدرك معنى جزئيا متعلقا بمحسوس والمرجو غير موجود حتى يمكن تعقله على وجه جزئى بل تعقله قبل الوجود انمـا بوجه كلى فهو من مدركات العقل ورابعها ان كمال القوة العاقلة لاينحصر فى الادراكات النفسية ولا فى ادراك المجردات بل ادراك المحسوسـات ايضا كمال لها كالظنون مثلا ومن كمالاتها الملكات الفاضلة كالشجاعة والسخاوة الى غير ذلك نعم اجل كمالاتها تلك الادراكات وخامسها ان الادراك بالقوى الباطنـة ليس من الصور المحسوسة ولا من المعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوس لان القوى غير محسوسة بل عند التحقيق ذلك الادراك صفة للنفس المجردة فلا يكون لذة حسية بمعنى كون ادراكه بالحس واعلم ان نيل ماهو خير لا يخص نيل المدرك ماهو خير بل نيل مايحبه المدرك ايضـا من قبيل اللذة كادراك الشخص حس ابنه فانه لذة مع انه نيل ابنه ماهو كمال وخير له وان اللذة قد يكون بمجرد ادراك ماهو خير من غير نيل سوى الادراك كادراك الصور الحسنة فانه لذة ولا نيل سوى ادراكه ودعوى ان اللذة بادراك هذا الادراك ليست ظاهرة وحينئذ نقول اللذة العقلية مجرد ادراك النفس الامور المطابقـة ادراكا ثانيا من غير ان يدرك ادراكها كما ذكره الشارح فليكن سادس الابحاث ولتكن الجهات ستة يكون كل منها لذة قال السيد السند انه لايخفى ان ايراد امثال هذه التحقيقـا ت فى امثال هذه المقامات مما لايجرى للمتعلم نفعا بل ربما زاده حيرة فى تفاصيل هذه المعانى ودقائق العبارات فالاولى بحال هذه العلوم ان يقتصر فيها على الامور العرفية ومايقرب منها ولعل ذلك افتخار منه باطلاعه على العلوم العقليـة وماذكر فيه من التدقيقـات هذا كلامه وليس بذاك فان السكاكى ادرج فى كتابه مقدمات حكمية واصطلاحات عقلية فلابد للشارح لكلامه ان يخوض فى تفصيل مرامه فليس منطق افتخـار الا بالسكاكى ويشهـد لذلك انه يشكو الشـارح فيمـا بعـد عن السكاكى ويقول لايتفرع على امثال هذه التقسيمات احكام متفاوتة فهى قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكى باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين (ووجهه)اى وجه التشبيه (مايشتركان) اى الطرفان (فيه) بحكم التشبيه فيؤل المعنى الى مادل على اشتراكهما فيه فلايرد نحو ماشبهه بالاسد للجبان لان الشجـاعة ليست مشتركة بينهما مع انها وجه الشبه للدلالة على مشاركتهما فيها ولايلزم ان يكون من وجوه التشبيه فى زيد كالاسد الوجود والجسمية والحيوانية و يتجه انه يلزم ان يكون الطرفان قبل الدلالة على الاشتراك فيه طرفين

الرقيقية نسخه

الاان يجوز واخرج التعريف مخرج من قتل قتيلا ولايخفى ان الوجه ليس احوج الى التعريف
من الطرفين كما يوهمه كلامه وهما دل على اشتراكهما فى شئ قال الشارح المراد بكلمة ما معنى له
مزيد اختصاص بهما واستشهد فيه بقول الشيخ عبد القاهر ان التشبيه الدلالة على
اشتراك شيئين فى وصف هو من اوصاف الشئ فى نفسه خاصة كالشجاعة فى الاسد والنور
فى الشمس ولايخفى ان الشاهد لايدل الاعلى مزيد اختصاص بالمشبه به ثم نقول لما كان
ظاهر عبارة الشيخ موهما لوجوب كون وجه الشبه خارجا عن الطرف وكونه وصفا
ثابتا للشئ فى نفسه من غير اعتبار معتبر ومختصا بالمشبه به مع ان الظاهر ان ذلك
شرط كون التشبيه مقبولا وهو غير معتبر فى مفهوم وجه الشبه ولافى مفهوم التشبيه
اسقطه المصنف عن تعريف التشبيه ولم يعتبره فى تعريف وجه الشبه ووضع موضع الوصف
كلمة ما ليشمل الجزء بلا خفاء وذكر قوله (تحقيقا او تخييلا) تصريحا بان وجه الشبه لايجب
ان يكون من اوصاف الشئ فى نفسه فتعديل تعريف المصنف باعتبار امور تجعله موافقا
لكلام الشيخ عدول عن طريق سلكه قال المصنف (والمراد بالتخييل) ان لا يكون
وجوده فى المشبه به الاعلى تأويل وكأنه اقتصر فى البيان على ما اوجده والافمفهوم
ما يشتركان فيه تخييلا اعم واذا قال الشارح هو ان لا يوجد فى احد الطرفين او كليهما الا
على سبيل التخييل والتأويل (نجوما) اى وجه شبه (فى قوله) يعنى القاضى التنوخى المنسوب
الى قبيلة تنوخ المسماة بمفعول من تنخ بالمكان اقام به سموا به لانهم اجتمعوا فاقاموا فى مواضعهم
ووهم الجوهرى فجعل النسبة الى تنوخ من قبيل تقول (وكأن النجوم) جمع نجم كانجم
وهو الكوكب (بين دجاه) اى دجى الليل والمرجع فى البيت السابق وروى دجاها فالضمير
لليلة او للنجوم فالاضافة لادنى ملابسة والدجى كالعلى جمع دجية وهى الظلمة بناء
ومعنى (سنن) جمع سنة وهى فى اللغة السيرة ومن الله حكمه وامره ونهيه وما سلكه النبى
صلى الله عليه وسلم مع الترك احيانا (لاح) اى ظهر (بينهن ابتداع) الابتداع الانشاء والبدعة
الحدث فى الدين بعد كماله والمراد بالابتداع على ما بين وجه التشبيه احداث البدعة ولايخفى
ان طرفى البيت لايتلايمان فانه جعل النجوم بين الدجى والسنن بينهن الابتداع والملايم
ان تجعل بينهن الدجى او السنن بين الابتداع وتحصيل الملائمة كما يمكن باعتبار القلب
فى الاول يمكن باعتباره فى الثانى واشار اليهما اما الى الاول فبقوله من حصوله من حصول
اشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم اسود فان مفهومه ان جعل الدجى بين النجوم
واما الى الثانى فبقوله بالسنن بين الابتداع واشار الى ترجيح الثانى بايراد تفصيله وتوضيحه
دون الاول وكان وجه الترجيح ان التأويل دار بين المتقدم والمتأخر ترجيح المتأخر
ويكون احرى به لئلا يكون كالعمل قبل الحاجة وكنزع الخف قبل الوصول الى الماء
لكن لايخفى ان الاول انسب بالمقام وابلغ كيف وفيه بيان كثرة النجوم وغلبتها على ظلام
الليل كغلبة السنن فى الاسلام على البدعة والنكتة فى القلب حينئذ الاشارة الى ان الواقع
كون الدجى ظرفا للنجوم والقول بكون الدجى بين النجوم كما هو المقصود فى هذا المقام
بقرينة المشبه به قول تخييلى لانه كذلك تخييل فى المرئ لغلبة النجوم على الدجى كما
ان قلب سنن بين الابتداع للاشارة الى ان السنن هى الاصل الذى حدث فيها البدعة
واللائق بان يجعل ظرفا للبدعة دون العكس وان دعت الحاجة اليه وقال الشارح هو
للاشارة الى كثرة السنن حتى كانت البدعة هى التى تلمع بينها (فان وجه الشبه فيه) اى
فى هذا التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم

بينهما نسخة

اسود) هى الظلمات ولا يخفى ان جعل الظلمة وان كان له وجه من انها مظلمة بذاتها
كما ان الضوء مضئ بذاته لكن جعلها سوداء وقابلته للون مما لا يوجد له مساغ فلا يكون
تلك الهيئة فى المشبه ايضا الا تخييلا ولا يكون تحقيقا كما يلوح من قوله (وهى غير موجودة
فى المشبه به الا على طريق التخييل) الا ان يقال لا يراد بالتحقيق ما ثبت فى الواقع ولا
بمعنى بالتدقيق وانما هو ما يكون فى المراى ولا يحوج الى تكلف اوخيال للنفس فانه كما ترى يا
ولا يخفى انه يرى بين النجوم امور مظلمة سود تؤول عند التحقيق بالتدقيق الى ظلمات صرفة
وهو منشأ قوله بين دجاه دون ان يقول بين امور مظلمة سود (وذلك) اى وجودها
فى المشبه به على طريق التخييل (انه) اى لانه وهذا اظهر مما فى الشرح من جعل ذلك
اشارة الى بيان وجودها فى المشبه به بطريق التخييل اى بيانه بانه والضمير للشأن
(لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة
فلا يهتدى للطريق ولا يأمن من ان ينال مكروها) من الوقوع فى مهلكة
اوالعثور على داهية مهلكة (شبهت) جواب لما اى البدعة ونظائرها من الجهالات
(بها) اى بالظلمة (ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور) ووجه جعل
تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قد يكون مع الضلال
كما فى العالم الغير العاقل والجهل لا ينفك عن الضلال اوان التنفير عن البدعة متقدم على
الترغيب بالسنة فالتشبيه فى البدعة اسبق اوان ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة
فتشبيه الجهل والبدعة يستحق ان يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى
كلا منهما مستقلا (وشاع ذلك) اى كل من التشبيهين (حتى تخيل ان الثانى) اى كل
ما هو علم (مما له بياض واشراق) قدم الثانى على خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق
لقوة شاهده وشرفه (نحو) قوله عليه السلام (اتيتكم بالحنيفية) اى بالملة الحنفية المنسوبة
الى الحنيف اى الثابت على الاسلام (البيضاء) هذا لا يدل الا على ثبوت البياض دون
الاشراق كما هو المرعى ولو اريد بالبيضاء الشمس وجعلت صفة للحنيفية بتأويلها بالمشرقة
كقولك مررت بزيد الاسد اى الجرى لم يدل الا على تخييل الاشراق (والاول على خلاف
ذلك كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار) لذلك الشيوع المستلزم للتخييل
المذكور (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها) اى بالنجوم بين
الدجى (ببياض الشيب فى سواد الشباب) فى القبول والرواج (اوبالانوار مؤتلقة) بالقاف
اى لامعة (بين النبات الشديدة الخضرة) التى يرى اسود فنبه به على ان المحقق اعم
من المحقق فى الواقع اوفى المرئ و بادى النظر كما اشرنا اليه وقد جعل صاحب المفتاح
البيت من التشبيه المقلوب على نحو و بدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يمتدح
ففيه ادعا ان نور السنن صار بحيث يشبه به نور النجوم وان الابتداع فوق الظلمة فى الاظلام
وليس لك ان تجعل الكاف للتشبيه وان من الحروف المشبهة بالفعل فيصير المعنى وكأن
النجوم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع اى كتلك الهيئة تلك الهيئة فيخرج بذلك
التشبيه عن كونه مقلوبا لانه وجب زيادة ما بعد الكاف اذا دخل على ان فيقال كما ان
ولا يقال كأن لئلا يلتبس بكأن من الحروف المشبهة (فعلم) من تصوير وجه التشبيه وانه
المشترك بين الطرفين (فساد جعله فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى الطعام كون
القليل مصلحا والكثير مفسدا لان المشبه) اى النحو (لا يحتمل) اى لا يحتمل سببا بين
(القلة والكثرة) لانه ليس مردودا بينهما ويتعين فيما احدهما كيف واذا روعى فى جميع

الغير العامل نسخه

ايستضربه نسخه

اجزاء الكلام فقد حصل النحو وان اهمل في جزء فلا نحو في الكلام فوجه الشبه هنا ان الكلام يصلح بوجوده و يفسد بعدمه بمعنى انه لا ينتفع به لفوات الدلالات بل ليضر به للانتقال الى غير المقصود كما انه لا ينتفع البدن بطعام لا ملح فيه بل يستضر به و يمرض ولا يقتصر الفساد على فوت الانتفاع بل كما لا لذة لطعام لا ملح فيه لا لذة لكلام لا نحو فيه واوسلم انه برعايته في بعض اجزاء الكلام يحصل النحو فالفساد بقلته لفوته في البعض لا بكثرته قال صاحب المفتاح و ربما امكن تصحيح جملة فقال الشارح فكأنه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه العربية والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد به الكلام وفيه ان استعمال الوجه غريب بدل الوجه المستفيض لا تجعل النحو كثيرا في الكلام فكأنه اراد بكثرة النحو ايراد الكلام محتملا لوجوه مختلفة ومحتمل التطبيق على قواعد متباينة فيوجب تحير السامع لصيرورة المركب بمنزلة المفردات المشتركة (وهو) اى وجه التشبيه (اما غير خارج عن حقيقتهما) اى حقيقة شئ من الطرفين (كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما اوجنسهما اوفصلهما) اوفي الجنس والفصل (اوخارج) عن حقيقة واحد منهما اوالمراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين اوخارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى ان تشبيه الانسان بالفرس في الحيوانية لا في الحيوان كما هو دأب ارباب اللسان وكون الشئ حيوانا ليس جنسا فكأنه اريد بالوجه الداخل على ما يؤخذ بالنظر الى الداخل وان قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثاني مع كونه سلبيا لهو غير عريق في لطايف التشبيه بل لا يجرى فيه الحاق الناقص بالكامل الذى هو العمدة في باب التشبيه اذ هو مبنى الاستعارة وكيف وقد تقرر انه لا تفاوت الاشياء في الذاتيات وهي في الامور المشاركة فيه سواء اعدم تقسيمه و تقسيم الثاني وتذيله بتفصل فلو قدم لا فضى بفصل قسيم عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك ان دخول بعض المفهومات الكلية في الاشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلسفة وتحصيل التميز عنهما بالتحليل وهم مع طول باعهم فيه معترفون بالعجز عن تميز الحقيقة عن غيرها لتعسر تميز الجنس عن العرض العام وتعسر تميز الفصل عن الخاصة وهم مخصون فيه بل يتعسر تميز الحقيقة عن اجزائها اويحتمل ان يكون تمام حقيقة الانسان الناطق الحيوان اويكون الناطق خاصة غير شاملة و يتعسر تميز الجنس عن فصل الجنس اويحتمل ان يكون جنس الانسان مجرد الحساس اما اهل العرف واللسان فلا يعقلون من الداخل في الطرف الا الاجزاء الخارجية فالداخل في الانسان عندهم الرأس واليد والرجل وهم براء عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة وليس المشبه به عندهم الا المعاني القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع عندهم الا الاخص والاعم فالماشي نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فامثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكي والبهتان العظيم (صفة) هي الخارج لا بدان يكون معنى قائما بالطرفين والخارج الذى ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبه (اما حقيقية) اى موجودة في الطرفين لا بالقياس الى شئ (واما حسية) اى مدركة بالحس الظاهر (كالكيفيات الجسمية) اى المنسوبة الى الجسم باختصاصها به والكيفية نسبة الى كيف كالماهية الى ما والكمية الى كم وضعت لما يجاب به عن السؤال بكيف و خصها المتكلمون ببعض الاحوال فكيفية فتكيف من مصنوعاتهم صرح به اهل اللغة وليس المقدار والحركة منها عندهم كما انه من فنهم فتارة يقال اراد بالكيفيات مطلق الصفات وتارة يقال اراد بالمقدار وضعه من الطول والقصر والتوسط بينهما

على ما يوجد نسخه

بالكامل نسخه

قدم نسخه

وبالحركة السرعة والبطؤ والتوسط بينهما ويزيف الثاني بان في كون هذه الامور صفات حقيقة نظر اذ رب طول يصير قصيرا بالنسبة الى طول ورب بطؤ يصير سرعة بالنسبة الى آخر ونحن نقول او جعل قوله كالكيفيات الجسمية مثالا لا الصفات الحسية وقوله مما يدرك بيانا لها واشارة الى نفسها لم يرد شئ (مما يدرك بالبصر) هو في اللغة حاسة العين ونفسها وفي عرف الحكمة قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين يتلاقيان فيفترقان الى العينين وفيه نظر لانه لا يصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون بتقاطع العصبتين الى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصبتاه بل على بصر الاحوال اصلا لما قيل ان قوله يتلاقيان فيفترقان ينبئ عن عدم التقاطع فتفطن ولا يخفى انه يدرك بالبصر غايته انه لا يدرك مطابقا اذا لم يكن حوله نظريا بل يكون عارضا ويرى الواحد اثنين ويصدق على قوى اخرى مودعة فيهما (من الالوان والاشكال) المدرك بالذات بالبصر هو اللون والضوء وما عداهما يدرك ثانيا وبالعرض واللون مع كونه مدركا بالذات ادراكه مشروط بادراك الضوء اكتفأ وكانه لم يذكر الضوء بذكر يدرك بالذات في التنبيه على المدرك بالذات واختار اللون بالذكر تنبيها على انه المدرك بالذات دفعا لما يتوهم من توقف ادراكه على ادراك الضوء انه مدرك بالعرض واكثر ذكر المدرك بالعرض لانه ابعد من كونه مبصرا كما بالغ في توضيحه والاشكال كالشكول جمع شكل وهو في اللغة الصورة المحسوسة والمتوهمة وفي عرف الحكمة هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم او السطح كالكرة والدائرة او نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة او اكثر مما لا يليق تفصيله بالمقام (والمقادير) هي جمع مقدار وهو في اللغة مبلغ الشئ وفي عرف الحكمة كم متصل قار الذات والكم عرض يقبل التجزأ لذاته ونعني بالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده بمعنى ان كل جزء فرض فيه يكون نهايته متحدة مع مبدأ الاخر بخلاف العدد فان الاربعة اذا قسم الى نصفين مثلا لم يكن نهاية نصف منهما مبدأ نصف آخر وهذا هو الاتصال الذاتي الذي هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي كاتصال خط بخط فانه متصل بالقياس الى الغير لا في حد ذاته وبهذا اندفع انه لا نهاية لسطح الكرة فلا يكون كما متصلا لان الحدس هو الحد الفرض اللازم بعد فرض القسمة لا النهاية الموجودة وذكر قار الذات لاخراج الزمان لان المراد به ان يكون الاجزاء المفروضة ثابتة وليس الزمان كذلك (والحركات) جمع حركة على وزن عرفة وهي لغة ضد السكون وفي عرف المتكلمين حصول جسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر قال الشارح يعني مجموع الحصولين وهذا يختص بالحركة الاينية هذا وفي التعريف انظار لا يفي به المقام وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج عن الخروج دفعة كتبدل الصورة النارية بالهوائية فانه يسمى كونا وفسادا لا تقول الحركة من الاعراض النسبية فكيف جعلها صفة حقيقية لانا نقول نفس النسبة لا تكون صفة حقيقية واما معروض النسبة يكون حقيقية والحركة نسبية بالمعنى الثاني وقد نبه بايراد الامثلة جموعا على تنوع كل منهما اما الالوان والاشكال فظاهرة واما المقادير فلانها اما اجسام تعليمية واما سطوح واما خطوط واما الحركات فلانقسامها الى الوضعية وغيرها او الى القسرية والطبيعية والارادية الى غير ذلك (وما يتصل بها) قال الشارح اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون من الضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك هذا وفيه انه حمل

(الحركات)

الحركات على كيفياتها من سرعتهـا وبطوءها والحالة المتوسطة بينهما حفظا لما هو المصطلح من الكيفيات على ما هو احد التوجيهين السابقين فلا يصح حينئذ تمثيل ما يتصل بالمذكورات بالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة واما قوله الداخلة تحت الشكل تقييد للامور الاربعة لانها تعرض للخط قطعـا مع انه لاشكل له لان نهايتى الخط لا يحيطان به واما ما يعرض للخط فداخل فى قوله غير ذلك فانها ايضا مما يتصل بالمذكورات لانهـا مما يتصل بالمقدار فلا يتجه ما اورده السيد السند عليه من ان هذه الامور تعرض الخط ولا شكل له نعم يتجه انها لما كانت داخلة تحت الشكل فقد دخلت فى قوله والاشكال فلا معنى لجعلها داخلة تحت ما يتصل بها الا ان يقال تسامح فى قوله تحت الشكل واراد به تحت ما يتصل بالشكل الاول واورد السيد السند ان الاشكال مما يتصل بالمقادير فلا وجه لضمها مع الالوان وافرادها عما يتصل بها ويرده ان افرادها وضمهـا الى الالوان لان حسن الشخص وقبحه مما يتصل بمجموعها (اوبالسمع) عطف على قوله بالبصر وهو فى اللغة الاذن وحد الاذن يكون للواحد والجمع وفى عرف الحكمـة قوة رتبت فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات وفيـه نظر لانه يصدق على قوة رتبت فى احدى العصبتين (من الاصوات الضعيفة والقوية والتى بين بين) وانما وصف الاصوات تنبيهـا على ان انواعها امور اعتبـارية لا غير بينها الا باعتبار اوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان واخواتهـا والطعوم والروايح وفى كون الاصوات باعتبـار القوة والضعف والتوسط من الاصوات الحقيقية نظر لانها تختلف باختلاف المضاف اليهـا ولا يذهب عليك ان للاصوات ايضـا امورا منفصلة بها تدرك بالسمع كحسنها وقبحها والكيفيـات الحاصلة من الاعتمـاد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومنشورة وكذا الطعوم والروايح فتخصيص ما عـد من مدركات البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بهـا انفا فى لا موجب له (اوبالـذوق) هو فى اللغة مصـدر ذاق بمعنى اختـبر الطعم وفى عرف الحكمـة قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسـان وفيـه انه يخرج عنـه القوى المودعة فى ابعاض هذا العصب ويدخل فيـه قوى غير مدركة للطعوم مودعة فيـه ويمكن دفع الاول بادنى تمحل فانظر وادفع النظر (من الطعوم) واصولها تسعة وطرفاها الحلاوة والمرارة وما بينهما من الحرافة والملوحة والحموضة والدسومة والعفوصة والقبض والتفاهة والعفوصة طعم ينقبض به ظاهر اللسان وباطنه والقبض طعم ينقبض به ظاهر اللسان والتفاهة طعم لا يحصل من ذى الطعم بسهولة لكمال صلابته والبعض لهم يقبض ظاهر اللسان وقد يستعمل بمعنى القابل للطعم (اوبالشم) وهو فى اللغة حس الانف وفى عرف الحكمة قوة مرتبة فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى وفيه (من الروايح) جمع رايحة قال الشارح لا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرايحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرايحة المسك او الى ما يقارنهـا كرايحة الحلاوة هذا وكان المراد بالانواع المفهومات المنـدرجة تحتها والا فالرايحـة الطيبة ورايحة المسك ليستا نوعين مختلفى الحقيقة ولا يبعد ان يكون رايحة الحلاوة من قبيل الاضافة الى المحل ويكون المراد رايحة ذى الحلاوة (اوباللمس) هو فى اللغة المس باليد وفى عرف الحكمة قوة سارية فى البدن كله تدرك بها الملموسات قالوا لم يختلف فى الكبد والرية والعظم والطحال والكلية فعلى هذا لا يصدق التعريف على شئ من الحدود ولا يصلحه ضم الاستثناء ايضا لانه لا يصدق على لامسة عضو عضو ولو اريد المدرك بالملامسة ويصدق على القوة الغاذية

التوجيهات السابقة نسخه

لا تميز نسخه

متصلة نسخه

لم يخالف نسخه

النامية اذلو اريد بالملموس ماعليه اللغة كان قاصرا ولو اريد المدرك باللامسة يلزم الدور ولم يراع فى ذكر الحواس الترتيب الذى راعوه اذقدموا اللامسة لانها يحتاج اليها الحيوان اشد حاجة ولهذا نشر فى جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الخراطين الناقد للاربعة لان التشبيه اكثر ما يقع فى المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ماسوى اللامسة بجامع الاختصاص بعضو الرأس الا انه ينبغى ان يؤخر الذائقة من الثلاثة ليتصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازى لولا كثرة مباحث المبصرات لقدمنا المذوقات لتكون رديفة للملموسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة) فى المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء فى ظاهر الجسم والخشونة عدمه فهما على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما كيفيتان ملموستان قائمتان بالجسم وفى شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم (والصلابة واللين) فى المواقف هو عدم الصلابة عما من شانه فهو عدم ملكة وقيل بل كيفية بها تطيع الجسم للغامز وفى شرحه قال الامام الرازى هما من الكيفيات الاستعدادية دون الكيفيات الملموسة وقال الشارح وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء (والخفة والثقل) هو كعنب مصدر وكعلم حاصل بالمصدر ولا يخفى ان مفهومات الامور المذكورة ظاهرة متشاركة فيها الصبيان وغيرهم والاشتغال بتعريفاتها لغوون شاعت فى غير هذا الفن فتركناها لذلك (ومايتصل بها)اى بالمذكورات كالبلة والجفاف وغيرهما (اوعقلية)عطف على قوله حسية وتقسيم الخارج من وجه الشبه بالحسى والعقلى لمزيد اهتمام به والافغير الخارج منه ايضا قديكون حسيا وقديكون عقليا اذ المراد بالحسى مايكون افراده مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه به كثيرا تدور عليه الاستعارة لم يتعلق به اهتمام يدعو الى تقسيمه وتفصيله وايضا تقسيمه الى الحسى و العقلى عائد الى حسية الطرف وعقليته بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين (كالكيفيات النفسانية) نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسمانى فى النسبة الى الجسم والكيفية النفسانية ما يختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل مايختص بذوات الانفس حيوانية كانت او نباتية كذا يستفاد من المواقف والاختصاص بالاضافة الى مافيه الاجسام فلا اشكال فى التمثيل بالعلم المشترك بين ذوات الانفس والواجب على انه قديمنع الاشتراك لكون علمنا عرضا وحادثا دون علمه تعالى فانه قديم وليس بعرض (من الذكاء) وهو كالسواء سرعة الفطنة كذا فى القاموس وعرف بشدة قوة للنفس مقدمة لاكتساب الاراء و باخص منه بمرتبتين وهو ملكة سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتايج بواسطة كثرة من ادلة المقدمات كالبرق اللامع فلا يشمل ملكة اكتساب الاراء التصورية وسرعة الانتاج وسهولة الاستخراج النظريتين وعلى الاول سؤال مشهور ذكره بعض الفضلاء الجامعين العلوم من ان الذكاء بجامع اكتساب الرأى فكيف يكون معدا وافحمه بعض الاذكياء المختلفين بنهاية الذكاء بان منشأ الاشكال اشتباه صور الكلمات والاشكال فظن المعد على صيغة اسم الفاعل وهو اسم مفعول اى قوة مهيئة هيأها الله تعالى لاكتساب الاراء هذا ونحن نقول فليكن اسم فاعل بمعنى قوة مهيئة تهيئ النفس لاكتساب الاراء اوبمعنى المعد اصطلاحا ولا نسلم ان شدة القوة بجامع اكتساب الرأى بل حين حصول الاكتساب بغير القوة والظاهر حمل الامثلة على المعانى اللغوية ليكون تمثيلا لوجه الشبه بما يدور فيما بين البلغاء فالظاهر فى قوله (والعلم) حمل العلم على اليقين فانه من افعال اليقين فى اللغة اعنى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وان كانت معانيه

الفاقد نسخه

الى باقى الاجسام نسخه

الاخر ايضا عقلية من المعاني الثلثة التي ذكرت في بيان تعريف البيان ومما هو مصطلح
الحكيم من الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات المجردة لا حصول صورة الشيء في العقل
كما ذكره في الشرح لانه احد اقسام العلم اعني العلم الكاسب كما حقق وليس من معاني العلم
ومن ادراك الكلي او المركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي او البسيط ومن مقابلة
الصناعة وهي ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو عرض من الاعراض
صادرا عن البصيرة بحسب الامكان وقول الشارح وقد يقال العلم على ملكة يقتدر
بها الخ كانه سهو القلم والمقصود بالكتابة وقد يقال العلم على مقابل ملكة يقتدر بها الى
هنا (والغضب) وهو حركة النفس ومبداها ارادة الانتقام (والحلم) وهو ان يكون النفس
مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرائز)
جمع غريزة وهي الطبيعة والطبيعة السجية جبل عليها الانسان كالطباع او الطباع ما ركب
فينا من المطعم والمشرب وغير ذلك من الاخلاق التي لا تزايلنا كذا في القاموس فعلى هذا يدل
قوله وسائر الغرائز اي باقي الغرائز على ان المثل سابقا مبادي الامور المذكورة لانها التي
جبل عليها الانسان لا انفسها ولو جرينا على تفسير الغرائز بملكة تصدر عنها صفات ذاتية
على ما في الشرح لاستدعى حمل ما سبق على الملكات وبالجملة لا يصح حمل العلم على حصول
الصورة او الاعتقاد او ادراك المركب كما يشعر به كلام الشرح ومن سائر الغرائز الكرم
والقدرة والشجاعة ومقابلاتها (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقية وكاشف
عن المراد به فان الحقيقي له معنيان احدهما الصفة الثابتة للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة
كانت او معدومة ويقابل الاضافي بمعنى الامر النسبي الثابت للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما
الموجود ويقابله الاعتباري الذي لا تحقق له سواء كان معقولا بالقياس الى غيره او مع
قطع النظر عن الاغيار وقد نبه على ضعف عبارة المفتاح حيث جعل الحقيقي متقابلا لما هو
اعتباري ونسبي لان الحقيقي ليس له معنى مقابل للاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتباريا
ولا نسبيا (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس) واعلم انه لم يف المصنف بما وعد في ديباجة
الكتاب من حذف الحشو والتطويل والتعقيد وينبي عنه في هذا المقام لان هذه التقسيمات
ما لا تنفع له في هذا الفن بل يوجب تحير الافهام وايقاع المبتدئين في الظلام حتى ان الشارح
قال كانه ابتهاج من السكاكي باطلاعه اصطلاحات المتكلمين فهو من التطويلات المشكلة
على المبتدي فيجب حذفه لمن التزم تنقيح الكلام عن التطويل والتعقيد وكانه منع المصنف
حذفه لاتقائه من الاتهام بانه لم يعرف على اصطلاحات المتكلمين فحذفه لعدم فهمه مقاصد
المفتاح في هذا المقام لكونه عاريا عن معرفة مصطلحات الكلام (وايضا) وجه التشبيه
(اما واحد) في ذاته بمعنى انه لا جزء له والا فلا يقابل بينه وبين المركب لانه ايضا واحد حقيقة
اذ الوحدة تعرض للشيء حقيقة نعم لو قال اما بسيط او مركب لكان اوضح (واما بمنزلة الواحد)
ولما كان ما هو بمنزلة الواحد عاما لان بعروض الوحدة جهات شتى من الوحدة بالموضوع
والوحدة بالمحمول الى غير ذلك قيده بقوله (لكونه مركبا من متعدد) اما تركيبا حقيقيا بان يكون
وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من متعدد او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة منتزعة انتزعها العقل
من متعدد والاعتبار عند البلغاء للاعتباري بل الظاهر ان يخص التركيب في هذا العرف
بالمركب الاعتباري ويجعل المركب الحقيقي داخلا في الواحد على خلاف ما في المفتاح حيث قال
غير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها
الى حقيقة واحدة او لا يكون في حكم الواحد وستعرف وجهه (وكل منهما) اي كل واحد من
الواحد وما هو بمنزلته (اما حسي او عقلي) والعقلي الذي هو بمنزلة الواحد اما مركب من العقليات

في الكلام نسخه

للانفة نسخه

الصرفة أومن الحسي والعقلي لان المركب من الحسي والعقلي عقلي كذا حققه الشارح المحقق والسيد السند وفيه ان تحقيق العقلي ما حصل في نفس العقلي وتحقيق الحسي ما حصل في الحس المشترك او الواهمة والمركب المذكور ليس شئ منهما بل مجموعهما منهما فالحق ان يقسم ماهو بمنزلة الواحد ايضا ثلاثي كالمتعدد (واما متعدد) عطف على اما بمنزلة الواحد اى وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان يقصد بالتشبيه تشريك الطرفين في كل واحد من متعدد بخلاف المركب من وجه الشبه فان القصد فيه الى تشريكهما في مجموع الامور او في الهيئة المنتزعة عنها كذا في الشرح وكانه دعاه الى تأويل المنفصلة ذات ثلثة اجزاء الى منفصلتين ذاتي جزئين ان الحكم الانفصالي لا يمكن ان يتحقق الابين امرين اذ لا يمكن ان تكون القضية واحدة الاطرفان هذا ويمكن جعل الجزئين الاولين بمنزلة امر واحد وهو غير متعدد اى وجه الشبه اما غير متعدد واما متعدد هل يمكن الحكم بالانفصال بين امور فظني ان الحق انه ممكن على سبيل الاجمال كما يحكم به الوجدان فان القضايا المنفصلة ذوات الاجزاء الثلثة فصاعدا تشتمل على احكام اجمالية اذا فصلت صارت القضية الواحدة اكثر من قضية ولا يخطر بالبال نسب متعددة مقصودة بتصديقات متعددة في الصورة الاجمالية فالداعي الى التكليف ليس الاوضع التفصيل موضع الاجمال ولا يخفى ان هذا التقسيم يجري في الطرفين ايضا فان المشبه او المشبه به قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا والقول بان تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفا دون تعدد وجه الشبه لوتم اتم وجه التخصيص وقوله (كذلك) صفة لمتعدد واشارة الى انقسامه الى حسي وعقلي (او مختلف) اى بعضه حسي وبعضه عقلي وكان احاد المتعدد وقد تختلف كذلك اجزاء المركب كما اشرنا اليه ولم يلتفت اليه لان المقصود في المتعدد الاحاد دونه على عكس المركب فان الملتفت فيه المركب الذى هو عقلي دون الاجزاء المختلفة فاعتد بحال الاحاد دون الاجزاء كذا في الشرح وقد عرفت ما فيه ولك ان تريد بقوله كذلك انه اما حسي او عقلي واما واحد او بمنزلة الواحد وبقوله او مختلف ان بعضه حسي وبعضه عقلي وبعضه واحد وبعضه بمنزلة الواحد لكن ايراد الامثلة يوافق الاول وحمل العبارة عليه اسهل (والحسي) اى وجه الشبه الحسي (طرفاه حسيان لاغير) فالمتعدد الذى بعضه حسي دخل في هذا الحكم لان فيه وجه شبه حسيا فلم يحتج الى تأويل الحسي بالحسي بتمامه او ببعضه كما فعله الشارح ولا الى ان يقال حكم المختلف اخيل اشتراك العلة (لامتناع ان يدرك بالحسي من غير الحسي شئ) ويتجه عليه ان الحس كما سيجئ ما افراده حسية فيجوز ان يدرك من الطرف الحسي والعقلي ما يصدق عليهما ودفعه ان المراد ان وجه الشبه الخارج الحسي طرفاه حسيان وهو امر قائم بالطرفين لكن لابد ان يراد بحسية الطرفين اعم من الحسية حقيقة او تنزيلا يشمل نحو قوله كأن النجوم بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه حسي مع ان السنن والابتداع ليست حسية لكنها نزلت منزلة الحسي (والعقلي اعم) اى طرفا العقلي اعم من الحسيين او من طرفي الحسي لانهما يكونان عقليين ومختلفين ايضا (لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شئ) بل قد حقق في غير هذا العلم ان النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم كلها ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم) اى اعم تحقيقا اذ كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسي يتحقق فيهما بوجه عقلي ولا عكس

او المراد طرفا التشبيه بالوجه العقلي اعم من طرفي التشبيه بالوجه الحسي وكل ما يصلح
طرفا للثاني يصلح طرفا للاول دون العكس وفيه نظر اذ ماصح فيه التشبيه بالوجه الحسي
يحتمل ان لايكون فيه امر عقلي له مزية اختصاص باحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه
الحسي دون العقلي (فان قيل هو مشترك فيه) لاحاجة الى فيه (فهو كلي والحسي ليس بكلي)
فيه تطو يل ويكفي هو مشترك فيه والمشترك فيه ليس بحسي بل منافاة المشترك فيه للحسية
اظهر من منافاة مايجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه (قلنا المراد) يعني
المراد المصطلح عليه في لفظ الحسي (ان افراده مدركة بالحسي) وبهذا اندفع ماذكره المفتاح
ان جعل المشترك فيه حسيا يخالف التحقيق ولا يرد ماذكره الشارح انه لايصلح جوابا لما
في المفتاح من ان التحقيق في وجه الشبه يأبى ان يكون حسيا ومراد المصنف جواب مافيه
كما يظهر من الايضاح لانه عدل المصنف من التحقيق الى التسامح لان التحقيق لا يأبى
ان يكون وجه الشبه مما ادرك افراده بالحسي (الواحد الحسي) شروع في تمثيل الاقسام
الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم فتأمل وقول الشارح شروع في تعداد امثلة الاقسام
خفي اذ لم يذكر على طريقة التعداد (كالحمرة) كونها ونظائرها واحدا بمعنى مالاجزء له مما
يتطرق اليه المنع فندائه يدعو الى جعل الواحد في مقابلة المركب الاعتباري الذي هو الهيئة
المنتزعة ويأبى له داع اخر (والخفاء) اي خفاء الصوت من المسموعات قال الشارح وفيه
تسامح لان الخفاء ليس بمسموع ودفعه السيد السند بان المراد بالخفاء مايقابل الجهر (وطيب
الرائحة) من المشمومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مر)
اي في تشبيهات مرت من تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر
او الريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير (والعقلي) عطف على الحسي عطف صفة على صفة
اي الواحد العقلي (كالعراء عن الفائدة) هي ما اكتسب من علم اومال (والجرأة)
فيها لغات حيث جارت على وزن الجرعة والشبهة والكراهة والكراهية والجراية بالياء
على وزن الكراهية شاذة وهي في اللغة الشجاعة لكنها اعم من الشجاعة في عرف الحكماء
لاختصاص الشجاعة بماصدر عن روية فيختص بالعقلاء قيل ولذا اختارها على الشجاعة
لتصفوا اشتراكهما بين الرجل الشجاعة والاسد عن ثبوت اشتباه (والهداية) اي الدلالة
الموصلة الى المطلوب او الدلالة على مايوصل الى المطلوب على الاختلاف فيها (واستطابة
النفس) اضافة الى الفاعل يقال استطاب واستطيب الشئ وجده طيبا (في تشبيه وجود
الشئ) هذا الظرف متعلق الظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي (العديم) فعيل
بمعنى مفعول من عدمه كعلمه اي فقده او بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى الفاعل من عدم
ككرم بمعنى انعدم والانعدام لحن في اللغة من المتكلمين ولم يثبت في اللغة انعدم وانما تكلم به
المتكلمون والعديم يعارف في اللغة في الاحق (النفع) فاعل العديم او نائبه (بعدمه) الاولى
بالعدم لان الظاهر تشبيه وجود عديم النفع بالعدم لابعدمه ورجع الضمير الى مطلق
الشئ شئ وهذا التشبيه الاول شبه عقلي ذكروهكذا مايأتي على ترتيب الوجوه المتقدمة
وقد راعى في ترتيب الوجوه الاربعة ماهو اسبق فقدم ماطرفاه معقولان لانه انسب
بالواحد العقلي ثم ماطرفاه حسيان ثم ماالشبه فيه عقلي لان الاصل تشبيه المعقول بالمحسوس
دون العكس وقد انكر الشيخ على من جعل هو معدوم اوهو والعدم سواء تشبيها ونقول
لم يثبت للموجود هنا ماهو للمعدوم بل اردت نفي وجوده لكن هذا الحكم مبني على تشبيه
الوجود بالعدم فانهم لما شبهوا الوجود بالعدم في العراء عن الفائدة ونزل منزلته صار

هومعدوم النفي الوجود وكذاهو والعدم سواء ثم لماشاهد الشيخ ان الدخيل في البلاغة لايكاد يوافقه ولا يتمكن من ان لايجعل هومعدوم اختصار موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم كان زيد اسد اختصار زيد كالاسد بالغ في ان الحق معه وقال الامر كذلك لكن ان ابيت الاان تحمل على ظاهر قولهم موجود كالمعدوم الى غير ذلك فلا مضايقة فيه يريد ان كلا ميسر لما خلق له و يجب العمل بماروى حسن كلم الناس على قدر عقولهم و بهذا استغنيت عن ان يقول المصنف ممن لامضايقة للشيخ معه في جعل وجود شبيه بالعدم تشبيها فظهر ضعف ما قال الشارح ان كلام الشيخ ساقط بماحققه المصنف فان الحق معه ولامجال لانكار التشبيه كيف والشيخ لم ينكر التشبيه في وجود كالعدم بل في قولهم هومعدوم اوهو والعدم سواء فاحسن التأمل وزين التعقل تنفع من يعقبك احسن المنافع الذي ليس له مبطل ولا رافع (والرجل الشجاع) نبه على معنى الجراءة فلهذا لم يقل والرجل الجرى كما هو الظاهر (بالاسد والعلم) باى معنى اخذ وقد عرفت (بالنور)هو الضوء اياما كان اوشعاعه والذى يبين الاشياء (والعطر بخلق كريم) باضافة الخلق اووصفه بالكريم وجزم الشارح بالاول والجزم خلافه والخلق السجية والمروة والدين جاء بضمة وبضمتين وتحمل الوحدة على البساطة يخفى صحة التمثيل بالمراء عن الفائدة واستطابة النفس الشائبة التركيب وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونهما جهتى ادراك واتفق الشارحان بان بيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التى هى سبب تفاصيل الادراكات اذلو اريد الادراك لم يكن للتشبيه معنى اقول المراد بالادراك الوصول وتفاصيل الادراكات والعلوم كالحيوة جهات للوصول وهذا اقرب مما قال الشارح هنا ولوجعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما كان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا (والمركب الحسي) من وجه الشبه لايكون طرفاه الاحسيين فلم ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار افراد الطرف وتركيبه ولم يشر الى تقسيم الطرف الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتباره ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرف الى الحسي والعقلي والمختلف تنبيها على ان الطرف ايضا مقصود بالبحث كالوجه وليس احدهما تبعا للاخر وفي الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم دون الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه ان يكون هيئة منتزعة من اشياء تشترك فيه هيئتان منتزعتان كذلك بان يعمهما تلك الهيئة والطرف المركب بان يكون هيئة منتزعة من اشياء اذلا معنى لتركيب الطرف وتركيب وجه الشبه الا ذلك فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشتراك في مركب يعمهما فلا يمكن ان يكون طرفا وجه التشبيه الواحد مركبين هذا تنقيح كلامه ولابد من بيان انه لا يجرى هذا التقسيم في وجه الشبه المتعدد وانه لايكون طرفا الواحد مختلفين ايضا حتى يتم وجه التخصيص ويتبين عدم صحة الاختلاف لما ذكره من ان التشبيه في الهيئة انما يكون باشتراك الهيئتين فيها ولا يتم عدم الجريان في المتعدد مالم يتبين انه لايمكن تشبيه الهيئتين المنتزعتين يجوز ان يكون في غير الهيئة من كونهما معجبتين اومرتين اومرغوبتين اومكروهتين الى غير ذلك فيصح ان يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردين ومركبين ومختلفين فان قلت اذا كان معنى التركيب ماحققته فكيف صح قول السكاكي وجه الشبه اماواحد اوغيرواحد وغيرالواحد امافي الحكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة اولايكون في حكم الواحد يعني المتعدد قلت هذا مما استصعبه الشارح ويمكن دفعه بانه اراد بالحقيقة الملتئمة مايكون هيئة منتزعة من امور

(لايكون)

لايكون اوصافا ولهذا قابلها بالاوصاف فان قلت لانستبعد ذلك لولا يأبى عنه ما صرح به من
ان عد المراعى الفائدة واستطابة النفس من الواحد تسامح لان وجه التسامح ليس ان فيهما
شائبة التركيب قلت لو سلم فلا اباء لانه لعله اراد التسامح فى الاصطلاح بالتوسعة فى التسمية
بالواحد واعتباره على وجه يندرج فيه كثير من المركبات ومما يؤيده ان لا معنى للتركيب
الا ذلك جعل استعارة الفعل واستعارة الاسماء المتصلة به استعارة تبعية معدودة من الاستعارة
فى المفرد دون الاستعارة التمثيلية التى هى استعارة مركبة (فيما) اى فى تشبيه (طرفاه
مفردان كما) اى فى وجه شبه (فى قوله) قال الشارح يعنى احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت
وقد يقع فيه الايضاح لكن فى القاموس الاسلت من اوعت صدع انفه ووالد ابى قيس الشاعر
(وقد لاح) هو كالاح بمعنى بدا (فى الصبح) هو ضوء الصباح وهو حمرة الشمس فى سواد الليل
(الثريا) تصغير ثروى مؤنث ثروان كسكرى سكران للمرأة المتمولة سمى تصغيرها النجم لكثرة
كواكبه مع ضيق المحل (كما ترى) اى فى المراى وهو ماخذ قول المصنف فى المراى ولما احتمل
اخر كما ترى (كعنقود ملاحية) العنقود معلوم والملاحية بضم الميم وتخفيف اللام عنب
ابيض طويل على ما فى القاموس وينبغى ان يحمل عليه قول الشارح عنب فى حبه طول وقد
يشدد اللام كما فى البيت والملاحية صفة عنب او شجرة ولك ان تجعل الاضافة بيانية (حين
نورا) اى اخرج نوره بالفتح وهو الزهر الابيض او المطلق والزهر شاع فى الاصفر (من
الهيئة) بيان لما كما فى قوله (الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار) المقادير
(فى المراى) قيد التقارن بقوله فى المراى مستفيدا من قول الشاعر كما ترى لانه لا يقارن فى الحقيقة
اذ لو كان اراءتها متصلة متراكمة ولانه لا لون فى الفلكيات او لا علم بلونها ولا يعلم استدارتها
وهى فى الواقع كبار فيما يشعره قول الشارح انه متعلق بالصغر لانها كبار فى الواقع
تخصيص بلا مخصص (على الكيفية المخصوصة) من كون البياض على نسبة معينة واحدة
بين الاجزاء وكذا الاستدارة والصغر والتقارن وقوله (الى المقدار المخصوص) اما حال من
الكيفية كما يشعر به عبارة الشارح وشارحى المفتاح ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية
فى الجملة الظرفية مفعول بالواسطة فيصح نصب الحال عنه او حال من التقارن اى الهيئة الحاصلة
من التقارن منضما الى المقدار المخصوص للعنقود والثريا من الطول او العرض على
ما فسره او الى المقدار للمجموع من الثريا والعنقود ولا حرارة من الصور الصغار يعنى ان الهيئة
منتزعة عن الصفات والمقادير لا عن مجرد المقادير ولقد احسن صاحب المفتاح حيث زاد
على الشيخ قوله على الكيفية المخصوصة ولم يكتف بذكر المقدار المخصوص كما اكتفى الشيخ مريدا
بالمقدار مقدار القرب والبعد لان ارادة الكيفية بالمقدار بعيد وفى عدم اعتبار المقدار فى الهيئة
شديد ولقد غفل الشارح حيث نسب الى المفتاح انه سكت عن ذكر المقدار كان الشيخ سكت عن
ذكر الكيفية والمصنف جمع بينهما لان الجامع بينهما المفتاح والمصنف تبعه فى ذلك ولا ينصر
الشارح بانه لعله لم يكن فى نسخته ذكر المقدار لانه شرحه فى شرحه على المفتاح وجعل الكيفية
المخصوصة نفيا للتلاصق والتظام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه
المحقق الشريف فى شرحه للمفتاح مشتمل على لغو اذ لا ينطوى شدة الافتراق تحت التقارن
عرفا قال الشارح انما جعل الشعر من مفرد الطرفين لان قوله حين نورا قيد للمشبه به لاجزء
والتقييد لا ينافى الافراد اقول بعد تحقيق المركب دخول حين نورا فى المشبه به ايضا
لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عدة امور فالتحقيق يغنى عن هذا
التدقيق ومن الله العون والتوفيق واحكام القول والتوثيق (و) المركب الحسى (فيما)

ابى قيس نسخه

ولاجزائه نسخه

اى فى تشبيه (طرفاه مركبان كما) اى مركب حسى (فى قول بشار كان مثار) اسم مفعول من اثار الغبار اى هيجه (النقع) والاضافة بيانية ولو جعل كان للتشبيه لم يكن المحذوف من اركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن كان اداة التشبيه ايضا محذوفة ويكون كقولك اظن زيدا اسدا فيكون ابلغ وهذا اصل مهد يه لك فى كل تشبيه مشتمل على كلمة كان جليا كانه جرى بان يتخذه جليا (فوق رؤسنا * واسيافنا) منصوب معطوف على المثار بواو المقارنة كما فى كل رجل وضيعته وهذا معنى قول الشيخ ان اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر لئلا يقع فى التشبيه تفرق يعنى انه متصل بالمثار ومنضم معه ومن تتمته وليس مستقلا فى الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف ولم يرد الشيخ انه مفعول معه وعامله المثار لان النقع ليس معمولا للمثار لانه لم يعتمد حتى يكون له معمول وحذف المعتمد عليه تكلف لا يعتمد عليه ولو جعلت المثار مصدرا لكان النقع مفعوله بلا كلفة وكان اسيافنا مفعولا معه وكان هذا انسب بكلام الشيخ ويكون كلام الشيخ ادعى له ولا يذهب عليك ان ليس الاثارة مشبهة لان المثار ايضا ليس مشبها وفى تشبيه المركب لا يلى المشبه اداة التشبيه فجعل الشارح المحقق هذا الاحتمال وهما منهم (ليل تهاوى) قال الشارح اى يتساقط بعضها فى اثر بعض وهو مضارع مؤنث حذف احدى تائيه ومن جعله ماضيا لم يؤنث لانك فى الاسناد الى ظاهر الجمع الغير السالم بالخيار فقد اخل بكثير من اللطائف التى قصدها الشاعر على ما نطلع عليه فى اثناء شرحه هذا واختلف فى بيان الاخلال فقال بعضهم ان سقوط بعض فى اثر بعض يستفاد من صيغة الحال فان ما يحصل فى زمان الحال شانه ان يحصل بالتدريج واختلاف الحركات وما يتبعها بسقوط بعض فى اثر بعض ولا يخفى ان الحصول التدريجى مقتضى الانطباق على زمان حالا كان اوغيرها وان اختلاف الحركات يجامع سقوط الجميع معا وقال بعضهم يفوت ما يفيده صيغة المضارع من استحضار الصورة العجيبة المستفاد من جعل الماضى فى معرض الحال وقيل يفوت الاستمرار التجددى المفاد بصيغة المضارع المناسب للمقام وفى هذين القولين انه فوت لطيفة لا يذكر فى اثناء شرحه لا اخلال بكثير من لطائف يذكر فيه ونحن نقول ليل تهاوى كواكبه يفيد وصفه الليل بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه مثار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تتهاوى (كواكبه *) فانه يفيد وصفه بكونه والكواكب يسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل يحكم به ذائقه لا يفوتها دقائق فحاوى البيان وحقايق تطاوى التبيان كواكبه اى كواكب له لان سقوط السيوف وارتفاعها انما يكون طائفة طائفة منها الا واحد فواحد فهذا مفهوم الجمع الاستغراقى يعنى كل جمع جمع واسناد المضارع الاستمرارى (من الهيئة) بيان لما فى قوله كما (الحاصلة من هوى) قال الشارح بفتح الهاء ونحن نقول الاظهر ضم الهاء لان الهوى بالضم السقوط من علو الى سفل والهوى بالفتح اما كالهوى بالضم واما مقابل له فتخصيصه بالاصعاد كتخصيص الضم بالانحدار على ما حققه القاموس (اجرام) اى اجسام وقد يعارف الجرم فى الجسم العلوى كما تعارف الجسم فى السفلى (مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شئ مظلم) فوجه الشبه مركب كطرفيه لكن التركيب العجب مما يفيده بيان المصنف لانه دخل فى هذا التركيب اختلاف حركات بالسرعة والبطؤ وبالجهات وبالاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وتلاقى تلك الاجرام وتداخلها وتصادم بعضها وبعضها كما هو شان تهاوى الكواكب طائفة فى اثر طائفة على ما نقل من اسرار البلاغة للشيخ فانه قال به

(على)

على جميع ذلك بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى وقد عرفت وجهه وانه لو كان ماضيا لم يفده
وليس مرادهم ان عبارة البيت لا يحتمل الا تشبيه المركب بالمركب في مركب بل لا ينكر
ان مثله يحتمل التشبيهات المتعددة المتفرقة والتشبيه الواحد اما تشبيه مركب بمركب
كما عرفت واما تشبيه مثار النقع المقيد بالليل المقيد انما يريدون ان لا اعتداد فيما يحتمل
تشبيه مركب بمركب لما سواه من الاحتمالات وانه لا ينبغي ان يلتفت الى القصد في هذا

والعجاجة نسخه

الشعر الى تشبيه السيوف بالكواكب والعجاجة بالليل ولهذا نفاه الشيخ في هذا البيت
واثبت تشبيه المركب بالمركب ولم يلتفت الى نفي تشبيه المفيد بالمقيد مع انه لا يعين تشبيه
المركب بالمركب بدونه لظهور انه كالتشبيهات المتفرقة في حكم الساقط مع التشبيه المركب
والعاقل يكفيه الاشارة والبليغ يكتفي بادنى تبليغ (و) المركب الحسي (فيما) اى تشبيه
(طرفاه مختلفان) بالافراد والتركيب وهو قسمان اشار الى الاول بقوله (كما مر في تشبيه
الشقيق) باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد ولو قال كما مر في تشبيه الشقيق
وما سيجيء في تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربى لكان مستوفيا للاقسام وههنا بحث
وهو انه لا يظهر ان المقصود بالتشبيه الشقيق لا الهيئة الحاصلة من نشر اوراق الشقيق
المحمرة على سوقاته الخضر بل الظاهر من قوله اذا تصوب او تصعد ان النظر في المشبه والمشبه به
على الحركات ايضا (ومن بديع المركب الحسي) اى الغاية في الشرف والبلاغة في القاموس
البديع الغاية في كل شيء وذلك اذا كان عالما او شجاعا او شريفا (ما) اى وجه شبه (يجيء
في الهيئات) والصفات (التي تقع عليها الحركة) اى تتركب من تلك الهيئات كقول
النحويين ولا يتأتى الكلام الا في اسمين او في فعل واسم لكن لا بد من اعتبار تغليب بان يراد
الهيئات ما يشمل الهيئات المجردة والهيئة وما يقارنها من اوصاف الجسم ليصح جعل
ما يجيء فيها على وجهين اذا احد وجهيه ما جاء في الهيئة وما يقارنها من وصف الجسم
والا فلا يصح قوله (ويكون على وجهين احدهما ان يقترن) اى يوصل من قرنت الشيء
بالشيء من حد نصر وصلته به والمراد ان يقترن في اعتبار العقل وتركيبه (بالحركة غيرها
من اوصاف الجسم كالشكل واللون) ومع ذلك في قوله يجيء في الهيئات تسامح والمراد انه يجيء
في الحركات الواقعة على الهيئات يرشد الى ذلك قوله فيما بعد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واصل هذا الكلام ما نقل عن
الشيخ في اسرار البلاغة اعلم انما يزداد به التشبيه سحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات
والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف

التى نسخه

والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فجعل الشيخ الهيئات طرف التشبيه لا وجه
الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لانه يجيء في الهيئات التي تقع
عليها الحركة فبرى كلامه عن شائبة اضطراب ولم يحتج الى تكلف (كما) اى وجه شبه
(في قوله) اى ابن المعتز او ابي النجم (والشمس كالمرآة في كف الاشل) اى الرجل الاشل والشلل
اى اليبس في اليد او ذهابها والمراد ههنا المرتعش لان عديم اليد او يابسها لا يكون في كفه
مرآة وقد صرح به السيد السند في شرحه للمفتاح (من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق) الظاهر ان يضم اليه تموجه فيقول وتموجه الا انه اخره عن قوله (والحركة
السريعة المتصلة)لانه مسبب عنها وعدل عن قول المفتاح وشبه تموج الاشراق الى قوله

متعلق نسخه

(مع تموج الاشراق) لانه مغلق اذ اضافة الشبه الى الاشراق معنى والتركيب من قبيل
حب رمانك لمن لا رمان له وله حب رمان اذ لا تموج للاشراق لانه اضطراب موج البحر بل له

ما يشبه التموج فحذف الشبه واراد بالتموج الاضطراب (حتى يرى الشعاع) بالضم كالشعة الذى تراه من الشمس كالجبال مقبلة عليك اذا نظرت اليها اوالذى تراه ممتدا كالرماح بعيد الطلوع وما اشبهه وبالفتح له معان اخر لا يناسب المقام وتفصيلها فى القاموس (كانه يهم) كيهم (بان ينبسط) اى يريد الانبساط تقول هممت بالشئ اذا اردته (حتى يفيض) اى يسيل استعار الفيض للسماع كما استعار التموج للاشراق الالاف من اجزاء الكلام ورعاية لغاية الانتظام (من جوانب الدائرة ثم يبدوله) اى يندم واصله بداله رأى اخر غير الاول واسناد الندامة الى الشعاع عديل لاثبات الارادة له وملايم له (فيرجع من الانبساط) الذى بداه (الى الانقباض) كانه يجمع من الجوانب الى الوسط وهذه الهيئة انما يظهر فى الشمس بعد تجديد النظر اليها ليتبين جرمها بخلاف المرأة فانه يؤديها فى بادى النظر فلهذا جعلت مشبها بها للشمس (والثانى) من الوجهين (اى تجرد) الحركة (عن غيرها) ولا يلاحظ منها غيرها من اوصاف الجسم (فهناك ايضا لا بد من اختلاط حركات) اى امتزاجها ومزج العقل وتركيبه اياها (الى جهات مختلفة) يتعلق بالحركات اى لا بد من ان يتحرك بعض الجسم الى اليمين وبعضه الى الشمال مثلا او يتحرك تارة الى اليمين وتارة الى الشمال مثلا فتدبر ولا تقتصر والا لكان وجه الشبه مفردا ومعنى قوله ايضا انه كما لا بد من حركات لا بد من كونها الى جهات مختلفة وهذا اظهر مما فسره الشارح به من انه كما لا بد فى الوجه الاول من ان يقرن الحركة بغيرها لا بد فى الوجه الثانى ايضا من اختلاف حركات مختلفة بالجهات فان قلت لا شبهة فى امكان انتزاع الهيئة المركبة عن حركات مختلفة بالسرعة والبطؤ الى جهة واحدة وعن حركات الاجسام الى جهة واحدة قلت لعله اراد انه لا بد لهذا القسم من بديع المركب الحسى من الاختلاط المذكور فانه لو انتفى لم يبق مركبا كما اشار اليه بقوله (كحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها) او بقى ولم يكن بديعا كما ذكرت الا انه اكتفى بذكر ما هو الابعد لزوما لانتفاء الشرط فتأمل ويؤيد ما ذكرنا ما قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم فى حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز وينذر وكلما كان التفاوت فى الجهات التى يتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب فى هيئة المتحرك اكثر (بخلاف حركة المصحف فى قوله) اى قول ابن المعتز (وكان البرق مصحف قار) اسم فاعل من قرأ حذفت همزته بعد قلبها لانكسار ما قبلها كما قلب فى بادى الرأى لذلك كما ذكر فى التفسير (فانطباقا مرة وانفتاحا) اى ينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا مرة الا ان يكون الانطباق والانفتاح فى البرق سريعا دون مصحف القارى الا ان يندم القارى عن القراءة فيجعله منطبقا عقيب الانفتاح فالمصحف يتحرك الى العلو فى الانطباق والى السفل فى الانفتاح من لطيف ذلك قول الشاعر فى صفة الرياض * حفت بسرو كالقيان تلحفت * خضر الحرير على قوام معتدل * فكانها والريح جاء يميلها * تبغى التعانق ثم يمنعها الخجل * السرو اسم جنس يطلق على القليل والكثير والقيان ككتان جمع قينة كرحة وهى الجارية مغنية كانت او غيرها والتحف اخذ الشئ لحافا والقوام القامة وحسن الطول والخجل كالفرس التحير والدهش من الاستحياء ومقتضاه ان يكون معتدل على وزن اسم المفعول مصدرا ميميا فيكون مبالغة فى وصف القامة بالاعتدال (وقد يقع التركيب) اى التركيب فى الطرف كان اوفى الوجه والاشبه ان يجعل اللام للعهد اشارة الى التركيب البديع ويؤيده انه قال فى الايضاح ومن لطيف ولك قول ابى الطيب واشار بكلمة قد الى قلته نظرا الى التركيب فى الحركات (فى هيئة السكون كما) اى كتركيب (فى قوله) اى قول ابى الطيب وهذا هو الوجه دون

(قول)

قول الشارح كما اى كوجه الشبه الذى فى قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف لكلمة ما فانه ذكر فى بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه اذ الاقواه والهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب فى اقعائه هى المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوى المصطلى وموقع كل عضو منه فى جلوسه المشبه به وينبغى ان يجعل التركيب فى هيئة السكون ايضا على وجهين احدهما ان تجرد عن غيره من صفات الجسم كما فى قوله (فى صفة كلب) اى نعته (يقعى) من الاقعاء وهو مشترك بين (جلوس) الكلب على استه وجلوس الحيوان مع التساند الى ماوراءه (البدوى المصطلى) اسم فاعل من الاصطلاء وهو الاستدفاء بالنار وفى تشبيهه بالبدوى المصطلى مبالغة فى استدامته على الاقعاء كاستدامة البدوى المصطلى على هذا النوع من الجلوس وفى وصفه بالاستدامة على الاقعاء ترتيبه لوضع بجدل القوائم فانه سالا نفترولا تصر بالاقعاء تمتد باربع مجدولة لم تجدل اى بقوائم محكمة الخلق يقال فلان مجدول الخلق اى محكم الخلق واصل المجدول المفتول وقوله لم تجدل اى لم تفتل من طاقات بل خلقت محكمة مع عدم الفتل ويحتمل ان يراد بنفى الجدل نفى جمعها كما يكون للكلب فى غير صورة الاقعاء من الهيئة الحاصلة اى (من) تركيب (الهيئة الحاصلة من موقع) اى من وقوع (كل عضو منه) وسكونه (فى اقعائه) ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من البدوى المصطلى فى جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهيئتين وثانيهما ان يقرن بالسكون غيره من اوصاف الجسم من الشكل واللون وغيره كما فى قول الشاعر فى صفة مصلوب * وكانه عاشق قد مد صفحته * اى عرض وجهه * يوم الوداع الى توديع مرتحل * اوقائم من نعاس فيه لوثة مواصل لتمطيه من الكسل فان المشبه والمشبه به فيه الهيئة الحاصلة من هيئة السكون فى مد صفحته واصفرار الوجه الذى يكون للمصلوب والعاشق اوالقائم من النعاس الاسترخاء الذى فى القائم من النعاس ومواصلة التمطى وزاد الاطف فى التشبيه بالقائم من النعاس المتمطى المواصل للتمطى لاجل الكسل فان فى ملاحظة مواصلة التمطى وبيان سببه تفصيلا فى التشبيه ليس فى التشبيه بالتمطى لانه امر جلى واطف التركيب على حسب التفصيل (و) المركب (العقلى) من وجه الشبه (كحرمان) مصدر حرمت الشئ كعلمه وضربه منعه الشئ فهو مضاف الى (الانتفاع) اضافة المصدر الى مفعوله الثانى وقوله (بابلغ نافع) صلة الانتفاع وقوله (مع تحمل التعب فى استصحابه) متعلق بالحرمان ومرتبط به (فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا) جمع سفر بكسر السين اى الكتاب قال فى الايضاح فانه منتزع من امور مجموعة قرن بعضها ببعض وذلك ان روعى من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الاسفار التى هى اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا فى جانب المشبه هذا كلامه ولا يخفى ان الجهل فى جانب المشبه تنزيلى تخييلى ولو جعل المرعى ان الحمار غير منتفع بها لكان مشتركا بينه وبين اهل التورية بلا تكلف وتصرف (واعلم انه قد ينتزع من متعدد) اى يجعل المتعدد منتزعا منه سواء كان المنتزع طرفا او وجه شبه فلا ضمير فى ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجه الشبه ويؤيده الضمير فى قوله (فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه عن اكثر) ونحن نجعل الضمير للمنتزع المفهوم من الفعل فان قلت هل حاصل هذا التحقيق الا انه قد يقع الخطأ لالتباس الشئ بغيره مقامه فالفائدة للتعرض له وما وجه تخصيصه بالانتزاع فانه يجرى فى جميع التشبيهات قلت المقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بانه فى الاول لا يمكن اسقاط شئ من متعدد وذكر بخلاف الثانى فانه لا يخل بالتشبيه الاكتفاء بالبعض منه ولا يذهب عليك

ان من جهات الفرق انه لا يمكن الزيادة على المتعدد الاول بخلاف الثاني وانه قد يقع الخطأ ايضا بان ينتزع من متعدد و يجب الانتزاع باقل منه وهذا انسب مما يستفاد من الايضاح ان المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بانه يمكن الاسقاط في الثاني دون الاول فانه لو حذف شئ من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وان يختل الغرض من الكلام كما في زيد يصفو ويكدر فانه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد بالماء الصافي بحاله وان اختل الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالقمر بخلاف التشبيه المركب فانه لو حذف شئ مما يوجد منه المركب لم يبق التشبيه بحاله واعلم ان المقصود بزيد ويصفو ويكدر زيد ماء يصفو ويكدر فيكون من قبيل زيد اسد بل كانه اسقط الناسخ ماء فلا يردان زيدا يصفو استعارة بالكناية لا تشبيه كما ذكره الشارح او استعارة تبعية كما ذكره السيد السند (كما اذا انتزع من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة) حكى ابرقت السماء صارت ذات برق وفي القاموس والصحاح ابرقت المرأة تحسنت وتزينت والناقة شالت بذنبها وتلحقت وليست بلاقح ويصح كل من الثلاثة في البيت لكن لا بد لنصب قوما من تضمين معنى الاطماع ولا يخفى حسن المعنى الاخير بحيث يمنع عن الالتفات بغيره فان الغمامة هنا كالناقة المتلقح فانها ترى ما ليس لها وتدعى كذبا واما ما ذكره الشارح رح ان في الاساس ابرقت لي فلانه اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اى تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل ففيه ان الحذف والايصال سماعي لا يتجه بناء الكلام عليه مالم يثبت السماع وان ابرقت لي لتضمين الابراق معنى التعرض كما يفيده قوله وتعرضت واكتفاء الصحاح والقاموس في تفسير ابرقت بتزينت ولا يصح الحذف والايصال فيما يحتاج الى التضمين لان الجار قرينة التضمين وحذفه اخلال بالقرينة فتأمل (فلما راوها اقشعت) اى تفرقت (وتجلت) اى انكشفت ولا بد هنا من تجريد لما عن معنى السببية وجعله لمجرد الظرفية فانتزاع وجه الشبه من مجرد وقوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة وجعل المشبه به منتزعا من مجرده خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) اى جميع البيت (فان المراد التشبيه) الحالة المذكورة في الابيات السابقة (باتصال ابتداء مطمع) للغمامة (بانتهاء مؤيس) فالباء دخلت على المشبه به كما هو المتبادر او المراد ان المراد التشبيه للحالة المذكورة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها في اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مونس على ان الباء بمعنى في وهو غير عزيز في كلام العرب وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قال الشارح ان معنى قوله باتصال بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشئ الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى تحسره وزيادة ترح فالباء في قوله باتصاله ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتأمل وينبغي ان لا يخفى ايضا ان المراد ليس مجرد الانتزاع الاتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس بلا انتزاع اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس بالتدريج بان يظهر امارة اليأس ثم يصير اليأس بناء لئلا يفوت فائدة ذكر اقشعت فالقوم ايضا لم يحفظ عن الخطأ بالكلية فبالله اعتصم ان النفس لامارة بالسوء الا من عصم (والمتعدد الحسي) عطف على الواحد الحسي (كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة) هي الثمر كله على الاصح ومنهم من اخرج منها التمر والعنب والرمان مستدلا بقوله تعالى فيها فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت

(تمام)

تمام دعواه مع انه جعل علماء التفسير عطف النخل والرمان من قبيل عطف جبر بل على الملائكة (باخرى) اى بفاكهة اخرى (والعقلى) عطف على الحسى (كحدة النظر وكمال الحذر) كالنظر والنظر الاحتراز (واخفاء السفاد) كالعماد اى نزو الذكر على الانثى قيل لم ير احد ذلك منه وفى المثل هو اخفى سفادا من الغراب وقيل لاسفاد له بل امره ما انشاء بالطاعمة وهو ادخال منقاره فى منقارها وحكى فى كمال حذره انه كان يوصى الى ولده ان يطير اذا رأى الانسان اذا توجه الى الارض مخافة ان يأخذ الحجر لضربه فقال ولده انا اطير اذا رأيته لعله كان الحجر فى يده (فى تشبيه طاير) اوغيره (بالغراب والمختلف) عطف على الحسى والعقلى على المختلف اى متعدد بعضه حسى وبعضه عقلى (كحسن الطلعة) اى الوجه (ونباهة الشان) اى شرفه مصدر نبه مثلثة رواه ابن طريف (فى تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه) كالفرس والعلم وكامير المثل صرح به القاموس كالصحاح لكن الشارح فرق بان الشبه كالفرس بمعنى التشابه وفى كلام الصحاح اشارة اليه واراد به وجه الشبه (من نفس التضاد) اى التنافى سواء كان تضادا اوتناقضا اوشبه تضاد (لاشتراك الضدين فيه ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب بواسطة تمليح) اى اتيان بما فيه ملاحة وظرافة (اوتهكم) اى استهزاء وسخرية وقد يجتمعان قال الامام المرزوقى فى قول الحماسى اتانى عن ابى انس وعيد فسل لغيظة الضحاك حسى ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح هذا والضحاك ابو انس واسل اى ابتلى بالسل (فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم) فكل من المثالين محتمل لكل منهما ولهما معا فكلام الشرح والمختصر انه ان كان الغرض مجرد الملاحة من غير قصد الى استهزاء فتمليح والافتهكم محل نظر والقسمة الصحيحة ثلاثية اورد الشارح على هذه العبارة انه يستفاد منه ان وجه الشبه نفس التضاد حتى اتخذه البعض مذهبا وفساده ظاهر اذ لو قلنا للبخيل هو حاتم فى التضاد لم يكن فيه تهكم ولا تمليح ولا حاجة حينئذ الى قوله ثم نزل منزلة التناسب بل لامعنى له اصلا هذا وايضا لايفهم من قولنا هو حاتم الا انه الحاتم فى الجود حتى لايتأتى لنا ان نقول المراد هو حاتم فى التضاد وايضا وجه الشبه حينئذ نفس التضاد لاما ينتزع منه واجاب بان المراد انه نزل احد الضدين منزلة الاخر الاشتراك فى التضاد وجعل وجه الشبه ويتجه عليه ان التنزيل سابق على الانتزاع فلا يصح التراخى المستفاد من كلمة ثم واجاب عنه السيد السند فى حواشى شرحه على المفتاح بان القصد الى التراخى فى الرتبة اذ العمدة فى التشبيه التنزيل المذكور وما سبق كالتوطئة له ولايخفى انه تكلف والحق ان يقال المراد وقد يقصد الى انتزاع وجه الشبه من نفس التضاد ثم ينزل منزلة التناسب فينتزع فان قلت بعد لم يقع ثم موقعه والحق الفاء قلت كما يكون ثم لتراخى اول المعطوف عن المعطوف عليه يكون لتراخى اخره والتنزيل منزلة التناسب انما يتم بالتهكم او التمليح كما اشار اليه بقوله بواسطة تمليح اوتهكم فهو من تتمته فيتراخى التنزيل باخره عن قصد الانتزاع هكذا ينبغى ان يبحث عن دقائق الكلام وتوضيح اسرار المقام ولايبعد ان يقال انتزاع وجه الشبه تحصيله بتكلف واعمال نظر فالمراد انه يجعل نفس التضاد واعتبار التضاد وجه شبه تكلف لايرتكب الا لداع فلذا عبر عنه بانتزاع ثم ينزل ذلك التضاد المعتبر فى مقام التشبيه منزلة التناسب بواسطة تمليح اوتهكم فينزل احد الضدين منزلة الاخر ويصير وجها للشبه بالاخرة فلهذا يحصل التمليح او التهكم ولا يصح التصريح بالتضاد فى بيان وجه الشبه ويصح العطف بثم لان جعل التضاد وجه الشبه سابق على التنزيل وبعد التنزيل ينقلب وجه الشبه

قيل سل بمعنى ذاب مجهول ابدا ولم يستعمل معلوما قط و مثله نهت الرجل بخلاف سل السيف من اغمادها عد

الى الضد التنزيلى فيقصد اولا فى هو حاتم الى انه كالحاتم فى التضاد فاذا جعل التضاد
و سيلة الجمع بينهما نزل منزلة التناسب فيصير بخله كرما تنزيلا فيصير وجه
الشبه الكرم التنزيلى فلا يصح فى مقام التصريح بوجه الشبه الا ان يقال هو حاتم
فى الكرم ولعل المقصود فى امثال هو حاتم للبخيل انه فى جانب الضد نهاية كما ان الحاتم
نهاية فى الجانب الاخر والتمليح فى انه افاد كمال بخله فى صورة كمال الكرم والتهكم فى انه بالغ
فى كمال بخله مع ارادة انه مبالغ فى كرمه والشارح العلامة جعل التمليح هنا بمعنى الاشارة الى
قصة او مثل او شعر نادر وجعل هو حاتم للتمليح لا للتهكم ورده الشارح عليه بانه اشتباه
التمليح بالتمليح وبانه لا اشارة فيه الى قصة لحاتم ورده حق لكن الظاهر ان اعتبار التمليح
فى هو حاتم باعتبار الاشارة الى المثل عند الشارح العلامة لان قولنا هو حاتم بمنزلة المثل فى كمال
الكرم (واداته) اى اداة التشبيه اى آلته والاداة لغة الآلة سمى بها ما يتوسل به الى التشبيه
اسما كان او فعلا او حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق اداة التشبيه من خلط العربية
بالفلسفة ومن فروع تسميتهم الحرف اداة على عكس تسمية المنطقيين اداة السلب بحرف
السلب (الكاف) حرفا كانت او اسما والثانى يكون فى الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولى
ويخصه سيبويه بالضرورة ويلزم الكاف اذا دخلت على ان المفتوحة كلمة ما فيقال كما ان زيدا
قائم ولا يقال كان زيدا قائم لئلا يلتبس بكلمة كان (وكان) جمعها مع الكاف مبالغة لمذهب غير
الخليل من ان كان كلمة موضوعة للتشبيه لان فى مذهبه من ان كان زيدا الاسد فى الاصل ان زيدا
كالاسد غير صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان المفتوحة
صورة رعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معنى تكلفات عنها مندوحة وفى عدها
مطلقا من اداة التشبيه موافقة لما اشتهر فى عبارة جمهور النحاة من انها للتشبيه وعدم المبالاة
بما قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا الاسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك
قائم لتفرده فى هذا التفصيل فان قوى ما ذكره من التعليل وهو ان الخبر اذا كان مشتقا عين
الاسم والشئ لا يشبه نفسه ووجهه ان ضمير المشتق عين الاسم والمشتق عين الضمير ولا
تنصرنه بما يختلج فى الوهم انه كما لا يشبه الشئ نفسه لا يحمل عليه نفسه لانه مالا يلتفت اليه
نظر العقل لان وجوب حمل الخبر على الاسم تم واما ما يقال فى دفع ما ذكره ان كان زيدا قائم فى
تقدير كان زيدا شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر
صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت مما يعجب وان رضى به
الشارح وذلك لان الشخص القائم ان كان عين زيد فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح
جعل ضميره لزيد فقوله جعل الاسم لسبب التشبيه كان الخبر يرده انه مع ذكر اداة التشبيه لا يجعل
المشبه به كانه المشبه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط فقد هنا لكن الشارح قال والحق
انه قد يستعمل للظن سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وقد كثر
فى كلام المولدين (ومثل وما فى معناه) نحو شبه وشبه ونحوه درج ما يشتق من المماثلة والمشابهة
والمضاهاة وما يؤدى معناها فيه يحتاج الى تمحل جعل ما فى معناه اعم مما فى معناه باعتبار
المعنى المطابق او التضمنى والالتزامى فلا يشتمل لشبه ونحوه ولم يستغن بقوله مثل وما فى معناه عن ذكر
الكاف وكان لان الحرف لا يكون فى معنى الاسم والفعل لاستقلال معناهما دونه نعم لك ان تخص
الكاف سابقا بالحرف وتدخل الكاف الاسمى فى سلك ومثل وما فى معناه ولا يبعد ان يجعل من ادوات
التشبيه صيغة التفعل نحو تحلم وتصبى وتشيخ فانه فى معنى حليما وصار صبيا وصار شيخا ولا يخفى
انه لم يصر شيخا بل صار كالشيخ فى صدور افعاله عنه وظهور صفاته منه (والاصل فى نحو

مع ارادة تسمحه

الكاف) اى الاصل فى الكاف ونحوها ومثل هذه العبارة تعارفت فى مثل هذا المعنى والمراد بنحو الكاف مالايدخل الاعلى احداركان التشبيه وهومايكون الداخل عليه مجرور الاغير واحترز به عن نحو كأن ويشبه ويشابه بل عن يماثل فان قولنازيد يماثل عمرولم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهوالضمير المستترفيه ولذاقيدنا المجرور بقولنا الاغيراذعمرو فى المثال المذكور تجوز نصبه وقال الشارح اراد بنحو الكاف مايدخل على المفرد كالكاف بخلاف كان وتماثل وتشابه وفيه ان تماثل وتشابه لايدخل على الجملة بل على المفرد كالكاف ومثل الاان يتكلف بانه اراد بالمفرد الواحد وتماثل وتشابه ونحوهما يدخل على المتعدد (ان يليه المشبه به) قد ذكروا حكم الكاف ونحوها واهملوا حكم كأن ونحوها اذلايفهم من بيانهم الاان ليس الاصل فيها ان يليها المشبه به ولا يعلم ان ولى غيره واجب اواصل او ولى المشبه به وغيره سيان فيقول يجب ان لى كان المشبه لان المشبه به الخبر وتقديم الخبر على اسم الحروف المشبهة لايجوز فى غير الظرف والخبرهنا لايكون ظرفافتأمل وفى الافعال واشباهها الاصل ان يليها المشبه لانه الفاعل ويجوز العدول عن الاصل تقديم المشبه به على المشبه لانه تقديما لمفعول على الفاعل ثم اقول الغرض من هذا التحقيق ان ماليس بمشبه به قد يقع فى الصورة موقعه وذلك لايخص بالكاف ونحوها وحق البيان فى هذا المقام ان يقال الاصل فى الكاف ونحوها ان يليه المشبه به وفى كان ان يكون خبره المشبه وفى الافعال وشبهها ان يكون مفعولا نهما المشبه بهما وقد يخالف ذلك نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كما ءانزلناه الآية وكان مثل الحيوة الدنيا ماء انزلناه الى اخر الكلام وتشبيه الحيوة الدنيا ماء الى اخره بل يقول قد يقع غير المشبه به ايضا فى موقعه كما فى قوله وكأن النجوم بين دجاها فان النجوم ليست مشبها بها بل الهيئة وقس عليه قال الشارح المحقق المراد اعم من ان يليه المشبه به لفظا نحو زيد كالاسداوكزيد الاسد ومن ان يليه تقديرا كقوله تعالى اوكصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير اوكمثل ذوى صيب فحذف ذوى بقرينة الضمائر الطالبة له وحذف مثل بقرينة جعله مشبها بها لمثلهم يشهدبان مثل الاية مما يلى الكاف المشبه به دون غيره كون المقدر كالملفوظ فيما بينهم وكلام الكشاف والايضاح وماصرح به المصنف فى الايضاح حيث قال واما قوله تعالى ياايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصارى الى الله فليس منه يعنى من قبيل مالايلى المشبه به الكاف لان المعنى كونوا انصار الله كما كان الحواريون انصار عيسى حين قال لهم من انصارى الى الله هذا ويتبادر من عبارة الايضاح انه حذف من بين كلمة ما وقال كان الحواريون انصار عيسى حين بين ولايرشد الى صحته حذف قاعدة فهو بيان لحاصل المعنى ولهذا قال لان المعنى ولم يقل لان التقدير كونوا انصار الله ككون وقت قول عيسى فالمحذوف مضاف ومضاف اليه كما صرح به المفتاح واضافة الكون الى الوقت اضافة المظروف الى الظرف على نحو ضرب اليوم وهذا مما اخفى على اقوام فاشتبه عليهم انه كيف يضاف الكون الى الوقت ولا يبعد ان يجعل ما فى كما قال موصولة اى كالكون الذى قال عيسى لاجله من انصارى الى الله والاوجه ان التشبيه الى نفس القول يجعل قول عيسى بمنزلة كون الحواريين انصار الله فى سرعة اجابتهم له وظاهر قوله تعالى نحن انصار الله يقتضى ان يكون المعنى كما كان الحواريون انصار الله لاكما كان الحواريون انصار عيسى الاان يقال تقديره نحن انصار نبى الله لاستدعاء ظاهر من انصارى الى الله ذلك (وقد يليه غيره) اى قد يلى الكاف ونحوها غير المشبه به مما يكون له مدخل فى المشبه به وذلك اذاكان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ماينتزع عنه الهيئة ولاخفأ فى كثرته فالتقليل باعتبار الاضافة وقداشار الى هذا بقوله (بنحو واضرب

وههنا بحث شريف متعلق بعبارة المفتاح تركته لانه فى شرح المتن من فضول الكلام ويستلزم الاسام الموجب للملام لكن لم يتركنى الشغف بتبليغ ما افيض على من الملك العلام حتى جئت لك بهذه الحواشى فى هذا المقام قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام للحواريين من انصارى الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره وظاهر انه جعل المشبه كون الحواريين انصار الله والمشبه به قول عيسى فاعترض عليه بان المشبه كون المؤمنين انصار الله واجيب تارة بان المراد بالحواريين حواريو محمد عليه افضل الصلوة والسلام كما روى فى شان الزبير رضى الله هو ابن عمى وحوارى من امتى وتارة بان الحواريين من قبيل التناسخ فغير الى المؤمنين وقال العلامة يريد المفتاح ان التشبيه اوقع دائرا بين كون المشبه به لينصره المؤمنين نصرة الحواريين وقول عيسى كما هو صريح العبارة لكن المراد هو الاول ورد بان ظهور عدم صحة الصريح يمنع كون التشبيه دائرا اقول هذا حق لكن يمكن حمل كلام المفتاح على انه اوقع التشبيه دائرا بين كون المشبه به كون الحواريين انصارا فيكون المشبه كون المؤمنين انصارا كما هو ٤

لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح) ولا يخفى انه يمكن رعاية الاصل فى جميع ماهو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال والشان لكنهم رأوهم مستغنين عن جميع ماهو عن الحذف لو اهملوا رعاية هذا الاصل فاهملوه وراءوا اصل اخراهم هو عدم الحذف وقد راعونه فى مقام الاستغناء عن الحذف اذا كان لابد فى المقام من حذف شئ لانه بعد الوقوع فى الحذف لضرورة يهون ارتكابه فيرتكب لادنى داع ومنه قوله تعالى اوكصيب الاية لان حذف ذوى ضرورى للضمير وحذف المثل لانه انسب بجعل المشبه المثل واشد ملايمة له ولهذا القدر لا يقدمون على التقدير فالا تقدير ضروريا (وقد يذكر فعل ينبئ عنه) الظاهر ينبىء به او ينبىء اباه فى القاموس انباه اياه ربه فكلمة عن متعلقة بالكشف المتضمن للانباء والاول وقد يذكر ماينبئ عن التشبيه ليتناول نحو انا عالم ان زيدا اسد وزيد اسد حقا اوبلا شبهة وكان زيدا اسدا اذا كان للظن ومما لا يشتبه ان ليس مقصود المصنف ان يذكر فعل يدل على نفس التشبيه فانه مستفيض كثير مثل يشبه ويشابه ويضاهي ويماثل بل المراد فعل ينبئ عن حال من احوال التشبيه على انه لا يتبادر من قولنا اباه فلان عن فلان الا انه اظهر حالا من احواله لا انه افاد تصوره سيسامع قوله ان قرب وقوله ان بعد فما ذكره الشارح ان فى كون الفعل منبئا عن التشبيه نظرا للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه بل الدال عليه عدم صحة الحمل وتعين قصد التشبيه لاصلاح الكلام فلو قال انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان انسب ضعيف (كما فى علمت زيدا اسدا ان قرب) التشبيه اى نسب الى القرب لما فى العلم من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحققه فيفيد مبالغة فى التشبيه وان الشبه بحيث تيقن بينهما الاتحاد قال الشارح دلالته على قوة المشابهة لما فى العلم من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وفيه نظر وهو انما يصح وجه التقريب التشبيه فى علمت ان زيدا كالاسد (و) كما فى (حسبت) زيدا اسدا (ان بعد) التشبيه لما فى الحسبان من الدلالة على الظن والتخمين ففيه اشعار بان فى شبهة الاتحاد فيخبر قوة للمشابهة دون قوة افادهما ذكر العلم وينبغى ان يعلم ان قولنا اشك ان زيدا اسد ايضا ابلغ من قولنا زيد كالاسد فان ايقاع المشابهة فى الشك فى الاتحاد يفيد قوة للمشابهة بلا شبهة ومن نفايس سوانح هذا المقام انه قد يدخل ما ينبئ عن حال المشبه به نحو قد علمت ان غرة الصباح وجه الخليفة فانه يفيد المبالغة فى كون وجه الخليفة اتم من الغرة (والغرض منه) اى من التشبيه (فى الاغلب يعود الى المشبه) لان التشبيه بمنزلة القياس فى ابتناء شئ على اخر فكان الغرض عائدا الى المشبه الذى كالمقيس وقوله فى الاغلب لما سيأتى من انه قد يعود الى المشبه به فان قلت فيما سيأتى ما يدل على انه قليل وقوله فى الاغلب يدل على انه غالب قلت القلة بالاضافة لا ينافى الغلبة (وهو) اى الغرض (بيان امكانه) اووجوبه او امتناعه اووقوعه فالاقتصار على الامكان من ضيق العطف فى البيان فبيان الامكان (كما فى قوله فان تفق) اى تعل بالشرف (الانام كاصحاب الخلق اوالجن والانس اوجميع ماعلى وجه الارض (وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال) فانه اراد ان الممدوح به قد فاق الخلق بحيث لم يبق بينهم وبينه مشابهة والحال انه منهم والفائق على هذا الوجه كالممتنع ان يكون من المفوق فاحتج لاثبات كونه منهم بان حاله كحال المسك فان المسك بعض دم الغزال وقد فاق الدماء بحيث لم يبق له مشابهة بها وجعل الدليل لدفع انكار كونه منهم ابلغ من جعله لدفع انكار تفوقه لان المناسب بمقام المدح هذا واعرفه ودع ما اشتهر انه لدفع انكار تفوقه وهو منهم فالتشبيه معتبر فى نظم البيت ومن المطويات فيه ومن مقدمات الحجة المشار اليها بقوله فان المسك بعض دم الغزال فلا يرد ان جعل البيت

يكفى نسخه

صيرورة نسخه

٭ الصريح وبين كون المشبه قول الله تعالى اى قولى هذا كقول عيسى فاجيبوا كما اجيب الا ان المراد الاول كما هو مقتضى البلاغة العليا لان العدول عن الظاهر عند الحاجة ابعد عن الحاجة والمقصود فى المقام الحث على الكون انصارا والاول اقرب الى هذا المقصود من الثانى ٭ عد

من قبيل التشبيه لبيـان الامكان قرية بلامرية اذلاتشبيه فيه نعم الانسب بمقـام المدح
انه يجعل التشبيه لبيـان الوقوع اذا لامكان كثيرا مايعرى عن الوقوع (اوحاله) عطف
على امكانه (كما فى تشبيه ثوب باخر فى السواد) و يتجه انه هل البليغ يختار التشبيه على الاخبار
عنه بالسواد فان هذا اسود اوضح واخصر من هذا كهذا فى السواد ويمكن ان يقال فى التشبيه
يستفـاد خصوصية السواد و لا يستفـاد فى الاخبـار ولايدخل بهذا فى بيان المقدار لان بيان
المقدار مسبوق بمعرفة الحـال وبيان اللون فى اول الامر مثلا وان كان على وجـه يتضمن
معرفة المقدار لابعد من بيـان المقدار وفى كلام السيد السند من شرحه للمفتـاح اشعار بذلك
حيث قال فى شرح قول المفتـاح اولبيـان مقدار حاله يعنى ان حاله معلومة فيراد بيان مقدارها
فى الشدة والضعف والقلة و الكثرة الى غير ذلك ومقـابله بيان الحال ومايتبعها بيـان الامكان
ونظايره مع انها من الاحوال بناء على ان المتبادر من الحال مابعد الوجود (اومقدارها كما فى
تشبيه ثوب بالغراب فى شدته) اى شدة السواد (اوتقريرها) عطف على البيان اى تقرير
حالها ولا يخفى ان التقرير لايخص الحال فانه يصح ان يكون لتقرير الامكان اوتقرير مقدر الحال
والافيد ان يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله اوتقريرها بتقرير شئ منها (كما فى تشبيه
من لاتحصيل من سعيه) اى قصده اوعمله اوكسبه (على طائل) اى فضل اوغنى اوسعة
(بمن يرقم) من حد ينصر اى يكتب اويخطط (على الماء) وقيد المفتاح الرقم بكونه فى حضور
المخاطب اذ التقرير فيـه اقوى لاعانة المشـاهدة فى ذلك كما لايخفى ولك ان تستفيده
من صيغة الحال فى عبارة المصنف قال الشار ح وتبعه السيد رحمهما الله فى تقرير التقرير
انك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه مالا تجده فى غيره لان الفكر بالحسيات
اتم منه فى العقليات لتقدم الحسيات وفرط الالف بها وفيه ان هذا المثال لايخص بتقرير
حال غير الحسى بل يشتمل تقرير بعض حسيـات لا تقرير لعدم نفعها كتقرر عدم نفع
الرقم على الماء (وهذه) الاغراض (الاربعـة) وكـذلك غرض الحاق الناقص بالكامل
فقد فات المصنف فى ضبط الاغراض وفى بيان مقتضاها ايضا وفى درجة تقرير الحـال
لان الحاق النـاقص بالكامل يستلزمه تكلف ومخالفة لما فى المفتـاح حيث جعله مقابلا له
(يقتضى ان يكون وجه الشبه فى المشـبه به اتم وهو به اشـهر) فى الصحاح الشهرة وضوح
الامر وفى القاموس ظهور الامر فى شنعة يعنى فظاعة و بالجملة الشهرة يقتضى عموم اعلم
الناس به وهذه الاغراض لاتطلب الا ان يكون المخاطب اعلم بحـال المشبه به بل بيان
الامكان والحال و المقدار لايقتضى علم المخـاطب بوجه الشبه فى المشبه حتى يتضح صيغة
التفضيـل بل يجب فى بيـان الحـال ان يكون المخاطب جاهلا بالمشبـه وكـذا
فى بيان الامكـان والمقـدار وايضا بيان هـذا الشرط فى هـذا المقـام مستغن
عنـه لانه سيبينـه فى تقسيم التشبيـه الى المقبول والمردود الا ان يقال الغرض منه هنا
الاشارة الى وجه كون الغرض فى الاغلب عائدا الى المشبه ووجه ايهام التشبيه المقلوب
كون المشبه به اتم من المشبه قال الشارح وظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضى ذلك
ولايقتضيه الا تقرير الحال لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فهو بزيادة التقرير والتقوية
اجدر واما بيان المقدار فيوجب ان لايكون وجه الشبه فيهما متفاوتا ويوجب ان يكون
على نحو واحد فيهمـا ليتبين المقدار على ماهو عليه ولذلك قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل
فى السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل فى القبول يعنى هذا الكلام العـام
منهم مخصوص ببيان المقدار وكذا بيان الامكان يقتضى الاعرفية دون الاتمية كبيان

هذا المقام نسخه

الحال فانه يصح تشبيه الثوب الاسود بمايساويه في بيان سواده بل المساواة احق لانه
اسلم من الايقاع في خلاف الواقع هذا كلامه مع تنقيح ومزيد توضيح وفيه ابحاث لا يخل
عدم الاشارة اليها بل عدم تصريح الاول ان قولهم يقتضي جواز التفاوت في بيان المقدار
كما لا يخفى لانه جعل الادخل في السلامة عن التفاوت ادخل في القبول ولم يجعل المتفاوت
عن القبول بمعزول ولك ان ترتكب تأويل قوله ادخل في القبول بكونه اقرب الى القبول
ولا يلزم منه اثبات القبول والثاني اذا قلت في مقام التهكم لقصور العامة هو كظل الرمح
بكون التشبيه لبيان مقدار طوله مع التفاوت بينهما ويمكن دفعه بان المراد بعدم التفاوت
عدم ادعاء او بحسب الواقع فانه في بيان المقدار الادعائي لابد من عدم التفاوت ادعاء
وفيه ان في الحاق الناقص بالكامل ايضا ادعاء عدم التفاوت وبينهما فرق دقيق لا يقودك
اليه الا توفيق فاختبر فطانتك هل لك منها رفيق الثالث انه لو كان في بيان الامكان وجه
الشبه في المشبه به اتم لكان التشبيه في ادخال المشبه في حيز الامكان اقوى لانه اذا كان اقوى
مما يستبعد تحققا كان هذا المستبعد اولى بالامكان الرابع ان في اقتضاء التقرير الامرين
نظرا اذ في تشبيه المعقول بالمحسوس تقرير حال المعقول لان الف النفس بالمحسوس اكثر
وان لم يكن المحسوس اتم في وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة وان لم يذكر
ما ذكره فيه الابتداء الا ان يراد بالاقتضاء اقتضاء اولوية وفي عبارته ارشاد اليه
فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك وعبارة السكاكي كالصريح بان التزيين والتسوية
والاستطراف ايضا يشاركها في ذلك قلت لانها لا يقتضي الاتمية ولا الاعرفية قال الشارح كلما
كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتأدية هذه الاغراض اوفى ووجه ماقال في الاستطراف
ظاهر وفي التزيين والتسوية ان حسن مالم يشتهر اكثر تأثيرا فيمن يشاهده واعجب وكذا قبح
مالم يشتهر قبحه لان الف النفس ليسهل امر المألوف ويسكن شغف المشغوف ولما لم يظهر
ماذكرنا من الوجه انكر كثيرون ماذكره فيما سوى الاستطراف كيف لا وقد شرط السكاكي
الاعرفية في التزيين والتسوية ولا يخفى انه لا يصير مافعله السكاكي حجة عليه لانه حمله على
الاعرفية بالغرض والسيد السند حمله على الاعرفية في وجه الشبه وبين وجهه بان وجه
الشبه في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي مثلا ليس له مطلقا السواد والا فلا تزيين بل هو السواد
المخصوص اللطيف الذي يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك ان مقلة الظبي بهذا اعرف
وكذا الحال في التسوية وفيما ذكروه بحث من وجهين احدهما ان الملازمة المشار اليها
بقوله والا فلا تزيين مسلمة لانه بمجرد التشبيه بالمزين يخيل زينه ويحصل للطبع ميلان اليه
وثانيهما انه اذا اعتبر وجه الشبه السواد اللطيف فوجه الشبه في المشبه به اتم باعتبار
اللطيف وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ماكنا فيه ونقل هذا مخالفة منه مع السكاكي
او اشارة الى ان ليس على مايفيده عبارته معول بل كلامه مؤول ولولا مخالفة الاسام بعد
تطويل الكلام فيما يجب في شأنه الاهتمام لاقتفينا الشارح بنقل كلامه وبيان طريق
تأويله مع بعده عن المقام وكونه من فضول الكلام (اوتزيينه) عطف على بيان امكانه
او تقريره اي تزيين المشبه عند السامع (كما في تشبيه وجه اسود بمقلة) اي شحمة العين التي
تجمع السواد والبياض اوهي السواد والبياض او الحدقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة
التشبيه مبنية على مانقله الشارح عن الاصمعي في بحث الاطناب في شرح قوله كان عيون
الوحش حول خبائنا ان عين الظبي والبقر الوحشيين انما يظهر بها البياض والسواد
بعد الموت واما حال الحيوة فعيونهن سود كلها (الظبي) معلوم وكتشبيه صوت حسن

فلا تزيين ثم   نسخه

بصوت داود وكتشبيه جلدناعم بالحرير وكتشبيه النكهة بريح المسك وكتشبيه طعم البطيخ بالعسل فقولنا تزينه عند السامع احسن من قول الشارح في عين السامع وقس عليه قوله (اوتشويهه) يقال شوهه الله قبحه (كافي تشبيه وجه مجدور) يقال جدر وجدر فهو مجدور ومجدر اى خرج منه الجدري (بسلحة) هي العذرة (جامدة) لاطراوة فيها (قدنقرتها) اى ضربتها يعني بالمنقار (الديكة) بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك على وزن فيل وهو معلوم وقد يطلق على الدجاجة (اواستطرافه) اى عد المشبه طريفا حديثا (كما) اى كاستطراف (في تشبيه فحم) هو كثمر وتمر وكامير الجمر الطافي (فيه جمر) في القاموس الجمر النار المتقد فلا حاجة الى قوله (موقد بحر من المسك موجه الذهب لابرازه) متعلق بمفهوم ما قاله عبارة عن استطراف اوتشبيه وجعله الشارح متعلقا بمقدر اى انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في (صورة الممتنع عادة) لاعقلا لامكان ذوبان المسك مع كثرته جدا حتى يعد بحرا (وللاستطراف) المطلق لا الاستطراف في المثال المذكور ولذا لم يأت بالضمير لتبادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال (وجه اخر) غير الابراز في صورة الممتنع عادة (وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كامر) (في تشبيه الفحم واما عند حضور المشبه كما في قوله) اى قول ابن العتاهية في وصف البنفسج ولا من زوردية بكسر الراء هو الظاهر الثابت في نسخ رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند في شرحه (تزهو) الكثر زهي على صيغة المجهول وزها لغة قليلة والمعنى تكبر وتفتخر (بزرقتها) اوكانت الزرقة راجحة على الحمرة عند القائل وفي التعبير عن البنفسج بلازوردية نوع اشعار اليه كان الباء في قوله بزرقتها للسببية ولو كانت من جوحة فالباء بمعنى مع وكان البيت تعجبا عن تكبرها (بين الرياض) لايبعد ان يقصد به معنى علانية يعني تزهو علانية لاعلى وجه الخفاء (على حمر) جمع احمر (اليواقيت) جمع ياقوت معرب من الجواهر ويكون احمر وغير احمر واجوده الرماني وله منافع كثيرة ينفع الوسواس والخفقان وضعف القلب شربا وبجمود الدم تعليقا في التكبر عليه مزيد تعجب والمراد بحمر اليواقيت شقايق النعمان وفي جعلها عين الشقايق واوراقها شبيهة باليواقيت لونا وشكلا اشارة وجعل اللازورد منسوبا اليه للبنفسج اشارة الى تفاوت الشبهين لان الشقايق واوراقها شبيهة باليواقيت لونا وشكلا بخلاف البنفسج فانه لايشبه اللازورد الالونا وبهذا ظهر ان تفسير حمر اليواقيت بالازهار الحمر دون تفسيرها بالشقايق مبني على الغفلة عن الدقايق وفيه ايضا وجه تعجب لتكبر البنفسج (كانها فوق قامات ضعفن بها) اى بسببها لثقلها وطول مكثها فوق نزل التعظيم منزلة العظم والجسامة (اوائل النار في اطراف كبريت) هي حجارة توقد بها وجاء بمعنى الياقوت الاحمر والذهب ايضا فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لايندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد وللشيخ عبد القاهر وجه اخر وهو انه اراك شبها لنبات غض برق واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى الطبايع على ان الشئ اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر ولا يذهب عليك انه يجري في تشبيه الفحم فانه اراك الشبه الامر موجود من امر ممتنع الوجود ولهذا الشيخ الضعيف وجوه اخر وهي انه اراك شبها بين جسم ثقيل لاتقوى لحمله قامته و بين جسم لطيف في غاية اللطافة لايتوهم في شانه ثقل اوشبها بين اوائل النار والامر الدائم اوانه جعل قامات البنفسج كبريتيا ونفسه اوائل النار فجعل النار مع الكبريت مجتمعة غير معينة

طبعة نسخة

للكبريت اوجعل النار والكبريت ذات رائحة طيبة ويمكن ان يجعل من الابراز في صورة الممتنع عادة فان الكبريت الموقدة لا يتكثر في موضع واحد عادة ولا يخفى انه فات القوم من وجوه الاستطراف ابراز الشئ في صورة الممتنع عقلا وكانهم لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه في كلام البلغاء (وقد يعود) الغرض (الى المشبه به) ويمكن ترجيح قسمة الغرض ثالث الاقسام ان يعود الغرض الى ثالث هو تحصيل العناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد فانه امر مستطرف مرغوب للطباع جدا ورابعها ان يعود الغرض الى المشبه والمشبه به جميعا وهو جعلهما مستطرفين بجمعهما لان كلا من المتباعدتين يستطرف اذا تعانقا (وهو ضربان احدهما) وهو الكثير الشايع حتى اوهم صاحب المفتاح قصر العائد الى الغرض المشبه به عليه في اول بيانه اشارة الى كثرته الى حد كانه ليس غيره وصرح بقلة الثاني ثانيا حيث قال وربما كان الغرض بيان كونه اهم ولم يلتفت المصنف اليه واقتصر على بيان انه ضربان فاختصاره هذا مخل وقد تداركه في الايضاح حيث قال واما الثاني فيكون في الغالب (ايهام انه اتم من المشبه) في وجه الشبه (وذلك في التشبيه المقلوب) وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كذا في الشرح ولا يخفى انه يجوز ان يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم انه اتم من المشبه اذا كان بينك وبين مخاطبك نزاع في ذلك وانت جاريت معه وانه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه للتزيين والتشبيه والاستطراف لادعاء ان الزينة في المشبه به اتم او اقبح اكثر او ادعاء ان المشبه به اندر واخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالكامل (كقوله) اي قول محمد بن وهيب (وبدا) اي ظهر (الصباح) هو اول النهار وضوءه يعني حمرة الشمس في سواد الليل (كأن غرته) هي كالغرغرة بضمهما بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم فيقال غرة الصبح لبياضه (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من غرة الصباح في الوضوح والبعد عن ظلمة العبوس قال المصنف وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وبالارتياح له وكونه كاملا في الكرم والاتصاف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح هذا ولا يخفى ان في ابراز يمتدح مجهولا تربية لطيفة لذلك يعرفه الذكي فانه يشعر بانه لا مدخل في ذلك لخصوصية مادح ثم اقول لك ايها الفطن العارف بمقدار اللطايف المتخلص عن ربقة التقليد المترف بخفايا حسن المعاني كالقايف ان الشعر يجوز ان يكون تشبيها غير مقلوب بان يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى ان سرعة انتشار الطلاقة في وجه الخليفة اتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح (و) الضرب (الثاني) من الغرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به كتشبيه الجايع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف) لا في مجرد الاشراق والاستدارة كما ينبئ عنه ظاهر هذه العبارة بل في استلذاذ النفس به فان استلذاذ النفس بالرغيف ليس باعتبار استدارته واشراقه فحسب (ويسمى هذا) النوع من الغرض (اظهار المطلوب) قال السكاكي لا يحسن المصير اليه الا في مقام الطمع في تسني المطلوب يعني تيسره كما يحكى عن صاحب ابن عباد ان قاضي سجستان دخل عليه فوجده الصاحب متفننيا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسجري واشار للندماء ان ينظموا على اسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد الى ان انتهت النوبة الى شريف من البين فقال اشهى الى النفس من الخبز فامر الصاحب ان يقدم له مائدة دقيقة اشهى الى النفس من الخبز تشبيه مقلوب في المآل لانه جعل زائدا على الخبز في المشتركين بينهما وهو كونهما مشتهى للنفس (هذا) الذي ذكرناه من جعل احد

الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون (اذا اريد الحاق الناقص) فى وجه الشبه كذا فى الايضاح (حقيقة) كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه اوادعاء كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه به (بالزائد) كذلك قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان ماتقدم كله ليس مايقصد فيه الحاق الناقص فى وجه الشبه بالزائد على ماقررنا فيما سبق هذا ويمكن دفعه بان المراد ان هذا الذى ذكر من جعل احد الطرفين مشبها والاخر مشبها به لكون احد الطرفين اتم حقيقة اوادعاء اذا اريد الخ (فان اريد الجمع بين شيئين فى امر) مركبا كان اومفردا حسيا كان اوعقليا واحدا كان اومتعددا وذلك تارة يكون فى المتساويين فى وجه الشبه وتارة يكون فى المتفاوتين من غير قصد افادة التفاوت (فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه) احترازا من ترجيح احدهما المتساويين هذه العبارة قاصرة ولا تشتمل مثل قولنا تشابه دمعى اذجرى ومدامتى فانه ليس العدول فيه من التشبيه الى الحكم بالتشابه فاحسن ترك التشبيه الى افادة التشابه وهذا الخلل انما وقع من قبل المصنف حيث غير عبارة المفتاح الى التشابه بقوله الى الحكم بالتشابه وخفى على من تلاه الى ان وفقت بالافادة فاغتنم السعادة قال المفتاح تفاديا عن ترجيح احد المتساويين وكانه اراد التفادى عن ايهام ترجيح احد المتساويين والا لوجب ترك التشبيه فيختل قوله فالاحسن ويبطل تجويز التشبيه ولك ان تجعل وجه ترجيح التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به وتوقى البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة الالحاق لا التشارك (كقوله) اى قول ابى اسحق الصابى (تشابه دمعى اذجرى) اى كل وقت جرى ففائدة الظرف التعميم يؤيده صيغة تسكب المفيدة للاستمرار (ومدامتى) المدام المطر الدائم والخمر كالمدامة لانه ليس بشراب يستطاع ادامة شربه الا هى (فمن مثل مافى الكاس عينى تسكب فوالله ماادرى اباالخمر اسبلت) ذكر اسبل الدمع فى القاموس بمعنى ارسله وفى الصحاح بمعنى هطل فعلى الاول الباء زائدة وعلى الثانى للتعدية فجعل الزيادة وهما مطلقا كما فى الشرح وهم لا يقال زيادة الباء فى غير النفى والاستفهام وفى غير خبر المبتدأ سماع ولا يثبت السماع بالبيت مع احتمال باء التعدية لانا نقول باء التعدية ايضا سماعية على ان من جعلها زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما مالم ينف السماع والاحاطة بالنفى متعذرة (جفونى ام من عبرتى كنت اشرب ويجوز) عن قصد التشابه (التشبيه ايضا) لان اداة التشبيه قد يستعمل لمجرد قصد التشريك (كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه متى اريد ظهور منير فى مظلم اكثر منه) والجواز قد استفيد من قوله فالاحسن واضحا وكانه تعرض له لتوضيحه بالتمثيل ولا يخفى ان البيت كما يشتمل على تمثيل الاحسن الذى هو التشابه يشتمل على تمثيل الجائز الذى هو التشبيه حيث اشتمل على قوله فمن مثل مافى الكأس عينى تسكب وكانه اراد التمثيل للتشبيه فما احد الطرفين اكمل مع انه لم يقصد الالحاق بل التشابه بعد التمثيل له بما لامزية لاحد الطرفين على الاخر فتأمل ولما فرغ من النظر فى الطرف والوجه والاداة والغرض حان النظر فى تقسيمه بالاعتبارات الاربعة فشرع فيه على ترتب ذكر الاربعة فابتدأ بالتقسيم باعتبار طرفيه فقال (وهو) اى التشبيه (باعتبار طرفيه) اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام قسمه الاول ايضا اربعة اقسام والثالث والرابع قسمان يعلم انقسامهما الى القسمين من بيان تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يشر الى تقسيمهما والثانى يحتمل القسمة الى الاربعة عقلا وكانه لم يوجد ولعدم وجوده سقط قسمان من القسم الثالث والرابع فالاقسام العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب اربع فى اربع والواقعة تسعة ومن البين ان تقسيم الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس وهكذا الحال فى الوجه والاداة

والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم التشبيه باعتباره وتارة بعكس اعمالا للطريقين وتجديدا للسلوك وتفننا في البيان واما تقسيم التشبيه باعتبار الطرف هنا مع انه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلمزيد الاهتمام بالتشبيه الذي وجهه مركب فانه مما به التفاضل بين البلغاء والتفاضل بين الخطباء وللتنبيه على الفرق بين المفرد والمقيد وهو احوج شيء الى التأمل واعمال الذكاء (اما تشبيه مفرد بمفرد وهما غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد) ولانعني بالمقيد ماذكر معه قيد بل مالقيده مدخل في التشبيه الاترى انه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن مع ان اللباس موصوف لانه لادخل في وجه الشبه لهذا الوصف فانه اما حسن على ماينسه الزمخشري وهو ان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس اوعقلى كما ذكره غيره وهو ان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة فان الفاحشة هي الزنا ومايشتد قبحه من الذنوب ومانهى عنه واللباس يصون من كشف العورة والزنا لانه مالم يجرد العورة عن اللباس لايمكن الزنا كما ان كلا من المرأة والرجل يصون صاحبه عن الوقوع في الزنا ومايتبعه من الوقوع في المنهيات وقبائح الذنوب وشيء من الوجهين لايتوقف على القيد على ماذكره الشارح وفيه بحث دقيق يتبعه تحقيق وهو ان المقصود تشبيه كل منهما باللباس في الاشتمال على صاحبه اوصون صاحبه وذلك ليس لمطلق اللباس بل للباسة فلاضافة اللباس دخل في وجه الشبه فالاظهر ان الاية تشبيه المقيد بالمقيد ووجه ما قاله انه شبه كلا منهما باللباس المطلق في الاشتمال اوالصيانة ثم قيد الاشتمال اوالصيانة فتدبر وتذكر التحقيق بمعونة التوفيق ومنهم من قال في الوجه الثاني مسامحة لان اللباس يصون صاحبه عن البرد لاعن فضيحة الفاحشة لكل من الرجل والمرأة وقدظهر فساده و يمكن ان يكون وجه الشبه ان كلا منهما يجعل صاحبه موقرا معززا في اعين الناس كاللباس ففيه اشارة الى انه كلما كان الزوج اطهر وازكى ويكون ادخل في التوقير كاللباس وانما قدم غير مقيدين مع انه عدمي والمقيدان وجوديان لانه اقوى في الافراد الكلام الذي فيه (او مقيدان كقولهم لمن لايحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء) فان المشبه هو الساعي المقيد بان لايحصل من سعيه على طائل والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين وقد نبه بهذا المثال على ان القيد يشمل الصلة والمفعول ولا يختص بالاضافة والوصف كما هو المشهور ومن القيود الحال (او يختلفان) في التقييد وعدمه (كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) يقال الواو حالية والجملة حال عن المصراع السابق ومضمون البيت ان الصياد اصطاد والشمس كذلك فالشمس المطلقة ليست كالمرآة المذكورة بل هي مقيدة بزمان مخصوص وهو الصباح اوالعصر الاان يقال لايكفي في تقييد طرف التشبيه بزمان مخصوص مثلا بل لابد من اعتباره في نظم الكلام حتى يكون الطرف مقيدا (وعكسه) عطف على قوله كقوله اي كعكس قوله وهو المرآة في كف الاشل كالشمس (واما تشبيه مركب بمركب كما) اى تشبيه (في بيت بشار) الاضافة عهدية بشاربها الى ماسبق من قوله كأن مثار النقع البيت وتشبيه المركب بالمركب قدتكون بحيث يمكن فيه تشبيهات متعددة بلا تكلف كما في قوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فانه كما يشبه الهيئة المنتزعة من اجرام النجوم اللوامع في اديم السماء الصافية الزرقاء هيئة درر نثرن على بساط ازرق كذلك يشبه اجرام النجوم اللوامع بالدرر واديم السماء بالبساط الازرق شبها واضحا عاريا

عن التكلف لكنه اين هو عن التشبيه الذى يريك الهيئة التى تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة فى اديم السماء وهى زرقاء زرقتها الصافية وقد يكون بحيث لا يمكن فيه تشبيهات الا بتكلف كما تكلف من لم يذق حلاوة التشبيه المركب فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الاية فقال شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه باطفاء النار وقد يكون بحيث لا يمكن فيه تشبيهات متعددة ومثلوا لذلك بقوله *كانما المريخ والمشترى* قدامه فى شامخ الرفعة* منصرف بالليل عن دعوة* قد اسرجت قدامه شمعة* فانه لا يصح تشبيه المريخ بالمنصرف بالليل عن دعوة اقول وان لا يحسن تشبيه المريخ بالمنصرف عن دعوة مع الاقتصار عليه لكن يصح تشبيهه بالمنصرف عن دعوة وتشبيه المشترى قدامه بشمعة اسرجت فان التشبيه ربما لا يحسن وحده ويحسن اذا جمع مع تشبيه آخر فبهذا عرف عن التشبيه المتعدد ما يقرب التشبيه الواحد المركب فى التضام والتلاصق وعرف انه كم بين التشبيه المتعدد والتشبيه المركب وانه ليس التشبيهات المركبة فى مرتبة فان ما ساغ فيه التشبيهات المتعددة ايضا بلا تكلف له فضل على ما ساغت فيه بتكلف وما ساغت فيه بتكلف له فضل على ما لم تسغ فيه اصلا بل ما ساغت فيه ولا بد من اجتماعها لهذا المساغ اعلى من الكل لان وجه تعدده يشبه وجه وحدته فى التضام والتلاصق ولا يبعد ان يقصد تشبيه المركب بالمركب والاجزاء بالاجزاء فى اطلاق واحد لانه اذا جاز باداة واحدة تشبيهات الاجزاء المتعددة فليجز مع تلك تشبيه الهيئة بالهيئة ايضا (واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق) باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلى بحمار اتى مشقوق الشفة والحوافر نابت على رأسه شجرة غصنا والفرق بين المركب والمقيد احوج شئ الى التأمل ولهذا قال صاحب المفتاح وهذا اى الفرق بين تشبيه المفرد بالمفرد وتشبيه المركب بالمركب فن له فضل احتياج الى سلامة الطبع وصفاء القريحة فليس الحاكم فى تميز البابين اذا التبس احدهما بالآخر سوى ذلك ولولا اشتباه المقيد بالمركب لما كان الاشتباه بين البابين بتلك المثابة وكفى شاهدا فى شدة الالتباس وقوع الاختلاف بين المصنف والمفتاح حيث جعل المفتاح تشبيه الشاة الجبلى تشبيه المفرد بالمفرد والمصنف جعله من تشبيه المفرد بالمركب وانه لم يثبت المفتاح تشبيه المفرد بالمركب وبالعكس مع كثرة امثلتها فكانه جعل المركب فى الصورتين مقيدا قال الشارح وكان ما ذكره المصنف اقرب (واما تشبيه مركب بمفرد كقوله) اى قول ابى تمام (يا صاحبى تقصيا) فى القاموس تقصيت فى المسئلة بلغت الغاية فالتقدير فى (نظريكما) وفى الاساس تقصيته بلغت اقصاه (ترياوجوه الارض) قائلين تعجبا (كيف تصور) مضارع التصور بمجهول يقال صوره الله صورة حسنة فتصور والشارح جعله مضارعا حذفت التاء اى كيف تتصور (ترا نهارا مشمسا) من اشمس صار ذا شمس اى لم يسترها غيم (قد شابه) اى خالط النهار (زهر) كقمر جمع زهرة ككثرة وبركة (الربى) كهدى جمع ربوة بالضم وجاءت كرحة خصها الانها انضر واخضر ولانها المقصودة بالنظر كذا قاله الشارح فى المختصر ويمكن ان يقال يقال خصه لانه يخالطه الشمس فى اول طلوعه وتشبيه اول النهار بالليل المقمر اظهر لان نور الشمس فيه اضعف (فكانما هو) اى ذلك النهار (مقمر) اى ليل ذو قمر فى القاموس المقمر والمقمرة ليلة فيها القمر فلبس الكلام فى تقدير الموصوف حتى يرد قول الشارح فيه تسامح بناء على انه فى تقدير ليل مقمر ففيه شائبة تركيب على ما وجهه السيد السند وللناسخ توجيه آخر وهو ان هذا التشبيه فى البيت لا يخلو عن تسامح اذ شبه النهار الشمس لان الضمير المشبه به راجع اليه والمقصود تشبيه الهيئة شبه النهار المشمس الذى اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به

اجتماعهما نسخه

نسخه بحمار ابتر

مفرد (وايضـا) تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين ولا يناسب التقسيمات الاخر لانهـا كانت تقسيما لتشبيه واحد وهذا تقسيم للتشبيهـات المتعددة اذلا يتعدد طرفا تشبيه واحد وايضا ليس من وظايف البيان بل هو من افراد الالف والنشر الذى من الصنايع البديعية وكان وجه التعرض له ان الملفوف ربما يلتبس بتشبيه مركب بمركب وبتبعيته يتعرض للمفروق وان لا التباس فيه ولا يخفى ان الملفوف والمفروق لا يختص بالطرف بل يجرى فى الوجه ايضـا (ان تعدد طرفاه) اى كل من طرفيه (فاما ملفوف) قال المصنف وتبعه الشارح وهو ان يؤتى بالمشبهين اولا ثم بالمشبه بهما هذا وهو قاصر ويجب ان يقال اوبالعكس لئلا يخرج نحو كالعناب والحشف البالى قلوب الطير رطبا ويابسا قال الشارح المراد اعم من الاتيان بطريق العطف اوغيره وكانه اراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمرو واذا اريد تشبيه احدهمـا بالشمس والاخر بالقمر بقرينة (كقوله) اى قول امرىء القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور (كان قلوب الطير) اسم جمع للطاير (رطبا) بعضها (ويابسـا) بعضها (لدى وكرها) هو عش الطائر وان لم يكن فيه (العناب) هو كرمان (والحشف) هو كعرس اردء التمر او الضعيف الذى لا نوى له او اليابس الفاسد او كفلس الخبز اليابس (البالى) شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها قال الشيخ فضيلته فى اختصار اللفظ وحسن الترتيب لا لان للجمع فائدة فى عين التشبيه هذا ولا يذهب عليك انه لا ضنة فى النشر لا على ترتيب اللف (اومفروق كقوله) اى قول المرقش الاكبر وهو عمرو بن سعد والمرقش الاصغر عمرو بن حرملة (النشر) اى نشر ثلاث النساء ورائحتهما (مسك) اى نشر مسك (والوجوه دنانير واطراف الاكف) وروى اطراف البنان فالاضافة بيانية (عنم) هو شجر احمر لين يشبه به بنان الجوارى كذا فى الصحاح (وان تعدد طرفه الاول) قال اعنى المشبه (فتشبيه التسوية) لانه سوى بين المشبهين (كقوله صدغ) هو بالضم ما بين الاذن والعين والشعر المتدلى على هذا الموضع والمراد هو الثانى (الحبيب وحالى) وكانه اراد احوالى فيصح انه والصدغ كالليالى كل شعر من الصدغ كليل وكل حال له كليل المصراع * الثانى وثغره فى صفاء * وادمعى كاللالى (كلاهما كالليالى) وصف دمعه بالصفاء لينبئ عن كثرة بكائه لانه اذا كثر جريان ماء المنبع يصفو عن الكدر لانه يغسل المنبع ويدفع عنه الكدورات التى تمتزج بالمـاء بخلاف ما اذا جرى احيانا فانه يكون مكدرا بكدورات المنبع (وان تعدد طرفه الثانى) قال اعنى المشبه به (فتشبيه الجمع) لانه يجمع للمشبه وجوه تشبيه او يجمع له امورا مشبهات بها (كقوله) اى قول البحترى بات نديمـالى حتى الصبـاح اغيد مجدول مكان الوشـاح الاغيد الناعم البدن وتذكير بات ونديمـا واغيد يدل على ان الكلام فى مذكر ومكان الوشاح يدل على انها محبوبة فى القاموس الوشاح بالضم والكسر قلادتان من لؤلؤ وجوهر منظومتان تخالف بينهما معطوف احدهما على الاخر او اديم عريض مرصع بالجوهر تشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها (كانمـا يبسم) بسم يبسم كضرب بسمـا وابتسم وتبسم وهو اقل الضحك واحسنه (عن لؤلؤ منضد) اى منضم (اوبرد) لجمد لم يصفه بالنظم لان الذهن يتسا ق اليه من وصف اللؤلؤ (اواقاح) جمع الخوان بالضم كالقحوان وهو البابونج قال فى الصحاح جمع على اقاحى بحذف الالف والنون وقد لا يشدد الياء هذا فهمزة اقاح مفتوحة وما اشتهر من كسرها سهو شبه ثغره بثلثة اشياء الا انه اورد كلمة او تنبيها على ان كلا مشبه به على حدة وكلمة او للتسوية لا للابهام حتى يرد انه ينبغى الواو ويوجه بانه بمعنى وكيف الواو يجعل بمعنى الواو وهو احسن من الواو لخلوه عن وصمة ايهام جعل المجموع مشبها به قال الشارح

شبه ثغره بثلثة اشياء ثم اعترض بان فى كونه من باب التشبيه نظرا لان المشبه اعنى الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما يدل على انه تشبيه اقول اولا هذا تشبيه بتشبيه بثلث تقسيمات والمشبه مقصود فى الكلام لانه فى معنى انه يبسم بسما كبسم عن هذا او ذاك او ذلك وثانيا ان تشبيه الثغر بثلثة اشياء ضمنى لان تشبيه البسم بالبسم عن احد الثلثة يستلزم تشبيه الثغر باحدهما ومما مثل به التشبيه بمتعدد بيت الحريرى يفترعن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبيب قال الشارح شبه ثغره بخمسة ثم قال فى كونه من باب التشبيه نظر لان المشبه اعنى الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا اقول التقدير يفتر اى يضحك ضحكا حسنا عن مثل لؤلؤ البيت فالمشبه مقدر فى نظم الكلام وانما لم يجعل استعارة مغنية عن التقدير لان الاستعارة امور منافية لشئ واحد فى كلام واحد دعوى ثبوت امور متنافية لشئ واحد فلا يقدم عليه عاقل بخلاف التشبيه بالامور المتنافية (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين يعنى باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات اوليات الاول هو تمثيل وغير تمثيل والثانى هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد فصرح بالاول بقوله (اما تمثيل او غير تمثيل) ولا يرد انه تقسيم للشئ الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه ويشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه واخص منه وما هو نفس المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو اخص فلا اشكال وبهذا اندفع ايضا ان تعريفه بقوله (وهو ما وجهه منتزع من متعدد) غير منعكس لخروج بعض افراد التمثيل عنه ولا يرد انه يشمل ما وجهه مركب حسى فلا يطرد لان الشيخ قيده فى اسرار البلاغة بكونه عقليا حيث قال التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم هذا الالما قال السيد السند فى شرحه للمفتاح ان هذا القيد من قبل الشيخ لا نا ما امكن لا يثبت مخالفة بين الجمهور والشيخ بل لان الشيخ فسره بالتشبيه المنتزع من امور ثم نبه على ان لفظ التمثيل لا يجوز اطلاقه على الحسى مطلقا ويجوز اطلاقه على العقلى مطلقا ولا يخفى على الذوق السليم ان الشيخ فرق بين كون التمثيل بمعنى التشبيه المنتزع من امور وبين التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه العقلى حيث جعل الاول معنى مقررا شايعا والثانى مما قد يستعمل فيه بقوله جاز ان يطلق اسم التمثيل عليه ثم انى اخاف ان تحير فى حل عبارة الشيخ فافسره لك تبرعا فلا تواخذنى ببسط الكلام فانى لا افعله ترفعا فنقول يريد بقوله اذا لم يكن التشبيه عقليا انه اذا لم يكن الكلام الدال على التشبيه فانه جاء بهذا المعنى حيث جعل البعض اطلاق اركان التشبيه على الطرفين والوجه والاداة من فروعه وحيث قال انه يتضمن التشبيه اراد به المعنى المصدرى وكذا بالتمثيل فى قوله ان فيه تمثيلا فلا يشكل عليك انه ينبغى ان يقول اذا لم يكن عقليا يقال له التشبيه ولا يطلق عليه التمثيل وكانه اراد بضرب الاسم مثلا استعارة الاسم (كامر) وستعرف تعيينه ولما استشعر المصنف الاشكال على تعريفه بانه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه والوصف المنتزع الحقيقى مع انه ليس بتمثيل اشار الى دفعه بقوله (وقيده السكاكى) اى المنتزع من متعدد (بكونه غير حقيقى) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه اى قيد الوجه بكونه غير حقيقى كما قيده بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكاكى التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنتزع من متعدد وهذا كلام وقع فى البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول وجه الدفع ان هذا القيد لم يثبت فى غير كلام السكاكى فجريناه فى التعريف موافقا للجمهور ولا يبعد ان يقال اوقع السكاكى فيه

قول الشيخ واذا كان عقليا جاز ان يطلق اسم التمثيل عليه فحمل العقلي على ماهو مخترع العقل و معتبره فقط ثم ان وجه عدول المصنف من عبارة السكاكي من عدة امور على طبق عبارة الشيخ الى قوم من متعدد كما نبه عليه في الايضاح حيث قال امرين اوامور ظاهر (كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار) فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيق بل هو عائد الى التوهم كذا ذكره الشارح وهو المطابق لكلام المفتاح ممن قال مراد المفتاح بغير الحقيق ما يقابل الاضافي فلم ينظر في كلام المفتاح ادنى نظر اما ان المراد غير الحقيق في كل من الطرفين اويكفي ان يكون ذلك في احد الطرفين فمالم يتضح لكن المتبادر الاول لانه الفرد الكامل فليحمل عليه ما لم يصرف صارف ويقيد مثال التمثيل على بيان السكاكي واطلاقه على بيان الجمهور حمل الشارح المحقق على ان جعل مامر عبارة عن جميع امثلة ذكرت لوجه الشبه المركب باقسامها من مركب الطرفين ومفرد هما ومختلفهما وخالفه السيد السند بدعوى ان التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى ان تعريفه بما وجهه منتزع من متعدد يتبادر منه المنتزع من متعدد في طرفي التشبيه لا المركب من متعدد هو اجزاؤه والا لقال مركبا من متعدد فخرج منه ماليس طرفاه مركبين فلم يتناول لما مر الا ما ركب طرفاه ونوره بان المصنف رد على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب المنافي لاندراجه تحت الاستعارة التحقيقية المندرجة تحت المجاز المفرد ومباني المخالفة غير سديدة اما حديث التبادر فممنوع وانما اختير الانتزاع على التركيب ليعلم ان المدار على التركيب الاعتباري والهيئة الانتزاعية لا على التركيب الحقيقي وليتناول المركب من متعدد هو اجزاؤه ومن متعدد في الطرف وكذا سندرد المصنف على السكاكي ضعيف لانه رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد في كلام السكاكي تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان نعم جعل الشارح في تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احتراز عن الاستعارة في المفرد فلو لم يخص التمثيل بما طرفاه مركبان كيف يحترز عنه فبين كلاميه تناف لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هناك بل ينبغي ان يحمل ماسيأتي على ان الاحتراز بارادة تشبيه تمثيل خاص اذ لابد اما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب او تقييد تشبيه التمثيل تقييد والفصل بالتخصيص اولى من الجنس ثم نقول لوكان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لانتقض تعريف المجاز المركب باستعارة لفظ مركب بمعنى مفرد شبه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب اوقد سبق ان التشبيه بهذا الوجه يجيء المفرد بمركب (واما غير تمثيل وهو بخلافه) وهو مالا يكون منتزعا عن متعدد عند غير السكاكي ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وهو مالم ينتزع من متعدد اوكان وصفا حقيقيا والمراد بالوصف الحقيقي وجود ما يكون ماانتزع عنه اوصاف حقيقته والا فالهيئة الانتزاعية امر اعتباري لاوجود له وهذا اولى من جعل وهو بخلافه بيانا لغير التمثيل على المذهبين كما يفيده عبارة الشارح لانه يحوج الى تكلفات بعيدة من جعل ضمير بخلافه الى ما يطلق عليه التمثيل وكذا جعل غير تمثيل بمعنى ما يطلق عليه غير تمثيل بل جعل قوله اما تمثيل ايضا ثم اعتبار التوزيع بجعل كل مما يستفاد من قوله وهو بخلافه لاحد معنى غير تمثيل ولما فرغ من التقسيم الاول شرع في التقسيم الثاني بقوله (وايضا) التشبيه (اما مجمل وهو

(مالم)

مالم يذكر وجهه) ولاما ستتبعه ولما كان للمجمل تقسيمان عقبه بهما وفصل بينه وبين قسيمه والانسب بمقام التعليم تقديم المفصل لانه وجودي ولانه يندفع به طول الفصل بين القسمين بتقديمه وكانه نظر الى ان المجمل اجل (فمنه) اى فمن المجمل (ماهو ظاهر يفهمه) اى يفهم وجهه (كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفي لايدركه) اى لايدرك وجهه (الا الخاصة) سواء ادركه بالبديهة او بالتأمل فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفي تسمية له بحال الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه ويأباه كون قوله وايضا منه تقسيما للتشبيه قطعا وان يلايمه ان ماذكر عقيب القسم الثاني من قوله وقد يتسامح بذكر مايستتبعه مكانه تفصيل للوجه وكلام فيه (كقول بعضهم) هي الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس فالهم حين قاله حين سئلت ايهم افضل فانها قالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قال ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل (هم كالحلقة المفرغة لايدرى اين طرفاها) كذا ذكره الشيخ جار الله وقال الشيخ عبد القاهر انه قال من وصف بني المهلب للحجاج لما سأل عنهم ايهم النجدى اسجع ولانا في بنيهما بل هما يجتمعان على الصدق تواردا او بطريق اخذ المتأخر عن المتقدم ولا يخفى ان المراد بالخفي الخفي في حد ذاته فلا يخرجه عن الخفاء عروض ما يوجب ظهوره كما في هذا الكلام فان وصف الحلقة اظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجري في المفصل ايضا وكانه خصه به للتنبيه على انه مع خفاء التشبيه يحذف الوجه والمراد بطرفاها الاعلى والاسفل الملايمان للافضل والادنى واذا لم يعلم الادنى والاعلى لم يعلم الوسط (وايضا) جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه تقديره آض تقسيم المجمل ايضا عاد عودا وفائدته التنبيه على انه استيناف تقسيم للمجمل وليس تقسيما للخفي اذ ذكر الوصف المشعر بوجه الشبه انسب بالخفي ومنه يعلم ان المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف واما ما قال الشارح ان اختار منه ومنه دون اما واما للاشعار بانه من تقسيمات المجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لامجال لتوهم انه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط تقسيم بين قسمي تقسيم بل الوجه ان لا حصر فيما ذكره اذ يحتمل قسم اخر هو ماذكر فيه وصف المشبه فقط فلذا لم يأت باداة الحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظفر به في كلامهم ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المفصل وكانه لم يتعرض له لانه لم يوجد اذ لا معنى لايراد ما يشعر بوجه الشبه مع ذكره اولان ذكره في المجمل لدفع توهم انه ليس التقسيم مجملا مع ما يشعر بالوجه ولا داعي لذكره في المفصل (منه) اى من المجمل (مالم يذكر فيه وصف احد الطرفين) اى وصف يذكر له من حيث انه طرف وهو وصف يشعر بوجه الشبه فخرج منه زيد الفاضل اسد لان زيد الايثبت له الفضل من حيث انه مشبه بالاسد وبما ذكرنا حققنا ان نقول هكذا ينبغي ان يفهم لا بمجرد ماذكر الشارح ان المراد بالوصف وصف يشعر بالوجه ثم قال هكذا ينبغي ان يفهم وانما قدم العدمي وهو مالم يذكر اسم على ماهو وجودي في الجملة وقدم ماهو وجودي في الجملة على الوجودي الصرف مع ان حق التعليم يقتضي العكس حفظا للاقسام عن وقوع فاصلة بينها او لو المثال (ومنه ماذكر فيه وصف المشبه به وحده) لم يذكر مثاله لانه ذكر انفا ماهو مثاله (ومنه ماذكر فيه وصفهما) اى وصف المشبه والمشبه به كليهما (كقوله) اى قول ابي تمام في الحسن بن سهل * ستصبح العيس لى والليل عند فتى * كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب * العيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة وهو اعيس وهي عيساء اى سيد خلق الابل والسير في الليل صباحا عند فتى (صدفت عنه) اى اعرضت عنه

(ولم تصدف) من حد ضرب (مواهبه عنى وعاوده ظنى) فلم يخب كالغيث (هو المطر او الذى عرضه يريد) ان جئته وافاك ريقه اى اوله او افضله و الموافاة الاتيان (وان ترحلت عنه لج) اللجاج الخصومة (فى الطلب) ووصف الفتى بكثرة المواهب اعرضت عنه اولم تعرض والغيث بانه يصيبك حسبه اوترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال والاعراض (واما مفصل) عديل اما مجمل (وهو ماذكر وجهه) اساكان فى هذا التعريف تسامح بجعل ماذكر مما يستتبع وجهه مكان الوجه داخلا فيما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح اخر نبه على هذا التسامح و على منشائه اخر اجا للتعريف عن الابهام الذى هو غاية تبعيده عن الاتقان و الاحكام فقال (وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه) اى وجه الشبه (مكانه) والشارح جعل هذا اشارة الى التقسيم بعد التعريف بعنى المفصل قسمان ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة وما ذكر فيه وجه الشبه تسامحا (كقولهم للكلام الفصيح) اى الفصيح وكلام المفتاح فيه كالصريح او البليغ والثانى هو الاشبه لانه احق بالتشبيه بالعسل (هو كالعسل فى الحلاوة) وشاع هذا التسامح الى ان صار الحقيقة مهجورة حتى لو قيل الكلام الفصيح كالعسل لا يفهم القصد الى انه مثل العسل وفى ميل الطبع اليه ولا يجعل المقدر ذلك بل لو سئل عن وجه الشبه لا يجاب الا بالحلاوة (فان الجامع فيهما لازمهما وهو ميل الطبع) اى محبة وروده كذا فسره السيد السند فى شرح المفتاح وانما جعل الجامع ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات ولا يبعد ان يجعل وجه الشبه نفس الحلاوة و يجعل ثبوته فى المشبه على سبيل تخييل كما فى تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه فى وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق فى وجه الشبه حيث قسموه الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا ويحتمل ان يكون قصده ان تسامحهم ناش من تسامح البلغاء من وضع المستتبع مكان وجه الشبه فيقولون الكلام البليغ كالعسل فى الحلاوة وزيد كالغراب فى سواده اى سواد الغراب او سواد زيد وقد يقال زيد كالغراب فى سواد هما فلما وضع البلغاء الحسى الملزوم بوجه الشبه الكلى مكانه نزل علم البيان الكلى الذى هو وجه الشبه منزلة جزئياته فقسموه الى حسى وعقلى ويحتمل ان يكون قصده الى ان تسامحهم الاول من قبيل هذا التسامح من تنزيل غير وجه الشبه منزلته فانهم نزلوا الجزئى منزلة وجه الشبه الكلى فقسموه الى الحسى و العقلى والشارح العلامة جرى على الاول لكن لم يسلك فى الحقيقة مسلك السداد والشارح اعتمد على الثانى لكن لم يأت فى بيانه بما عليه الاعتماد ومن الله الاهتداء والرشاد ولا يخفى عليك انه نشأ من هذا التسامح ايضا التسامح فى عد هذا التشبيه مفصلا والتسامح فى التعريف على ما عرفت بقى ههنا بحث وهو ان ذكر الحلاوة فى مقام ميل الطبع من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم وسلوك لطريق المجاز ليس تسامحا (وايضا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه (اما قريب مبتذل) اى غير مصون من احد بل يعطى لكل احد وناله بمجرد توجهه والابتذال عدم الصيانة (وهو ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه فى بادى الرأى) اى ظاهر الرأى فان جعل من بدا يبدو فالامر ظاهر لفظا ومعنى وان جعل من بدء مهموزا فوجه حذف الهمزة انها قلبت ياء لانكسار ما قبلها ما ذكره القاضى فى تفسير قوله تعالى بادى الرأى فى سورة هود ووجهه جعل اول الرأى ظاهره تنزيل اول الرأى منزلة ظاهر الشئ الذى يبدو اولا ولك ان تجعله حينئذ

بمعنى اول الرأي ولك ان تهمزه كما فى قراءة من قرأ بادئ الرأي بالهمزة وجعل القاضي تقديره فى الاية فى وقت حدوث بادي الرأي على حذف مضافين ولك ان تجعله ظرفا تنزيليا فيستغني عن حذف المضاف ولا ينتقض التعريف بتشبيه بكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه مع خفاء وجهه لانه ليس اتفاقا لاظهور وجهه فى بادي الرأي وقوله لظهور وجهه قيد للتعريف و تحقيقه ان يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلي الذي هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفت النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكتف بما ظهر وجهه فى بادي الرأي لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكفي فى الابتذال بل لابدان يكون انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه (اما لكونه امرا جليا) لا تفصيل فيه (فان الجملة اسبق الى النفس) من التفصيل وذلك لان التفصيل بتحليل امر مجمل او بجميع امور مجملة وبالجملة الجملة اسبق الى النفس ولان النفس مجبولة على درك المجمل وحفظ المجمل حتى ان التفصيل كانه خروج عن جبلتها ولان المجمل احب عندها لانه الذي يبقى لها بعد التفصيل فكان التفصيل وسيلة الى تحصيل مجمل على ما ينبغي الا ترى ان التعريفات التي هي تفاصيل وسائل معرفات هي مجملات حتى اذا حصل المجمل اعرض النفس عن التعريف والتفصيل هنا ما خطر بالبال فى تفصيل هذا الاجمال ولعله اجمل مما ذكره الشارح المحقق فى شرح هذا المقال حيث قال الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شئ او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشئ اخر فلهذا كان العام اعرف من الخاص على ان فى قوله لهذا كان العام اعرف من الخاص نظر الان العام ربما يكون مفصلا كالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة والخاص مجملا كالانسان وقال المصنف الا ترى ان الرؤية لا تصل فى الاول امرها الى الوصف على التفصيل لكن على الجملة ثم على التفصيل ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم ينعم النظر وكذا سائر الحواس فانه يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم فى المرة الثانية ما لم يدرك فى الاولى وفيه بحث وذلك لان ذلك ليس للاجمال فان الاجمال بعد التفصيل فى غاية المنابذة بل لانه لا اتقان فى النظرة الاولى ولا يحصل احكام النظر بها لقلة اعماله (او قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به فى الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة) بين المشبه والمشبه به مثلا اذ قد يكون غلبة الحضور اتفاقا لا لقرب المناسبة ولا يخفى ان غلبة حضور المشبه عند حضور المشبه به يجامع غلبة حضور المشبه مطلقا فلا يقابل بينه وبين قوله مطلقا الا ان يقيد الغلبة عند حضور المشبه به بقيد فقط لكن لا يساعده المثال او يجعل الترديد لمنع الخلو (كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز فى المقدار والشكل) اذا اعتبر التركيب واما اذا لم يعتبر فهو ايضا امر جلي يشهد له ما سيأتي من انه كلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعد حيث لم يقل كلما كان التعدد اكثر كان التشبيه ابعد وفيه بحث لان الظاهر ان تعدد وجه الشبه ايضا من اسباب البعد والغرابة و يرد ان الجرة الصغيرة ايضا كثير الحضور مطلقا فى الذهن فلا وجه لجعله مما غلب حضوره عند حضور المشبه به لا مطلقا والجواب ان كلا من الجرة والشمس مما يغلب حضور الكوز والمرآة عند حضوره فيصح التمثيل لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه بايهما شئت وان كلا من المرآة والكوز مما يغلب حضوره مطلقا بايهما شئت فتمثيل كل قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا مما لا ضنة فيه (او مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه (لتكرره على الحس) او لكونه لازما لما يتكرر على الحس او غير ذلك

كالشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة) فان في وجه الشبه تفصيلا لكن المرآة غائب الحضور في الذهن مطلقا (لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل) الاخص الاوضح لمعارضة غلبة الحضور في الذهن مطلقا التفصيل (واما بعيد غريب) عطف على قوله اما قريب مبتذل (وهو بخلافه) اى بخلاف القريب اى ما لا ينتقل فيه في بادى النظر من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه في بادى الرأى (لعدم الظهور) المعهود وهو الظهور في بادى الرأى سواء انتقل فيه من المشبه الى المشبه به في بادى الرأى لكون المشبه به لازما ذهنيا لا لظهور وجهه اولا ينتقل منه اليه كذلك اصلا والمصنف فسر قوله وهو بخلافه بانه ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر ووافقه الشارح و يرد عليه التشبيه الغريب الذى المشبه به فيه لازم ذهني للمشبه الا ان يتكلف فتأمل (واما الكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) فان وجه التشبيه فيه هيئة مشتملة على كثرة تفصيل كما سبق (او ندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه) قد عرفت وجه الترديد بينه و بين الندور مطلقا فذكر (لبعد المناسبة كما مر) من تشبيه البنفسج بنار الكبريت (واما مطلقا لكونه وهميا) كأنياب الاغوال (او مركبا خياليا) كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد (اوعقليا) عطف على قوله خياليا لا على قوله مركبا خياليا والا لاكتفى به ولم يذكر وهميا فتدبر فانه لطيف دقيق والظاهر ان المركب العقلي اذا كان قليل التفصيل ليس نادر الحضور (كما مر) متعلق بقوله مطلقا وتمثيل له بجميع اقسامه السابقة ولا يخفى ان كلامه هنا يدل على ان ندور حضور المشبه به مطلقا موجب لخفاء الوجه سواء كان الوجه جليا اولا وكلامه سابقا دل على ان كونه جليا مطلقا موجب لظهور وجهه فبينهما تناف والتحقيق ان التشبيه القريب المبتذل ما يكون وجهه ظاهرا لكونه جليا اوقليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه اومطلقا والغريب البعيد ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله اوتفصيل ما مع ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه مطلقا (اولقلة تكريره على الحس) اوعدم تكرره عليه اوعدم تعلق الاحساس به كالعرش والكرسي ودار الثواب والعقاب واستغنى بذكر قلة التكرر عنهما لانهما اولى بعلية الندور مطلقا ولك ان تجعل قلة التكرر كناية عن عدم كثرته وتجعل النفي شاملا للجميع (كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل) لم يقل كما مر كما في نظائره لان ما مر كثير فيلتبس ولا يحصل ما هو المقصود من التمثيل وهو التوضيح والفرق بينه و بين نظائره ان ما مر مثل به نظائره فيما سبق بعنوان ذكرها هنا بخلافه فان مثاله فيما مر لم يكن لقلة التكرر بل لاعتبارات اخر وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لخفاء وجه الشبه لانه فرع الطرفين والجامع بينهما فتعقله بعد تعقل الطرفين كذا في الشرح فان قلت ما سبق من ان ظهور الوجه في بادى الرأى سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعى ان يكون تعقل الوجه قبل تعقل المشبه و ينافي هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب للانتقال الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي (فالغرابة فيه) اى في المثال المذكور (من وجهين) كثرة التفصيل وندور حضور المشبه به مطلقا لقلة تكرره على الحس والمقصود منه التنبيه على ان الترديد فيما بين الاسباب لمنع الخلو فلا مانع من الاجتماع (والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف ويقع) ذلك النظر (على وجوه اعرفها) اى اشهر الوجوه واغلبها ينقسم الى قسمين احدهما (ان تأخذ بعضا) مما لاحظته (وتدع بعضا) لا بمعنى ان تسقطه عن النظر وتعرض عنه بالكلية والا فلا يكون المعتبر في التشبيه الا

(البعض)

البعض المأخوذ فان كان واحدا فيكون وجه شبه واحدا لا تفصيل فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه امورا نظر فيها واعتبر الجميع ويكون ملاحظة ما تركته كالعدم في باب التشبيه بل بمعنى ان تعتبر عدمه وتجعله داخلا في وجه الشبه وتجعل الوجه هيئة ملتئمة من وجود بعض وعدم بعض فان قلت فاذا كان المشبه به ما لم يعدم فيه ذلك الوصف فكيف يشبه به في الهيئة الملتئمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالمشبه به حينئذ امر وهمي فان قلت فيكون وجه الشبه امرا نظر فيه في اكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هنالك الاقسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظر الى بادي الرأي وميز بين القسمين لان في القسم الاول مزيد دقة وفضيلة اعتبار ولذا قدمه (كما في قوله) اي قول امرئ القيس (حملت ردينيا) اي رمحا ردينيا يقال رمح رديني وقناة ردينية وردينة امرأة السمهر زعموا انهما زوجان كانا يقومان القنا بخط هجر فيقال رمح رديني وقناة ردينية ورمح سمهري وقناة سمهرية (كأن سنانه سنا) ضوء البرق واللهب (لهب) كالفرس والفلس اشتعال النار اذا خلص من الدخان كذا في القاموس فحينئذ يلغو قوله (لم يتصل بدخان) وفي حواشي السيد السند انه شعلة نار يعلوها دخان (لم يتصل بدخان) فقد اخذ السنان مجردا عن الدخان لانه يقدح في تشبيه المقصود ولا يتم وجه الشبه بدون اعتبار عدمه ونقل عن ابي الحسن ان هذا من تشبيه الشيء بالشيء صورة ولونا وحركة وهيئة ونحن نقول يحتمل التشبيه في كثرة التأثير وسرعته ايضا ومن غرابة التشبيه ولطفه هنا ان يعتبر كون السنان متصلا بالخشب ككون اللهب كذلك في الاغلب (و) الثاني (ان يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا) والشيخ جعل اقسام الاعرف الاغلب ثلثة ثالثها ان ينظر الى خاصة الجنس كما في عين الديك حيث يشبهه يسقط من النار فانك لا تقصد فيه الى نفس الجمرة بل الى ما ليس في كل جمرة ثم قال انما جعلت هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف لان دقائق التفصيل لا يكاد يضبط وكان المصنف عدل عنه ولم ينظم الثالث في تقسيم سلك الاعرف لما راه مكثورا بالقسمين المذكورين (وكلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعد) لكون تفاصيله اكثر فلو قال وكلما كان التفصيل اكثر كان اوضح واخصر ومن العلم في ذلك قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها (والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه لان الظاهر من الضمير عوده الى ما كان تركيبه من امور اكثر فلهذا اضرب عنه الى الظ فان قلت البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس شيئا منهما فكيف وصف بهما ولو حمل على الكلام الذي فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا او قريبا فربما كان الخطاب مع مخاطب يستدعي تشبيها قريبا فلا يكون القريب بليغا قلت المراد بالتشبيه البليغ ما يكون صاحبه بليغا معدودا من البلغاء بمعنى التشبيه المخصوص بالبليغ المعتبر عنده الغريب البعيد دون القريب المبتذل او البليغ بمعنى الواصل الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وكلاهما تكلف لكن لابد منه ومنه قولهم المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والصريح (لغرابته) لا الى حد الخفاء المردود المعدود في التعقيد والمعاني الغريبة اعلى رتبة لعدم خسة الشركاء فيه فرب شريف يبرز في معرض الخسيس لخسة الشركاء فيه (ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ) حتى انه يضرب لما يصل اليه بعد الطلب برد الماء على الظمأ ولا ينافي يند وبين ما يستعملونه من ان حصول نعمة غير مترقبة الذ فان الطلب لا ينافي الحصول الغير

المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ويترقب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة (وقد يتصرف في التشبيه القريب بما يجعله غريبا) قال وهو على وجوه منها ان يكون (كقوله) يعني في ان يجعل التشبيه مبنيا على اثبات امر للمشبه به ليس له كعدم الحياء للشمس في هذا البيت (لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا) اي لم يره لم يبصره (الا بوجه ليس فيه حياء) لان رؤية عظيم القدر بعد التجاوز عن حد الادب خلاف الحياء والشمس قد تجاوز حدها في دعوى المشابهة فالتشبيه ضمني ومكني وجوز الشارح كون يلق بمعنى عارض اي لم يعارض هذا الوجه شمس نهارنا فيكون التشبيه صريحا ويكون الملاقاة منبئة عن التشبيه وفي البيت وجوه اخر لا يبعد ان يجعل موجبة للغرابة احدها جعل التشبيه مقلوبا وهو يخرج التشبيه عن الابتذال والغرابة وثانيها جعل التشبيه مكنيا وضمنيا وثالثها ماتضمنه جعل التشبيه ضمنيا من ان الشاعر يستحي من بيان دعوى مشابهة للشمس صريحا فيجعله مكنيا ولو جعل هذا الوجه فاعل لم يلق اشارة الى الشمس وشمس نهارنا كناية عن الممدوح مفعولا لقوله لم يلق لكان فيه تصرف في غاية اللطف حيث عزل الشمس عن كونه شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار امرا مقررا وامثاله قول الاخر * ان السحاب لتستحي اذا نظرت * الى ندى كفك فقاسته بمافيها * ومن لطائف هذا التشبيه ان اثبات الحياء للسحاب يستتبع كون المطر عرق وجه السحاب لان الحياء يوجب عرق الوجه وانسكاب قطرات العرق (و) منها مايكون مثل (قوله) يعني في تعليق التشبيه بما تعرض تعليقا صريحا وغير صريح نحو هل بدر يسكن الارض فانه في قوة لو كان البدر يسكن الارض (عزماته) جمع عزمة للمرة من العزم وهو ارادة الفعل مع القطع عليه (مثل النجوم ثواقبا) من ثقبه بمعنى خرقه اي نواقذ في الامور كالنجم الذي يخرق الظلمة وينفذ فيها قال الشارح اي لوامعا وكانه جعله من ثقبت النار اي اتقدت (لو لم يكن للثاقبات افول) اي غروب (ويسمى) هذا التشبيه (التشبيه المشروط) وهو التشبيه الذي يقيد فيه المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي او مختلف يدل عليه تصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنها مايكون بجميع التشبيهات كقوله يعني في دعوى قلة المشابهة وبيان كون المشبه به في الدرجات العالية ومتباعدا عن المشبه (شعر) في طلعة البدر شيء من محاسنها * وللقضيب نصيب من تثنيها * اي من تمايلها وتعطفاها ومنها مايكون بجميع التشبيهات كقوله كانما يبسم البيت (وباعتبار اداته اما مؤكد وهو ماحذف اداته) في جعل زيد في جواب من قال من يشبه الشمس اي يشبهها زيد تشبيها مؤكدا نظر لان حذف الاداة على هذا الوجه لايشعر بان المشبه عين المشبه به فالوجه ان يفرق بين الحذف والتقدير ويجعل الحذف كناية عن الترك بالكلية بحيث لايكون مقدرة في نظم الكلام ويجعل الكلام خلوا عنها مشعرا بان المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر فعلى هذا (مثل وهي تمر مر السحاب) اذا كان في تقدير مثل مر السحاب بالقرينة تشبيه مرسل وبدعوى ان مرور الجبال عين مر السحاب تشبيه مؤكد فاعرفه فانه من عوارف الفياض وازهار روضة من الرياض التي لا يفتح بابها الا للعارف المرتاض اهداه لك خاليا عن شوب طمع الاعواض والاغراض (ومنه) اي قريب من هذا المثال فنبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بان المشبه به وضع في الاول موضع اداة التشبيه وهنا لم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه او يقول في الاول بحيث يمكن تقدير اداة التشبيه وفي الثاني بحيث لايمكن اذ لا يصح ان يقال مثل لجين الماء وجعل منه بمعنى من التشبيه المؤكد اي

بعض منه كما ذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة فاحفظه واعتبر به امثاله (نحو والريح تعبث بالغصون) اى تميلها ميلا رقيقا لا عنيفا ففيه مدح للريح بالاعتدال وهو الريح المطلوب كما جاء فى خبر الآثار انه صلى الله عليه وسلم اذا راى ريحا كان يقول اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا والواو حالية و قوله (وقد جرى) اما عطف حال على حال واما تعقيب حال بحال مترادفة او متداخلة (ذهب الاصل) اى ذهب لوقت الاصيل اى الوقت بعد العصر وهو شعاع الشمس فيه لانه مصفر ويوصف بالاصفرار فالذهب مستعار لشعاع الشمس بقرينة الاضافة الى الاصيل فجعله من قبيل لجين الماء كما نقله الشارح لاختفاء لجين الماء بذهب الاصيل الجارى عليه لكونه مموها بها فكن متيقظا فان خطابنا مع اليقظان لامع النعسان (على لجين الماء) اصله ماء كاللجين وهو المقصود بالتمثيل واللجين هو الفضة الخالصة يشبه بها الماء فى البياض والصفاء (او مرسل) عطف على مؤكد (وهو بخلافه) وهو ما قصد اداته لفظا او تقديرا لعدم تقيده بالتأكيد المستفاد من اجراء المشبه به على المشبه فان قلت ان زيدا كالاسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل مرسلا قلت اعتبر فى المؤكد والمرسل التأكيد بالنظر الى نفس اركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه (كما مر) من الامثلة المذكورة للتشبيه المذكور فيها اداته ولك ان تريد جميع ما مر من الامثلة من اول الكتاب الى هنا فانها تشبيه القاعدة بالجزئى بذكر اداة التشبيه ارجو منك التحسين فى هذا التوجيه والافادة لا تقصدنى بالتشويه كما هو ثمرة التقليد ونتيجة الابتلاء بالقيد الشديد (و) التشبيه (باعتبار الغرض) منقسم الى قسمين لانه (اما مقبول وهو الوافى بافادته) اى الغرض (كان يكون المشبه به اعرف شئ) الاولى اعرف الطرفين (بوجه الشبه فى بيان الحال او اتم شئ) الاولى او اتمهما والظاهر الواو فتدبر (فيه) اى وجه الشبه (فى الحاق الناقص بالكامل) وفى التقرير ايضا (او مسلم الحكم فيه معروفة عند المخاطب) ينبغى تقييد قسميه ايضا به كما لا يخفى فلو اخره عن قوله فى بيان الامكان لامكن تعلقه بالاقسام الثلثة من غير بعد (فى بيان الامكان) يشبه ان يكون كونه مسلم الامكان موقوفه كافيا (او مردود وهو بخلافه) والتسمية بالمردود والمقبول بالنظر الى وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح واعلم ان صاحب المفتاح جعل هذا الحكم مشتركا بين بيان الامكان والتزيين والتشويه والحق معه فلا وجه للعدول نعم هل يجب كون المشبه به اعرف بوجه الشبه فى التزيين والتشويه فيه تردو نشاء من ان وجه الشبه هل هو الوصف الحسن اوالقبح او مطلق الوصف فعلى الاول نعم وعلى الثانى لا والا فكلما انتفى شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه او طرف فمردود لكن يبعد الاصطلاح على جعل فايت شرط الوجه او الطرف مقبولا لافادة الغرض الا ان يقال الوفاء بالغرض لا يوجد بدون اجتماع شرائط التشبيه مطلقا (خاتمة) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات بحث لانه لا يخص الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرف والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض مع انه لا مدخل للغرض فيه لان شدة مناسبته بالاستعارة فى تضمنها المبالغة فى التشبيه دعت الى ان لا يفصل بينه وبين الاستعارة مهما امكن وخص البيان بالقوة وعدمها باعتبار ذكر الاركان وتركها لان القوة باعتبار قوة المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالسرحان وباعتبار الاداة نحو كان زيدا اسد فان فيه مبالغة ليست فى زيد كالاسد لانه بمنزلة ان زيدا كالاسد ولهذا ترى بعض ائمة النحو يقول كان ازيدا اسد بمعنى ان زيدا كالاسد وكان مركبة من ان المكسورة وكاف التشبيه الداخلة

على خبرها وباعتبار وجه الشبه نحو زيد كالاسد في كمال الشجاعة فانه اقوى من قولنا في الشجاعة تستوي فيها العامة والخاصة ويخرج عن عهدتها عارف متن اللغة والنحو انما المتعلق لفتنا القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان فلهذا خص بالبيان لكن لابد من تحقيق معنى حذف نيط عليه قوة المبالغة فانه اختفى في جلباب بيان المفتاح ولم ينكشف في نور المصباح الى طلوع هذا الاصباح حتى ظن به ان المراد به مايقابل الذكر واس بذلك فان المسافة بين الملفوظ به والمقدر في نظم الكلام في قوة الافادة قليلة قد حكم به المفتاح في اثناء هذا البحث ولذا شاع التقدير بل شاع في مقام الافادة فلا يفرق عاقل بين قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وبين قولنا زيد في جواب من يقول من يشبه اسدا في الشجاعة في قوله المبالغة اوبين قولنا اسدا في جواب من اي شيء يشبهه زيد في الشجاعة بل المراد بحذف الاداة والوجه تركهما وطيهما عن نظم البيان فالتقدير هنا داخل في الذكر فان مدار المبالغة في زيد كالاسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لايجامع مع التقدير في النظم ومدارها في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وهو لايجامع تقدير الوجه لكن المراد بحذف المشبه حذفه من اللفظ فهو بالمعنى المقابل للذكر وهذا الذي ستر الحق عن عبارة المفتاح واخفاه على الفحول وابعده عن الايضاح حيث قارن حذف المشبه بهذا المعنى بحذف الوجه والاداة بمعنى اخر فجذب حذف المشبه حذفهما اليه وابرزه في معرضه في الانظار فاختفى المقصود في خبايا الاستار وهذا وجعل صاحب المفتاح حاصل مراتب التشبيه ثمانية وفسره المصنف بحاصل مراتبة في القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها اوبعضها ولايخفى ان مثل ماذكر فيه جمع الاركان لامبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة فالاولى اطلاق المراتب بهذا الاعتبار وانما اوقع المصنف فيه نفي المفتاح القوة عن هذه المرتبة دون اصل المبالغة لكن لابد من بناء نفيه على نفي المبالغة وضبط الشارح المراتب الثمانية بان المشبه به مذكور قطعا وحينئذ فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما متروكة اومذكورة واورد على وجوب كون المشبه به مذكورا جواز حذفه في جواب من تشبه الاسد حيث يجاب بقولنا زيد بلاريبة فيراد المراتب ورد ايضا ان هذا المثال من قبيل حذف الوجه والاداة ولامبالغة في تشبيهه فضلا عن كونه في اعلى مراتب التشبيه لكن الوارد يندفع بما حققنا . دون ما اوردوا واجاب عنه الشارح والسيد في شرحيهما المفتاح بمنع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعد تسليمه بمنع وقوعه في كلام البلغاء ولايخفى ضعفه اذ لولم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد في جواب من قام اخبارا بل تعيينا للقائم ولامعنى بمنع الوقوع في كلام البلغاء لانه حذف قياسي لايتوقف وقوع مثله في كلام البليغ على السماع بل الجواب بانه نادر بالقياس الى سائر المراتب فلذا لم يلتفت اليه اوان الجواب في حكم السؤال ومطابق له فحكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو اوردت بوجوب ذكر المشبه به مايشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقق لكان جوابا صوابا ولك في ضبط المراتب الثمانية ان الوجه والاداة اما مذكوران معا اوليس شيء منهما مذكورا اوالمذكور الوجه فقط اوالاداة وعلى التقادير الاربعة فاما ان يذكر المشبه اولم يذكر فقول المصنف (واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه اوبعضها) اشارة الى المراتب الثمانية وقوله باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من اضافة المراتب الى التشبيه فانه في معنى مراتب يثبت للتشبيه وقال الشارح انه متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة

مراتب مختلفة كأنه قيل واعلى المراتب فى قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها وما ذكرنا اقصر طريق فاقتصر عليه ومن البين انه لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام آيلا الى ان اعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة باعتبار احد الذكرين كذا وكذا وذا لا يتوقف على ان يكون لكل من الذكرين مدخل فى ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لا مدخل له فى هذا الحكم تكلف جدا فقوله باعتبار متعلق بمفهوم اضافة المراتب الى التشبيه كما حققنا لا الى قوة المبالغة كما يتبادر ووهم فاعترض بما ذكرناك وان حذف احدهما من مراتب قوة التشبيه لا من اعلى مراتبها لانه لا قوة لما دونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة ايضا لانه ليس فيما دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس حذفهما ايضا اعلى المراتب فى قوة المبالغة بل اعلى المراتب فى المبالغة ولو قال واعلى مراتب التشبيه فى المبالغة لم يتجه هذا (حذف وجهه واداته) معا (فقط) بدون حذف شئ من المسند والمسند اليه وفسره الشارح بقوله اى بدون حذف المسند وله ايضا وجه لا يخفى على من اليه وجد الكلام (اومع حذف المشبه) مع اعتباره فى نظم الكلام اذ لو اعرض عنه وترك بالكلية لترقى من التشبيه الى الاستعاره (ثم) اى الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخى فى الرتبة هذا هو المتبادر واليه جرى بيان الشارح وقد عرفت ما فيه ولك ان تفسره بان بعد هذه المرتبة الاعلى (حذف احدهما كذلك) اى فقط او مع حذف المشبه بقرينة قوله (ولا قوة لغيره) فلا يتجه ما عرفت من لزوم كونهما اعلى بعد المرتبة الاولى مع انه ينافى قوله ولا قوة لغيره ونفى القوة عن غير المذكورين من الامرين يفيد ثبوت المبالغة فيه ولا مبالغة مع ذكر الوجه والاداة ذكر المسند اولا فنفى قوة المبالغة بنفيها فحاصل الكلام ان مراتب التشبيه باعتبار ذكر الاركان او بعضها ثمانية اثنان فيهما مزيد مبالغة فى التشبيه هما ما حذف وجهه واداته مع حذف المسند وبدونه واربع فيهما مبالغة فى التشبيه هى ما حذف وجهه واداته مع حذف المسند وبدونه واثنان لا مبالغة فيهما هما ما ذكر وجهه واداته مع حذف المسند او ذكره وفرق الشارح بين حذف الوجه والاداة فى شرح المفتاح بان المبالغة فى الاول اقوى وجعله من مقتضيات كلام المفتاح وفى الشرح بان الثانى اقوى واختاره السيد السند وانكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه ان فى حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه الشبه وفيه نظر لان الشركة فى جميع الامور ايضا ينفى المغايرة ويوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة يوجب المغايرة لانا نقول صحة الحمل ايضا يوجب المغايرة ويمكن ان يقال تكفى المغايرة بحسب التعقل فى صحة الحمل دون التشبيه بعموم الوجه المستفاد من ذكر الوجه يتخصص بما يجامع الاثنينية ووجه الشارح كون الصورتين الاوليين اقوى من الاربع المتوسطة بان المبالغة اما بعموم وجه الشبه او بجعل المشبه به عين المشبه فما اشتمل عليهما فهو اقوى مما اشتمل على احدهما وتوجيهه عندى بان الاقوى فى المبالغة دعوى الاتحاد فاذا لم يقارنها ما يخل بها بقى على مقتضاها والا فيتنزل عنه الى مرتبة دونه ففى حذف الوجه والاداة تحقق دعوى الاتحاد بلا شائبة فتور وفى حذف الاداة فقط يختل دعوى الاتحاد بذكر الوجه المنبئ عن المغايرة وقد جرى المصنف فى هذا البيان على ما عليه المحققون ورجحه الشيخ فى اسرار البلاغة من ان نحو زيد اسد واسد بحذف زيد وتقديره لقرينة وامثاله مما نسب فيه المشبه به الى المشبه او اضيف اليه نحو لجين الماء تشبيه لا استعارة

كونهما اسحد

كما ذهب اليه البعض وهذا نزاع لفظي مبني على جعل الاستعارة اسماً للذكر المشبه به مع خلو الكلام عن المشبه على وجه ينبئ عن التشبيه او اسماً لذكر المشبه به لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه على ما ذكره الشارح والاوجه انه مبني على انه هل يكفي في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه به ومن افراده او هي عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروغاً عنها مسلمة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول امثال زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه لظهور قصد التشبيه فيها بادنى تأمل لان الدعوى تشعر بالمبالغة في التشبيه لظهور كذب الحقيقة فيصار اليها بخلاف صورة التغير فانه يحتاج الانتقال عنها الى قصد التشبيه الى مزيد تأمل لان الدعوى التي ينتقل منها الى التشبيه غير مقصودة بل امر مفروغ عنه فيحتاج الانتقال عنها الى تدقيق النظر واحضارها ثم انه نقل عن اسرار البلاغة ان اطلاق الاستعارة في زيد الاسد لا يحسن لانه يخص به دخول ادوات التشبيه من غير تغير صورة الكلام فيقال زيد كالاسد بخلاف ما اذا كان المشبه به نكرة نحو زيد اسد فانه لا يحسن زيد كاسد والا لكان من قبيل قياس حال زيد الى المجهول وهو اسد ما اذ المراد باسد فرد ما ولهذا يحسن كان زيدا اسد لان المراد بالخبر المفهوم فالتشبيه بالنوع لا بفرد ما فليس كالتشبيه بالمجهول وانما يحسن دخول الكاف بتغير صورته ونقل النكرة الى المعرفة بان تقول زيد كالاسد فاطلاق اسم الاستعارة ههنا لا يبعد ويقرب الاطلاق مزيد قرب بان يكون النكرة موصوفة بصفة لا يلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب فان التقدير اداة التشبيه فيه مزيد غموض ويحتاج الى كثرة التغير كان يقول هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وقد يكون في الصفات والصلات التي تجري في هذا القبيل ما تحول تقدير اداة التشبيه فيه فيشتد استحقاقه لاسم الاستعارة ويزيد قربه منها كقوله *اسد دم الاسد الهزبر خضابه* موت فريص الموت منه يرعد* فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذا في الموت وايضا يلزم ان يثبت للاسد المعروف ما ليس له فظهر انه انما اريد ان يثبت من الممدوح اسد له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للاسد فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعاً لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح اسدا امر يقرر و يثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة لحصول هذا النوع من الكلام انك تدعي حدوث شئ هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى هذا وفيه نظر من وجوه اما اولا فلان المقصود من زيد اسد المبالغة في تشبيه زيد بهذا الجنس بادعاء انه فرد منه فلا يستدعي جعله تشبيها حسن تقدير اداة التشبيه او امكانه بل يكفي فيه الانتقال منه الى المبالغة في التشبيه والقصد اليه واما ثانيا فلان نحو فلان بدر يسكن الارض يحسن فيه دخول الكاف من غير كثرة تغير الصورة كان يقال فلان مثل البدر يسكن الارض فيجعل يسكن الارض صفة مثل المضاف الى البدر وجعله وصفا للبدر حين حذفه لكون البدر قائما مقامه واما ثالثا فلان نحو اسد دم الاسد الهزبر خضابه ليس المقصود منه ادعاء حدوث شئ هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها بل المقصود منه التشبيه بما ادعى حدوثه على الوجه المذكور والمفهوم من التشبيه كون الممدوح مثل هذا الفرد الذي هو اقوى الافراد او دونه ولا يناقض ذلك كون هذا الفرد

قولنا في زيد الاسد احسن من قول الشيخ لا يحسن دخول اداة التشبيه فيما اذا كان المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وشمس النهار فانه ليس بتم على اطلاقه لانه لا يحسن دخولها في زيد شمس الارض مع كونها معلومة منه

هكذا عبارة الشيخ لكنه لا يخص النكرة لانه كذلك المعرفة الموصوفة كذلك نحو البدر الذي تسكن الارض وشمس الارض منه

التي تجري نسخه

هذا مما غير اليه عبارة الشيخ يجعل فانا لم نجد في اللغة تخيل بمعنى يجعل محال بل بمعنى يأتي بمحال منه

المشبه به اقوى الجنس بان يكون دم ماتعارف كونه اقوى الجنس خضاب يده نعم المشبه به امر خيالى لا تحقق له فقد لاح بما ذكرنا ان الحق ما عليه ظاهر كلام المصنف من جعل امثال زيد اسد تشبيها مطلقا ولا يقدح فيه ما ذكره الشيخ واما ما ذكره الشارح فى بحث الاستعارة من انالا نم ان قولنا زيد اسد يجب ان ينصرف الى معنى قولنا زيد كالاسد لعدم صحة حمل الاسد لعدم توقف صحة الكلام عليه فليكن فى تقدير زيد رجل شجاع بان يكون الاسد مستعارا للرجل الشجاع بقرينة حمله على زيد فليس بشئ لانه لا ينكر امكان جعل الاسد فى المثال المذكور الاستعارة انما ينكر كونه استعارة مع كون التشبيه بين زيد والاسد لان الاستعارة لا تجامع مع ذكر المشبه او تقديره ولا خفاء فى انه على ماذكره ليس زيد مشبها بل المشبه رجل شجاع وهو ليس بمذكور فى نظم الكلام ولا مقدر فالاظهر ان نحو اسد على استعارة لان تعلق الجار به حينئذ اوضح لانه فى معنى مجترئ وان امكن التعلق حين قصد التشبيه ايضا لتضمنه معنى الاجتراء لكونه وجه الشبه وقد جعل السكاكى نحو لقيت من زيد اسدا تشبيها والمصنف اخرجه من تعريف التشبيه باشتراط ان لا يكون على وجه التجريد ولم يجعله احد استعارة وانما خالف السكاكى فيه لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم تقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون فى الضمير لا يظهر الا بعد تأمل ولم تجعل الاستعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم بالمشبه به على المشبه لا باستعماله فيه ولا باثبات معناه له وهذا النزاع لفظى راجع الى تغيير التشبيه كذا يستفاد من الشرح ونحن نقول فى لقيت من زيد اسدا تجريد اسد من زيد لجعل زيد اسدا وهذا الجعل يتضمن تشبيه زيد بالاسد حتى صار اسدا بالغا غاية الجنس حتى تجرد عنه اسد لكن هذا التشبيه مكنون فى الضمير خفى لان دعوى اسديته مفروغ عنها منزلة منزلة امر متقرر لا يشوبه شائبة خفاء ولا يجعل السكاكى هذا من التشبيه المصطلح وكذلك يتضمن التشبيه تجريد الاسد الحقيق عنه اذ لا يخفى ان المجرد عنه لا يكون الا شبه اسد فينصرف الكلام الى تجريد الشبه فهو فى افادة التشبيه بحكم رد العقل الى التشبيه بمنزلة حمل الاسد على المشبه فهو الذى سماه السكاكى تشبيها ولا ينبغى ان ينازع فيه المصنف معه وكيف لا وهو ايضا فى تقدير المشبه والاداة كأنه قيل لقيت من زيد رجلا كالاسد ولا تفاوت فى ذلك بينه وبين زيد اسد (الحقيقة والمجاز) قوله المجاز عديل بقوله التشبيه بعد قوله فانحصر فى الثلثة يعنى انحصر المقصود من البيان فى التشبيه والمجاز والكناية فينبغى ان يقتصر على ذكر المجاز لانه المقصد الثانى من البيان الا انه ذكر الحقيقة تنبيها على ان بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة لانها ضده والاشياء انما تتبين باضدادها فهذا اقتصار لقول المفتاح الاصل الثانى من علم البيان فى المجاز ويتضمن التعرض للحقيقة هذا وقدم الحقيقة لان مدار الحقيقة وهو الموضوع له اصل لما هو مدار المجاز اعنى لازم الموضوع له وسميت بالحقيقة المأخوذة اما من حق بمعنى ثبت فيكون فعيلا بمعنى فاعل او من حق بمعنى علم فيكون فعيلا بمعنى مفعول والتاء على الوجهين للتأنيث عند صاحب المفتاح اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجرى على موصوفه اولا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما على الثانى فلان الحقيقة تقدر منقولة من الوصف بمؤنث محذوف وما يقال ان فعيلا بمعنى مفعول يستوى فيه المؤنث والمذكر مخصوص بما اذا كان موصوفه مذكورا اما اذا كان محذوفا فيؤنث للمؤنث للالتباس والتاء

مطلب
الحقيقة والمجاز

للنقل مطلقا عند الجمهور لان الوصف اذا نقل من الوصفية الى الاسمية يلحق به التاء
علامة للنقل كما في الذبيحة وجعل الشارح توجيه المفتاح تكلفا مستغنى عنه بما ذكره الجمهور
ولعله تفصيل نظر المصنف عليه في الايضاح وقال السيد دعاه اليه ان الاصل في التاء التأنيث
ونحن نقول الاصل في النقل النقل بالغلبة فالظاهر انه استعمل الحقيقة في الكلمة محذوفة
الموصوف حتى صارت اسما لها وكذا التاء في الحقيقة التي هي صفة الاسناد لاطلاقها
على النسبة او الجملة محذوفة الموصوف حتى صارت اسما لها ولا يخفى ان الحقيقة اللازمة
على توجيه المفتاح مغنية عن الحقيقة المتعدية لاستغنائها عن تقديرها وصفا لمؤنث
محذوف بخلاف توجيه القوم فان اللازمة والمتعدية فيه سيان وسمى المجاز بالمصدر
الميمي مبالغة في جوازه عن مكانه الاصلي حتى كانه عين الجواز حتى نصب قرينة له مانعة
عن ارادة الموضوع له بخلاف الكناية فانها وان جازت مكانها الاصلي لكن لا بالكلية
فاحفظه فانه وجه بديع يندفع به ما وجه به نظر المصنف انه لو كان التسمية بالمجاز لكون اللفظ
جائزا عن مكانه الاصلي لناسب التسمية بالجائزة كالتسمية بالحقيقة فالظاهر ان التسمية لان اللفظ طريق
الى المعنى يسلكه السامع من قولهم جعلته مجازا الى حاجتي اى طريقا اليها (وقد يقيدان
باللغويين) رفعا لتوهم ارادة الاسناد والاكثر حمل الاطلاق على اللفظ والتقييد بالعقلي
للاسناد اذ في هذا التقييد حدوث التباس حدوث العام بالخاص فهو كالهرب
من ورطة الى ورطة اشد منها فتأمل وقد نبهك بهذا على ما يصونك عن الوقوع في توهم
ان تقسيم كل من الحقيقة والمجاز الى اللغوى والشرعى والعرفى العام والعرفى الخاص تقسيم
للشيء الى نفسه والى غيره ومثل هذا التوهم غير عزيز اذ الو اهمة في امره غير فاترة لكل ذى
فطنة ضعيفة قاصرة حتى شاع مثله في تقسيم العلم الى التصور والتصديق الى غير ذلك والمؤلف
عامة امره مع الضعفاء فينبغي ان لا يهمل في الذهب عنها حتى يكون آتيا بحق الوفاء
والتذكير بقيد ان واللغويين تغليب المجاز على الحقيقة لتذكيره وكونه اهم (والحقيقة)
اثرها على الضمير تنبيها على اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم المبحث (الكلمة)
خرجت به الاصوات فانها ليست بكلمة لانها ليست بموضوعة كما حقق في محله (المستعملة فيما
وضعت) تلك الكلمة (له) من المعنى (في اصطلاح به التخاطب) اما متعلق بوضعت او بالمستعملة
بعد تقييدها بقوله فيما وضعت له ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح اى المستعملة فيما
وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب ونظر اليه فقول الشارح تعلقه بالاستعمال
وهم لا معنى له عند التأمل لا يساعده التأمل وقول السيد وايضا ينتقض التعريف بالمجاز
الذى يخرج بهذا القيد على تقدير تعلقه بوضعت غير معتمد فاحترز بالمستعملة عن الكلمة
قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما
ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك
فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثانى
المجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل
الشجاع كذا ذكره المصنف ولا يخفى ان اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا ايضا ينبغي
ان يخرج عن التعريف كان يتلفظ بالانسان موضع البشر غلطا فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد
بالاستعمال من غير شعور فينبغي ان يراد بالمستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال
الاختيارية فخروج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له ثم ذكر
ان قوله في اصطلاح به التخاطب احترازا عن القسم الاخر من المجاز وهو ما استعمل فيما

عن تعددها نسخه

فى الذت نسخه

(وضع)

وضع له لا فى اصطلاح به التخاطب كلفظ الصلوة يستعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا اذا لم يوضع فى هذا العرف للدعاء بل فى اللغة ولا يخفى ان فائدة هذا القيد لا ينبغى ان يقتصر فى زعم المصنف على اخراج هذا المجاز لانه كما يخرج هذا المجاز يخرج لفظ الصلوة التى استعملها الشارع فى الدعاء غلطا فانه يتناولها الكلمة المستعملة فيما وضعت له فى زعمه نعم يقتصر عليهما على ما مهدنا لك وما ذكره الشارح فى المختصر من ان المراد باصطلاح به التخاطب اصطلاح به التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة عدول عن المتبادر من غير قاسر اذا لمتبادر التخاطب بتلك الكلمة بل عدول مع الزجر وهو انه يلزم ان لا يدخل فى الحقيقة الحقايق المعدودة من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا اريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة ثم فى تقديم الظرف اشارة لطيفة الى ان التخاطب لا يكون باصطلاحين ثم استعمال الاصطلاح يوجب اخلال التعريف اذ لا يطلق فى الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف الخاص فالاولى فى وضع به التخاطب واما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب القائل بان الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشئ لان وحدة الواضع فى جميع اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح التخاطب وبعد ما اضفنا لكما نطنك شبعان بل ملآن لولم نعرض عليك اذا يدا نعمنا بهما لنا فى الاحسان فلا تعرض عنا فانه وان لم يبق لك طاقة الاستفادة فتقنع منك بالمشاهدة فنقول كما لا بد للنحوى من ضبط ما يجرى فى الاصوات المشاركة للكلمات فى كثرة الدوران على الالسنة فى المحاورات حتى نزلوها منزلة الاسماء المبنية وضبطوها فيما بينها كذلك لا بد اصحاب البيان من الالتفات الى دقايق وسراير يتعلق بها فان البلغاء ايضا يتداولونها تداول المجازات الدقيقة فيقول للمرائى لفعله المعجب به وهو فى غاية الدناءة وى تعجبا تهكما ويخاطبون بالنازل عن درجة العقلاء الملحق بالحيوانات باصوات يخاطب بها الحيوان تنزيلا له منزلة الحيوان فيجب ان يجعل تعريف الحقيقة والمجاز شاملا لها حتى اكاد اجترئ على ان اقول المراد بالكلمة اعم من الكلمة حقيقة او حكما وكذا المراد بما وضعت له وغير ما وضعت له ثم نقول لا يخفى ان كثيرا ما تستعمل الهيئة فى غير ما وضعت له فتخصيص الحقيقة والمجاز بالكلمة يفوت البحث عن سراير تتعلق بالهيئات ولولا مخافة الاسهاب للزمنى الاطناب فى كل مقام لكثرة ما يفيضه الوهاب لكن توهم ضيق حوصلة السامعين يمنعنى عن ان ابوح بكثير مما خفى على ذوى الالباب ولولا ذلك لكان مطاعمة قلبى للقلوب بما تلذ به طيور لمعانى اكثر مما يسعه هواها وبطنه سعاها ثم عدم شمول تعريف الحقيقة للحقايق المركبة كلمة ظاهرة مستفيضة فينبغى تقسيم الحقيقة الى المفرد والمركب وتعريف المفرد منهما بما ذكره على طبق تقسيم المجاز ولما توقف معرفة الحقيقة والمجاز على تعريف الوضع المأخوذ فيهما عقب تعريف الحقيقة وصدر تعريف المجاز به فتعريف الوضع لاجل معرفتهما لا للحقيقة فقط فقال (والوضع) لا مطلقا والا لكان تعريفه تعريفا بالاخص لان الوضع المطلق تعيين الشئ للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان او غيره كالخطو العقد والاشارة والنصب والهيئات ولا وضع الكلمة كما يستدعيه تعريف الحقيقة والا لكان تعريفا بالاعم وحمل اللفظ على الكلمة بجعل اللام للعهد وان يصلحه لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذى هو المقصد هنا ولا يخفى انه فوت المصنف مصلحة التعلم والتعليم حيث اخر تعريف الوضع الى هذا المقام واول ما يحتاج اليه فى هذا الفن تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعرى بانه ماذا اخره

نطنك نسخه

لم نعرض نسخه

المطاعمة ان يدخل الطير فمه اى منقاره من فم انثاه كما هو وقاع بعض الطيور سعد

شاع تعريف الوضع من غير تقييد بهذا التعريف حتى يكاد يحكم بان للوضع معنيين خاص باللفظ واعم شامل له ولغيره سعد

(تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) ولا يختلج فى وهمك ان الاولى للدلالة على شئ لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشئ لا اللفظ والمعنى لانا نقول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع اللفظ والمعنى فكن متبصرا حديد النظر فى دقايق المعانى لئلا تغفل عن لطايف البيان لكن الاولى تعيين اللفظ لشئ بنفسه لان الوضع اضافة بين اللفظ والشئ والاضافة انما تتضح حق الاتضاح بتعيين طرفيها على انك تستغنى حينئذ فى معرفة الوضع عن تعريف الدلالة ويكون اخصر وكانه اراد صاحب التعريف ايداع العلل الاربع فان التعيين لابدله من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هى العلة الغائية (فخرج المجاز) متفرع على تقييد تعريف الوضع بنفسه يعنى خرج تعيين المجاز قال المصنف فقولنا بنفسه احترازعن تعيين اللفظ للدلالة على معنى بالقرينة اعنى المجاز فان ذلك التعيين لا يسمى وضعا فقول الشارح فى الشرح ومختصره فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازى تعسف و يحتمل ان يكون مقصود المصنف انه خرج المجاز عن تعريف الحقيقة (لان دلالته بقرينة) وفيه نظر لان الدلالة على الجزء واللازم البين لاينفك عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقا نعم على ماحققنا ان الدلالة لاتكون بدون الارادة يتم هذا فتذكر اعترض عليه انه تخرج تعيين الحرف ايضا لانه لايتأتى منه الدلالة بنفسه فلوكان الغرض من تعيينه الدلالة بنفسه لكان ذلك سفها من الواضع وقد اجاب عنه الشارح بماينبئ عن انه على حرف من تحقيق معنى الحرف ونحن تفصينا عنه فى شرح رسالة الوضع وفى حواشى شرح الكافية بالاجوبة الشافية فان ظفرت بهما لشبعت وان كنت نهما ومن سوانح هذا المقام ان الحرف موضوع لمفهوم لايستعمل ابدا الا فى جزئى من جزئيات هذا المفهوم كما هو المستفيض فيمابينهم وان حقق الامر على خلاف ذلك وهو يدل بنفسه على ماوضع له وذكر المتعلق لفهم المعنى المجازى (دون المشترك) حال من المجاز اى لم يخرج تعيين المشترك اولم يخرج المشترك عن تعريف الحقيقة لان تعيينه لكل من معانيه للدلالة عليه بنفسه والقرينة انما احتيج اليها لمعرفة المراد هذا هو التحقيق المشهور حتى ظن ان المصنف ومن قال ان عدم دلالته على احد معنييه بلاقرينة لعارض الاشتراك فان الاشتراك اخل بغرض الوضع فتدورك بالقرينة فقد التبس عليه الدلالة بالارادة واين احدهما عن الاخر ونحن مهدنا لك مانجعل هذا القائل محقا فتذكر وقال المفتاح لدفع هذا الاشكال على ماحصله الشارح ان الموضوع له بالنسبة الى كل وضع احد المعنيين بعينه فوضعه للدلالة عليه بنفسه وبالنسبة الى الوضعين واحد من المعنيين غير معين فاذا قلت القرء بمعنى الطهر اولا بمعنى الحيض فقد دل بنفسه على واحد بعينه والقرينة لدفع مزاحمة الغير ولامدخل له فى الدلالة واذا اطلقت القرء فقد دل على غير معين بنفسه واعترض عليه المصنف بان الدلالة على المعين بالتقييد دلالة بالقرينة لابنفسه وان وضع المشترك لواحد غير معين ممنوع ودفعه الشارح المحقق بان القرينة فى المشترك لرفع المانع ولامدخل لها فى الدال بخلاف قرينة المجاز فانها من تتمة الدال وان الوضع لكل معنى يستلزم الوضع الثالث ضمنا فكأن الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة على ذلك وقال اذا اطلق فمفهوم احدهما غير مجموع بينهما وفيه انه لما كان الوضع التعين لغرض لايلزم من مجموع التعيين تعيين ثالث لغرض ثالث

الايضاح نسخه

اى فى قوله فخرج المجاز على كل من احتماليه نظر وليس النظر مخصوصا بالاحتمال الاخير منه

حتى يتحقق وضع وان كان يلزم تعيين ثالث واعترض عليه السيد بان المراد اما انه وضع لاحدهما معينا فى نفسه وعند المتكلمين غير معين عند السامع على معنى انه يتردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه فليس هناك معنى ثالث يفهم منه باعتبار انتسابه الى الوضعين و يكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك تردد بين معنيي الوضعين واما انه وضع للواحد المردد اعنى هذا المفهوم فيلزم افهمه الاحتياج الى قرينة كالمعنيين الاخيرين و يلزم ان لايكون مشترك بين الاثنين فقط و يلزم ان يكون عند الاطلاق مستعملا فى المفهوم المردد و يدفعه ان الاحتياج الى القرينة لدفع المزاحمة وهى عدم قرينة احدهما بعينه والقول بالاشتراك بين الاثنين فقط يجوز ان يكون معناه الاشتراك القصدى بين اثنين فقط على انه صرح الشارح فى بعض تصانيفه بان الوضع الضمنى لايثبت به الاشتراك ولا الحقيقة ولا المجاز ولذا لم يلزم من الوضع الضمنى للالفاظ لانفسها اشتراك جميع الالفاظ نعم لاخفاء انه لم يستعمل فى المفهوم المردد بل استعمل واحد معين فالسامع يفهم المعنيين بحكم الوضع و يتردد فى تعيينه هذا وقال الشارح وفى اكثر النسخ دون الكناية بدل قوله دون المشترك وهو سهو فى الكناية لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذى هو مسماها موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان اسدا فى قولك رأيت اسدا يرمى موضوع بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذى هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة هذا وايضا لو كانت الكناية موضوعة للازم لكانت الكناية خارجة عن البيان اذ ليست دلالتها حينئذ عقلية بل وضعية ثم قال فى الشرح والمختصر ايضا لايقال معنى قوله بنفسه من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اومن غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع فى تعريف الوضع والثانى يستلزم انحصار قرينة المجاز فى اللفظى حتى لو كانت القرينة معنوية كان داخلا فى الحقيقة هذا ونحن نقول لايتجه على ماذكرنا من وجه عدم كون الكناية موضوعة للازم اصلا و يندفع ايضا ماذكره بان الكناية لاينحصر قرينتها فى المعنوية فيخرج كناية لها قرينة لفظية و بان القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له لادخل له فى تعيين المجاز للدلالة على معنى انما هو موجب ارادة الغير والتى بها دلالة المجاز القرينة المعينة ولو قيل من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلى لاندفع الدور نعم هذا مما لايفهم من عبارة التعريف لايقال يمكن تصحيح هذه النسخة بان الكناية يجوز ان يراد منها معناها الموضوعة هى له ومعناها اللازم للموضوعة هى له صرح به فى المفتاح فاذا اريد كذلك صدق عليه اللفظ المستعمل فيما وضع له فيصح ان يخرج المجاز مطلقا عن تعريف الحقيقة دون الكناية اذ يبقى بعضها داخلة لانا نقول ليس الاستعمال مجرد الارادة بل كون المراد من اللفظ مقصودا اصليا قال فى المفتاح واعلم انا لانقول فى عرفنا استعملت الكلمة فيما يدل عليه اوفى غير مايدل عليه حتى يكون الغرض الاصلى طلب دلالتها على المستعمل فيه لكن فى كلام المفتاح مايشعر بان الكناية يصح ان يكون حقيقة فانظر فى هذا المقام فان وجه الحق يخفى فى المقام لما عرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع و ينافيه ماذهب اليه البعض من ان دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغو الوضع بل فى تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة على انه تحصيل الحاصل عقبه بقوله (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) ذبا عن سابقه فقول الشارح هذا ابتداء بحث ليس بذاك فان قلت قد قال فى الايضاح وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته

وهو ظاهر الفساد فحكم بظهور فساده وهنا بان ظاهره فاسد ولم يجزم بفساده فالحق
منهما قلت مراده في الايضاح ان ظاهره ظاهر الفساد كيف قد عقبه بانه أوله السكاكي
ومراده هنا بفساد ظاهره الفساد الظاهر اشار اليه بعدم بيانه كانه قال ظاهره فاسد يستغني
عن البيان قال صاحب المفتاح من المعلوم ان دلالة اللفظ على مسمى دون مسمى مع استواء
نسبته اليهما يمتنع فيلزم الاختصاص باحدهما ضرورة والاختصاص لكونه امرا ممكنا
يستدعي مؤثرا وذلك بحكم التقسيم اما الذات اوغيرها اما الله تعالى وتقدس اوغيره
ثم ان في السلف من يحكى عنه اختياره الاول ومنهم من اختيار الثاني ومنهم من اختار
الثالث هذا كلامه يريد بمن يحكى عنه سليمان بن عباد الضيمري وبمن اختار الثاني
الشيخ ابو الحسن الاشعري حيث قال الواضع هو الله تعالى ووافقه كثير من المحققين وبمن
اختار الثالث البهشمية ومراده ان دلالة اللفظ مع استواء نسبته تمتنع فلا يكون نسبته مستوية
فاختلف في وجه الاختصاص لاما يوهم الشارح ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها
من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فاختلف فيه لان من المخالفين من قال
المخصص هو الذات فكيف تقول بتساوي النسبة ثم قال ولعمري انه فاسد فان دلالة اللفظ
على مسمى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ وانك لتعلم ان ما بالذات لا يزول بالغير لكان
يمتنع نقله الى المجاز وكذا الى جعله علما ولوجب فهمنا معاني الهندية كوجوب فهم اللافظ
منها ولكان يمتنع اشتراك اللفظ بين متنافيين لادائه الى فهم الاتصاف بالمتنافيين من
قولنا هو جور ووجوه فساده اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى هذا تتمة كلامه مع تنقيح
والحاصل ان دلالة اللفظ لذاته بديهي الفساد ويذكر لها منبهات والمنبهات عليها كثيرة
جدا فالمنا قشة في بعض ما ذكروان يؤدي الى ابطاله لا تنفع بل لا يفيد الا تقليلا في المنبه فتنبه
الا ان جعله دلالة اللفظ على اللافظ لذاته محل بحث لانه لعلاقة عقلية الا انه لوضوحها
لا تنفك عنه الدلالة وكانه اراد بالدلالة لذاته ان نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك
عنها ولا يكون دائرة على اعتبار معتبر (وقد تأوله) اى الحكم بدلالة اللفظ لذاته (السكاكي)
حيث قال الذي يدور في خلدي انه رمز وكانه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق
والتصريف رحمهم الله من ان للحروف في انفسها خواص بها يختلف بها كالجهر والهمس
والشدة والرخاوة والتوسط بينهما اوغير ذلك مستدعية في حق المحيط بها علما ان لا يستوي
بينهما واذا اخذ في تعيين شيء منها للمعنى ان لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة مثل
ما ترى في الفصم بالفاء التي هي حرف لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف التي هي
حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان للتركيبات كالفعلان والفعلى بتحريك العين فيهما
مثل النزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وفعل مثل شرف للافعال الطبيعية
اللازمة خواص ايضا فيلزم فيها ما يلزم في الحروف وفي ذلك نوع تأثير لانفس
الكلم في اختصاصها بالمعاني هذا ولا يخفى ان ما اول به كلام ابن عباد يخرجه عن
ان يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلم ببعض المعاني للوضع ويكون مدعيا
لان الاختصاص لذات اللفظ كما دل عليه اول كلامه على طبق ما في كتب الاصول وكانه
يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه ويمكن التأويل بانه اراد
بجعل الدلالة لذات اللفظ نفي توقف الدلالة على ارادة المعنى به وان يراد ان الدال ليس
الا نفس اللفظ وليس الوضع من تتمة الدال والاوجه انه اراد ان بين اللفظ ونفس المعنى
مناسبة يقتضي الانتقال وكان انتقال الاوايل منه الى المعنى لالهام الله تعالى تلك المناسبة

فلما اشتهر كل لفظ فى معنى استغنى فى الانتقال منه اليه عن تلك المناسبة فاكتفى فى الانتقال بالاختصاص العرضى فلم يلهم بالمناسبة بعده ولا وضع لا لله ولا لغيره والله تعالى أعلم ولا اعتداد الا بما الهم اللهم الهمنا رشدنا ولا تضع عاجلا واجلا جهدنا ولا تكلنا الى انفسنا فانك لو وكلت ليس على شئ انفسنا قال المصنف قيل المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه اى تعدت موضعها الاصلى ولم ينسبه الى السكاكى لانه ليس مخصوصا به بل ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة مع وجه اخر وهو انه من جاز به المكان على معنى انهم جازوا بالكلمة مكانها الاصلى فيكون المجاز بمعنى المجوز بها ولم يلتفت اليه المصنف لاحتياجه الى تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه وكأنه حمل الشيخ على الالتفات به ان يكون نظيرا للحقيقة فى كونها بمعنى الفاعل او المفعول ثم قال المصنف وفيه نظر وبينه الشارح المحقق وتبعه السيد السند فقالا وجه النظر ان جعل المصدر بمعنى الفاعل تكلف ولا يخفى انه مما لا يعد فى مقام التسمية تكلفا ومثله اكثر من ان يحصى ومنه اللفظ والمعنى ولعل وجه النظر ان تسميتهم المجاز طريقا وتعريفهم البيان بايراد معنى واحد بطرق مختلفة فى الوضوح الى غير ذلك ينبو ان يسمى مجازا بمعنى الجائز لان الطريق ليست الجائزة بل محل الجواز ولهذا قال والظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه على ما فسره الجوهرى وغيره فان المجاز طريق الى تصور معناه هذا واشار الشارح الى ضعفه حيث سمى قوله زعما وكان وجه ماذكره السيد السند فى حواشى شرح مفتاحه انه لا يلايم ماذكر فى الحقيقة لفوات التقابل ونحن نقول لا خفاء فى فوت التقابل لكن لا يوجب اهمال هذا الوجه بل ترك ماذكر فى الحقيقة الى ما يلايمه فتسمية المجاز فى غاية الحسن لان المعنى المجازى كالسائلة التى لا تسكن لفظ المجاز بخلاف الحقيقة فانه كسكن استقر فيه المعنى الحقيق فالتسمية بالحقيقة تسمية باسم المعنى لان المعنى ثبت فيها فقد روعى التقابل ولم يخف ماله التفاضل ولما لم يمكن جمع المجاز المفرد والمركب فى تعريف واحد ولم يكن بينهما حقيقة مشتركة لم يعرف المجاز المطلق بل قسمه اولا بقوله (والمجاز مفرد ومركب) هكذا ذكر الشارح وهذا انما يصح لو كان المجاز لفظا مشتركا بين مفهوم المجاز المفرد وبين مفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له الى المجاز والكناية دل على ان المجاز هو اللفظ المستعمل فى لازم ما وضع له مع قرينة على عدم ارادة الموضوع له فالوجه ان يقال لما استفيد من التقسيم السابق معرفة المجاز مع قرب عهده اكتفى به وقسمه من غير تعريفه ولم يكتف فى الكناية لبعده عن التقسيم المذكور (اما) المجاز (المفرد فهو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فى اصطلاح به التخاطب) متعلق بوضعت او بالغير لاشتماله على معنى المغايرة او المستعملة بعد تقييده بقوله فى غير ما وضعت له على ما مر وبالجملة فهو احتراز عن اللفظ المستعمل فى غير موضوع له هو موضوع له فى اصطلاح به التخاطب فانه حقيقة مع انه يصدق عليه الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له لكن المصنف جعله لادخال نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له فى الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له فى الاصطلاح الذى به وقع التخاطب وتبعه من جاء بعده وفيه نظر لانه داخل فى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له كما انه داخل فى الكلمة المستعملة فيما وضعت له وكثير مما يتعلق بهذا التعريف يرشدك اليه ما مر فى تعريف الحقيقة

في كونه بمعنى الملفوظ مثال له في المصدر الغير الميمي عهد

بنا فلان منزله اذا لم يوافقه مختار الصحاح عهد

في كونه بمعنى المعنى مثال له في المصدر الميمي عهد

على هذا التقدير لم يحفظ من وجه ذكره المصنف الاجمل

المجاز بمعنى الطريق لانه جعله طريق السامع الى تصور معناه فاسا بلة حينئذ السامعون الا ان يقال اراد بقوله فان المجاز طريق الى تصور معناه طريق للمعنى الى تصوره فيشاركه المعنى ويصل الى تصور الخ

قديما اى غير المتوطن فيه لا معنى المجاز والجائزة

لهما نسخه

في تعريف الحقيقة من تأويل معنى الظرف حيث قال ومعنى الظرفية اعتبار الاصطلاح اى المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب ونظرا اليه انتهى اذ لو كان متعلقا بدون ذلك التأويل هنا لفسد المعنى كما سبق

كلفظ صلوة مستعملة صلوة عند التخاطب باللغة فى الدعاء استعملها المخاطب بالشرع فى الاركان المخصوصة فانه مستعمل فى غير الموضوع له الذى هو الموضوع له فى اصطلاح الشرع

فلا اظن ان يكون لك عنه محاز (على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته) اى ماوضعت له (فلابد للمجاز من العلاقة) لابد من ملاحظة العلاقة ايضا حتى لوكانت علاقة ولم تلاحظ المستعمل لم يكن مجازا بل غلطا وقيد الشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ولا يبعد ان يقال العلاقة فى الاصطلاح ليست الا المعتبر نوعها والعلاقة بالفتح وبكسر فى الاصل الحب اللازم للقلب او بالفتح فى المحبة ونحوها وبالكسر فى السوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس (ليخرج الغلط) اشارة الى فائدة قيد على وجه يصح وقد عرفت ما يتعلق به فتذكر وههنا بحث وهو انه كما يخرج الغلط يخرج مجازا لم تنصب قرينة معينة للمراد منه فان استعماله على هذا الوجه لا يصح الا ان يدعى ان عرفهم خصص قولهم على وجه يصح فى تعريف المجاز بما يتحقق فيه العلاقة ولا يخفى انه لو قال الكلمة المستعملة فى لازم ماوضعت له فى اصطلاح به التخاطب لاستغنى عن قوله على وجه يصح (والكناية) بيان لفائدة قوله مع قرينة عدم ارادته (وكل منهما) اى من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف فى الايضاح فتفسير الشارح اياه بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح (لغوى وشرعى وعرفى خاص) الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى العرف الخاص وتوجيه العبارة ان الخاص وصف للعرفى بحال العرف وقس عليه قوله (او) عرفى (عام) ولاحاجة الى تقييد العرفى بالعام كاحتياجه الى التقييد بالخاص لانه اذا اطلق العرف والعرفى انصرفا الى العام وفسر الخاص بما يتعين ناقله عن المعنى اللغوى كالنحوى والصرفى والكلامى والعام بما لا يتعين ناقله وفيه ان النحوى مثلا تشمل العرب وغيرها كما ان العرب تشمل النحوى وغيره فجعل احدهما متعينا دون الاخر او خاصا دون الاخر لاتوجيه له ويمكن ان يقال المتعين ما يكون وضعا للفظ الاستعمال فى تحصيل امر مخصوص والنحوى انما يضع اللفظ يستعمله فى تحصيل النحوى بخلاف اللغوى فان نظره فى وضع اللفظ ليس على استعماله لتحصيل امر مخصوص قال الشارح تقسيم الحقيقة الى تلك الاقسام باعتبار الواضع وفى المجاز باعتبار اصطلاح به التخاطب ولا يخفى انه يصح تقسيم الحقيقة ايضا باعتبار اصطلاح به التخاطب كما انه يجوز تقسيم المجاز باعتبار الواضع فان الوضع متعبر فى مفهوم المجاز مرارا باعتبار غير ماوضعت له وباعتبار العلاقة بين المعنى المجازى وماوضعت له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة ماوضعت له (كاسد) ذكر اللفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين واللفظ مبهم دائر بين المعنيين فتأمل (للسبع المخصوص) اى حيوان يصيد (والرجل الشجاع وصلوة للعبادة والدعاء وفعل للفظ) المعهود (والحدث ودابة لذى الاربع) المعهود اى الحمار والبغل والخيل (والانسان) المهان (والمجاز) مطلقا سواء كان مفردا اومركبا (مرسل ان كانت العلاقة غير المشابهة) لانه غير مقيد بعلاقة واحدة هى المشابهة بل ارسل وردد بين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه انهم قالوا المجاز مطلقا ابلغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البينة (والا) اى وان لم يكن علاقته غير المشابهة بل يكون علاقته المشابهة قال الشارح فيما سيأتى من قول المصنف والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية الاستعارة ما كانت علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقه على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقى فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ فهو استعارة وان اريد اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل هذا ولا يخفى انك اذا قلت رأيت مشفر زيد وقصدت الاستعارة

فحينئذ لاحاجة لادخال نحو لفظ الصلوة الى قيد فى اصطلاح به التخاطب مع ان القيود فى التعريفات يكون مخرجة فكونها مدخلة خلاف الظاهر فالاصوب ان يكون ذلك مخرجا لما مر

وهو قوله فى تعريف الحقيقة بخروج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له منه

والمعنى فيخرج من تعريف المجاز الغلط والكناية وليس المعنى فيخرج بقيد على وجه يصح حتى لا يصح قوله ويخرج الكناية لانه لا يخرج بقيد على وجه يصح

فلاحاجة لاخراج المجاز بلا قرينة الى قوله مع قرينة الخ بل هو خارج لقوله على وجه يصح منه

اخذ هذا التخصيص من قول الشارح العلاقة فى المطول وهو لان هذا معنى قوله على وجه يصح منه

لعل وجهه انه يجب توجيه الكلام حينئذ اذ العطف يقتضى خلاف ذلك فى المعرفات فيحتاج الى التوجيه فيها منه

ماوضع له نسخة

ولبس مشفره غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسلا (فا ستعارة) انحصر المجاز في المرسل والاستعارة لانه لم يوجد مجاز يكون العلاقة فيه المشابهة وغيرها معا ولهذا اطلق قوله والا فالاستعارة والا فالاستعارة ماعلاقة المشابهة لاغير ويتجه عليه انه لاوجه لتوسيط تقسيم المجاز بين قسمي التقسيم الاول له (وكثيرا ما) في نفسه لابالقياس الى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق قل (تطلق الاستعارة) لم يضم رفاعل يطلق مع سبق ذكره لانه سبق مرادابه معناه والمراد هنا نفس اللفظ (على استعمال اسم المشبه به في المشبه) الاولى على اخذ لفظ المشبه به للمشبه ليستقيم اخذ المستعار منه بلاتكلف وليشمل استعارة الفعل والحرف بلاتأويل ولقد اكد ذلك الاطلاق بتفريع اثره عليه فقال (فهما) اى المشبه به والمشبه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) قد نبه على انه اراد بالاسم اللفظ باستعماله فيما يقابل المسمى لامايقابل الفعل والحرف (مستعار) لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه كذا في الشرح والاولى لانه كامر طلب عارية وقد وهم من قال الاولى مستعار ايضا اى كما انه استعارة لان كونه استعارة ليس نتيجة الاطلاق المذكور حتى يصح ذكر ايضا (والمرسل كاليد في النعمة) بالكسر الخفض والدعه وبالفتح النعم قال المصنف لان من شانها ان تصدر عن الجارحة ومنها تصل الى المقصود بها ويشترط ان تكون في الكلام اشارة الى المولى لها يقال اتسعت ايادى فلان عندى ولايقال اتسعت اليد في البلد كما يقال اتسعت النعمة فيها هذا وينبغى ان يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف في استعمال اليد في النعمة لاعلى توقف كونه مجازا عليه والا لانتقض تعريف المجاز بالصدق على يد مستعملة في النعمة من غير اشارة الى المولى لها (وفي القدرة) والاولى اوالقدرة تنبه وهى صفة بها يتمكن العالم من الفعل والترك فهى اخص من القوة وهى صفة بها يتمكن الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة وقد جمعهما المفتاح حيث قال كما اذا اردت بها القوة اوالقدرة والمصنف رأى ان ذكر القوة غير ظاهر الجهة اوحشو فتركها لانها امان يريدبها المعنى المشهور فاستعمال اليد فيها اقل قليل واما ان يريدبها القدرة كما قيل فحشو قال المصنف لان اكثر مايظهر سلطانها في اليد وبها يكون البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك من الافعال التى تبنى عن وجود القدرة ومكانها والحاصل ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية اوالصورية للقدرة وبهذا علم ان علاقة السببية والمسببية اعم من الحقيقية والتنزيلية ولوجعلت اليد آلة لهما لم يبعد (والراوية في المزادة) هى وعاء يستقى به يطلق عليها الراوية التى هى البعير اوالبغل اوالحمار يستقى عليه كذا في القاموس فتفسير الشارح المزادة بالمزود الذى يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر سهو والعلاقة كون البعير حاملا لانه كأنه العلة الفاعلية لانه به يصل المزادة الى المستقى ولما كان البحث عن المرسل في غاية القلة ولذا قدمه على الاستعارة وكان ذلك موهما لقلة استعماله ازاح ذلك الوهم بتكثير الامثلة لكن ربما يشعر تكثير الامثلة بانه جرى على ماقيل ان المجاز يشترط فيه النقل كما في الاحاد حتى لايجوز استعمال مجاز لم يسمع مع ان الصحيح انه يتوقف على سماع نوع العلاقة حتى لايجوز التجوز بعلاقة لم يسمع نوعها واما احاد المجاز فلا يشترط فيه سماع دفعه بذكر تسعة انواع من العلاقة من الانواع الثلثة والعشرين للمجاز المرسل فانهم ضبطوا انواع العلاقة خمسة وعشرين اثنان للاستعارة الشكل كالفرس المنقوش والوصف اعنى مابه الاشتراك غير الشكل والباقى للمجاز المرسل وفى بعض شروح

بل مايتجه الاطلاق المذكور كون استعمال المشبه به في المشبه استعارة وعلى كون الاخذ المذكور مختاره
سعد

هرباعن المفاد من الواو وان امكن ان توجيه بالعطف على كاليد كما صرح به العلامة في المطول

الحيثية نسخه

المزود وعاء الزاد قاموس

مختصر ابن الحاجب عدها سبعة وعشرين ذكرناها فى رسالتنا المعمولة فى الاستعارة مع مزيد تحقيق ولما اختار المذهب المختار كان حقه ان يتوقف فى انواع العلاقة لتوقف العصمة عن الخطأ فى التجوز على معرفتها وكانه اكتفى بذكر التسعة لانه اختار ان الانواع خمسة كما ضبط ابن الحاجب الشكل والوصف والكون عليه والاول والمجاورة الا انه اكتفى عن ذكر ها المجاورة بتعداد سبعة اقسام منها من السببية والمسببية والكلية والجزئية والحالية والمحلية والالية قال الشارح اورد تسعة غير ماسبق وماسبق لم يكن الا السببية على ماحققه وذكر ثالث فكانه اراد بالمغايرة ان السابق سببية تنزيلية وما ذكره سببية حقيقية لكن يأباه انه قال يرتقى ماذكروا من انواع العلاقة الى خمسة وعشرين والمصف قداورد هنا تسعة غير ماسبق فانه يدل على انه اورد تسعة من خمسة وعشرين والسببية منها اعم من التنزيلية والحقيقية والازادت على خمسة وعشرين و الظاهر من قوله (ومنه)وبعض المجاز المرسل ففى الاخبار به عن (تسمية الشئ باسم جزئه)تسامح لكنه تسامح اقرب مما وقع فى المفتاح حيث قال المجاز المرسل نحو ان يراد الرجل بالعين فالتوجيه اما ان يصرف منه عن التبعيض الى الابتداء اى وناش من المجاز المرسل كذا او بحذف المضاف من المبتدأ اى منه ذو تسمية الشئ باسم جزئه واما ماذكره الشارح من انه اعنى ان فى هذه التسمية مجازا مرسلا فوجهه خفى وتسمية الشئ باسم جزئه انما يصح اذا كان الجزء مدارا فى المعنى الذى قصد بالكل كما ان مدار الرقابة على العين دون غيرها من الاعضاء حتى لا يصح التعبير عن الرقب باليد مثلا فلا يبعد ان يقصد بقوله (كالعين فى الربيئة) التقييد ايضا والربيئة الطليعة من ربا بالقوم اذا كنت طليعة لهم فى مكان عال (وعكسه كالاصابع)هى جمع اصبع بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الباء ومن لغاتها اصبوع وجمعها اصابيع كذا فى القاموس (فى الانامل)جمع انملة بلغاتها التسع الواضحة من ضرب حركات الهمزة فى حركات الميم وهى من الاصبع مافيه الظفر كذا فى القاموس وهو اشارة الى قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى اذانهم من الصواعق استعمل الاصابع فى الانامل اذ ما يجعل فى الاذن انملة السبابة هذا اذا اريد باصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور اما لو اريد جعل كل منهم اصابعه فى اذنه ففيه ذكر الاصابع الخمس وارادة انملة وفيه مزيد مبالغة كانه جعل جميع الاصابع فى الاذن لئلا يسمع من الصواعق شئ (وتسميته) اى ومنه تسمية الشئ (باسم سببه نحو رعينا الغيث) اى النبات الذى سببه الغيث (او مسببه) لم يقل وعكسه تفننا وكذا ذكر الواو فى الاقسام تارة وذكر او اخرى (نحو امطرت السماء نباتا) وشرط بعض فى المسبب ان يكون غاية فحينئذ يكفى ذكر تسمية الشئ باسم سببه واورد فى الايضاح من امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم قال الشارح وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال فى تفسيره اى الدية المسببة عن الدم هذا ويمكن توجيه كلامه بانه جعل الدية داعية الى القتل حتى لو لم يمكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل بالقتل ولا تنافى بينه وبين تفسيره لان المعلول من وجه قد يكون علة من وجه الا ترى ان الغاية مسببة عن ذى الغاية فاشار الى بيان مسببية الدية عن الدم يعنى انها مسببة عنه لا انه سببها فى الخارج فلا تعجب من المصنف وتعجب من الشارح ثم تعجب ولا تك معجبا برأيك الصالح فان الله هو الواهب الفاتح (او ما كان عليه) اى تسمية الشئ باسم الشئ الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى (نحو وآتوا اليتامى اموالهم) اليتيم واليتمان فى الانسان من لا اب له ما لم يبلغ الحلم وفى البهايم ما فقد الام

حاصل التوجيه هو ان الدية التى كانت مسببة الدم فى الخارج جعلها المصنف فى ذهنه سببا له بالمعنى المذكور وتفسيره اشارة الى بيان مسببيتها عنه فى الخارج فلا ينافى وفيه ان ذلك البيان لا مدخل له فى اداء المقصود فكان مستدركا فى بيان الغرض كما لا يخفى
منه

يعنى ثم تعجب من الشارح المتأخر وحسن انتقاله
منه

قبل استغنائه من الام وايتاء اليتامى اموالهم بعد الحلم وهم ليسوا يتامى حينئذ فاطلاق اليتامى
عليهم بعلاقة انهم كانوا يتامى من قبل (اوما يؤل اليه) اى تسمية الشئ باسم ما يؤل ذلك
الشئ اليه فى الزمان المستقبل (نحو انى ارانى اعصر خمرا) اى عنبا يؤل الى الخمر اذ المقصود
ليس خمرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله والبيضاوى وقال الشارح اى
عصيرا يؤل الى الخمر وفيه خفاء اذ العصر لا يتعلق بالعصير كما لا يتعلق بالخمر الا ان يؤل
العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعى اليه (اومحله) اى تسمية الشئ باسم محله (نحو فليدع
ناديه) النادى مجلس القوم نهارا او المجلس ماداموا فيه ٧ وفى التعبير عن اهل النادى به المبالغة
فى عجزهم عن الجواب كالنادى (اوحاله) اى تسمية الشئ باسم حاله فيكون على وتيرة
نظائره اوحال فيه كما هو الظاهر فيه (نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى فى الجنة)
التى يحل فيها الرحمة وفى التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كانها الرحمة
نفسها (اوآلته نحو واجعل لى لسان صدق فى الآخرين اى ذكرا حسنا) والتعبير عنه باللسان
للدلالة على طلب ذكر لا ينقطع دلالته على خيره كما لا ينقطع كلمات اللسان وخص الآخرين
بالتفسير بخفائهما فان قلت لم لا يجعل اللسان على حقيقتهما فيكون المعنى واجعل لى لسان صدق
فى الآخرين نافعا لى ونفع اللسان بعده انما هو بان يذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى
الآخرين يكون باللام لا بفى بخلاف الذكر فان نسبته شاعت بفى ويحتمل ان يكون المراد
واجعل لى كلاما صادقا ٥ باقيا فى الآخرين اى اجعل لى لسانى متكلما بكلمات صادقة باقية
فى الآخرين بان لا ينسى ولا ينقطع ولا يحرف ولا يذهب عليك ان العلاقة بتفصيلها معتبرة
فى الكناية ايضا اذ لا فرق بين الكناية والمجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقى فى المجاز
دون الكناية فان قلت كل من العلاقات لا يستلزم اللزوم وقد سبق فى مقدمة الفن ان كلا من
المجاز والكناية لفظ اريد به لازم معناه قلت لم تشترط العلاقة لتفيد اللزوم اذ المعتبر اللزوم ولو
بالتأمل فى القرينة فلا يتوقف على العلاقة فان قلت فقد دل ما سبق على ان يذكر الملزوم وارادة
اللازم تحقق المجاز والكناية فينبغى ان لا يتوقف على العلاقة قلت ما سبق قاصر يجب ان يعتبر
فيه ما يتم به فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة واللزوم فى الجملة فاوجه اشتراطهم فى الجزء ان يكون
ملزوما للكل كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت ما سبق قاصر تجب
العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغى ان يعلم ان مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه
ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف فى المجاز والحقيقة بل كونه متبوعا للكل حتى لا يوجد الكل بدونه
حيثما وان الرقبة ملزومة للانسان لان الانسان لا يوجد بدونها بخلاف اليد وهذا معنى الملزوم
عند علماء البيان فان قلت ما من جزء الا وشأنه ان الكل لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل
وان اجابوا عنه بان مبنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء لا يمنع فوته اطلاق اسم ٤ الكل
عرفا كاليد فانها مع انتفائها يسمى الشخص انسانا بخلاف الرأس لان العرف جعل الكل
المسمى بالانسان ما لم يعتبر فيه اليد مثلا لانه مع اعتباره جزأ جوز وجود الانسان بدونه
واطلق الانسان ومما وقع للشارح المحقق فى هذا المقام انه اشتبه عليه الملزوم بهذا المعنى
بالملزوم بمعنى سبق فاستعمله فى تصحيح تحقق اللزوم بالمعنى السابق مع العلاقات فتمكن
ولا تتبع الزلة وان كنت مغلوب جذب ربقة التقليد فانه ليس شأن من له فطنة ما انما هو شأن
بليد اى بليد (والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية) عدل عن قول السكاكى والاستعارة المصرح بها
تنقسم الى تحقيقية وتخييلية لوجهين اما عن التقسيم الى التقييد فلان التحقيقية قيد
القسم لا نفسه اذ لا يسمى القسم تحقيقية بل استعارة تحقيقية واما عن الاستعارة المصرح بها

٧ وفى التفسير   نسخه

ومما وقع له ايضا انه تصدى
لتصحيح اللزوم بين المستعار له
والمستعار منه فصححه بان المستعار له
فى الاسد مفهوم الشجاع وهو
لكونه من اخص اوصافه ينتقل
الذهن اليه لمخالطة الاسد انما يستعار
للشجاع لا لزيد او عمرو على
الخصوص ولا شك فى انتقال
الذهن من الاسد الى الشجاعة
ولما كان هذا هادما لبنيان
الاستعارة محولا لها الى المجاز
المرسل اذ لا شبه من الاسد
ومفهوم الشجاع الشامل وبغيره
بذل السيد المحقق الجهد فى تأويله
وتحصيله فقال ان الاسد استعار
للرجل الشجاع وينتقل منه اليه
بانتقالين فينتقل اولا من الاسد الى
مفهوم الشجاع لانه عارضه
المشهور وهذا الانتقال ظاهر اغلبى
وثانيا من مفهوم الشجاع الى بعض
معروضاته من حيث هو معروض له
وهو لا يخلو عن خفاء لكنه يتضح
بمعونة المقام والقرينة هذا وانت
غنى عن هذا التطويل بما عرفت
ان مبنى الانتقال ليس على العلاقة
بل على القرينة فيما لم يكن الانتقال
متضحا فلذا لم نحم حول هذا
الكلام فالاسد مستعار للرجل
الشجاع واللزوم بمعونة القرينة
على ان الانتقال كما يكون
من المعروض الى العارض ومن
العارض الى المعروض يكون من
الامثال الى الامثال فلا حاجة الى
اعتبار الانتقالين   سه

٥ نافعا   نسخه

٤ الكلى   نسخه

الى الاستعارة فلان معنى الحقيقية محقق المعنى فبتقييد الاستعارة بالحقيقية تخرج التخييلية لانه عند المصنف ليس لفظا فلا يكون محقق المعنى وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمر فى النفس فلا يكون محقق المعنى وايضا ماهو الاسم هو الاستعارة الحقيقية المصرح بها الحقيقية فلو قال والاستعارة المصرح بها قد تقيد بالحقيقية لاوهم ذلك وافاد بلفظ قد الى ان اطلاقها على الاستعارة الحقيقية قد تكون على اطلاقها لتبادر الفهم اليها واعلم ان الاستعارة التخييلية تخرج بقيد الحقيقية عند السكاكى لان معناها شئ وهمى محض كما ستعرف واما الاستعارة بالكناية فانما تخرج من المقيد لان المقيد بالحقيقية عنده انما تكون الاستعارة المصرح بها على ماعرفت والاستعارة بالكناية داخلة فى الاستعارة الحقيقية عند السلف لانه باللفظ المستعار المضمر فى النفس وهو محقق المعنى ولا يذهب عليك انه كما يقيد الاستعارة بالحقيقية يقيد المستعار بالتحقيق لان المستعار قد يكون تخييلا وكذا الاستعارة بالمعنى المصدرى لكن لا لتحقق معناها بل لتحقق معنى مستعار لها وعبارة المصنف لا يصلح ان يكون الاستعارة بالمعنى المصدرى لاباء قوله لتحقق معناها عنه لا لاباء قوله كقوله لدى اسد لانه مسامحة لا محالة اذ المراد كاسد فى قوله فليكن المراد كاستعارة اسد فى قوله والضمير فى قوله (لتحقق معناها حسا او عقلا) راجع الى افراد الاستعارة والمقيد بها سابقا اما لفظ الاستعارة عند من ليست مشتركة بالاشتراك المعنوى بين الحقيقية وبين التخييلية والمكنية عنده واما مفهومها عند القائل بالاشتراك المعنوى فهناك استخدام ولقد نبه بهذا التعليل على حقيقة النسبة فى الحقيقية وهو انه نسبة معنى الاستعارة الى التحقيق فالحسى (كقوله) اى قول زهير بن ابى سلمى (لدى اسد شاكى السلاح) فى القاموس شاك السلاح بتشديد الكاف وشايكه وشاوكه وشاكيه حديده وفى الصحاح شاك السلاح اللابس السلاح التام وشاك السلاح وشاكيه حديده فقول الشارح شاكى السلاح اى تام السلاح لا يوافق شيأ منهما (مقذف) هو كمعظم على مافى القاموس من رمى باللحم رميا اى جسيم نبيل وفسره الشارح بالشجاع اى مرمى فى الوقايع كثيرا انما مه (له لبد) كعنب جمع لبدة وهو الشعر المتراكب بين كتفى الاسد ويقال للاسد ذو لبدة وفى المثل هو امنع من لبدة الانسان (اظفاره) جمع ظفر (لم تقلم) التقليم مبالغة القلم بمعنى القطع والمناسب ان يجعل المبالغة راجعة الى النفى ولا يجعل النفى داخلا على المبالغة ونظيره قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد وتقليم الظفر كناية عن الضعف فى حواشى الكشاف فلان مقلوم الاظفار اى ضعيف وفى المصراع مبالغات جعله ذا لبد فكانه اسود اذ لا يكون لاسد الا لبدة وحصر اللبد فيه كما يفيده تقديم الظرف والمبالغة فى نفى الضعف (و) العقلى مثل (قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق) يوصف الدين بالحق لاشتماله على الاحكام المطابقة اذ الحق الحكم المطابق والدين امر محقق عقلا وفى التعبير عنه بالصراط طلب الهداية التى تجعله كالمحسوس وذكر صاحب المفتاح فى قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان تحمل عندى ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتفاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته هذا والمراد بقوله يحتمل الاحتمال الذى يساوى احتمال التخييل وينافى كون الظاهر والا فالاحتمال لا ينافى الظاهر وههنا بحثان احدهما ماذكره الشارح المحقق فى هذا المقام وهو ان الحمل على التحقيق بما ذكره الزمخشرى حيث قال شبه ما غشى الانسان والتبس به من الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس الا انه يحتمل ان يريد بالحوادث الضرر الحاصل من الجوع فيكون الاستعارة عقلية وان يريد انتفاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون

حسية كما ذكره السكاكى فلايكون من عند السكاكى وهذا البحث مما ذكره الايضاح الا انه
قال ظاهر كلام الزمخشرى انها عقلية وظاهر كلام السكاكى انها حسية فالشارح خالف
معه بان كلام الزمخشرى محتمل وكلام السكاكى نص وان كان الحق معه فى الاول لكن
ليس فى الثانى لجواز ان يكون ذكر انتفاع اللون ورثاثة الهيئة فى كلام السكاكى على سبيل
التمثيل والاظهر ان مراد الزمخشرى بالحوادث ما يعم الكل ولا يخص بشئ من الحسى والعقلى
ويمكن دفع ما اورده الشارح بان السكاكى اراد جمهور الاصحاب ولم يرد بقوله عندى
تخصيص الاحتمال بنفسه بل انه على خلاف جمهور الاصحاب موافق للزمخشرى على انه
يمكن ان لا يريد باصحابنا علماء المعانى بل اهل عصره وثانيهما ما ذكره السيد السند ان احتمال
التخييل ركيك جدا لا ينـاسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص ضار مجد فيما هو
بصدده فلا بد وان يثبت له من لوازمه ما له مدخل فى الاضرار دون اللباس الذى لا مدخل له فيه
هذا ويمكن دفعه بان لباس الشخص ما يبرز فيه فلما شبه الجوع بشخص اثبت له لباس يبرز فيه
لا مطلق ما يكسوه فاذاقة لبـاس الجوع عبـارة عن ابرازهـا فى معرض الجوع وفيه افادة
انها ابتليت بالجوع فى الغاية حتى كانها نفس الجوع وبارزة فى لباسـه وظاهرة فى معرضه
والآية ثمة بحث يمنع من بيـانه خوف الاسام فليرجع الى شروح المفتـاح من اراد التمام
وقد تم تصور الاستعارة بما مر الا انه ذكر المصنف فى الايضاح هنا تعريفا له فقال فالاستعارة
ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى به اى ما استعمل فيه فلم يتناول ما استعمل فيما وضع
له وان تضمن التشبيه به نحو اسد زيد ورأيته اسـد الاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على ان المراد
بقولنا ما تضمن مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجـاز الى الاستعارة وغيرها والمجـاز لا يكون مستعملا
فيما وضع له هنا وقد افاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى المجازى وان كان مشهورا فيه
وفى قوله لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه نظر لانه لا يتم فى اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيـه
معناه بما وضع له لا يجب فيه ان يكون معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشئ بنفسه لانه لا يلزم
فيه ذلك لتعدد ما وضع له واخراج الاسد فى الامثلة المذكورة عن التعريف مبنى على ما استقر
فيه رأيهم ان المراد بزيد اسـد دعوى اندراج زيد تحت مفهوم الاسـد ليتوسـل بها الى
المبالغة فى التشبيه فان تم والا فلا ولا يتجه عليه ما ذكره الشـارح انا لا نسلم ان اسدا فى زيد
اسـد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل فى رجل شجاع فيكون مجازا واستعـارة اذ اصله زيد
رجل شجـاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنـا المشبـه به فى معناه فيكون استعـارة عـلى انا
ان جوزنا كون زيد اسد محتملا لهذا التوجيه فليس لاحد ان ينكر صحة ان يقصد به ما تقدم
فالمحترز عنه هو الاسد بهذا المعنى واما ما ذكره السيد السند من ان الحق مع القوم فان الفرق
بين قولنا مردى همچو شيرست زيد وبين شيرست زيد يكشف عن ذلك فان التشبيه فى الاول راجع
الى ذات ما حمل على زيد وفى الثانى الى زيد مما لا ينفع فان من يقول ان زيدا اسد فى المعنى زيد رجل
شجاع يقول شيرست زيد معناه مردى همچو شيرست زيد فلا يفيده تبديل الفارسى بالعربى شيئا
والعجب منه انه قال انما اخرنا زيدا فى المثال الاول لانه لو قدم احتمل الكلام رجوع التشبيه الى زيد
بناء على ان الخبر قصد به المفهوم ولا معنى لرجوعه اليه واما فى المثال الثانى فتأخيره للموافقة
ودفع توهم اسناد الفرق الى التقديم والتأخير لان قولنا زيد مردى همچو شيرست لا يحتمل
الا تشبيه ذات ما والا للغـا ذكر مردى وان مردى همچو شيرست فى صورة التقـديم خبر
لوجب احتمال رجوع التشبيه الى زيد بحـاله نعم لا ينكر جودة ما قال انك اذا قلت زيد اسد
لم يحسن تقدير الاداة لان ظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه مندرج تحته مبالغة فلو قدرت

وانما قال وان كان اشـارة الى
ما ذكره السيد السند من ان الحمل
على الضرر والالم الحـاصل من
الجوع اكثر مناسبة للاذاقة فانهـا
يستعمل فى المضار والآلام فيقال
اذاقة الضر والبؤس منه

عليه نسخه

فاتت المبالغة بخلاف ما اذا قلت زيد الاسد فههنا ثلاث مراتب الاولى ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيدا لاسد الثانية ادعاء اندارجه تحت الاسد كقولك زيد اسدا الثالثة جعل اندراجه تحته مسلما فالاولى تشبيه اتفاقا والثالثة استعارة اتفاقا واما الثانية فقد ترقت عن مرتبة صريح التشبيه حيث سيق الكلام ظاهرا لكونه فردا منه لكن القصد حقيقة الى اثبات الشبه بطريق المبالغة و يجوز تقدير الاداة نظرا الى المآل وان لم يحسن نظرا الى الظاهر ولا ينقض ذلك بالاستعارة لان اللفظ هنا لم يستعمل بمعنى اخر واطلق عليه فتسميتها بهذا الاسم اولى لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماها استعارة فكأنه اراد التنبيه على ارتفاعها عن حضيض التشبيه ولابد له ان يفسر الاستعارة بما يتنا ولها ايضا اذ تعريف المصنف لا يتناولها كما عرفت ومما يجب الاحتياط فيه مواضع اشتباه التشبيه بالاستعارة فانه ربما يشتبه لتعارض اماراتهما حتى قال صدر الافاضل اذا ترك المشبه بالكلية وأتى بوجه الشبه ففيه اشكال نحو رأيت اسدا فى الشجاعة لان ترك المشبه لفظا و تقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضى ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضى ان يكون تشبيها اى رأيت رجلا كالاسد فى الشجاعة قال الشاعر * ولاحت من بروج البدر بعدا * بدور مها تبرجها اكتنان * يعنى لاحت من قصور مثل بروج البدر فى البعد بقرات وحشية هى كالبدور اظهار هن زينتهن للرجال اختفاء والمها جمع مهاة وهى البقرة الوحشية قال الشارح فالظان مثل هذا تشبيه لان المراد بكون المشبه مقدر الاعم من ان يكون محذوفا جزء كلام او يكون فى الكلام ما يقتضى تقديره هذا يعنى ما يقتضى اعتباره وكونه مرادا فى معنى الكلام وان لم يكن تقديره على وجه لا يختل نظامه كذا يستفاد من كلام السيد السند لكن لا يوجد ما لا يمكن تقدير المشبه بدون اختلال النظم فان فى كل ما بعد استعارة يمكن تقدير مثل فيقال فى جاءنى اسد تقديره جاءنى مثل اسد وفى جاءنى اسد فى الشجاعة جاءنى مثل اسد فى الشجاعة و ينقدح من هذا ان اثبات الاستعارة فى كلام العرب مشكل جدا ومما جعلوه تشبيها قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر واستدلوا عليه بان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين سواد الليل ولا يخفى ان الخيط الابيض اذا كان مشبها به لا يصح ان يكون مبينا بالفجر بل المبين به المشبه المقدر فى الكلام ففيه مسامحة وان البيان لا ينافى كون الخيط الابيض استعارة لان استعمال الخيط الابيض فى الفجر بناء على ادعاء دخوله تحت جنس الخيط الابيض فلو بين ان المراد بالخيط الابيض اى فرد منه من فرديه المتعارف وغير المتعارف لم يكن بعيدا ومن علامات الاستعارة التى ذكرها الشارح وعدها السيد جيدة هو ان يصح وضع اسم المشبه مقامه كما فى رأيت اسدا يرمى فانه يصح رأيت رجلا شجاعا يرمى ولا يفوت الا المبالغة فى التشبيه وفيه انه يصح فى التجريد ايضا مثل ذلك فيصح ان يقال فى لقيت من زيد اسدا لقيت منه رجلا شجاعا ولما كان تقسيم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة مبنيا على ان الاستعارة مجاز لغوى لا عقلى احتاج الى اثباته وابطال كونه مجازا عقليا فاشتغل عقيب التقسيم به تقريرا للتقسيم فقال (ودليل انهما) اى الاستعارة (مجاز لغوى كونها موضوعة للمشبه لا للمشبه به ولا للاعم منهما) وذلك معلوم من اللغة ومسلم عند من يخالف فى كونه مجازا لغويا و يدعى كونه مجازا عقليا وما ذكره المفتاح والمصنف فى بيانه توضيح للبديهى وهو انه لو كان الاسد موضوعا لاحدهما

اماراتهما نسخه

بان بياض الخيط نسخه

لكان اطلاقه على الرجل الشجاع من جهة التحقيق لامن جهة التشبيه ولانقلب المطلوب بنصب القرينة وهومنع الكلمة عن حملها على ماهي موضوعة له الى ايجاب حملها على ماهي موضوعة له وايضا لوكان موضوعا للشجاع مطلقا لكان وصفا لا اسما هذا فلامجال للمناقشة فيه بان كون المطلوب بنصب القرينة منع الكلمة عن حملها على ماهو موضوعة له ثم بل المطلوب على هذا التقدير منعها عن حملها على بعض معانيها الموضوعة هي لها الى ايجاب حملها على بعض اخركما هوشان المشترك وكون الاستعار صفة لايبطل في استعارة مثل الناطق والمراد بقوله لاللمشبه انه لم يوضع للمشبه لاوحدها ولامع المشبه به حتى يكون مشتركا بينهما فلا يتجه انه لم يستوف ابطال الاحتمالات ولا يحتاج الى ان يقال اكتفى بمشاركة هذ الاحتمال مع احتمال كونه موضوعا للمشبه في اللازم وانما احتاج الى نفي كونه موضوعا لاعم منهما في اثبات كونه مجازا لغويا لانه لوكان موضوعا للاعم منهما يصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة بان يطلق العام لعمومه ويقع على الخاص بمعونة القرينة من غيران يستعمل في الخاص كما اذا قلت رايت انسانا قيما اذا رأيت زيدا ولم يرد بالانسان الا مفهومه فان العام حينئذ مستعمل فيما وضع له لكنه قدوقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن اشتبه عليه اطلاق العام على الخاص لابخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه ظن انه مجاز واعترض عليه بانه لادلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه على ان اعتراضه مما يتعجب منه لان الدلالة المعتبرة في المجاز يشمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه بحث لانه اذا جوز ان لايكون نعم مافعلت مجازا في مقابلة من قال اكرمت زيدا بان يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل بعمومه لزم ان لايوجد من قسم المجاز مايكون عاما مستعملا في الخاص اذ لايوجد في عام قرينة صارفة عن المعنى الموضوع له اذ كل ماظننه قرينة صارفة يحتمل ان يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها مستعملا على عمومه فلا يكون قرينة صارفة (وقيل انها مجاز عقلي) لا بمعنى اسناد الفعل اومعناه الى ملابس غير ماهو له بتأول بل (بمعنى ان التصرف في امر عقلي لالغوي) وهذا النفي مدار النزاع والافلا ينكر من يجعله مجازا لغويا هذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبدالقاهر بين كونه مجازا لغويا وبين كونه مجازا عقليا فتارة اطلق عليها المجاز اللغوي وتارة المجاز العقلي لا لالتباس حقيقة الامر عليه فانه مما لا يتوهم في شانه ذلك بل للتنبيه على انها ليست لمجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلي (لا نها لما لم تطلق على المشبه الابعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به) بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد (كان) تامة جواب لما (استعمالها (فيما وضعت له) متعلق بالاستعمال فلاحاجة الى مافي الشرح انه في تقدير استعمالا فيما وضعت له يعني الاسد استعمل في مفهومه الحقيقي وسراية الحكم عليه الى الرجل الشجاع كسرايته الى سائر افراده الحقيقية بناء على احاطته بالرجل الشجاع لقضية الادعاء المذكور ولا يخفى ان مجرد ادعاء الدخول يكفي في كون الاسد حقيقة سواء كان الدخول بدعوى ان للاسد فردين متعارفا هوماله الهيكل المخصوص وغيرمتعارف وهوالرجل الشجاع او بدعوى ثبوت الهيكل المخصوص لزيد فقول الشارح في شرح التنقيح ان جعلها مجازا عقليا مبني على اعتبار مرجوح هودعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه وهودعوى فرد غير متعارف لمفهومه ممالاوثوق به قال المصنف والدليل على الادعاء انه

وحده نسخه

او لاما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لوكانت استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لامبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا تعدى الى مفعولين كان بمعنى صير و يفيد اثبات صفة لشئ حتى لا يقال جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة هذا وفي الوجه الاول انه لا يلزم من انتفاء الادعاء ان يكون مجرد نقل الاسم استعارة بل النقل لعلاقة المشابهة من غير وضع المنقول اليه وفي الوجه الثاني ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة لمجرد انه بمنزلة دعوى الشئ بينة كما في سائر المجازات على ما سيأتي والادعاء دليل اخر وهو انه لولاه لما امتنع استعارة العلم (ولهذا) اي ولان اطلاق اسم المشبه على المشبه به بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به (صح التعجب في قوله) اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه يظلله (قامت) فاعله نفس (تظللني) في الشرح اي توقع الظل على (من الشمس) اي من اجلها ولدفع حرها والمراد من الشمس تظللني نفس الغلام اي توقع على ظلا حاصلا من الشمس والاول هو الموافق لقوله شمس تظللني من الشمس (نفس اعز على من نفسي) بالاضافة الى ياء المتكلم او بتنكير نفس واشباع كسرته كما في الشمس اي من كل نفس وهو ابلغ (قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس) فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر وفيه نظر لانه يجوز ان يكون التعجب من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس او من انقياده له وخدمته له (والنهي عنه) اي عن التعجب (في قوله) (لا تعجبوا من بلى غلالته) هي ثوب يلاقي البدن (قد زر) اي شد (از راره على القمر) فلولا ان جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي من التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن (ورد بان الادعاء) مسلم لكنه (لا يقتضى كونها مستعملة فيما وضعت له) فيما ادعى دخوله تحت مفهومها وفيه ان الادعاء او اوجب صحة كونها حقيقة لكفى اذ معها لا ضرورة في القول بالتجوز فدعوى كون المجاز عقليا لا يتوقف على اقتضاء الادعاء الاستعمال فيما وضعت له بل يكفي فيه ان يقال يصح ان يكون الاسد مثلا مستعملا في مفهومه ويكون واقعا على الرجل الشجاع لادعاء انه من افراده كما سبق فالجواب ان يقال استعمال الاسد في مفهومه لا يوجب شموله للرجل الشجاع وسراية الحكم كما في افراده ما لم يقصديه ويمكن ان يقال اذا قلت رأيت اسدا وحكمت رؤية رجل شجاع يمكن فيه طريقان احدهما ان يجعل الاسد مستعارا لمفهوم الرجل الشجاع وثانيهما ان يستعمله فيما وضع له الاسد ويجعل مفهوم الاسد الة لملاحظة الرجل الشجاع ويعتبر تجوزا عقليا في التركيب التقييدي الحاصل من جعل مفهوم الاسد عنوانا للرجل الشجاع فيكون التركيب بين الرجل الشجاع ومفهوم الاسد مبنيا على التجوز العقلي وان كان تقييديا فلا يكون هناك مجاز لغوي الا ترى انه لا يجوز لغة في قولنا ليل نهار صائم فقد حق القول بان المجاز عقلي ولكن اكثر الناس لا يعلمون ولما اراد الاستدلال اشار الى وجه التعجب والنهي عنه بحيث لا يقتضي ارادة المعنى الحقيقي فقال (واما التعجب والنهي عنه فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة) ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به يترتب عليه ولا يخفى ان الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والنهي عنه لم يجعلا دليلين على كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضاءه كون

الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافي المجاز اللغوي ولما كان في الاستعارة توهم كذب وذلك يوجب ان لا يقع في القرآن وكلام الرسول اشار الى انها تفارقه فقال (والاستعارة) اي الذي يتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به (تفارق الكذب) ولا تلتبس به لوجهين (بالبناء) اي بسبب بناء الاستعارة اي ما يتضمنه (على التأويل) والصرف عن الظاهر الذي هو افادة تلك الدعوى واعتقاده الى جعل افراد الاسد متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز في هذه الصورة ليتوسل به الى المبالغة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد هو الكذب (ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر) اذ لا يجامع الكذب نصب القرينة كما لا يجامع التأويل المذكور فقد افترقت عن الكذب بالوجهين ولك ان تريد ان الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكذب اذ جاء في اسد يشتبه بالكذب لولا شيء من هذين الوجهين هذا كله اذا اريد بالمفارقة نفي الاشتباه اما لو اريد نفي لزوم الكذب فلا حاجة الى شيء من هذين التأويلين لكن المراد بالمفارقة عن الكذب المفارقة في الجملة اذ ربما كان ما قصد من المبالغة في شان المشبه كاذبا غير مطابق ولقد حرر في هذا المقام كلام المفتاح احسن تحرير وعدل عنه بالطف تغيير لما فيه من التطويل والخفاء لانه قال والاستعارة لبناء الدعوى فيها على التأويل تفارق الدعوى الباطلة فان صاحبها يتبرء عن التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره فان الكذب لا ينصب دليلا على خلاف زعمه واني ينصب وهو لترويج ما يقول راكب كل صعب وذلول هذا ولما كان الباطل والكذب واحدا اما مطلقا او بالذات عند من فرق بينهما باعتبار مخالفة الواقع للقول في الباطل ومخالفة القول للواقع في الكذب كان الفرق بين الاستعارة والكذب مغنيا عن ذكر الباطل فاكتفى لذلك بذكر الكذب وصفى كلامه عن شوب التخصيص بلا مخصص حيث لزم المفتاح من تخصيص التأويل بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب واغنى المشتغل بكلامه عن مؤنة حمل الباطل على باطل غير معلوم البطلان عند متكلمه وحمل الكذب على ما علم كذبه وتوجيه التخصيص بانه للاشارة الى ان الباطل الذي لم يعلم بطلانه في غاية البعد عن قصد تأويله فضلا عن نصب القرينة بخلاف الكذب فانه لا ينافي قصد التأويل وان لا يقع قطوا انما ينافي نصب القرينة اذ لا يخفى انه في غاية الخفاء والاغلاق على ان ما هو المقصود لا يستدعيه ولا التخصيص لوجه اخر مما يمكن ان يقال وهو اقرب من هذا المقال لكن صرفنا عن بيانه لك خوف الملال (ولا تكون علما) قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد ان يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالنحاة لانه علم اضطراري دعا الى القول به احكام نحوية فحينئذ يدخل علم جنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الاصلية بلا كلفة بجعل في بيانه والجملة عطف على قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية على جملة اسمية ولك ان تجعله عطفا على قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعيا (لمنافاته الجنسية) وبناء الاستعارة على جعل المستعار من افراد المستعار منه بادعاء ان له قسمين قسما متعارفا وقسما غير متعارف فلما لم يكن للعلم مفهوم كلي جنسي امتنع ان يستعار ولامتناع ان يكون له الفرد فضلا عن ان ينقسم الى متعارف وغير متعارف قال المصنف ولان العلم لا يدل الا على معين من غير اشعار بوصف فلا اشتراك بين معناه وغيره الا في مجرد التعيين ونحوه من العوارض التي لا يكفي شيء منها جامعا في الاستعارة (الا اذا تضمن نوع وصفية) الاولى

راجعا نسخه

فيما نسخه

لايكون نسخه

نوع وصف لان الوصف مصدر لايحتاج فى اداء المعنى المصدرى الى الحاق الياء المصدرى والمراد بتضمن الوصف ان يكون الوصف لازما للشخص نظرا الى ذاته او بسبب اشتهاره بالوصف فان الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له و يجعل الموصوف فردا متعارفاله والمستعارله فردا غيرمتعارف هكذاذكروه وفيه انه تكلف لايوافقه الاستعمال فان استعمال العلم فى المشبه بدعوى العينية لابدعوى ادخالهما تحت جنس وقد تنبه الشارح لهذا فى التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضى وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه به فان وجد ذلك فى مدلول الاسم سواء كان علما اوغير علم جاز استعارته والافلا هذا كلامه لاتقول فليكن مراد المصنف انه لايكون علما الااذا اشتهر بوصف لانه لابد للاستعارة من وجه شبه له مزيد اختصاص بالمشبه به لانا نقول قدفصل المصنف هذا الكلام بمالايحمل هذا التوجيه على انه لااختصاص لتضمن الوصفية بهذا المعنى بالعلم الا ان يقال مامن اسم جنس الاوله وصفية واشتهار بصفة بخلاف العلم فانه يندرفيه ذلك فلهذا اشترطت فى العلم دون اسم الجنس (كحاتم) اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم جعل اسما لحاتم بن عبدالله بن الحشرج الطائى العلم فى الكرم ومادر اسم فاعل من مدر بمعنى طان صاراسما للمخارق الذى هو لئيم ليس له فى البخل سهيم سمى به لانه شق ابله فبقى فى الحوض قليل فسلح فيه ومدرالحوض وسحبان على وزن عطشان علما البليغ يضرب به المثل وهو فى الاصل بمعنى صياد يصيد مامر به والمناسبة ظاهرة و باقل لرجل يضرب به المثل فى العى والفهاهة من يوم اشترى ظبيا باحدعشر درهما فسئل عن شراه ففتح كفيه ليشير باصابعه الى عدد العشرة واخرج لسانه ليتم الاشارة الى احدى عشر فانفلت الظبى وقرينتها مامر فى تحقيق المجاز وهو القرينة المانعة فيبادر من قوله (وقرينتها) قرينة الاستعارة الصارفة لها عن الحقيقة لكن الانفع ان يراد قرينة الاستعارة مطلقا صارفة كانت اومعينة اوكليتهما ومن البين انه لااختصاص لهذا التقسيم بقرينة الاستعارة بل تجرى فى المجاز المرسل والكناية ايضا ولاينكشف الداعى الى جعلهم قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا مماينصرف فيها عن الحقيقة قرينة والزائد عليه ترشيحا وايضا لايظهر فرق بين الاستعارة قرينتها متعددة و بين الاستعارة المجردة الا ان يلتزم (اماامر واحد كما فى قولك رأيت اسدا يرمى اواكثر) اى امران او امور يكون كل واحد منها قرينة (كقوله) اى بعض الاعراب على مافى الايضاح (فان تعافوا) اى تكرهوا يقال عاف الطعام اوالشراب وقد يقال فى غيرهما يعافه و يعيفه عيفا وعيفانا محركة وعيافة وعيافا بكسرهما كرهه فلم يشرب به (العدل) العدل مقابل الظلم ولايبعد ان يحمل على التوحيد كما فسر به قوله تعالى ان الله يأمر بالعدل خص بالذكر لانه اول الايمان (والايمانا) جواب الشرط محذوف اى تلجاون اليهما وقوله (فان فى ايماننا نيرانا) علة الجزاء اقيم مقامه والنيران اما جمع نور اونار استعيرت للسيوف اوالرماح يلمن وتخصيصها بالسيوف كما هو المعروف اواستعارتها من النار لامن النور كما هو المشهور منظور لبس للانظار السليمة بمنظور فتعلق الكراهة بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران الة الحرب التى تشبهها فى اللمعان لاحقيقتها لانه يدل على ان الجزاء المحاربة وفى التعبير عن السيوف بالنار التى هى جزاء الظلم والكفر فى الشرع لطافة بينة وقد يقال من القراين قوله فى ايماننا فان النار لاتؤخذ بالايدى وفيه ضعف لايخفى (اومعان ملتئمة) يكون المجموع قرينة واحدة فيقابل قوله اواكثر

فانفلت نسخه

ويصح كونه قسيما له كذا في الشرح وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح حمل الواحد على البسيط لانه يبقى اكثر من واحد هي مركبات واسطة على اى تقدير يبقى واسطة هي معان غير ملتئمة بكون المجموع قرينة وحمل الالتئام على مجرد كون المجموع قرينة دون كل واحد بعيد (كقوله) اى البحترى (وصاعقة) مجرور بواو رب او مرفوع موصوف بالظرف مبتدأ خبره تنكفى بها والصاعقة هي نار تسقط من السماء (من نصله) بيان صاعقة اى صاعقة هي نصله جعله صاعقة في الاشتعال والتأثير او المراد صاعقة ناشئة من نصله فهي وهمية تخييلية فكان لنصله صاعقة تحرق الاعداء والاول اظهر والى الثاني ذهب الشارح والنصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح ونفس السيف ما لم يكن له مقبض على ما في القاموس فعلى هذا جعل سيفه لاختفاء مقبضه في كف الممدوح كانه لا مقبض له (تنكفي) اى تنقلب (بها) الباء للتعدية اى تنقلب تلك الصاعقة (على ارؤس) جمع رأس للقلة ارادبها الكثرة لداعي مقام المدح (الاقران) جمع قرن بالكسر وهو الكفو في الشجاعة او عام (خمس سحايب) صرف السحايب رعاية للقافية اى انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطاء سحايب كذا في الشرح ففي البيت استتباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك توهم انه لا يلايم ذكره المقام ولك ان تجعل انامله سحايب العذاب في نزول الصاعقة والنار والمسطور تفسير السحايب بالانامل والظاهر ان المراد بها الاصابع فكانه اريد مزيد المبالغة في الشجاعة حيث يكفي الاقران انامله ولا يحتاج في هلاكهم الى اعمال الاصابع ولهذا عبر عن ارؤس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن انامله الخمس بجمع الكثرة اشارة الى ان الارؤس مع كثرتها كانها قليلة بالنسبة الى انامله الخمس لاحاطة انامله اياها وشمولها لها فحينئذ مجموع المعاني الملتئمة التي جعلت قرينة لارادة الانامل بالسحايب ذكر الصاعقة وبيان انها من نصل سيفه وجعلها على ارؤس الاقران وجعل السحايب معدودة بعدد الانامل مع ضميمة مقام المدح فان قطع النظر عن مقام المدح بجعل المراد بها الاصابع فالتفسير بالانامل وترك ضميمة مقام المدح يورث الذم (وهي) اى الاستعارة ينقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر وقوله باعتبار اخر بالاضافة اى باعتبار امر اخر هو المقارنة بما يلايم شيئا من الطرفين وعدمها فيكون على نحو اعتبار نظائره ويوافقه عبارة الايضاح هنا بدل قوله باعتبار اخر باعتبار امر خارج عن ذلك كله وفيما بعد واما باعتبار الخارج والشارح غفل عنه فجعل قول المصنف فيما بعد وباعتبار اخر تركيبا توصيفيا فقسره باعتبار اخر غير الاعتبارات السابقة (باعتبار الطرفين) اى طرفي الاستعارة ففيه مسامحة او طرفي التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعدوم للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكانه نبه على ان الاستعارة بالمعنيين سيان في هذه التقسيمات (قسمان لان اجتماعهما) اى الطرفين (في شئ اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه) استعارة الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشئ حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق توصل الى المط قال المصنف والهداية والحيوة لا شك في جواز اجتماعهما قال الشارح الاولى ان يقال الاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ وفيه بحث لانه يجوز ان يكون اعتبارهم ان يجعل استعارة الاماتة للاحياء وفاقية لعدم امكان اجتماع الموت والحياة فنبه المصنف بما ذكره على معنى امكان الاجتماع (ولنسم وفاقية) اى المنسوبة الى الوفاق بمعنى الموافقة (واما ممتنع) كاستعارة الميت

حلها نسخة

وحلها نسخة

ان لا يجعل نسخة

فى الآية للضال اذلا يجتمع الموت مع الضلال ولهذا قال نحو احييناه فى او من كان ميتا فاحييناه
و(كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) اى نفعه بالفتح ولا يتوقف ذلك على عدم
نفعه اصلا بل يمكن الاستعارة للنافع فى امر غير النافع فى امر اخر باعتبار عدم نفعه قال المصنف
ثم الضدان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان
اقل علما واضعف قوة كان اولى ان يستعار له اسم الميت ولما كان الادراك اقدم من الفعل فى كونه
خاصة للحيوان لتوقف افعاله المختصة به اعنى الارادية على الادراك كان الاقل علما اولى
باسم الميت او الجماد من الاقل قوة وكذا فى جانب الاشد لان الادراك الاشد اختصاصا
بالحيوان اشد تبعيدا له من الموت فكل من كان اكثر علما واشرف علما كان اولى بان يقال انه حى
هذا كلامه قال الشارح ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم
والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد
الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه
اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك هذا اقول هذا تشكيك
فى العبارة لغفلة عن حقيقة التشكيك فان التشكيك بالاشدية ان يكون الاثار فى البعض اكثر
من بعض فنقول الضدان فيما نحن فيه الموت والحياة وهما قابلان للتشكيك باعتبار الاشدية التى
هى التفاوت فى الاثار له وذكر قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت الحياة للشدة لتفاوت اثارها التى
منها العلم والقوة فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان الحياة فيه اضعف فهو باسم الميت اولى
لان الميت اسم للاشد فى الموت لانه دال على الثبوت دون الحدوث واقل علما اولى من الاقل قوة
وكل ما كان العلم فيه اكثر واثار القوة فيه ازيد كان باسم الحى اولى وان مات واكثر علما اولى
من ازيد قدرة هكذا حقق المرام ودع التشكيك للغفلة عن تحقيق المقام وكن مستفيضا
من موهبة الملك العلام (ولنسم) هذه الاستعارة (عنادية) لمعاندة كل طرف منها الاخر
(ومنها) اى من العنادية الاستعارة (التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل) اى الاستعارة
التى استعملت (فى ضده) اى ضد معناها الحقيق (او نقيضه لما مر) فى باب التشبيه من تنزيل
التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم (نحو فبشرهم بعذاب اليم) اى انذرهم استعيرت
البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرورا فى المخبر للانذار الذى هو ضدها بادخال الانذار
فى جنس البشارة على سبيل التهكم وللنظم توجيهات اخر وهى انه امر نبى الرحمة بانذارهم شبه
بالتبشير فى انشراح صدره فيه ازالة الانقباضة من الانذار عنه فيكون استعارة البشير للانذار الجامع
كونهما مرغوبين له صلى الله عليه وسلم وانهم فى امتناع لانذار كن يستمع التبشير لعدم مبالاتهم به
فالاستعارة لجامع المشابهة فى عدم الخوف منهما وانهم فى الجد فى اكتساب العذاب الاليم كالراغب
فيه فانذارهم به شبيه بالاخبار بمرغوب فيكون كالتبشير فاحفظها فانها من افاضة العليم الخبير
(وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وسمى فى باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا
جامعا لانه ادخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع افراد المشبه به تحت مفهومه
(قسمان لانه اما داخل فى مفهوم الطرفين) لم يستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر
من ان وجه الشبه اما داخل فى مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنى
الاستعارة على ان وجوب كون الجامع اخص بالمشبه به يوهم امتناع دخوله فى مفهوم الطرفين
لما تقرر ان الذاتى لا يتفاوت فى الافراد ووجه صحة ان ما تقرر انما هو فى ذاتيات الماهيات
الحقيقية دون المفهومات الاعتبارية (نحو) قوله عليه السلام خير الناس رجل تمسك بعنان
فرسه (كلما سمع هيعة) اى صوتا يفزع منه اوصوتا يخافه من عدو (طار اليها) اسناد طار

عن اختلاف نسخه

الى الرجل مجازاى طار فرسه بسعيه اليها وتمة الحديث اورجل فى شعفه فى غنيمة حتى يأتيه الموت يعنى صلعم خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد اورجل اعتزل الناس وسكن فى رأس جبل فى غنم قليل قنع بمنافعها واشتغل بالعبادة حتى يموت استعار الطيران لعدو الفرس والجامع داخل فى مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) اذالطيران قطع المسافة بسرعة بالجناح والعدو قطعها بالاقدام بسرعة والاول قطع المسافة فى الهواء والثانى قطعها فى الارض واعترض عليه الشارح بان السرعة غير داخلة فى مفهوم الطيران بل هو مجرد قطع المسافة بالجناح غايته انه فى الاكثر بالسرعة هذا والشيخ فرق بين العدو والطيران والانسان والفرس والاسد بان الاولين من جنس واحد هو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة لانهما مما يقبل الشدة و الضعف وذلك لا يوجب اختلافا فى الجنس بخلاف الاسد والانسان فعلى هذا للاستعارة تقسيم آخر هو ان الطرفين اما من جنس واحد اومن جنسين لكن فى حصر مابه الاختلاف فى السرعة بل فى جعلها مابه الاختلاف نظر لا يخفى على من نظر فيما سبق (واما غير داخل) عطف على قوله اما داخل وغير الداخل فى مفهومهما يحتمل ان يكون داخلا فى مفهوم احدهما كما فى تشبيه العدو بالطيران فى قطع المسافة بسرعة فانه داخل فى مفهوم العدو دون الطيران كما حقق وقد خالف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه و بين تقسيم الاستعارة فقال فى تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين اوخارج عنهما فجعل الخارج عن احد الطرفين داخلا فى القسم الاول وهنا جعله داخلا فى القسم الثانى ولو اردت تطبيقهما فاجعل الداخل فى الطرفين فى تأويل الداخل فى احدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو (كما) من استعارة الاسد للرجل الشجاع فان الشجاعة خارجة فيه عن الطرفين لظهور ان الاسد موضوع الحيوان المخصوص والشجاع وصف له والمستعار له هو الرجل الموصوف بالشجاع والصفة خارجة ولا تعويل على ما قال الشيخ فى اسرار البلاغة من ان الاسد موضوع للشجاعة لكن فى تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها (وايضا) تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهوانها (اما عامية) منسوبة الى العامة (وهى المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمى اوخاصية) منسوبة الى الخاصة (وهى الغريبة) اى البعيدة عن العامة اوعن كل احد الا ان الخاصة يدركونها بسرعة سيرهم (والغرابة قد تكون فى نفس الشبه كما فى قوله) اى قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب انه اذا نزل عنه والقى عنانه فى قربوس سرجه وقف مكانه حتى يعود اليه (واذا احتبى قربوسه) القربوس محركة ولا يسكن الا للضرورة وهو حنو السرج على ما فى القاموس وفى الصحاح المعتمد الذى رأيناه القربوس للسرج فالقربوس مقدم السرج ولا حاجة الى حذف مضاف اى مقدم السرج كما يوهمه عبارة الشارح حيث قال قربوسه اى مقدم سرجه وفى الصحاح القربوس السرج (بعنانه علك) مضغ (الشكيم) كالشكيمة الحديدة المعترضة فى فم الفرس (الى انصراف الزائر) يعنى الى انصرافى عبر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وان طال مكثه كما هو شان الزائر الحبيب يدل عليه ماقبله عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر والمخاطر طالب الشفاء على خطر هلاك اى مثل ذاك الرجل يريد نفسه فى تعويد فرسه كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان فى القربوس ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب فى ركبة المحتبى ممتدا منحدرا الى جانبي ظهره فاستعار له الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه

مفهوميها نسخه

بثوب اوغيره على تلك الهيئة (وقد تحصل) الغرابة (بتصرف فى العامية كما فى قوله)* ولما قضينا
من منى كل حاجة* ومسح بالاركان من هوماسح *وشدت على دهم المهارى رحالنا*
ولم ينظر الغادى الذى *هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا* (وسالت باعناق المطى
الاباطح) التسبح كالمسح المهارى كالصحارى والجوارى جمع المهرية وهى الناقة
المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه
دقاق الحصى والنظر محركا يجئ بمعنى الانتظار يريد لما فرغنا عن اداء مناسك
الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا
وارتحلنا ولم ننتظر الغادى الذى هو رائح للاستعجال اخذنا فى الاحاديث
واخذت المطايا فى سرعة السير استعار السيلان للسير الحثيث فى غاية السرعة للابل
والشبه فيه ظاهر عامى لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة (اذا اسند الفعل)
يعنى سالت (الى الاباطح دون المطى) اواعناقها حتى افادت انه امتلأت الاباطح من الابل كما فى
نهر جار فانه انما يسند الجريان الى النهر اذا امتلأت الا ماء بحيث لا يتميز من الماء (وادخل الاعناق
فى السير) حيث جعلت الاباطح سائلة مع الاعناق بجعل الاعناق سائرة اشارة الى ان سرعة سير
الابل وبطؤه انما يظهر ان غالبا فى الاعناق ويتبين امرهما فيه وسائر الاجزاء يستند اليهما
فى الحركة وتبعهما فى الثقل والخفة هذا ما ينظر فى هذا المقام ولا يخفى ان النجاة من السيل
يكون باخذ امر يحفظ الغريق عن الغرق بجعل الاحاديث كاعمدة اخذ بكل طرف منه واحد
من المصاحبين يسهل عليهما سيلان المطايا بعد جعل سيرهن سيلا تصرف دقيق بلغ
التشبيه معه مرتبة يخص بها اخص الخواص ثم انه يمكن حمل التشبيه على ما
هو خاصى فى اصله بان يقال لم يقصد تشبيه السير بالسيل فى السرعة بل تشبيه المطايا وهى
الابل التى لها لون السيل بنفس السيل فى الاتصال والحمرة والسرعة وتشبيه اعناقها المرتفعة
المتحركة بما يجرى على السيل ولا يخفى ان هذا تشبيه مركب مبتدع فى غاية الدقة ولك
ان تريد بالاباطح الطرق فيكون من تشبيه الطرق بالاباطح بعد تشبيه السير بالسيل فى السرعة
فيكتنف تشبيه السير بالسيل بضم تشبيه الطرق بالاباطح اليه دقة وخصوصا قال المصنف
وقد يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارة لالحاق الشكل بالشكل كما فى قول امرئ القيس
* وليل كموج البحر مرخ سدوله *على بانواع الهموم ليبتلى *فقلت له لما تمطى بصلبه *واردف
اعجازا وناء بكلكل *الا ايها الليل الطويل الا انجلى *بصبح وما الاصباح منك بامثل* اراد
وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذى صلب يزيد شئ فى طوله
عند تمطيه ثم بالغ فى ذلك جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد انه يصفه بالثقل على
قلب ساهرة والشدة والمشقة فاستعار له كلكلا اى صدرا ينوء به اى يثقل به هذا كلامه
قال الشارح والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال يعنى ليس مما نحن فيه
من الاستعارة المصرحة ولا يخفى ان التقسيم الى العامية والخاصية مما يجرى فى الاستعارة
بالكناية ايضا لانه دائر على ظهور الجامع وغرابته فلا يبعد ان يصير الاستعارة بالكناية
فى الليل باعتبار تشبيهه المبتذل بالانسان باعتبار شيوع خطابه غريبة تجمع عدة استعارات
تخييلية فيكون البيت نظيرا لما نحن فيه وتنبيها على جريان هذا التقسيم فيه (و) الاستعارة
(باعتبار الثلثة) اى المستعار له والمستعار منه والجامع (ستة اقسام) لان الاستعارة التى
جامعها عقلى وليس طرفاها حسيين طرفاها اما عقليان او مختلفان فهذه ثلثة اقسام
اشار اليها ثانيا والاستعارة التى طرفاها حسيان جامعها اما عقلى واما حسى واما مختلف

ماخلص نسخه

فيكسوا نسخه

بعضه حسي وبعضه عقلي فهذه ثلاثة اقسام اخر اشار اليها اولا ولا يخفى ان استعارة العقلي للحسي ينبغي ان لا يجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول فكفى شاهدا عليه وقوعه في القرآن على ما سيذكره المصنف وان ما جعله تقسيما باعتبار الثلثة تقسيمان تقسيم باعتبار الطرفين رباعي وهو ان الطرفين اما حسيان او عقليان او مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثي وهو ان الاستعارة جامعها اما حسي او عقلي او مختلف جمعهما وسماه تقسيما باعتبار الثلثة ووجهه خفي والاخفى اكل شربه والاشهى له ما هو خير به وقد جعل السكاكي هذا التقسيم خماسيا لاهمال وما وجهه مختلف ويعتذر له تارة بان لم يوجد له مثال في التنزيل وندر استعماله وتارة بانه داخل باعتبار فيما وجهه حسي وباعتبار فيما وجهه عقلي ولما كان جعل الاقسام ستة مخالفا لما ذكره السكاكي استدل عليه بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والسهام (فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي) الحلي كقفل وبالفتح ما زين به من مصنوع المعدنيات او الحجارة جمعه حلي كدلي او هو جمع والواحد حلية كظبية (القبط) بالكسر اهل مصر واليهم تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس (والجامع الشكل) لا وجه لترك الخوار (والجميع حسي) يدرك بالبصر والخوار يدرك بالسمع وفي كون الاية استعارة بحث اذ جسدا له خوار صريح في انه لم يكن عجلا اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقرة وقد ابدل من العجل بدل الكل وظاهر انه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان بيان الخيط بالفجر اخرجه من ان يكون استعارة الى التشبيه فكذا ابدال جسدا له خوار من عجلا اخرجه من ان يكون استعارة فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به في كلامهم كما ذكره الشارح ومثل السكاكي هذا القسم بقوله تعالى واشتعل الرأس شيبا قائلا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع بينهما هو الانبساط ولكنه في النار اقوى والطرفان حسيان ووجه الشبه حسي هذا واعتذر المصنف عن ترك التمثيل به بان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية وكلامنا في الاستعارة التحقيقية نعم صح التمثيل من السكاكي لان كلامه في الاستعارة مطلقا والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي هذا ويتجه عليه ان السرعة كالانبساط حسية وتعذر التلافي عقلي فالجامع مختلف لكن المتجه لا يضره ويتجه ايضا انه لما كان الاشتعال الذي هو قرينة الاستعارة بالكناية مستعارا للانتشار المذكور وهو امر محقق فقد وجد الاستعارة بالكناية بدون التخييلية وسيصرح في فصل الاعتراضات على السكاكي انه باطل بالاتفاق لكن التحقيق ما ذكره هنا فانه يوجد المكني عنها بدون التخييلية ويتجه على السكاكي ان المستعار منه هو الشيب دون النار لان الاستعارة بالكناية عنده هو المشبه المستعمل في المشبه به نعم يصح على مذهب السلف من ان الاستعارة بالكناية هو المشبه به المستعار للمشبه على سبيل الرمز وسياتي تحقيقه (واما عقلي) قسيم لقوله اما حسي (نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار) اي ننزع منه النهار (فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وموضع القاعظه جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان

والعام سعد

لان العجل اريد منه معناه المجازي عن الحقيقي اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقرة كامر وجسدا له خوار على معناه الحقيقي فلا يكون عين العجل الذي هو المبدل منه وان اريد من العجل معناه الحقيقي لا يصح اذ لا يقال للبقر الخ فاحتيج الى ان يراد بالعجل مثل العجل حتى يصح الابدال لان مثل العجل غير جسد له خوار فيخرج عن الاستعارة وبالجملة ان الابدال يخرجه عن الاستعارة سعد

كون العالم مضيئا والليل زمان كونه مظلما ولا ينسلخ احد الزمانين عن الاخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على ان تعلق السلخ بالنهار تجوز حقيقة سلخ الضوء لكن الاولى ان يقول عن ظلمة الليل مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره في مقام البيان وان يكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة ولقد نبه بالعدول عن عبارة المفتاح والشيخ عبد القاهر حيث جعلا المستعار له والمستعار منه الظهورين على انه لا يناسب استعمال السلخ المتعدي فجعل المستعار منه اظهار الشاة من الجلد والمستعار له اظهار الليل من النهار (وهما) اى الكشط والكشف المذكوران (حسيان والجامع مايعقل) ولا يحس به (من ترتب امر على آخر) اى حصول امر عقيب امر دائما اوغالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عنها وهذا بخلاف ماذكره الشيخ عبد القاهر والسكاكي ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لكن زيف ماذكرا بان سلخ النهار من الليل يستتبع ظهور الليل من ضوء النهار وزيفه المصنف ايضا بان المفرع على ظهور النهار من ظلمة الليل الابصار لا الاظلام فيقتضي ذلك ان لا يعقب بقوله فاذاهم مظلمون بل بقولنا فاذاهم مبصرون واستصعب الاشكال حتى التجأ البعض الى التعسف فقال عبارتهما محمولة على القلب والمراد ان المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار والبعض الى التكلف بجعل ظهور النهار من ظلمة الليل بمعنى زوال النهار من ظلمة الليل وتمسك في ورود الظهور بمعنى الزوال بقول الحماسي * وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر * حيث فسره الامام المرزوقي بزايل وبقول ابي ذويب * وعيرها الواشون اني احبها * وتلك شكاة ظاهر عنك عارها * وجعل من في قولهما ظهور ظلمة الليل من النهار بمعنى عن وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء التي للتعقيب بلا مهلة في قوله فاذاهم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مترتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وربما يطول الزمان بين امرين ولا يعد الثاني متراخيا لان العادة كانت تقتضي اطول من هذا فيستقصره المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثاني غير متراخ ويستعمل الفاء كما في هذه الاية على قولهما فانهما جعلا فاذاهم مظلمون على ظلمة بعد اخراج النهار من الليل و زوال النهار وهو وان كان متراخيا عن الاخراج بساعات النهار الا ان العادة تقتضي ان لا تنقضي مثل هذه الاضاءة الا في اضعاف هذه الساعات ولا يأتي الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لاتيانه على خلاف العادة كانه فاجاء عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجأة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل فانه يستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجأه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فتكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوءه كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه وايد كلامهما بعد هذا التوجيه بوجوه احدها ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك اذا هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار وثانيها ان ظهور النهار المضي انسب بظهور المسلوخ

لا يبعد ان يقال اوصاف المكان الى الليل اشارة الى اصالته وكان مكان المحقق له والموضع موطن الظلمة لجزء الضوء وستر مكان الظلمة سعد

عبارتها نسخة

الشكاة الشكاية قاموس سعد

الابيض من الجلد الساتر الذى ربما كان اسود مظلما من ظهور الليل وثالثها ان التحقيق وان كان يقتضى طريان الضوء على الظلام بمنزلة الساتر لكن المتعارف المتبادر الى فهم العامة عكس ذلك حتى كانهم يعتقدون و يعدون من جملة الضروريات ان الظلام هوالذى يطرء على الضوء فيستره بمنزلة لباس له و ينكشف عنه فيظهر وجعلنا الليل لباسا واقول بعد ما سمعت الاستقصاء فى ترجيح قولهما وتزييف قول غيرهما حتى كاد ينقلب القول بالقلب ان فهم الاظلام بعد انقضاء النهار من قوله فاذاهم مظلمون بعيد عن النظم و يتبادر منه انه ترتب على سلخ النهار من الليل لا على زوال النهار على انه لايخفى التكلف فيما ذكره من تصحيح عدم التراخى وماردبه قول الغير انه حينئذ لايحسن حديث مفاجأة الاظلام لانه انمايستعمل فيما يتوقع فيه تراخ ولايتوقع حدوثه وليس حدوث الاظلام بعدازالة النهار خلاف المتوقع حتى يصح ذكر المفاجأة و يمكن دفعه بان مفاجأة الاظلام انماترتب على سلخ النهار من الليل وهم يعدونه مفاجيا لعدم علمهم بالسلخ وعدم توقعهم زوال النهار فى هذا المقدار من الزمان ويمكن تقوية كلام الغير ايضا بان الليل والنهار طار كما هو التحقيق وحمل القران على ما هو الواقع هو المناسب لا على ما هو متعارف العامة لانه الهدى فلايليق بهان يفيد ماهو خلاف التحقيق نعم لوحمل كلامهما على ان معنى الاية تخرج النهار من الليل تعقيب اخراجه بالتمام من الليل يظلمون بلا مهلة لكان فيه نجاة عن تكلفه فى نفى التراخى (واماتختلف) بعضه حسى و بعضه عقلى (كقولك رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس فى حسن الطلعة وهوحسى ونباهة الشان) وهى عقلية والاولى بعلاقة انه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمسا بمفهوم انسان كالشمس فى حسن الطلعة ونباهة الشان لم يكن استعارة بل تشبيها ولو تريد انسانا هو فى الواقع كالشمس فيهما لكن لابعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لمانحن فيه وقدنبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على انه لم يوجد فى القرآن ولا فى كلام من يوثق به فلذا تركه المفتاح (والا) عطف على قوله ان كانا حسيين اى ان لم يكن الطرفان حسيين (فهما اماعقليان نحو من بعثنا من مرقدنا) المعنى اما من ايقظنا من رقادنا فالاستعارة فى المرقد بمعنى الرقاد والمستعارله والمستعارمنه عقليان بلا خفا واما من ايقظنا من مكان رقادنا فالمستعارله القبر والمستعار منه المقام ولا خفا فى انهما حسيان فجعله من قسم ماطرفاه عقليان دليل على ان مدار التقسيم فى الاستعارة التبعية على الاستعارة الاصلية فالاستعارة التبعية مبنية عليها وقوله (فان المستعار منه الرقاد والمستعارله الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلى) يحتمل التنبيه على المدار كما يحتمل التنبيه على المراد بالمرقد والاول انفع فهو الاحد والظاهر ان الجامع سهولة تأتى البعث كما قيل لان التعجب من البعث والاعتراف به مما يدعو اليه اوسرعة البعث حتى ان ازمنة الموت لم يكن الا زمان يوم كما تقول ثم نقول والله تعالى اعلم يحتمل ان يكون المستعارله الحياة الدنيا والمستعار منه النوم والجامع كون ما يرى فيهما ممالاحقيقة ولاثبات له كما قال على رضى الله تعالى عنه الناس نيام فاذا ماتوا انتبهوا واعترض على جعل الجامع عدم ظهور الفعل بانه بالموت اخص فلايصلح علاقة الاستعارة الرقاد للموت ويمكن دفعه بان المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر نفى الظهور وهو اخص بالنوم لانه فى الموت لتنزيله منزلة النوم خيالى لاحقيقى وسمعت بعض من استفدت منه هذا الكتاب خصه الله تعالى بجزيل الثواب ان هذا لوكان كلام المؤمنين كما يشعر به قوله تعالى هذا ماوعد الرحمن وصدق المرسلون لكان وجه الشبه الراحة وقدورد فى الخبر انه

بعذبون نسخه

فيها نسخه
موضوعا نسخه

بسرعة نسخه

زمان نوم نسخه

يقال للمؤمن فى القبر نم كنومة العروس هذا على مذهب اهل السنة والجماعة واما عند المعتزلة المنكرين لعذاب القبر فراحة القبر مشتركة بين المؤمن والكافر وقيل الجامع البعث الذى هو فى النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه ويمنع كونه اقوى بل يكاد يكون الامر بالعكس لان المانع فى الموت اقوى فبعث الفاعل فيه اقوى ويناقش ايضا بان ذكر وجه الشبه يستدعى كون الكلام تشبيها كما فى قوله ولاحت من بروج البدر بعدا فتأمل ثم القرينة فى هذه الاستعارة كونه كلام الموتى وقيل ذكر البعث ورد بانه لا اختصاص للبعث بالموت فانه يقال بعثه من نومه اى ايقظه وبعث الموتى اى انشرهم بل هو فى النوم اقوى على ما قيل (واما مختلفان) عطف على قوله اما عقليان اى احد الطرفين حسى والاخر عقلى (والحسى هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر) ولقد اكد التنبيه على ان حسية ما يتعلق بالاستعارة التبعية وللعقلية باعتبار اصلها لا باعتبار نفسها بقوله (فان المستعار منه كسر الزجاجة) هذا اذا كان الصدع كسر الزجاجة لكن فى القاموس ان الصدع هو الشق فى الشئ الصلب فالمستعار منه الشق فى شئ صلب لا يلتئم (والمستعار له التبليغ) هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر باظهر ما تؤمر اى اظهر الامر اظهار الا ينمحى كما لا يلتئم شق الزجاجة اما اذا فسر بالجهر بالقرآن فالمستعار له ايضا حسى وله تفسيرات اخر ايضا جمعها فى القاموس (والجامع التأثير وهما عقليان واما عكس ذلك) عطف على قوله واما مختلفان لا على قوله والحسى هو المستعار منه فالمعنى واما مختلفان والحسى هو المستعار له لا واما الحسى هو المستعار له لان اما فى المعطوف عليه لازم فى العطف باما ولذا عطف باما ليكون صريحا فى انه يعادل قوله واما مختلفان وانما اختاره لانه اظهر فى تحصيل الاقسام الستة فدبر (نحو انا لما طغى الماء حملناكم فى الجارية) فى القاموس طغا يطغو طغوى وطغوانا بضمها كطغى يطغى كرضى يرضى طغيا وطغيانا بالضم والكسر جاوز القدر وارتفع وعلا فى الكفر واشرف فى المعاصى والظلم (فان المستعار له كثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط) المشترك بين الاستعلاء الحسى والمعنوى وقيل الجامع الاستعلاء الحسى وهو فى المتكبر خيالى وفيه ان وجه الشبه يجب ان يكون فى المستعار منه اقوى (وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ) اى باعتبار لفظها (قسمان) وهذا التقسيم باعتبار لفظ الاستعارة بخلاف التقسيمات السابقة فانها باعتبار معنى الاستعارة فان التقسيم باعتبار الطرفين مثلا راجع الى معنى الاستعارة فانه تارة باعتبار ان معنى الاستعارة لا يجامع المستعار منه وقس عليه وانما جعل هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع انه يمكن باعتبار المعنى بان يقال المستعار منه ان لم يشتمل على النسبة الى الفاعل ولم يكن م اعتبر معه وصف ولم يكن معنى حرفيا فاصلية والا فتبعية طلبا للاختصار ولان بحثهم عن اللفظ فاعتبار نفس اللفظ فى التقسيم انسب بحالهم فلا يتجاوز عنه ما امكن (لانه) اى اللفظ (ان كان اسم جنس) اسم الجنس فى عرف النحاة لا يشمل اسامة ويشمل الاسماء المشتقة فلا يصح ان يقصد هنا ما هو عرفهم لظهور ان اسامة يرمى استعارة اصلية والحال ناطقة استعارة تبعية فلذا قال السيد السند والشارح المحقق فى شرح المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس اسم المفهوم غير مشخص ولا مشتملا على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل واسد وقيام وقعود ويخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات واسماء الزمان والمكان والالة قال الشارح وتبعه السيد المراد باسم الجنس اعم من الحقيقى والحكمى اى المتأول باسم الجنس ليتناول نحو حاتم فان الاستعارة فيه اصلية وفيه نظر لان الحاتم مأول بالمتناهى فى الجود فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتناهى فى الجود لمن له كمال جود فهو كاستعارة

اذا فسر باظهر نسخه

شئ من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شئ من المشبه والمشبه به لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغي ان يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدريين ويجعل الحاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الاصلية (فاصلية) اي فاستعارة اصلية لانها ليست تابعة لامر اخر اولانها اصل للاستعارة التبعية (كاسد وقتل) مثالان لاسم الجنس اوللاستعارة على تقدير استعمالهما في الرجل الشجاع والضرب الشديد (والا) اي وان لم يكن اللفظ اسم جنس (فتبعية) اي فالاستعارة تبعية والتمثيل بقوله (كالفعل وما يشتق منه) كما سبق وقوله مايشتق منه عدول عن قول المفتاح والصفات لعدم تناول الصفات لاسم الزمان والمكان والالة بالاتفاق وتعريف الصفة بما دل على ذات مبهمة في غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود لايتناولها لانها امتازت عن اسم الزمان والمكان والالة بابهام الذات فان الذات المعتبرة في تلك الثلثة لها تعين المكانية والزمانية والالية كذا قالوا ولايبعد ان يقال المعنى ما قام بالغير والمتبادر منه ان يقوم بالذات المذكورة فامتازت الصفة بهذا الوجه ايضا من هؤلاء الاسماء وفيه نظر اذ يجوز ان يكون ماوضع له اسم المكان ذات يفعل فيها وكذا اسم الزمان ويكون ماوضع له اسم الالة ذات يفعل بها وكانه لهذا صرحوا بان تعريف الصفة هذا غير صحيح لانتقاضه بهؤلاء الاسماء على مانقله الشارح وبهذا ظهر ان تشنيع السيد السند على دعوى الانتقاض ليس في موقعه واما انكاره عليه تصريحهم بالانتقاض ودعوى ان الانتقاض زعم منه والنسبة اليهم فرية بلامرية فاجتراء ودعوى احاطة بالنفي وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ماكنا فيه فنقول الاستعارة الاصلية كالتبعية بحسب التقسيم العقلي قسمان فالاصلية استعارة اسم جنس لغير مشتق اوحرف واستعارته لاحد الامرين والتبعية استعارة مشتق او حرف لمشتق اوحرف واستعارة احدهما لغيرهما والواقع من كل من التقسيمين قسمة الاول وذلك لان اعتبار الاستعارة في المصدر او المتعلق يقتضي ان يكون لكل من المستعار منه وله مصدر او متعلق (والحرف) فالقوم زعموا ان استعارة المشتقات باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدري والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق بحكم سراية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق لشئ ومن غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لما يستعار باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه الة لوضع الحرف لمعانيه الغير المتناهية كالعلية فانه وضع اللام لكل علية مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول بملاحظتها بمفهوم العلية فانه وضع اللام فيستعار لفظ العلية لمفهوم ترتب شئ على شئ لتشبيه الترتب بالعلية فتسرى تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية المخصوصة الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بمتعلق معنى الحرف حيث قالوا اعتبر الاستعارة اولا في متعلق الحرف وهذا مشكل جدا اذ لايخفى على مستعير لمشتق اوحرف انه لايتكلم اولا بالمصدر اومتعلق الحرف ولايستعير شيئا منهما وهذا هو الذي يليق بالسكاكي ان يجعله وجها لرد التبعية الى المكنية والذي دعاهم الى هذه الدعوى على مانقله الشارح عنهم ان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه اوبكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقايق اي الامور المتحققة المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها اوعروضه لها ودون الحرف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع واعترض عليه بوجوه بعضها مصرح به في الشرح وبعضها مرموز اوضحه فيما نقله عنه في الحواشي

وهى ان الزمان نفسه يقع موصوفا فيقال زمان طويل وكذا غيره من الامور الغير المتقررة كالحركة وان المدعى ان الحروف والافعال لاتقع مشبها بها ومقتضى الدليل هوانه يمتنع وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدليل على المدعى وان الدليل لا يتناول اسماء الزمان والمكان والالة لانها تقع موصوفات فيقال مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب والاستعارة فيها تبعية وان خصصوا المشتقات بالافعال والصفات اذ لاشك فى انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اى الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل هذا وفى عدم تناول دليلهم اسم الزمان نظر لظهور دخول الزمان فى مفهومه وقد اندفع الاعتراض الثانى بما حققناه لك من ان المستعار له فى الاستعارة التبعية يجب ان يكون من جنس المستعار منه فيكفى فى ايجاب الاستعارة التبعية فى الافعال والحروف دعوى انها تقع مشبهة كما هو مقتضى الدليل حتى ينطبق الدليل على المدعى ولا يذهب عليك انه كما لا يصلح المعنى الغير المستقل بجعله محكوما عليه لا يصلح لكونه مفعولا ولا مجرورا وانه اذا حكم على المشبه بكونه مشاركا للمشبه به لا بد ان يجعل مدخول الكاف او مفعول المشاركة فلا يصلح الحروف لكونها مشبها بها وانه لا يصلح الفعل ايضا لكونه مفعولا به او مجرورا بحرف الجر فيتم بهذا الوجه ايضا امتناع استعارتها اصالة ودفعه السيد السند بان التشبيه يستلزم اولا كون المشبه موصوفا بوجه الشبه والمشاركة للمشبه به فيه ويلزم منه تبعا اوصف المشبه به بالمشاركة للمشبه وزاد فى وجوه النظر انه يصح جعل الصفات محكوما عليها لان المعتبر فيها حدث ونسبة وذات ما من حيث نسب اليه ذلك الحدث نسبة تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الامور بحيث صارت كشئ واحد فجاز ان يلاحظ تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فيجعل محكوما بها هذا ولا يخفى ان جعل الصفة محكوما عليها بملاحظة ما صدق عليه مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس مفهومها كما فى سائر المفهومات الكلية ودور ان الحكم عليه وبه على الذات المعتبر فيه والحدث المعتبر فيه كما ذكره غير ظاهر ولك ان تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمنى ويرد سوى ما ذكره الشارح امور احدها انه وصف فى هذا الدليل معانى الافعال والصفات بكونها متجددة غير متقررة الى غير ذلك فلا يكون عدم الثبوت مانعا عن الوصف وثانيها انه لا معنى لكون البياض متقررا حين التعبير عنه بلفظ البياض عنه غير متقرر حين التعبير عنه بالابيض وثالثها ان معانى المصادر ايضا معروضة للزمان وايضا لم يظهر وجه عدم تحقق معانى الحروف التى لم يدخل فيها زمان ولم يعرض لها ايضا ثم قال الشارح فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم فى الصفات واسماء الزمان والمكان والالة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغى ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم وكانه اراد اولى ما يمكن ان يقال مبالغة فى قوة هذا الوجه ولم يرد الاشارة الى امكان تصحيح ما ذكره القوم لانه ظاهر الفساد ونحن نقول الاولى ان يقال ما سوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقى والمجازى فى المشتقات فلا استعارة عند التحقيق الا من معنى مصدرى الى معنى مصدرى فالاحق بالاعتبار ان يعتبر هذه الاستعارة فى المصدر اخراجا لما لا دخل له فى الاستعارة عن الاستعارة او يقال اعتبر الاستعارة فى المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق كتحصيل حقايقها ويكون التناسب بين المجازات والحقايق مرعيا وانكر السيد السند مما نقل عن القوم تفسير الحقايق بالامور المتقررة الثابتة المقابلة للمتجددة وجعله من مظنونات الشارح ومن تبعهم من شارحى المفتاح وقال المراد بالحقايق كالذوات فى بعض

بالمقتل نسخه

المستعملة نسخة

لان يصير نسخة

استعملا لانهم المفهومات المستقلة الغير الملحوظة للغير تبعا كمعانى الحروف والنسب المعتبرة في مفهومات الافعال فان معانى الحروف آلة لتعرف حال متعلقاتها غير ملحوظة قصدا ونسب الافعال آلة لملاحظة طرفيها من الحدث المعتبر في مفهوماتها والفاعل الخارج عنه غير مستقلة بالملاحظة فلا يصح شئ من المعانى الحرفية لان يعتبر مشبها به محكوما عليه بالمشاركة للمشبه وكذا المعانى الفعلية لان مجموع معنى الفعل من الحدث والنسبة والزمان غير مستقل بالملاحظة لدخول النسبة فيها والحدث وان استقل لكن اعتبر ابدا كونه مسندا فلا يصلح لان يجعل مسندا اليه لان الشئ لا يكون مسندا ومسندا اليه معا فى النسبة التامة وان يكون مسندا اليه لنسبة تامة مع كونه مسندا لنسبة غير تامة نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا واما الصفات واسماء الزمان والمكان والالة فلا يتم فيها ما ذكره القوم والوجه ما ذكره الشارح هذا تنقيح كلامه بعد حذف ما طوله من تحقيق معانى الحروف والافعال اعتمادا على اشتهاره فى تصانيفه و بلوغ تحقيقه الغاية فى شرح الرسالة العضدية لتاولك ان تقول لما لم يصلح الاستعارة عن المعنى المطابقى للفعل اعرضوا عن استعارته اذ استعارته من المعنى التضمنى كاستعارة الشئ ممن لا يملكه واعتبروا الاستعارة فى المصدر ولم يرضوا بالفصل بين سائر المشتقات والفعل فى الاستعارة بعد كون الجميع من فروع المصدر وبالجملة يتجه ان جعل معانى الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة ملحوظة لا بالفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار اهون من الحكم بالاستعارة فى المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساعدها الواقع واذا لم يجر التشبيه والاستعارة بالاصالة فى الفعل وما يشتق منه وفى الحرف (فالتشبيه فى الاولين لمعنى المصدر) فيه ان التشبيه فى الاولين بمعنى المصدر لا له لان الفعل مثلا ر فيجب ان يعتبر فى استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال فى قوله وفى الثالث لمتعلق معناه ودفعه ظاهر مما حققناه لك من المستعار له فى الاستعارة التبعية كالمستعار منه ولا يمكن دفعه بان التشبيه بمعنى المصدر صريحا يستلزم التشبيه له ضمنا فان المشبه به صريحا مشبه ضمنا لان التشبيه لا يمكن الا من جانب واحد وان كان ما يلزمه من المشاركة من الجانبين فان قلت هل تجرى الاستعارة فى الافعال باعتبار التشبيه فى متعلق النسب المعتبرة فيها والاستعارة فيها فتسرى فى الافعال قلت لا لكن لا لما قاله السيد السند من ان مطلق النسبة التى هى متعلق نسب الافعال لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه شبه بخلاف متعلقات الحروف من الابتداء والانتهاء والظرفية الى غير ذلك فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة لان متعلق النسب الجزئية المعتبرة فى الافعال وهو النسبة الى الفاعل لها احوال مخصوصة يمكن ان يشبه لها نسبة الفعل الى الالة وتنزل منزلتها فيستعار لها لفظها بل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار عنها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ويشتق منه الفعل ولا يمكن مثله فى النسبة ومما يعد فى الافعال الاستعارة التعبير عن الماضى بالمضارع و بالعكس بان يشبه غير الحاصل بالحاصل فى تحقق الوقوع وتشبه الماضى بالحاضر فى كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما للآخر قال السيد السند فعلى هذا الاستعارة فى الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثانى ان يشبه الضرب فى المستقبل بالضرب فى الماضى فى تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى موجودا فى كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد فى كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر فصح فى المستقبل فكيف يتحقق استعارته من احدهما للآخر حتى يلزم الاستعارة التشبيه لذلك وفيه ان الضرب حقيقة من كل من الضرب فى الماضى والضرب

تبعية في الفعل (وفي الثالث لمتعلق معناه) عطف على قوله في الاولين بمعنى المصدر عطف معمولين لعامل على معمولين له بحرف عطف واحد ولا مشاحة فيه انما المشاحة في العطف على معمولي عاملين والمراد بالثالث الحرف لانه ثالث مالا يجري فيه الاستعارة الاتبعية من الفعل وما يشتق منه والحرف ومن العجب القول بانه ثالث اقسام الكلمة وقد حققت مرادهم بمتعلق معناه لكن المصنف حمله على المتعلق النحوي اعني الذي لا يدل الحرف على المعنى الا به فلذا قال (كالمجرور في زيد في نعمة) وجعل المجرور مثالا لما يقدر التشبيه فيه مسامحة لان تقدير التشبيه في معناه كما يفيده قوله وفي الاولين بمعنى المصدر وما ذهب اليه المصنف غير صحيح لان النعمة في زيد في نعمة لم تستعر لشيء عند المصنف لانه لا استعارة للمشبه عنده بل هي مستعملة فيما وضعت له وقصد تشبيهها بظرف واضمر في النفس وجعل استعمال في قرينة على هذا التشبيه (فيقدر) اي التشبيه (في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة) متعلقة بالمستتر في يقدر ويجوز تعلق الجار بالضمير العايد الى المصدر (بالنطق) اي يقدر التشبيه لدلالة الحال بالنطق في ايضاح المعنى ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار له لفظ النطق ثم يشتق منه ما يشتق فتكون الاستعارة في النطق اصلية وفيما يشتق منه تبعية ويرد عليه ان هنا ك ما يغني عن تكلف الاستعارة التبعية وهو كون النطق مجازا مرسلا في الدلالة التي هي لازمة لان مالا دلالة له مجرد صوت لا يستحق ان يسمى نطقا ولا يندفع بما ذكره الشارح من انه لا ينكر جواز ذلك لكن ذلك الجواز لا ينفي احتمال الاستعارة فانه اذا اجتمع في مقام التجوز علاقة متعددة فلك العمل باية شئت لان كلامنا في ان الاستعارة التبعية تكلف لا يرضى به احد من غير اضطرار ولولا انه نقل انه استحسن هذا الجواب منه من قال ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذلك الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى تشبيه ليكون استعارة لحملت كلامه عليه وفي استعاره النطق للدلالة استبشاع اخر وهو ان ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة لدلالته فالمشبه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق ان يشبه به الحال والناطق يستحق ان يشبه به ذو الحال (وفي لام التعليل) عطف على قوله في نطقت الحال (نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة) عطف على قوله للدلالة (بعلته) اي الالتقاط عطف على قوله بالنطق ولا يخفى التشبيه في لام التعليل مطلقا لا يقدر للعداوة بعلته فالاولى ان يقول وفي لام التعليل في نحو فالتقطه الخ فاعرفه ان كنت من اهله وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكناية وتحقيق الاستعارة التبعية فيه على ما قالوا انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية الذي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام هذا وفيه بحث لان الترتب هي المعلولية لا العلية فلا مشابهة بينه وبين العلية حتى يستعار له اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعلولية والترتب ومدخول لام الغرض وان كان معلولا من وجه وعلة من وجه لكن لم يقل احد ان وضع اللام للمعلولية بل اتفقوا على ان اللام للعلية ولان متعلق اللام على ما يقتضيه التحقيق

(السابق)

السابق العلية مطلقا لاعلية العلة الغائية للالتفات (ومدار قرينتها) اى الشايع الكثير
فيه بلفظ المدار على ان القرينة قدتكون غيرهذه الامور كقرينة الحال ولك ان تجعل القرينة
النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لانفسها (في الاولين) اى الفعل ومايشتق
منه بخلاف الحرف فان قرينته غير مضبوطة على ماقالوا ولانه لاتفاوت فيه بين قرينة
وقرينة حتى يجعل البعض مدارا على ماتقول (على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا)
فان النطق الحقيقي لايثبت للحال (اوالمفعول) المتبادر منه المفعول به (نحو) قول ابن
المعتز في مدح ابيه حيث خلع المقتدر لفساده من الخلافة ونصب وقام بالخلافة كما ينبغي جمع
الحق لنا في امام (قتل البخل واحيى السماحا) هو بالفتح والكسر الجود والكرم كذا في القاموس
المراد هنا الجود فان القتل والاحياء الحقيقيين لايتعلقان بالبخل والجود ولايخفى ان الفاعل
ايضا قرينة في احيى اذلايتأتى الاحياء الامن الله تعالى فجعل كل من القتل والاحياء
مما القرينة فيه المفعول فقط مبنى على الغفلة ووصف في المفتاح بالمفعول الاول وهو غير
معهود فيمالايتأتى له فلذا تركه المصنف (ونحو) قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم
مناعشية تجرى بالدم الوادى (نقريهم) اى الاخوة (لهذميات) اللهذم كجعفر القاطع
من الاسنة والظاهر انه اراد باللهذميات الطعنات والجراحات واراقات الدماء باللهذم
وقديحمل على نفس الاسنة ويجعل الياء للمبالغة كما في احمرى للاحمر ونبه بالمثال الثاني انه اندور
القرينة على المفعول الثاني ايضا فانه القرينة على ان نقرى استعارة عن اتصال اللهذميات اليهم
من غيرتغير على وجه النشاط كما هو شان الكريم المضياف تتمة البيت نقدبها القد
القطع المستأصل اوالمستطيل اوالشق طولا ما كان خاط عليهم كل زراد
من زرد الدرع نسجها (اوالمجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم) فان العذاب قرينة استعارة
البشارة للانذار قال صاحب المفتاح اوالى الجميع وفسر بالفاعل والمفعول والجار والمجرور
فاشكل تمثيله بما مثله به من قوله تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم
في الاجفان ايقاظا ويحتمل ان يكون هذا الاشكال مرموز قول المصنف في الايضاح
وفيه نظر كما يحتمل ان يكون مرموزة النزاع في كون الجميع ككل واحد مدار القرينة
بل هو ملحق في الندور بماسوى هذه القراين ووجه الاشكال انه لم يجمع قرينة البيت الفاعل
والمفعول الاول والثاني والجار والمجرور واذالم يتعلق في الاجفان بقوله تقرى بل بقوله قرينة على
ان السرى مستعار من السير الليل فقد جمع البيت جميع القرائن المذكورة لان الكلام في قرينة استعارة
واحدة كما لايخفى على واحد ومنهم من قال المراد بالجميع هو الاكثر ونحن نقول قابل الجميع
بواحد من هذه الامور مرادا به مايجاوز الواحد من اثنين اوثلثة اواكثر في البيت تمثيلان
تمثيل جميع من الفاعل والمفعول الاول والثاني باعتبار قوله تقرى وتمثيل جميع من الفاعل
والمفعول في سرى ومن هفوات الشارح المحقق تفسير الحزن بالسهل وكأنه سهو
من الناسخ وكان عبارته مقابل السهل فسقط المضاف من قلم الناسخ والامر فيه سهل
(و باعتبار اخر) غير اعتبار الطرفين والجامع والثلثة واللفظ وهوالذى سماه المصنف
في الايضاح التقسيم باعتبار الخارج اى الخارج من اركان التشبيه والمراد خارج خاص
واعتبار اخر خاص والا فالاقسام باعتبار اخر مطلقا او باعتبار الخارج مطلقا لاتنحصر
في الثلثة فان لها اقساما باعتبار القرينة فانها اماحالية اولفظية واماواضحة اوخفية فالمراد
ان الاستعارة باعتبار اقتران ملايم لاحد الطرفين سوى القرينة اذلا استعارة باعتبار
لاحد الطرفين الاوفيها تقارن ملايم المستعار منه اعنى القرينة فلو لم يكن القرينة خارجة

عن الاعتبار لم توجد مطلقة وقد استخرج شارحو المفتاح خروج القرينة عن الاعتبار
حيث قال في تعريف المطلقة وهي ما لم تعقب بصفة ولا تفريع عن التعقيب فقالوا في لفظ
التعقيب اشارة الى ان اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعارة حتى لا تعد القرينة
تجريدا مع كونها من خواص المشبه ولذا جعل في الحمام اسد خلوا من الترشيح والتجريد
لانه لما رأى المصنف ان في لفظ التعقيب ايهام اشتراط كون الملايم بعد الاستعارة عدل عنه
فقال (ثلثة اقسام مطلقة وهي ما لم تقرن) ولم يقل ما لم تعقب ولم يفته ما قصده به
السكاكي لانه يستفاد من اسناد الاقتران الى الاستعارة لان القرينة من تتمة الاستعارة
فالمقارن بدون القرينة ليست استعارة مقرونة بما يلايم (بصفة ولا تفريع) يريد بالتفريع
ما يكون ايراده فرع الاستعارة سواء ذكر على صورة التفريع وهو تصديره بالفاء
او لا نحو فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث جعله اليمني من التفريع لان ذكر الاذاقة
مع البأس فرع استعارته لشدايد الجوع والخوف ولما كان الصفة شاعت في النحوية قال
(والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي) وتذكير النحوي لتذكير الصفة بعبارة المراد وقدر
الشارح موصوف النعت على ما يقتضيه الايضاح ونحن نبهنا داعي دقة النظر والصفة
المعنوية يحتمل ما قام بالغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معين هو المقصود وقد تنبهت
بما ذكر ان التفريع ايضا كان محتاجا الى توضيح (ومجردة وهي ما تقارن بما يلايم
المستعار له) ينبغي ان تقيد ما يلايم المستعار له بان يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة
وتزييف لدعوى الاتحاد اذ ذكروا ان في التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون
فيه تبعيد الكلام في قوله * قامت تظللني ومن عجب * شمس تظللني من الشمس * تجريد من اسناد
التظليل لان التعجب من التظليل اخرجه عن ان يوجب خللا في دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن عين
الشمس كيف يتعجب من تظليله (كقوله) اي قول كثير تصغير كثير صاحب عزة (غمر
الرداء) اي كثير العطاء استعير الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما
يصون الرداء ما يلقى عليه من الغبار والدنس بقرينة سياق الكلام وذكر
الغمر لا للقرينة بل للتجريد لانه الماء الكثير فاضافه الى العطاء مريدا به الكثير
وقد شاع وصف العطاء بالكثرة وتعارف دون الرداء قال الزمخشري ولولا قصده
الى التجريد وكأن قصده الترشيح لقال سابغ الرداء لان الرداء هو الموصوف بالسبغ
والسعة دون الكثرة هذا ونحن نقول قد ذكر في القاموس الغمر من الثياب السابغ والغمر
لمطلق الماء الكثير فالغمر المضاف الى الرداء بالترشيح اشبه على انه لو حمل على الكثرة لا احتيج
الى التجريد من الماء وههنا نكتة لا بد من التنبيه عليها وهو انه اذا اجتمع ملايمان للمستعار له
فهل يتعين احدهما للقرينة او الاختيار الى السامع يجعل ايهما شاء قرينة والاخر تجريدا
قال بعض الافاضل ما هو اقوى دلالة على الارادة للقرينة والاخر للتجريد ونحن نقول
ايهما سبق في الدلالة على المراد قرينة والاخر تجريد كيف لا والقرينة ما نصبت للدلالة
على المراد وبعد سبق احد الامرين في الدلالة لا معنى لنصب اللاحق فعلى هذا كون الغمر
تجريدا وسياق الكلام قرينة محل نظر والاوجه ان كلا من الملايمين المجتمعين ان صلحت
قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل
متعددة القرينة مجردة (اذا تبسم) البسم والتبسم والابتسام اقل الضحك واحسنه فقوله
(ضاحكا) حال مؤكدة ولك ان تجعله حالا مقيدة فان تبسم الكريم قد يكون في مقام الانعام
وعلامة لانجاح السؤال وقد يكون لمجرد الضحك فقوله ضاحكا احتراز عن التبسم معطيا

معروفة نسخه

ان ما هو من تتمة الاستعارة هي
القرينة المانعة لا المعينة ويمكن
دفعه بان لا صحة للاستعارة بدون
القرينة المعينة فهي ايضا
ملحقة بما هو تتمة لها سعد

شبهت نسخه

ومجيب السؤال يعني بلغ من العطاء الى ان تبسمه حال ضحكه من غير ارادة اجابة سؤال تملك السائلين امواله والمراد التمليك في الواقع لا في ظن السائلين كما ظن فان فيه رعاية مقام المدح تمة البيت غلقت بضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر الراهن على انفكاكه وهذا مجاز مشهور واصله انه كان في الجاهلية ان الراهن اذا لم يؤد ما عليه في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن كذا في الفايق فمعنى البيت اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين قال المصنف في الايضاح وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف وذكر في بيانه ما تنقيحه ان الاذاقة تجريد للباس المستعار لشدايد الجوع والخوف بعلاقة العموم جميع البدن عموم اللباس ولذا اختاره على طعم الجوع الذي هو انسب بالاذاقة وانما كانت الاذاقة من ملايمات المستعار له مع انه ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذاقة في البلايا والشدايد وجرت مجرى الحقيقة في اصابتها فيقولون ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشيع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد اقتفي في ذلك اثر الزمخشري فقوله شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشيع بيان لوجه تعارف الاذاقة والذوق في اصابة الشدايد ومانشأ منه هذا التعارف لابيان ان في الاية استعارتين احداهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشيع حتى اوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة استعارة تخييلية لا تجريدية كما ظنه الشارح فنسب الى القوم والزمخشري اعتبار تينك الاستعارتين في الاية لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضي ارادة حقيقتها وجعلها تجريدا ارادة ما تفارقت من اصابة الشدايد ولا يجتمعان وان قال بعض ان لا بأس بارادة حقيقة الاذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية لالاعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف في نظم الكلام لانه خال عن التحصيل على ان ارادة حقيقة الاذاقة هنا تحتاج الى قرينة فكيف تجعل قرينة على الاستعارة بالكناية (ومرشحة) عطف على مجردة كما ان المجردة عطف على مطلقة والثلثة خبر مبتدأ محذوف اي هي مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على ملاحظة الربط ليصح جعلها خبرا من الكناية عن الاقسام الثلثة واما ما يشعر به كلام الشارح ان الثلثة اخبار لمقدرات ثلثة اي الاول مطلقة والثاني مجردة والثالث مرشحة فبعيد ولعل مراده ليس ما يشعر به عبارته (وهي ما قرن بما يلايم المستعار منه) ولم يلتفت الى ما يقرن بما يلايم المستعار له في الاستعارة بالكناية مع انه ايضا ترشيح لانه ليس هناك لفظ يسمى استعارة بل تشبيه محض وكلامه في الاستعارة المرشحة التي هي قسم المجاز لا في ترشيح يشمل ترشيح الاستعارة والتشبيه المضمر في النفس واما عدم التفاوت السكاكي فوهم ما ليس عنده وهو ان المرشحة من اقسام الاستعارة المصرحة اذ التحقيق ان الاستعارة بالكناية ان اريد فيها على المكنية ما يلايمها تصير مرشحة عنده (نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم) فانه استعار الاشتراء للاستبدال ثم فرع عليها ما يلايم الاشتراء من فوت الربح واعتبار التجارة وقد نبه على ان التقسيم اعتباري بقوله (وقد يجتمعان) اي التجريد والترشيح اوعلى دفع ما يتوهم من التنافي بين التجريد والترشيح فان احدهما يدعو الى الاتحاد

ما تعارفت نسخه

والاخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقارن بالصفة والتفريع والمشبه به حتى يستدعى الدعوى ثبوت الملايم للمشبه ايضا (كقوله) اى قول زهير (لدى اسد شاك السلاح) اى حاد السلاح واصله شايك من الشوكة التى هى الحدة والبأس وقد يحذف الياء بعد القلب ويجرى الاعراب على الكاف فلا يكتب الياء والسلاح بالكسر آلة الحرب او حديدتها وبالضم النجو ومن التراكيب المشهورة سلاحه سلاحه فى طير يقال له بالعجمية تقدرى وهو كثير النجو يحارب مع البازى بالنجو فانه يطير فوقه ويدفع نجوه عليه بحيث يسيل من رأسه الى قدمه فيسقط ويعجز عن الطيران قال الشارح هذا تجريد لانه وصف بلايم الرجل الشجاع قلت وكذا المقذف لو فسر بمن اوقع فى الوقايع كثيرا واما لو فسر بمن كثر لحمه حتى كانه قذف ورمى باللحم فهل هو ترشيح وانسب بالاسد لا يبعد ان يكون كذلك وكانه لذا جعله الشارح داخلا فى ترشيح البيت فقال بعد قوله (مقذف له لبد اظفاره لم تقلم) هذا ترشيح واللبد كعنب جمع لبدة كحكمة وهى الشعر المتراكب بين كتفيه وفى جمع اللبدة اشعار بانه من كمال ضخامته تعدد لبدته والتقليم القطع وفى كون عدم التقليم ترشيحا نظر لان الاسد بعيد عن الوصف بعدم تقليم الظفر بل هو بالتجريد اشبه لانه انما يوصف بعدم تقليم الظفر ما من شانه التقليم ولو اريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما فى شروح الكشاف من انه يقال فلان مقلوم الاظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل القوى الشجاع الا ان يقال الوصف بعدم الضعف اخص بالاسد (والترشيح ابلغ) من الاطلاق والتجريد وكذا الاطلاق من التجريد والترشيح الصرف من جمع الترشيح والتجريد (لاشتماله على تحقيق المبالغة) فى ظهور العينية التى توجب كمال المبالغة فى التشبيه فيكون اكثر مبالغة واتم مناسبة بالاستعارة فقوله لاشتماله يصلح ان يكون دليلا على ما اريد بقوله ابلغ سواء كان من المبالغة او البلاغة (ومبناه) اى مبنى الترشيح (على تناسى التشبيه حتى انه يبنى) اى يجرى صيغة المضارع لحكاية الحال الماضية (على علو القدر ما يبنى) ويجرى (على علو المكان) فى مقام استعارة علو المكان لعلو القدر (كقوله) اى قول ابى تمام من قصيدة يرثى بها خالد بن يزيد الشيبانى ويذكر اباه ويمدحه فى هذا البيت (ويصعد حتى يظن) بلام الابتداء والماضى المعروف على ما هو الرواية المشهورة وفى شرح العلامة يظن على صيغة المضارع (الجهول) فضلا عن الذكى العارف (بان له حاجة فى السماء) اشارة الى انه يظن انه لا يتوقف حتى يدخل السماء ويسرع فى الصعود كما هو شان الساعى فى الحاجة فقد بالغ بذكر الجهول فى ظهور صعوده الى السماء فلا يرد ان اسناد ظن الصعود الى كامل الجهل قاصر فى المبالغة فى صعوده اذ فيه كمال المبالغة وذكر الشارح فى دفعه انه ذكر الجهول اشارة الى انه غنى بالله وظن الحاجة به جهل عظيم قال المصنف فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظر اذ لو توقف الترشيح على تناسى التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فاذا صح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم انه لولا تناسى التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه (ونحوه) اى نحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان (ما مر من التعجب) فى قوله قامت تظللنى ومن عجب شمس تظللنى من الشمس (والنهى عنه) اى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قال فى الايضاح غير ان مذهب التعجب عكس مذهب النهى عنه فان مذهبه اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تحقيق وتقرير لهذا الكلام بقوله (واذا جاز البناء على

الفرع مع الاعتراف بالاصل) قال في الايضاح واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه فهذا احق الشارح على ان حمل الفرع على المشبه به والاصل على المشبه فقال في توجيهه ان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام ووافقه السيد السند في شرح عبارة المفتاح ونحن نقول وان ساعد في اطلاق الاصل على المشبه والفرع على المشبه به لكن لا يخفى ان البناء على الفرع هنا وفي عبارة المفتاح في محاذاة قوله حتى انه يبنى على علو القدر وعلو القدر هو المشبه ومع ذلك لا يرضى العارف بمساق الكلام ان يجعل الفرع عبارة عن المشبه به فلا تحمل عبارته على ما حمله الشارح لان المانع اقرب من الداعي بل نقول مراده بالفرع المشبه ويريد انه اذا جاز بناء حال الاصل وهو المشبه به واجراءه على الفرع وهو المشبه مع الاعتراف بالاصل وعدم الاصرار على انكار ان هناك متعدد افضلا عن جعل بعضه اصلا وبعضه فرعا على ان توجيه ما في الايضاح والجمع بينه وبين ما في الكتاب يمكن بانه قصد في الايضاح الى بيان يؤول الى ما يؤول اليه ما ذكره هنا ولم يقصد الاتحاد بينهما في المفهوم حتى يكون كلام الايضاح شارحا لخصوصيات هذا النظم (كما في قوله) اي العباس بن الاحنف (هي الشمس مسكنها في السماء فعز) اي حمل على الصبر (الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع) انت (اليها) اي الى الشمس (الصعود ولن تستطيع) اي الشمس (اليك النزول فاذا جعده اولى) هذا جواب قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى ولا يخفى ان قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد والاعتراف بالاصل نعم في الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجعله امرا مقررا فينبغي ان يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الاصل فمع تقرره اولى ولا خفاء في انه كما ان اثبات حال الاصل للفرع يحتاج الى توجيه يحتاج اثبات حال الفرع له مع جحد الاصل وتناسي التشبيه وجعل الفرع عين الاصل الى توجيه لانه مع تناسي الاثنينية وجعل اتحاد المشبه مع المشبه به نصب العين كيف يسوغ اثبات حال المشبه واضافة ما هو من خواصه اليه فتوجيه الترشيح صار موجب خفاء امر التجريد وقد قدمنا لك في توجيه اجتماعهما ما ينفعك هنا وربما يوجه بان التجريد متابعة الواقع والترشيح متابعة الادعاء فلكل وجهة هو موليها وما قدمنا اعذب واشرب في البلاغة انسب (واما) المجاز (المركب) عديل لبيان المجاز المفرد بجعل البيان السابق في قوة قولنا اما المجاز المفرد فكذا تفصيلا لمطلق المجاز المعرف في صدر المبحث (فهو اللفظ) المركب كذا في الايضاح فكانه اشار الى ان المراد باللفظ المركب وترك التقييد اعتمادا على ان تقييد المعرف بالتركيب يفيده فخرج المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب (المستعمل فيما) اي معنى (شبه بمعناه الاصلي) يعني المطابقي وبهذا تم تعريف المجاز المركب الا انه اراد التنبيه على ان التشبيه الذي يبتنى عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلا وتوضيح انه لا يكون تشبيه صورة منتزعة من عدة امور الى مثلها الا في وجه تنزع من عدة امور كما اتفقت كلمتهم عليه وان نبهناك على انه لا يتم فتذكر فزاد قوله (تشبيه التمثيل) ولم يكتف بقوله تمثيلا لان التمثيل مشترك بين التمثيل وهذه الاستعارة فاحترز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف اوعن ايهام اخذ المعرف في المعرف ولم يحترز بقوله تشبيه التمثيل عن الاستعارة المفردة فيغني عن اعتبار التركيب في التعريف لانه قد سبق منه ان طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا تصلح للتعويل وزعم السيد السند ان طرف التمثيل لا يصح ان يكون

الاحتراز عن نسخه

والبناء على المشبه به بمعنى اجراء الكلام على مقتضاه تجا مع البناء على المشبه بمعنى اجراء المشبه به عليه سعد

وبشرب نسخه

مفردا وما اشتهر في كلامهم كلام ظاهري مبني على التسامح فكلما يذكر الطرف مفردا
فهو الفاظ مقدرة ينساق الذهن اليها فلما لم يذكر الا مفردا قيل ان الطرف مفرد
مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافقه في هذا في بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل
للاحتراز عن المجاز المفرد ولا يخفى انه على هذا ينبغي تقديم قوله للمبالغة في التشبيه على قوله
تشبيه التمثيل لاقتضاء التعريف تقديم المشترك الذي هو في عداد الجنس على المختص الذي
هو في عداد الفصل وسيأتي لهذا مزيد تفصيل يكشف الغطاء عن وجه الحق ان شاء الله
تعالى وقد اشتمل التعريف على العلة الفاعلية وهي المتكلم المستعمل والصورية وهي
الاستعمال لان الاستعارة معه بالفعل والمادية وهو التشبيه لانها معه بالقوة فاراد اتمام
الاشتمال على العلل فصرح بالغائية بقوله (للمبالغة في التشبيه) ونبه به على ان الادعاء
في هذه الاستعارة ايضا مرعى بقي ان كون الصورة المنتزعة معنى مطابقيا للمستعار منه
غير ظاهر (كما يقال للمتردد في امر) ان كان اختصارا لما في المفتاح كان المعنى كما يقال
للمفتي المتردد في جواب المسئلة لكنه اخلال وان كان عدولا الى امثال جامع لما فيه ولغيره
فالامر واضح وكانه على الاول حمله الشارح المحقق حيث قال عطفا عليه ولما كتب الوليد
بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له امابعد فاني اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى فاذا بلغك كتابي هذا فاعتمد على ايتهما شئت فتأمل وقوله (اني اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى) بيان للكلمة ما وليس مقول القول فافهم والمشهور اراك على صيغة
المعروف وللمجهول ايضا مساغ وحينئذ بمعنى الظن ولكل منهما مقام والظاهر من العبارة ان
اخرى صفة رجلا وهو المشهود له في عبارة المفتاح حيث قال فتأخذ صورة تردد بمعنى المفتي
٩ فتشبهها بصورة تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد
فيؤخر اخرى ثم يدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به روما للمبالغة في التشبيه فتكسوها
وصف المشبه به من غير ٨ تغير فيه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة قائلا اراك
ايها المفتي تردد تقدم رجلا وتؤخر اخرى ويشهد له عبارة الايضاح ايضا حيث قال
في بيان ما كتب الوليد بن يزيد شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب
في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاورد عليه ان المتردد
لا يقدم رجلا قدامه ولا يؤخر رجلا اخرى خلفه فدفعه الشارح المحقق في شرحه للمفتاح
بان المراد بالرجل الخطوة والمعنى يقدم خطوة قدامك وتؤخر خطوة اخرى خلفك
واورد عليه ان تأخير الخطوة المقدمة الى موضع ابتدأ منه لا الى خلف المتردد فالاولى يقدم
خطوة ويؤخر خطوة اخرى وبعد يرد ان المشهور في التردد تقديم الرجل وتأخيرها
لا الخطوة وتباعد السيد السند في التكلف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التي قدمها جعلها
رجلا اخرى لانها من حيث انها اخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت لكن الظاهر
ما ذكره ان اخرى صفة تارة اي تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة فان هيئة تردد المتردد
في الذهاب هكذا (وهذا يسمى التمثيل) لاستلزامه التمثيل او لبنائه عليه (على سبيل الاستعارة)
لانه استعارة متضمنة للتشبيه فالتشبيه التمثيلي فيه على طريق الاستعارة (وقد يسمى التمثيل
مطلقا) وحينئذ يقيد اسم التشبيه فيقال تشبيه تمثيل وتشبيه تمثيلي ولا يطلق التمثيل مطلقا
على التشبيه اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بانه غير جامع لخروج مجازات
مركبة ليست علاقتها التشبيه كالاخبار المستعملة في الدعاء او التحسر او التحزن او نحو ذلك
ولا يبعد ان يقال ماسوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض والمجاز

(بالاصالة)

٩ فتشبهها نسخه
٨ تغيير نسخه

لو صح دليلكم لزم ان يجعل قوله تشبيه التمثيل مقدما على قوله اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي لان قوله هذا على ما ذكرتم تحترز به عن الاستعارة المفردة فيكون في عداد الفصل وقوله تشبيه التمثيل في عداد الجنس لان قولكم لانه قد سبق منه ان طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل الخ يدل على ان قول المصنف تشبيه التمثيل يعم الاستعارة المفردة والمركبة فيكون في عداد الجنس فيرد عليكم مثل ما اوردتم على الشارح المحقق تأمل شاه قلي سلمه

اعلم ان قوله للمبالغة متعلق بقوله المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي وقوله تشبيه التمثيل مفعول مطلق لقوله شبه بمعناه الاصلي فلو قدم قوله للمبالغة على قوله تشبيه التمثيل لزم الفصل بالاجنبي بين العامل ومعموله على ان قوله للمبالغة علة غائية للتعريف والعلة الغائية لكونها موجودة بعد المعلول تناسب التأخير تأمل شاه قلي سلمه

امر بالتأمل ليظهر وجه قوله وكانه على الاول حمله الشارح وهو انه يحتمل ان يكون المقابلة باعتبار التمثيل بالاول لشيوعه وبالثاني لوقوعه من ذلك البليغ وليظهر حسن موقع فاذا بلغك كتابي هذا فاعتمد على ايتهما شئت لانه ايهام اقتباس منا سلمه

بالاصالة اجزاء هاالداخلة في المجاز المفرد فلو عد اللفظ الذي صار مجاز التجوز في جزئه قسما على حدة من المجاز لكان جاء في اسد وقوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله وامثالها مجازات مركبة ولم يقل بها احد بخلاف الاستعارة التمثيلية فانها من حيث انها استعارة لاتجوز في شئ من اجزائها بل المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شئ من اجزائه فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الاصلي ولاشئ مما ليس علاقته علاقة التشبيه كذلك بقي ان قولنا حفظت التورية لمن حفظها استعمل في لازم معناه من حيث المجموع وليس باستعارة الا ان يتكلف ويقال حفظت التورية لم يستعمل في لازم معناه بل افيد اللازم على سبيل التعريض وفيه بحث فتأمل ثم انه يشكل استعارة المركب المشتمل على النسبة وهي غير مستقلة لا ينبغي ان لايجرى منه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف فهل هي كالاستعارة التبعية اولا وبعد كونه تبعية اعتبرت الاستعارة اولا في اي شئ (ومتى فشا) اى انتشر (استعماله) اى المجاز المركب او اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي وجعل الضمير الى التمثيل على سبيل الاستعارة او التمثيل مطلقا يوجب اعتبار الاستخدام (كذلك) فسره الشارح بكونه على سبيل الاستعارة واحترز به عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه اوفي معناه الاصلي وهو تكلف اذ شيوع استعمال التشبيه او اللفظ في المعنى الاصلي غير داخل في فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه به فالوجه ان المراد به عدم التغيير اى متى فشا كذلك من غير تغيير تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا ولم يعدل عن هيئة في المضرب وحينئذ يكون اشد اتصالا بقوله ولهذا لايغير الامثال ولنعلقه بقوله (يسمى مثلا) وجه اى كما يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة وتمثيلا مطلقا يسمى مثلا ولا يبعد ان القصد الى تسميته مثلا بخصوصه وتسميته تمثيلا لا بخصوصه لان الكلام في كل فرد من المثل لان في نوع المثل بشهادة كلمة متى فالتسمية مثلا ايضا لا بخصوصه (ولهذا) اى لكون المثل تمثيلا فشا استعماله ملتزما فيه هيئة المورد من غير تغيير يستدعيه المضرب (لا تغير الامثال) فلا يقال في خطاب الرجل الذي يطلب شيئا ضيعه قبل ذلك ضيعت اللبن بالصيف بفتح التاء بل بكسرها لانه كان واردا في امرأة ولا يخفى ان ضيعت اللبن في مضربه لم يستعمل فيما استعيرله في المورد بل نقل الى معنى اخر فهو استعارة متفرعة على استعارة لصيرورة الاستعارة حقيقة في موردها ومما ينبغي ان لايلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما في ضيعت اللبن على لفظ المتكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم بعدم تغيير الامثال وللامثال تأثير عجيب في الاذان وتقرير غريب لمعانيها في الاذهان فهي بين الالفاظ كالوجوه والمشاهر من الناس حتى يعبر بلفظ المثل ويستعار هذا اللفظ منه للحال والصفة والقصة اذا كان لها شان عجيب وكثر ذلك في التنزيل كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية اى حالهم او صفتهم او قصتهم العجيبة الشان الغريبة في نظر الاذهان وكقوله المثل الاعلى اى الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اى فيما قصصنا عليكم قصتها العجيبة لما فرغ من بحث الاستعارة وكانه مظنة ان يؤخر عليه بانه فاته الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ولم يستوف اقسام الاستعارة وبانه خالف السكاكي في مواضع عقبها بفصلين احدهما في تحقيق الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية على وجه يتبين انهما ليستا من اقسام المجاز اللغوي والاستعارة المذكورة فلذا اهملنا لا لفوتهما والغفلة عنهما وثانيهما في تزييف كلام السكاكي فيما خالفه فيه وقدم

وكان نسخة

فصل الاستعارة بالكناية والتخييلية لان الحقيقة لهما تخالف بيان السكاكى وفى فصل تزييف رأيه فيهما ايضا فهذا الفصل كالتتمة له ايضا (فصل) الاقوال فى الاستعارة بالكناية ثلثة احدها ماذهب اليه القدماء وهو المشبه به المستعار للمشبه المسكوت عن ذكره اعتمادا على دلالة اثبات لازم المشبه به للمشبه على ان المشبه به مستعار له فى قولنا نشبت اظفار المنية بفلان الاستعارة بالكناية السبع المستعار للمنية الذى لم يذكر اعتمادا على ان اضافة الاظفار الى المنية تدل على ان السبع مستعار لها وزعم الشارح المحقق والسيد السند ان فى كلام الكشاف فى تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله تصريحا بذلك حيث قال من اسرار البلاغة ولطايفها ان يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وقالا هذا هو القول الصواب الذى لا خلل فيه وفيه ان القصد من استعار السبع للمنية الى دعوى ان كونها سبعا قد تقررت وصارت مسلمة لكمال المبالغة فى التشبيه وهذا حاصل من اضافة الاظفار الى المنية فانها تفيد كاطلاق السبع عليها ان كونها سبعا مسلم فى الحكم بان هناك سبعا مستعارا لها منويا نصب اضافة الاظفار قرينة عليه تكلف خلاف مايشهد به الوجدان من غير حاجة اليه فالحق ان الاستعارة بالكناية هى استعارة السبعية للمنية المسكوت عنها بالرمز اليها بذكر رادفه الذى هو الاظفار وفى قول الكشاف حيث قال عن ذكر الشئ المستعار ولم يقل عن ذكر المستعار وقوله ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد دون ان يقول فيه تنبيه على استعارة الاسد للشجاع شهادة ظاهرة لما قلنا نعم يتجه عليه ان فى الاستعارة دعوى ظهور الاسدية وكونها مسلمة لادعوى انه اسد كما ذكره ويمكن دفعه بان فى قوله تنبيه تنبيها على ظهور الدعوى فتنبه وثانيها ماذهب اليه السكاكى صريحا وان كثيرا فى كلامه مايقتضى انه جرى على ماتقدم من قول القدماء انها لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به ادعاء بقرينة استعارة لفظ ماهو من لوازم المشبه به لصورة متوهمة متخيلة شبيهة به اثبت للمشبه ولاغبار عليه بل فى حكمه بانه مجاز وجعله قسما للاستعارة الداخلة فى المجاز واما القول بان حكمه بان لفظ لازم المشبه به مستعار لصورة وهمية شبيهة به تعسف لاحاجة اليه بل ابقاء اللازم على معناه واثباته للمشبه مجازا اعون للدلالة على المقصود واقوى قرينة عليه فيدفعه ان اثبات الحكم للاستعارة التخييلية حينئذ يرجع الى المشبه به لا اليها فقولنا نشبت اظفار المنية لو اريد بالاظفار حقيقتها يفيد تعلق اظفار السبع لا تعلق الموت فلولا قصد امر ثابت للمنية لفات المقصود وفسد البيان كيف لا ومال نشبت اظفار المنية لو كانت الاظفار على حقيقتها نشبت اظفار السبع الذى اتحدت معه المنية لكمال التشبيه بينهما ولا شبهة فى انه يفيد تعلق الاظفار وثالثها ماذهب اليه المصنف قال الشارح هو شئ لامستند له فى كلام السلف ولاهو يبتنى على مناسبة لغوية اذ تسميتها بالكناية وان كانت فى موقعها لكن تسميتها استعارة خالية عن المناسبة وكأنه استنباط منه ونحن نقول اقوى مايدل على ضعف مذهبه انه فى قولنا اظفار المنية يجعل كون المنية سبعا مسلم الثبوت فلا يكون هناك قصد الى تشبيه فلا يصح قوله وقد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشئ من اركانه سوى المشبه ولاقوله ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به هذا فقوله (وقد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشئ من اركانه سوى المشبه) يشمل زيد اقى جواب من تشبيه الاسد فاخرجه بقوله (ويدل

عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به) من غير ان يكون هناك امر محقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر (فيسمى) التشبيه (استعارة بالكناية) اواستعارة (مكنيا عنها) اما الكناية والمكنى عنها فلانه لم يصرح به بل انما اشير اليه بذكر لازم المشبه به واما الاستعارة وان قيل انها مجردة تسمية خالية عن المناسبة كامر فلانها استعيرت للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به لان ما هو حقه تلك الدلالة اداة التشبيه (و) يسمى (اثبات ذلك الامر) المختص بالمشبه به (للمشبه استعارة تخييلية) لاستلزامه استعارة لازم المشبه به للمشبه وتخييل ان المشبه من جنس المشبه به وهذا القول منه في الاستعارة التخييلية موافق لكلام السلف ومصرح به في كلام الشيخ عبد القاهر وقد سمعت فيها قول السكاكي ففيها قولان لا ثالث لهما ولا يذهب عليك ان تعريف الاستعارة بالكناية لا يشمل ما جعل القرينة فيه استعارة لفظ لازم المشبه به للزوم المشبه فان مجرد التعبير عن لازم المشبه بلفظ لازم المشبه به يدل على التشبيه فانه لولا التشبيه لم يستعر المشبه به للمشبه وقد جعل العلامة في الكشاف قوله تعالى ينقضون عهد الله من هذا القبيل حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين الا انه لما زعم المصنف ان الاتفاق على ان قرينة المكنية لا تكون الا التخييلية كما سيجيء لم يحفظ تعريفها عن خروج مثلها عنه قال المصنف في الايضاح ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه منه ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه ومنه ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به وكأنه اشار بقوله ومنه دون ان يقول على ضربين الى انه لا حصر فيهما اذ يكفي للقرينة اثبات الامر المختص بالمشبه به للمشبه سواء كان له دخل في وجه الشبه اولا الا ترى ان قوله صحا القلب عن سلمى اذا جعل فيه تشبيه القلب بالسكران مضمرا في النفس يدل عليه اثبات الصحو المخصوص بالسكران مع انه لا دخل له في وجه الشبه الذي هو التحير وزوال العقل فعدول الشارح عن بيانه الى قوله ثم ذلك الامر المختص على ضربين خال عن المصلحة واشار الى الاول بقوله (كما في قول) ابي ذويب (الهذلي) مع انه الاحق بالتقديم هو القسم الثاني لمزيد الاهتمام به اذ فيه تنبيه على خطأ السكاكي حيث جعل قول ابي ذويب من القسم الثاني وقال ان قوام اغتيال السبع للنفوس بالاظفار فان قلت فقد ذكره المصنف في الفصل الثاني على وفق ما ذكره السكاكي فقد ناقض نفسه قلت ذكره على سبيل النقل ولم يقدح هو ولا الشارح فيه اعتمادا على تحقيق الامر هنا (واذا المنية) من اعلام الموت (انشبت) اي اعلقت (اظفارها شبه) في نفسه (المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة) تفسير للقهر (من غير تفرقة بين نفاع وضرار فاثبت لها) اي للمنية (الاظفار التي لا يكمل ذلك فيه بدونها) وان يتقوم بدونها لان من اسباب اغتيال السبع الانياب واشار الى الثاني بقوله (وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق) يعني ضرك اكثر من برك ويحتمل شكاية لسان الحال عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن اداء حقه ففيه التوجيه فافهم فانه البديع التنبيه ولا يذهب عليك ان البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكناية لو لم يكن لسان حالي من قبيل لجين الماء وان الظاهر انه لا فرق بينه وبين قول الهذلي فانه شبه فيه الحال بالانسان في الدلالة على المقصود وليس قوام دلالة الانسان باللسان بل لها اسباب اخر من الاشارة والكناية الا ان كمالها به الا ان المصنف يكلف وقال (شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود فاثبت لها اللسان الذي به قوامها فيه) وما به قوام دلالة الانسان المتكلم هو اللسان ولا يخفى انه لو اعتبر تشبيه المنية بسبع مغتال بالاظفار كان قوام وجه الشبه بالاظفار الا انه تكلف ومن غرائب السوانح وعجائب اللوائح ان الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة

لان الصحو على ما في القاموس ذهاب السكر وهو ليس الا في السكران ١٢

لسبق قوام الشيء بأمر على كماله به اذ لا يتصور الكمال به الا بعد القوام به وهو ظ ١٢

ذكره شيخ الاسلام في حاشية المختصر ١٢

مقلوبة مبنية على التشبيه المقلوب لكمال المبالغة فى التشبيه فهو ابلغ من المصرحة فكما قولنا ان السبع كالمنية تشبيه مقلوب يعود الغرض منه الى المشبه به كذلك انشبت المنية اظفارها استعارة مقلوبة استعير بعد تشبيه السبع بالمنية المنية للسبع الادعائى واريد بالمنية معناها بعد جعلها سبعا تنبيها على ان المنية بلغت فى الاغتيال مرتبة ينبغى ان يستعير السبع عنها اسمها دون العكس فالمنية وضعت موضع السبع لكن هذا على ما جرى عليه السكاكى (وكذا قول زهير) حيث اثبت فيه للمشبه ما به قوام وجه الشبه فهذا اشارة الى قول الاخر (صحا) اى ذهب سكره ى (القلب) معرضا (عن سلمى) ففيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه القلب بسكران واثبت له الصحو او ترك القلب الصبى والميل الى الجهل معرضا عنها فى القاموس صحا ذهب السكر وترك الصبى وفى الشرح ٧ اى سلا مجازا عن الصحو والسلو الخروج من الحب (واقصر باطله) اى انتهى باطله من لوازم حب سلمى يقال اقصر وقصر وتقاصر انتهى وحينئذ لا حذف فى الكلام المعنى ظاهر ويقال اقصر عنه اى عجز فالتقدير اقصر عنه باطله فحينئذ لا محالة فى كلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا ينسب العجز الا الى ما من شانه الاختيار وفى كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان يرتكبه اشعار بذلك ومن لا يتفطن بهذا يكاد يقول قوله انه ترك ما كان يرتكب فى تقدير تركه ما كان يرتكبه وما كان يرتكبه فاعل ترك ومفعوله العائد الى القلب محذوفا وقال الشارح يقال اقصر عن الشئ اذا اقلع عنه اى تركه وامتنع عنه فيل هو على القلب اى قصر القلب عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع عنه باطله وتركه بحاله هذا كلامه ولا يخفى عليك ان الترك لا ينسب الى ما يرتكبه المرتكب ٣ بالنسبة اليه بل الى المرتكب ٤ بالنسبة الى ما يرتكب فلا تجاوز عن تحقيق من له القلب (وعرى افراس الصبا ورواحله) من عريته تعرية جعلته عريانا هذا هو المقصود بالتمثيل ومثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييل دائر بينها وبين الاستعارة التحقيقية وهذا فى كلام السكاكى قسم ثالث من الاستعارة فانه جعل الاستعارة تحقيقية وتخييلية ومحتملة لهما والمصنف لم يلتفت الى هذا القسم فى مقام التقسيم لان المحتمل لهما لا يخرج عنهما واشار اليه فى تحقيق مثال الاستعارة بالكناية وفى هذه الاستعارة فائدة جليلة رزقناها ولله الحمد الاعلى على منه وهى انه لا يعاب على البليغ عدم التنصيص على مقصوده فيما زاد على اصل المقصود بعد وضوحه ولا ضنة منه فى تجويز ايراد كلامه محتملا لطرق متعددة ليسلك المخاطب اية شاء بل ايراده كذلك مما يزيد فى قدره ويدل على طول باعه وانشراح صدره ويزيد فى نشاط المخاطب حيث نزله ذلك المتكلم منزلة نفسه فى معرفة طرق البيان والتنبيه للمقصود بوجوه لمجرد اشارة البيان ولم يأت به فى امثلة التحقيقية لان تحققه هذا يتوقف على معرفة الاستعارة التخييلية فاشار اولا الى بيان التخييلية التى هو فيه بقوله (اراد) زهير (ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن مرادف) الزمان (المحبة من الجهل والغى واعرض عن معاودته) لا دلالة فى الكلام على تركه ما كان يرتكبه من المحبة مطلقا على ما يقتضيه السوق فتنبه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه فى حب سلمى الا ان يراد بسلمى جنس المحبوبة كما قد يراد بحاتم السخى ثم لا دلالة فيه على الاعراض عن معاودته الا ان يؤخذ ذلك من ابيات اخر لهذا الشعر والله اعلم (فبطلت آلاته) اى الات القلب وكذا عود الضمير فى معاودته وقال الشارح الضمير ان الى ما يرتكبه وكانه حفظ البيت عن ان يكون فيه قلب وههنا بحث وهو انه لم يقصد على مذهب المتن الا حقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آلاته انما يلايم ذلك لو اراد

فهى   سعد

هذا الاثبات فى البيت بالنظر الى المصراع الثانى والا فالمصراع الاول ليس فيما نحن فيه وهو القسم الثانى من استعارة التخييلية سعد

٧ فالمعنى حينئذ خرج القلب عن حب سلمى فلا يكون استعارة تخييلية ولا مكنيا عنها لان القلب مستعمل بدون التشبيه فى معناه الحقيقى سعد

٣ لانه ليس من ذوى القول

٤ لانه من ذوى القول

بافراس الآلات ما يلزمه فيجعل الاستعارة التحقيقية قرينة للمكنية كما سمعه في قوله تعالى ينقضون عهد الله اوتوهم له الات كما هو شان السكاكى ولو سلم فلا دلالة على تعرية افراس الصبا والرواحل على بطلا نها بل على اهما لها الى وقت الحاجة كما هو شان السائر مسيرة اذا فرغ عن سلوكها (فشبه) زهير في نفسه الصبي (بجهة من جهات السير كالحج والتجارة قضى منها) اى من تلك الجهة (الوطر) كالسفر هو الحاجة (فاهملت الآلات) ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة مع اهمال الآلات وليس وجه الشبه تاما بدون ضميمة اهمال الالات وليس وجه شبه كما يدل عليه كلام الشرح فهذا التشبيه المضمر في النفس هو الاستعارة بالكناية والتخييلية التى قرينتها ما اشار اليه بقوله (فاثبت له)اى للصبي (الافراس والرواحل)التي تخص جهة المسير والسفر (فالصبي) على هذا (من الصبوة) اى من جنس الصبوة لا بمعنى الكون صبيا فى القاموس الصبوة جهلة الفتوة صبا صبوا وصبوا وصبي وصباوفيما ذكره عدول عن طريقة السكاكى حيث جعل الصبي بمعنى الكون صبيا فاحتاج الى حذف مضاف اى اوان الصبي واشار الى ان عنه غنى وان لا ضنة فى حذف الزمان عن المصادر واما ماقال الشارح لامن الصبا بفتح الصاد فيقال صبي صباء اى لعب مع الصبيان فيدل مانقلناه من القاموس على ضعفه على ان فتح الصاد يقتضى المدو لا يساعده النظم الاعلى وجه بعيد وهو ارتكاب قصر الممدود للضرورة ومن البين ان وجه الشبه في هذا المثال هيئة مركبة من عدة امور فيحتمل ان يكون التنبيه على ان وجه الشبه فى الاستعارة بالكناية ايضا قد يكون مركبا ايضا من فوائد هذا التمثيل واشار الى التحقيقية بقوله (ويحتمل انه)اى زهير (اراد) بالافراس والرواحل (دواعى النفوس وشهواتها اوالقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات او) اراد بها(الاسباب التى قلما تتأخذ) اى تتفق وتجتمع (فى اتباع الغى الاوان الصبي)وعنفوان الشباب مثل المال والمال والاعوان (فتكون)استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقق معناها عقلا على الاحتمال الاول وحسا على الثانى ولا يذهب عليك انه لا باس بان يراد بالافراس والرواحل جميع ماذكره على سبيل الترديد فكانه قصد الكلمة اومنع الخلو ولما فرغ من الفصل الاول شرع فى الثانى فقال (فصل عرف السكاكى الحقيقة اللغوية)احترز عن الحقيقة العقلية (بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل فى الوضع واحترز بالقول الاخير)وهو قوله من غير تأويل فى الوضع (عن الاستعارة على اصح القولين) وهو ان الاستعارة مستعملة فى غير ماوضعت له بخلاف القول الاخر وهو ان الاستعارة مستعملة فيما وضعت له والتصرف فى امر عقلى فانه حينئذ حقيقة لغوية ولا يسوغ اخراجها عن تعريف الحقيقة اللغوية ولا اخراجها بقوله من غير تأويل فى الوضع لانه لا تأويل فى الوضع على غير القول الاصح وقوله (فانها) بيان لوقوع الاحتراز عنها بهذا القيد بانها (مستعملة فيما وضعت له بتأويل) اى وضعا ملتبسا بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى انه كما قيد الدعوى بقوله على اصح القولين يجب ان يقيد الدليل الا ان تقييد احدهما يسوق الذهن الى تقييد الاخر فيكتفى به وقد عدل عن عبارة السكاكى لاختلال فيه على ماهو المشهور حيث قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة فى الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل هذا والمراد بقوله دعوى اللفظ دعوى كون اللفظ على حذف كون مضاف

الى اللفظ فاشتهر انه لايصح جعل قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة فيما وضعت له اذ لا اختلاف فى استعمالها فيما وضعت له فى الجملة وانما الاختلاف فى استعمالها فيما وضعت له بالتحقيق لكن اصح القولين انتفاؤه وحمل الوضع على الوضع بالتأويل بعيد فتعين تعلقه بقوله ليحترز به فاختل النظم وصار معقدا للفصل بين قوله على اصح القولين ومتعلقه بقوله فى الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له وبين قوله ولا نسميها حقيقة وقوله بعد الكلمة الخ بقوله على اصح القولين هذا ونحن نقول عدل عن المطنب الاخفى الى الاوجز الاوضح لكن كلام السكاكى برىء عما ظن به من الخلل فان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له والمراد ماوضعت له بتأويل لوضوح القرينة المؤدية اليه بل لفظ العد ينبئ عن كونها مستعملة فيما وضعت له لا على سبيل التحقيق واكتفى بتقييد الدليل بقوله على اصح القولين عن تقييد الدعوى على عكس مافعله المصنف لكن مافعله المصنف انسب لان حوالة امر اللاحق بالسابق انسب من العكس واحفظ من توهم غير المقصود (والمجاز اللغوى) عطف على قوله الحقيقة اللغوية اى عرف السكاكى المجاز اللغوى (بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق) اراد به مايقابل التأويل (فى اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته) واتى بقيد التحقيق (لتدخل الاستعارة) فى تعريف المجاز بناء (على مامر) من انها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل وهذا واضح وان كان ظاهر عبارة السكاكى تقتضى ان هذا القيد لاخراج الاستعارة حيث قال وقولى بالتحقيق احتراز عن ان لايخرج وفى بعض النسخ احتراز ان لايخرج استعارة لان ذلك الظاهر ظاهر الفساد فجعل الشارح كلمة لازائدة وجعل فى المختصر الجار المحذوف فى احتراز ان لا يخرج كلمة اللام اى احتراز لئلا يخرج ونحن نقول المراد احتراز عن ان لايخرج مداول الاستعارة عما وضعت له فلا تدخل الاستعارة فى المستعملة فى غير ما وضعت له (ورد) ظاهر ماذكره السكاكى (بان الوضع) وان يطلق فى شان الاستعارة فيقال هى موضوعة للمستعار له بتأويل ويطلق عليه الموضوعة بالتأويل لكن لايطلق فيهما الوضع من غير تقييد بالتأويل وذلك ظاهر من موارد استعمال الوضع لا لما ذكره المصنف وتبعه الشارح فيه من انه فسر السكاكى بنفسه الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعينه بازائه انما هو بواسطة القرينة لانه يجوز ان يكون تفسير السكاكى تفسير الاحد معنييه ولا يلزم من تفسير احد المعنيين نفى الاخر فهو (اذا اطلق لايتناول الوضع بتأويل) فالاستعارة داخلة من غير قيد بالتحقيق فلا يصح انه ليدخل الاستعارة فى تعريف المجاز نعم فيه زيادة ايضاح للدخول وبهذا التقرير ظهر ان ما اجاب به الشارح عنه فى المختصر من انه اراد السكاكى انه عرض للوضع اشتراك بين معناه المشهور والوضع بتأويل فذكر قوله بالتحقيق قرينة على المراد ليظهر فيدخل فيها الاستعارة لان انصرافه عند الاطلاق الى مالبس بتأويل بنفى عروض الاشتراك ويرد ايضا توقف الدخول على التقييد بانه يصدق على الاستعارة الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له لامحالة ولاينافيه صدق الكلمة المستعملة فيما وضعت له لان صدق الاول باعتبار الوضع بالتحقيق وصدق الثانى باعتبار الوضع بالتأويل ولايندفع بما ذكره الشارح فى المختصر انه قرينة على نفس المراد بلفظ الوضع الذى عرض له الاشتراك لئلا يحمل على الوضع بالتأويل فيخرج الاستعارة لان عروض الاشتراك قد زيف واعلم ان الشارح قال المراد بالوضع

نسخة: فهى

نسخة: وذكر

نسخة: على تعيين

الوضع موافقا لما في الايضاح ومايشتق منه ليتمفع به في اثبات عدم الحاجة الى تقييد وضعت بعدم التأويل في تعريف الحقيقة وبالتحقيق في تعريف المجاز ويمكن ان يقال بيان حال الوضع يكفي فيما هو بصدده لتقرران المشتقات تابعة للمصدر في ذلك (وبان) عطف على قوله بان في قوله ورد بان واعادة الجار يدل على ان كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقل في الرد عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه يرد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف يخص بالحقيقة فردما ذكره بمجموع الامرين فالاولى ترك اعادة الجار (التقييد باصطلاح به التخاطب) لابخصوصه (كما لابدمنه في تعريف المجاز لابدمنه) في تعريف (الحقيقة) ليخرج المجاز المستعمل فيما وضع له كالصلوة التي استعملت في لسان الشرع بمعنى الدعاء فحصل الاعتراض ان التعريف غيرمانع وربما يجاب بان المراد بالوضع في قوله من غيرتأويل في الوضع الواضع في اصطلاح به التخاطب وذلك يوجب تقييد الوضع في غيرما وضعت له باصطلاح به التخاطب وبهذا اندفع ماذكره الشارح انه لايكفي العهد بل لابد من تقييد موضوعة ايضا في قوله فيما هي موضوعة له نعم يتجه ان لام العهد لايصرف اللفظ الاالى وضع مفهوم من قوله فيما هي موضوعة له وان قوله بالتحقيق في تعريف المجاز وقوله من غيرتأويل في الوضع في تعريف الحقيقة بمعنى واحد بلا ريبة فلواغنى قوله من غير تأويل في الوضع عن قيد اصطلاح به التخاطب لاغنى عنه قوله بالتحقيق ومنهم من اجاب بان القيد مراد في تعريف الحقيقة تركه للعلم به من تقييد تعريف المجاز وهوغير ملتفت اليه لوجوه منها ان الترك بالمقايسة لايليق بالتعريفات ومنها ان القيد المذكور بعبارة ذكره السكاكي في تعريف المجاز لايمكن ذكره في تعريف الحقيقة لانه يستلزم الدور ومنها ان المفتاح الذي هو بصدد توضيح التعريف الى ان ذكر للتوضيح قوله من غير تأويل في الوضع مع انه لاحاجة اليه كيف يتوهم به ترك القيد للمقايسة واجاب عنه الشارح وارتضاه السيد السند بان الامور التي تختلف بالاضافات لايتم تعريفاتها بدون اعتبار قيد الحيثية وقد تعارف ذلك بحيث يكتفى بهذا التعارف من ذكرها وبان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحقيقة كما في قولنا الجواد لايخيب سائله ومعلوم ان الحقيقة والمجاز من الامور الاضافية حتى ان لفظا واحدا يكون حقيقة ومجازا بالنسبة الى معنيين بل بالنسبة الى معنى واحد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له والصلوة المستعملة في لسان الشارع في الدعاء لم تستعمل في الموضوعة هي له من حيث انه موضوع له ولايصح ان يجعل معنى تعريف المجاز الكلمة المستعملة في غيرما هي موضوعة له من حيث انه غيرما هي موضوعة له لان استعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق الموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا لم يترك التقييد باصطلاح به التخاطب في تعريف المجاز وفيه بحث وهو انه لواريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له ان كونه موضوعا له علة مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له لاجل انه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع وان اكتفى في الحيثية التعليلية بمجرد ان لها مدخلا فلاخفاء في مدخلية كون الشئ غيرما وضع له في استعمال المجاز الا انه لايكفي بل لابد من ضميمة التعلق مع كونه غير هذا قال في الايضاح ثم تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط كما تقدم يريد ما تقدم من انك تقول لصاحبك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك وانت تريد ان تقول خذ هذا الكتاب فغلطت واجيب تارة بان الغالط لاينصب قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ورده الشارح بان اشارته الى الكتاب قرينة مانعة وفيه انه لوكان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم تعد المخاطب ساهيا بل هذه الاشارة

قرينة مانعة عن ارادة التلفظ به وفرق بين المانعة عن ارادة التلفظ والمانعة عن ارادة المعنى لان المانعة عن ارادة المعنى ان ينتقل الذهن منها الى عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلفظ المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير ان يلتفت الذهن اليه وتارة بان عبارة الحد مشعرة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في ذكر الغلط واجاب عنه السيد السند بان المراد بالغلط ليس ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا عن قصد وفيه انه قوله كما تقدم يتأدى ان مراده ما هو سهو نعم لو كان المراد ذلك لتم ان الغالط لا ينصب قرينة كما ذكره الشارح لكن يمكن المناقشة في عدم كون هذا الغلط حقيقة لانه يحتمل ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الكلمة التي استعملت فيما وضعت له في اعتقاد المتكلم غايته ان لا يكون حقيقة صحيحة (وقسم) السكاكي (المجاز اللغوي) اى المجاز بالمعنى الذي سبق (الى الاستعارة وغيرها) ولم يرد انه قسمه اليهما صريحا بل انه ذكر ما يحصل منه هذه القسمة لانه قسمه الى خال عن الفائدة ومتضمن لها وقسم المتضمن لها الى الاستعارة وغيرها ومن البين انه يستفاد منه ان المجاز المطلق استعارة وغيرها (وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه) اى لفظا احد طرفي التشبيه بقرينة قوله (وتريد به الاخر) ذلك ان تريد به معنى الاخر فتأمل (مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به) جعل الاستعارة قسمين احدهما المشبه المراد به المشبه وثانيهما المشبه به المراد به المشبه ومع ذلك جعل المستعار منه مطلقا المشبه به حيث قال ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه واسمه مستعارا اما في صورة ارادة المشبه بالمشبه به فظاهر حيث استعير من المشبه به اسمه للمشبه واما في صورة ارادة المشبه به بالمشبه فيتبادر ان يكون المستعار منه المشبه لكنه اعتبر في اطلاق المستعار منه استعارة لازم المشبه به للمشبه ففي اظفار المنية جعل المستعار منه السبع مع انه اريد بالمنية السبع لانه استعير من السبع الاظفار للمنية ولما خفي هذا ظن به انه خالف نفسه في هذا المقام حيث جعل الاستعارة بالكناية منها السبع ولذا جعل المشبه به مستعارا منه لكن في جعل اسم المشبه به مستعارا مخالفة بجعله الاستعارة بالكناية المشبه الا ان يقال اراد ان المشبه به نفسه سواء كان المذكور كما في الاستعارة بالكناية او المتروك كما في الاستعارة المصرحة سمى مستعارا منه لما عرفت بالتفصيل واسمه المذكور مستعارا كما هو المتبادر منه ومن ترك التسوية فيه بين المذكور والمتروك ويما يوهم كلامه في هذا المقام انه جعل الاستعارة بالكناية الاظفار حيث بين في استحقاقه اسم الاستعارة كون الاظفار مستعارا ويمكن دفعه بانه جعل المنية مستحقة لاسم الاستعارة لاستلزامها استعارة الاظفار وقد انكشف لك بما ذكرنا لك ان زعم القوم انه وقع منه خلط عظيم في تحقيق الاستعارة بالكناية واضطراب في كلامه ليس بوارد نعم يتجه انه كيف يكون المنية مجازا وسيجيء ما يتعلق به ان شاء الله تعالى (وقسمها) اى السكاكي الاستعارة (الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون المذكور) من طرفي التشبيه (هو المشبه به وجعل منها تحقيقية) سواء كان على سبيل القطع او الاحتمال (وتخييلية) كذلك وانما لم يقل قسمها اليهما مع انه قال والمصرح بها ينقسم الى تحقيقية وتخييلية تفننا وما قال الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما لانه اراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسم اليهما بل اليهما والمحتملة للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشيء لان الظاهر من قوله (وفسر التحقيقية بما مر) اى ما يكون المشبه محققا حسا او عقلا التحقيقية السابقة والمفسر بما مر مطلق التحقيقية لا التخييلية على القطع (وعد التمثيل) اى الاستعارة التمثيلية وقد عرفت انها قد يسمى التمثيل مطلقا كما يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة

فلا وجه للتقدير على سبيل الاستعارة كما يوهمه تقرير الشارح (منها) اى من التحقيقية حيث قال فى قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ومن البين انه لا اختصاص للتمثيل بالتحقيقية الامانع من تشبيه صورة مركبة من امور وهمية بصورة محققة كما كان ينتزع من المخالب الملتئمة من امور متعددة صورة ويتوهم مثلها للمنية فكانه ذكره فى التحقيقية على سبيل القطع واعتمد على التنبيه منه على مثله فى التحقيقية على الاحتمال وفى التخييلية (ورد بانه) اى التمثيل (مستلزم للتركيب المنافى للافراد) فلا يصح عده من الاستعارة التى هى قسم من اقسام المجاز المفرد والالزم كون مباين الشئ مندرجا تحته واجيب عنه بوجوه اولها ما عدتاما واختاره الشارح المحقق والسيد السند وهو منع عدم صحة عده من الاستعارة التى هى قسم من المجاز المفرد لان المعدود من قسم الشئ لايجب ان يكون معدودا منه لان قسم الشئ قد يكون اعم منه من وجه فيقال الحيوان اما ابيض او غيره والابيض اعم من الحيوان لا يقال هذه مسامحة والقسم الابيض الحيوان فالاعم من وجه قيد القسم لا القسم لانا نقول فليكن تقسيم السكاكى ايضا من هذا القبيل وثانيها ما اختاره ايضا الشارح وهو ان ما قسمه السكاكى من المجاز ليس ما عرفه وان وقع تقسيمه عقيب التعريف بل المجاز المعنى الاعم منه بقرينة انه جعل من اقسامه المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهما لا يدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة باعتبار الاعراب فهى غير مستعملة فى غير ما وضعت له وفيه انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوى وهو ما تقدم ويسمى مجازا فى المفرد وعقلى ويسمى مجازا فى الجملة وينقسم اللغوى قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم لها فى الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة فى التشبيه ومتضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالمجاز المقسم وان كان اعم يجعل المجاز العقلى قسما منه لكن المنقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوى بالمعنى المتقدم فلا ينفع فى منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد وكون المقسم فى هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لابد من جعل المجاز اللغوى فى تقسيمه حيث قال واللغوى قسمان اعم من المجاز اللغوى الذى جعله قسيم المجاز العقلى والالم يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسما منه فالمراد به ما يطلق عليه المجاز لانا نقول هذا مع كونه تكلفا فى غاية السماجة يرده ان ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر فى المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والالم تكن الاستعارة اعم من المجاز المفرد فالوجه ان يقال المقسم هو المجاز اللغوى بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسما منه لكونه ملحقا به على ما صرح به السكاكى نفسه بعد ذلك فى بحث المجاز ومشبها به الراجع الى حكم الكلمة حيث قال ورأى فى هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لما بينهما من الشبه لاشتراكهما فى التعدى عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا وبسبب هذا لم اذكر الحد شاملا له ولكن العهدة فى ذلك على السلف رحمهم الله وثالثها ان المجاز المعرف شامل للمركب والمراد بالكلمة هو اللفظ الموضوع مطلقا ومنه قولهم كلمة الله ورده الشارح بان الكلمة فى هذا المعنى مجاز فى اصطلاح العربية فلا يصح من غير قرينة سيما فى التعريف مع انه صرح بان المقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد حيث قسم اليهما المجاز اللغوى الذى عينه بقوله وهو ما تقدم ويسمى

مالم يصرف عنه صارف فلابد ان يكون كل من طرفيه مركبا وفيه ان صرف التعريف عن الظاهر ليس باصعب من تأويل الحكم بكون الطرفين فى قوله تعالى مثلهم كمثل اليهود مفردين وجعله حكما على سبيل التوسع وجعل ادخال الكاف عليه مبنيا على المسامحة لاتحاده مع المشبه به كما ذهب اليه لحفظ ظاهر عبارة التعريف على ان اختيار الانتزاع على التأليف لا يجب ان يكون لخروج المنتزع عنه عن المنتزع بل للتنبيه على ان المعتبر هو التركيب الاعتبارى لا التركيب الحقيقى الثابت مع قطع النظر عن اعتمال العقل وتصرفه فالانتزاع لا يتبادر منه الا التركيب الاعتبارى لا خروج المنتزع عنه ولو سلم فلا يستدعى ذلك الا كون متعدد متحققا فى الطرف لا تركيبه المنافى للافراد كما حققناه لك على وجه اغناك عن بيانه هنا فان قلت قد جوز صاحب الكشاف فى قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الايةان يكون تشبيهات مفرقة وان يكون تشبيها واحدا مركبا ولا مرية فى ان لا فرق بين المركب والمفرق الا ان العقل يجعل المتعدد امرا واحدا مأخوذا من حيث الاجتماع فى المركب و يعتبره واحدا مشبها بواحد فواحد بواحد فى المفرق فكما لا بد فى المفرق من اعتبار الفاظ منوية فى الطرف وان لم يكن مقدرة فى نظم الكلام لا بد فى المركب فلا يكون الطرف الذى هو الهيئة المركبة مدلول اللفظ المفرد قلت من تجويز التركيب والتفريق فى جملة واحدة لا يجب ان يعتبر فى التركيب ما يعتبر فى التفريق فليكن من جملة فضل التركيب على التفريق غناء التركيب عن تقدير الالفاظ دون التفريق على ان فى احتياج التفريق ايضا نظر الم لا يجوز ان يكتفى فى التشبيهات المفرقة بتخييل مفهوم المفرد واعتبار التشبيه بين جزء جزء منها او شئ وقد فرع السيد السند التنافى بين الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب تركيب الطرف فى التمثيل ووجوب افراده فى الاستعارة التبعية والتمثيل لانه يعتبر فى المصادر ومتعلقات الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح فى جعله كلمة على فى قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم استعارة تبعية وتمثيلا ومتابعته ظاهر عبارة الكشاف وقد وقع بينهما مناظرة فيه واطنب فى هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بايراده فاعرضنا عنه وان كان لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوى الاحساس بعد قياس البناء على الاساس فتبصر بالبصيرة والبصر واستعذ بالله فى المزالق عن ان يكون فى بئر ممن سرى لا حور وماشعر (وفسر) السكاكى (التخييلية بما) اى استعارة (لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا) فلا يرد القول ونظائره فانه ليس معناه الا امرا وهميا لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما كان ما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا شاملا لما لم يتعلق به توهم ايضا اضرب عنه بقوله (بل هو) اى معناه (صورة) اى ذو صورة فان الصور جاءت بهذا المعنى ايضا (وهمية) اخترعها المخيلة باعمال الوهم اياها فان للانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل يسمى مفكرة واذا استعملها الوهم يسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له باعتبار اعمال بالوهم اياها سميت استعارة تخييلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ ان تسمى وهمية وعد التسمية تخييلية من امارات تعسف السكاكى فى تفسيره وانما وصف الوهمية بقوله (محضة) اى لا يشوبها شئ من التحقق العقلى او الحسى للفرق بينه و بين اعتبار السلف فان اظفار المنية عندهم امر محقق شابه توهم الثبوت للمنية فهناك اختلاط توهم وتحقق بخلاف ما اعتبره فانه امر وهمى محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته وصرح باللفظ فى قوله (كلفظ الاظفار) اهتماما بتمثيل ما هو فى تحقيقه من التخييلية حتى لو حذف اللفظ وقال

ما هو فى تحقيقه من التخييلية
نسخه

كالاظفار لربما يسبق الوهم الى جعله مثالا للصورة الوهمية اولربما يسبق الوهم الى تمثيلها باثبات الاظفار للمنية كما اشتهر (فى قول الهذلى) اى المعهود الذى سبق (فانه لما شبه المنية بالسبع فى الاغتيال اخذ الوهم) باعمال المتخيلة (فى تصويرها) اى المنية (بصورته) اى السبع (واختراع) مثل (لوازمه) بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان الاظفار لا تستلزم حقيقة السبع قال فى المفتاح وفى الايضاح فيثبت ما يلزم صورته (لها) اى للمنية (فاخترع لها مثل صورة الاظفار ثم اطلق عليه) لفظ (الاظفار) اى مثل الصور بصورتها الا انها من اوازم السبع لا يكمل الاغتيال فيه الا بها على ما حققه المص سابقا ولا يتقوم الاغتيال الا بها على ما ذكره المفتاح ووافقه فى الايضاح هنا ولم يتعرض له اعتمادا على ما سبق من تحقيقه فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل فى صورة وهمية محضة من غير ان تجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا تستلزم الاستعارة بالكناية بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث مثل للتخييلية باظفار المنية المشبهة بالسبع والسلف اما ان ينكروا المثال و يجعلوه مصنوعا او يجعلوا الاظفار ترشيحا للتشبيه لا استعارة تخييلية وقد صرح فى فصل بيان جهات حسن الاستعارة ايضا به حيث قال التخييلية فلا يحسن الحسن البليغ بدون الاستعارة بالكناية ولذلك استهجنت فى قول الطائى لا تسقنى هذا يريد قول ابى تمام * لا تسقنى ماء الملام فاننى * صب قد استعذبت ماء بكائى * ويريد بالاستهجان ما نقل ان بعض اصحاب الطائى بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيها ماء الملام فقال فى جوابه ابعث لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعنى انما وقع منى مثل واخفض لهما جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكره فى الجواب و جعل الاستهجان بمكان لان الآية ليست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه اللام لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه و يلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطاطئ من رأسه ويخفض من بدنه فشبه ذله وتواضعه باحدى حالتى الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية و يضاف اليها الجناح قرينة لها فانها من الامور الملابسة للحالة المشبه بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جدا اذ لا يوجد له مثال فى كلام البلغاء وقال قول الطائى ليس فيه دليل على وقوعه لجواز ان يكون ابو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملوم كما ان الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب لبشاعته ومرارته فتكون التخييلية فى قوله تابعة للمكنى عنها او بالماء نفسه لان اللوم قد يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام فيكون تشبيها على حد لجين الماء فيما مر لا استعارة والاستهجان على الوجهين لانه كان ينبغى ان يشبهه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه هذا كلامه يعنى تشبيهه بمطلق الظرف او بمطلق الماء ليس على ما ينبغى وليس المراد ان عبارته لا تفى بما قصده من التشبيه بظرف شراب مكروه على ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته و يمكن ان يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه او الماء المكروه فلا استهجان على انا لا نسلم ان التشبيه بالمكروه لجواز ان يقول للائم فلائم على سبيل المجازاة اى لا استعذب الملام مع عذوبته وانما استعذب ماء بكائى فاحفظ ماء ملامك فلا تضيعه (وفيه) اى فى تفسيره التخييلية (تعسف) وخروج عن الطريق لما فيه من اعتبارات لا حاجة اليها وقد عرفت وجه الحاجة على اوضح بيان واتمه فتذكر (ويخالف) عطف على تعسف و بتأويل المصدر لتقدير ان فهو منصوب والمعنى فيه تعسف ومخالفة (تفسير غيره لها بجعل الشئ الشئ) ولا يخفى انه يصدق على كل مجاز عقلى

فلذا قيده في الايضاح بقوله جعل اللبيد للشمال يدا وكأنه جعل اللام للعهد اى جعل الشيء الذي هو لازم المشبه به للشيء الذي هو المشبه ولك ان تعطفه على قوله وفيه تعسف عطف فعلية على اسمية وبالجملة يريد ان تفسيره مع كونه تعسفا غير موثوق به عقلا غير موثوق به نقلا لانه يخالف تفسير غيره في انه يقتضي كون الاظفار مستعملة في صورة وهمية وتفسير غيره يقتضي كونها حقيقة على ماعرفت ومخالفة القوم فيما الحق معهم بلا شبهة جسارة فيه خسارة فلا يرد ماذكره الشارح المحقق في المختصر ان صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقليد بغيره حتى يعترض عليه بان ماذكره مخالف لماذكره غيره لان مقصود المصنف ان ماذكره من يفجد المخالفته مقتضى العقل وماذهب اليه القوم باجمعهم (ويقتضي) ماذكره السكاكي (ان يكون الترشيح تخييلية للزوم مثل ماذكره) في التخييلية من انه لماشبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته واختراع لوازمه لها (فيه) اى في الترشيح لانه ايضا اثبات مااخترعه الوهم من لوازم المشبه به للمشبه بعد تصويره بصورته كما يقتضيه التشبيه فاما ان يلتزمه فيلزم مزيد تعسف ومخالفة للغير واما ان يوافق فيه غيره فيلزم التحكم وماذكرنا اقوى مماذكره الشارح انه يلزم ان يكون الترشيح تخييلية مع انه ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا مايدل على ان الترشيح ليس من الاستعارة حيث قال انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد اوهو ترشيح هذا يريد بقوله ليس من الاستعارة انه ليس بجميع افراده منها بل ربما يفارقها فانه دل على ان الترشيح متحقق بدون الاستعارة سواء كان المراد بقوله اوهو ترشيح بدون استعارة اوكان المراد بقوله اوهو ترشيح على اطلاقه فلا يرد على الشارح ماذكره السيد السند انه يجوز ان يكون المراد بقوله اوهو ترشيح فقط فلا ينافي تحقق الترشيح مع الاستعارة اوهو ترشيح مع الاستعارة بل يجوز كما جوزه صاحب الكشاف بل الشارح نفسه ايضا في شرح الكشاف فان الاعتصام مع كونه استعارة للوثوق بالعهد ترشيح لاستعارة الحبل للعهد فان التعبير عن لازم العهد بعبارة هي حقيقة في لازم الحبل ترشيح ووجه كون ماذكرنا اقوى انه لايلزمه على ماذكره الامخالفته للكشاف لكن ماذكره وفق بتقرير الايضاح واجاب الشارح عن هذا الاعتراض بان لامر الذي هو من خواص المشبه به لماقرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر موهوم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لماقرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة الوهمية لتصح اضافتها الى المنية هذا ومخلصه ان حفظ ظاهر اثبات لوازم المشبه به للمشبه يدعو الى جعل الدال على اللازم استعارة لما يصح اثباته للمشبه ولايحتاج الى تجوز في ذلك الاثبات وليس هذا الداعي في الترشيح لانه اثبته للمشبه به فلا وجه لجعله مجاز ثم اورد على نفسه انه يلزم حينئذ ان لايكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها واجاب عنه بانه فرق بين المقيد المجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادة ان الاستعارة تامة بدونه واورد عليه السيد السند بان هذا الفرق لاينفع لان المشبه به اذا كان هو المقيد لوصف كان ذلك الوصف من تتمته ولايتم ذلك التشبيه الابملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقويته وتربية للمبالغة المستفادة

ومحصله نسخه

من التشبيه ولامبنيا على تناسيه فلا يكون ترشيحا اصلا وايضا اذا كان المشبه به
هو المقيد به من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك
فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد هذا وايضا يرد على الشارح ان مثل لدى
اسد شاكى السلاح مقذف له لبد اظفاره لم تقلم لاشك ان شاكى السلاح فيه اثبت
للمشبه لا للمشبه به وليس من تتمة المشبه به فيكون قوله مقذف وقوله له لبد كقوله شاكى السلاح
مثبتين للمشبه لا للمشبه به فلا بد من تجوز فى الاثبات او فى المثبت وان الترشيح كما يكون
فى الاستعارة المصرحة يكون فى المكنى عنها وهو فى الاستعارة بالكناية لم يقرن المشبه به
ويمكن ان يفرق بين التخييلية والترشيح بان التخييلية لو حمل على حقيقتها لا يثبت الحكم
المقصود فى الكلام للمكنى عنها كما عرفت بخلاف المصرحة فان قولنا جاءنى اسد له لبد لو
اثبت فيه اللبد الحقيق للاسد المستعمل فى الرجل الشجاع مجازا لم يمنع عن اثبات المجئ
للاسد فان ماله جاءنى رجل شجاع لما شبه به لبد لكنه لا يتم فى قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
جميعا فانه لو اريد الامر بالاعتصام الحقيقى لفات ما قصد بيانه للعهد فلا بد من جعل
الاعتصام استعارة لما يثبت العهد (وعنى) اى اراد السكاكى (بالمكنى عنها ان يكون الطرف
المذكور هو المشبه) على وجه خاص اشار اليه بقوله (على ان المراد بالمنية) فى قوله واذا المنية
انشبت اظفارها (هو السبع بادعاء السبعية لها) وانكار ان يكون شيئا غير السبع
(بقرينة اضافة الاظفار) التى هى من خواص السبع (اليها) اى الى المنية فقوله على
ان المراد بالمنية يفيد ان المشبه المذكور يجب ان يراد به المشبه به فلا حاجة الى تقييد قوله ان يكون
الطرف المذكور هو المشبه بقولك و يراد به المشبه به تمييزا للاستعارة المكنى عنها عند
السكاكى عنها عند المصنف كما فعله الشارح المحقق وقوله بقرينة اضافة الاظفار اليها
لو حمل على ان القرينة للاستعارة بالكناية انما هى اضافة خاصة المشبه به الى المشبه افاد
استلزام الاستعارة بالكناية للتخييلية ولو حمل على ان القرينة لها اضافة ما هو موضوع
لما يختص بالمشبه به الى المشبه لم يفد وكأنه حمله المصنف على الاول فادعى فيما بعد
ان الاستعارة بالكناية مستلزمة للتخييلية (ورد) اى ما ذكره السكاكى من تعيين الاستعارة
بالكناية وجعلها قسما من الاستعارة التى هى قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة
الاستعارة (بان لفظ المشبه فيها) اى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (مستعمل فيما
وضعت له تحقيقا) فلا يصح تفسير الاستعارة بان يكون الطرف المذكور هو المشبه و يراد
به المشبه به (والاستعارة ليست كذلك) فلا يصح جعلها قسما منها (واضافة نحو الاظفار
قرينة التشبيه) ولا يدل على اكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره انه قرينة الاستعارة وليس
ضمير رد الى مجرد تفسير الاستعارة بالكناية كما ظنه الشارح المحقق فانه حينئذ يلغون قوله
والاستعارة ليست كذلك وقوله واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه و يحتاج فى دفع
الاخير الى ما ذكره بقوله وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها
الحقيق فما معنى اضافة الاظفار اليها على انه بعد ما عرف ان اضافة الاظفار قرينة
التشبيه اعتبار مثل هذا السؤال بعيد وقد بذلوا الجهد فى دفع هذا الاعتراض وهو لقوته
قاوم عساكر التوجه واكثر ما ذكر ليس الا مجرد التفوه وهكذا يكون سعى العجزة فى مقارمة
الاقوياء ولا علينا ان نستوفى البيان فانه من مطارح الاذكياء فمنهم من اجاب بان السكاكى
قد ذكر انه كما ان استعمال المشبه به فى المشبه فى الاستعارة المصرحية مبنى على ادعاء
ان المشبه داخل تحت جنس المشبه به و به ..... لا يصير المشبه داخلا تحته حتى ينافى هذا

يستفاد نسخه

يقرن نسخه

الادعاء نصب القرينة على ان المراد بالمشبه به ليس ما وضع له اذ لا منافاة بين الادعاء والاعتراف بان الواقع والتحقيق خلافه كذلك استعمال المنية فى الموت بادعاء انه سبع مبنى على دعوى الترادف بين السبع والمنية حتى يتم ادعاء دخول المنية تحت السبع بجعل اسمائه قسمين متعارف وغير متعارف ولا يكون التعبير عنه بالمنية مناقضا لهذا الادعاء ولا يخفى ان استعمال المنية فى الموت بعد كونها مرادفة للسبع استعمال فى غير ما وضعت له ومن البين انه ليس بشئ اذ الموت ما وضع له المنية تحقيقا ولا يخرج بدعوى انها مرادفة للسبع عن كونها موضوعة للموت تحقيقا كيف والسكاكى مصرح فى اثناء البيان بان ثبوت الشئ ادعاء لا ينافى نفيه حقيقة ولهذا لم يتناقض نصب القرينة على ان المراد غير الموضوع له مع دعوى ان المراد داخل تحت الموضوع له فان قلت ما ذكره السكاكى لا يتم لان الادعاء ان المنية داخلة تحت السبع بجعل افراد السبع قسمين متعارف وغير متعارف لا يناسب دعوى الترادف بين السبع والمنية بل يستدعى كون السبع اعم قلت ليس الدعوى ان جنس المنية من افراد السبع بل ان المنية المخصوصة التى تجعلها تحت السبع وحينئذ لا يبعد دعوى من الترادف نعم لا يتبين لكنه ابلغ فيما هو المقصود من الادعاء واوهن مما ذكر ما يجاب به من ان لفظ المنية بعد جعل مراد فالسبع استعماله فى الموت استعمال فيما وضع ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما يجاب به من انه لا يمكن انكار ان المنية مستعملة فى المشبه هى به فيكون مجاز الظهور انها مستعملة فيما وضعت له تحقيقا وفى المشبه هى به ادعاء واجاب الشارح تارة بان الحقيقة هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث هو كذلك والمنية لم تستعمل فى الموت من حيث انها موضوعة له بل من حيث انه فرد من افراد السبع وزيفه تارة بانه لا يستعمل اللفظ فى المعنى الا لكونه موضوعا له او لكونه لازما للموضوع له فاستعمالها مجازا او مستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق وتارة فى الموت لكونه موضوعا لها وتارة بانه وان خرجت بذلك عن كونه حقيقة لكنه لم تصر مجازا ومستعملة فى غير ما وضعت لها بالتحقيق فلا ينفع وتارة بان الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى هو ذكر المشبه وارادة المشبه به والاستعارة بالكناية التى هى قسم المجاز المشبه به المضمر فى الكلام المستعار للمشبه المدلول عليه بذكر لازمه كما صرح به السلف ولما ابى عنه قول السكاكى بان المنية استعارة بالكناية عن السبع وكذا فى اخواته اوله بان معناه ان ذكر المنية استعارة بالكناية ولا يخفى ان مقتضى جعل الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدرى ذكر المشبه وارادة المشبه به جعل الاستعارة بالكناية بمعنى المستعار بالكناية نفس المشبه فهذا بعيد عن الاعتبار جدا واجاب السيد السند بان فى المصرحة تصور غير الموضوع له تصورته وفى المكنية تصور الموضوع له بصورة غيره فقد اعتبر فى كل منهما ما خارج عن الموضوع له وما اعتبر فيه الخارج خارج فيكون مجازا كالمصرحة وفيه ان اعتبار الخارج ليس فيما استعمل الاستعارة بالكناية فيه بل انما استعملت فيما وضعت له وجاء الخارج من اضافة لازم المشبهة هى به وقد جرنى سماع هذه الاصوات على ان ترنمت فيما بينهم بان المقسم الى الاستعارة بالكناية والاستعارة المصرحة ليست استعارة وهى قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة فلتكن الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه للمجاز الى المجاز العقلى والمجاز اللغوى بعد تعريفه المجاز بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب ولا شبهة ان المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز لمعنى عرف حيث عرف فتأمل (واختار) السكاكى (رد التبعية

الى المكنى عنها على نحو قوله) اى قول السكاكى (فى المنية واظفارها) حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار قرينتها لا يجعل التبعية مكنيا عنها (بل يجعل قرينتها) اى قرينة التبعية (مكنيا عنها) وجعل (التبعية قرينتها) ففى قولنا نطقت الحال بكذا جعل الحال الذى جعله القوم قرينة التبعية استعارة بالكناية باستعماله فى متكلم ادعاء و يجعل اثبات النطق الذى هو من لوازم المتكلم له قرينة تلك الاستعارة لكن فى كون ذلك مختار السكاكى نظرا لانه قال فى اخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما امكن من تلخيص كلام الاصحاب فى هذا الفصل و لو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قلبوا فجعلوا فى قولهم نطقت الحال بكذا الحال التى ذكروها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح استعارة بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة فى التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما تراهم فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ويجعلون اثبات الاظفار لها قرينة الاستعارة لكان اقرب الى الضبط فتدبر هذا كلامه وهو صريح فى انه رد الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فحينئذ لا حاجة له الى استعارة قرينة المكنية لشئ حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها ولا يتقلل الاقسام بهذا فلا يتم ما رد به المصنف رده فان قلت لم يجعل السلف الاستعارة بالكناية المشبه المستعمل فى المشبه به كما اعتبره فى هذا الرد فكيف لا يتأتى لك توجيه كلامه بان رده على قاعدة السلف من غير ان يكون مختارا له قلت لا شبهة فيما ذكرنا والعهدة عليه فى قوله كما تراهم فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية ولا يضرنا فيما ذكرنا من توجيه كلامه (ورد) رد السكاكى التبعية الى المكنى عنها (بانه) اى السكاكى او الشان (ان قدر) اى السكاكى وان قدر (التبعية) فتأمل (حقيقة) كما هو طريقة غيره فى قرينة المكنى عنها (لم تكن تخييلية) على مذهبه (لانها مجاز عنده) ولا يخفى ان هذا الترديد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية قرينتها على نحو قوله فى المنية واظفارها لم يبق احتمال تقديره حقيقة والا لم يكن على نحو قوله فكان عليه ان يقول على نحو المنية واظفارها يحسن هذا الترديد وايضا ينبغى ان يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم يكن تخييلية لانها مجاز عنده (فلم يكن المكنى عنها مستلزمة للتخييلية و ذلك باطل بالاتفاق) لئلا يتجه المنع على قوله (والا) اى وان لم يقدر حقيقة (فتكون استعارة) لجواز ان يكون مجازا مرسلا وان لا يضر هذا المنع لان الكون مجازا مرسلا ايضا يشارك الكون حقيقة فى الفساد واما اثبات الملازمة بان كون العلاقة بين المعنيين هى المشابهة كما تصدى له الشارح المحقق فدونه خرط القتاد (فلم يكن ما ذهب اليه السكاكى مغنيا عما ذكره غيره) ولا يحصل ما هو الغرض من الرد من تقليل الاقسام لان تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها بعد بحاله الا ان التبعية صارت برمتها قرائن الاستعارة بالكناية وقد يجاب عن هذا الرد بان استلزام المكنى عنها للتخييلية ليس متفقا عليه بل المتفق عليه عدمه كيف وصاحب الكشاف من السلف صرح بان فى ينقضون عهد الله استعارة بالكناية بتشبيه العهد بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد فقد وجد الاستعارة بالكناية بدون التخييلية عند غير السكاكى وهو صرح فى بحث المجاز العقلى بان قرينة المكنى عنها اما مقدر وهمى كالاظفار فى اظفار المنية ونطقت فى نطقت الحال او امر محقق كالانبات فى انبت الربيع البقل والهزم فى هزم الامير الجند فقد ابت الانبات المحقق قرينة للمكنى عنها فلم يجعل المكنى عنها

مستلزمة للتخييلية فلم يكن استلزام المكنى عنها للتخييلية ابتا لا عنده ولا عند غيره على ان مذهب الغير لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه يصدر الخلاف وزيفه الشارح بانه يتم فى افساد كلام المصنف لا لاصلاح كلام السكاكى كيف وقد جعل نطقت فى نطقت الحال قرينة وهمية للاستعارة بالكناية فقد اعترف بالاستعارة التبعية وهو ضعيف لانا لا نم ان ذلك اعتراف باستعارة نطقت لان كونها وهمية ليست لاستعارتها لنطق موهوم كالاظفار بل لانه ليس مع الحال نطق يتوهم ثبوته لها كالانياب مع الربيع بل النطق كثبوته وهم محض مثلا انه اعتراف باستعارة نطقت لصورة وهمية لكن ليس ذلك مع حفظ الرد لانه لا انكار فى احتمال بعض صور الاستعارة التبعية للاستعارة بالكناية بلا تكلف فتمثيله بنطقت الحال لقرينة الاستعارة بالكناية لا يلزم ان يكون مع التزام الرد حتى ينافى القول بالرد ويشهد لما ذكرنا ماذكره صاحب الكشف فى الرد على السكاكى رد الاستعارة التبعية الى المكنى عنها من انه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصود الاصلى والواضح الجلى و يكون ذكر المتعلقات جليا تابعا او مقصودا بالغرض عنها فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما فى قوله تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة اذ اسرى النوم فى الاجفان ايقاظا فان التشبيه ههنا انما يحسن بين هبوب الرياح عليها و بين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح ان يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعا لشيء من هذه التشبيهات فلا يصح ههنا رد التبعية الى المكنية عند من له ذوق سليم وقد يكون التشبيه فى المتعلق غرضا اصليا وامرا جليا وقد يكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا فيحمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه فى مصدر الفعل او فى متعلقه على السوية فحينئذ جاز ان يجعل استعارة تبعية وان يجعل مكنية كما فى نطقت الحال فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم ابتداء مستحسن فظهر ان ماذكره السكاكى من الرد مطلقا مردود ويمكن توجيه كلام المصنف بانه اراد انه ان قدر التبعية حقيقة لم تكن الاستعارة التخييلية قرينة للمكنية اصلا وذلك باطل عنده باتفاق الناس وذلك لانه اذا جعل قرينة المكنية فى صورة رد التبعية حقيقة يلزمه ان يجعل القرينة فى غيرها ايضا كذلك لان الفرق تحكم فالمراد بقوله ان لا يكون مستلزمة نفى مطلق الاستلزام الاعم من الاستلزام الجزئى والكلى حتى لو قال ولا يكون التخييلية قرينة المكنية اصلا لم يتجه عليه شيء ومن وجوه رد الرد ماذكره الشارح المحقق فى شرح المفتاح فى بحث الترشيح حيث قال وليت شعرى ماذا يفعل المصنف بالاستعارة التبعية فى كل استعارة تبعية يكون قرينتها عقلية وكيف تجعلها قرينة على استعارة مكنية وهذا فى غاية القوة وغاية ما يمكن ان يقال انه لما كان مدار القرينة فى التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ماصرح به السكاكى بين الرد بجعل قرينة التبعية مكنية واما فى نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا فجعل زيدا مكنيا عنها باستعماله فى المقتول ادعاء واثبات القتل تخييلية ولا يجعل القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكى او وجد مثال التبعية قرينتها حالية ولم يكن هنا ما تجعل مكنية والتبعية قرينتها ومن وجوه الرد كلام من لا مساس له فكلام السكاكى نقله الشارح وطول الكلام فى الرد عليه فى حاشية الشرح وزاد فى طول كلامه السيد السند ولما ظن ذكره الا اطالة وابطالا لما هو اظهر بطالة فاعرضنا عنه شفقة على الاذان وصيانة للاذهان (فصل) فى شرائط حسن الاستعارة وتعينه (والمراد) بيان ما به اصل الحسن وما يزيد فى حسنها ويدور عليه مراتب

وتبعيته نسخه

الحسن ولايقتصر على ما لواهمل لخرج من الحسن الى القبح (حسن كل من التحقيقية) اى
كل فرد من افراد التحقيقية مفصلة فقوله (والتمثيل) تخصيص بعد التعميم لمزيد اهتمام بشانه
كما لا يخفى وليس المراد حسن كل من هاتين الاستعارتين والالغاذ كر التمثيلية فافهم (برعاية
جهات حسن التشبيه) سوى ما يأتى من ان لا يقوى التشبيه بحيث يتخيل الطرفان متحدين
فانه ليس من شرائط حسن الاستعارة ان توجد فيها هذه الجهة لحسن التشبيه وكانه اراد
الجهة المعهودة لسبقها وهذه الجهة مما لم تسبق قال الشارح فى تفصيل جهات حسن
التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض
ونحو ذلك مما سبق وكانه اراد ظهور الشمول او الشمول تحقيقا والا فشمول وجه الشبه
مما يتوقف عليه التشبيه لا حسنه وانما كان الحسن برعاية جهات حسن التشبيه لانه مبنى
الاستعارة فصحتها وحسنها مانعسان لصحته وحسنه وفيه نظر تأمل تعرف (وان لا يشم
رائحته لفظا) ظاهره ان المراد ان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل كما فى الشرح والصحيح
تفسيره بان لا يشم شئ منهما كما فى المختصر والتحقيق ان المعنى ان لا يشم التحقيقية اذ التمثيل
مندرج تحتها فلا حاجة الى عود الكناية اليه ايضا وانما قال لفظا اوالتشبيه معنى مما لابد منه
لكنه لفظا ينافى ادعاء دخول المشبه تحت المشبه به لدلالته على كون المشبه به اقوى فى وجه
الشبه واذا قيل ظننتك فى تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى فاشمام
رائحته لا يلايم الادعاء المذكور فينقص من حسنه فالاستعارة توجب انتفاء التشبيه لفظا
وحسنه يستدعى انتفاء الاشمام فقولنا رأيت بدرا فى الحسن ليس باستعارة وقوله قدزر ازراره
على القمر استعارة قليلة الحسن لان فى ذكر المشبه اشمام رائحة التشبيه وان كان ليس على وجه
ينبئ عن التشبيه كذا حققه السيد السند فى شرح المفتاح واظن ان فى التجريد ايضا اشمام
رائحته ولا يخفى انه كما تدور الاستعارة على التشبيه فحسنها برعاية جهات حسنه يدور على القرينة
ايضا فحسنها برعاية حسن القرينة بان تكون فى الخطاب مع الذكى غير واضحة جدا ومع
البليد فى غاية الوضوح ومع التوسط بين بين وكانه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق
المجاز من غير اختصاص بها (ولذلك) اى ولان شرط حسنهما ان لا يشم رائحة التشبيه
لفظا (لوصى ان يكون التشبيه) اى ما به المشابهة (بين الطرفين جليا) بنفسه
او بسبب عرف او اصطلاح (لئلا تصير) الاستعارة التحقيقية (الغازا) اى سبب
الغاز وتعمية اى اخفاء يقال الغز فلان فى كلامه اذا عماه اى اخفى مراده ومنه اللغز
والجمع الغاز نحو رطب وارطاب وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيقية المصرحة دون
الاستعارة بالكناية كما صرح به فى المفتاح قبل ذلك لان فى المكنية تصريحا باسم المشبه
فلا يصير لخفاء وجه الشبه سبب تعمية والغاز والتوصية بالجلاء اى الى حد لا ينتهى الى
الابتذال لان شرائط حسن التشبيه ان يكون وجه الشبه غريبا غير مبتذل ويفهم من كون
الوصية مبنية على الاجتناب عن اشمام ان وجه الشبه الخفى لا يوجب كون الاستعارة
الغازا اذا اشممت رائحة تشبيه (كما لو قيل) فى التحقيقية (رأيت اسدا وتريد انسانا ابخر)
البخر بالتحريك النتن فى الفم وغيره (ورأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس) تمثيل
للتحقيقية والتمثيل ولا يخص التمثيل كما يوهمه بيان الشرح لان التمثيل من التحقيقية وانما صار الغازا
لان مشابهة الناس بالابل المائة لا توجد فيها راحلة فى عزة وجوده مرضى منتخب فيما بينهم
خفية غير واضحة بحيث لو ترك التشبيه لفظا انتقل الذهن اليه من ذكر المشبه به ولذا صرح
النبى صلعم بالتشبيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفى رواية تجدون الناس

كالابل المائة ليست فيها الراحلة الراحلة البعير يرتحله الرحل جملا كان اوناقة اى يحط عليه رحلة
وقوله كالابل مفعول ثان ليجدون وقوله ليست فيها راحلة حال او جملة مستأنفة (وبهذا ظهر
ان التشبيه اعم محلا) اى اعم بحسب التحقق لا بحسب الصدق اذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة
ولا الاستعارة عليه ونبه على ارادة العموم بينهما بحسب التحقق بقوله محلا والاعم اذا اطلق ينصرف
الى الاعم المطلق ولم يظهر بما سبق الا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضميمة
ماهو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة انه اعم من الاستعارة مالم يظهر ان الاستعارة
لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافه من انه قد تتعين الاستعارة ولا يصح التشبيه فبينهما
عموم من وجه وليس للشارح ان تحمل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر
مما سبق وليس للاعم معنى اعم منهما حتى يحمل عليه اذ ظهر بما سبق احد العمومين
ولما في عبارته هذا من الخلل غيره في الايضاح الى قوله وبهذا ظهر انهما لا يجيآن في كل
مايجيء فيه التشبيه (ويتصل به) اى بما ذكر من جهات حسن التشبيه تعيين الاستعارة
وان كان بينهما تفاوت فناسب جمعهما في فصل واحد وقال الشارح اى يتصل بما ذكر من
تعيين التشبيه اذا خفى الشبه انه يتعين الاستعارة اذا قوى الشبه هذا وفاعل قوله ويتصل به
(انه اذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه
وتعين الاستعارة) لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه ولا يفوت ما اوجبه البلوغ الى مرتبة
الاتحاد من جنس الادعاء فاذا فهمت مسئلته تقول في قلبي نور ولا تقول في قلبي ماهو
كالنور واذا وقعت في شبهة تقول انا في ظلمة ولا تقول كأني ظلمة ومن هذا اعلم ان من فوائد
الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشيء بنفسه لا ينحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه
(والمكنى عنها كالحقيقة) في ان حسنها برعاية جهات التشبيه لا في ان لا يشم رائحة التشبيه
لفظا لانه تشبيه مضمر في النفس فلا ينافي رائحة التشبيه نعم ينبغي ان تحاشى عما يوجب
ظهور التشبيه (و) الاستعارة (التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها) لانها لا تكون
الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف فلهذا لم يقيد هذا الحكم بقولنا ان كانت تابعة لها كما قيده
صاحب المفتاح لانه جوز وجود المكنية بدون الاستعارة بالكناية ولم يلتفت الى بيان جهة
حسنها اذا لم يكن تابعة لها لقلته كما صرح به حيث قال وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها وينبغي
ان يكون حسن الاستعارة التخييلية باعتبار ظهور اختصاصها بالمشبه به وباعتبار قوتها فيه وينبغي
ان يكون مابه قوام وجه الشبه احسن مما به كماله قال الشارح ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية
عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا
كما ذكره في الحقيقية والمكنى عنها ويمكن دفعه بان الاستعارة التخييلية صورة وهمية مخترعة
اخترعها البليغ واضافها الى المشبه مشابهة للازم المشبه به وهو امر مبطن غير مصرح به في
الكلام فلا يمكن بيان التفاوت فيه وضبط درجات حسنه بتاوت حسن التشبيه المعتبر فيه فتأمل
(فصل وقد يطلق المجاز) اما على سبيل الاشتراك او التشابه (على كلمة تغير حكم اعرابها)
الاضافة لامية اى حكم لاعرابها لانها اضافة العام الى الخاص كشجر الاراك
فقول الشارح هي للبيان على نحو من النحو قال في المفتاح بغير اعرابها من نوع الى نوع
اخر (بحذف لفظ او زيادة لفظ) خرج بهذا القيد لغير حكم اعراب غير في جاني القوم غير زيد
فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على الاستثناء لكن لا بحذف
لفظ او زيادة بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه اداة استثناء لكنه يخرج عنه ماينبغي ان يكون
مجازا وهو جملة حذف ما اضيف اليها واقيمت مقامه نحو ما رأيته مذ سافر فانه في تقدير

مذ زمان سافر الاان يؤول قوله كلمة بما هو اعم من الكلمة حقيقة ومنها حكما و يدخل فيه
ماليس بمجاز نحو انما زيد قائم فانه يغير حكم اعراب زيد بزيادة ما الكافة وان زيدا قائم فانه يغير
اعراب زيد عن النصب الى الرفع بحذف احدى نوني ان وتخفيفها وغير ذلك مما تعرفه
او كنت في درجة من التفطن فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصلي الى غيره اي الى غير الاصلي
فان ربك في جاء ربك تغير حكم اعرابه الاصلي اي اعرابه الذي يقتضيه بالاصالة لا بتبعية شيء اخر
وهو الجر في المضاف اليه اي الى غير الاصلي الذي حصل بمتابعة امر اخر كالرفع الذي حصل
فيه بفرعية مضافة المحذوف وثباته له وليس ماغير اليه الاعراب الاصلي في الامثلة المذكورة
الى غير الاصلي بل الى اصل اخر وكذلك يدخل فيه نحو ليس زيد بمنطلق وما زيد بقائم مع
ان المفتاح صرح بانهما ليسا بمجازين اذ قيدا لاخراجهما بان قال او زيادة لفظ مستغنى عنه
استغناء واضحا نحو كفى بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقائم وما زيد بقائم وفسر شارحوا
المفتاح الاستغناء الواضح بما لم يظهر لزيادته فائدة اصلا وزيادة الباء في النفي لتأكيد النفي
قال الشارح وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب يريد به انه
قال الحكم الاصلي لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز فيه كذا قال المصنف النصب في قوله تعالى
واسئل القرية مجاز والجر في ليس كمثله مجاز واعترض عليه بان الاقرب ان يكون المجاز هو الكلمة
دون الاعراب لانه لا يتم في المجاز بالزيادة نحو ليس كمثله شيء انه تعدى الاعراب عن محله وقد
صرح المفتاح بان اعتبار التجوز هنا باعتبار مشابهته المجاز في التعدي عن الاصل الى غير
الاصل ورد ذلك بان ظاهر عبارة تعريفه الذي يجب حفظه انه نفس الكلمة حيث قال وهو
عند السلف ان تكون الكلمة منقولة عن حكم لها اصلي الى غيره فليؤول قوله واما الرفع
المجاز بان المراد فحكم مجازي بمنزلة المعنى المجازي في المجاز والمجاز شايع بالمعنى السابق لا بهذا
المعنى فانه قلما يستعمل كما دل عليه قوله وقد يطلق اذ لا غرض متعلق به في فن البيان قال الشارح
حاول المصنف التنبيه عليه اقتداء بالسلف وحفظا للمتعلم عن الزلق عند استعمال المجاز
بهذا المعنى هذا والاولى القناعة بالوجه الثاني اذ لا بد لتعرض السلف لهذا المعنى من جهة
وهي ليست الا المعنى المذكور وستعرف تحقيق هذا المجاز على وجه يكون مقصودا في البيان
فالاول (كقوله تعالى وجاء ربك) لاستحالة مجيء الرب فيجب ان يحمل على ان التقدير جاء امر
ربك او عذابه (واسئل القرية) للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا
على انطاق الجدر ان ايضا وانه ليس المقام مقام تذكير المخاطب وجعله معتبرا بفناء اهل
القرية حتى يقال اسئل القرية وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك
فانه لا يحذف في امثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك ان
التصرف هنا في السؤال والقصد من الامر بالسؤال الامر بالتأمل في القرية الخالية عن
اهلها والتأمل فيها والاعتبار بها والتذكير لسان ما تعلق به المخاطب من المنازل والمارب
(و) الثاني (كقوله تعالى ليس كمثله) فان الاصل ليس مثله شيء تغير حكم اعراب مثله عن
النصب الى الجر بزيادة الكاف هذا اذا قيل بزيادة الكاف دون المثل كما قيل بدليل ان الزيادة نشئت
منه ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف سيما حرف ليس الا حرفا انسب ونحن نرجحه بان
القول بزيادة المثل يؤدي الى القول بدخول الكاف على المضمر والى الحاجة الى تقدير متعلق للجار
وقد يقال المقصود من هذا الكلام نفي ان يكون شيء مثله تعالى وكما يكون قصد هذا المعنى بجعل
الكاف او المثل زائدا يمكن مع الاستغناء عن جعل شيء منهما زائدا بل التحصيل مع عدم الزيادة
بطريق الكناية التي هي ابلغ من التصريح وذكر الشارح المحقق له وجهين احدهما

بهما نسخة

وهو ما نقله عن الكشاف وهو انه قد قالو امثلك لايبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوا عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لذاته و بلغت اترابه يريدون ايفاعه و بلوغه فحينئذ لافرق بين قوله ليس كالله شئ وقوله ليس كمثله شئ الا مايعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفى المماثلة عن ذاته ونحو قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لهما لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يدله وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لامثل له هذا و ينبغى ان يعلم ان نفى المثل عنه تعالى بنفى مثل المثل مجاز متفرع على الكناية لانه لابد فى الكناية من صحة ارادة المعنى الحقيقى وهذا انما يصح فيما يمكن فى حقه المعنى الحقيقى واما فيما يمتنع فلا يصح فهو مجاز متفرع على الكناية بان هذه الكناية لما نقلت عن محل يصح فيه المعنى الحقيقى الى محل يمتنع انقلبت مجازا فاطلاق الكناية مسامحة شايعة تسمية للفرع باسم اصله هذا على حذف ماحققوه واما ما يقتضيه الرأى الصائب فلعله غيره لانه اذا جاز ارادة المعنى الحقيقى لا لانتقال الى اللازم فيما لا يتحقق فيه مع امكان تحققه فلم لا يجوز تلك الارادة فيما يمتنع حتى يكون كناية محضة ومما يتعلق بتحقيق هذا الوجه من الكناية و به يمتاز عن الوجه الثانى الذى سنذكره لك ان نفى المثل عنه تعالى على هذا الوجه لازم لنفى المثل عن مثله تعالى لانه اذا انتفى المثل عن مثله وعمن هو على اخص اوصافه ينتفى عنه بطريق الاولى لامن جهة ان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفى اللازم يستلزم نفى الملزوم وثانيهما انه نفى للشئ بنفى لازمه لان نفى اللازم يستلزم نفى الملزوم وذلك لانه لو كان له تعالى مثل لكان لمثله مثل وهو ذاته تعالى لان المماثلة من الجانبين واورد عليه السيد السند انه لاتفاوت بين هذين الوجهين فى باب الكناية الا بحسب العبارة و بيان ذلك ان كلا الوجهين كناية فى الشبه حيث نسب النفى الى مثل المثل واريد بسببه الى المثل فرجعهما الى استعمال لفظ دال على نفى مثل المثل فى نفى المثل الا انه عبر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفى اللازم يستلزم نفى الملزوم وعن الثانى بان نفى المماثل عمن هو على اخص اوصافه نفى للمماثل عنه بطريق المبالغة فالصواب ان هذا الوجه ليس بكناية بل هو من المذهب الكلامى بايراد حجة على نفى المثل على طريقة اهل الكلام فيكون المال انه ليس لمثله مثل اذ لو كان له مثل لكان لمثله مثل هو ذاته تعالى وحينئذ يكون لنا وجهان متميزان هذا وقد عرفت التمايز بين وجهى الكناية وان بناءه على اختلاف وجه لزوم نفى المثل لنفى المثل فيهما وكفى شاهدا فى التمايز بينهما انه يتوجه على الثانى مالا يتوجه على الاول وهو انا لانسلم انه لو كان له مثل لكان ذاته مثلا لمثل لان مثل الشئ ماهو ملحق به الحاق الناقص بالكامل على ما عرفته فى باب التشبيه حتى لو تساويا لترقى الامر فى باب البلاغة عن التشبيه الى التشابه فان قلت فقد سقط بهذا الفرق الوجه الثانى قلت كانى بصاحب هذا الوجه يقول ينبغى ان يكون المقصد من الاية اكثر من نفى الملحق بذاته لئلا يقصر عن نفى المشارك لكنا نقول لا نرضى بحمل ابلغ كل كلام على ترك ماهو احسن من العدول من التشبيه الى التشابه فى امثال هذا المقام فنقول المراد على هذا نفى المثل ويلزم من انتفائه انتفاء المشارك بطريق الاولى ولا يقوم ماذكرته من وجه الكناية بل يتعين حينئذ الحكم بزيادة الكاف نعم لو اريد التوجيه بطريق الكناية فالوجه هو الاول وبهذا ظهر سقوط المذهب الكلامى انه لا يختص بالوجه الثانى بل يصح صرف ماذكره الكشاف ايضا على المذهب الكلامى وانه ليس نفى مثل المثل اوضح من نفى المثل حتى يستدل به على نفى المثل

وللكناية وجه ثالث يتضمن التعريض لمثبت المثل بانك لم تتعقل الواجب بل لم تتعقل الامثلاله اذ لو تعقلت ذاته لم تثبت له مثلا فاللايق بحالك في مقام نفي المثل عنه تعالى نفي المثل عن مثله تعالى فتنبه قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولذا لم اذكر الحد شاملا له لكن العهدة في ذلك على السلف وكانه اراد انه لا يرضى بجعله مشاركا لما سبق في اسم المجاز ودا خلا تحت مفهومه او جعل اللفظ مشتركا بينهما لان لفظ المجاز لا ينصرف في الاطلاق الا الى الاول ولا يراد به هذا الفرد الا بالقرينة لكن العهدة في جعل اللفظ مشتركا بينهما اشتراكا معنويا اولفظيا على السلف كما يستدعيه تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فلا يتوجه عليه ماذكره الشارح المحقق ووافقه السيد السند عليه انه ان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة والمفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته فلا يعرف له ههنا رأى ينفرد به لانا نقول له نزاع معهم في اشتراك لفظ المجاز بين النوعين اشتراكا معنويا اولفظيا كما يستدعيه تقسيمهم المجاز اليهما ثم نقول لا يبعد ان يقال هذا النوع من المجاز ايضا من قبيل نقل الكلمة عما وضعت له الى غيره فان للكلمة وضعا افراديا ووضعيا تركيبيا فهي مع كل اعراب في التركيب وضعت لمعنى لم توضع له مع اعراب آخر فاذا استعملت مع اعرب في معنى وضعت له مع اعراب آخر فقد اخرجت عن الموضوع له التركيبي الى غيره مثلا القرية بالنصب في اسئل القرية موضوعة لمعين تعلق به السؤال وقد استعمل في معين تعلق بما اضيف اليه السؤال وحينئذ يمكن ان يجعل تحت تعريفاتهم للمجاز ويجعل مقصودا لصاحب البيان لتعلق اغراض بيانية به فلما رتبه وقد نقل الشارح في هذا المقام تعريفا للمجاز بالزيادة وتعريفا للمجاز بالحذف عن الاحكام وطول فيه الكلام وزاد عليه السيد السند فوائد في بيان المقصود والمرام الا انا خففنا عن السامة وتركناه فان اشتهيته فارجع اليهما وان فاتك ما كنا نزيد عليهما لكن لا علينا فانك لا تحمل ما لدينا (الكناية) مصدر قولهم كنيت به عن كذا اكني من باب ضرب وكنوت اكنو من باب نصر اي تكلمت بما يستدل به عليه اوتكلمت به واردت غيره اوتكلمت بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجازا والمعنى الاخير قريب من المعنى المصطلح عليه اعني قوله (لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه) وقد اشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهو اخراج المجاز عن التعريف بقوله (فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه) الا انه لم يقل فخرج به المجاز مع انه اخصر واوضح في المقصود ليكون مع الاشارة الى هذه الفائدة تنبيها على ان العمدة في الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذي هو الوجه الاول للفرق الذي ذكره السكاكي والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره وهو قوله وفرق بان الانتقال فيها من اللازم الخ ليس بشيء وكما يخرج به المجاز يخرج بعض الحقايق الصريحة كلفظ الصلوة المستعملة في الدعاء بحسب اللغة فانه يصدق عليها لفظ اريد به لازم معناه لكن لا تجوز ارادته معه اذ لا تجوز حين التكلم باصطلاح اللغة ارادة المعنى الشرعي فضلا عن ارادته معه فلا حاجة لاخراجها الى اعتبار حيثية اللزوم اي لازم معناه من حيث انه موضوع له لا من حيث انه لازم الموضوع له فان قلت ما فائدة قوله معه وهل لا يكفي للفائدتين المذكورتين مجرد قوله مع جواز ارادته قلت يكفي لهما ذلك لكن فيه التنبيه على ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبعة ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه

على وجه يكونان مقصودين استقلالا ولامانع من الجمع على وجه يكون احدهما تابعا للاخر و وسيلة الى قصده وفهمه لكن فيه ان استعمال كلمة مع فى قوله مع جواز ليس كما ينبغى لان ارادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز ارادته معه الا ان يقال ان كلمة مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجواز ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم فى الارادة فتأمل ومعنى قوله انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقى ان ارادة المعنى الحقيقى فارق بينهما فانها جائزة فى الكناية كما ذكره فى التعريف وممتنعة فى المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ لايتجه ماذكره الشارح ان مابه المخالفة جواز ارادة المعنى الحقيقى مع ارادة لازمه لا ارادته فبين التعريف وقوله من جهة ارادة المعنى الحقيقى مع ارادة لازمه تناف لانه لايتفرع ظهور ان المخالفة من جهة ارادة المعنى الحقيقى مع ارادة لازمه ولا حاجة فى دفعهما الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح فان قلت قد صرح صاحب الكشاف ان قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله تعالى ليس كمثله شئ كناية مع امتناع المعنى الحقيقى فى حقه تعالى فتمتنع ارادته فالتقييد بقوله مع جواز ارادته معه يخرج كثيرا من الكنايات قلت منهم من يقول معنى جواز ارادته معه جواز ارادته فى الجملة وفى بعض المواد فلا يخرج كنايات يمتنع جواز ارادة المعنى الحقيقى فى بعض المواد ولايخفى انه فى غاية البعد على انه تدخل هذه الكناية فى تعريف المجاز لانه يصدق عليه انه اللفظ المستعمل فى غير ماوضع له لعلاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وقال الشارح فى المختصر المراد مع جواز ارادته معه من حيث انها كناية وامتناع الارادة فى هذه الامثلة بواسطة خصوص المادة وهو كلام خال عن التحصيل مع انه يوجب الدور فى تعريف الكناية وتدخل هذه الامثلة فى تعريف المجاز والتحقيق انه اذا امتنع ارادة المعنى الحقيقى فهى مجاز وانما جعل الكشاف الامثلة المذكورة من باب الكناية لاكنايات وقد صرح بانها مجازات متفرعة على الكناية بمعنى انها استعملت فى المعنى الكنائى كثيرا بحيث قطع النظر عن المعنى الحقيقى فصار ذلك بسبب استعماله فى محل امتنع المعنى الحقيقى فانقلبت الكناية مجازا لكن اذا يمكن المعنى الحقيقى ويكون منتفيا يجعل كناية كما فى بسط اليد فى من فقدت يده لنقصان فى الخلقة فان استعماله فى كرمه كناية لامكان المعنى الحقيقى فيه فيه بحث لانه كما ان امتناع المعنى الحقيقى قرينة مانعة عن ارادته كذلك انتفاؤه وقال الشارح وفى الايضاح ان الفرق بينه وبين المجاز من هذا الوجه اى من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه وهو ليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه مافيه هذا كلامه وكانه اراد ان فيه ان المعنى الموضوع له هو الملزوم كما سيذكره وفيما رأيناه من نسخ الايضاح ان من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه فلايتجه عليه شئ فان قلت قد صرح فى المفتاح ان الكناية يراد بها معناها مع لازمه حيث قال اذا استعملت الكلمة اما ان يراد معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها معا والاول الحقيقة والثانى المجاز والثالث الكناية فينبغى ان تعرف الكناية بما اريد به معناه مع لازمه قلت زيف هذا الكلام منه بانه لاشبهة فى انه كثيرا مايقال طويل النجاد لمن لانجاد له فهو كناية مع انه ليس هناك ارادة المعنى الحقيقى وجعل الموثوق به مايشعر به كلامه فى الفرق الاول بين الكناية والمجاز حيث قال ان الكناية لاتنافى ارادة الحقيقة بلفظها فلايمتنع فى قولك فلان طويل النجاد ان اريد طول نجاده من غير ارتكاب تأول مع ارادة طول قامته فانه يشعر بجواز ارادة المعنى مع لازمه وبناء هذا التعريف على هذا لكن فيه بحث لان انتفاء النجاد قرينة مانعة عن ارادته على ما

عرفت ولنا بحث نذكره لك وان حان الاسهاب للاطناب رجاء ان نجدد نشاطك فى السماع فانه مجب للالباب وهو انه يمكن ان تجعل الكناية كلها حقايق صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كنائيا من قبيل قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماد حقيقة صرفة ذكرت دليلا على انه مضياف فيكون التقدير فهو مضياف ولا يكون هناك استعمال كثير الرماد فى المضياف (وفرق) لم ينسبه الى السكاكى مع انه ذكره فى كتابه لانه لا يخصه كما صرح به فى الايضاح (بان الانتقال فيها) اى فى الكناية (من اللازم الى الملزوم) كالانتقال من طول النجاد الذى هو لازم لطول القامة اليه (وفيه) اى فى المجاز (من الملزوم الى اللازم) كالانتقال من الغيث الذى هو ملزوم النبت الى النبت ولا يخفى ان هذا لا يظهر فى الاستعارة لان الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا فى كثير من المجازات المرسلة ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكناية ايضا ملزومة بالقرينة (ورد) هذا الفرق بمنع ان الانتقال فى الكناية من اللازم الى الملزوم (بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه) الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص وفيه انه ان عرف علاقة اللزوم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لا محاله وان لم يعرف لا ينتقل من الملزوم ايضا (وحينئذ) اى حين اذ كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم) كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن اخص او مساويا لم ينتقل منه الى الملزوم فان قلت ان اللازم كيف يكون اخص والعام قد يوجد بدون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت اراد باللازم التابع والرديف كطول النجاد التابع لطول القامة وما ذكره فى موضع اخر من كتابه ان الانتقال فى الكناية يتوقف على مساواة اللازم للملزوم فغير موثوق به وان وثقه الشارح فى هذا المقام وبهذا ظهر الجواب عن رد الفرق من ان السكاكى اراد ان الانتقال فى الكناية من التابع وفى المجاز من المتبوع ومنع الشارح كون الانتقال فى المجاز من المتبوع دائما اذ ربما يجوز بالنبت عن الغيث ويمكن دفعه بان ذلك الفرق مبنى على ان الموضوع له مرادا فى الكناية لكن ينتقل منه الى ملزومه فالموضوع له فى الكناية تابع فى الارادة والانتقال من التابع فى الارادة الى المتبوع وفى المجاز الانتقال من الموضوع له الذى هو المتبوع المحض للمعنى المجازى لانه الاصل بالنسبة الى الخارج ولم تعرض له التبعية بحسب الارادة ولو بنى الكلام على جواز ارادة الموضوع له فى الكناية يكون الفرق بينهما فى الجملة (وهى) اى الكناية (ثلثة اقسام الاولى) اى القسم الاول وتأنيثه باعتبار الخبر لانه الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) كنى بغير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكانه قال المطلوب بها الموصوف كما فى عبارة المفتاح ليكون تعريف هذا القسم من الكناية بما هو المطلوب منه وليظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الاخرين (فنها) اى من الاولى (ما هى معنى واحد) اى عبارة عما هو معنى واحد (كقوله والطاعنين مجامع الاضغان) فان مجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هى مجموع معان) حصل بضم لازم الى لازم واطلق على الموصوف (كقولنا كناية عن الانسان حى مستوى القامة عريض الاظفار وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال منهما الى المكنى عنه لكن الاختصاص اعم من الحقيقى كما فى الواجب والقديم وغير الحقيقى كما اذا اشتهر زيد بالمضيافية او صار كاملا فيها بحيث لا يعتد بمضيافية غيره وفسر الشارح القسم الاول بان يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف والقسم الثانى بان تؤخذ صفة فتضم الى صفة لازم اخر ليصير جملتها مختصة

بموصوف ليتوصل بذكرها اليه وفيه ان فى تفسير القسمين على هذا الوجه بجعل اشتراط الاختصاص لغوا الاترى انه لما ذكر صاحب المفتاح القسمين مطابقين لهذا التفسير لم يذكر الاشتراط ومن البين ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلثة من غير مخصص وجعل السكاكى الاولى يعنى ماهو معنى واحد قريبة والثانية بعيدة قال المصنف فى الايضاح وفيه نظر فقال الشارح ولعل وجه النظر انه فسر القريبة فى القسم الثانى بان يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التى هى معنى واحد والتى هى مجموع معان كلاهما خالية عن الوسايط لظهور ان ليس الانتقال من حى مستوى القامة عريض الاظفار الى شئ ثم منه الى الانسان فالجواب ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى اخر وتلفيق بينهما وتكلف فى التساوى والاختصاص والبعد بخلاف ذلك هذا ولا يخفى انه يبعد ان يكون نظر المصنف ذلك لظهور ان ماهو مناط القرب والبعد فى كلام المفتاح ماذكره الشارح بحيث لا يخفى على من نظر فى كلامه نظرا تاما فالاقرب ان وجه النظر ان جعل مناط القرب والبعد فى هذا القسم سهولة المأخذ وعدمها وفى القسم الثانى وجود الواسطة وعدمها تحكم وفرق من غير فارق فلا يجاب بما ذكره الشارح بل بما ذكره السيد السند لو تم من ان الواسطة وعدمها ظاهران فى القسم الثانى دون الاول ولك ان تجعل النظر ان التكلف فى الاختصاص قد يكون فى القسم الاول كما اذا لم يكن للمعنى الواحد اختصاص الا بتمحل وتكلف والبراءة عنه فى القسم الثانى بان يكون اختصاص مجموع معان مشتهرا واضحا ويمكن دفعه بان التقسيم على هذا الوجه من تصرفات المصنف ويمكن ان يكون القريبة عند المفتاح مايكون اختصاصه ظاهرا بلا تكلف بان يتفق فى صفة من الصفات اختصاص بموصوف من غير حاجة الى اعمال تكلف مركبة كانت اوواحدة والبعيدة عند ان يتكلف فى اختصاصها مركبة كانت اوواحدة الا انه بين التكلف فى المركب على سبيل التمثيل ولم يقصد اختصاص التكلف بالمركب ولا شموله لجميع افراده (الثانية المطلوب بها صفة بمعنى ماقام بالغير) والمكنى فى طويل النجاد عند التحقيق طول القامة لان طويل القامة وكلام المصنف حيث قال كقولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا يتجه انه ان اريد بالصفة ماقام بالغير يخرج طويل النجاد وان اريد مدلول الصفة المفسرة بما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين خرج عنه نحو اعجبنى طول نجاد فلان فانه كناية عن طول قامته لا عن طويل القامة وهى ضربان قريبة و بعيدة (فان لم يكن الانتقال) من الكناية الى المطلوب (بواسطة قريبة) والقريبة قسمان (واضحة) تحصيل الانتقال منها بسهولة ومن البين جريان هذين القسمين فى القسم الاول من الكناية وكانهما اهملا فيه لعدم الاطلاع على امثلتهما فى كلام البلغاء (كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد) وخص هذا القسم بتعدد المثال من بين الامثال اشارة الى تقسيم اخر كما اشار اليه بقوله (والاولى) كناية (ساذجة) لايشوبها شئ من التصريح (وفى الثانية تصريح ما لتضمن الصفة) بمعنى مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين (الضمير) الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه لمشابهتها الفعل الذى لم يخل عن مرفوع على ماقيل وليخرج المضاف اليه عن كونه فاعلا الى كونه فضلة فيبعد الاضافة عن استهجان ابهام اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين فاعله على ماتقول فاضافة الصفة ابدا الى المفعول او الملحق به ولا يكون الى الفاعل قطعا لكن هذه الاضافة لاتحسن

بل تقبح مالم تتضمن الصفة معنى قائما بتضمنها لامحالة حين الاضافة فان الطويل المسند
الى نجاد احد يتضمن طول قامته فبهذا الاعتبار حسن اسناده الى ضميره بعد الاضافة لان
اسناد الطول الذى هو صفة النجاد فى قوة اسناد طول القامة اليه بخلاف زيد اصفر ثوره
و بهذا التحقيق عرفت ان اسناد الطويل الى ضمير الموصوف لايجعله صريحا لانه اسناد
طويل هو صفة النجاد بل يجعله فى قوة الصريح لان الاسناد بملاحظة تضمنه طول القامة
فكانه اسند باسناده طول القامة وبهذا حكم عليه بان فيه تصريحا مالا لانه اسند اليه
الطويل الذى هو حاله كما ظنه الشارح كيف ولو كان كذلك يخص هذا العرف بطول
نجاده وطويل النجاد ويكون قولنا زيد كثير الرماد كناية ساذجة كقولنا زيد كثير رماده
وقد اورد بناء على ظنه هذا انه يجب ان يكون طويل النجاد تصريحا لاكناية فيها تصريح ما
وتكلف فى جوابه بان اعتبار الضمير لمجرد امر لفظى هو امتناع خلو الصفة عن مرفوع
و بما حققناه لااتجاه لهذا السؤال (اوخفية) ماعطفت عليها واضحة وخفاؤها بان يتوقف
الانتقال منها على تأمل واعمال روية ولايخفى ان الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان
فيه نحو عريض قفاه وعريض القفاء وكذا الواضحة والخفية بان يكون الانتقال فى كل
مرتبة واضحا اولا يكون كذلك وكانه لم يعتبر لان الكناية مع الواسطة خفاء لامحالة
(كقولهم كناية عن الابله عريض القفاء) فان عرض القفاء وعظم الرأس بالافراط مما يستدل
به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد بلاواسطة لكن هذا الاعتقاد ليس
مشتركا بين الناس بل يختص به واحد دون واحد فلاينتقل اليه الابعد تأمل وجعل صاحب
المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعنى قولهم عريض
القفاء قال المصنف وفيه نظر ووجه النظر يحتمل ان يكون ماذكره الشارح من انه كناية
بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفاء ومنه الى الابله وحينئذ يندفع بماذكره
فى جوابه من انه لا امتناع من ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى
الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المط بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان
المط بالكناية قد يكون الواسطة اذا كانت فى افادة المطلوب وظهور المط منه كانه المطلوب
نفسه وقد تكون المط فلاينتهى القصد من العبارة الى الواسطة بل يذهب الى المطلوب لكن
كون وجه النظر ماذكره احتمال ضعيف لانه بعدما قال السكاكى كناية قريبة عن هذه الكناية
لايتوجه عليه انها بعيدة لان الانتقال منها الى الابله بالواسطة فكيف يظن بالمصنف مثل
هذه الغفلة ويحتمل ان يكون ان الكناية عن الكناية انما تكون اذا كانت الكناية المكنية مشتهرة
ربما التحقت بالصريح فانه لايكنى بكثير الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر فانها
ليست كالصريح فى المضياف وليس عريض القفاء كالصريح والالم تكن من الكناية الخفية
كما اعترف به السكاكى ولايخفى لطف هذا النظر ودقته والجواب عنه ان الكناية الخفية
ماكان الانتقال فيها محتاجا الى تأمل قبل الاشتهار وعريض القفاء لاشتهاره فى الكناية عن
البلاهة التحقق بالصريح فيحسن ان يكنى عنها بعريض الوسادة ويحتمل ان يكون منعا لكون
قولهم عريض الوسادة كناية عن الكناية فانهم يقصدون به البلاهة ولبس الوسادة كناية
قصد عريض القفاء بها الامجرد فرض وتقدير فلايصح قول السكاكى كما فى قولهم عريض
الوسادة كناية عن هذه الكناية وحينئذ لاجواب له ويحتمل ان يكون ان القريب مالايكون
بينه وبين المطلوب واسطة ولا خفاء فى ان المطلوب بعريض الوسادة الابله سواء قصد به

بل الصحيح ان يقال كما فى عريض الوسادة كناية عن هذه الكناية نسخه

عريض القفا والابله فلا يحتمل ان يكون قريبا وجوابه حينئذ ان المطلوب عبارة عن المقصود من اللفظ لا ما لا يكون وسيلة الى شيء آخر بعد افادته باللفظ (وان كان) اى الانتقال (بواسطة) فهى (بعيدة) فضلا عن ان يكون باكثر من واسطة ولم يقل والا فبعيدة لئلا يشتبه المعطوف عليه ولان الاعذب مقابلة الاثبات والنفى لا مقابلة النفى ونفيه (كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) اى ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير اتى الى كثرة قبله (الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الضاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها وسرعة الانتقال فى كل مرتبة وبطؤها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء (الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين صريحين فتنفرد الكناية فى النسبة او احدهما مذكور صريحا والاخر كناية فيجتمع الكناية فى النسبة مع الكناية عن الموصوف او الصفة اذ كلاهما مذكورين كناية فيجتمع الاقسام الثلثة فالاحتمالات العقلية سبعة اربعة منها اجتماع الثلث او اثنان منها ولا يبطل بشيء منها حصر القسمة لان المقسم مقيد بالوحدة كما فى سائر التقسيمات نعم لو جعل قوله عليه السلام المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عن الاستدلال على كفر المؤذى المعرض به بان يقال هو كناية عن ان هذا المؤذى كافر لانه لا يسلم المسلمون من لسانه ويده وكل من لا يسلم المسلمون من لسانه ويده فهو كافر يكون قسما رابعا من الكناية (كقوله) اى قول زياد الاعجم (ان السماحة) اى الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا (والمروة) بضمتين كمال الرجولية (والندى) اى الجود (فى قبة) هى تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء يقال بيت مقبب جعلت فوقه قبة (ضربت على ابن الحشرج) على وزن جعفر اسم رجل (فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) قال الشارح اراد بالاختصاص ثبوت الصفات له سواء كان على طريق الحصر اولا ويدل عليه انه جعل السكاكى من التصريحات بالاختصاص له المتروكة الى الكناية سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح ومن البين انه لا حصر فى شيء منها ويؤيد ما ذكره قوله فى الايضاح فانه حين اراد ان لا يصرح باثبات هذه الصفات لابن الحشرج جمعها فى قبة تنبيها بذلك على ان محلها ذو قبة وجعلها مضروبة عليه اوجود ذوى قباب فى الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له بطريق الكناية هذا ثم وجه ارادة الثبوت بالاختصاص ان الاختصاص هو الثبوت لشيء والنفى عن غيره فاريد هنا بعض معناه وفى شروح المفتاح انه مبنى على ان الاثبات تخصيص بالذكر ولا يخفى ان المراد هنا ليس الاختصاص بالذكر وليست الارادة متعلقة باثبات الاختصاص بالذكر بل انه اذا جعل الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه اراد ان يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى سماجته والعبارة الصحيحة اراد ان يثبت هذه الصفات له ولا يخفى انه لو جعل التعريف فى السماحة والمروة والندى للجنس الاستغراقى افاد حصر هذه الصفات فى ابن الحشرج لان جميع افرادها اذا قامت به لا تقوم بغيره اذ الصفة لا تقوم بمحلين وتكون مبالغة فى كمال ابن الحشرج فى هذه الصفات بحيث الحقت هذه الصفات فى غيره بالعدم فلا يبعد ان يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشرج على ظاهرهما وحينئذ يكون فى البيت كنايتان احديهما جعل اثبات جميع افراد الثلثة له كناية عن الاختصاص وثانيتهما جعل جلتها فى قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت له (فترك التصريح بان تقول انه مختص بها ونحوه) مجرور معطوف على

ان تقول اى التصريح بنحو هذا القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اى نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى من نحو اختص بها او ثبت له دون غيره فى وجه ومن نحو سمح ابن الحشرج سمح ايضا فى وجه اخر فتأمل (الى الكناية بان جعلها) اى تلك الصفات (فى قبة مضروبة عليه) اى على ابن الحشرج فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر الذى لا يقوم الا بغيره فى مكان الرجل ثبت له لان الصفات تثبت فى المكان بتبعية ثبوت محلها ولهذا كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذلو امتنع ثبوت الصفات فى المكان لامتنعت ارادة الحقيقة ولم تكن كناية بل مجازا ونحن نقول لا يبعد ان يجعل كون هذه الصفات فى قبة ضربت على ابن الحشرج كناية عن كونها عين ابن الحشرج حيث جعلت فى مكان ابن الحشرج والمتبادر من الكون فى المكان الكون بالذات ولا يكون فى مكان الرجل بالذات الا نفسه فكانه قيل ابن الحشرج هو السماحة والمروة والندى (ونحوه) اى نحو قوله فى الكون مثال الكناية المطلوبة بها النسبة (قوالهم المجد) اى نيل الشرف والكرم اذ لا يكون الا بالا باء او كرم الا باء خاصة والكرم والحسب اعم من ان يكون من جهة الآباء او نفس الرجل (بين ثو بيه) يريد بالثوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردين فى قوله (والكرم فى برديه) وانما قال ونحوه ردا على من جعل الكناية فيه من قبيل طويل نجاده وتبع فى هذا الرد المفتاح حيث قال وقد يظن هذا من قسم زيد طويل نجاده وليس بذلك فطويل نجاده باسناد الطويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وطول النجاد كما تعرف قائم مقام طول القامة فاذا صرح من بعد باثبات النجاد لزيد بالاضافة كان ذلك تصريحا باثبات الطول لزيد فتأمل هذا وليس الامر كما ظن المفتاح فان المثال ذو وجهين له وجه نحو الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة ووجه الى الكناية عن النسبة من غير كناية عن صفة الثانى ما شاهده المفتاح وهو انه جعل المجد فيما يحيط به ويشتمل عليه وجعل ذلك كناية عن ثبوته له لان الصفة تكون تبعا فيما يكون فيه الشئ بالذات ولولا ذلك لامتنعت الحقيقة وكان اللفظ مجازا والابلغ على هذا ان يجعل التركيب كناية عن كون المجد والكرم عينه لان كون الشئ بين بردى الشئ يدل على انه عينه لانه الذى يكون بين برديه والاول ما شاهده غيره وهو ان كون الشئ بين بردى الشئ كناية عن احاطته به كاحاطة البردين وباضافة البردين اليه ثبت التصريح باثبات الاحاطة المكنية بالكون بين البردين له على نحو التصريح لاضافة النجاد الى الشئ بثبوت الطول المكنى بطول النجاد له فيكون المجد بين ثوبيه بمعنى المجد محيط به وحينئذ ينبغى ان يكون قوله ونحوه للتنبيه على الفرق بينه وبين المثال السابق فى كون السابق نصا وهذا محتملا (والموصوف فى هذين القسمين) يعنى الثانى والثالث كثيرا ما يكون مذكورا كما مر (وقد يكون غير مذكور) لكن القسم الثانى حينئذ يستلزم القسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثانى فانه يصح الكناية عن النسبة الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة (كما يقال) اى الموصوف الغير المذكور فى الكناية عن النسبة لا فيهما كما هو المتبادر (فى عرض) بالضم اى ناحية (من يؤذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) فكانك اشرت من ناحية هى لمن سلم المسلمون من لسانه ويده الى ناحية اخرى هى للمؤذى فالصفة وهى الاسلام هنا مصرح بها والموصوف وهو المؤذى غير مذكور والنسبة وهى نفى الاسلام عنه مكنية بحصر الاسلام فى غير المؤذى على ما يفيده تعريف الجنس للمسند اليه فان قلت حصر الاسلام فى غير المؤذى عبارة عن ثبوته له ونفيه عن المؤذى فيكون نفى

فما وجدوا من نحو سمح ابن الحشرج وابن الحشرج سمح نسخه

الاسلام عن المؤذى مصر حاقلت الحصر امر اجمالى يلزمه تفصيل النفى بحسب المقام فيجوز ان يكنى بهذا المجمل عن هذا المفصل على انه لوكان معنى الحصر الاثبات والنفى تفصيلا يجوز ان يكنى بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل الجزء مقصودا بالافادة ومثال الكناية عن الصفة قولك فى عرض من يعتقد حل الخمر وانت تريد تكفيره انالا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له اذا كنى عن الكفر باعتقاد حل الخمر وكناية عن نفى الاسلام عنه اذ اكنى بعدم اعتقاد حل الخمر عن الاسلام (قال السكاكى) فى اوائل بحث الكناية (الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة) ومساق الحديث يحسن لك اللثام عن ذلك قال العلامة انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مماذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم قال الشارح وفيه نظر والاقرب انه انما قال ذلك لان هذه الاقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها اما وجه النظر فهوان التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يذكر موصوفها ليس اعم من الكناية واما محصل ماذكره من الوجه الاقرب فهو ان كثير الوسائط قد تبلغ فى الخفاء مرتبة التعريض وهكذا فلا يمكن تقسيم الكناية الى هذه الاقسام لانها غيره منضبطة وفيه نظر لانه اذا سمى بالموصوف غير المذكور تعريضا وماله وسائط كثيرة تلويحا فلا معنى لتداخل الاقسام والاظهر انه قال تتفاوت لما فيه من التنبيه على تفاوت تلك الاقسام فى الدقة والبلاغة دون تنقسم ثم قال السكاكى فى اواخر بحث الكناية وفاء بوعده حسر اللثام عن هذه الاقسام واذقد وعيت ماأملى عليك فنقول الى آخر ماذكره مما حاصله ماالخصه المصنف بقوله (والمناسب للعرضية) اى للكناية العرضية وهو مالم يذكر الموصوف فيها (التعريض) لان التعريض خلاف التصريح قال العلامة يقال عرضت فلانا و بفلان اذاقلت قولا وانت تعنيه يعنى لايكون القول مسوقاله وانما تعنيه من عرض من غيران تستعمل اللفظ فيه ولهذا لم يقل وانت تعنيه به (ولغيرها ان كثرت الوسائط) وهوالذى عبر عنه المفتاح بذات مسافة بعيدة (التلويح) لان التلويح هوان تشير الى غيرك من بعد وجعل السيد السند فى شرح المفتاح الوسائط مافوق الواحد (و) المناسب (لغيرها ان قلت) الوسائط (مع خفاء) وهو الذى فسره المفتاح بذات مسافة قريبة وفسره السيد السند بما لاواسطة فيها اوفيها واسطة واحدة لكن فى كون مالاواسطة فيه ذات مسافة خفاء وشمول قلة الوسائط اخفى منه والشارح ايضا نبه على شمول قلة الوسائط لما لاواسطة فيها حيث جعل عريض القفاء مثالاله (الرمز) لان الرمزان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب (و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء الايماء والاشارة) قال السيد السند اما لانه اذالم يكن قيد زائد كما فى التلويح فى الرمز تعين الاسم الدال على مطلق الاشارة واما لان هذا الاسم اذا اطلق يبادر منه القرب والظهور وقيل الاولى ان يخص الايماء فيه شائبة الخفاء فيبقى اسم الاشارة للباقى هذا كلامه ثم انتقل السكاكى من الكناية فى التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكلامه ثم للمتباعدين الحقين والافلا تراخى بين كلامى السكاكى واعلم ان السكاكى بعد ماسمى احد اقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تحقيق تلك الاقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز فاذاقلت آذيتنى فستعرف واردت المخاطب ومع المخاطب انسانا آخر معتمدا على قرائن الاحوال كان من القبيل الاول وان لم ترد الاغير المخاطب كان من القبيل الثانى فتأمل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد نبهتك هذا فالمراد بالتعريض ليست ماهو احد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو الذى قال

صاحب الكشاف فى مقام الفرق بينه وبين الكناية ان الكناية ان تذكر الشئ بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئاً تدل به على شئ آخر لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح فيه ما يريده فقد فرق بين الكناية والتعريض بانه يذكر معنى الكناية بلفظها والكناية غير موضوعة له بخلاف التعريض فانه لا يراد معناه التعريضى باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه فانه يفرق الكناية عن التعريض انه مستعمل فى غير الموضوع له بخلاف التعريض ولا يخفى ان هذا الفارق موجود فى المجاز ايضا فقد تضمن الفرق لا التعريف وقد صرح ابن الاثير ايضا فى المثل السائر بان التعريض لا يستعمل فى المعنى التعريضى بل يستفاد من عرض اللفظ حيث قال الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبى الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون فى المفرد والمركب (والتعريض) هو اللفظ الدال لا من جهة الوضع الحقيقى او المجازى بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله انى محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى جانبه هذا واراد بالوصف الجامع بينهما كون اللفظ معينا لهما لا حدهما بلا قرينة وللاخر بقرينة وهذا كلام وقع فى البين فلنرجع الى ما كنا فيه وهو ان كلام السكاكى فى التعريض بهذا المعنى لا بمعنى اصطلح عليه من عند نفسه فى باب الكناية كما يلوح من قوله كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا فهو فى هذا المقام جرى على ما جرى عليه غيره مرة حيث عرف المجاز وقسم المجاز بمعنى اخر وعرف الاستعارة وقسم الاستعارة لا بهذا المعنى الى الاستعارة المصرحة والاستعارة بالكناية على ما حققناه لك ولهذا ادرج افظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز ولم يقل تارة يكون كناية وتارة يكون مجازا واوصى بالتأمل لما راى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ما هو ظاهر كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكى التنبيه على هذا بتقسيم التعريض اليها والى المجاز وظن ان التنبيه يحصل بمجرد بيان انه قد يكون مجازا والتعريض بانه يكون كناية تطو بل اختصر كلامه فقال (والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتنى فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه) ثم زاد فى توضيح المثال وبين انه يحتمل الكناية فقال (وان اردتهما جميعا كان كناية) ثم نبه على قصور كلام المفتاح (ولا بد فيهما من قرينة) حيث لم يشتمل كلامه الا على اشتراط القرينة فى الكناية والحق معه فى هذا التنبيه وان اعتمد السكاكى على اشتهار وجوب القرينة فى المجاز وخاف توهم عدم القرينة فى الكناية من جواز ارادة الحقيقة لكن باقى تقصير فانه على ما ترى وقد نبه العلامة ايضا على مراد السكاكى حيث قال فى شرحه معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما فى الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال ما للمخاطب فى غير ما هى موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما فى الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر اذ حاصل ما ذكره ان التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع فى اثناء تقريره بعض ما لا يتضح فتأمل ومما يقضى منه العجب انه بعد ما نقل الشارح كلام الكشاف

وابن الاثير في هذا المقـام كيف زيف كلام العلامة بان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة ذلك المعنى او مجازا او كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذى قصده السكاكى وتحقيقــه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب فان استعمل في تهديد المخاطب وغيره من المؤذين فكناية وان اردت تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجـازا ونعم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحـذف مثلا على تعظيم المحـذوف اواهانته فانه افاده من غير استعمـال فيه فجعل كلام الشارح مبنيـا على الغفلة عن مستتبعات التراكيب وهنا مزيد تحقيق بقي الى الآن في ستر الاكتنان فلا علينا ان نهب لك من غير امتنان كما وهب لنا الفيـاض المنان وان طال الكلام وحال السآم بينك وبين الافهام لانه منشط وللسآم مسقط فنقول فرق بين المعنى التعريضي المجازي وبين المجاز فانك في المجاز تنصب القرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقي وفي التعريض تريد الحقيقة للانتقال الى المعنى التعريضي من غير استعمال اللفظ فيه لانه لا يكون التلفظ به من غير ارادة معنى باللفظ الا ان المعنى التعريضي تصرف النفس بالكلية عن الالتفات الى ما ارد به الى الالتفات الى ما هو في عرض اللفظ وكذلك فرق بين التعريضي على سبيل الكناية وبين الكنايــة فانه في الكناية لا يكون القصد الا الى غير الموضوع له وان قصد الموضوع له كان للانتقال الى الغير بخلاف التعريض على سبيل الكناية كما في آذيتني فستعرف فان التفات النفس واهتمامها الى وعيد المخاطب وغيره على سواء ❊ فصـل ❊ (اطبق) اى اجمع من قولهم اطبق القوم على الامر اجمعوا (البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ) يقال بناء ابلغ اى مبالغ فيه فالمعنى ان المجـاز والكناية مما بولغ فيهمـا مبالغة اكثر حيث بولغ في تقرير معنيهما وتحقيقهما فقوله ابلغ شاذ من وجهين احدهمـا انه اخذ من المزيد كقولهم هو اعطـاهم للدينار والدرهم وثانيهما انه بمعنى المفعول ولك ان تجاوز الشذوذ الثاني الى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغا في تقرير معنـاه وتحقيقه وانما لم يجعلوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية ومجاز ابلغ من كلام فيه الحقيقة الصرفة ويكون وجه الابلغيــة كونه اكثر مبالغة لان كثرة المبالغـة لا توجب البلاغة مطلقا في مقام يستدعي المبالغة فرب حقيقـة ابلغ من المجـاز لوقوعها في مقام لا يسع المبالغة قال الشارح المحقق والسيد السند في شرحي المفتاح يراد بالبلغـاء علماء البيان على ما هو الظاهر لانهم هم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن ان يراد جميع البلغاء ويجعل اجماع اهل السليقـة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات (من الحقيقـة) اى الحقيقة المفردة واما الحقيقة المركبـة التي هي الكناية فالمجاز ليس ابلغ منها لاشتراكهما في وجه المبالغة فقوله (والتصريح) تطويل الا ان تجعله عطفا تفسيريا للحقيقة (لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم) هذا متفق عليه بين المصنف والسكاكي لانه وان جعل الكناية ذكر اللازم اى التابع وارادة الملزوم اى المتبوع لكنه جعلها مشاركة للمجاز في الانتقال من الملزوم الى اللازم لان اللازم ما لم يصر ملزوما لا ينتقـل منه وورد على كون المجاز ابلغ من الحقيقة ان منه المجاز الغير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما اريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فكما ان احد المترادفين اذا اقيم مقـام الاخر لم يقصد به معنى اخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مقيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة اعني العضو المخصوص

وذلك القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كانه بمنزلة امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل في يجعلون اصابعهم في اذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصورها بصورة ماهو مظهرها وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه والمجاز الغير المقيد لايكون ابلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه (فهو) الظاهر فيهما (كدعوى الشيء بينة) قال السيد السند في شرح المفتاح في بحث المجاز الغير المقيد وايضا في كل من هذين الاطلاقين يعني اطلاق الاصابع واليد دعوى الشيء ببينة كما سيأتي وليس ذلك في المشفر الاتحاد المعنى حقيقة فيجب ان يحمل المجاز على المجاز المقيد وبين كونهما كدعوى الشيء ببينة بان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وفيه ان ما ثبت ان الانتقال فيهما من الملزوم في التصور الى اللازم ووجود الملزوم في التصور لايستلزم وجود اللازم وكانه اشار الشارح المحقق الى هذا حيث قال هذا اى اقتضاء وجود الملزوم اللازم ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز هذا وكثيرا ما لايتنبه لمراده فيظن ان الاشكال في بيان اللزوم الذهني فيعترض بانه بعد ما بين الشارح في اوائل بحث المجاز اللزوم فلا وجه لدعوى الاشكال هنا وليس بشيء لان ماسبق بيانه هو اللزوم الذهني والتنبه على وجود الملزوم اللازم الخارجي فاين ذلك من هذا (و) اطبقوا على (ان الاستعارة ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز) اقول بعد وضوح كون الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطباق بعد ذكر الاطباق الاول الاتطويلا وانما ذكره المفتاح لافراده بدليل اخر سوى الدليل المشترك بين المجازات وهو ان التشبيه يتضمن الاعتراف بكون المشبه به اكمل من المشبه في وجه الشبه ثم كون التشبيه حقيقة يرده ماحقق ان قولنا زيد كالبدر عبارة عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه الى الاستعارة كنسبة الكناية الى المجاز ومما يجب ان ينبه عليه ان المصنف توهم ان ماذكره السكاكي ان للاستعارة مزية على التشبيه فان في التشبيه الاعتراف بنقصان المشبه عن المشبه به دون الاستعارة رد ما حققه الشيخ عبد القاهر حيث قال وليس السبب في كون المجاز والكناية ابلغ ان احدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لايفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيدا لاثبات المعنى لايفيده خلافه اذ لايفيد رأيت اسدا زيدا من رأيت رجلا يساوي الاسد في الشجاعة انما فضيلة الاول لاشتماله على تأكيد فاته الثاني وهكذا لامزية للكثير الرماد على المضياف في كثرة القرى بل لاشتماله على تأكيد فاته المضياف مع اتحاد المقصود منهما ووجه الرد ان ذلك لايصح في الاستعارة بالنسبة الى التشبيه اذ رأيت اسدا يفيد شجاعة الاسد وزيد كالاسد يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد ثم نصر الشيخ بان مراده ليس السبب في كل صورة ذلك ورفع الايجاب الكلي لاينافي الايجاب الجزئي فالسبب في كل صورة تأكيد اثبات المعنى بخلاف خلافها واما المزية في المعنى فربما يكون كما في الاستعارة والتشبيه دون غيرها ودونها وغير التشبيه كما في رأيت اسدا ورأيت رجلا يساويه في الشجاعة وقال الشارح هذا استنباط معنى قد غلط فيه كما هو عادته في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تأمل وافر بل مراد الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لايوجب ثبوت المزية في الواقع كما ذكر هو نفسه ان الخبر لايدل على ثبوت المعنى ونفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وذلك لان الدلالة اللفظية قد تتخلف عن المدلول ورده السيد السند بان هذا معنى ركيك فاسد لان ما نفاه الشيخ حينئذ مما لايذهب اليه وهم حتى يدفع

فانهما لايوجبان ثبوت اصل الشجاعة واصل القرى فى الواقع فكيف يتوهم ايجابهما الثبوت
اصل المعنى فيه والانصاف ان المتبادر من كلام الشيخ مافهمه المصنف وان المغلط غالط
والتشنيع ساقط هذا ونحن نقول لوكان المراد ماذكره الشارح لما وفى نفى مانفاه الشيخ لاثبات
ان الابلغية لمجرد التأكيد فليكن لاعتبار زيادة فى المفهوم لكن الانصاف ان مراد الشيخ ليس
ماذكره المصنف كانه ليس ماذكره الشارح وان كان ماذكره المصنف اقوى بل مراده
ان ليس للابلغية لافادة شئ من العبارات مزية فى المعنى دون خلافها والا لم يكن المقيس عليه
للحقيقة والمجاز معنى واحد وهذا كلام حق والمراد بقولنا جاءنى اسد ليس الا المراد بزيد كالاسد
والا لم يكن يجعله ابلغ منه دون زيد كالحمار معنى وانما التفاوت بادعاء المساواة فى جاءنى اسد وتأكيد
تلك الدعوى بجعله عين الاسد وانكار كون زيد انقص بخلاف زيد كالاسد فان فيه اعترافا به
وبخلاف زيد والاسد سواء فانه لا يؤكد دعوى التسوية والادعاء وتأكيده لا يفيد مزية فى المعنى بل
مجرد تأكيد ومبالغة فيه فلا يدل عليه جاءنى اسد على تقدير صدقه لا يوجب ثبوت المزية فى الواقع
بخلاف الخبر فانه على تقدير صدقه يوجب ثبوت مضمونه فبين ماذكره فى الخبر وماذكره
فى هذا المقام بون بعيد هذا اخر ما وفقنا من شرح الفن الثانى بعد شرح الفن الثالث ووهبنا
مافيهما من الغرائب والبدايع نسأله التوفيق للترقى الى شرح المقدمة والفن الاول والحفظ
من الموانع الهى هب لنا اقوى الذرايع التوفيق لاتباع اجل الشرايع وبصرنا فى انوار العمل
باسرار المعارف والبدايع واغتنا بافاضة معانى بيانك العلية عن العلوم الرسمية والصنايع
بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين فى الوقايع (الفن) فى اللغة الضرب اى النوع او التزيين
وكلا المعنيين يناسب ما سماه فنا لانه فى بيان نوع من مسائل يتعلق بالبلاغة ويزين باستعمالها الكلام
(الثالث) اى الواقع فى المرتبة الثالثة من الفنون الثلثة فالمعنى الفن الذى هو ثالث الثلثة لان الفنون
مرتبة فى تحصيل البلاغة وتكميلها او ثالث الفنين فانه جعل الفنين المتعلقين بالبلاغة السابقين
ثلثة (علم البديع) هو فى اللغة المبتدع اسم فاعل او مفعول فاضافة العلم الى الاول اضافة
الى الفاعل وعلى الثانى الى المفعول اى علم مبتدع الكلام فان من زين كلامه بهذه المحسنات
فقد اتى بكلام مبتدع او علم متعلق بكلام المبتدع وقد جاء بمعنى الحبل الذى فتل فالكلام الذى
تم تزيينه بهذه المحسنات كالحبل الذى فتلت اوتاره وثلثت ثم فتلت فى الثانية (وهو علم)
فسر الشارح المحقق العلم فى تعريفى المعانى والبيان بملكة يقتدر بها على تفصيل ادراكات جزئية
متعلقة باصول وضعها واضع الفن وجوز ان يراد نفس تلك الاصول وزاد المحقق المحشى
شريف زمانه تجويز ارادة التصديقات بتلك الاصول بل رجحها فمعنى قوله (يعرف به وجوه
تحسين الكلام) انه يعرف به كل وجه جزئى يرد على سامع الكلام البليغ او المتلفظ به مما ورد فى
هذا الكلام او اريد ايراده بمقتضى استعمال المعرفة الشايعة فى ادراك الجزئى على طبق ماذكره ذلك
الشارح الجليل فى تعريف علم المعانى من التفصيل فاذكره هنا فى شرح قوله يعرف به وجوه تحسين
الكلام من قوله اى يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة محل نظر اذ تصور
معانيها اشارة الى ما يحصل من تعريفات المفهومات الاصطلاحية وهو معان كلية لا يوافق
ارادتها استعمال المعرفة الشايعة فى ادراك الجزئيات ومع ذلك ليس داخلا فى العلم بالمعنى المذكور بل
فى العلم بمعنى المسائل والمبادى والموضوعات وضبط الاعداد لا يكون من المقاصد العلمية ونتايجها
وقوله وتفاصيلها ظاهر فيما يحصل من تقسيمات المفهومات وهى ايضا مفهومات كلية ليست
من المقاصد العلمية ونتايجها وكانه لما لم يشاهد فى هذا الفن سوى تعريفات وتقسيمات
ظن ان لا مسئلة فيه وليس كذلك لان المقصود بذكر كل من الاقسام الحكم على كليته

مطلب
الفن الثالث

هكذا فى النسخ معناه ولم
يظهر لى وا حتمال انه فاعل بقدر
بعيد او غير صحيح حاشيه

بانه محسن للكلام البليغ قال الشارح المراد بوجوه تحسين الكلام الوجوه المعهودة المذكورة
فى صدر الكتاب حيث قال ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا هذا ووجه الاشارة جعل
الاضافة للعهد وحينئذ يفوت قصد الاستغراق الذى لابد منه فى وجوه التحسين وما يعرف
به بعض وجوه التحسين ليس بديعا فينبغى ان يقال المراد بتحسين الكلام التحسين العرضى
المذكور فى صدر الكتاب بقوله ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا ولك ان تريد
بالكلام الكلام البليغ لفهم العهد من اللام ولا يخفى ان تحسين الكلام البليغ انما يكون
بما يكون خارجا عن بلاغته والانصار بليغا بهذا التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ
وبعد تخصيص الوجوه بالوجوه الخارجة عن البلاغة جعل الشارح تعريف العلم تاما به وحكم
بان قوله (بعد رعاية المطابقة) اى مطابقة الكلام (لمقتضى الحال ووضوح الدلالة)
اى الخلو من التعقيد المعنوى للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين
ووجه ذلك انه يكون ايراد هذه الوجوه بدون رعاية الامرين كتعليق الدرر على اعناق
الخنازير فقوله بعد متعلق بالتحسين وكأنه اراد مزيد التنبيه والا فالعهد كما تكفل تخصيص
الوجوه بالوجوه التابعة لوجوه البلاغة تكفل التنبيه المذكور اذ لا معنى لتبعيتها لوجوه
البلاغة الا عدم الاعتداد بها بدونها ولك ان تقول الوجوه التابعة لوجوه البلاغة ربما يكون
مقتضى الحال ويكون مظنة التباسها بالوجوه المبحوث عنها فى البديع فنبه على ان التحسين
التابع للبلاغة بالوجوه المبحوث عنها انما تكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
حتى لو لم يتم شئ منهما بدون هذه الوجوه لم تعد فى الكلام من المحسنات البديعية واما ما قيل حمل
الكلام على العهد بعيد عن المقام فاللائق بمقام التعريف حمل وجوه تحسين الكلام على
مفهومه العام واخراج ما سوى المحسنات البديعية من الوجوه الداخلة فى البلاغة بقوله
بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقد رده الشارح بانه كما يخرج عن الوجوه الداخلة
فى رعاية المطابقة ووضوح الدلالة الوجوه البديعية يخرج بعض ما هو داخل فى البلاغة
من الخلو عن التنافر ومخالفة القياس والغرابة وضعف التأليف فيبقى الجميع فى قوله وجوه
تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ويمكن دفعه بان هذا الوجه حمل وضوح
الدلالة على ما هو المعتبر فى البيان اما لو حمل على مقتضى عموم البيان فما سوى الخلو عن التنافر له
مدخل فى وضوح الدلالة اذ المخالف لقياس اللغة والقاعدة النحوية الغريب لا يكون واضح
الدلالة وان توهم المحشى المحقق انه لا ينافى الوضوح الا الغرابة والتعقيد مطلقا واما التنافر
فما يعلم بالحس ولا تعلق له بعلم فلا يتوهم دخوله فى علم البديع وبانه لو حمل الكلام على الكلام
الفصيح اذ ما سواه خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه ما له دخل فى الفصاحة اذ ليس بها تحسين
الكلام الفصيح بل جعل الكلام فصيحا ويعلم مما ذكرنا انه لو قال تعرف به وجوه تحسين الكلام
بعد رعاية البلاغة لكان اخصر واوضح ويكون قوله بعد رعاية البلاغة مخرجا لجميع
الوجوه الداخلة فى بلاغة الكلام بلا تكلف لكن يرد على هذا التعريف لو لم يعتبر العهد كما يرد
على تعريفه انه يدخل فى علم البديع حينئذ الوجوه المحسنة للكلام البليغ مما يبحث عنه فى علم
العروض والقوافى وغير ذلك من العلوم الادبية اذ بها يكتسب الكلام البليغ حسنا لا مرية
فيه (وهى ضربان) اى الوجوه المحسنة نوعان (معنوى) يفيد حسن المعنى ويكون له مزيد
تعلق بحسن المعنى وان كان لا يخلو عن تحسين اللفظ كما يظهر لك فى بعضها (ولفظى) له مزيد
تعلق بتحسين اللفظ كذلك واما الضرب المتعلق بكليهما بان لا يكون له مزيد اختصاص
باحدهما فما لم يوجد (اما المعنوى) بدأ بالمعنوى لان الاعتداد باللفظ انما هو لكونه وسيلة المعنى

ولهذا ستسمع ان اصل الحسن في المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس (فمنه المطابقة) وما يلحق بها اما بمعنى الموافقة او المساواة ويؤيد الثاني تسميته بالتكافؤ فانه بمعنى الاستواء (وتسمى الطباق) وهو مصدر مثل المطابقة كالقتال والمقاتلة سمي بهما لموافقة الضدين في الوقوع في جملة واحدة واستوائهما في ذلك مع بعد الموافقة بينهما (والتضاد) ووجهه ظاهر والتطبيق (ايضا) يقال طبق الشيء الشيء اذا عمه فالجملة عمت الضدين وشملتهما والبديع ايضا وجهه ظاهر وقيل المطابقة مصدر طابقت بين الشيئين اذا جعلت احدهما على حذو الاخر وما ذكرنا اقرب فتأمل ولا تبعد (وهي الجمع بين متضادين) هذه عبارة المفتاح ولما كان مراده هنا بالمتضادين المعنى اللغوي دون الاصطلاحي الكلامي على خلاف دأبه لانه يذكر الاصطلاحات الكلامية ويريد معانيها الاصطلاحية بجامعه لجمع المنقول والمعقول فسره المصنف بقوله (اى معنيين متقابلين في الجملة) سواء كان تقابل الضدين اى المعنيين الموجودين المتواردين على محل واحد بينهما الخلاف او غايته او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف وسواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وقيل لا يجعل التضايف تقابلا فلا يسمى الجمع بين الاب والابن طباقا على ما هو الظاهر بل هو مراعاة النظير اقرب ولك ان تجعل التفسير مجرد قوله معنيين متقابلين وتكتفي في تعميمه بعدم تقييده ويجعل قوله في الجملة متعلقا بالجمع اى الجمع مطلقا سواء كان في جملة واحدة او في جملتين احداهما جزء من الاخرى او لا والاظهر ان يقول بين متضادين فصاعدا (ويكون) على طبق وهي او الجمع وقوله ومن الطباق فتفطن فانك من المخبرين (بلفظين) اى بسبب لفظين (من نوع) قدمه لان الطف التضاد فيه اتم كيف والمتكلم كاجمع بين الضدين في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة وهذا اغرب من القسم الثاني ولانه اكثر دورانا على السنتهم يشهد بذلك انه لم يهمل شيئا من امثلة اقسامه بخلاف اقسام ما يقابله فانه لم يمثل الا القسم واحد من اقسامه وقد حكم الشارح بانه لا يوجب حدا لا هو ومن لا يتفطن لما الفيناك لربما لقيناه بقول هذا التقسيم تطويل بل لا طائل تحته (اسمين نحو) قوله تعالى (وتحسبهم ايقاظا) جمع يقظ على وزن عضد او كتف بمعنى يقظان (وهم رقود) اى نيام (او فعلين نحو) قوله تعالى (يحيي ويميت او حرفين نحو) قوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لا يخفى على البالغ مرتبة رجال البلاغة حسن ما في هذه الامثلة من الطباق كيف وقد اوقع المتكلم بين الضدين فيها الاتفاق كما اوقع الموصوف والمحكي عنه بينهم الوفاق فيشاهد التطبيق فيهما من وجهين قال القاضي اى لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانه اجد في تحصيله واعمل هذه عبارته والاعتمال هو الاضطراب في العمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع والقسمة يقتضي ان تكون ستة اقسام اسم وفعل او حرف وفعل او اسم وحرف فهذه اقسام ثلثة تضاعف باعتبار التقدم والتأخر ولم يمثل المصنف الا القسم الاول واما تمثيله للاسم المتقدم فبقوله (نحو) قوله تعالى (او من كان ميتا فاحييناه) قال الشارح فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهذا انما يستقيم لو كان الموت والاحياء بمعناهما لكن قال المصنف اى ضالا فهديناه هذا ويشهد له ما بعده من قوله تعالى وجعلنا له نورا يمشي به في الناس قال القاضي مثل به من هداه الله وانقذه من الضلال وجعل له نورا و يمكن تصحيح التمثيل على طبق

ما ذكره الشارح الجليل بان المراد التمثيل ان كنت فطنا فعلى فهمك التعويل وبالجملة فالظاهر
ان الاحياء مما يتعلق بما يقابل الموت فالمثال من قبيل اشداء على الكفار رحماء بينهم وما
تمثيله للفعل المتقدم فبقوله فى الايضاح يصان وهو ليوم الروع مبذول فقد ذكر الصون
بلفظ الفعل اولا والبذل المقابلة له بلفظ الاسم ثانيا قال الشارح الموجود من الاقسام
الثلثة هو الاول فقط ونحو نقول لانقتصر فى امثال هذه المقامات بما وقع بل زد على
ما وقع يكن لك نافلة فمثال الحرف والاسم للصحيح كل مضر وعلى السقيم كل نافع ومثال الحرف
والفعل للصحيح ما يضر وعلى السقيم ما ينفع هذا وماذكر من التفصيل لا يفى الا بالطباق
بين لفظين واما الطباق بين اكثر فتزيد اقسامه باعتبار اجتماع الانواع الثلثة والتقدم والتأخر
الى غير ذلك وضبط اقسامها مفوض الى فطانتك (وهو ضربان) اى المطابقة على طبق
وهى الجمع وهو عند الشارح للطباق فكانه دعاه اليه تذكير الضمير او عبارة الايضاح والطباق
ينقسم الى طباق الايجاب وهو للتلخيص كالتفسير وهو ليس بمذكر مؤثر لان التذكر باعتبار
الخبر هو الاكثر من الاكثر وظهور ما مر من الداعى مغن فى الايضاح (طباق الايجاب
كامر) اى كامثلة مرت بحذافيرها (وطباق السلب) قال المصنف وتبعه الشارح وهى
ان يجمع بين فعلى مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفى او احدهما امر والاخر نهى والمثال
الاول للاول والثانى للثانى قلت يخرج عن بيانه نحو لست بعالم وانا اعلم او انا عالم ونحو احسبك
انسانا ولست بانسان ونحو اضرب زيدا وما ضربت عمرا ولا تضرب زيدا او قد ضربت بكرا
والاولى هو ان يجمع بين الثبوت والانتفاء (نحو) قوله تعالى (ولكن اكثر الناس لايعلمون)
اى وعد الله وصدق وعده بجهلهم وعدم تفكرهم (يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا) اى
ظاهرا هى الحيوة الدنيا ويغفلون عن الباطن الذى هو الحياة الاخرة او يعلمون ظاهر الحيوة
الدنيا التى هى وسيلة الشهوات ولا يعلمون باطنها الذى هو وسيلة الحيوة الابدية كما قال وهم
عن الاخرة هم غافلون (ونحو) قوله تعالى (لا تخشوا الناس واخشونى) نهى للحكام ان يخشوا
غير الله فى حكوماتهم ويداهنوا فيها خشية ظالم او كبير قال المصنف قيل ومنه قوله تعالى
لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون اى لا يعصون الله فى الحال ويفعلون ما يؤمرون
فى المستقبل وفيه نظر لان العصيان يضاد فعل المأمور به فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل
المأمور به تضادا هذا وفيه نظر من وجه اخر ايضا لان ما امرهم يأبى ان يجعل لا يعصون
الله حالا ويقتضى ان يقال لم يعصوا ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون فقوله لا يعصون بمعنى
لم يعصوا عبر عن الماضى بالمستقبل قصدا الى استمرار عدم العصيان فيما مضى وقتا فوقتا
كما فى قوله تعالى لو يطيعكم وقد سبق وقال الطباق قد يكون ظاهرا كما ذكرنا وقد يكون خفيا
نوع خفاء كقوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا فادخلوا نارا طابق بين اغرقوا وادخلوا
نارا ومثله فى الاسمين بالجمع بين هاتا وتلك والشارح لم يلتفت الى تقسيمه هذا بل ذكر ما يشعر
بانه لا يقول بهذا التقسيم وان ما هو غير الظاهر داخل فى الملحق بالطباق حيث قال ومن
الملحق بالطباق قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد
للاغراق ونحن نقول ما هو غير الظاهر ما لم يكن بين الفعلين والاسمين تضاد بل حصل
التضاد بتصرف فى احدهما او فيهما فى الاستعمال فان اغرقوا وادخلوا فعلان لا تضاد
بينهما وانما حصل التضاد بجعل مفعوله نارا وكذلك هاتا وتلك ليستا الا اسم اشارة فليس
هناك متضادان انما صارا متضادين لتصرف فيهما بما جعل المشار اليه بها تارة بعيدا
بعدا تاما وتارة بعيد اى فى الجملة لا بعدا تاما الا انه اورد فى مقام التمثيل للطباق ما هو ملحق به

تنظير المسا هو بصدده وتنبيها على جريان هذه القسمة في الملحق بالطباق ايضا فتوهم انه وقع في هذا التقسيم لاشتباه الملحق بالطباق الغير الظاهر وبجعل غرض الشارح غير هذا مساغ يتفطن له من يفهمه الى التوجه بدقايق القصد فراع فكن ذلك الرجل تجده (ومن الطباق) لم يقل ومنه لئلا يتبادر الوهم الى انه من متعلقات تقسيم الطباق الى طباق الايجاب وطباق السلب في جعل ضمير منه الى طباق الايجاب (نحو قوله) اى قول ابى تمام في مرثية ابى نهشل محمد بن حميد حين استشهد واراد بنحو قوله ماضبطه ماسماه بعضهم تدبيجا بالدال المهملة والباء التحتانية الموحدة والجيم ومن صححه بالحاء المهملة لم يزد الا تسقيما يرده الرواية والدراية اذ ليس من معانى التدبيج ما يناسبه المعنى الاصطلاحى بخلاف التدبيج فانه التزيين بالديباج على ما في القاموس والتزيين على ما في الدستور قال الشارح دبج الارض المطر زينها ويناسب المعنى الاصطلاحى الذى نقل المصنف تفسيره بان يذكر في معنى المدح اوغيره الوان لقصد الكناية او التورية وينبغى ان يقصد بالالوان معان متضادة اذ لو لم تتضاد لكانت من القسم الثانى من الملحق بالطباق فالتدبيج بمقتضى ظاهر هذا التفسير اعم من الطباق والملحق به ففى جعله من الطباق نظر ولا يظهر وجه لتخصيص التدبيج بما قصد بالالوان الكناية اوالتورية من دون ان يشمل المجاز وانما قال ومن الطباق دفعا لتوهم انه قسم له كما توهم تخصيصه باسم اودفعا لتوهم انه من القسم الثانى من الملحق به والتضاد باعتبار المعنى الحقيقى (تردى ثياب الموت حمرا فما اتى بها الليل الاوهى من سندس خضر) وفي هذا المثال تنبيه على ان المراد بالالوان في تعريف التدبيج ما فوق الواحد وفي الحواشى المنقولة عنه خضر مرفوع في البيت خبر بعد خبر لان قوافى القصيدة على حركة الضم اذ من جملة ابياتها قوله وقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر فهى الآن من بعده بتر على ما يجيء في رد العجز على الصدر هذا ولا يخفى ان هذا لا يلايم قوله في شرح البيت ولم يدخل في الليل الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فانه واضح في جعل الخضر صفة للسندس وهو الموافق للعرف لانه اذا ذكر اصل الثوب يجعل اللون صفة الاصل لا الثوب فالوجه ان يجعل خضر مرفوعا خبر مبتدأ محذوف اى هو خضر و يجعل الجملة صفة سندس قال الشارح اى ارتدى الثياب الملطخة بالدم هذا فالمراد بثياب الموت ثياب مات فيها والاضافة لادنى ملابسة و يصح ان يراد بثياب الموت دماء تلطخ بها بدنه وصارت كثياب لبسها والاضافة الى الموت لانه البسها له الموت حين لبسها بمجيئه اليه وفي جمع الثوب اشارة الى تعدد جراحاته حتى البسته كل جراحة ثوبا فالمعنى ارتدى الدماء فما اتى تلك الدماء الليل ولم ينقض يومه الاوهى من سندس خضر والسندس رقيق الديباج معرب بلا خلاف والقصد من الثياب الحمر القتل اونصب السيف ومن الثانى الحيوة الابدية اولذات الجنة واللذة والنصب والقتل والحيوة متضادان فالبيت من قبيل الكناية وقال الشارح لاينفى الكناية فيه الامن لايعرف معنى الكناية اقول الوقوع في نفى الكناية لايتصور الابان اللون ليس كناية بل ارتدا الثياب الحمر والسندس الخضر والجواب ان المراد ان للالوان دخلا في قصد الكناية لا ان انفسها كنايات ومثل المصنف لتدبيج التورية بقول الحريرى * فمذ ازور العيش الاخضر * وازور المحبوب الاصفر * اسود يومى الابيض * وابيض فودى الاسود * حتى رثى لى العدو الازرق * فياحبذا الموت الاحمر * قال الشارح فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذى له صفرة والبعيد

هوالذهب وهوالمراد ههنا فيكون تورية كما توهمه البعض اقول المتبادر من ذكر الالوان
لقصد الكناية اوالتورية ان لايخرج الا وان منهما ولامنع من الاجتماع فالاولى ان يقال
قول الحريري مما اجتمع فيه كلاهما فاسوى الاصفر كناية فاغبرار العش الاخضر كناية
ان تكدر العيش الناعم واسوداد اليوم الابيض كناية عن سوء الحال الحسن وابيضاض الفودين
جانبا الرأس كناية عن وهن البنية كما ان اسوداده كناية عن قوتهما ثم نقول يحتمل ان يراد
بالمحبوب الاصفر المحبوب الجميل لما ان بنات الاصفر كناية عن نساء الروم المشتهرة بالحسن
فيما بينهم قال عليه السلام لاصحابه في الترغيب الى غزوة تبوك هل لكم في بنات الاصفر
كازورار المحبوب الاصفر اي عدوله عنه كناية من الفقر والعجز التام فالمثال للكناية وكانه
لم يجد المصنف لصرف التورية مثالا وهذا المثال ايضا غير متعين فكانه لهذا لم يذكر
للتورية مثالا ههنا (ويلحق به) اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما
بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم (نحو) قوله تعالى (اشداء على الكفار رحماء
بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين) الذي تقابلها اوالشدة
سبب العنف الذي يقابل الرحمة ولا يخفى ان سبب المقابل للشئ مقابل له غير مجامع معه كما ان
مسبب المقابل للشئ مقابل له فيدخل في تعريف الطباق على المقابل لذات الشئ وحينئذ
يتجه انه ينبغي ان يقدم قوله ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة على قوله ويلحق به ويمكن دفعه
بان المراد بقوله ودخل فيه انه دخل في الطباق والملحق به بقرينة ان بعض الامثلة المذكوره
للمقابلة مما ذكر فيه الملحق بالطباق ومنهم من يكلف وقال هذان الشيئان داخلان في الطباق
الا ان غيره من الطباق اغرق في التقابل فنبه على التفاوت بذكر لفظ الالحاق وبهذا التكلف
يندفع الامران قال المصنف وعليه قوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله فان ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون والعدول عن
لفظ الحركة الى لفظ ابتغاء الفضل يستلزم لان الحركة ضربان حركة لمصلحة وحركة
لمفسدة والمراد الاولى لا الثانية هذا وفيه ان السكون ايضا ضربان فينبغي ان يعدل
عنه ويمكن دفعه بان العدول عن الحركة الى ابتغاء الفضل بعين السكون للمصلحة
ويمكن ان يجعل نكتة العدول ما في ابتغاء الفضل من التنبيه على ان كل ما ينتفع به من
فضل الله لامدخل لسعي العبد حقيقة قال الشارح ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا
لان ادخال النار يستلزم الاحراق المتضاد للاغراق وقدم ما يتعلق به فتذكر (و) ثانيهما
الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معنياهما الحقيقيان كذا ذكره
الشارح وينبغي ان لا يخص ايهام التضاد بجمع ما يتضاد معنياهما الحقيقيان بل يجعله
منه ما يتضاد معنياهما المجازيان المشهوران واذا عبر عن المعنيين بهذين اللفظين ابرز
المعنيان في صورة المتضادين فالحسن راجع الى المعنى بهذا الاعتبار فلا يتوهم ان هذا
جمع لفظين معنياهما متضادان فالحسن عائد الى اللفظ لا الى المعنى فلا يصح جعله
من المحسنات المعنوية (نحو قوله) اي دعبل كزبرج شاعر خزاعي رافضي (لا تعجبي يا سلم)
ترخيم سلمى اوالمراد يا سالمة من العيوب فيكون السلم بمعنى السلام المستعمل في السالم
(من رجل) يعني نفسه عبر عنه برجل لتمكنه الوصف بالجملة (ضحك المشيب) هو كالشيب
الشعر وبياضه قال الشارح اي ظهر ظهورا تاما فجعل الضحك كناية عن الظهور
التام اما لان الظهور التام للشيب يجعل صاحبه مضحكة للناس اولان الظهور يستلزم
ظهور ما خفي من مستورات الشفتين (برأسه فبكى) ذلك الرجل لتذكر الموت او التأسف على

زمان الشباب فلا تقابل بين ظهور الشيب والبكاء بل يكاد يكون بينهما تلازم لكن بين المعنى الحقيقي للضحك والبكاء تقابل و يمكن ان يراد بضحك المشيب سروره تشبيها للشيب برجل سار من قوته وغلبته وبالبكاء الحزن فحينئذ يكون من اصل الطباق (و يسمى الثاني ايهام التضاد) لان المعنيين المذكورين الغير المتقابلين قد عبرا بلفظين يوهمان التضاد للتقابل بين معنييهما الحقيقيين او المجازين مع الشهرة (ودخل فيه) اى فى الطباق بالتفسير الذى سبق والحق به (ما يختص باسم المقابلة) وان جعله السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية حيث ذكروها فى مقابلة الطباق (وهى ان يؤتى بمعنيين) متوافقين او اكثر ثم بما يقابل ذلك على الترتيب) فيكون داخلا فيه فانه يصدق عليه الجمع بين معنيين متقابلين لان المراد الجمع بين معنيين متقابلين فصاعدا كما اشرنا اليه ولما كان يتجه عليه ان جعله داخلا فى الطباق دون مراعاة النظير تحكم لانه كما يصدق عليه باعتبار جمع المتقابلين تعريف التضاد يصدق عليه باعتبار جمع المتوافقين تعريف مراعاة النظير دفعه بقوله (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) لا التناسب فانها غير مشروطة بذلك بشواهد الامثلة وهذا وان يرجح الحكم بدخولها بالطباق لكن لا ينفى كون بعض افرادها من مراعاة النظير لانه كما لم يشترط فيه التناسب لم يشترط عدمه وقد توجه كلام القوم بان الطباق الجمع بين الضدين بلا فصل بخلاف المقابلة فانه يشترط فيه الفصل بين المتقابلين بغيرهما و يرده تمثيلهم المطابقة بامثال فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقد توجه بان الطباق هو جمع المتقابلين فقط والمقابلة جمع المتقابلات وفيه انه لو خص الطباق بجمع المتقابلين فقط يخرج جمع المتقابلات من غير ذكر على ترتيب المتناسبات المجموعة اولا منهما و بقى مهملا مع انه من المحسنات البديعية المعنوية ثم قسم المقابلة الى اقسام مقابلة الاثنين بالاثنين والثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك مما لا يحصى ولما كان هذا التقسيم والتسمية من التطويل بلا طائل لم يلتفت اليه المصنف و نبه على انها تقع على تلك الانحاء بذكر الامثلة الثلاثة (نحو) قوله تعالى (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ونحو قوله) اى قول رجل كنى بابى دلامة على وزن ثمامة (ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل) ذكر الرجل تغليب اذ حديث المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع قبح الكفر والافلاس كمال الرجل رجوليته كيف يدفعه نقصان المرأة لكونها مرأة (ونحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى) اى بالكلمة الحسنى اعنى كلمة التوحيد او بالخصلة الحسنى اى الايمان او بالملة الحسنى وهو الملة من عند الله او المثوبة الحسنى وهى الجنة (فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) قال الشارح ولما كان التقابل فى الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله (المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه فلم يتق)ويمكن ان يقال لما كان ظاهر العبارة ادخال مقابلة فى الطباق وكان المراد ادخاله فى الطباق ولم يلحق به نبه على ان جمع الاتقاء والاستغناء مما يلحق بالطباق ليعلم انه اراد بقوله دخل فيه الدخول فى الطباق وما يلحق به ثم نقول مقابلة الاستغناء عن الله بالتقوى ظاهر مستغن عن جعله فى قوة عدم التقوى فتأمل (او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق وزاد السكاكى) قال الشارح اى فى تعريف المقابلة قيدا اخر فعرفه بان يجمع بين شيئين متوافقين اكثر وضديهما (واذا شرط) اعتبر (ههنا) اى فيما بين الموافقين او المتوافقات (امر شرط ثمة) اى فيما بين الضدين او الاضداد (ضده) اى ضد ذلك الامر (كهاتين الاثنين)

فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق (جعل ضده) وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشتركا بين اضدادها) وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لايكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده بل الظاهر انه مبني على الاجتماع اذ الافلاس مع الاسلام ليس قبيحا فضلا عن كونه غاية في القبح هكذا شرح كلام المصنف والمفتاح ووافقه شريف زمانه ونحن نقول اثبات مذهب جديد للسكاكي بلا سند معتد به مما لا يستحسنه العقلاء وقول السكاكي واذا شرط هنا امر شرط ثمه ضده كما يحتمل ان يكون بيان ما لابد منه للمقابلة يحتمل ان يكون بيان ما به يكمل ويزيد حسنها بل سوق كلامه حيث قال بعد التعريف ثم اذا شرط ههنا امر شرط ثم ضده يدل على المخالفة بين هذا الكلام والتعريف وذلك لان التعريف بيان ما لابد منه للمقابلة وهذا بيان ماله بد منه وله مدخل في كمالها ولكلام المصنف احتمال انه زاد السكاكي حكما على القوم هو انه يكمل المقابلة بذلك لانه زاد في تعريف المقابلة قيدا نعم تصرف في كلام السكاكي بما اخل بها حيث غير قوله ثم اذا شرط الخ بقوله واذا شرط الخ ومما وقع في هذا المقام من المصنف ان الكلام السكاكي في تعريف المقابلة خللا على ما يشعر به كلام الايضاح حيث زاد على تعريف السكاكي للمقابلة وهي ان تجمع بين معنيين متوافقين او اكثر وضديهما قوله او اضدادها واتخذه الشارح المحقق والمحقق الشريف مذهبا في شرح كلام المفتاح وصرحا بانه لابد في الكلام من حذف معطوف اي او اضدادها وليس بذلك لان معنى كلام السكاكي ان يجمع بين معنيين متوافقين او اكثر ثم ضدي هذين المجموعين بان يأتي بضد المعنيين المتوافقين وهو ضداهما وبضد الاكثر وهي اضداده واعلم انه لاوجه لجعل الجمع بين المتناسبين وضديهما على الترتيب مقابلة دون الجمع لا على الترتيب لان الجمع لا على الترتيب ايضا من المحسنات ونشر لا على ترتيب اللف وكانه لذلك حذف السكاكي قيد الترتيب عن تعريفه ولا يذهب عليك انه لا يجب ان يكون الشرط وضده خارجين عن الاضداد والمتوافقات كما توهمه العبارة الا ترى ان التيسير واحد من المتوافقات والتعسير واحد من الاضداد (ومنه) اي ومن المعنوي (مراعاة النظير) وتسميته بهذا الاسم والتوفيق اي جعل الشيء موافقا لشيء والتلفيق اي ضم شيء الى شيء بالخياطة بطريق نقل الاسم من افعال المتكلم به في مقام التكلم به واو جعلت هذه الثلثة مبنيات للمفعول كانت تسمية باسم صفات الاجزاء كالتناسب والايتلاف (ويسمى التناسب والتوفيق ايضا وهو جمع امر وما يناسبه) شامل للطباق والمشاكلة ومراعاة النظير فاخرج بقوله (لا بالتضاد) الطباق والمراد بالتضاد ما هو مصدر المتضادين بالمعنى المفسر سابقا فيخرج الطباق رأسا بقي المشاكلة لانه جمع امر وما يناسبه بمناسبة الجوار في تعبير واحد فلابد من قيد يخرجها وقد اهمله القوم ولا يبعد ان يقال المتبادر من الجمع الجمع في التركيب لا الجمع في التعين لا يقال الجمع في التركيب ايضا يصدق عليها لانا نقول ليس جمع المتشاكلين في التركيب جمع المتناسبين اذ التناسب حصل بالجمع وانما عدل عن عبارة المفتاح وهي الجمع بين المتشابهات لانه لا يصدق على جمع المتناسبين لا بالشبه كالقوس والسهم والوتر ومثالها من التنزيل ما ذكره بقوله (نحو الشمس والقمر بحسبان) قال الزجاج الشمس والقمر في موضوع الابتداء وقوله بحسبان يدل على الخبر اي يجريان بحسبان اي يدلان على عدد الشهور والسنين وجميع الاوقات كذا ذكره الطيبي (وامثالها) من شعراء البلغاء ما اشار اليه بقوله (نحو قوله) اي قول البحتري في صفة الابل المهزولات (كالقسي المعطفات) اي الاقواس

في التعبير نسخه

المحنيات من عطف العود وعطفه حنــاه (بل الاسهم) جمع سهم (مبرية) اى منحوتة (بل الاوتار) جمع وتر ومن لطايف هــذا التناسب انه جمع مفهومات يجمع بينهـا فى الخارج وجعل الشارح المثال الاول لجمع المتناسبين والثانى لجمع ثلاثة متناسبات وقال وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم المهلبى الوزير انت ابهام الوزير اسماعيلى الوعد سعيى التوفيق يوسفى العفو محمدى الخلق والمهلبى نسبة الى المهلب الشاعر بصيغة اسم المفعول من هلبهم تهليبا هجاهم وشتمهم ابو المهالبة وذلك الوزير كان من المهالبـة واسماعيـل عليه الســلام علم فى صدق الوعد ذكر فى تفسير الكواشى انه وعد رجـلا ان يقيم مكانه حتى يعود اليه وذهب الرجل ونسى سنة وهو عليه السلام ثبت فى هذا المكان سنة حتى يذكر الرجل وعاد وعفو يوسف مستغن عن البيان وشعيب موفق بالعبادة والصلوة واخبر الله عن خلق محمد عليه السلام بقوله وانك لعلى خلق عظيم سئلت عايشه رضى الله عنها عن خلقه قالت خلقه القران ومن امثلة ذكرها المصنف وفيه اكثر من اربعة قول ابن رشيق اصح واقوى ماسمعناه فى الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث يرويها السيول عن الحيا يعنى المطوب عن البحر عن كف الامير تميم قال فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسمـاع والخبر المأثور والاحاديث والرواية ثم بين الســيل والحيا والبحر وكف تميم مع مافى البيت الثانى من صحة الترتيب فى العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع فى سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصلها البحر على مايقال ولهذا جعل كف الممدوح اصلا للبحر مبالغة هذا كلامه ومما فى البيت الثانى وغفل عنه ومن تبعه انه جمع السيول جمع كثرة لتصير الرواية فى كمال القوة بكثرة الرواة ويبلغ حد الشهرة بل التواتر فيفيد اليقين وفى هذا والعنعنـة اثبـات ماادعاه من كون تلك الاحاديث اصح ولا يخفى ان صحــة العنعنة وتكثير الراوى ودعوى الاصحية من الامور المتناسـبة فليســتا لطيفتين خارجتــين عن التناسب ذكرنا لبيان لطايف البيت كما يتوهم (ومنهـــا) اى من مراعاة النظير (مايسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه فى المعنى) والتنــاسب قد يكون ظــاهرا (نحو لاتدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير) اى العالم فان اللطف يناسب مالا يدرك بالبصر والخبرة تناسب ما يدرك شيئــا لان المدرك للشئ يكون خبــيرا به كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان الخبير هو الــمدرك للشئ لا مايناسبه فالاولى ان يقال الخبير يناسب كونه مدركا للابصار لان الخبير هو المدرك فيتحقق المناسـبة باعتبار العموم والخصوص وقد يكون خفيا قال المصنف ومن خفى هذا الضرب قوله تعــالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن اذا امعن النظر علم ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمــه وهو العزيز اى الغالب من قولهم عزه يعزه كفر يفر عليه ومنه المثل من عزيز اى من غلب سلب ثم يجب ان يوصف بالحكيم لئلا يتوهم ان الغفران خارج عن الحكمة لان الحكيم من يضع الشئ فى محله فهو احــتراس حسن اى ان يغفر لهم مع استحقاقهم العــذاب فلا اعــتراض عليك لاحــد فى ذلك والحكمة فيما فعلته هذا كلامه وتبعه الشــارح ونحن نقول والله تعــالى اعلم الاظهر ان الحكيم ليس من الاطنــاب بل كما لابد من الوصف بالعزة لتحقق تمكنه من المغفرة لمستحق العذاب لابد من الوصف بالحكمة لانه لايغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد حكمه علــيه والتفوق على الفاعل قد يكون متفوقا بالقدرة

فيئه بالغلبة وقد يكون متفوقا بالعلم فيئه بالحكمة والعلم فلا يستفاد نفي المتفوق عليه مطلقا
بمجرد حصر الغرة فيه لا بد في الاستفادة من حصر الحكمة ايضا (ويلحق بها) اى
بمراعاة النظير وليس منها كما يوهمه تمثيل المفتاح لها ببيت السقط وحرف سكون
تحت راء اولم يكن بذال يؤم الرسم غيره النقط مع انه لا تناسب بين المعاني المرادة
بهذه الالفاظ لان المراد بالحرف الناقة المهزولة وبالنون الحرف او معناه الحقيقي فان كليهما
يصح ان يشبه بهما في الهزال ثم قال الشارح وليس المراد بها الحوت على ما وهم وهم
ولذا فسره في شرح المفتاح بالحرف مع تأخره عن هذا الشرح وبراء الرأى من رأيته
ضربت رئته وبدالى الدالى اى السائق برفق وبارسم رسم الديار وبالنقط تقاطر المطر
على الرسوم لا اعراب الحروف وتلك المعانى المراد غير متناسبة والتناسب مما يتوهم من تعبيرها
بالفاظ تناسب معانيها الاخر اما التناسب فيما سوى الرسم فظاهر واما في الرسم فلان
من معانيه رسم الخط وان خفي الى الآن وقوله وحرف عطف على الرهط في البيت السابق
اعني (تجل عن الرهط) اى اللباس (الاماتى) اى الباس تلبسه الاماء فالرهط جلدة تلبسها
الاماء الحيض مكان الازار (غادة) اى ناعمة لينة تميل عنقها من اللين وتهتز اعطافها فاعل
تجل (لها من عقيل في ممالكها رهط) اى قبيلة وقوم فالمعنى تجل من اللباس الذى تلبسه
الناعمة التى لها من عقيل في ممالكها قبايل وعن ركوب حرف في غاية الضعف تكون تحت
من يضرب رجله على رئته لانه لا حراك له من الضعف يؤم ذلك الرأى رسوم الديار التي غيره
نزول المطر والاظهر كما نبه عليه المصنف ان ايراد البيت في المفتاح تنظير لا تمثيل كما هو دأبه
وتنبيه على انه ملحق بمراعاة النظير فلا يحتاج الى ما تكلف البعض ان مراد المفتاح بجميع
المتشابهات في تعريف مراعاة النظير اعم من المتشابهات حقيقة ومن المعبر بعبارات لها
معان متشابهة فالمراد بقوله (نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان) اى
ينقادان لحكم الله تعالى مما جمع فيه بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان
متناسبان كما انه جمع بين الشمس والقمر والنجم مع عدم التناسب بين النجم وبينهما اذ المراد به
نبات لا ساق له وانما جمع لايهام التناسب لتعبيره بالنجم الذى ناسب معناه الاخر للشمس
والقمر وبعدم ايهام هذه المناسبة صح جمع الشجر ايضا لمناسبته للنجم المناسب لهما هذا
ما تواطأ عليه الاراء واخبر به العلماء ولك ان تقول النجم والشجر متناسبان للشمس
والقمر لان المقصود جريان حكمه تعالى في العلويات والسفليات وخص الشمس والقمر
لجريهما ابدا بحكمه تعالى على نهج واحد من غير ظهور تغير منهما الحكمة والنجم والشجر
من السفليات لانهما ينبتان في كل سنة مرارا وينعدمان فاثر الحكم عليهما اظهر فكانه
قال ينقاد لحكمه تعالى العلوى والسفلى فجمع الشجر والنجم مع الشمس والقمر من جمع
المعانى المتناسبة قال المصنف اما ما يسميه بعضهم التفويف وهو ان يؤتى في الكلام بمعان
ملتئمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا * تسربل وشيء
من خزوز تطرزت * مطارفها طرزا من البرق كالتبر * فوشيء بلا رقم ونقش بلا يد * ودمع
بلا عين وضحك بلا ثغر * وكيت كقول ديك الجن احل وامر وضر وانفع ولن واخشن ورش
وابر وانتدب للمعالى فبعضه من مراعاة النظير وبعضه من المطابقة هذا كلامه اقول
اولا في توضيح كلامه التفويف مأخوذ من ثوب مفوف على صيغة المفعول اى رقيق
او مخطط بخطوط بيض على الطول والتسربل لبس السربال اى القميص والوشي
اللباس المنقوش والخزوز جمع خز وتطرزت اتخذ الطراز والمطارف جمع مطرف وهو الرداء

من خز من يعله اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب ومعنى البيت لبس السحاب قميصا منقوشا من خزوز عليها اردية مطرزة بالبرق كالتبر والباقي ظاهر الا ان فيه ان تفرع دمع بلا عين وضحك بلا ثغر على سابقه لايظهر وديك الجن عبد السلام الشاعر ومعنى بيته احل كن حلوا للاولياء وامرر كن مرا على الاعداء وضر المخالف و انفع الموافق ولن كن لينا للملايم خشنا للعنيف ورش اى اصلح حال من يختل حاله وابراى انحت واقطع المفسدين من برى القلم نحته وانتدب للمعالى اى احب يقال ندبه لامر فانتدب اى دعاه فاجاب قال الشارح فالاول داخل فى مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثانى داخل فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة وفيه نظر لان الدمع والضحك ليسا من الامور المتناسبة بل المتضادة واقول ثانيا فى انقد كلامه ان جعل العبارات متناسبة المقدار بالاستواء او التقارب لتكون كمائها فى التناسب ليس طباقا ولا تناسبا (ومنه) اى من المعنوى (الارصاد) وهو فى اللغة الاعداد فالمتكلم اعد قبل الاخر مايدل عليه وقال الشارح هو نصب الرقيب و لوساعده اللغة فوجه المناسبة انه جعل المتكلم المخاطب رقيبا ينتظر العجز (ويسميه بعضهم التسهيم) وكانه اخذ هذا الاسم من السهم بمعنى النصيب اى اعطاء الكلام نصيبا من الحسن اومن السهم بمعنى البيت الذى اشتهر وجاز من بلد الى بلد فسمى التسهيم لانه يجعل الشاعر بهذا العمل بيته سهما اومن السهم بمعنى حجر على باب بيت بنى لصيد الاسد فاذا دخله الاسد وقع فسد الباب فجعل فى البيت قبل العجز مايصيد العجز قال الشارح هو من برد مسهم اى فيه خطوط مستوية كانه جعله منقولا بجامع التزيين (وهو ان يجعل قبل العجز) اى الاخر وفيه خمس لغات العجز مسئلة وكعضد وكتف ويونث فينفى تأنيث الضمير فى قوله مايدل عليه (من الفقرة) هى بالفتح والكسر فى اللغة ماانتضد من عظام الصلب من الكاهل الى العجب ثم اشتهر فى حلى يصاغ على شكل فقرة الظهر وفى عرف الفن ماهو فى النثر بمنزلة البيت فى الشعر مثلا قولهم يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة و يقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى الا ان البيت يكون بيتا وحده والفقرة لاتكون فقرة بدون الاخرى (اومن البيت ما يدل عليه) اى العجز وهو اخر كلمة من البيت اومن الفقرة ومايدل عليه قد يكون بحيث يدل عليه مطلقا واما فى الفقرة (نحو) قوله تعالى (وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون) فان الاستدراك من قوله وما كان الله ليظلمهم يدل على العجز (و) اما فى البيت (نحو قوله) اى قول عمرو بن معدى كرب (اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع) فان قوله وجاوزه يدل على ان الاخر ما تستطيع وقد يكون بحيث لايدل عليه لولم يعرف الروى وهو الحرف الذى يبتنى عليه اواخر الابيات ويجب تكراره فى كل منها وينسب اليه القصيدة فيقال قصيدة لامية اونونية بل ربما يوهم خلافه اما فى النثر كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون وما فى الشرح من رواية فيما هم فيه يختلفون سهو فانه لولم يعرف بناء الفواصل على النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما فيه اختلفوا وفيما اختلفوا واما فى الشعر فكقوله احلت دمى من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامى فليس الذى حللته بمحلل وليس الذى حرمته بمحرم فانه لولم يعرف الروى لربما توهم ان العجز بمحرم فدلالة مايدل على العجز فى الارصاد لايتحقق كليا الا اذا عرف الروى فلذا قيد التعريف به كذا يستفاد من الشرح وههنا ابحث من وجوه احدها انه لادلالة فى قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا

انفسهم يظلمون اولا معرفة الروى لجواز ان يكون اخر الكلام ولكن كانوا انفسهم يظلمون ابدا الى غير ذلك وكذا البيت لجواز ان يكون اخر البيت الى ان تستطيعا و ثانيها انه لادلالة فى قوله تعالى وما كان الناس الاامة واحدة الاية على العجز مع معرفة الروى ايضا لجواز ان لايكون يختلفون ويكون مختلفون بل هو اولى لانه اقرب طباقا مع الماضى السابق الا ان يقال المراد بالدلالة على العجز الدلالة على صيغته وصيغة مختلفون ويختلفون واحدة وفيه تكلف وثالثها وهو ان معرفة الروى لا تجرى فى الفقرة لانه لاروى فيها ولذا يقول فى تعريف لزوم مالايلزم وهو ان يجئ قبل حرف الروى او ما فى معناه من الفاصلة الخ الا ان يتكلف و يقال اراد بالروى مايعم ما فى معناه ورابعها انه مع معرفة الروى ايضا لا يعرف ان العجز فى قوله وليس الذى حرمته بحرام لان الروى فى بجرم وبحرام واحد فيجب ان يقول اذا لم يعرف القافية (ومنه) اى من المعنوى (المشاكلة) وهى فى اللغة الموافقة والمناسبة ظاهرة (وهو) فى الاصطلاح (ذكر الشئ بلفظ غيره) وذلك يشمل كل مجاز وكناية فقيده بقوله (لوقوعه فى صحبته) فاللام للوقت اى وقت وقوعه فى صحبته واما ذكر الشئ بلفظ غيره لافى هذا الوقت فلا يسمى مشاكلة وليس اللام للتعليل لان اطلاق لفظ الغير على الشئ معلل بالعلاقة والوقوع فى صحبة الغير ليس من العلاقات الصحيحة والعلاقة قد تكون خفية فلم تظهر فى بعض الامثلة لخفائها على الفحول فاشكل عليهم وجه اطلاق الطبخ على الخياطة مثل فتارة قالوا بان القول بالمشاكلة اثبت قسما آخر سوى المجاز والكناية وتارة بانهم قالوا اثبت كون الوقوع فى صحبة الغير علاقة المجاز ونحن نبين لك علاقات امثلة الشارح على وجه تخلص من هذه الورطة وتمكن فى تخريج العلاقة بحيث لايلتبس عليك ولا يشكل مشاكلة (تحقيقا) اى وقوعا محققا (او تقديرا) اى مقدرا فالاول كقوله (قالوا اقترح) اى علينا (شيئا) اى سل من غير تفكر وتأمل يقال اقترحت عليه شيئا اى سألته بلا تفكر وهذا انما يكون بين الاصدقاء واما ما قال الشارح انه من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم عن خلط المعنيين فان الاقتراح يجئ بمعنى السؤال من غير روية على ما فى الصحاح ويجئ بمعنى التحكم ايضا على ما فى القاموس على ان اجادة الطبخ لاينبغى ان تتوقف على التكليف والتحكم بل ينبغى ان يتحقق بمجرد الاشارة وقد يجئ بمعنى الابتداع ويحتمله البيت اى ابتدع سؤالا وسل مالا يعتاد سؤال مثله (نجدلك طبخه) ولا يخفى انه ابلغ فى الانقياد لامره من الانقياد لما تعتاد سؤال مثله والشارح المحقق ذهل عنه فقال ليس من اقترح الشئ ابتدعه فانه غير مناسب على مالا يخفى وقوله نجد مجزوم جواب الامر من الاجادة بمعنى التحسين وهو مقتضى الرواية والدراية وان كان نجد من وجد وجه صحة (قلت اطبخوا الى جبة وقيصا) عبر عن الخياطة بالطبخ تشبيها له فى كونه مما ينبغى ان يكون مرغوبا لهم لانهم كما قالوا نجدلك طبخه علم انهم رغبوا فى الطبخ له فرغبهم فى الخياطة بتصويره بصورة الطبخ ومن هذا ظهر ايضا تاثير المشاكلة فى المعنى واضمحل ما يوسوس فى صدور القاصرين انه لايتجاوز تحسين المشاكلة الالفاظ فحقه ان يعد فى المحسنات اللفظية ولايخفى ان هذا التعبير يلايم كل الملايمة كون الاقتراح بمعنى الابتداع فانه سؤال مبتدع لم يسمع قط من طبخ الجبة والقميص واشار بقوله (ونحوه تعلم ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك) اى فى ذلك الى تفاوت بين الشاهدين فالاول وقع فيه الطبخ والثانى وقع فى الصحبة باعتبار وقوعهما فى كلام صادر من شخص واحد يقال لايجوز اطلاق النفس على الله تعالى وان اريد به الذات بدون المشاكلة ولعل ذلك لكون اطلاق الالفاظ عليه تعالى توقيفيا

ولم يوجد اطلاق النفس في غير صورة المشاكلة واما اطلاق النفس على ذاته فبعلاقة انه كما تقوم امور الشخص بنفسه تقوم اموره تعالى بذاته فنفسه نفس ذاته كما ان سمعه وبصره كذلك (والثاني) وهو ما يكون وقوعه في صحبته تقديرا (نحو قوله) تعالى قولوا امنا بالله الى قوله (صبغة الله) ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون فانه لم يقع المعنى المراد اعنى التطهير في صحبة الصبغ تحقيقا اذ ليس في الكلام صبغ (وهو مصدر مؤكد لامنا بالله) اي من قبيل له على الف درهم اعترافا ويجب حذف عامله لذلك ولحذف عامله جهة اخرى وهو ان المصدر اضيف الى فاعل الفعل لا لبيان النوع وكان الاصل صبغ الله صبغة فلما حذف الفعل تحول فاعله الى مصدره فاضيف اليه وكلما كان كذلك يجب حذف عامله صرح به الرضي واشار الى وجه كونه من قبيل اعترافا بقوله (لان الايمان يطهر النفوس) فنبه به على انه لا يحتمل غير التطهير والاقوال يحتمل تطهير النفوس ثم اشار الى بيان وقوعه في صحبة الصبغة تقديرا بقوله والاصل فيه اي ما بنى عليه الامر في وقوعه في صحبته تقديرا وهذا اولى من شرح الشارح حيث قال ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبته تقديرا (لاصل فيه) اي ذكر التطهير بلفظ الصبغ فتأمل (ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه معمور يذ ويقولون انه) اي الصبغ بهذا الماء الاصفر والغمس في هذا الماء (تطهيرلهم) قال في القاموس ويجعلونه بمنزلة الختان فقال الله تعالى للمسلمين قولوا امنا بالله صبغة الله اي غمسنا الله في الايمان الذي كالماء الطهور وصبغة من صبغ يده بالماء غمسها فيه او تلوين الله من صبغه كنعمه نصره وضربه اولونه لا كصبغتكم باحد المعنيين هذا اذا كان الخطاب للمؤمنين او قولوا آمنا بالله صبغة الله باحد المعنيين لا كصبغتنا باحدهما اذا كان الخطاب للنصارى ومما يتعجب منه ما وقع للشارح المحقق في شرحه للتلخيص وشرحه للمفتاح انه اذا كان الخطاب للكفار فالمعنى انه امر الله المسلمين ان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا كصبغتنا ولا يخفى ان الخطاب بقولوا للنصارى لا يفيد الامر النصارى بهذا القول لامر المسلمين بان قولوا لهم قولوا (فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة بعلاقة انه كما لا تطهير الا بالصبغ في اعتقادهم لا تطهير الا بالايمان في الواقع قال المصنف هذا كما يقال لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان يريد رجلا يصطنع الى الكرام و يحسن اليهم ونحن نقول اغرس كما يغرس فلان يحتمل ان يكون لما ورد في الحديث ان ارض الجنة بيضاء وانما غرسها العمل الصالح (ومنه المزاوجة) وهي في اللغة الازدواج وفي الاصطلاح (ان يزاوج) اختلف في تصحيح نسخ المفتاح ففي بعضها صيغة الخطاب وفي بعضها صيغة الغائب المجهول فالتركيب من قبيل جيل بين العير والنزوان و بيانه في العلم الذي ملكته (بين معنيين في الشرط والجزاء) وهذا التركيب مبهم لا يحصل منه مفهوم جامع مانع للمزاوجة من غير تكلف فالشارح قال ما استفيد به من كلام السلف ان يوقع الازدواج بين معنيين واقعين في الشرط والجزاء في ان يترتب عليهما معنى واحد ولا يخفى ان هذا الاستفاد من العبارة على ان المتبادر منه الواحد من كل وجه مع ان الواجب ان يحمل على ترتيب معنى واحد بحسب الجنس فان لجاج البحر ولجاج الهوى ليسا متحدين الا في جنس اللجاج فلا بد من الاستعانة بالامثلة في فهم المقصود ومنهم من قال ان يزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء بان يقارن احدهما بالشرط ثم يقارن الاخر بهذا المعنى في الجزاء بواسطة ان المقارن للجزاء المقارن للشرط مقارن لما قارن الشرط ومنهم من قال ان يقارن بين معنيين في الجزاء بان يقارن بمعنى هو

الشرط معنى ومعنى هو الجزاء معنى قال الشارح المحقق فى شرح المفتاح الثانى اردى من الاول وقال فى الشرح والمختصر وهو فاسد ولا قائل بالمزاوجة فى قولنا ان جاءنى زيد فسلم على اجلسته فانعمت عليه هذا وفى كون الثانى اردى من الاول بحث اذ ما اورده فى المختصر مشترك بينهما والعبارة اوفق بالثانى بل اوفق من توجيه ما استفاده من السلف ويمكن دفع النقض بتقييد المعنيين اللذين وقع الازدواج بينهما او بين الشرط والجزاء بكونهما متحدين فى الجنس كما يقيد الازدواج على توجيه الشارح بكونه فى ترتب معنى مخصوص عليهما بقرينة الامثلة هذا وينبغى ان لا تخص المزاوجة بين الشرط والجزاء ويجعل منه نحو التى نهانى الناهى عن حبها فلج بى الهوى اصاخت الى الواشى فلج بها الهجر فانه يشارك المركب من الشرط والجزاء المزدوجين فى هذا التحسين البديعى فاما ان يأول الشرط والجزاء بما يشمل هذا التركيب فتفطن او يجعل هذا ملحقا بالمزاوجة (كقوله) اى قول البحترى (اذا مانهى الناهى) ومنعنى عن هواها (فلج) اى لزم (بى الهوى اصاخت الى الواشى) اى استمعت الى النمام الذى يشى حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى على وكانه افتراد انه قبل نهى الناهى اذ حينئذ يحسن اتصال الاصاخة بنهى الناهى (فلج بها الهجر) ومثله قوله ايضا (اذا احتربت) اى تحاربت الفرسان المذكورة فى البيت السابق (يوما ففاضت) اى سالت (دماؤها) اى دماء المقتولين منها (تذكرت) البقية من الفرسان (ففاضت دموعها) ومن قال دماء الفرسان بمعنى دماء سفوكها فقد تكلف بلا حاجة (ومنه) المسمى باسمى (العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء من الكلام على جزء ثم يؤخر) عن ذلك الجزء او ما يفيد معناه فيشمل هن لباس لكم وانتم لباس لهن وقد مثل به المصنف ويشمل نحو عادات السادات تسود العادات وسيادة العادات بجعل السيادة مصدرا بمعنى السادة نحو عادات السادات سيدة العادات وسيادات العادات على ظاهر عبارة التعريف بانه يصدق على رد العجز على الصدر فى النظم والنثر قال الشارح العبارة الصحيحة ما ذكره بعضهم حيث قال هو ان يقدم جزء ثم يعكس فيقدم ما اخر ويؤخر ما قدم هذا ولا يخفى عليك انه او قال البعض هو ان يقدم فى الكلام ما اخر ويؤخر ما قدم لكفى والذى يشكل ويصعب دفعه انه ما الفرق بين رد العجز على الصدر والعكس حتى صار الاول من المحسنات اللفظية والثانى من المحسنات المعنوية ويمكن ان يقال فيما نحن فيه الحسن باعتبار انه يجعل المعنى الواحد مرة مستحق التقديم لفظه وتارة مستحقا لتأخيره بخلاف رد العجز على الصدر فان الحسن فيه باعتبار جعل لفظ صدرا وعجزا من غير تصرف فى معناه فى هذا التقديم والتأخير ثم ظاهر التعريف يصدق على القلب نحو مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم فانه قدم فيه اجزاء هى حروف على اجزاء هى حروف ثم عكس الا ان يقال المتبادر من الجزء الكلمات دون الحرف (ويقع) اى التقديم والتأخير او العكس (على وجوه منها ان يقع بين احد طرفى جملة وما اضيف اليه) اى الى ذلك الطرف (نحو عادات السادات سادات العادات) وكلام الملوك ملوك الكلام فان العكس قد وقع بين احدى طرفى الكلام وهو العادات فى سادات العادات وما اضيف الى العادات من السادات وفسر الشارح ما اضيف اليه بما اضيف الطرف اليه فانه وقع العكس بين العادات وما اضيف العادات اليه وهو السادات وما ذكرنا اقرب بالعبارة ويخرج من بيانه نحو من عادات سادات العادات فانه لم يقع العكس بين احدى طرفى الكلام سواء كان بمعنى طرفى النسبة او جانبى الكلام دون بيانا (ومنها ان يقع بين متعلقى فعلين فى جملتين نحو يخرج الحى من الميت ويخرج الميت

من الحى) اقول ومنها ان يقع بين متعلق فعل وشبهه فى جملة واحدة نحو يخرج الحى من الميت
ويخرج الميت من الحى (ومنها ان يقع بين لفظين فى طرفى جملتين) اى جانبيهما سواء كان اللفظ
طرفى النسبة اولا (نحو لاهن حل لهم) فهن طرف النسبة وهم قيد للطرف وكذا (ولاهم
يحلون لهن) لفظه هم فيه طرف النسبة ولفظة هن قيد للطرف ومن جملة هذا القسم ان
يقع اللفظان نفس طرفى النسبة فى الجملتين كما انشد الشارح لنفسه طويت باحراز الفنون ونيلها
رداء شبابى والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لى ان الفنون جنون فنى جعل
الشارح ذلك مما وقع العكس بين طرفى جملة مقابلا لما ذكره المصنف مما وقع بين لفظين فى
طرفى جملتين بحيث لا يخفى (ومنه الرجوع) سمى به لما يشعر به تعريفه من انه الرجوع على
الكلام السابق بالنقض اولانه رجوع عن الحكم السابق (وهو العود الى الكلام السابق
بالنقض لنكتة) وانما قال لنكتة لان بعض الكلام السابق لولم يكن لنكتة لكان مفسد الكلام
فلا يكون محسنا فان قلت اذا كان النقض لنكتة كان من دواخل البلاغة فلا يكون تابعا
قلت كما ان التحسين قسمان كذلك النكتة (كقوله) اى زهير (قف بالديار التى لم يعفها) اى
لم يمحها (القدم) اى تقادم العهد (بلى) اى بلى محاها القدم (وغيرها الارواح) جمع ريح كالارياح
والارياح فى الصحاح وقد يجمع على ارواح لان اصله الواو وقلب فى الرياح ياء لكسر ما قبلها
وزال الكسر فى ارواح كان وهذا من ابقى الياء قصد دفع الالتباس بالارواح جمع روح وقوله
وغيرها الارواح عطف على المحذوف بعد بل كما اشرنا اليه فلا داعى الى جعل الواو فيه زائدة
وجعله فى قوة بل غيرها كما فى الصحاح (والديم) جمع ديمة بالكسر وهى مطر يدوم بلا رعد وبرق
او يدوم خمسة اوستة اوسبعة او يوما اوليلة اواقله ثلث النهار والليل اواكثر ما بلغ دل الكلام
السابق على ان تقادم العهد لم يمح الديار وآثارها فلما بدا له انه كذب اراد الخبر بانه محاها القدم
وغيرها الارواح والديم فاتى بقوله بلى نقضا له اذ او قال لم يعفها القدم محاها القدم كان كلاما
واهيا موهما لان قائله يتفوه بما لا يشعر به فلما قال بلى علم انه نقض الكلام السابق فجاء الاخبار
بمحوها القدم وتغيرها الارواح والديم مقبولا لطيفا وكذلك قوله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله
فان نقض السابق بقوله لا يحسن الاضراب والنكتة فى ذكر لا التنبيه على ان ما بعده اضراب
لاترق والنكتة فى الاخبار اولا بما هو غير واقع اظهار حدوث الكآبة والحزن والدهش والحيرة
بالوقوف على الديار على ما نقله المصنف واظهار انه يمكن رسوم الديار فى بصره ويمكن خيالها
فى نفسه بحيث لم يقف اولا انه محا القدم اثارها على ما نقول وهذه النكتة مما هى من دواخل
البلاغة كما لا يخفى والشارح المحقق ظن ان ما ذكره المصنف بيان نكتة النقض فدع ما يريبك
الى ما لا يريبك (ومنه التورية) وهو فى اللغة الاخفاء (الايهام) مصدر اوهم اى ادخال
شئ فى الوهم (وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد) لقرينة خفية وانما ترك
المصنف ذكر القرينة لوضوح ان الكلام البليغ لا يستعمل فى المعنى البعيد الا لقرينة وانه
لا يتحقق بعد المعنى المراد مع وضوح القرينة ولا خفاء ايضا فى انه لا يلزم ان يكون للفظ معنيان
بل يجب ان يكون له معان متعددة وكلما يكون الظاهر اكثر تكون التورية اوفر والكلام ابدع
فالمختصر الواضح ان يقال هو ان يطلق اللفظ على غير ما وضع له لقرينة خفية مما يتعلق بايراد
المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة فهو داخل فى اصل البلاغة فكيف عد من
البديع ويمكن ان يقال رعاية ما ينبغى من وضوح الدلالة من البيان حتى لو بلغ فى الخفا
بحيث لا يفهمه المخاطب لم يكن بليغا ولا يفيد توريته حسنا لفوات اصل البلاغة وكون رعاية
الوضوح على وجه يكون ظهور المعنى المراد محتاجا الى تأمل وتجاوز عن بادى الرأى من

المحسنات البديعية واعلم ان التورية لايجب ان يكون بالنسبة الى المخاطب حتى لو نصب قرينة واضحة عند المخاطب خفية على السامعين حتى لا يتنبهوا له الا بعد مزيد تأمل كان في الكلام تورية (وهي ضربان مجردة وهي التي لا تجامع شيئا مما يلايم المعنى القريب) القسمة العقلية تقتضي ضروبا ثلثة ثالثها ما يجامع سيئا مما يلايم المعنى البعيد لكنه لم يلتفت اليه لانه لا ينافي التورية بل لا تورية الا فيها شئ مما يلايم المعنى البعيد واقله القرينة (نحو) قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) فان معناه الظاهر الاستقرار وليس هناك ما يلايمه وفيه بحث لان العرش يلايم الاستقرار ومعد للاستقرار لا للاستيلاء وانما يلايم الاستيلاء الملك والمراد البعيد او هو الاستيلاء على العرش باجراء الاحكام وازال الاسباب منه حسبما تقتضيه الحكمة (ومرشحة) ترك تعريفها لامكان معرفتها ببيان مقابلها والمرشحة قد سبق بمعنى اخر في علم البيان وقد اجتمعا في قولنا رأيت اسداله لبد اظفاره لم تقلم (نحو) قوله تعالى (والسماء بنيناها بايد) فان المراد بايد معناها البعيد اى كمال القدرة ولافادة الكمال جمعت اليد وقد قرن به ما يلايم المعنى القريب وهو البناء لان البناء وان تطلب القدرة لكن طلبه لليد اكثر فلا يرد ان ذكر البناء لا يرشح التورية في ايد لانه كما يلايم المعنى القريب منهما يلايم المعنى البعيد منها وقد يجتمع في الكلام توريتان كل منهما مرشحة للاخرى كقول القاضي ابي الفضل عياض على ما في الايضاح وابن عياض على ما في الشرح يصف ربيعا باردا كأن كانون اهدى من ملابسه لشهر تموز انواعا من الحلل والغزالة من طول المدى خرفت اى فسد عقلها من باب نصر وفرح وكرم فما تفرق بين الجدى والحمل فان في الغزالة تورية حيث اريد بها الشمس لا الرشا وقد رشح بذكر الجدى والحمل فانه يلايم المعنى الحقيق اللغوى وفي الجدى والحمل تورية حيث اريد بهما المعنى البعيد وهو البرجان دون ما هو حقيقة اللغة وذكر الغزالة ترشيح لهما ومثله بيت السقط اذا صدق الجد افترى العم اى الجماعة من الناس للفتى مكارم لا يخفى وان كذب الخال اى المخيلة والمظنة فما يلقيه ابهام بيان الشارح ان ترشيح تورية بتورية في بيت السقط دون شعر القاضي مما لا يلتفت اليه فان قلت كانون من شهور الشتاء فكيف يوجب اهداءه لبعض ملابسه لشهر تموز برودة الربيع قلت مسيرة الهدية الى تموز هي الربيع فان قلت ما وجه ايجاب عدم تعرفه الغزالة بين الجدى والحمل برودة الربيع قلت وجهه انه لما نزلت الحمل وقتا يجب ان ينزل فيه الجدى ظهر في الحمل اثار الجدى لان الوقت للبرودة وجعل الايتين من التورية على تفسير اهل الظاهر من المفسرين واهل التحقيق منهم يجعل الرحمن على العرش استوى مجازا متفرعا عن الكناية وقوله والسماء بنيناها بايد تمثيلا وتفصيله في الكشاف موافقا لدلائل الاعجاز فلا نقل في مفرداته عن معناها مثلا الى معنى آخر فضلا عن النقل الى بعيد لكن لا ضنة في الامثلة قال المصنف اعلم ان التوهم ضربان ضرب يصير مستحكما حتى يصير اعتقادا وضرب لا يبلغ ذلك المبلغ ولكنه شئ يجرى في الخاطر ولا يلتفت اليه لانك تعرف حاله ولا بد من اعتبار هذا الاصل في كل شئ بنى على التوهم يعني لا ينبغي الايهام بحيث يصير اعتقادا لانه اخلال وانما ينبغي رعاية القسم الثاني والمحافظة عليه ونحن نقول هذا في التورية على المخاطب مسلم واما في التورية على السامع فلا فتأمل (ومنه الاستخدام) صححه المحقق شريف زمانه بثلثة اوجه بالمعجمتين ومهملة ثم معجمة سمي به لانه يستدعي قطع الضمير عما هو حقه اما اذا كان المراد بالضمير خلاف المراد بالاسم الظاهر فظاهر واما اذا كان المراد بالضمير الثاني خلاف ما اريد به الاول على ما هو حقه فظاهر ايضا واما اذا كان المراد

بالضمير الاول خلاف ما اريد بالظاهر و بالثانى ما اريد بالظاهر فلان حق الضمير الثانى ان يوافق الاول وان خالف حقه و بالمهملتين من استخدمه بمعنى استوهبه خادما كان المعنى المراد من الظاهر يطلب خادما تابعا فيجعل المتكلم المعنى الاخر تابعا له فى الارادة فى مقام ارجاع الضمير به (وهو ان يراد بلفظه معنيان) حقيقيان او مجازيان او مختلفان او اكثر (احدهما) او احدهما (ثم يراد بضميره الاخر) او بضمايره الاخر (او يراد باحد ضميريه احدهما) او باحد ضمايره احدها (ثم بالاخر الاخر) او بالاخر الاخر وهذا القسم يستلزم القسم الاول لانه لا يتحقق استخدام باعتبار الضميرين الاو يتحقق باعتبار ضمير والاسم الظاهر ولا يخفى ان الاستخدام غير داخل فى التوريه اصلا الا ان يشترط فى الاستخدام القرينة الواضحة وان اكتفى بمطلق القرينة يكون بينهما عموم من وجه والثانى اظهر (فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا) اراد بالسماء المطر و بضميره النبت والظاهر ان الشاعر وصف قومه بالجرءة والغلبة على ما عداهم من الاقوام حتى يرعون كلائهم ومائهم من غير رضائهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهار لقدرة الله تعالى وانعامه فى حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعنى يقول الله تعالى اذا نزل السماء بارض قوم نربيه و نجعله صالحا لان يرعوه وان كانوا غضابا غير شاكرين (والثانى كقوله) اى البحترى (فسقى الغضا) بان يسقى الله منزلا فيه الغضا (والساكنيه) اى ساكنى مكان الغضا (وان هم شبوه) اى اوقدوا نار الغضا (بين جوانحى) اى ضلوع تحت الترايب (وضلوع) جمع ضلع كذب يريد بنار الغضا نار الهوى فالضمير الاول للغضا بمعنى والثانى لحقيقته واعلم انه قد يراد باللفظ نفسه وبالضمير معناه وباحد الضميرين نفس اللفظ وبالاخر معناه و يدخل فى التعريف عند من يجعل نفس اللفظ معناه واما عند من لا يجعله وهو التحقيق فاما ان يجعل داخلا فى التعريف بضرب من التكلف بان يراد بالمعنى اعم من المعنى وما فى حكمه او لا يجعل و يجعل ملحقا بالاستخدام (ومنه اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل) متعلق بالذكر بتضمين معنى الاشتمال ولا يبعد ان يقال على هذه لبيان الوتيرة و يتعلق بكل فعل و يتعدى به كل فعل و يطلبه للكشف عن وتيرته وعلامته صحة ادخاله على الجهة او الطريقة ولذا قال فى الايضاح على جهة التفصيل (او الاجمال) فاحفظه عنا ان كان قابلا للاحتمال فقوله على التفصيل او الاجمال للتعميم وليكون فى التعريف توطئة لبيان الاقسام و يكون البيان على اشد انتظام وقوله (ثم) ذكر (ما لكل) بكلمة ثم احترز عن تقديم التفصيل على الاجمال فيما اذا كان اللف مجملا لانه ليس منه ولهذا قدم اللف فى تسميته اى ثم ذكر ما لكل (واحد) من المتعدد (من غير تعيين) احترز به عن التقسيم والمراد سلب التعيين مطلقا بان لا يقصد المتكلم الى معين وان كان قاصرا فى التعيين غير واف بما قصده و بهذا يفرق بين التقسيم المختل واللف والنشر وسيجيئ لهذا تتمة بيان فى بحث التقسيم واخرج بقوله (ثقة بان السامع يرده اليه) ما لو ترك تعيين ما لكل عدم الوثوق لانه ان كان الترك مع قصد الاضافة كان الكلام خارجا عن البلاغة فلا يكون ما عمل فيه محسنا وان لم يكن مع قصده لم يكن لفا ونشرا ولا يكون هناك محسن بديعى بقى امر ان احدهما ان يذكر متعدد و يضاف الى البعض ماله و يضاف الى الباقى انه ليس له شيء بعدم التعرض لماله فيقال جاء محبى وعدوى ومن لا اعرفه فاكرمت وشتمت فافيدان المحب مكرم والعدو مشتوم والثالث غير ملتفت اليه بشيء ولا يصدق عليه التعريف لانه لم يذكر فيه ما لكل الا ان يقال المراد بذكر ما لكل افادته

التى تكون غالبا بالذكر وثانيهما ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يؤتى بمجمل مشتمل على متعدد يرد السامع من المفصل ما لكل مما ذكر فى المجمل اليه فيقال اعطانى زيد وعمرو وبكر سبعة دنانير فيما اذا تقرر ان انعام زيد اربعة وعمرو اثنان وبكر واحد لايزيد عليه ابدا فيرد زيدا الى اربعة وعمرو الى اثنين وبكر الى واحد ولايخفى انه لايقصر عما اذا قدم الاجمال اللهم الا ان يقال تأخير المجمل لم يعهد فى كلامهم والوارد فى هذا التركيب اعطانى سبعة دنانير زيد وعمرو وبكر فبناء التعريف على الواقع فان وجد على هذا النظم فليجعل ملحقا باللف والنشر فاحسن التأمل واجل المجمل يكن لك افضل المجمل (فالاول) وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل (ضربان لان النشر اما على الترتيب اللف) بان يكون المذكور فى النشر اولا للمذكور فى اللف اولا وهكذا وليسم اللف والنشر المرتب (نحو ومن رحمته جعل لكم) اى خلق لكم (الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر فائدة خلق الليل وهو السكون فيه وفائدة خلق النهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب من غير تعيين لان السامع بنفسه يعرف ان السكون فائدة خلق الليل وابتغاء شئ من الفضل فائدة النهار ولا يلزم من جعل ضمير فيه الى الليل تعيين السكون له لانه لاتعيين الا كونه ظرفا للسكون ولا يلزم من ذلك كونه فائدة خلق الليل لجواز ان يكون السكون فى الليل من فوائد وجود النهار وابتغاء الفضل فى النهار من فوائد وجود الليل واللف والنشر هنا باعتبار رد فائدة الخلق الى الخلق لا باعتبار رد المظروف الى الظرف اذ هو بهذا الاعتبار تقسيم ففى هذه الاية تقسيم ولف ونشر فاحفظه فانه مما انعم الله علينا ولم يهتد لوجهه الشارح الجليل فاجاب عن الاشكال بانه لاتعيين فى ضمير فيه لانه يحتمل الرجوع الى النهار وتبعه المحقق شريف زمانه فى شرحه للمفتاح وستعرف ان القصد الى التعيين وان لم يكن المعين وافيا كاف فى التقسيم والشارح يعترف به هذا ولا يلزم من كون خلق الليل للسكون ان يجب فيه السكون شرعا اذ لا يجوز مخالفة ما اراد الله لانه لبيان معظم فائدته واغلب ما يتعلق به وهكذا ولتبتغوا من فضله (واما على غير ترتيبه) وذلك قسمان بان يكون على عكس ترتيبه وان يكون مخالفا لترتيبه قال الشارح وليسم الاول معكوس الترتيب والثانى مختلط الترتيب وسماه فى شرح المفتاح المشوش والاول المعكوس وقيد بعض من على تقييده وثوق المشوش بكسر الواو وفى الصحاح التشويش التخليط وانكر القاموس ثبوته فى اللغة وقال وهم الجوهرى وصوابه التهويش (كقوله) اى قول ابن حيوش بالمهملة والياء المثناة التحتانية والواو المعجمة على وزن تنور والحيوش الشيخ الطبرانى كنيته ابن رزق الله (كيف اسلوا) سلاه وعنه كرضى ودعا نسيه (وانت حقف) هو الرمل العظيم المستدير يشبه به الكفل فى العظم والاستدارة (وغصن وغزال لحظا) هو للغزال (وقدا) للغصن (وردفا) للحقف والثانى كقوله هو شمس واسد وبحر جودا وبها وشجاعة واراد بقوله (والثانى) ذكر المتعدد على سبيل الاجمال (نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى) فقد ذكر اليهود والنصارى اجمالا لا بضمير الجمع او قولهما اجمالا باسناد القول اليهما اجمالا وعلى الثانى كلام الايضاح ثم ذكر ما لكل من الفريقين او القولين ولما كان المتعدد المجمل منهما سواء كان القولين او الفريقين شرح هذا المثال بخلاف باقى الامثلة فقال (اى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف) اى بين القولين او الفريقين (لعدم الالتباس)

وعدم مظنة اراد : حكمهما جملة بان الداخل فى الجنة احد الفريقين لاغير كما هو ظاهر النظم (للعلم بتضليل كل فريق صاحبه) اى نسبة كل فريق صاحبه الى الضلال بالمعنى المقابل للاهتداء او بمعنى الهلاك قال الشارح فى شرحه على المفتاح وقد جرى الاستعمال فى اللف الاجمالى على ان يذكر النشر بكلمة او كما فى الآية لان الذى وقع عليه الاتفاق هو احد القولين وانما الموكول الى فهم السامع هو التعيين وتوضيح ما ذكره ان فى اللف الاجمالى تشريك الجماعة المذكورة كما فى المذكور المفصل وليس تشريكهم بكون كل من تلك المفصل لكل والا لم يكن لفا ونشرا بل تشريكهم فى ان الكل واحد من هذا المفصل والمتكفل لهذا المعنى كلمة او واعلم انه اثبت صاحب الكشاف نوعا من اللف وقد وصفه بانه لطيف المسلك لايهتدى لوجهه الا الثقاة من علماء البيان فى قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون حيث قال الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعنى جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة الفطر فيه ومن الترخيص فى اباحة الفطر فقوله لتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اى اراد ان تشكروا علة الترخيص والتيسير هذا كلامه واورد عليه من ان المعلل المذكور امر الشاهد بصوم الشهر ولم يعين له علة وما عين له علة تعليم كيفية القضاء وهو لم يذكر فى المعللات المذكورة فتطبيق المعلل منه غير موافق لبيان ما شرع واجاب عنه الشارح المحقق بان قوله من امر الشاهد فى تفصيل المعللات ليس لانه معلل بشئ من العلل بل هو توطئة وتمهيد لبفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه يشهد بذلك انه لم يقل من امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص وفى امر المرخص بعدة من ايام اخر دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء هذا كلامه وفيه نظر لانه لو كان توطئة للثلاثة كان من الداخلة عليه داخلة على الثلثة فينبغى ان لا يدخل من على الترخيص ايضا نعم لو كان توطئة لمجرد امر المرخص بعدة من ايام اخر لكان لما ذكره وجه فالجواب اولا ان قوله ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة شامل لمراعاة عدة الشهر ومراعاة عدة ايام اخر وان رده الشارح بانه لامعنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر والشريف المحقق بان القصد فى التعليل بتكميل العدة الى ان قضاء ما فات وتلا فى المطلوب بقدر الامكان واجب ولما كان المطلوب اولا صوم ايام مخصوصة بعدة معينة وقد فات بعذر امر برعاية العدة حفظا له عن الفوات بالكلية وتحصيلا له بقدر الامكان فلا معنى لجعل كمال العدة فى الاداء علة لامر الشاهد بصوم الشهر لانا نقول امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص بعدة من ايام اخر لتكملوا العدة اذ الشاهد يسهل عليه صوم الشهر فلا يفوته الاكمال والمرخص يعسر عليه الاكمال او صام فى الشهر فيكون عرضة لفوات الاكمال فبالرخصة يسهل عليه فتعليل امر الشاهد بالاكمال فى الاداء له معنى لطيف ولا يجب ان يكون تعليل امر المرخص بالتكميل لان تلافى المطلوب واجب بل التعليل لتخصيص الشاهد بصوم الشهر وتخصيص صاحب العذر بالرخصة فيكون تعليل الامرين باكمال العدة فى غاية الحسن وثانيا بانه جعل من تفصيل المعلل ما ليس بمعلل وترك فى التفصيل ما هو معلل اشارة الى ان ظاهر اللف والنشر

غيرما هوحقيقته وهذا الذى خص معرفته والاهتداء به بالثقات كما ستعرف تفصيله وهذا كلام وقع فى البين فخان ان ترجع الى ماكنا فيه من ان ذلك النوع اللطيف من اللف الذى اهتدى اليه صاحب الكشاف ماهو فقال الشارح المحقق انه ذكر بالكل بين ذكر المتعدد اولا تفصيلا وثانيا اجمالا فيقع اللف بين نشرين احدهما مفصل والاخر مجمل وفيه ان وقوع النشر بين لفين يتصور على ار بعة اوجه لايعرف تخصيص اللطف بما ذكره وجه وانه يصدق على نحو ضربت زيدا واكرمت عمرا للتأديب والاحسان اى فعلت ذلك حقا فان الثانى لم يذكر للف بل لتحقيق ماسبق تأكيده فالاولى ان يقال انه ذكر مالكل بين ذكر المتعدد اولا وثانيا معلقا بالثانى كما فى الاية وقال السيد السند شريف زمانه لا يخفى ان وقوع النشر بين لفين مفصل ومجمل لايقتضى اطف مسلكه بحيث لايهتدى اليه الا الثقاة بل لابد هنالك من امر اخر وان كنت فى ريب مماذكر فتأمل فيما اورد من المثال هل هو بهذه المثابة من الدقة واللطافة ماأظن ذا طبع سليم يحكم بذلك فالوجه ان هذا النوع عبارة عن لف يحتاج تحصيل بعض مالف فيه الى دقة نظر كما ان فى الاية تحصيل تعليم القضاء كذلك ويكون فى رد بعض مالكل اليه دقة كما فى تعليل الامر بمراعاة العدة با كمال العدة فان فيه اشارة الى ان تلافى المطلوب بقدر الامكان واجب الى اخر ماسمعته ويكون المتعدد كل منه او بعض منه صالحا للرد الى غير ماذكر له بحسب الظاهر لكن بالتأمل الصادق ينكشف انه لم يرد اليه هذا تنقيح ماذكره قلت ماذكره كلام محقق لاغبار عليه ولا يتوقف اطف النشر على جميع ماذكر بل كل منها يوجب اطفه فقد بلغ لطف الاية الغاية ومن موجبات اطفه ان يكون اثنان من المتعدد معا متعلق واحد من النشر كما ذكرنا وان يكون المتعدد مذكورا بلفظ واحد يستنبط منه على الترتيب فيقع الترتيب فى الاستنباط لافى الذكر صريحا فان قوله فعدة من ايام اخر مشتمل على الترخيص وتعليم كيفية القضاء وامر المرخص برعاية العدة فالترتيب المرعى فى النشر باعتبار انه يستفاد منه رعاية العدة اولا ثم كيفية القضاء من كون يوم بيوم ثم الترخيص وبهذا اندفع انه لم يذكر المتعدد اولا مفصلا لانه ادى بلفظ واحد هذا واما ماذكره الشارح بانه لا يعرف له اطف لايهتدى اليه فلايتجه لان ذكر مالكل بعد المتعدد يوجب جعله نشر المتعدد فاذا تعلق بالمجمل بعده يئس السامع عن كونه نشرا له ثم لما نظر فوجد المجمل عين مفصل سبق وجدانه متعلق بالسابق معنى فهو نشر للسابق فيه مزيد دقة لانه نشر بحسب المعنى من غير ان يكون فى اللفظ اقتضاء بل مع اقتضائه خلافه ويمكن بيان الاية على وجه لايحتاج الى حذف شئ لكن عاقنى مخافة التطويل عن هذا الكلام الجميل فعسى ان اوفق لاذكره فى تفسيره فى تفسير اكتابه يشتمل على نقيره وقطميره متوكلا عليه ومتوسلا ببشيره ونذيره (ومنه الجمع وهو ان يجمع بين متعدد) فى الذكر (فى حكم) اى فى محكوم به واحد قال المحقق التفتازانى فى شرح المفتاح وهو ان يحكم على المتعدد بكلى والمقيد المتعدد بالتعدد فى الذكر لئلا يدخل فيه البنون زينة الحيوة الدنيا المحكوم به الواحد مايكون واحدا فى المعنى وان تعدد فى اللفظ والا لم يكن قوله فوجهك كالنار فى ضوءها وقلبى كالنار فى حرها جمعا وتفريقا ففى بيانه قلق وخفاء وكان وجه تحسينه ابراز الشئ فى هيئات مختلفة فى تركيب واحد تارة فى هيئة الكثرة واخرى فى هيئة الواحدة ولايظهر عدم عد المحكوم عليه الواحد بالمحكوم به المتعدد منه فانه يشاركه فى هذا المعنى كان يقال زينة الحيوة الدنيا مال وبنون وذلك المتعدد منه قد يكون اثنين (كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا) وقد يكون اكثر

قدم الاية على الشعر على عكس ما فى المفتاح ليكون النشر على الترتيب وذكر الاية مع الترتيب حسب (نحو ان الشباب والفراغ) والخلاص من الشغل المانع عن اتباع الهوى (والجده) على وزن العدة بمعنى الاستغناء صحح السكاكى فى كتابه انه بالكسر واشكل ذلك على شارحيه فانه من شعر ابى العتاهية على وزن الكراهية لقب ابى اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد واوله علمت يامجاشع اسم فاعل ابن مسعدة فقوله ان الشباب فى حيز العلم فيجب فتح الهمزة ونحن نقول يجوز ان يكون البيت من الاشعار المشهورة التى ضمنها ابو العتاهية يعنى قد علمت هذا البيت المشهور فائدة قال صاحب القاموس ابو العتاهية لقب ابى اسحق وليس كنيته كما وهم الجوهرى وهذا اغريب مخالف للمشهور من ان اللقب لا يصدر بالاب والابن والام والبنت وكل علم كذلك فهو كنية (مفسدة للمرء) فيه تغليب او كونه مفسدة للمرأة يعلم بطريق الاولى والمفسدة كالمصلحة ضدها (اى مفسدة ومنه التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين) اى عدم شركة احدهما مع الاخر فى وصف مختص بالاخر فالمراد بالتباين ما يقابل المشابهة ولا يخفى ان ذكر المتعدد فى الجمع والتثنية هنا يوهم انه مختص بامرين فينبغى ان يقول بين متعدد (من نوع) ليس احترازا عن ايقاع تباين بين امرين من نوعين فانه لا يكون بل توضيحا وتفصيلا ولا فائدة فى قوله فى المدح اوغيره الا التعميم والتوضيح ووجه تحسينه يعلم مما ذكرنا فى الجمع (كقوله) اى قول الوطواط (ما نوال الغمام وقت ربيع) مع ان الربيع وقت ثروة الغمام (كنوال الامير يوم سخاء) مع ان يوم السخاء يوم فقر الامير لكثرة السائلين وكمال بذله (فنوال الامير) اى كل نوال منه (بدرة) اى جلدة ولد الضان (عين) اى مملوءة من الدراهم وقال فى الشرح هى عشرة الاف درهم وانكر فى القاموس ان تكون بدرة عين البدرة اسم لعشرة الاف او سبعة اوخمسة قال بل هى جلدة السخلة (ونوال الغمام) اى كل نوال منه (قطرة ماء) فلا يرد ان الظاهر قطرات ماء ومن لطيف هذا

قوله * من قاس جدواك بالغمام فما * انصف فى الحكم بين شكلين *

* انت اذا جدت ضاحكا ابدا * وهو اذا جاد دامع العين (ومنه التقسيم) شدة اتصال التقسيم باللف والنشر يقتضى ان لا يفصل بينهما بشىء ولا يقع بينهما التفريق (وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين) الاخصر ثم تعيين ما لكل قال المصنف يخرج بقيد على التعيين اللف والنشر ولم يذكره السكاكى فيكون التقسيم عنده اعم اذ يبعد ان يكون التعريف اعم قال الشارح ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس فى اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق وفيه نظر لان ذكر ما لكل ليس بلا اضافة اليه لان التركيب يدل على الاضافة ووضعه على افادة ان كلا منهما بواحد من المتعدد ولكن لا تعيين والتعيين مفوض الى السامع فاضافة ما لكل اليه يلزم ذكر ما لكل الا انه اضافة اجمالا بلا تعيين وتفصيل فتأمل فان هذا هو الدقيق (كقوله) اى قول المتلمس جرير بن عبد المسيح (ولا يقيم) احد فانه المستثنى منه المحذوف اى لا يتوطن فى مواطن الظلم (على ضيم) اى مع ظلم (يراد به) اى بذلك الاحد (الا الاذلان) افعل من الذل (عير الحى) العير الحمار الوحشى والاهلى واضافته الى الحى عينته للاهلى وجعل الشارح تعينه لانه المناسب (والوتد هذا) عير الحى (على الخسف) اى الذل (مربوط برمته) صلة الربط اى بقطعة حبل بالية بسهل الخلاص معه عن الربط اومربوط على الذل بتمامه من فرقه الى قدمه كما يقال ذهب فلان برمته (وذا) اى الوتد يشج اى يشق رأسه بالدق (فلا يرثى له) اى للوتد ولا يدق ولا يرحم (احد)

ولايخفى ان عدم الرحم مشترك بين غير الحى والوتد فالاولى ان يجعل ضميره لكل منهما ويجعل قوله فلا يرثى متفرعا على الربط والشج ولايخفى ان هذا وذا وان كانا لايتميزان لشئ مما اشير اليه لكن الحكم المذكور مع كل منهما قرينة على انه اشارة الى المعين فان الربط يلائم العير والشج الوتد فبهذا اندفع ان الاضافة فى هذا البيت على التعيين وقد مر فى بحث اللف والنشر مايغنيك عن هذا الجواب فارجع اليه فانه المرجع والمآب (ومنه) اى من المعنوى (الجمع مع التفريق) فيه انه لامعنى لجعل الجمع مع التفريق قسما من المحسن لانه من قبيل اجتماع القسمين وكذا اخواته لايقال ليس حسن الجمع مع التفريق حسن الجمع والتفريق بل حسن جمع الجمع مع التفريق وهما متضادان لانا نقول فحينئذ لامعنى للاقتصار على الثلاثة بل ينبغى ان يعد من المحسنات جمع الطباق مع التناسب ولايبعد ان يقال فليكن هذا ايضا من المحسنات الا انهم لم يتنبهوا له وتنبهوا واكتفوا بالتنبيه عليه باعتبار نظائره عن بيانه (وهو ان يدخل شيئان فى معنى وتفرق بين جهتى الادخال) لو اريد بقوله الجمع مع التفريق المعنى التركيبى لاستغنى عن التعريف كما استغنى فى قوله الجمع مع التفريق والتقسيم فتأمل (كقوله) اى الوطواط (فوجهك كالنار فى ضوءها وقلبى كالنار فى حرها) ادخل قلبه ووجه الحبيب فى الشبه بالنار وفرق بينهما بين جهتى الادخال باختلاف وجه الشبه والاظهر انه اراد بجعل القلب كالنار فى الحرانه يحرق لانه يحترق كما ذكره الشارح ولو قيل فوجهك وقلبى كالنار فى ضوءها وحرها لكان بجامع التفريق ولفا ونشرا وقد قصد بتشريك قلبه مع وجهه بيان مناسبة بينهما تقتضى التأليف وتميز وجهه عن قلبه التحرز عن تحقق مماثل لوجهه فى الحسن (ومنه الجمع مع التقسيم) التقسيم هنا بمعناه الحقيقى اى ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه لانه حصل بالجمع ذكر المتعدد واما التقسيم المصرح والضمنى فى قوله (وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس) فهو بمعنى اضافة ما لكل من المتعدد اليه لاذكر المتعدد ثم الاضافة (فالاول) اى الجمع قبل التقسيم (كقوله) اى ابى الطيب فى مدح سيف الدولة (حتى) للعطف على قاد المقانب فى البيت السابق وليس بحرف جر كما توهمه عبارة الشارح متعلق بالفعل فى البيت السابق اعنى قاد المقانب لان الجار لايدخل على الفعل (اقام) اى سيف الدولة واختاره على احاط اشارة الى تصميم عزمه على فتح القلاع والحصون حتى انه يتوطن حولها ولايفارقها حتى تفتح ولتضمين معنى الاستعلاء اى مستعليا على الارباض كما هو شان اهل الجرءة فى محاربة الحصون قال (على ارباض) وهى جمع ربض بمعنى السور وهذا التضمين الطف من تضمين التسليط كما جاء به الشارح (خرشنة) على وزن دحرجة بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم) جنس للرومى كالتمر جنس بالتمرة (الصلبان) كغفران جمع صليب هو معبود النصارى (والبيع) جمع بيعة كقطعة بمعنى متعبدهم يعنى قاد المقانب جمع مقنب وهو ما بين الثلثين الى الاربعين من الخيل حتى اقام حول هذه المدينة العظيمة حال كونه تشقى به شقاوة مستمرة هذه الاشياء بجميع انواع الشقاوة من السبى والقتل والنهب والاتلاف فجمع الشقاوات تحت تشقى ثم قوله فصله (للسبى ما نكحوا) اى نكوحهن اتى بلفظ ما لانه قصد الى مفهوم الصفة اى المنكوحة وكذا فى اخواته فهو على اصله فلاحاجة الى ما قال الناظرون برمتهم انه لمراعاة الموافقة بما جمعوا وما زرعوا او لاهانتهم بتنزيلهم منزلة غير العقلاء وفى نكحوا تغليب اى ما نكحوا وينكحون او بقوا ليشمل من كانت من نسائهم صبية (والقتل ما ولدوا) من الذكور بقرينة مايقابله واوقرئ ولدوا مجهولا اى ولدوا منهم لصار مخصوصا بالذكور (والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا) اى للنار ما زرعوا فاشجارهم للاحراق تحت

القـدر ومن روعاتهم للطبخ وحمله على كونه للاحراق والتضبيع لايناسب لمن همه فتح الحصن انما هوشان العاجز عنه القانع بمجرد اضرار اهل الحصن ولم يلتفت المصنف الى جعل التقسيم لما دخل تحت قوله وارضهم لك مصطاف اى منزل للصيف ومرتبع اى منزل الربيع فى قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع من الارض ومافيها فى كونها خالصة للممدوح كما فى المفتاح لان نسخ ديوان ابى الطيب غير مختلفة فى ان هذا البيت بعد قوله للسبى الخ بعدة ابيات لاقبله كما فى المفتاح (والثانى) اى التقسيم قبل الجمع (كقوله) اى حسان (قوم اذا حاربوا اضروا عدوهم اوحاولوا النفع فى اشياعهم نفعوا سجية) خبر (تلك منهم) صفة سجية فصل بين الصفة والموصوف بمبتدأ الموصوف (غير محدثة ان الخلايق) جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق اوالناس وعلى الاول اشرها اصاحب البدع (فاعلم) اعتراض (بالقاء شرها البدع) على وزن عنب جمع بدعة على وزن حكمة مؤنث بدع كعلم بمعنى الامر الذى وجد اولا وقد جاء بمعنى الحدث فى الدين بعد الاستكمال اوما استحدث بعد النبى صلى الله عليه وسلم من الاهواء والاعمال والمناسب هنا الاول ولاحاجة الى جعله مجازا عن المستحدثات متفرعا على المعنى الثانى كما فى الشرح ولايخفى ان المصراع الاخير يفيد ان شر الخلائق مسلوبة عنهم وهولايليق بمقام المدح واللايق اثبات خير الخلايق لهم الا ان يقال المقصود تعريض مخالفيهم بان لهم شر الخلائق فصل فى البيت الاول ما تحت سجية منهم غير محدثة (ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم) قد عرفت وجه عدم تعريفه (كقوله تعالى يوم) منصوب بتقدير اذكرا وبقوله لاتكلم (يأتى) اى امر الله بجعل الضمير لله بحذف المضاف اويأتى اليوم اى هوله بجعل الضمير لليوم وحذف المضاف كذا قيل ولك ان تجعل (لاتكلم) بتأويل عدم التكلم فاعل يأتى كما جعلوا تسمع بالمعيدى مبتدأ (نفس) بشئ (الاباذنه) اى باذن الله وقول الشارح اى لاتكلم نفس بما ينفع من جواب اوشفاعة يوجب ان لايكون نفى التكلم مطلقا بغير اذنه بل كانوا يتكلمون بما لاينفع وظاهر الاية يخالفه فلا يعدل عنه الالداع والمستثنى منه محذوف اى لاتكلم بشئ بسبب من الاسباب الاباذن الله ولايبعد ان يراد باذنه ما اذن فيه فيكون مستثنى من شئ ولا يحتاج الى تقدير غيره ولاتدل الاية على ثبوت الاذن حتى تنافى قوله تعالى يوم لاينطقون ولايوذن لهم فيعتذرون لجواز ان لايكون التكلم الاباذنه وينتفى الاذن فينتفى التكلم فنفى الاذن فى الاية الاخرى لاينافيه بل يكشف عن حاله فلاحاجة الى ماقيل ان فى هذا اليوم مواقفا فالاذن فى موقف ونفيه فى اخر اوالمأذون فيه الكلام الحق والممنوع عنه العذر الباطل والى مايمكن ان يقال الاذن فى بعض اليوم والمنع فى بعض آخر (فمنهم شقى) تفريق لاجمع تحت النفس التى ثبت بوقوعها فى سياق النفى والمراد بالشقى الشقى المطلق وكذا بقوله (وسعيد) فيكون التفريق ظاهرا لكن لايكون حاصرا ولابأس به لانه ليس فى النظم مايدل على ارادة الحصر وقوله (فاما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق) اى احتباس النفس بحيث يدخل ويخرج بشدة ويشقه اوصوت الحمر (خالدين فيها) الاية تقسيم واضافة ماكل منهما اليه بالتعيين (مادامت السموات والارض) قيل هو فى العرف للتأبيد فلذا اكد به الخلود وقيل المراد سموات الاخرة وارضها وهى ابدية ورد بان تأكيد الخلود بما لايعرف تأبيده لايليق ويمكن ان يجاب بانه جاز ان تكون معروفة فيما بين المؤمنين قبل نزول هذه الآية او بانه مما يعرف بالقياس الى سموات الدنيا وارضها الباقية بقائهما ونحن نقول جاز ان يكون المراد بالسموات

الجهات العلوية وبالارض مقابلها (الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد
واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها مادامت السموات والارض الاماشاء ربك
عطاء غير مجذوذ) اي غير مقطوع بل ممتد الى غير النهاية وهذا الاستثناء مما اعمل فيه العرب
افكارهم واختلفت في توجيهه المعتزلة واهل السنة واكثر كل منهما على الاخر انكارهم ولبيانه
مقام اخر سنبينه في مقامه ان وفقنا والاجل تأخر لكن مما لا اثر له فيما بينهم ويخاف ان يفوت
ماقدوهبنا من الحي الذي لا يموت فنذكره لك وهو ان الغرض من الاستثناء تعليق الخلودين
بمشية الله لا لاخراج زمان من ازمنة كون الفريقين في الدارين الا انه يخرج من ازمنة خلود
بعض الاشقياء في النار بعض الازمنة للعلم بتعلق مشيئة الله به من الشرع ولا يخرج من ازمنة
الخلود في الجنة شيء للعلم بعدم ذلك التعلق به (وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين) فله ثلثة
معان ولا يخفى ان الانسب ان لا يفصل بين المعاني بشيء الا ان قال اخره عن الجمع مع التفريق
والتقسيم ليعلم ان التقسيم المعتبر في هذا القسم هو الاول دون شيء من الآخرين (احدهما
ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل ما يليق به) يرد عليه انه يصدق على بعض ما هو لف
ونشر مرتب كان يقال ثقال خفاف اذا لاقوا اودعوا فلا بد من قيد الاضافة بقولنا
على التعيين ومع ذلك يصدق على ذكر متعدد من الاحوال ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين
كان يقال لي كسب علم وكسب مال فذلك للاخرة والثاني للدنيا مع انه تقسيم بالمعنى الاول
الا ان لا يحترز عن صدقه على هذه الامور والاظهر ان المراد ذكر احوال الشيء مضافا
الى كل مع ذكره ما يليق وهو المتبادر فافهم (كقوله) اي ابي الطيب (ثقال) صفة مشايخ
في البيت السابق اي ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء او ثباتهم على اللقاء (اذا لاقوا) اي حاربوا
(خفاف) مسرعين الى الاجابة (اذا دعوا) الى كفاية بهم (كثير اذا شدوا) لان واحدا منهم
يقوم مقام جماعة (قليل اذا عدوا) ذكر احوال المشايخ مضافا الى كل منهما ما يناسبها والاضافة
الى كل ما يناسبه يتحقق فيما اذا كان المناسب للاحوال واحدا واضيف الى الجميع فلا يجب
في التقسيم كون المناسب على قدر الحال (والاستيفاء اقسام الشيء) اي التقسيم الحاصر
(كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا) ككتاب جمع انثى (ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا)
هو على وزن الغفران كالذكور جمع الذكر خلاف الانثى والتزويج بمعنى الانكاح يتعدى
الى مفعولين بنفسه وبمعنى التقريب الى الثاني بالباء قال تعالى وزوجناهم بحور عين اي قربناهم
وهو المناسب في الاية فقوله ذكرانا واناثا منصوبان بنزع الخافض وارقا ويزوج من يشاء
لتعين الواو فلما عدل الى الضمير الراجع الى من في الجمل السابقة تبدل الواو باو للتنافي بين التزويج
والافراد بالنسبة الى فرقة واحدة والتوافق بالنسبة الى فرقتي وعلق التزويج بالفرقتين
السابقتين حتى احتاج الى العطف باو ولم يعلق بفرقة ثالثة ليعطف بالواو كما في الجمل الباقية تنبيها
على ان المشيئتين السابقتين ليس شيء منهما واجبا عليه تعالى ولا هذه المشيئة فتدبر كذا
افاده المحقق شريف زمانه وفيه بحث لان التنافي مطلقا لا ينافي الواو ولا يجامع او الا ترى انه
لو قيل يهب زيدا اناثا ان شاء ويهبه الذكور ان شاء يتعين الواو مع ان المقيس عليه واحد فينبغي
ان يجعل مناط اختيار الواو التنافي مع التصريح بالشرط وفي تحقيق استيفاء الاقسام في الاية
نظر وان بينه الشارح المحقق بان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون
ذكرا او انثى لانه فرق بين ما ذكره الشارح وبين ما في الاية لان في الاية اما ان يكون له اناث او ذكور
او كلاهما واما ان يكون عقيما يبقى ما يكون له انثى واحد وذكر واحد ويكون له كلاهما وارادة
الجنس بالجمع المنكر بعيد وايضا اذا جعل ضمير يزوجهم للفرقتين السابقتين بقي قسم آخر

وهو تزويج الذكور والاناث لغيرهما ويمكن دفعه بان من يشاء سابقا مأخوذا على وجه لا يخرج عنه شيء هذا ثم في الاية تقسيمان احدهما استيفاء اقسام الانسان وثانيهما استيفاء اقسام الولود قال صاحب الكشاف انما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية يدل على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث الآتي من جملة ما لا يشاءه الانسان اهم لكنه يجبر تأخير الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها بالذكر وكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم والتأخير تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر هذا ويمكن ان يقال سوق الاية يدل على ان الاولاد ذكورا كانوا او اناثا مواهبه تعالى يجب الشكر عليها ولما كانوا يبغضون الاناث قدمهن في جعلها موهبة لانها اهم في المقام واحرى بالاهتمام ونكر هالان اللايق بشانهن الستر والمجهولية بخلاف الذكور فان اللايق بهم التعين والظهور ثم ذكر هما على مايقتضيه انفسهما من التنكير والتقديم والتأخير (ومنه التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة اخر مثله فيها) لا يشمل بظاهره نحو لقيت من زيد وعمرو اسدين ولا نحو لقيت من زيد اسدين او اسودا فالاولى ان يقال من امر ذي صفة او اكثر امر آخر او اكثر مثله (مبالغة لكمالها فيه) اي لاجل المبالغة بكمال تلك الصفة ولو قلت لقيت من فلان في ذلك الامر حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة ولو قلت لقيت من فلان اسدا للتهكم كانقول للجبان ما شبهه بالاسد لا يصح فيه انه انتزع منه مبالغة لكمالها فيه بل مبالغة لنقصانها فيه فيلزم خروجه عن تعريف التجريد الا ان يتكلف بانه لاجل المبالغة في الكمال تهكما او لزم من تلك المبالغة المبالغة في النقصان وبعد يتجه انه كان التجريد يفيد المبالغة الاستعارة ايضا تفيد المبالغة فالذي اوجب جعل الثاني من دواخل البلاغة والاول من توابعها وانه لا معنى لجعل التجريد مقابلا للمبالغة المقبولة وعد كل منهما محسنا برأسه بل هو ايضا من صور المبالغة ومبنى هذا التعريف على ان التجريد بدعوى امكان الانتزاع من امر ذي صفة اخر مثله واما لو كان بدعوى تجسم الشجاعة في زيد مثلا وصيرورتها اسدا وكذلك تجسم صفات كال اخرى فيه وجعلها اجساما اخر حتى صار زيد كجماعة فتقول لقيت من زيد اسدا اي اسد بعض زيد هو جماعة من الاسد والبحر والحاتم مثلا بدعوى انه تجسم فيه الشجاعة بالاسد والعلم والبحر والكرم لحاتم فاذا لقيته لقيت جماعة كملا منهم الاسد وتقول لقيت فيه اسدا ولقيت فيه بمعنى فيه اسد على ما اظن لم ينطبق عليه التعريف ولا يخفى ان اعتبارنا اقرب وادق فاحفظه فاطعار بقة التقليد فانه احب وبالمصلحة اوفق (وهو) اي التجريد (اقسام منها نحو قولهم لي من فلان صديق حميم) يريد بهذا القسم ما يكون بكلمة من وبعض النحاة جعل التجريد من نواحيها وبعضهم جعله راجعا الى الابتداء وقد جعلناها تبعيضية فتذكر والبجث اخر والصديق الحبيب يستوي فيه الواحد والواحدة والتثنية والجمع وقد يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء والحميم القريب وقد يكون للجمع والمؤنث (اي بلغ من الصداقة) اي المحبة (حدا اي طرفا صح معه) اي مع ذلك الحد (ان يستخلص منه) اي من فلان (آخر) اي صديق حميم (مثله فيها) اي في الصداقة الكائنة مع القرابة (ومنها نحو قولهم لئن سألت فلانا) يحتمل ان يكون سؤال رفع الحاجة فيكون التشبيه بالبحر في السماحة وان يكون سؤال رفع الجهل فيكون التشبيه بالبحر في كثرة العلم (لتسألن به البحر) واراد بنحو قولهم ما يكون بالباء الداخلة على المنتزع منه اذ ما يكون مع الباء الداخلة على المنتزع قسم اخر في مقابلة هذا القسم وانما لم يجعل التجريد مع من قسمين كالباء

لانه لم يجد فيه القسم الثاني وجعل بعضهم الباء للتجريد وبعضهم للسببية وقد جعلناها بمعنى في فتذكر وقال الرضي ان نحو لقيت من زيد اسدا ونحو لتسألن به البحر على حذف مضاف اى لقيت من لقاء زيد ومن جهته اسدا ولتسألن بسؤاله البحر والغرض التشبيه بالاسد والبحر وقال الشارح المحقق هذا التقدير ضعيف في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق هذا ايمنى تشبيهه بالصديق يفوت المبالغة في الصدقات وهو صديق قلت يفوت المبالغة لو كان هذا الكلام في حق الصديق الحميم اما لو كان في حق الصديق الذي ليس بحميم ليس حميم ليس بصديق اوفي من لبس شيئا منهما فالمبالغة محققة فيجوز ان لا يقع مثله الا في من لبس متصفا بمدخول حرف التجريد ويكون شبيها به (ومنها نحو قوله) في كون المنتزع مما دخله باء المعية (وشوهاء) اي رب شوهاء وهي من الخيل الطويلة الرابعة او المفرطة رحب الشدقين والمنخرين وكل منهما صفة محمودة في الخيل (تعدو بي) اي تسرع (الى صارخ الوغا) اي مستغيث في الوغا وهو الحرب (بمستلئم) اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة او المصاحبة (مثل الفنيق) هو الفحل المكرم عند اهله (المرحل) من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع الكمال استعدادي للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه مستعد اخر لابس درع هذا هو المشهور ويمكن ان يكون بمستلئم متعلقا بقوله صارخ الوغا اي مستغيث في الحرب مستعد له بحيث ينتزع منه مستعد اخر وذلك ابلغ في وصفه بالشجاعة لانه جعله في غاية الكمال الى ان بلغ بحيث يسرع الى مستغيث يستغيث مع كمال استعداده ولا يخاف ممن اضطر في يده مثل ذلك المستغيث وعلى التقديرين يحتمل ان يريد بالفنيق المرحل المنتزع منه فيكون مشبها الصورة المنتزعة بالمنتزع منه في كونه فحلا مكرما مشخصا من مكانه مرسلا الى جانب العدو (ومنها) ما يكون بدخول في على المنتزع منه (نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد) اى في جهنم وهي دار الخلد) قال الشارح لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة هذا وفيه نظر لان انتزاع دار الخلد يفيد المبالغة في الخلود لا في الشدة ثم انه يمكن ان لا يكون في للانتزاع بل تكون لافادة ان دار الكفار ومنزلهم بعض من جهنم وكيف لا وكثير منها مشغول بالفساق من المسلمين بل هي اوسع ان يشغلها جميع من دخلها قال تعالى هل امتلأت وتقول هل من مزيد (ومنها نحو قوله) اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي قال الشارح اي ما يكون بدون توسط حرف هذا ولا يخفى انه لا يقابل بينه وبين ما سيأتي فالمراد ما يكون بدون توسط حرف ومدخلية كناية ومن غير مخاطبة الانسان لنفسه (فلئن بقيت لارحلن) رحل كمنع بمعنى انتقل (بغزوة تحوي الغنائم) اي تجمعها صفة غزوة والفاعل ضميرها او الضمير محذوف اي تحوي فيها الغنائم وهو التفات من المتكلم الى الخطاب ففي البيت ثلثة التفاتات كل منها من قسم وروى نحو الغنائم وجعله في شرح الحماسة اصلا وقوله تحوي الغنائم رواية بعض وهو يوجب كون (اويموت كريم) لغوا مستغنى عنه بقوله فلئن بقيت فانه منصوب بمعنى الا ان يموت كريم وحينئذ يجب ان يجعل الاستثناء من جميع الغنائم لا من الرحلة والا فالغافتأمل ولو لم تحقق الرواية من الشاعر بالنصب لامكن ان يرفع عطفا على تحوي اي غزوة تجمع الغنائم او استشهد فيها عبر عن قتله بالموت اشارة الى انه ارفع من ان يقتله الخصم بل يموت تحقق الاجل وبالجملة عبر عن نفسه بالكريم اشارة الى انه بلغ في الكرم الى حد صح ان ينتزع منه كريم آخر مثله ولهذا لم يقل او اموت قال الشارح المحقق وهذا بخلاف قوله انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه هذا كلامه والفرق خفي ويجوز ان يكون اويموت

كريم من وضع الظاهر موضع المظهر للتعظيم فتأمل (وقيل تقديره اويموت منى كريم) فيكون من القسم الاول (وفيه نظر) وهو اما ماقال الشارح من انه لاحاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه واما انه يجوز ان يكون التقدير اويموت بى كريم فلاوجه للجزم بانه من القسم الاول وقال الشارح وبهذا يسقط ماقيل انه اراد ان فى كون البيت من التجريد نظرا لانه من باب الالتفات ورد بان التجريد لاينافى الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ فى تطاول ليلك بالاثمد والنصح فى قوله اقول لها اذا جاشأت وجاشت مكانك تحمدى او تستريحى هذا كلامه ويوبده بانه لوكان النظر ماقيل لم يكن لتخصيصه بالبيت وجه بل يتجه على كون مخاطبة الانسان نفسه تجريدا الا انه التفات الا ان يقال التفات عند السكاكى دون الجمهور ويرد عليه ان الالتفات من باب المعانى فكيف يكون تجريدا معدولا فى البديع ويمكن ان يدفع بان اصل الالتفات من باب المعانى ووجوده بطريق التجريد من البديع حتى لولم يعتبر فى الالتفات تجريد لم يخرج عن البلاغة لكن باب محسن وذكر المحقق شريف زمانه ان مبنى التجريد على دعوى المغايرة والالتفات لارادة معنى واحد فى هيأت مختلفة فبناء على دعوى الاتحاد فلا يجتمعان نعم الرد مردود بمنع التجريد بكونه التفاتا وما ذكره ضعيف لان ارادة المعنى الواحد فى الواقع فى صور لاتنافى دعوى التعدد (ومنها مايكون) اى منتزع يكون مذكورا (بطريق الكناية) وفيه انه لايقابل بين مايكون بحرف ومايكون بطريق الكناية فان مايكون بحرف ايضا قديكون بطريق الكناية نحو لقيت من زيد طويل النجاد وايضا المنتزع قد يذكر بطريق الحقيقة نحو لقيت من زيد عالما وقد يذكر بطريق المجاز نحو لقيت من زيد اسدا وقد يذكر بطريق الكناية فجعل ماهو بطريق الكناية من الاقسام دون غيره لابد له من داع (نحو قوله ياخير من يركب المطى) هو جمع مطية بمعنى الدابة التى تمطو اى تسرع فى سيرها (ولايشرب كأسا بكف من بخلا) صفة كأسا اومتعلق بيشرب ذكر شربه بكف الجواد بطريق الكناية لانه اذا لم يشرب بكف بخيل وهو يشرب فيشرب بكف الجواد وفيه بحث من وجهين احدهما ان نفى الشرب بكف البخيل لايستلزم الشرب بكف الجواد لثبوت الواسطة بين البخيل والجواد ودفع بان الاستلزام بمعونة المقام وثانيهما ان اسناد الشرب بكف الجواد الى نفس ذلك الجواد لايقتضى انتزاع جواد منه كما ان قولنا يامن يشرب بكفه لايقتضى انتزاع شخص آخر منه فالقول بالتجريد قول بلاثبت ولذا قيل ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد فى شئ وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل فلا يرد ما اورده عليه الشارح المحقق ان كونه كناية لاينافى التجريد وانه ان كان خطابا بالنفسه لم يكن الا القسم المذكور بعده لانه م لانه مخاطبة الانسان نفسه بان ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله فى الصفة التى سبق بها الكلام على انه لايضر المعترض كونه عين ماجعل قسيماله لانه داخل فى اعتراضه وان لم يصرح به نعم يمكن اثبات التجريد بانه يتبادر من قولنا يامن يشرب بكف جواد جواد غيره فيقتضى مقام المدح اذا حمل على نفسه فالاولى ان يحمل على الانتزاع لئلا يخرج بالكلية عن المغايرة المفهومة منه مع انه ابلغ من وصفه بالجود وانسب بما هو المقصود من الكناية اعنى ايراد المعنى مستورا فى لباس مزين (ومنها مخاطبة الانسان نفسه) اى تجريد فى وقت مخاطبة الانسان نفسه ففى العبارة مسامحة ولاخفاء فى انه ليس الا تجريدا فى صورة الالتفات على مذهب السكاكى فمنها اخبار الانسان عن نفسه بطريق الغيبة (كقوله) اى ابى الطيب (لاخيل عندك تهديها) للممدوح (ولامال فليسعد النطق) بمدحه (ان لم تسعد الحال) اى حالك وهى الفقر اذ الفقر لايسعد للاهداء

وانما يسعد الغنى وهو عادته فتفسير الحال بالغنى ليس كما ينبغى والظاهر تفسيره بالفقر ولك ان تحمل اسعاد النطق على العذر بالفقر فى عدم الاهداء (ومنه المبالغة المقبولة) بخلاف المردودة فانها لاتكون من المحسنات وفى عدها من المحسنات رد على من ردها مطلقا وفى التقييد بالمقبولة رد من قبلها مطلقا والشارح جعل التقييد بالقبول رداً عليهما واما ما قال فى رده مطلقا ان خير الكلام ما جاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه اى شعر المرء على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا اى صدق صدقا ففيه انه فليكن المقصود ان اشعر بيت ما يروج بحسن نظمه معناه بحيث يعترف السامع بصدقه وان كان كاذبا واما ما يقال فى قبولها مطلقا ان احسن الشعر اكذبه قضية مشهورة اشتهرت بين العقلاء وتلقيها بالقبول معاشر الفضلاء وان خير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان فى قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل فى وصفه بالكرم الجفنات وقيدها بوقت الضحى وهو وقت تناول الطعام والمبالغة تقتضى جمع الكثرة ووجودها فى كل وقت وحيث قال فى وصف شجاعته الاسياف والمبالغة السيوف ووصفها بالقطر والمبالغة الوصف بالسيلان ففيه ان احسن الشعر اكذبه بالاشتمال على كذبات مقبولة لاتمجها ذائقة الاسماع ولا يتأذى منها بالاسماع وخير الكلام ما بولغ فيه بالمبالغة المقبولة واما استدراك النابغة على حسان فليس بحسان لانه بعد ان الحسان ممن يلتزم الصدق فى الشعر كما استدل عليه بشعره السابق ان استعارة القلة للكثرة غير غريزة وفى وصف الجفنات بالغر الذى هو جمع كثرة نوع ايضاح لها وفى تقييد لمعان الجفنات فى هذا الوقت مع كثرة الاكلين فضلا عن الاوقات الاخر ووصف السيف بالقطر هو الشايع دون وصفه بالسيلان على ان كمال الشجاعة ان يقطع السيف سريعا بحيث يتخلص من العضو قبل ان يصل اليه الدم ويختلط به كثيرا وبالجملة فالمصنف اختار مذهب القصد كما قال بعضهم احسن الشعر اقصده لان على الشاعر ان يبالغ فيما يصيره القول شعرا فقط فاستوفى اقسام البراعة والتجويد اوجلها من غير غلو فى القول ولا احالة فى المعنى ولم يخرج الموصوف الى ان لا يوصف بشئ من اوصافه لظهور الشرف فى اياته وشمول التزيين لاقواله كان بالايثار والانتخاب اولى وخالف فى هذا الايثار اكثر العلماء القائلين للشعر العالمين به فانهم اختاروا الغلو لان القائل البليغ اذا دخل فى بيانه المبالغة واسقط عن نفسه مطابقة الوصف والموصوف ورعاية المماثلة اشتد فيما يأتيه الى اعلى الرتبة وظهر قوته فى الصياغة وتمهره فى الصناعة فتصرف فى الوصف كيف يشاء لان العمل عنده على المبالغة والتمثيل لا المصادقة والتحقيق كذا ذكره الامام المرزوقى فى شرح الحماسة وجعل دليل من قال احسن الشعر اصدقه ان تجويد قائله فيه مع كونه فى اثار الصدق يدل على الاقتدار والحذق واشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها ليتبين المقبولة والمردودة ولذا لم يقل وهى بل قال (المبالغة ان يدعى لوصف بلوغه فى الشدة والضعف حدا) اما مفعول بلوغه كما قال الشارح وحينئذ بلوغه فاعل يدعى واما مفعول يدعى وفاعله لوصف وبلوغه بدل منه (مستحيلا اومستبعدا) قال الشارح وانما يدعى ذلك (لئلا يظن انه) اى ذلك الوصف (غير متناه) اى فى الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين المستفاد من كلمة او وليس المستفاد احد الامرين مع تأنيث الشدة لتغليب الضعف لتذكيره اولتأويلهما بالامرين فسوق كلام الشارح دل على ان التعريف تم قبل التعليل والتعليل بيان لفائدة المبالغة وبهذا اندفع ان المبالغة المطلقة لايشترط فيها ان تكون لهذا

الغرض وانما كونها لهذا الغرض من شرائط قبولها ونحن نقول قوله لئلا يظن احتراز عن دعوى بلوغ الوصف حدا مستحيلا اومستبعدا لافادة الواقع لالدفع الظن فالدعوى المذكورة انماتكون مبالغة اذالم يقصد بها حقيقة الدعوى بل دفع الظن فان كان المقام مقام المظنة فالمبالغة مقبولة والا فردودة وجعل التبليغ والاغراق مقبولين مطلقا بمعنى قبولهما مطلقا في مقام المظنة هكذا حقق المرام من كلام ذوي الاحلام (وتنحصر) اى المبالغة لابمجرد الاستقراء بل بدليل قطعي كذا في المختصر (في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة) لو اكتفى بقوله عادة لكفى اذ الامكان عادة يستلزم الامكان عقلا (فتبليغ) والامكان العادي ان يكون الامكان بحكم الوقوع في اكثر الاوقات اودائما فدخل في الامكان عقلا مايحكم بامكانه العقل اووقوعه نادر الكنه خلاف العبارة ولو لم تحمل العبارة عليه لبطل الحصر والدليل (كقوله) اى امرئ القيس يصف فرسا بانه لايعرق بكثرة العدو (فعادى عداء) العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد (بين) معمول عادى لاعداء كما عرف في محله (ثور) اى ذكر من البقر الوحشي (ونعجة) اى الانثى منها (دراكا) اى متتابعا (فلم ينضح بماء) اى لم يترشح بماء (فلم يغسل) بالماء فيغسل مجزوم على انه عطف على مدخول لم وفائدة قوله فيغسل ضبط المبالغة عن الخروج عن حد الامكان عادة لان عدم النضح مطلقا خارج عن حد العادة لكن عدم النضح المستعقب لعدم الغسل داخل في حد العادة بالغ في عدم عرق هذا الفرس بانه بلغ حدا مستبعدا حيث عداعد واكثيرا حتى صرع ثورا ونعجة بلاتوقف بينهما ولم يعرق عرقا فاحد الغسل وذلك ممكن عادة لكنه مستبعد (وان كان ممكنا عقلا لاعادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا مادام فينا) اى مادام في بيوتنا اوفي جوار ناويؤيد الثاني قوله (ونتبعه الكرامة حيث مالا) ادعى بلوغه في اكرام الجار حدا يتبع الكرامة والعطاء على اثره حيث مال وهذ امكن عقلا لاعادة (وهما مقبولان) مطلقا من غير شرط وقد عرفت معناه فتذكر (والا) اى وان لم يمكن لاعادة ولاعقلا (فغلو كقوله) اى ابي نواس كخداع الحسن بن هاني الشاعر (واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق) بالغ في اخافة الممدوح اهل الشرك بانه بلغ في الشدة الى ان خافه النطف التي لم تخلق عبر عن الماضي بالحال حكاية وهذا امتنع عقلا وعادة وكانه مثل به ولم يكتف بامثلة الاقسام لان المبالغة ردت حيث لم يدخل عليهما يقربها الى الصحة ولم يتضمن تخييلا حسنا ويمكن ان يقال يريد الشاعر انه يخافك ان النطق التي لم تخلق فلايخرج من خوفك الى ساحة الوجود فيتضمن تخييلا حسنا وان يقال ليس من الغلو لان المراد بقوله يخافك المستقبل يعني يخافك النطف التي لم تخلق في وقت اخافتك في الاستقبال بعد وجودها وبلوغها سن التمييز وسماعها مافعلت مع ابائهم (والمقبول منها اصناف منها ما ادخل عليه مايقربه الى الصحة نحو يكاد في يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومنها مايتضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله) اى قول ابي الطيب (عقدت سنابكها) اى الجياد المذكورة في سابق البيت (عليها) اى فوقها (عثيرا) على وزن درهم الغبار (لوتبتغي) تلك الجياد (عنقا) هو السير السريع للابل والدابة (عليه) اى على ذلك المعقود (لامكنا) اى امكن العنق امكانا بعد امكان ان اعتبر امكنا تثنية للتكثير كما هو المناسب بالمقام وغيرنا جعل الالف للاشباع والاطلاق ادعى بلوغ العثير في الكثرة الى انه صار ارضا يمكن سير الفرس عليه سريعا وهذا ممتنع عقلا لكنه تخييل حسن (وقد اجتمعا) اى الادخال والتخييل المذكور ان فزاده قبولا (في قوله) اى القاضي الارجاني اى المنسوب الى ارجان من بلاد فارس (يخيل لي ان سمر الشهب) اى شدت في القاموس سمره شده

(في الدجا) شبه الشهب بمسامير لها رؤس مدورة لامعة قد دقت حتى دخلت في الدجا واستحكمت فلا يرى الا رؤسها وهذا احسن من تفسير الشارح انه شبه الشهب بالمسامير لا يزول عن مكانها (وشدت باهدابى اليهن اجفانى) جعل عدم انطباق اجفانه في الليل الى حد شدت باهدابها الى الشهب المستحكمة في الدجا وهذا امر ممتنع عقلا دخل عليه تخيل فقربه الى الصحة ومع ذلك تخييل حسن (ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله * اسكر بالامس ان عزمت على الشرب * غدا ان ذا من العجب *) اكد كونه من العجب مع انه لا شبهة في كونه عجبا لانه حكم على الامر المحقق المشار اليه بقوله ذا والحكم عليه بكونه من العجب مما ينكر لانكار وجود ذلك الامر فافهم (ومنه المذهب الكلامى وهو ايراد حجة) سواء كان قياسا ميزانيا اوقياسا فقهيا اوغيره (للمطلع على طريقة اهل الكلام) وهو كون سيرتهم عدم القناعة بالدعوى والاهتمام باقامة الدليل بخلاف ارباب المحاورات فان شانهم الاخبار الصرف والتأكيد في مقام التردد والانكار وليس المراد بطريقتهم ان تكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب كما ذكره الشارح لانه لا يشمل التمثيل وما اورده المصنف من قول النابغة ظاهر في التمثيل ووجه تحسينه للكلام انه اخرج الكلام في المحاورات مخرجا لا يتوقع وابرزه في صورة المقاصد العلمية وبهذا اندفع ان ايراد الحجة لا يزيد على بيان اصل المراد فان الدعوى والحجة كسائر المقاصد فلا يعقل موجب تحسين لمجرد ايرادهما (نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لعدم خروجهما عن النظام الذى هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة قال الشارح وفي التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث انكر مجئ المذهب الكلامى في القرآن وكأنه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية وتعدد الالهة ليس بقطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة فالدليل ظنى اقناعي هذا كلامه وفيه بحث من وجوه احدها ان تأويل كلامه بما اوله به لا ينفعه لانه وقع في القرآن وهو الذى يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه فانه في معنى ان الاعادة اهون من البدأ واسهل وكل ما هو اهون ادخل في الامكان ووقع ايضا حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين وهو في قوة القمر آفل وربى ليس بآفل فالقمر ليس بربى وثانيها ان الآية برهان يتضمنه بيان له مكان آخر ان فقنا الله واياك الوصول اليه فيجعل لك الحق ثابتا في المقر وثالثها انه لو كانت الآية اقناعية لكانت دليلا تاما على ان معرفة الله تعالى بغير يقين كافية ولا يجب تحصيل اليقين في العقائد الالهية والمذهب خلافه فالوجه في تأويله ان يقال انكر اقامة الدليل في القرآن على احكامه لان الايمان قبول احكامه من غير طلب دليل منه تعالى فمعنى الآية عنده امتناع الفساد لامتناع الآلهة ومعنى وهو اهون عليه الاخبار بان الاعادة اهون عليه تعالى لا غير وكذا لا احب الآفلين نقل الكلام ابراهيم عليه السلام (وقوله) اى قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر بن ماء السماء عما بلغه انه مدح الى جفنة بالشام فتنكر عليه النعمان وكرهه (حلفت فلم اترك لنفسك ريبة) الريبة التهمة اى حلفت انى على محبة واخلاص بك كنت عليه ولم اترك لنفسك ان تتهمنى بانى غيرت اخلاصى بك وابدلتك بغيرك (وليس وراء الله للمرء مطلب) اى هو اعظم المطالب فلا خيانة معه بالحلف الكاذب لمطلوب غيره فبعد الحلف لا ينبغى ان تتهمنى بما كنت تتهمنى (* لئن كنت قد بلغت عنى خيانة * لمبلغك الواشى اغش واكذب *) فقد خان في خبره انى رجحت آل جفنة عليك

(ولكنني كنت امرأً الى جانب)اى جانب مخصوص بى لايشاركنى غيرى من الشعراء (من الارض فيه مستراد)اى محل طلب رزق(ومذهب ملوك)بدل من مستراد وجعله الشارح على تقدير ذلك الجانب ملوك(واخوان) يعاملوننى مع سلطنتهم معاملة الاخوان ولايتكبرون معى اويعطفون على عطف الاخوان (اذاما مدحتهم احكم فى اموالهم) اى يجعلوننى حكمـا فى اموالهم (واقرب)اى جعل مقربا بينهم رفيع المنزلة عندهم (كفعلك فى قوم اراك اصطنعتهم) اى احسنت اليهم (فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا)الاولى جعل فلم ترهم مجهولا من الاراءة فيكون نفيـا لظنه اياهم مذنبين فان نفى الظن فيما هوفيه ادخل من نفى العلم والمشهور ان المقصود بالتمثيل قوله كفعلك يعنى لاتلمنى ولاتعاتبنى على مدح آل جفنة وقد احسنوا الى كما لاتلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم وكان مدح اولئك لايعد ذنبا كذلك مدحى لهم و يمكن ان يكون قوله وليس وراء الله للمرء مطلب ايضامثالا لانه فى قوة ان الحلف باعلى المطالب لايترك الريبة اوفى قوة الحلف بالله حلف باعلى المطالب والحلف باعلى المطالب اعلى الاحلاف (ومنه) اى من المعنوى (حسن التعليل) هو بيان علة الشيء (وهو ان يدعى لوصف)دعوى مجزوما به بقرينة انه جعل كأن السحـاب الغر البيت ملحقا بحسن التعليل لدخول كأن المفيدة للظن (علة مناسبة له باعتبار) اما متعلق بقوله يدعى اوبالمناسبة وهو امامنون موصوف باللطيف اومضاف اى باعتبار(امر لطيف غير حقيقى) اى غير حقيق عليتها بهذا الاعتبار وهوالاحتراز عن ايراد علة حقيقية ولوزعما كما فى التعليل بعلة غيرواقعة اشتهرت عليتها الا ان اجراء العلة بهذا الاعتبار ليس من حسن التعليل سواء كان مذهبا كلاميا اولم يكن وليس الاحتراز لان التعليل بالعلة الحقيقية ليس من المحسنات كما قاله الشارح لانه قد يكون المذهب الكلامى فكيف يخرج عن المحسنات والتقييد باللطيف بمعنى انه يكون فيه دقة يختص بها بعض الاذكياء لاخراج التعليل بعلة مناسبة باعتبارمبتذل فانه لايكون من حسن التعليل بعلة وقال المحقق الشريف انه لاخراج التعليل بالعلة العادية التى كذبت الحكم بعليتها الا انها علة غير حقيقية لكن ليس التعليل بها باعتبار لطيف لظهورها بالعادة وقد عرفت انها علة حقيقية زعما ولوكان الظهور بالاشتهار منافيـا لحسن التعليل لم يكن المستعمل لحسن تعليل وقع فى كلام غيره آتيا به لانه لم يبق لطيفا بعد اظهار الغير اياه (وهواربعة اضرب)بدليل قطعى هو قوله (لان الصفة)المعهودة المذكورة سابقا بعبارة الوصف(اماثابتة) اى معلومة الثبوت (قصد بيان علتها اوغيرثابتة اريد اثباتها) ببيان علتها فيكون من قبيل الاثبات ببيان اللمى واما احتمال الاثبات بالدليل الانى فخارج عن التعليل فضلا عن حسن التعليل اذالمتبادر منه بيان علة ثبوت الشيء فى الواقع لابيان علتـه فى الذهن (والاولى اما ان لايظهرلها فى العادة)اى نظرا الى جميع اوقات وقوعهـا اواكثرها على ماهو معنى العادة (علة)وان كان لايخلو فى الواقع عن علة فدخل فى هذا القسم مايظهر لها فى النادر علـة هى المذكورة وهو ليس من حسن التعليـل بل تعليل بمـاهو علة فى الواقع اوغير المذكورة فيناسب ان يدخل فى سلك القسم الثـانى كما لايخفى (كقوله)اى ابى الطيب (لم يحك من) حكيت فلانا شابهتـه وفعلت فعـله اوقوله سواء (نائلك)اى عطـائك (السحـاب) اى نائلها (وانما حمت به)اى صـارت محمومة به اى بعدم مشابهة نائلها نائلك وهو الظاهر اوبسبب نائلك الفائق على نائلها اوبسبب نائلها النازل عن نائلك (فصبيبها)الذى كان الى الآن نائلا الآن (الرحضاء) بالمهملتين ومعجمة على وزن السفهاء العرق من اثرالحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهرلها علة

فى العادة وقد علل بانه عرق حياها الحادثة بسبب احد من الامور المذكورة وفيه نظر لان لنزول المطر سببا على اختلاف بين اهل الشرع والحكمة ولا يذهب عليك انه يمكن جعل البيت من قبيل اثبات صفة غير ثابتة خارجة عن الامكان وهو اثبات العرق للسحاب (اويظهر لها) اى للصفة (علة) غير العلة (المذكورة) وذلك قسمان احدهما ان تنفى علته غير المذكورة ومنه المثال وثانيهما ان لا تنفى وانما قال غير المذكورة لانه لو كانت هى المذكورة كانت علة حقيقية فلم يكن من حسن التعليل فى شئ كذا ذكره الشارح المحقق وتعقبه المحقق الشريف بمنع الملازمة لجواز ان تكون الظاهرة فى العادة غير مطابقة للواقع وتكون من المشهورات الكاذبة فالتقييد لانه ليس من حسن التعليل لعدم لطف الاعتبار ودقته لظهوره بحسب العادة وقد عرفت حقيقة البحث بما لا مزيد عليه فكن منذكرا متدبرا (كقوله ما به) اى مع الممدوح (قتل اعاديه ولكن يتقى اخلاف ما ترجو الذياب) من وجود القتلى بعد محاربة الفريقين فحبة تحقيق رجاء الراجين وكراهية خيبة الرجاء دعاه الى قتلهم فلقتل الاعداء علة ظاهرة فى العادة هى النجاة من شرهم وخلوص الملك من ضرهم فقد نفى عليتها بحصر العلية فى الاتقاء عن خيبة الرجاء وعلله بغير ماهو علته فى العادة قال المصنف ويستتبع مدحه بكمال الشجاعة حتى ظهرت على الحيوانات العجم فوثقوا بوجود القتلى فى محاربته مع الاعداء وفيه ضعف لان المجزوم به للذياب وجود القتلى للمحاربة لا وجود القتلى من اعدائه وليس فى الشعر اشارة اليه نعم كما قال يستتبع مدحه بانه لا يقتل لغلبة الغضب عليه وقوته الغضبية ليست متصفة برذيلة الافراط كما قال الشارح مدحه بكمال الشجاعة حتى امن من شر الاعداء فلا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم (والثانية) اى الغير الثابتة التى اريد اثباتها (اما ممكنة كقوله) اى قول مسلم بن الوليد (ياواشيا) من وشى به الى السلطان سعى ونم (حسنت فينا) (اساءته) اى ماقصدت به الاساءة اوما كانت اساءة فى حد ذاتها لكن حسنت لما ترتب عليه (نجى حذارك) اى محاذرتك اى حذارى منك كما يدل عليه قول المصنف فيما بعد حذاره منه وقال الشارح اى حذارى اياك وهو يدل على تعديته بنفسه (انسانى) الاضافة استغراقية اى كلا من انسان عينى (من الغرق) الجملة منادى لها فلم ان حسن التعليل يتحقق بذكر ما يصلح علة سواء كان ما يشعر بالتعليل اولا (فان استحسان اساءة الواشى ممكن) الظاهر فان حسن اساءة الواشى ممكن لان الظاهر ان العلة علة حسن لا علة الاستحسان المذكور ضمنا وكانه حمل قوله حسنت فينا على انه حسنت فى نظرنا والاظهر ان فينا متعلق بالاساءة (لكن لما خالف الناس فيه) حيث لا يستحسنونها (عقبه بان حذاره منه نجى انسانه من الغرق فى الدموع) حيث ترك البكاء خوفا منه فان قلت المناسب ان يقول نجى نفسى من الغرق فانه الدال على كثرة الدمع والمبالغة فيها دون ما ذكره فان انسان العين يغرق بدمع قليل قلت بل المبالغة فيما ذكره لان انسان العين هو الساكن فى الماء الماهر فى علم ما فاذا كان يغرق لكثرة الدمع فغرق نفسه بالطريق الاولى ولا يخفى ما فى هذا البيت من حسن تضمينه كمال الكآبة والحزن الموجب لكثرة الدمع فى الغاية (اوغير ممكنة) عطف على ممكنة (كقوله) قال الشارح هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا فترجمه وقيل هو كرنبودى عزم جوزا خدمتش كس نديدى برميان او كمر يقال حكم الشارح بان البيت للمصنف من قوله فى الايضاح فكمعنى بيت فارسى ترجمته لولم يكن البيت لجعل قوله ترجمته على صيغة المتكلم وهو يحتمل المصدر كما حمله عليه شارح الابيات قلت الظاهر كونه مصدرا اذ لو كان ماضيا لتعدى الى المفعول الثانى بالباء فيجب ترجمته بقوله (لولم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق)

اسم مفعول من انتطق اى شد النطقة وحول الجوزاء كواكب يقال لها منطقة الجوزاء وما في الشرح من قوله من انتطق اى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها انطاق الجوزاء ففيه انه لا تساعده اللغة اذ النطاق ككتاب شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الاعلى على الاسفل والاسفل يجر على الارض ليس لها حجزة ولا نيفق ولا ساقان فانتطق لم يجئ بمعنى شد النطاق بل وانتطق بمعنى شد المنطقة وما للجوزاء اشبه بالمنطقة لا بالنطاق فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة كذا فى الايضاح ويستفاد منه ان المعلل نية الجوزاء خدمة الممدوح ويتجه عليه اولا ان نية الخدمة علة لشد المنطقة دون العكس وثانيا ماذكره الشارح من ان اصل لو امتناع الجزاء لامتناع الشرط فيكون مفهوم العبارة ان العقد المنتطق لنية الخدمة لكن لا يتجه ماذكره الشارح فيكون من قبيل الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك البيت لان المعلل هو رؤية عقد المنتطق عليه اعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق وهى صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح لانه يجوز ان يكون المراد ان يعلل بهما عقد المنتطق الحقيقى ويكون نفى الرؤية عقد المنتطق عليه كناية عن عدم عقد المنتطق فيكون عقد المنتطق الحقيقى معللا بنية الخدمة وكيف لا ونية الخدمة علة لعقد الحقيقى لا للحالة الشبيهة به ولا لرؤيتها وقد نبه على فساد ما فى الايضاح من شرح كلام التلخيص مخالفا لما فى الايضاح ولم يلتفت اليه لدعوى انه غفل فى الايضاح دون التلخيص لانه الاصلح فالحمل عليه ارجح فقال انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فليس مخطيا مرتين مرة فى مخالفته كلام الايضاح فى شرح كلام التلخيص ومرة فى جعل الانتطاق معللا مع ان المعلل رؤية الحالة الشبيهة بالانتطاق كما زعم الشارح قال الشارح المحقق فى المختصر والاقرب ان يجعل لو ههنا مثلها فى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعنى الاستدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الاول فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح اى دليلا عليه وعلة للعلم به مع انه وصف غير ممكن وقد زيف هذا الاقرب فى الشرح بانه تكلف وخروج عن الظاهر لان المتبادر من قوله ان ندعى لوصف علة مناسبة له العلة لنفس ذلك الشئ لا للعلم به ونحن جرينا فى شرح كلام المتن على هذا الظ لان العدول عن الظاهر اشق من حمل ما وقع عنه فى الايضاح على السهو فان قلت بل لا يصح ان تجعل العلة اعم من علة العلم لان الدليل علة العلم حقيقة فلا يصح فى شانه لكونه علة غير حقيقة قلت الدليل ما لو سلم ثبت به المطلوب ويجوز ان يراد بالحقيقى منه ما يثبت المطلوب فلو كانت مقدمة من مقدماته غير ثابتة بل مبنية على اعتبار لطيف غير حقيقى لم يكن دليلا حقيقية كما فيما نحن فيه فان استلزام عدم نية الجوزاء خدمته لعدم رؤية عقد المنتطق عليه مبنى على اعتبار لطيف ولا حقيقة له لكن جعل الدليل حقيقيا وغير حقيقى بهذا الاعتبار غير متعارف ولا يتبادر من الدليل الحقيقى الا ما يصدق عليه تعريف الدليل فليكن هذا ايضا من موجبات بعد التوجيه الاقرب (والحق به) اى بحسن التعليل (ما بنى على الشك) المراد به ما يشمل الظن لان كأن للظن وانما جعل ملحقا به لا داخلا فيه لان المعتبر فيه اصرار فى الدعوى كما وضحناه (كقوله) اى ابى تمام (كأن السحاب (الغر) جمع اغر والمراد السحاب الماطرة الكثيرة الماء لانها اشرف السحب (غيبن تحتها) اى تحت الربى ذكرت فى البيت السابق (حبيبا) اى محبوبة (فما ترقا) اى ما تسكن مخفف ترقأ مهموزا (لهن) اى للسحاب (مدامع) جمع مدمع ونسبة السيلان الى المدامع كنسبة الجريان الى النهر وعدم سكون دموع السحاب اما لحزنها كما هو الظاهر او لدفع الربى بالسيلان فيجد الحبيب المغيبة تحتها وفى الشرح قال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا

اراد بحبيب نفسه ولادرى ماهذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملاءمة لمطلع القصيدة وهو قوله الاان صدرى من عراوى بلاقع عشية ساقى الديار البلاقع هذا كلامه قلت كان وجه استفسار هذا الناقد استكشاف عن وجه التعبير عن نفسه بالحبيب ولايفيده ماذكر الشارح ووجهه انه حبيب الصحاب لكونه معينا لهافى اسالة المياه ونظيره فى عدم سكون مدامعه (ومنه التفريع) سمى به لانه تفريع اثبات على اثبات (وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته لمتعلق له آخر) بعدية ذاتية بترتب الاثبات الثانى على الاول فخرج نحو غلام زيد راكب وابوه راكب ودخل غلام زيد راكب كابوه راكب ولم يحتج لاخراج الاول الى زيادة قيد على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب كما ذهب اليه الشارح المحقق (كقوله) اى الكميت فى قصيدة يمدح بها اهل البيت (احلامكم) جمع حلم كفعل بمعنى العقل لاحلم كقفل فانه بمعنى الرؤيا (لسقام الجهل شافية) وصف بالعلم التام والعقل الكامل (كادماء كم تشفى من الكلب) وصف بكونهم ملوكا واشرافا والكلب على وزن فرس شبه جنون يعرض للانسان من عضة الكلب الكلب على وزن الكتف بمعنى الكلب الذى جن من اكل لحم الانسان ولادواء له انجع من شرب دم ملك وقيل يشق ابهام رجله ويؤخذ منه الدم قال المصنف فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ونحن نقول جعل احلامهم بمنزلة الدماء فان حيوة العاقل بالعقل كما ان حيوة الحيوان بالدم والجهل بمنزلة الكلب وقد عرض لاعداء اهل البيت وقاصدى دمائهم بانهم فى سلك كلاب كلبة يستشفون بدمائهم فانهم المنهمكون فى طلب الدنيا فقد ورد فى حقهم كلام النبوة (الدنيا جيفة وطلابها كلاب) فان قلت الظاهر انه فرع على وصفهم بشفاء دمائهم من الكلب وصفهم بشفاء احلامهم عن سقام الجهل فانه جعله مشبها به والمشبه ملحق بالمشبه به دون العكس قلت نعم هذا هو الظاهر وغاية توجيه كلامه ان ذكر المشبه به فرع ذكر المشبه لانه اورد لبيان حاله فاثبات المشبه به بعد اثبات المشبه فى الكلام وفرعه فتأمل ووجه تحسين التفريع انه يجعل المتعلقين مرتبطين فى الذكر كما انهما مرتبطان فى المعنى فيتطابق الذكر والمذكور (ومنه تأكيد المدح بمايشبه الذم) قال الشارح النظر فى هذه التسمية على الاعم الاغلب والافقد يكون ذلك فى غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اٰباؤكم من النساء الاماقدسلف يعنى ان امكن لكم ان تنكحوا ماقدسلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن فالغرض المبالغة فى تحريمه ولم يسم تأكيد الشئ بمايشبه نقيضه اى فلم سمى ماسمى باعتبار الاعم الاغلب تأكيد المدح بمايشبه الذم تأكيد الشئ بمايشبه نقيضه فانه العبارة المنطبقة على المراد وفيه نظر لانه لوكان تأكيد المدح بمايشبه الذم بمعنى تأكيد الشئ بمايشبه نقيضه لم يصح ذكر تأكيد الذم بما يشبه المدح مقابلا له ولم يصح ماذكره فى شرح المفتاح ان المفتاح اكتفى عن تعريفه بمايفيده الاسم لان الاسم يفيد ماهو اخص من تعريفه وايضا لايصح حصره فى الضرب بين المذكورين وايضا لايرجع لادخال الصورة المذكورة فى تأكيد المدح بمايشبه الذم على ادخاله فى تأكيد الذم بمايشبه المدح فالحق ان النظر فى التسمية على امر منطبق عليه الاسم وبيان الغير ترك بالمقايسة (وهو ضربان افضلهما) لاشتماله على فصل تأكيد (ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح لذلك الشئ لاباعتقاد انها صفة ذم فانه كلام كاذب اتى به للجهل ولبس فيه تأكيد ولاتسليم انها صفة ذم لمجارات المخاطب فانه ايضا كلام كاذب ذكر مطابقا

لمايروج عند المخاطب ولا تأكيد فيه ولا لدفع توهم انها ايضا منفية مع صفة الذم لتلازم بينهما في الانتفاء في غالب الاوقات كما هو المعتبر غالبا في الاتيان بالمستثنى المنقطع واشتهر في كتب النحو فانها استثنيت حينئذ لدفع توهم ناش من النفي السابق ولا تأكيد فيه (بل بتقدير دخولها) اي صفة المدح (فيها) اي في صفة الذم فاحترز بهذا القيد عن الامور الثلثة هكذا حقق المقام واحفظه فانه من الشوارد عن اقوام بعدا قوام واعلم ان من فوائد المستثنى المنقطع تأكيد الشيء بما يشبه النقيض على احد الوجهين اللذين يذكرهما كما يستفاد من هذا المقام ولا تنحصر فائدته في دفع الايهام من سابق الكلام على ما يتراآى من بيان النحو فادخره واجتنب عن ربقة التقليد التي لا يكون الا في اعناق اللئام وبهذا انه خرج بهذا القيد تأكيد المدح بما يشبه الذم باستثناء ماليس عيبا ولا مادحا فانه يؤكد نفي صفة الذم كما يؤكدا استثناء المادح فالا ولى ان يقول بدل قوله صفة مدح ماليس بصفة ذم وتأكيد المدح باستثناء صفة مدح عن صفة ذم منفية لا بتقدير دخولها فيها فانه يؤكد المدح بالوجه الثاني فلا يقصر عن القسم الثاني في التأكيد ولم يدخل في الثاني فاختل الحصر وغاية ما يمكن ان يقال انه لا اعتداد به لقصر متكلمه فيه بفوت فصل التأكيد بلا موجب بخلاف القسم الثاني وبهذا ظهر ان الحصر في القسمين استقرائي غير ثابت بدليل قطعي فلذا لم يستدل عليه كما فعله في كثير من التقسيمات هذا واشكر الله على مارزقك من التكريمات (كقوله) اي النابغة الذبياني زياد بن معويه والذبيان بالمنقوطة والمنقوطتين من تحت بالضم والكسر قبيلة (ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول) كحصول جمع فل كد والفل الثلمة سواء كان في حد السيف اوفي غيره (من قراع) اي مقارعة (الكتايب) جمع كتيبة بمعنى الجيش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منه صفة مدح على تقدير كونها من العيوب وهي انهم شجعان لان وصف سيف الرجل بالفلول من المحاربة كناية عن شجاعته وقد اشار الى ان الاستثناء بتقدير الدخول ببيان مراد الشاعر بقوله (اي ان كان فلول السيف) اي الفلول المعهودة للسيف وهي الفلول من مضاربة الجيوش والا فالفلول قد تكون عيبا ثم اشتغل ببيان وجه التأكيد بقوله (فاثبت) اي الشاعر (شيئا منه) اي العيب (على تقدير كونها) اي فلول السيف (منه) اي من العيب هكذا حقق المقام ولا تتبع ماوقع للشارح من وساوس الاوهام فاطلع عليه واعرض عنه في مختصره لكونه من زلة الاقلام وهو اي كون الفلول المذكورة من العيب محال لما عرفت (فهو) اي اثبات شيء من العيب (في المعنى تعليق بالمحال) وان خلت العبارة عن تعليق (فالتأكيد فيه من جهة انه كدعوى الشيء ببينة) لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ويمكن ان يكون تقدير دخولها في الصفة المذمومة المنفية لتنزيلها منزلة المذمومة في جنب صفات اخر له صفة ذم ولا تأكيد في هذا الضرب جهات ثلث وهذا الوجه يجري في الضرب الثاني فهو ثاني الوجه الذي ذكر فتأمل (ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال) لانه حقيقة الاستثناء على ماتقرر في الاصول والاصل الذي لا يعدل عنه بلا صارف هو الحقيقة (فذكر اداته قبل ذكر مابعدها يوهم) الايهام اشتهر في الدلالة الضعيفة وتوافقه اللغة لان الوهم بمعنى خطرة القلب اوطرف التردد المرجوح فلذا اعترض عليه بعض الشارحين انه قبل ذكر مابعد ما يدل دلالة قوية فلا يليق التعبير بالايهام ويمكن ان يجاب عنه بان الايهام كثيرا ما يستعمل في ضعف المدلول ايضا وان كانت الدلالة قوية وتوافقه اللغة فان وهمت

بمعنى غلطت واوهمت غيرى بمعنى اوقعته فى الغلط واجاب الشارح بان الايهام فى اللغة الايقاع فى الظن كما ان التوهم هو الظن يقال توهمت الشئ اى ظننته واوهمته غيرى (اخراج شئ مما قبلها فاذا وليها صفة مدح) وتحول الاستثناء الى الانقطاع (جاء التأكيد) لما فيه من الاشعار بانه لم يجد صفة ذم فاضطر الى ذكر صفة مدح وفيه بحث اما اولا فلان ذكر ماليس بعيب بعد اداة الاستثناء بتقدير انه من العيب لايوجب انقطاع الاستثناء بل هو استثناء متصل مبنى على الفرض والتقدير فالاولى انه يقال الاصل فى الاستثناء الاتصال المحقق فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها يوهم ذلك فاذا وليها صفة مدح محوجة فى اتصال الاستثناء الى التقدير جاء التأكيد واما ثانيا فلان كلامه يوهم ان تأكيد المدح بما يشبه الذم موقوف على جعل غير فى البيت مثلا للاستثناء حتى انه ان جعل صفة لاسم لامنصوبة او مرفوعة لفات التأكيد وليس كذلك لانه كما ان الاصل فى الاستثناء اخراج شئ محقق الدخول فى المستثنى منه الاصل فى الوصف بغير اخراج شئ كذلك عن الموصوف بالتقييدية والاخراج على تقدير الدخول تعليق بالمحال وخروج عن اصل التقييد فجاء فصل التأكيد (والضرب الثانى) من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ان يثبت لشئ صفة مدح ويعقب باداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له) اى لذلك الشئ لا مطلقا بل بقصد انه صفة مدح اخرى له حتى لو ذكر صفة مدح باعتقاد انها صفة ذم او لاعتقاد المخاطب كذلك وبناء كلامك على التسليم لم يكن من التأكيد فى شئ ولا يكفى قصد انه صفة مدح اخرى له بل ينبغى ان لا يكون لدفع ايهام السابق انها مسلوبة عنه كما هو المشهور فى المستثنى المنقطع بل يكون لاراءة انى اضطررت الى ايراد صفة مدح اخرى فعدلت عن اخراج شئ مما قبل اداة الاستثناء كما هو الاصل (نحو انا افصح العرب بيد انى من قريش) بيد بمعنى غير مختصة بالمنقطع مضافة الى ان كذا فى الرضى وزعم المغنى ان بيد للتعليل فالمعنى انا افصح العرب لاجل انى من قريش ولايخفى ان هذا التعليل لايثبت المدعى وجعل ابن مالك تقدير الكلام لانقصان فى فصاحتى الا انى من قريش فهو من الضرب الاول وفى القاموس بيد وبائد بمعنى غير ومن اجل وعلى هذا وحمله على معنى على احتمال قوى فلا يفوتك (واصل الاستثناء فيه) اى فى هذا الضرب (ايضا ان يكون منقطعا) لان الاصل فى استثناء ماليس بداخل فيما قبل الاداة ان يكون منقطعا بعد خروجه عن اصله الذى هو الاتصال وجعله متصلا بتقدير الدخول كما فى القسم الاول خلاف الاصل وربما يكون الشئ على خلاف الاصل وعلى الاصل فى هذا الخلاف الا ترى ان الاعراب بالحرف خلاف الاصل والاسماء الستة على الاصل فى الاعراب بالحرف وهو كونها بالحروف الثلثة فلا تنافى بين هذا الكلام وما سبق ان الاصل فى الاستثناء الاتصال لان هذه الاصالة بعد العدول عن الاصل الاول وقد اجاب الشارح بان الاصل فى مطلق الاستثناء الاتصال وفى استثناء ماليس بداخل الانقطاع فلا تنافى وبما قررنا اندفع ان الواجب فى الاستثناء فيه وماسبق ايضا ان يكون منقطعا فلا معنى لقوله الاصل لانك عرفت انه يمكن جعله متصلا بالتقدير كما يدل عليه قوله (لكنه) اى الاستثناء المنقطع فى هذا الضرب (لم يقدر متصلا كما فى الضرب الاول) بل بقى على حاله من الانقطاع وبهذا تأكد بعض ما استثناه لك فاعتصم به (فلا يفيد التأكيد) بالوجه الاول الذى هو اثبات الدعوى بالبينة الحاصلة من التعليق بالمحال فلا يفيده (الا من الوجه الثانى ولهذا) اى لاشتمال الضرب الاول على فضل تأكيد (كان الضرب الاول افضل)

في التأكيد وافضل في الاعتبار قال المصنف واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما
الا قيلا سلاما سلاما فيحتمل الوجهين واما قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتملهما
ويحتمل وجها ثالثا وهو ان يكون الاستثناء من اصله متصلا لان معنى السلام هو الدعاء بالسلامة
واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من اللغو وفضول الكلام لولا فائدة الاكرام هذا كلامه
ويتجه عليه انه اتيان بصفة مدح مستثناة من صفة ذم منفية لا بصفة مدح مع حرف الاستثناء
بعد صفة مدح اخرى فكيف يحتمل كونه من الضرب الثاني واجيب بان معنى كونه من الثاني
انه من قبيله في عدم افادته التأكيد الا من وجه واحد وبهذا اختل تعريف الضرب الاول
وتفصيله على الاطلاق او الحصر في الضربين وانهدم ما ذكر بالدفعة فتذكر والحق ان يقال
يجوز ان يعتبر لا يسمعون صفة مدح ويعتبر الوصف بعدم سماع اللغو لا نفي سماع اللغو حتى يكون
القصد الى نفي صفة ذم وحينئذ يكون الا سلاما بتقدير لكن يسلمون سلاما صفة مدح اخرى
بعد اداة استثناء لا يمكن تقدير ادخالها في الاول ويحتمل ان يعتبر نفيا لصفة ذم هو سماع اللغو
ويكون الا سلاما مستثنى من لغو فيكون من الضرب الاول لا محالة لما قدمناه لك فلا ترض
بانهدامه وكن لاغتنامه وانه لا يجوز ان يكون الاية الاولى ايضا محتملة للثالث واجيب بان
السلام لا يمكن ادخاله تحت التأثيم ولو بحسب الظاهر لان التأثيم ان يقال لاحد اثمت
ولا يجوز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه بتعدد غير مستثنى منه وايضا يتجه على
الاحتمال الثالث انا لا نسلم ان اهل الجنة اغنياء عن الدعاء بالسلامة لجواز ان يكون
سلامتهم في الجنة وتقررها الا انهم لا ينفكون عن السلام فتأمل وتحتمل الاية وجها رابعا بان يكون
سلاما مصدرا حينيا اي لا يسمعون فيها لغوا وقتا الا وقت تسليم فيكون من الضرب الاخر
(ومنه) اي من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر) كالضرب الاول بعينه في افادة التأكيد
فانهم لما ذا حصروها في ضربين فالحصر منقول واثبات ضرب اخر مبتدع منه معقول فلا ينافي
او ضرب اخر بحسب الظاهر راجع الى الاول بحسب النظر الثاني للناظر فانه يؤول اليه معنى
فضبط المصنف هذا الضرب بان تأتي بالاستثناء مفرغا وهو قاصر لان من المفرغ ما يصدق عليه
ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها فالفائدة الشارح المحقق
بان ضم اليه ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح وتقدير وعليه
ان الضرب الاخر لا يختصر في المفرغ بل يشمل مثل قولنا وما تنقم منا الا ان آمنا بايات ربنا فانه
لم يستثن فيه في الظاهر صفة مدح من صفة ذم منفية بل من اعم منها نعم ماله الى الاستثناء من صفة ذم
منفية فانه في قوة ليس لنا عمل معيب عندكم الا ان آمنا فالصواب ان يعرض عن ايضاح المص وبين
قوله نحو (وما تنقم) اي ما تعيب (منا الا) اصل المناقب (ان آمنا بايات ربنا) يقال نقم منه وانتقم
اذا عابه وكرهه وبه فسر الاية بان المراد بنحوه ان يستثنى صفة مدح من معمول ما فيه معنى الذم
بتقدير دخولها فيه من حيث انه متعلق ذلك العامل هذا وقد جاء نقم منه بمعنى عاقبه لا يمكن
حمل الاية عليه اي ما تعاقبنا الا لان امنا بايات ربنا وحينئذ مستثنى متصل حقيقة وليس
مما نحن فيه فان قلت على التفسير المشهور ايضا هو مستثنى متصل لانه استثنى صفة مدح من
معمول عيب المخاطب فيجوز ان يكون الايمان معيبا عنده قلت الايمان بايات رب الكل مما لا يمكن
ان يعيبه قابل للخطاب ثم يقول لنا ضرب اخر كالضرب الاول وهو ان يثبت صفة مدح
عام صفة ذم بتقدير دخولها فيها نحو فلان جميع المحاسن الا كفران
النعمة فالصواب في تفسير القسم الاول ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة مدح بتقدير
دخولها فيها او من صفة مدح منفية صفة ذم بتقدير دخولها فيها (والاستدراك)
بلفظ لكن (في هذا الباب) صرح بقوله في هذا الباب ولم نقل فيه لئلا يتوهم عوده الى الضرب
الاخر (كالاستثناء) فالمراد بالاستثناء في التعريفين ما يعم الاستدراك بالحمل على الاستثناء

يعول نسخه

(حقيقة)

حقيقة اوحكما والايفسد ويجرى فيه الضربان الثانى (كما فى قوله) اى قول ابى الفضل بديع الزمان يمدح خلف بن احمد السجستانى (هو البدر الا انه البحر زاخرا) اى ممتلئا (سوى انه الضرغام) بالكسر الاسد (لكنه الوبل) المطر الشديد العظيم القطر والاول كان يقال لاعيب فيهم لكن سيوفهم بهم فلول من قراع الكتائب وانما كان الاستدراك كالاستثناء لان الا فى المستثنى المنقطع بمعنى لكن فى الاصح (ومنه تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشئ صفة ذم له بتقدير دخولها فيه كقولك فلان لاخير فيه الا انه يسئ الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشئ صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل وتحقيقهما يحال على قياس ما مر) من كيفية التأكيد وجهته وانه لاينحصر فيهما بل منه ضرب اخر وان المراد بالاستثناء اعم من الاستثناء والاستدراك الذى (فى حكمه ومنه الاستتباع) وهو قدم فى الايضاح التوجيه فكانه رأى شدة مناسبة التوجيه لتأكيد الذم بما يشبه المدح فى كونه جامعا للمدح والذم فلم يرض بترتيب التلخيص وعدل عنه ولايخفى شدة مناسبة الاستتباع ايضا فى كونهما لاكمال المدح ولما كان مفهوم الاستتباع اعم من تفسيره لم يصح منه الاكتفاء بما يفيده الاسم واحتاج الى التفسير ولا معنى لتخصيص الاصطلاح وعدم الالتفات الى المدح بشئ على وجه يستتبع الذم بشئ اخر والى الذم بشئ على وجه يستتبع الذم بشئ اخر اوالمدح به وكانه من مسامحات ائمة العربية فى مقام التفسير والتعريف فذكروا فى التفسير (المدح بشئ على وجه يستتبع المدح بشئ اخر) على طريق التمثيل لا التحقيق فيكون بعينه الادماج ولذا لم يذكر السكاكى الادماج واكتفى بذكره (كقوله) اى قول ابى الطيب (نهبت من الاعمار مالو حويته) اى جمعته (لهنيت الدنيا بانك خالد) حيث بالنهاية فى الشجاعة) حيث غلب على ما لانهاية لهم ولو كان هذا فى محاربة واحدة لكان غاية فى الدلالة على النهاية فى الشجاعة (على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها) قال الشارح حيث جعل الدنيا تتهنا بخلوده ولا معنى للتهنية بشئ لافائدة له فيه وذلك الاستتباع يحصل من قوله نهبت من الاعمار مالو حويته ايضا فان نهب الاعمار دون الاموال وعدم جمعها يدلان على انه لم يكن القتل لمصلحة تعود اليه اذ لو كان لنفسه لم يترك اموالهم لورثتهم ولجمع الاعمار فانه لا مصلحة للنفس فوق البقاء المخلد فهو لمصلحة الدنيا قال فى المفتاح مدحه بالشجاعة على وجه يستتبع مدحه بكمال السخاء وجلال القدر من وجه آخر والمصنف ترك كمال السخاء وجعل المستتبع كونه سببا لصلاح الدنيا لان استتباع كمال السخاء غير ظاهر الاترى انه تكلف له الشارحان المحققان بان التهنية انما تكون اذا كان للدنيا منه مال اوكمال ويمكن ان يقال استتباع كمال السخاء فى عدم نهب الاموال فانه يدل على انه لا قدر للمال عنده وقوله وجلال القدر من وجه آخر اشارة الى ماذكره المص من كونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها فانه ليس جلال قدر سواه ولايخفى ان الاستتباع زيد حسنا اذا كان الوصف المستتبع بحيث يدفع توهما مذموما نشأ من المدح بشئ كما فى البيت فان وصفه بالشجاعة ببيان نهب الاعمار يوهم افساده فى العالم فمكن انه افاد تهنية الدنيا بخلوده مدحه باصلاح الدنيا نفى توهم افساده للدنيا بنهب الاعمار (وفيه) اى فى الاستتباع (وجهان اخران) وقال الشارح وفى البيت وجهان اخران من المدح وماذكرنا انسب وان قال المص فى الايضاح قال على بن عيسى الربعى وفى البيت وجهان اخران من المدح فالمراد بشئ آخر الجنس واحدا كان اواكثر وقس عليه نظايره (احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال) وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض

عن الاموال مع ان النهب بها اليق وهذا ينبئ عن علو الهمة اوعن كمال الغنا بحيث لاحاجة له الى المال (والثانى انه لم يكن ظالما فى قتلهم) والا لم يكن لاهل الدنيا سرور بخلوده لان وجود الظالم سبب لحزن كل احد للخوف من ظلمه فلا يتصور تهنئتهم بخلوده وتهنية الدنيا تهنية اهلها وايضا لوكان ظالما فى قتلهم لكان لمصلحة نفسه وهواما المال اوالبقاء فعدم جمع الاعمار يدل على انه ليس طالبا للبقاء وعدم نهب الاموال دل على انه لم يكن طالبا للمال وفيه وجه ثالث وهو انه لم يجمع الاعمار والناس تجمع المال الذى دون العمر وكم بينه وبين الناس (ومنه الادماج وهو) فى اللغة لف شئ فى الثوب وفى العرف (ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان اوغيره معنى اخر) مفعول ثان ليضمن المسند الى المفعول الاول فبذكر التضمين احترز عن التصريح ثم بمعنى مع سيق الكلام لا جله كما فى قوله فى تهنية بعض الوزراء لما اتخذ وزيرا ﴿ابى دهرنا اسعافنا فى نفوسنا * واسعفنا فى من نحب ونكرم﴾ فقلت له نعماك فيهم اتمها ﴿ودع امرنا ان المهم المقدم﴾ فانه رد المقصود على من قال ان هذا الشعر فيه ادماج فى الشكوى عن الدهر فى التهنية وقال اخطا اذ الشكوى مصرح بها بل فيه ادماج التهنية فى الشكوى عن الزمان هذا وفيه نظر لان البيت سيق للتهنية فكيف يكون التهنية ادماجا والشكوى اصلا على ان فى كون الشكاية من الزمان مصرحا بها نظرا فان اباء الدهر فى واحد من امرين طلبا منه لتقديم المهم ليس محلا للشكوى وكيف يحمل على الشكوى واخر كلامه مصرح بالشكر (فهو اعم من الاستتباع) ولا يخفى ان حق البيان حينئذ ان لا يذكر فى مقابلة الاستتباع بل يذكر الادماج من المحسنات وينبه على دخول الاستتباع فيه كما فعل فى الطباق والمقابلة وقد اشار بقوله فهو اعم من الاستتباع ان ما مثل به الاستتباع مثال له وانما اشار بقوله (كقوله) الى مثال له يفترق به عن الاستتباع فليس الغرض منه التمثيل ليلغو بل بيان الافتراق والضمير الى ابى الطيب فى الواقع (اقلب فيه) اى فى ذلك الليل (اجفانى) جمع جفن كقفل وهو غطاء العين من اعلى واسفل (كانى اعدبها) اى بالاجفان والتقدير بتقليبها ولو قال به ليرجع الى التقليب لكان اظهر ولك ان تجعله راجعا الى التقليبات المستفادة من اقلب (على الدهر الذنوبا) ومعنى تقليب الاجفان للعد ان امتداد السهر لكثرة ذنوب الدهر وطول عده وكمال الرغبة فيه فان الاشتغال بالمرغوب يمنع النوم ويسهل السهر (فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر) الظاهر ان سوق البيت لوصف نفسه بالسهر فيه والحزن لا لوصف الليل بالطول لان تقليب الاجفان ظاهر فى السهر لا فى طوله قال الشارح المحقق وقوله معنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما فى بيت ابى الطيب او اكثر كما فى قول ابن نباته بالموحدتين من فوق ومن تحت بالضم اوالفتح فان كنتهما مما سمى بهما العرب * ولا بدلى من جهلة فى وصاله * فمن لى بخل اى خليل اودع الحلم عنده * قال المص انه ضمن الغزل يعنى حديث المحبوبة الفخر بكونه حليما حيث استفهم عن وجود خليل صالح للايداع وضمن الفخر بذلك الشكوى من الزمان بتغييره الاخوان اواعدامه حتى لم يبق من يصلح لهذا الشان فان الاستفهام انكارى وضمن ذلك انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا وانما يريده وقت ارادة الوصال فان الودايع تسترد ففيه تضمين معان لا معنى واحد وقد نبهناك عليه موافقة معه لكن فى موضع هو احق بهذا التنبيه ثم الاظهر عندنا انه لاحاجة الى تكلف فى عبارة التعريفين وصرف النكرة المشتملة على دليل الوحدة الى الجنس لان مثل ذلك استتباعات وادماجات ولا يجب صدق التعريف على المجموع من حيث المجموع بل على كل واحد فاحفظه ينفعك فى نظائره ولا تعدل فى تعريف بلا موجب عن ظاهره واعلم انه يمكن ان يكون المضمن فى البيت

كمال شرف الحلم وعزته بحيث لا يمكن ان يعتمد في فعله امانة على اخ من الاخوان لا الشكاية
من الزمان (ومنه التوجيه) ويسمى محتمل الضدين ومن ههنا قيل المراد بقولهم (وهو ايراد
الكلام محتملا لوجهين مختلفين) غاية الاختلاف وبعضهم خصه بما يكونان مدحا وذما
(كقول من قال) قيل هو بشار قال الاعور يسمى عمرو اخط لي ثوبا لاندري اجبة ام قباء اقول
فيك شعر الاتدري ام مدح ام هجاء فقال بشار (خاط لي عمرو قباء ياليت عينيه سواء) قلت
بيتا ليس يدري امديح ام هجاء فانه يحتمل تمنى عمى العينين وتمنى ابصارهما فيحتمل المدح بانه لحسن
الخياطة يتمنى ابصار عينيه ليزيد حسن خياطته ويحتمل الذم اي بئس الخياط فيتمنى عمى عينيه
ليتخلص الناس من خياطته والفرق بينه و بين الايهام وجوب استواء الاحتمالين فيه و وجوب
التفاوت في الايهام ببعد المراد وقرب غيره نظرا الى نفس اللفظ على ماقيل وعلى مانقول بكون
احدهما مما نصب عليه القرينة في الايهام وابقائهما هنا على الايهام فالمراد بكون الكلام
محتملا لوجهين مختلفين احتماله بحسب الارادة كما هو المتبادر او الاحتمال على السواء (قال السكاكي
ومنه) اي من التوجيه (متشابهات القرآن باعتبار) قاول اي باعتبار احتمالها لمختلفين وان لم يكونا
متضادين ولا الاحتمال على السواء قلت قال والمتشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع
باعتبار هذه عبارته ولا يبعد ان يحمل على ان بعض متشابهات القرآن كذلك باعتبار فيوافق قوله
واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام وحينئذ يكون قوله باعتبار اشارة الى اعتبار
من جوز تأويل مقطعات الحروف في اوائل السور فانهم لا يذكرون في تأويلها الا امورا متساوية
بالنسبة الى اللفظ من غير نصب قرينة على ارادة شيء منها (ومنه الهزل) هو اللعب ونقيضه
الجد (الذي يراد به الجد) وفيه انه ان كان ظاهر العبارة هزلا فالكلام من قبيل الايهام
وان استويا فهو من قبيل التوجيه وان كان الظاهر الجد فهو من قبيل ارادة المعنى بلفظ يحتمل
خلافه احتمالا مرجوحا فلا معنى لعده محسنا في الجد والهزل خاصة وايضا لا وجه لتخصيص
التحسين بالهزل الذي يراد به الجد دون الجد الذي يراد به الهزل الا ان يقال اقتصر على الموجود
(كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا) اي احسب من جملة ما يفتخر به انه (كيف اكلك
للضب) بفتح الضاد (ومنه تجاهل العارف) ولما كان تجاهل العارف صفة المتكلم دون الكلام
حتى يكون من محسناته ومع ذلك يختص بمقتضى الادب بما سوى كلامه تعالى قال لدفع
كلا التوهمين (وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره) فهو صفة للكلام سمي باسم
ما هو صفة المتكلم به ولا يختص بما سوى كلامه تعالى بل التسمية بتجاهل العارف تسمية بالنظر
الى الاعم الاغلب وكانه لذلك قال السكاكي لا احب تسميته بتجاهل العارف وقال غيري لا يحبه
لسوء الادب في استعماله في كلام رب العزة ونفي المحبة كناية عن الكراهية (وقوله لنكتة) مما زاده
على كلام السكاكي وليس في كلامه ولا يخلو عن تسامح لايهامه انه داخل التسمية والاولى
ان يقول ومنه تجاهل العارف لنكتة وهو كما سماه الخ (كالتوبيخ في قول الخارجية) امرأة
وهي في اصل اللغة كالخارجي من يسود بنفسه من غير ان يكون له قديم (ايا شجر الخابور)
من نواحي ديار بكر (مالك مورقا) من اورق الشجر صار ذا ورق (كانك لم تجزع على ابن طريف)
فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكن تجاهلت فاستعملت كأن الدالة على الشك
لتوبيخ الشجر مبالغة في وجوب الجزع او لتوبيخ من لم يجزع كذا في الشرح ولا يختص التجاهل
بقوله كانك الخ بل في الاستفهام عن سبب كونه مورقا ايضا فانها تعلم ان السبب هو الفصل
والوقت المقتضي لذلك والاشبه ان البيت من التدله (والمبالغة في المدح كقوله) اي البحتري
(المع برق سرى) صفة برق (ام ضوء مصباح) ينبغي ان يصفه كالبرق بكونه في الليل ليفيد
قوة الضوء وكانه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل في النور القوي (ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي)

بالضاد المعجمة والحاء المهملة بمعنى الظاهر من ضحى الطريق ظاهر بالغ في مدح ابتسامتها بل
نور ثغرها حيث لم يفرق بينه وبين لمع البرق وضوء المصباح ويحتمل التدله (او) المبالغة (الذم)
كذا في الشرح فجعلها عديلة للمبالغة في المدح ولا وجه حينئذ للعطف باو فتأمل فالاولى
ان يجعل قوله والمبالغة في المدح اوفي الذم بمعنى المبالغة في احد الامرين لنكتة عديلة لاختها
فيكون العطف باو في محله (في قوله) اى زهير وما ادرى (فسوف اخال) بكسر الهمزة والفتح
كما هو القياس لغة اى اظن وهو ملغى معترض بين سوف ومعموله ادرى (اقوم) اى رجال
لان القوم يخصهم (آل حصن) الظاهر آل الحصن الا انه اراد تنكير الآل حصرا (ام نساء)
قال الشارح فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة وفيه بحث اذ صح مقابلة المجتمع من النساء
والرجال بالنساء الصرفة (والتدله) الدله ويحرك ذهاب الفؤاد من هم ونحوه ودلهه العشق
تدليهها فتدله كذا في القاموس فلا يلغو قوله (في الحب) نعم يلغو لو كان الدله
ذهاب الفؤاد من الهوى كما في الصحاح والاظهر ان النكتة لا تخص الدله في الحب
فالاولى ترك قوله في الحب (في قوله) اى قول الحسين ابن عبد الله وكثيرا ما يتوهم انه للمجنون
(بالله ياظبيات القاع) هو المستوى من الارض (قلن لنا ليلاى منكن) اضافها
الى نفسه ليعلم انها ليست ليلى بمشهورة ولم يضف في قوله (ام ليلى) لانه لا التباس بعد
لاضافة السابقة وقيل الاضافة للتلذذ كوضع الظاهر موضع المضمر (من البشر)
والتردد في كون ليلى منهن ام من البشر اما في حسن سواد عينيها او بياضهما واما في التنفر
والوحشية قال المص وكالتحقير في قوله تعالى في حق النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن الكفار
هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد كانهم لم يعرفوا منه
الا انه رجل ما والتعريض في قوله تعالى (وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين) هذا ويناسب
التجاهل التعظيم ايضا كانه لعظمته لا يعرف الى غير ذلك من الاعتبارات (ومنه القول
بالموجب) اى الحكم بموجب امر ائبت لشئ من غير ذكره او بموجب المتعلق المذكور (وهو
ضربان احدهما ان يقع صفة) اى دالا على ذات مبهمة باعتبار المعنى المقصود (في كلام الغير
كناية عن شئ) اى دالا عليه دلالة خفية لخصوص الشئ وعموم الصفة ولا يراد الكناية
الاصطلاحية اذ ليس دلالة الاعز على فريقهم بطريق الكناية بل بطريق التصريح
(اثبت له حكم) صفة شئ (فتثبتها) اى تلك الصفة بمعنى الامر القائم بالغير ففيه استخدام
(لغيره) اى الشئ (من غير تعرض لثبوته له) الاولى لاثباته له اولانتفائه عنه (بدل او نفيه
عنه) فيوجب ذلك الاثبات نفي الحكم الذي اثبت لفريقهم معلقا بتلك الصفة واثباته للغير
على سبيل الالزام والمجاراة وهذا هو القول بالموجب في هذا القسم (نحو قوله) تعالى (يقولون)
اى المنافقون (لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين)
فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل وقعت كناية عن المؤمنين
وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة
لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج
للموصوفين بالعزة لكن اوجب ذلك الاثبات نفي الحكم عن فريقهم واثباته للمؤمنين هذا
على وفق ما في الشرح وفي تفسير القاضي وغيره عني بالاعز نفسه وبالاذل رسول الله صلعم
(والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) مما يحتمله احتمالا حقيقيا او مجازيا
فقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون عاريا عن افادة كما يتبادر الى الوهم (بذكر متعلقه) اى
ما يتعلق به سواء كان جارا ومجرورا كما يتبادر الى الوهم او غيره ليشمل مثل قول القبعثرى في خطاب

(الحجاج)

الحجاج معه لاحملنك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فانه حمل الادهم في كلام الحجاج على خلاف القيد الذي هو مراده من الفرس الادهم بالعطف عليه شيئا يوجب كونه الفرس اذا عرفت هذا فلا خفاء ان هذا القسم من القول بالموجب من تلقى المخاطب بغير ما يترقب فيكون داخلا في البلاغة لا تابعا لها فتأمل (كقوله قلت ثقلت) اى حملتك المؤنة (اذا تيت مرارا) ظرف لقلت او ثقلت فحمله على تثقيل عاتقه بالايادي (قال ثقلت كاهلي) اى عاتقي (بالايادي) اى بنعم هي الاتيان مرارا كل اتيان نعمة قال المصنف وتبعه الشارح وقريب من هذا قول الاخر * واخوان حسبتهم دروعا * فكانوها ولكن للاعادي * وخلتهم سهاما صايبات * فكانوها ولكن في فؤادي * وذلك ان تجعله ضربا ثالثا وهو حمل اللفظ الكائن في ظانه بمعنى من غير ان يكون في كلام الغير على معنى آخر ونحن نقول هذا من قبيل التكلف في الضمير لا حمل اللفظ الواقع في ظانه بمعنى على معنى آخر فان ضمير فكانوها للدروع المذكور في ضمن دروعا وهكذا في الضمير الراجع الى سهام صايبات وبعد هذين البيتين وقالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن عن ودادي قال الشارح وهذا البيت من هذا القبيل وفيه نظر بل المعنى لقد صدقوا في دعوى الصفا لكن لا عن حقدي بل عن ودادي فهو تصديق في بعض الدعوى وتكذيب في بعضه وليس من حمل اللفظ على غير ما اراد المتكلم في شيء فتأمل (ومنه الاطراد وهو ان تأتي باسماء) الاولى باعلام الممدوح لان اختصاص الاطراد بما سوى الكنى والالقاب غير ظاهر واستعمال الاسماء في ما يعمها خلاف الاصل (الممدوح اوغيره وابائه) عطف على الممدوح والمراد به ما فوق الواحد يشهد له المثال والاسماء اضيف الى المجموع ولهذا جمع وليس التقدير باسماء الممدوح واسماء آبائه كما شرحه الشارح اذ لا يشترط في الاطراد ان يكون للممدوح اوغيره اسماء فضلا عن الاتيان بها (على ترتيب الولادة من غير تكلف) حتى لو وقع تكلف كان يقال عتيبة الذي ابوه شهاب الذي ابوه حارث لا يسمى اطرادا فان قلت لا فائدة لقوله على ترتيب الولادة اذ لا يمكن الاتيان من غير ترتيب والا الكذب الانتساب فلا بد في عتيبة بن حارث بن شهاب من هذا الترتيب اذ لو قيل عتبة بن شهاب بن سهاب بن حارث لكذب قلت لا ينحصر ذكر الممدوح وابائه في الذكر بطريق الانتساب فانه لو قيل ممدوحي عتيبة وشهاب وحارث لكان من الاطراد (كقوله ان يقتلوك فقد ثلت) اى هدمت (عروشهم) من ثل الدار (بعتيبة بن حارث ابن شهاب) اى بقتله فانه كان اثاث مجدهم ورئيسهم فتجعل تقتلك لا يقاوم شبهم تقبله واعترض الشارح في مختصره بانه من قبيل تتابع الاضافات وهو مخل بالفصاحة فكيف يعد محسنا ودفعه بمنع اخلال التتابع مطلقا بالفصاحة وقد ورد في الحديث الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم ولا يمكن ان يدفع بانه مثال الاطراد المحسن ولا ينافي التمثيل حدوث ما يضر بالفصاحة من وجه اخر لان المحسن انما يكون محسنا بعد رعاية البلاغة المشروطة بالفصاحة عند المصنف نعم لا يضر عند من لم يشترطها في البلاغة واعلم انه كلما زاد الاسم كذلك زاد الحسن ولذا اعجب عبد الملك ابن مروان قول دريد بن الصمة قتلنا بعبد الله خير الذاته ذوات بن اسماء بن زيد بن قارب روى انه لما سمعه عبد الملك قال لولا القافية لبلغ به آدم (واما) الضرب (اللفظي) من الوجوه المحسنة للكلام (فمنه الجناس بين اللفظين) تقييد الجناس يفيد ان لفظ الجناس لم يخص اصطلاحا بالتشابه المذكور (وهو تشابههما في اللفظ) اخرج اضافة التشابه الى

اللفظين تشابه المعنيين واوقال هو التشابه فى اللفظ لخرج بقوله فى اللفظ اى فى التلفظ
لانه لاتشابه بين المعنيين فى التلفظ بل فى اللفظ وقدنبه على ان اللفظ يستعمل بمعنيين
وان اغرب فى التعريف فهو جهة للعدول من تشابه الكلمتين كما فى المفتاح وله جهة اقوى
هى اظهر من ان تخفى ويخرج عن التعريف تكرار اللفظ فان التشابه يقتضى تغايرا والتغاير
اللازم للتعدد فى التكرار لايسمى فى العرف تغايرا ولهذا يثبت للفظ الواحد معان متعددة
فجعل يوم يقوم الساعة * مالبثوا غير ساعة * لفظين تحوج الى تكلف وخروج من العرف
وتحوج مع ذلك اخراج ان ان زيدا وضرب ضرب زيد الى مزيد تكلف بايراد التشابه
فى التلفظ فقط بمعنى عدم التشابه فى المراد ولا يخفى بعده ولولم يقيد بقوله فى اللفظ تبادر
التشابه فى المعنى فاخرج به هذا التشابه فى المعنى سيما المطابق لكن التشابه فى اللفظ اوسع
من الجناس حتى انه يشمل ضرب وعلم لتجانسهما فى التلفظ من حيث اشتمال لفظيهما على
الثلاثية الا ان المراد بالتشابه فى التلفظ التشابه على وجه مخصوص يعرف بتفصيل انواعه
فخرج به ايضا اصناف التشابه بين اللفظين مما لايكون تشابها فى التلفظ هذا وسيجئ بعضها
فى اقسام المحسنات احسن التأمل فى المقام فان سلوكه من خواص كرام ذوى الافهام بل
المخصوصين باكرام الالهام والجناس ضربان تام وغير تام واشار الى هذا التقسيم بقوله
(والتام منه) اى من الجناس (ان يتفقا) اى اللفظان (فى انواع الحروف) يكفى ان يقول
فى الحروف الا انه ادرج لفظ الانواع تنبيها على ان كل حرف من حروف الهجاء نوع
وانما خالف عرف العربية وهو عدم اعتبار التعدد باعتبار تعدد التلفظ وعد زيد لفظا
واحدا وان تلفظ به الوف تصحيحا لاعتبار الجناس فى لفظ واحد استعمل لمعنيين نحو يوم
يقوم الساعة مالبثوا غير ساعة لانه يتوقف على التعدد والمراد بالانواع مافوق الواحد
والا لم يكن جناس فى الثانى والمراد انواع الحروف الملفوظة والا لم يكن دعانى امرا
ودعانى فعل ماض متجانسين تجنيسا تاما لعدم الاتفاق فى عدد الحروف لان الاصل
فى الاول ايدعانى (واعدادها) الاولى وعددها اذ يوافق ضرب وقتل فى عدد الحروف
لا فى اعدادها اذ ليس بحروفهما اعداد لايقال ان الاتفاق فى الانواع يغنى عن الاتفاق
فى الاعداد لان معنى اتفاقهما فى الانواع ان يكونا متشاركين فى انواع الحروف
ولايشارك المساق فى انواع حروفه المساق بل فى بعض انواعها فلو قدم
الاعداد على الانواع لكان احسن لانا نقول حليت وحلت متشاركان فى
انواع الحروف وليسا بمتشاركين فى اعدادها (و) فى (هيأتها) الاضافة لادنى ملابسة
اذ الهيئة صفة للكلمة وان كانت حاصلة باعتبار الحركات والسكنات الحاصلة فى الحروف
والاولى فى هيئتها اذ ليس بشئ من المتجانسين هيأت حتى يتفقا فى الهيئات وما اشتهر
من تعريف الهيئة من انه ما يحصل للحروف باعتبار الحركة والسكون وتقديم البعض على
بعض يوجب ان يكون ذكر هيأتها مغنية عن ذكر ترتيبها وكانه لم يلتفت اليه المصنف لما
رأى من انه يتجه عليه انه يوجب ان لا يتحد هيئة ضرب وربض فجعل الترتيب خارجا عن
مفهوم الهيئة ولم يرض بالتعريف المشهور ولو اريد بالهيئة ما يحصل للحرف باعتبار الحركة
والسكون لاهيئة الكلمة كما هو المشهور لم يتجه شئ من المذكور لكن يحتاج الى حمل الهيئات
على مافوق الواحد لما مر (وترتيبها) اى تقديم بعض الحروف على بعض سواء كان وضع
كل حرف فى موضعه اللايق اولا فتأمل وانما عدل عن تعريف المفتاح وهو ان لا يتفاوت
المتجانسان فى التلفظ مع انه اخصر للاشارة الى تفصيل التشابه المعتبر فى الجناس قال المصنف

ووجه تحسينه انه افاده في صورة الاعادة (فان كانا من نوع واحد) من انواع الكلمة (كاسمين) اوفعلين اوحرفين (سمي تماثلا) الاظهر ان يسمي التجانس مماثلة وكل من المجانسين مماثلا وستعرف وجه العدول عنه قال الشارح التسمية بطريق النقل من اصطلاح اهل الكلام من ان التماثل الاتحاد في النوع اقول هذا بعيد والاظهر انه من المماثلة بمعنى المشابهة سمي التشابه الكامل بالمماثلة لكماله فكانه بلغ في الكمال الى حد قام به تماثل كما يقال جل جلاله فافهم (نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة) واقسام كل من الاسم والفعل والحرف اصناف لا انواع فيكون نحو قول الحريري وذي ذمام وفت بالعهد ذمته ولا ذمام له في مذهب العرب من الجناس المتماثل مع ان الذمام الاول مفرد بمعنى العهد والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر القليلة الماء والغريبة ضدوا لكل منهما وجه في البيت فعلى الاول معناه انه ليس له ابار قليلة الماء في مسلك العرب بل اباره كثيرة الماء نفي بالسالكين وعلى الثاني معناه انه ليس له ابار كثيرة الماء في مسلك العرب لانها لايدعها السالكون ان يكثر ماءها لقلته التناول فقول الشارح المحقق والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر القليلة الماء قصر النظر من غير ظهور موجب وفي كونه من الجناس المتماثل وجعل كون الكلمتين فيه من نوع واحد بحث لانه ان اريد النوع الحقيقي فكون الاسم والفعل والحرف كذلك بحث وان اريد الاعم فالاسم المفرد والاسم الجمع نوعان اعتباريان لهما جنس وفصلان لان العام الداخل في مفهوم الاعتباري جنسه والخاص المعتبر في مفهومه فصله (وان كانا) اي اللفظان المتفقان (من نوعين) وهو ثلثة اقسام بالقسمة العقلية (سمي مستوفى) وهو في اللغة ما اعطى حقه بالتمام سمي به تنبيها على انه وان اختلف اللفظان نوعا لم ينقص شيء من حق الجناس (كقوله) اي قول ابي تمام في ما الاول فعل والثاني اسم (ما) موصولة او موصوفة خبره قوله فانه (مات من كرم الزمان فانه يحيى الدى يحيى بن عبد الله) فانه كريم لايدع ان يموت قسم من اقسام الكرم وقال الشارح لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وما ذكرنا ابلغ فافهم وعلى توجهه لو جعل تجديد الكرم لانه يذهب الكرم الميت الوجود بمقتضى كرمه لكان فيه مزيد مبالغة واطف ولك ان تجعل ما نافية ومن زائدة وقوله فانه تعليل وفي عكسه قول الاخر سمته يحيى ليحيى فلم يكن الى رد امر الله فيه سبيل (وايضا) لايخفى ان التقسيم السابق غير حاصر لخروج جناس التركيب من القسمة فينبغي ان لايذكر قوله وايضا ليكون جناس التركيب في سلك التقسيم ويكون التقسيم ثلاثيا حاصرا لانه حينئذ يكون تقسيما للجناس التام الى المماثل والمستوفى وجناس التركيب والقول بان قوله وايضا ليس للتنبيه على استئناف التقسيم كما حمله الشارح المحقق بل للتنبيه على انه ايضا من اقسام التام ولم يخرج باختلاف اللفظين افرادا وتركيبا مع كمال الاختلاف عن التمام بعيد عن الافهام (ان كان احد لفظيه مركبا سمي جناس التركيب) وان كان الاخر مفردا وان لم يكن احد لفظيه مركبا فلا اسم له على اطلاقه بل المسمى بالاسم قسماه كما مر فمثال ما يكون كلا لفظيه مركبا ما مثل به المتشابه والمفروق ومثال ما يكون احد لفظيه مفردا قوله مطايا مطايا وجدكن منازل منازل عنها ليس عني بمقلع فطا فعل ماض وياحرف النداء ومطايا هو المنادى واحد لفظي الجناس المركب من الفعل والحرف والاخر مطايا جمع مطية والاقلاع عن الشيء الكف عنه ومعنى البيت اطال وجدكن وخرنكن منازل متكبره قطعتهن متابعتي تقدير موت ظهر عليكن مخايله من شدايد الطريق وزل عنكن راسخ في لايمكن قلعه عني فلا يمكن تجاتي عنه لان سببه هوى لايزول وجوى هجر ليس معه رجاء الوصول فقوله زل عنها ففيه التفات من الخطاب الى الغيبة والضمير لمطايا فقول الشارح

وايضا ان كان احد لفظيه مركبا والاخر مفردا ليس كما ينبغى فان ذاهبه مركبة من حرف التأنيث والاسم وتركيب جاملنا ظاهر غاية الظهور وبناء الامر على ان ذاهبه فى حكم الكلمة الواحدة ولذا اجرى الاعراب على التاء والمقصود بالتمثيل جامل وجام ل لا جام لنا وجاملنا تكلف لا يدعو اليه داع مع انه يخرج حينئذ من البيان التجنيس بين جام لنا وجاملنا وكذا بناؤه على ما قيل ان اسم لا وخبرها لا يعد ان لفظا واحدا حقيقة ولا عرفا بخلاف الفعل والمفعول مع استتار الفاعل نحو جاملنا فانهما يعدان فى العرف لفظا واحدا تكلف مع ان شيئا منهما لا يجرى فيما مثل به للمعروف فى الايضاح من قوله لا تعرضن على الرواة قصيدة مالم تبالغ قبل فى تهذيبها فمتى عرضت الشعر غير مهذب عدوه منك وساوسا تهذى بها فان اتفقا يعنى اذا عرفت جناس التركيب (فان اتفقا) اى لفظا المتجانسين اللذان احدهما مركب سواء كان الاخر مفردا كما عرفت او مركبا كما فى المثالين (فى الخط) ايضا (خص باسم المتشابه) كأنه بلغ فى الكمال بحيث قام به تشابه على قياس التسمية بالمماثل (كقوله) اى ابى الفتح البستى المنسوب الى بست بالضم بلد بسجستان (اذا ملك لم يكن ذاهبه) اى صاحب هبة (فدعه فدولته ذاهبه) الفاء الاولى جزائية والثانية سببية وذهاب الدولة كناية عن عدم بقائها (والا) اى وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب سواء تركب اللفظ الاخر اولا فى الخط (خص باسم المفروق) لافتراق اللفظين فى الخط ولافتراق اللفظين والخطين فى التشابه (كقوله) اى ابى الفتح (كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا) اى لا جام مأخوذ لنا اليلايم قد اخذ الجام وان كان تقدير الفعل العام اشيع (ما الذى ضر) الاستفهام انكارى اى لم يضره شئ (مدير الجام) من وضع الظاهر موضع المضمر وهو مقبول فى الشعر بلا نكتة ووجوب النكتة انما هو فى النثر (لو جاملنا) اى احسن عشرتنا ومن حسن هذا الجناس ان لا جام لنا يفيد نفى المجاملة فى اول السماع وهو صحيح فى هذا المقام وانما قلنا فى اول السماع لان اشتراط تكرار لا الداخلة على الماضى يرد كون لا جام لنا محمولا على الماضى فان قلت لا يصح قوله والا فمفروق لانه مفروق او مرفو لانه ان لم يتفقا فى الخط فان كان المركب مركبا من كلمتين فمفروق وان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة فمرفو كقول الحريرى ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهى الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه الصاب جمع صابه وهو شجر مر ووهم الجوهرى فى قوله الصاب عصارة شجر مر صرح بهذا التقسيم المصنف فى الايضاح فعبارة الكتاب بعيدة عن الصواب قلت ماذكره فى الايضاح تقسيم القوم وكأنه لم يرض به فى التلخيص واراد بكون احد اللفظين مركبا كونه لفظا موضوعا يدل جزء لفظه على جزء معناه لا مجرد ماركب مع الغير وان صار بعد التركيب لفظا مهملا كالمصاب الثانى ولم يلتفت اليه وليس فى مطعم صابه صورة الاعادة لان حسن التجنيس التام لكونه افادة فى صورة الاعادة او بنى مطع مهملا لا معنى له وكيف يعتبر فى السجع المهمل ولو اعتبر لكان فى المساق والساق تجنيسا تاما ولم يقل به احد لما فرغ من تفصيل اقسام التام شرع بقوله (وان اختلفا) فى تقسيم غير التام وجعله اربعة اقسام لان الجناس لا يجامع الاختلاف فى الامرين من الامور الاربعة المذكورة لبعد التشابه حينئذ فان قلت الاختلاف فى الاعداد يستلزم الاختلاف فى الهيئة بل فى الانواع ايضا فى مثل الساق والمساق قلت معنى الاختلاف فى الاعداد فقط انه بعد حذف الزائد لا يبقى اختلاف ثم كأنه تنبه لفساد جمع الهيئات فقال (فى هيئات الحروف فقط) اى مع الاتفاق فى الثلثة الباقية (سمى) التجنيس (محرفا) على صيغة المفعول من التحريف

وهكذا عند غير السكاكى فانه سماه فى المفتاح ناقصا ووجه التحسين فيه ان فيه اظهار امور مختلفة من مادة واحدة اوان فيه حسن الافادة الصرفة مع ابهام بعض الاعادة لان فيه ابهام الاشتقاق المشتمل على اعادة ماوالاختلاف قد يكون فى حرف واحد (كقولهم جبة) ثوب معلوم (البرد) بالضم ثوب مخطط (جنة البرد) بالفتح معلوم فالاختلاف فى حرف واحد هو الباء (ونحوه) فى ان الاختلاف فى حرف واحد (قولهم الجاهل امامفرط) اى مجاوز عن الحد (اومفرط) اى مقصر وليس له الحالة المتوسطة بين الافراط والتفريط ولما كان يتبادر الى الوهم ان الاختلاف فى هذا المثال فى حرفين اى الفاء والراء بسكون الراء المدغم ازال ذلك بالتنبيه اولا بقوله ونحوه والتعليل ثانيا بقوله (والحرف المشدد فى حكم المخفف) ووجهه على ماقال فى المفتاح انه حرف واحد فى الصورة الخطية ويلزم على هذا ان لايكون اذنب اسم تفضيل مشبعا واذنبوا فعل ماض جمعامذكرا من الجناس التام ويكون محرككرم ومحرم من الاحرار متجانسين تجنيسا تاما وهو بعيد وعلى ماقال الشارح المحقق انه يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كما فى الحرف الواحد فكأنه لم يرد الاكيفية ويلزم على كل تقدير كون محرك كهمل ومحرككرم متجانسين متفقين فى اعداد الحروف وماذكرنا من شرح كلامه اقرب مماذكره الشارح المحقق من ان معنى قوله ونحوه المماثلة فى كونه من التجنيس المحرف ودفع لما يتبادر الى الوهم من ان التجنيس مع اختلاف عدد الحروف وليس من قسم المحرف هذا ولايخفى ان قوله والحرف المشدد فى حكم المخفف كانه متمم للحكم السابق توطئة للحكم اللاحق من قوله (وكقولهم البدعة شرك الشرك) فان الشرك بالشين المشدد يقتضى ان يكون الاختلاف فى الحرفين بالحركة والسكون بان يكون المتحركان فى احد المتجانسين ساكنين فى الاخر والمقصود به التمثيل لكون المتحركين فى احدهما بالفتح مكسور اوساكنا فى الاخر او يقال يقتضى ان لايكون من التجنيس المحرف بل من الناقص والبدعة كالحكمة الحدث فى الدين بعد الاكمال اوما استحدث بعد النبى صلعم من الاهواء والاعمال والشرك محركة حبائل للصيد ومانصب للطير والشرك بالكسر اسم بمعنى الاشراك والمراد به الاشراك بالله (وان اختلفا فى اعدادها) اى الحروف بان تكون حروف احدهما اكثر من الاخر ولايكون اختلاف بينهما مع حذف هذا الزائد فى اللفظ (يسمى) الجناس (ناقصا) قال الشارح لنقصان التشابه للاختلاف فى العدد والهيئة والنوع وسماه السكاكى مذيلا (وذلك) ستة اقسام لانه (امابحرف واحد) وهو ثلاثة اقسام كما فصله بقوله (فى الاول) الخ واما باكثر وهو مثل ما لحرف واحد الا انه لم يذكر الاقسام واحدا (مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق) وذلك مبنى على ان المشدد حرف واحد والا فالمساق لايزيد على الساق (اوفى الوسط نحوجدى) اى بختى اورزقى اوعظمتى اوحظى (جهدى) بالفتح اى مشقتى وكون الجد انقص من الجهد كالساق والمساق اوفى الاخر (كقوله) اى ابى تمام (يمدون من ايدى) اى بعض ايد اذالحرب واعمال السيف لايكون الابيد فالماد للسيف ليس الاماد البعض ايديه فالاخفش ايضا مع تجويزه زيادة من فى الايجاب يرضى بجعلها زائدة هنا اذ لا داعى اليه فجعلها زائدة على مذهبه او تقديره بسواعد من ايد حفظا لمن عن الزيادة كما فعله الشارح ذهول عن معنى لطيف وعدول عن طريق حنيف وهبناه فى وقت شريف وماذكره الشارح مقابلا لتقدير المعطوف من انه للتبعيض مع انه فى تقدير سواعد من ايد ايضا للتبعيض اذالسواعد بعض الايدى

فكأنه مبنى على جعل من التبعيضية اسما وقد صرح به فى شرح الكشاف وقال هذا مما استخرجته (عواص) من عصاه بسيفة ضربه به ضربة بالعصا (عواصم) من عصم على حد ضرب بمعنى منع او وفى تمامه تصول باسياف قواص اى قواتل من قضى عليه قتله وهو انسب مما فى الشرح من انه قضى عليه حكم اى حاكمه بالقتل قواضب من قضبه بمعنى قطعه على حد ضرب بمعنى اسياف قواتل للاحياء قواطع للاشياء اياكانت خشبا او حجرا اوحديدا فلا يكون ذكر القواضب مستغنى عنه بالوصف بالقواتل وتكون الزيادة فى الاخر لعدم الاعتداد بالتنوين (وربما يسمى) قال المصنف اعنى الثالث (مطرفا) نقلا من الخيل الابيض الرأس والذنب وسائرهما مخالف فان آخره بخلاف الباقى فى كون اللفظ اعادة قال المصنف ووجه تحسينه انه يوهم قبل ورود اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هى الكلمة التى مضت وانما اتى بها للتأكيد حتى اذا تمكن اخرها فى نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك الفائدة بعد الياس منها هذا وفيه نظر من وجهين الاول ان توهم التأكيد ليس عاما لانه لا يشمل مثل قولنا اهم ايد عواص واعين عواصم اذ لا مجال لتوهم التأكيد فينبغى ان يحذف قوله وانما اتى بها للتأكيد والثانى ان اختصاص الوهم بالزمان السابق على ورود الاخر انما يتم فى مثل عواص عواصم واما فى عواصم عواص فالوهم باق بعد ورود الاخر فالاولى ان يقال قبل معرفة الاخر ووجه تحسين القسمين السابقين جمع الالفاظ المتناسبة فهما فى المحسنات اللفظية نظير مراعاة النظير فى المحسنات المعنوية وهذا الوجه يعم اقسام الجناس (واما باكثر) قد عرفت انه ثلثة اقسام كقسيمه ولم يذكر منه الا قسما سمى باسم لبيان اسمه (كقولها) اى الشاعرة وهى الخنساء ويقال لها خناس ايضا اخت صخر (ان البكاء) بالضم والكسر والثانى لكثرته فهو انسب هنا (هو الشفاء من الجوى) هو حرقة القلب والمراد مجرد الحرقة بقرينة قوله (بين الجوانح) اى الضلوع تحت الترائب مما يلى الصدر جمع جانحة (وربما يسمى) هذا الضرب الذى يكون باكثر من حرف فى الاخر (مذيلا) وجعل مطلق ما يكون الزائد فيه اكثر مرجع الضمير كما فى الشرح مما لا يوثق به وبعيد عن هذا الاسم وفى قوله وربما اشارة الى عدم اشتهار التسمية (وان اختلفا فى انواعها) اى فى جميع الانواع لا فى كل نوع كما كان المعنى كذلك فى الانواع يدل عليه قوله (فيشترط ان لا يقع) اى الاختلاف (باكثر) اى فى اكثر (من حرف) اذ لا يعد نصروا كل او ضرب وفرق متجانسين (ثم الحرفان) المختلف فيهما (ان كانا متقاربين) فى المخرج يسمى هذا الجناس مضارعا (وهو) اى الحرفان فالظاهر وهما فهو راجع الى الحرفين بتأويل وهو (اما) حرفاهما (فى الاول) بعيد جدا (نحو بينى وبين كنى) اى بيتى (ليل دامس) اى مظلم (وطريق طامس) اى بعيد جعل الليل لاظلامه حايلا بينه وبين بيته كالطريق فكما لا يرفع الطريق من البين لا يمكن الوصول فكذا ما لم يرتفع الليل الدامس لا يمكن الوصول (او فى الوسط نحو قوله) تعالى (وهم ينهون عنه وينأون) اى يبعدون (عنه او فى الاخر نحو) قوله عليه السلام (الخيل معقود بنواصيها) جمع ناصية وهى منتهى منبت شعر الرأس من جانب الوجه (الخير) الى يوم القيمة (والا) اى ان لم يكن الحرفان متقاربين فى المخرج (سمى لاحقا وهو) كهو ايضا اما فى الاول (نحو ويل لكل همزة) اى كاسر لاعراض الناس معتاد به (لمزة) اى طاعن فيها معتاد به لان بناء فعله للاعتياد (او فى الوسط نحو) قوله بعد (ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون) اى تتكبرون وهذا تنظير لا تمثيل اذ كما ان الهمزة والهاء مع عدم صحة ادغام احديهما فى الاخرى متقاربتان لكونهما حلقيتين كذلك الميم والفاء متقاربتان شفويتين وان لم يصح

ادغام احدهما في الآخرى ومثاله قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد (اوفى
الآخر نحو) قوله تعالى (فاذا جاءهم امر من الامن) الكلام فيه كالكلام في المثال السابق بل
اشد لان الراء والنون متقاربتان بحيث يدغم احدهما في الآخر وغفلة الشارح المحقق عنه
مع التعرض بالسابق عجيبة والمثال المطابق تلاف وتلاق اعتصم بالله فليس غيره من واق
(وان اختلفا في ترتيبها) اى ترتيب الحروف فقط (سمى تجنيس القلب) ولم يعده المفتاح من
اقسام الجناس بل جعله من القلب وهو ضربان لانه اما ان يعكس الترتيب من الآخر الى
الاول (نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه) هذا حل لقول الاحنف حسامك فيه
للاحباب فتح ورمحك منه للاعداء حتف (ويسمى قلب كل) واما ان لايكون كذلك (نحو
ماجاء في الخبر (اللهم استر عوراتنا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة (وامن روعاتنا ويسمى قلب
بعض) وان لم يخل حرف منه من تقديم وتأخير هكذا ذكره الشارح ولم يعثر على هذا التفصيل
الا من كلامه وكلام من تبعه ويحتمل كلام المصنف ان يراد بنحو حسامه فتح الخ مايكون في
جميع حروفه قلب سواء كان على الترتيب اولا وبنحو عوراتنا وروعاتنا مالم يكن القلب
الا في بعض حروفه وهذا اوفق بالتسمية بقلب الكل وقلب البعض (واذا وقع احدهما) اى احد
المتجانسين جناس القلب كذا فسره المصنف وتبعه الشارح المحقق وفي المفتاح خصه
بقلب الكل وظاهر عبارته انه اذا ولى احد القسمين من قلب الكل وقلب البعض (في اول
البيت والآخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجنحا) لان اللفظين كأنهما
جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى عن كفه في كل حال (واذا ولى احد المتجانسين)
اى جناس كان بقرينة العدول الى الاسم الظاهر ودلالة المثال (الآخر يسمى) الجناس
(مزدوجا ومكررا ومرددا نحو) قوله تعالى (وجئتك من سبإ بنبإ يقين) وقد يطلق
التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة سواء كان بينهما جناس لفظي اولا والمراد
التوافق مع قطع النظر عن الاعجام ويسمى تجنيس تصحيف وتجنيس خط ومنه قول المفتاح
في التجنيس اللاحق انه اذا اتفق المتجانسان كتابة يسمى تجنيس تصحيف ولما لم يخص
هذا تجنيس اللاحق كما اوهمه عبارته لم يلتفت اليه المصنف ولم يذكره في التجنيس اللاحق
ومن غرايب ذلك ما كتبه امير المؤمنين على رضى الله عنه الى معوية حين تمرد عن طاعته
عزك غرك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهتدى بهدى فاجابه معوية
بقوله على قدرى على قدرى ففى كلام معوية الجناس اللفظي مع الخطي وقد يعد في هذا
النوع مالم ينظر فيه الى الحروف فانفصالها فيعد متى نعود مجانس مسعود و يعد المستنصرية
جنة مجانس المسى بضربة حية واستنصح ثقة مجانس ايش تصحيفه ومجانس اثبت
بتصحيفه قيل لفاضل استنصح ثقة ايش تصحيفه قال اثبت بتصحيفه وفي المفتاح ومن التجنيس
مايسمى مشوشا وهو مثل البراعة والبلاغة قال الشارح المحقق في شرح المفتاح وجه
كونه مشوشا انه يوهم كونه مطرفا لاختلاف المتجانسين بحرفين قريبي المخرج وليس به
لعدم اتفاقهما في صورة الخط وكونه تجنيس خط لاتفاق العين والعين في الخط وليس به
لاختلاف الراء واللام في الخط وهو سهو من قلم الناسخ اذ لم يشترط في المطرف الاتفاق
في الخط بل هو مجرد قرب المخرج وقال الشريف المحقق ليس بمطرف لعدم اجتماع الحرفين
القريبي المخرج وهو ايضا سهو لانه لم يشترط في المطرف اجتماع الحرفين وقيل لو اتحد
عينا الكلمتين فكان تجنيس تصحيف ولو اتحد لاما هما لكان مضارعا فلما تجاذبت
الصنعتان صار مشوشا ولما لم يكن كلام المفتاح هنا ظاهر المعنى لم يلتفت اليه المصنف ويمكن

ان يقال اراد بالتجنيس المشوش مايكون بين صورتى كتابة المتجانسين تقارب كما فى البلاغة والبراعة فانه لواتصل الالف بالراء لالتبست باللام ولوانفصلت عن اللام لالتبس اللام بالراء قال الشارح المحقق ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهوان لايظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله للشيخ لحية فرعونية سلط الله عليها موسى حلقت لحية موسى باسمه و بهرون اذا ماقلبا (و يلحق بالجناس شيآن احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق) عدل عن عبارة المفتاح وكثيرا مايلحق بالتجنيس الكلمتان الراجعتان الى اصل واحد بالاشتقاق لما فيه من المسامحة لان اللاحق ان يجمع الاشتقاق اللفظين لانفس الكلمتين ولانه لايشمل القول والقائل لانهما لايرجعان الى اصل واحد بل القائل يرجع الى القول ثم المتبادر من الاشتقاق الصغير فلذا فسره الشارح المحقق بتوافق الكلمتين فى الحروف الاصول مرتبة مع الاتفاق فى اصل المعنى لكنه ترك قيد الترتيب فى الحروف الاصول فى المختصر فجعل تعريفه شاملا للاشتقاق الكبير مثل جبذ وجذب فكأنه وجد فى كلامهم ماأوجب التعميم لكن تعريفه يوجب عدم الامتياز بين المشتق والمشتق منه فالتعريف الصحيح رد كلمة الى كلمة توافقها فى الحروف الاصول واصل المعنى وينبغى ان يراد باصل المعنى ان مالابد منه التوافق فيه لابقى التوافق فى خصوص المعنى اذ المضرب مصدر امستثنى من الضرب مع توافقهما فى خصوص المعنى ولايخفى ان بين قال وقال مصدر اجناس فيلزم كون المتجانسين ملحقين بهما ويمكن دفعه بان يقال وقال توافقتى توافقا فى انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها فن هذه الحيثية هما متجانسان وتوافقا فى الاشتقاق فن هذه الحيثية من الملحقات بقى انه يلزم ان لايكون بين الصحبة والصحابة حسن جناس الاشتقاق مع انه لا يسقط عن درجة الضرب والمضرب (نحو فاقم وجهك للدين القيم) فانهما مشتقان من القيام وهو الانتصاب والقيم المستقيم المعتدل لاافراط فيه ولاتفريط اوالقيم لمصالح العباد اوعلى الاديان الشايعة بالشهادة بصحتها (و الثانى ان يجمعهما) اى اللفظين (المشابهة وهى) اى المشابهة فى هذا المقام فى الاصطلاح (مايشبه الاشتقاق) اى توافق يشبهه فان قلت لافائدة لقوله (وليس باشتقاق) لان مشابه الشئ لايكون اياه قلت لعله رد لمن حمل قولهم المشابهة على الاشتقاق فضمير ليس للمشابهة لا لمايشبه حتى يكون لغوا وتذكيره لتذكير الخبر فاعرفه فانه من الملهمات والمراد بشبه الاشتقاق مايتوهم فى بادى النظر اشتقاقا ولم يكن (نحو قال انى لعملكم من القالين) اى قال لوط لقومه فان قال وقالين ممايتوهم فى بادى النظر انهما من القول ويضمحل بادنى تأمل ويظهر ان قالين من القلا كالى بمعنى الترك فان قلت قالين وقال كجوى وجوانح فيكون بينهما تجنيس مذيل قلت فليكن من هذه الحيثية ومن حيث شبه الاشتقاق لاحقا بالمتجانسين وقد عرفت نظيره (ومنه) اى من الضرب اللفظى من الوجوه المحسنة (رد العجز) هو فى المشهور هنا كعضد وهو فى اللغة على خمس لغات كفلس وقفل وعلم وكتف (على الصدر) اى اعلى مقدم الشئ فرد العجز على الصدر انما يتحقق فيما وقع احد اللفظين فى صدر البيت اوالمصراع واما اذا وقع فى حشو المصراع الاول اواخره اوحشو الثانى فلالانه لم يرد العجز على اعلى مقدم الشئ لاالمصراع ولا البيت فما فى الشرح ان المص لم يلتفت الى ما فى حشو المصراع الثانى كما التفت اليه المفتاح لانه لاصدارة لحشو المصراع الثانى فيه ضعف لانه لاصدارة لما فى حشو المصراع الاول واخره ايضا فالوجه ان حسن رد العجز على الصدر انه اعادة فى صورة الافادة اوافادة فى صورة الاعادة لانه فى التكرار اعادة فى صورة الافادة اذ الشايع

في التكرار التوالي فاذا فصل بين المتكررين اوهم الافادة وفي غير المتكررين تشابه اللفظ يوهم الاعادة فالافادة في معرض الاعادة كما في حشو المصراع الثاني من المتكررين بلا فصل من العجز لا حسن له واما اذا وقع فصل فهو كالباقي ولا خفاء في حسن غير المتكررين نعم بقي الكلام في انه هل هنالك في غير المتكررين تحسين سوى تحسين الجناس فتأمل وظاهر كلام المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فرده المص بقوله (وهو في النثر) ولاشتماله على الرد صار اهم فقدم (ان يجعل احد اللفظين المكررين) اراد به ما يتحد معناهما في اتحاد اللفظ لان فيهما كمال التكرار فلا يعدان بتصرف اللفظ اليه وكل منهما مكرر بالنسبة الى الاخر فيصح وصفهما بالتكرير المبني للفاعل او المبني للمفعول والمشهور هنا صيغة اسم المفعول (او المتجانسين) اي جناس كان (او الملحقين بهما) اي الملحق كان (في اول الفقرة) بالفتح او الكسر وقد عرفتها في بحث الارصاد فلذا لم يتعرض لبيانها او اللفظ (الآخر في اخرها) اي الفقرة فيكون اربعة اقسام اشار اليها بالامثلة الاربعة بخلاف رد العجز على الصدر في الشعر فانه ستة عشر قسما لانه يجوز ان يقع فيه احد اللفظين في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني وليس هنا الا فقرة فليس الا صدر وعجز نعم يتصور له ثمانية اقسام على اعتبار السكاكي من جواز وقوع احد اللفظين في حشو المصراع الثاني فانه يجوز وقوعه في حشو الفقرة وفيه بحث لانه يجوز ان يعتبر الاقسام الشعرية كلها في النثر في فقرتين بان يكون احد اللفظين في صدر الفقرة الاولى او حشوها او اخرها او صدر الفقرة الثانية والاخر في اخر الفقرة الثانية فانه في التجنيس كما يقع في بيت فتقول يخشى الناس ورضاهم والله احق ان يرضاه ويشاهد كمال قدرته وعلمه وتخشاه ثم تخصيص هذه الصنعة بالمسجع والموزون لا وجه له بل ينبغي ان تحسن كل كلام الا ان يقال الحسن الزائد على الجناس انما يتصور فيما يقتضي ايراد المتجانسين مثلا مزيد قدرة و تصرف وذلك في الشعر الذي يكون المنطق فيه في مضيق وكذا المسجع لا في كل كلام بقي انه ينبغي ان يكون محسنا في كلام التزم فيه الموازنة لانه كالسجع يجعل باعة البيان قاصرة فمثال اللفظين المكررين قوله (نحو) قوله تعالى (وتخشى الناس والله احق ان تخشاه) ولا يمنع ضمير المفعول كون يخشى في الاخر لانه بمنزلة الجزء من اللفظ (و) للمتجانسين قوله (نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل) الاول من السؤال والثاني من السيلان وضمير دمعه الى السائل في المشهور ويحتمل الرجوع الى اللئيم وهو ابلغ في ذم اللئيم حيث لا يطيق السؤال وللقسم الاول من الملحقين بالمتجانسين قوله (نحو) قوله تعالى (استغفروا ربكم انه كان غفارا) وللقسم الثاني قوله (نحو) قوله تعالى (قال اني لعملكم من القالين وفي النظم) عطف على قوله في النثر (ان يكون احدهما) الخ عطف على ان يكون الخ والاولى ان يعيد المسند اليه بعد حرف العطف ولا يخفى وجهه على من يعرف نحوه فلا يكن من المخبين والمراد باحدهما احد اللفظين بالتفصيل المذكور (في اخر البيت و) اللفظ الاخر (في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع (الثاني) فهذه اربعة مواضع نضربها في الاقسام الاربعة يصير ستة عشر الا ان المصنف لم يورد من شبهة الاشتقاق الا مثالا واحدا لما عدم الظفر او للاكتفاء بامثلة الاشتقاق كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد اما عدم الظفر فلانه جعل من الامثلة قول الحريري فشغوف بايات المثاني ومتصل به قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عاني فيعد غاية البعد ان يقال لم يظفر بهذا المثال لشبه الاشتقاق واما الاكتفاء

فلان الاكتفاء بامثلة قسم عن امثلة قسم اخر بعيد فالوجه ان يقال جعل الملحقين بهما قسما فاكتفى بايراد اربعة امثلة لكل قسم الا انه زاد مثالا واحدا في قسم وكلامه في الايضاح واضح في انه جعل الملحقين بالجناسين قسما واحدا وانه لا يزيد الا تمثيل اثني عشر قسما غايته انه ربما ذكر مثال بعض الاقسام ثم ذكر لكل قسم من الاقسام المذكورة في التعريف اربعة امثلة على طبق اقسام هذا القسم في ذكر الامثلة نشر على ترتيب اللف الا انه زاد للقسم الاخر مثالا للمكررين الاربعة الاول وللمتجانسين الاربعة بعدها وللملحقين الخمسة الباقية (كقوله سريع الى ابن العم يلطم) اي يضرب باكف المنتوحة (وجهه وليس الى داع الندى) اي العطا (بسريع وقوله) اي قول صمة على وزن همة بن عبد الله القشيري (تمتع) خطاب لصاحبه يدل عليه البيت السابق (من شميم) هو مصدر كالشم (عرار) هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة (نجد) ما خالف الغور من بلاد العرب ويسمى الغور تهامة (فما بعد العشية من عرار) من زائدة في اسم ما اللفظ خبره والمعنى تاسف (وقوله) اي ابي تمام (من كان بالبيض) جمع بيضاء (الكواعب) جمع كاعبة وهي الجارية حين يبدو ثدياها للنهود والارتفاع (مغرما) كمحسن من الغرام جاء بمعنى اسير الحب والمولع بالشيء وكلاهما هنا حسن (فما زلت بالبيض) جمع ابيض كناية عن السيوف المصقولة المحددة (القواضب) اي القواطع (مغرما) يعني كان لذة الناس بمخالطة الحبايب الحسان الذي بمخالطة السيوف القواطع واوجل على اني اولعت بالبيض القواطع في ايدي الشجعان القواضب على كن اولع بالبيض الكواعب فاستقبلها لا محالة كاستقبال الناس البيض الكواعب كان ابلغ في وصف شجاعته (وقوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها) فاعل ان لم يكن ضمير راجع الى التعريج الذي ضمن قوله الما في البيت السابق اياه بقرينة تعديته بعلى وهو يتعدى بالباء يقال الم به اي نزل والبيت السابق الما على الدار التي اووجدتها بها الملها ماكان وحشا مقيلها اي محل القيلولة فيها وهي النوم في القائلة اعني نصف النهار يعني ماكان خاليا مقيلها وهذا كناية عن تنعم اهلها وشرفهم لان اهل الثروة من العرب يستريحون بالقيلولة بخلاف اهل المهنة فانهم في القائلة مبتلون بالسعي والشغل وتقدير الما على الدار الما معرجين على الدار والتثنية لتعدد الأمور والضمير للتعريج وحينئذ يكون معرج ساعة خبرا كال الظهور بخلاف ما اذا كان الضمير الالمام كما شرحه الشارح فانه مع الابهام والمعرج على وزن اسم المفعول هنا بمعنى التعريج وهو الاقامة اوحبس المطية على المنزل وقليلا صفة مؤكدة للتعريج لافهام القلة من الاضافة الى الساعة قبل ذكر قليلا لا محالة ولا مجال لتقييد التعريج بالصفة قبل تقييده بالاضافة حتى يكون كل من الوصف والاضافة تقييدا كما ذكره الشارح وقوله نافع خبر ان وقليلها فاعله ولا يجوز كونه مبتدأ خبره نافع كما جوزه الشارح لانه يلتبس مع التأخير بالفاعل فيجب التقديم كما في زيد قام ولا ينفك جواز الامرين في ما قام زيد لان تجويز كون زيد مبتدأ مع التأخير والالتباس لانه تعارض الالتباس كون قائم مبتدأ اضطراريا فالكون في سعة من الابتداء بجوز فيه كون زيد مبتدأ فلا يتم قياس مانحن فيه عليه وضمير قليلها للساعة بتقدير مضاف اي قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح والاقرب ان يكون للتعريج بتأويل الاقامة هذا وفي المثال بحث اذلابد من بيان فرق بينه وبين او اختصرتم حتى يصح جعل اختصرتم في حشو المصراع وجعل قليل في قليلها في الاخر دون الحشو (وقوله دعاني) تثنية دع بمعنى اتركاني (من ملامكما) اللام مصدر

كالملامة (سفاها) بالفتح خفة العقل ونقيضه (فداعى الشوق) الفاء للتعليل (قبلكما دعانى) فعل من الدعاء والجناس بين دعانى ودعانى جناس التركيب لكونهما مركبين ولواردت تطبيقه على كون الجناس المركب بين مفرد ومركب لاغير فاجعل الجناس بين دعا ودعا وكونه فى اخر البيت ككون قبليها فى اخره وقدم الكلام عليه و يحتمل ان يكون البيت من قبيل المكررين بان يكون قبلكما خبر داعى الشوق اى داعى الشوق كان قبلكما ويكون دعانى فى اخر البيت تكرارا الاول لكن ما حمله عليه المصنف ابلغ لما فى المفتاح والاحسن فى هذا النوع ان لا يرجع الصدر والعجز الى التكرار (وقوله) اى الثعالبى (واذا البلابل) جمع بلبل وهو الطائر المعروف (افصحت) اى تكلمت بالفصاحة فالباء فى قوله (بلغاتها) صلة افصحت بمعنى تكلمت كانه فى تكلم بالشئ اصله تكلم او هو من افصح الصبح اى ظهر والباء للتعدية اى اظهرت لغاتها وجعلها متكلمة بلغات متعددة لاختلاف نغماتها (فانف البلابل) جمعه الشارح المحقق جمع بلبال بمعنى الحزن لكن القاموس جعله كالبلبلة والبلبال بمعنى شدة الهم والوسواس وبالجملة المراد نفى بلابل حدثت من افصاح البلابل لان الصوت اللطيف يحرك احزان الهوى (باحتساء) اى الشراب (بلابل) جمع بلبل وهو من الكوز قناته التى يصب منها الماء او جمع بلبلة وهو الكوز الذى فيه بلبل الى جنب رأسه والمقصود نفى توله الحزن بشرب الخمر كثيرا والمقصود بالتمثيل هو ابلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثانى فليس مما قصد به التمثيل وان كان من هذا الباب عند السكاكى لانه ليس منه عند المصنف على انه لم يذكر المثل به هناك لكن فيه رد لما ذكره الشارح المحقق فى شرح المفتاح من انالم نظفر بامثلة ما يكون الكلمة الاخرى فى حشو المصراع الثانى فى شئ من الصور (و قوله) اى الحريرى يصف اهل البصرة بان منهم الصالحين المشغوفين بتلاوة القرآن والتأمل فيها ومنهم اهل النشاط المفتونين بالات النشاط هذا هو الظاهر ويحتمل ان يكون تفصيلا لاهل الحق من سكانه بان منهم الزهاد المشغولين بالقرآن ومنهم اهل الوجد المفتونين بالاصوات الطيبة كما هو شأن اهل الوجد فالفاء فى قوله (فمشغوف) للتفصيل (بايات المثانى) هو القرآن او ماثنى منه مرة بعد مرة او من الحمد الى براءة او كل سورة دون الطوال وفوق المفصل او سورة الحج والقصص والنمل والعنكبوت والانفال ومريم والروم و يس والفرقان والحجر والرعد وسبأ والملائكة وابراهيم وص ومحمد ولقمن والغرف والزخرف والمؤمن والسجدة والاحقاف والجاثية والدخان والاحزاب ومن اوتار العود الذى بعد الاول واحدها مثنى كذا فى القاموس (ومفتون) اى محروق اسم مفعول من الفتن بمعنى الاحراق او بمعنى المعجب من الفتن بمعنى الاعجاب بالشئ او مجنون من الفتن بمعنى الجنون (برنات) جمع رنة على وزن جنة بمعنى الصوت (المثانى) قد علمت (وقوله) اى القاضى الارجانى والارجان من بلاد فارس (املتهم) اى كنت راجيا منهم (ثم تاملتهم) اى تفكرت فيهم (فلاح) اى اظهر (ان ليس فيهم فلاح) اى فوز ونجاة فقد افاد باستعمال ثم انه كان على الخطأ مدة مديدة لعدم التأمل وباستعمال الفاء انه ظهر بادنى تأمل فتأمل (وقوله) اى البحترى (ضرايب) جمع ضريبة بمعنى الطبيعة وهو المراد هنا وبمعنى المثل وهو المراد ثانيا وكلاهما مشتقان من الضرب اما الاول فمن الضرب بمعنى الصيغة يقال درهم ضرب اى مصوغ والطبيعة ما صيغ الشئ عليه او من الضرب بمعنى الخلط يقال ضرب الشئ بالشئ خلط به وطبيعة الشئ ما خلط به وتمكن فيه واما الثانى فمن الضرب بالقداح واصله المثل فى ضرب القداح (ابدعتها فى السماح) بالفتح مصدر سمح ككرم (فلسنا نرى)

علی صیغة المعروف معروف فامابمعنی الابصار وقوله (لك) متعلق بقوله زی وفیها حال من ضربنا مفعول زی قدمت علیه لبکارته واما بمعنی العلم وقوله فیهما مفعوله الثانی قدم للاهتمام به والابلغ ان یکون زی مجهول بمعنی نظن (وقوله اذالمرء لم یخزن) ای لم یخزن من حد ضرب ٣ (علیه لسانه فلیس علی شیء) الظاهر علی نفس مما یخص ذوی العقول الا ان یراد بقوله (سواه) سوی سره (بخزان) صیغة مبالغة من الخزانة ولا یخفی ان المقام یقتضی المبالغة فی النفی لا نفی المبالغة فی الخزانة فیجب جعل مبالغة الخزان للنفی کما فعل فی قوله تعالی وما انا بظلام للعبید (وقوله) ای ابی العلاء (او اختصرتم من الاحسان زرتکم والعذب یهجر للافراط فی الخصر) بالمعجمة والمهملة والتحریك البرد وبکسر العین البارد وفی البیت حسن التعلیل (وقوله فدع الوعید فما وعیدك ضاری) الضیر الضرر (اطنین صوت اجنحة الذباب یضیر وقوله) ای ابی تمام فی مرثیة محمد بن نهشل حین استشهد (وقد کانت البیض القواضب فی الوغی) بالمعجمة الحرب (بواتر) قواطع فهی الان من بعده البتر جمع ابتر بمعنی مقطوع الفائدة یعنی لم یبق بعده من یستعملها استعماله او استعمالا من یستعمله فی متابعته وقد بقی من الملحق ثلثة امثلة من شبه الاشتقاق وقد اسلفنا واحدا منها فالاول من الباقین مثل قول الحریری ولاح یلحی علی جری العنان ای ملهی فسحقا له من لائح لاح فالاول ماض یلوح والثانی اسم فاعل من لحاه بمعنی شتمه والثانی مثل قول الاخر لعمری لقد کان الثریا مکانه ای منزلة من غایة الرفعة فمکانه خبر کان والابلغ جعله ظرفا ای کان الثریا فی مکانه وکان منزل الثریا منزلة یسکن فیه الثریا لخدمته ثراء بالفتح ای غناءفاضحی الان مثواه فی الثری فی الممدود وادی من الثروة والمقصور یأتی (ومنه السجع) فی القاموس هو الکلام المقفی او موالاة الکلام علی روی جمعه اسجاع وکذا الاسجوعة بالضم وجمعه الاساجیع وقد یطلق علی نفس الکلمة الاخیرة کما هو ظاهر الکلام الذی نقله من السکاکی (قیل هو تواطؤ الفاصلتین) من النثر قرآنا کان او غیره علی حرف واحد فقوله قیل هنا عدیل لقوله وقیل لا یقال فی القرآن اسجاع الخ ولقوله وقیل غیر مختص بالنثر وکلام الشارح المحقق فی هذا المقام یدل علی ان الفاصلة یخص النثر فح لا یحتاج الی قوله من النثر لکن ذکر الفاصلة فی تعریف الموازنة مع شمولها النثر والنظم یوجب التقیید (وهو معنی قول السکاکی وهو فی النثر کالقافیة فی الشعر یعنی کون السجع مختصة بالنثر معنی قول السکاکی هذا وبهذا اندفع ان کلام السکاکی یدل علی کون السجع نفس الکلمة الاخیرة من الفقرة دون تواطؤ الفاصلتین کما ذکره الشارح ولا یحتاج الی ماذکره من التکلف من انه اراد انه معنی قول السکاکی ومضمونه لا صریحه فانه اذا علم ان السجع لا بالمعنی المصدری بمنزلة القافیة علم ان السجع بالمعنی المصدری کالتقفیة والقافیة علی ما فی القاموس اخر کلمة فی البیت او اخر حرف فیه الی اول ساکن یلیه مع الحرکة التی قبل الساکن او الحرف التی یبنی علیها القصیدة هذا کلامه وجعل الشارح من المذاهب اخر حرف الی اول ساکن یلیه مع متحرك فبله جعل السکاکی الترصیع من جهات الحسن کالسجع والملحق جعله من اقسامه حیث قال (وهو مطرف) علی صیغة المفعول من التفعیل وهو الحدیث من المال سمی به لان الوزن فی الفاصلة الثانیة حدثت ولیس الوزن الذی کان فی الفاصلة الاولی (ان اختلفتا) ای الفاصلتان (فی الوزن) العروضی لا التصریفی الا تری ان الکوثر وقوله وانحر مخالفتان فی الوزن التصریفی مع انهما جعلا مما لم یختلفا فی الوزن (مالکم لا ترجون لله وقارا وقد خلقکم اطوارا) فالوقار والاطوار مختلفان والوقار بالفتح بمعنی التوقیر کالکلام بمعنی التکلیم

٣ ای من باب ضرب حاشیه

اى مالكم لاتأملون توقير الله من عبده فلا تبدونه لهذا الرجاء اولا تنقادون من عبده
والاطوار جمع طور كثير بمعنى المرة اى وقد خلقكم مرات اذجعلكم اولا عناصر
ثم مركبات تغذى الانسان ثم اخلاطا ثم نطفا ثم علقا ثم عظاما ولحوما
ثم انشأكم خلقا آخر (والا) اى وان لم يختلف الفاصلتان فى الوزن (فان كان
ما فى احد الفقرتين) من الفاظ سوى الفاصلة فان اشتراط المماثلة فيها مذكور
قبل فلا معنى لدرجة فى هذا الاشتراط فاحفظه فانه سينفعك (اوكان اكثره مثل
مايقابله) اى يقابل ما فى احدى الفقرتين او اكثره ولا يصح رجوع الضمير الى ما فى احدى
الفقرتين كما فى الشرح فاعرفه (من الفقرة الاخرى فى الوزن والتقفية) مجاز عن التوافق
فى الحرف الاخر (فترصيع) نقلا من التحلية اوالنشاط والمناسبة ظاهرة (نحو يطبع) اى
يعمل يقال طبع السيف والدرهم والجرة من الطين عملها (الاسجاع) المراد به الكلمات
المقفيات (بجواهر) جمع جوهر وهو كل حجر يستخرج منه شئ ينتفع به واضافته (الى لفظه)
اضافة المشبه به الى المشبه وافراد اللفظ فى موضع ارادة المتعدد كونه فى الاصل مصدرا
(و يقرع)يدق (الاسماع) جمع سمع وهو ان كان مصدرا يصح افراده مع ارادة المتعدد
قال الله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم الا انه اوجب الاسجاع
جمعه (بزواجر وعظه)افرده لكونه مصدرا ونعم المثال فى الترصيع لجميع ما فى الفقرة الاولى
عماله مقابل فى الثانية يوافق مقابله فى الوزن والتقفية واما فهو عما لا يقابله شئ من الثانية
ولو بدل الاسماع بالسمع اوالزواجر بالزاجر لكان مثالا لموافقة الاكثر فلسهولة تحصيل
المثال اللاكثر لم يذكر له مثالا (والافتواز) اى ان لم يكن جميع ما فى احدى الفقرتين مثل
مايقابله من الاخرى او اكثره مثل مايقابله من الاخرى وذلك اقسام احدها ان لايكون لما فى
احدى الفقرتين مقابل لما فى الاخرى لعدم كون ذكر الكلمات فيهما على نمط واحد كموصوف
وصفة فى قوله تعالى فيها سرر مرفوعة وفعل وفاعل ومعطوف فى حصل الناطق
والصامت على ما يشاهد من الامثلة من انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر وثانيها
ان يكون لكن يكون جميعه او اكثره مخالفا لما يقابله من الاخرى فى الوزن والتقفية جميعا وجعل
الشارح المحقق قوله (فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة) مثاله و يتجه عليه ان هناك
ليس الاكثر ولا الجميع مخالفا بل المخالف والموافق متساويان اذ كلمة فيها كلمة فهو فى مثال
الترصيع وقد انكشف لك الجواب عنه بما وعدنا لك نفعه فاعرف موضع النفع فهو مثال
لما خالف فيه جميع ما فى احدى القرينتين ما يقابله من الاخرى نعم هناك قسم اخر لم يتعرضوه
وهو ان يكون المخالف والموافق متساويين وثالثها بل رابعها المختلفان فى الوزن فقط
نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا وخامسها المختلفان فى التقفية فقط نحو حصل
الناطق اى المال الظاهر والصامت اى المال المخفى وهلك الحاسد والشامت قال ابن الاثير
من شرائط حسن الاستعارة ان يكون كل واحدة من الفقرتين دالة على معنى والا لكان
تطويلا كقول الصابى الحمد لله الذى لاتدركه الاعين بلحاظها *ولا تحده الالسن بالفاظها*
ولا تخلقه العصور بمرورها *ولا تهرمه الدهور بكرورها* والصلوة على من لا يرى للكفر
اثرا الاطمسه ومحاه *ولا رسما الاازاله وعفاه* اذ لافرق بين عدم اخلاق مرور العصور وعدم
اهرام كرور الدهور ولابين محو الاثر وعفو الرسم هذا فى الملازمة المستفادة من قوله
والالكان تطويلا بحيث يجوزان يكون داع الى التكرار فيكون اطنابا وكأنه لذلك لم يلتفت
اليه المصنف (قيل احسن السجع ما تساوت قرائنه) فى كون السجع المطرف اوالمتوازى

المتساوى القرائن احسن من الترصيع الغير المتساوى القراين نظر وكأنه اريدان احسن السجع باعتبار تساوى القراين وتفاوتها ماتساوت قراينه (نحو فى سدر مخضود) اى اى لاشوك له اومثنى اغصانه من كثرة حمله (وطلح) هو شجر موز (منضود) نضد حمله من اسفله الى اعلاه (وظل ممدود) منبسط لايتقلص ولايتفاوت وبعد فيه نظر لان من موجبات حسن السجع قصر قرائنه حتى قال ابن الاثير واحسن السجع ماكان قصيرا وهو مايكون من لفظين الى عشرة ومازاد فطويل وغايته من خمسة عشر لفظا ومن الطويل مايقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنى عشر واحسن القصير ماكان على لفظين فلا يصح ترجيح المتساوى القرائن على متفاوتها مطلقا الجواز ان يكون المتساوى من السجع الطويل والمتفاوت من القصير والتحقيق ان كلا من الترصيع والقصر والتساوى من موجبات الحسن فكل مااجتمع فيه جهات الحسن او كثرت فيه فهو احسن وكل ماانفرد فيه جهة حسن فهو احسن من اخر من وجه (ثم ماطالت قرينته الثانية) نبه بكلمة ثم على كثرة رجحان التساوى على التفاوت والمراد بالطول الطول اللغوى بالنسبة الى الفقرة الاخرى كما لايخفى والمراد طول لايخرجه عن الاعتدال صرح به ابن الاثير (نحو والنجم اذا هوى) اى سقط (ماضل صاحبكم) اى الرسول (وماغوى او قرينته الثالثة) بشرط ان لايزيد على الثانية والاولى معا كثيرا فان الاولين يحسبان فى عدة واحدة صرح به ابن الاثير قال المصنف وقد اجتمعا اى طول الثانية والثالثة فى قوله تعالى والعصر ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر هذا فتأمل (نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه) اى ادخلوه (ولايحسن ان يولى) من الايلاء (قرينة اخرى) مفعول ثان للايلاء والاول قرينة بانت عن الفاعل (اقصر منها كثيرا) وفيه رد على ابن الاثير من وجهين حيث جعل قصر الثانية مطلقا عيبا فاحشا بتقييد القصر بالكثرة وتعبير العيب الفاحش لانفى الحسن (والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز) اى بناء السجع على سكون العجز اى الحرف الاخر من الفاصلة اذ الغرض من السجع وهو الازدواج لايحصل الا بالبناء على السكون وذلك السكون اعم من ان يكون فى الفاصلة من اصل وضعها كما فى دعا تثنية امر ودعا فعلا ماضيا او يحصل بالوقف ولذا قال مبنية على السكون ولم يقل مبنية على الوقف ومما لاينبغى ان يذهب عليك انه لولم يوقف على الفاصلتين المختلفتين الاعراب لايخرج الكلام به عن السجع لصدق تعريف السجع عليه وهو تواطؤ الفاصلتين على حرف وانما يفوت الغرض منه فما وقع فى عبارة الشارح من انه لو اعتبر الحركة لفات السجع مسامحة وواضحة مافى عبارة الايضاح انه يفوت غرض السجع (كقولهم مابعد مافات وما اقرب ماهوات) لان مافات وان كان من قريب فلا يمكن ان يدرك وماهوات يدرك وان بعد ولذا قال خير الثقلين انا والساعة كهاتين واشار الى اصبعيه المباركتين السبابة والوسطى هذا وقد خالف فات وآت فى الحركة لكن يحصل غرض السجع بالوقف لايقال يمنع عن السكون التقاء الساكنين على غير حده لانا نقول هو مغتفر فى الوقف كما عرف فى موضعه (ولايقال فى القرآن اسجاع) اى لايحكم هذا الحكم او لايستعمل فى شان القرآن الاسجاع (بل) يقال (فواصل) فيه بحث اذ لايفيد الفواصل فائدة الاسجاع لانها اعم من الاسجاع والاعم لايفيد معنى الاخص الا ان يتكلف ويقال اراد انه يقال فواصل متوافقة فى الاعجاز قال الشارح المحقق وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لايقال الفواصل الا لها يدان قوله فواصل يدل على ان المراد بالاسجاع فى قوله ولايقال فى القرآن اسجاع هو الكلمة الاخيرة اذ لايقال

الفواصل الالهايعنى لايطلق الفاصلة على المعنى المصدرى حتى يحتمل الاسجاع المذكور
فى مقابلتهامعناها المصدرى قيل وجه نفع اطلاق السجع على القرآن انه فى الاصل هدير
الحمام وقيل عدم الاذن الشرعى ورد الشارح الثانى بان اطلاق الاسم على القرآن واجزئه
ليس توقيفيا انما التوقيف اسماء الله تعالى ويمكن تصحيحه بانه اراد هذا القايل ان اطلاق
اسم موهم لما لايليق به تعالى لايصح الا باذن الشرع كاطلاق يد الله وامثاله (وقيل) السجع
(غير مختص بالتنزيل) يجرى فى النظم ايضا (ومثاله من النظم) قول ابى تمام (تجلى به
رشدى واثرت به يدى) ثرى كرضى معناه كثر ماله كاثرى (وفاض به ثمدى) بالكسر الماء القليل
فى الاصل واريد به هنا المال القليل كذا ذكره الشارح فى المختصر وفى القاموس الثمد بالفتح
ويحرك وككتاب الماء القليل لامادة له وفى الديوان ايضا جعله بالفتح ومثله فى الصحاح (واورى
به زندى) ورى الزند كوعى وولى وريا ورية خرجت ناره واوريته ووريته واستوريته فمعنى
اورى به زندى انه خرجت ناره بمجىء افعل بمعنى فعل وقال الشارح الهمزة للصيرورة اى صار
ذاورى وهو ايضا قول بالقياس اذ لم يثبت كتب اللغة اورى بمعنى الصيرورة ولك ان تجعله بمعنى
الاخراج اى به اخرج زندى ناره من نفسه ومنهم من صحفه وجعله متكلم مضارع الافعال
والرواية وظاهر الدراية خلافه وضماير به للنصر الممدوح المذكور فى البيت السابق وهو
قوله ساجد نصرا ما حييت اى مادمت حيا واننى لاعلم ان قد جل نصر من الحمد (ومن
السجع على هذا القول) يعنى القول بعدم الاختصاص (مايسمى التشطير) تعريف
السجع على ماسبق يصدق على التشطير لان التشطير توافق الفاصلتين من النثر على
حرف واحد اذ كل بعض من المصراع نثر فلا اختصاص للتشطير بمن جعل السجع
فى الشعر ايضا ولو لم يجز السجع فى الشعر اصلا عند صاحب هذا التعريف لكان تعريفه
مختلا (وهو جعل كل من شطرى البيت سجعه) اى كلاما مقفى على ماعرفته من معانى
لفظ السجع فلا حاجة الى تقدير الكلام بمسجوعا سجعه اوجعل السجعة من اطلاق
اسم الجزء على الكل على مافى الشرح على ان السجع المتعدى الذى يشتق منه المسجوع
لم يعرف (مخالفة لاختها) اى مثلها واطلاق الاخت على المثل شايع فى اللغة قال الله تعالى
كلما دخلت امة لعنت اختها (كقوله) اى ابى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية
بفتح الاول وتشديد الثانى مضموما وتشديد الياء من بلاد الروم (تدبير معتصم بالله)
يجوز ان يراد به الممدوح فيكون استعمال العلم وحينئذ يحمل منتقم بالله على البدل موصوفا
بما بعده وان يراد كل معتصم بالله باستعمال النكرة فى العموم على قلة فيكون موصوفا
بما بعده من الاوصاف (منتقم لله مرتغب فى الله مرتقب) اى منتظر ثوابه فقوله تدبير
مبتدأ خبره فى البيت الثالث لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الاتقدمه جيش من الرعب
ومن السجع على هذا القول ايضا مايسمى التصريع وهو جعل البيت بتمامه سجعه فيكون
كل مصراع قرينة وفسر بجعل العروض وهو اخر المصراع الاول مقفاة تقفية الضرب
وهو اخر المصراع الثانى وكأنه لم يتعرض له المصنف هنا٧ وخص التعرض بالتشطير لان
ظاهر تعريف السجع لا يوجب اختصاصه بالقول بجريان السجع فى النظم فاحتاج
الى التنبيه على الاختصاص وعلى عدم الوثوق بظاهر التعريف بخلاف التصريع فانه
ظاهر الاختصاص وذكر الشارح ٨المحقق للتصريع تقسيما وتفصيلا حسبته فى هذا
الباب تطويلا وتركه توجيها وتحصيلا (ومنه الموازنة وهو تساوى الفاصلتين) اى
الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين اوالمصراعين (فى الوزن دون التقفية) حتى لو تساويا

٧ اشارة الى انه بينه فى الايضاح
عهـ

٨ مما وقع للشارح انه نقل عن
ابن الاثير جعل التصريع
سبعة اقسام سابعها التصريع
المصدر اذ هو ان يكون قافية
العروض مخالفة لقافية الضرب
فاعترض عليه انها لخارجة عن
اقسام التصريع وهو لايتجه لان
التصريع المنقسم الى سبعة بمعنى
جعل البيت ذا مصراعين لا ما
هو قسم السجع عهـ

فى التقفية ايضا لخرجنا عن الموازنة الى السجع فبينهما تباين ولايلتفت الى جعل دون
التقفية بمعنى نفى اشتراط التساوى فى التقفية ايضا لانه خلاف الظاهر ولايلتفت اليه
سيما فى مقام التعريف مالم يدع اليه داع قال ابن الاثير فى المثل السائر انها تساوى
الفاصلتين فى الوزن لا فى الحرف ايضا كما فى السجع فكل سجع موازنة وليس كل
موازنة سجعا فعلى هذا يكون الموازنة اعم هذا على مانقل الشارح المحقق كلامه
فى الشرح لكن ذكر فى بعض نسخ المختصر انه يشترط فى السجع التساوى فى الوزن دون
الحرف الاخير فنحو شديد وقريب من السجع وهو اخص من الموازنة وهذا مخالف
لما فى الشرح ودعوى الاخصية غير ظاهرة وفى بعضه فنحو شديد وقريب من الموازنة
دون السجع فهو اخص من الموازنة من وجه وهو ايضا ظاهر الفساد لانه اذا لم يشترط
فى السجع التساوى فى الحرف الاخير يكون شديد وقريب منه ولم يكن لكونه اخص
من الموازنة من وجه وجه (نحو) قوله تعالى (ونمارق) جمع نمرقة بضم الراء وفتح النون
وضمها بمعنى المسند (مصفوفة) مبسوطة (فان كان مافى احدى القرينتين) من الالفاظ
(او اكثره مثل مايقابله من الاخرى فى الوزن) قد عرفت شرح مثله فتفطن (خص هذا
النوع باسم المماثلة) وليس تقسيمه اسم واختلف فيها فقيل مختصة بالنظم وقيل بالنثر
فصرح بذكر المثالين على انه ليس على الاختصاص بشىء منهما كما تقتضيه تعريف
المماثلة فقال (نحو) قوله تعالى (وآتيناهما الكتاب المستبين) اى الظاهر او المظهر
وكلاهما حسن (وهديناهما الصراط المستقيم وقوله) ابى تمام (مها) بقر (الوحش الا ان
هاتا) اى هذه النساء (اوانس) بخلاف بقر الوحش فيكون مرجحة عليها (قنا الخط الا
ان تلك) القنا (ذوابل) ويقال قنا ذابل اى رقيق لاصق القشر النساء نواضر لا ذبول فيها
فاين هن من القنا هذا شرحه الشارح المحقق ويمكن ان يكون الاشارة بهاتا الى مها
الوحش على طبق تلك وتكون وصفا للنساء بكمال توحشهن وحيائهن وتحسرا
على انه لايمكن الوصول اليهن وحينئذ يمكن لك ان تجعل ذبول القنا كناية
عن كونها مما يحيط به الكف وعدم ذبولهن كناية عن كونهن مما لم يمكن اخذهن والاحاطة
بهن فى الشرح الظاهر ان الآية والبيت مما يكون اكثر ما فى احدى القرينتين مثل ما يقابله
من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن فى آتيناهما وهديناهما وهاتا وتلك ومثال
الجميع قول البحترى فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا هذا كلامه
ولا احتمال للمثالين سوى كونهما مثالين للاكثر كما يوهمه قوله والظاهر وكون ما فى احدى
القرينتين مثل ما يقابله لا يتناول بظاهره تكرار لما لم يجد فالظاهر ان البيت ايضا مثال
الاكثر فتدبر (ومنه القلب) وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير
الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هذا الكلام فان كان المقلوب والاصل مذكورين كان
ههنا جناس قلب والا فالقلب فقط فالمقصود من ذكر القلب مابقى من جناس القلب
فقوله ارانا الاله هلالا انارا من جناس القلب وكذا كل ماهو نحوه مما يكون كل مصراع
من البيت قلب المصراع الاخر فلذا لم يلتفت اليه المصنف فى هذا المقام ولم يمثل به ومثل
بما يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه ولم يمثل ايضا بما يكون مجموع بيت قلبا لمجموع بيت
اخر فانه ايضا من الجناس وقد يكون مجموع المصراع قلبا لنفسه مثل شكر بترا زوى
وزارت بركش ٭ شوهمره بلبل بلب هرمهوش (كقوله) اى القاضى الارجانى (مودته
تدوم لكل هول ٭ وهل كل مودته تدوم) وقوله (وفى التنزيل كل فى فلك وربك فكبر) مثال

لما فى النثر ومن لطيفة قول عماد الدين الكاتب للقاضى الفاضل سر فلا كبا بك الفرس وجوابه دام علاء العماد (والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف) و بالعكس ايضا ولذا تحقق القلب فى كل فى فلك لان المعتبر هو الحرف المكتوب والحرف المقصور فى حكم الممدود كذلك ولهذا تحقق القلب فى ارض خضراء اذ لا اعتداد برقم الهمزة بل هو فى حكم النقط ولا اعتداد بالنقط حتى انه ذكر الشارح المحقق فى المختصر ان فى شكس قلبا وجعله فارقا بين جناس القلب والقلب وقال ومن موجبات الفرق ان جناس القلب يوجب ذكر اللفظين جميعا بخلاف القلب كما ذكرناه (ومنه التشريع) و يسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا (وهو بناء البيت على قافيتين) لا يخفى ان معنى بناء البيت على قافيتين ان يكون البيت بحيث يتم عندى قافية وقفت فلذا اكتفى بقوله يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اى القافيتين ولم يقل يصح المعنى والوزن وقال الشارح لفظ القافيتين اغنى عنه اذ القافية لفظ فى اخر البيت فلو لم يصح الوزن لم يكن قافية (كقوله) اى الحريرى (ياخاطب) من خطب المرأة خطبا (الدنيا الدنية) اى الخسيسة (انها شرك) هو الحبالة للصيد (الردى) الهلاك (وقراره) مقر (الاكدار) جمع كدر كفرس بمعنى الكدورة او كدر ككتف بمعنى الصفة فلهذا البيت قافيتان احديهما كالردى والثانية دار وعلى ايهما وقفت يصح معنى البيت و بناء البيت على قافيتين اقل ما يجب فى التوشيح ولا يقتصر عليه كما يشعر به التسمية بذا القافيتين ونظيره الكلام ما يضمن كلمتين فى وجه واذا تنازع الفعلان ومثله غير عزيز فى كلامهم على انه قال الشارح فى المختصر ان البناء على اكثر قليل متكلف (ومنه لزوم ما لا يلزم) و يقال له الالتزام والتضمن والتشديد والاعنات ايضا لما ان المتكلم شدد على نفسه واوقعه فى العنت اى المشقة (وهو ان يجيء قبل حرف الروى) فسر بانه حرف تبنى عليه القصيدة و ينسب اليه فيقال قصيدة لامية اونونية هذا ولا تخص القصيدة بل حقيقة فى كل شعر والاولى يبنى عليه الشعر يقال ماء روى اى كثير مروفالشعر يرتوى عنده عن التأليف والتركيب او المتكلم به يرتوى عنده عن التكلم وهذا اولى من قول الشارح لان البيت يرتوى عنده لانه لا يظهر ما يرتوى عنه البيت عنده الا ان يتكلف يقال يرتوى عن الامتداد وهذا هو الوجه فى التسمية واما جعله من روءيت البعير بمعنى شددت عليه الرداء بكسر الراء وهو الحبل الذى يجمع به الاحمال او من روءيت الحبل اى فتلته لان الفتل يجمع بين قوى الحبل اى طاقاته كما ان الروى يجمع بين الابيات كما قال الشارح المحقق تكلف لانه لم يثبت الروى منه بهذين المعنيين فيحتاج ان يقال هذا الاسم مصنوع فى الفن لهذا العمل والقول بصنعه مع وجوده فى اللغة تكلف لا ذهاب اليه وكذا ما يمكن ان يقال انه من روى الحديث لانه روى كل بيت عنده حال اخر الابيات او من الروية لان الشاعر يتفكر اولا و يجمع كلمات فيه روى الابيات ثم يقدم على نظم الابيات (او ما فى معناه) عطف على حرف الروى اى ما فى معنى حرف الروى من الفاصلة اى من حروف الفاصلة وجعلها الشارح من اطلاق اسم الكل على الجزء هذا اذا جعل من بيانية كما يتبادر فى امثاله ولو جعلت تبعيضية فلا حاجة الى شئ من التكلفين (ما ليس بلازم فى السجع) هو فاعل يجيء ولا يخفى انه لو يجيء مرة فى بيتين من ابيات القصيدة ولم يلزم ليس لزوم ما لا يلزم فالصحيح ان يلتزم بدل قوله يجيء الا ان يقال قصد بالمضارع الاستمرار العرفى فتأمل والمراد بالسجع الكلام المقفى سواء كان سجعا او شعرا وقد مضى بهذا المعنى غير مرة فلا يرد انه كان ينبغى ان يقول ما ليس بلازم فى الشعر او السجع واما دفع الشارح ذلك بان المراد انه يجيء ما ليس بلازم لو جعل الفاصلتان او القافيتان مسجعتين

ففيه ان تحسين الشعر ليس لالتزام ما لا يلزم فيه او جعل سجعة بل لالتزام ما ليس بلازم في الشعر ولذا فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية ما ليس بلازم من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر على ما نقله في الشرح في اخر هذا المبحث فان قلت قد مر في بحث الارصاد استعمال الروي بمعنى الذي يبتني عليه اواخر الابيات او الفقر فلا حاجة الى قوله او ما في معناه من الفاصلة قلت كان ما مضى تجوزا بنه عليه في هذا التعريف واعلم ان لزوم ما لا يلزم يتحقق في بيت اذا كان قافية المصراع الاول كقافية المصراع الثاني فما قال الشارح المراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر او قرينتين او اكثر محل بحث (نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر) مثال لما في معنى الروي قدمه لانه احوج الى التوضيح او لان تماثل المثال المثل به في الجملة او لكونه قرآنا فالراء بمنزلة الروي جيء قبلها بالهاء المفتوح في الفاصلتين وشيء من القصة والهاء لا يلزم في السجع ليتحقق السجع بين تظفر وتسخر وبين تبصر وتفقر قال الله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا اية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر (ونحو قوله ساشكر عمرا) ممدوحه (ان تراخت منيتي) وفي ساشكر عمر التراخي المنية لطيفه وان لا يفي صورة الكتابه بحمله على شكر العمر والبقاء (ايادي) بدل من عمرا او جعل بدل الكل مبالغة في ايادي عمرا كانه عين الايادي الموصوفة كان لطيفا (لم تمنن) اي لم تعطع او لولم تخالطه عنه والمن في اصل اللغة قطع الحبل ففي نفي المن اشعار بانها في الاتصال كالحبال او لم تعط قبل (وان هي جلت) يحتمل الوصل بالشكر اي ساشكر وان هي عظيمة وشكر عظيم النعم مشكل جدا وفيه شيء وهو فرض عدم جلالة ايادي الممدوح والوصل بعدم القطع او عدم الخلط او عدم الاعطاء لاحد من قبل وفيه ايضا وصحة العرض المذكور ولا في الاحتمال الاخير لان هي في راجعة الى ايادي اعطيت قبل فلما بالغ في ايادي عمرا كانه مثل عنها فاجاب بقوله (فتى) اي هو فتى اي شاب اتصف بهذه الصفات الكريمة واجتماعها مع الشباب اعزب او سخي كريم فان النبي جاء بهذا المعنى ايضا (غير محجوب) منون (الغنى) ضد الفقر اي لا يحجب ماله (عن صديقه) اذ لا يحجبه الغنى وتكبره عنه فعلى الثانية الاضافة معنوية اي ينتفع صديقه عن ماله كال الانتفاع (ولا مظهر) اسم فاعل على ما هو المشهور والانسب بالمحجوب جعله اسم مفعول مضافا الى مرفوعه الذي هو (الشكوى اذا النعل زلت) اي زلت به يقال في الكناية عن زوال الشر وامتحان المرء زلت به القدم وزلت به الفعل اي لا يظهر الشكوى اذا نزل به البلاء بل يصبر فالمعنى ان الصديق ينتفع لمنافعه ولا يتضرر بمضاره اصلا حتى لا يحزن بها لانه يخصها ولا يظهرها ذلك ان تجعل اذا النعل زلت عبده عن حال الصديق يعني زلت النعل بالصديق وابتلى الصديق اي لا يظهر الشكوى عن الابتلاء باصلاح حاله وثقل التعب في دفع وباله والابلاغ نعميه ولو جعل ولا مظهر الشكوى على صيغة المفعول وزله النعل للصديق يعني لا يظهر الصديق شكواه عنده عند ابتلائه لعدم الحاجة لانه لكمال مراعاة حال صديقه لا يحوج الصديق الى اظهار الشكوى لكان شديد الارتباط بما بعده وان كان في فهم هذا المعنى عنه نوع خفاء فتأمل (راى خلتي) هي بالفتح الحاجة والفقر وفي المثل الخلة تدعو الى السلة اي السرقة فاجلها على اي المعنيين شئت (من حيث يخفى مكانها) خفاء مكان الشيء مبالغة في خفائه او المراد بمكانها وجودها يعني لكمال ترقب حالي يرى حاجتي في موضع اخفها فيه عنه (فكانت قذى) كعلى ما يدخل في العين وتتأذى به العين قال الشارح يعني يكون كالداء الملازم له (حتى تجلت) بحسن اهتمامه هذا ويحمل ان يكون كونه قذى عينيه انه لا يغفل عنه ويكون عيناه مشغولين به كما لا تغفل

عن قذاه فالروى هو التاء والتزام قبلها اللام المشددة المفتوحة وهو ليس بلازم فى الشعر بل تتم زلت ومدت وغيره فالملتزم هنا ثلثة اشياء لا يلزم شئ منها الفتحة واللام والتشديد فقول الشارح فى البيت نوعان من لزوم مالا يلزم قاصر قال المصنف فى الايضاح وقد يكون ذلك فى غير الفاصلتين ايضا كقول الحريرى وما اشتار اى اخرج العسل من اختار الكسل يعنى يلحق فى التحسين للزوم مالا يلزم التزام ماليس بلازم فى غير الفاصلتين كالتزام التاء فى اختار واشتار ولم يرد انه داخل فى لزوم مالا يلزم وكيف والمراد بالوقوع قبل حرف الروى وقوعه بلا فاصلة والا لم يكن للتقييدية فائدة بل ينبغى ان يقال فى تفسيره هو ان يجئ فى الفقرة او البيت ماليس بلازم فى السجع الا ان يقال مقصوده الاعتراض على تعريف القوم والتنبيه على ماصرح عنه لتعريف حاله من الاختلال ولا لفوت ماخرج عنه (واصل الحسن) لا بمجرد له (فى ذلك) الضرب من المحسنات اعنى اللفظى ولذلك افرد ذلك ولم يقل فى ذينك وبها اكد ذلك بكله لئلا يوهم اختصاص الكلام بما هو فيه من الالتزام (ان يكون) اى وقت ان يكون (الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس) حتى لو كان كذلك لانتفى اصل الحسن بل ينقلب الى القبح لفوت ماهو الغرض من ايراد اللفظ وتحسينه وهو تمكن المعنى فى النفس باصغاء اللفظ على سبيل النشاط ولك ان تريد باصل الحسن اصل الحسن البديعى وهو البلاغة يعنى اذا فات مصلحة المعنى رعاية المحسنات اللفظية لم يبق الكلام بليغا فيلغو الحسن اللفظى لعدم ثبات الحسن لفوات اصله وبالجملة يتجه انه لا وجه لتخصيص هذه الوصية بالضرب اللفظى بل اصل الحسن فى جميع ذلك لفظيا كان او معنويا بان لا يفوت مصلحة المعنى فاذا ادعا رعاية محسن معنوى ايضا الى اخلال بافادة اللفظ للمعنى ينبغى ان يهجر عنه ولا يمكن دفع الشبهة بهذا التقرير بان قوله ان يكون الالفاظ تابعة للمعانى يدل على ان الكلام فى المحسنات اللفظية اذ دلالته ممنوعة كيف ورعاية المحسن المعنوى والتكلف له ايضا ربما يجعل اللفظ تابعا للمعنى ولو سلم فالكلام فى التخصيص لا فى حمل عبارة المصنف على العموم فاللايق ان يجعل قوله والاصل فى ذلك كله بمعنى ان الاصل فى ذلك المذكور من المحسنات المعنوية واللفظية ذلك ليعم فائدته وان كان غالب ما يقع فيه التكلف واكثر ماشاع فيه التصنع رعاية المحسنات اللفظية وهو الوجه فى تخصيص التوصية بهما لو خصت واحاله المحسن المعنوى على تلك الوصية لان الاهتمام به فى تلك دون الاهتمام باللفظى (خاتمة) قيل من الكتاب فالكتاب مرتب على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة وقال الشارح المحقق انه من الفن الثالث وللكتاب اجزاء اربعة والخاتمة من الرابع وتمسك فى صدق دعواه بانه قال المصنف فى الايضاح هذا ما تيسر لى باذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها فيه اى فى علم البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله فى فن البلاغة يعنى به ما يشتمل الثلثة على خلاف ما يتبادر منه نحو ما يرجع الى التحسين فى الخط دون اللفظ مع انه لا يخلو عن التكلف يعنى لا يتيسر بدون تكلف لجعل المعنى تابعا للفظ مثل كون الكلمتين متماثلتين فى الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف ومثل المقطع وهو منسه الموصل ومثل الخيفاء وهى الرسالة او الخطبة او القصيدة التى يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة والاخرى غير منقوطة ومثل الحذف وهو الاتيان برسالة او خطبة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم ونحو وما تحسين له قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة فى المصراع او الفقرة لمعنى ثم تعلق نفسها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى يؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الطبقات وهو التعقيب

موصوف بصفات متوالية واما العدم الفائدة فى ذكره يعنى فى البديع مثل ما ذكره بعض المتأخرين مما هو داخل فى المعانى والبيان مثل ما سماها لايضاح وهو ازالة خفاء كلامك بيان ومثل التوسيع فانهما من الاطناب ومثل ما سماه بعضهم حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه مبنى على التخليط فانه قد يجئ مع الايجاز وقد يجئ مع الاطناب وقد يجئ مع المساواة بمعنى حسن البيان بانه يكون ايجازا وتارة اطنابا وتارة مساواة وليس امرا زائدا عليها فلا يتجه ان كلا من المحسنات البديعية بانه يكون مع الايجاز وتارة مع الاطناب ومنها مالا باس بذكره لاشتماله على فائدة وهو شيئان احدهما القول فى السرقات الشعرية وما يتصل به والثانى القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء فعقد نافيهما فصلين ختمنا بهما الباب هذا كلام المص مع بعض تفصيل له لابد منه و وجه تمسك الشارح ان المص ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء التى وصفها بان بعض المصنفين يذكرونها فى علم البديع وبانه لابأس بذكرها وعقدلها خاتمة وفصلا فعلم بذلك ان الخاتمة الفن الثالث وليس خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة هذا كلامه ونحن نقول الظاهر من خاتمة الكتاب فيما التبس الحال انه كالمقدمة من اخر الكتاب الظاهر من تمهيد مقدمة فى اخر الفنون لذكر الخاتمة فى الايضاح انه كالفنون الثلثة حيث ذكر فى اخر المقدمة تمهيدا لذكرها وقوله ختمنا بهما الكتاب دون ان يقول ختمنا بهما الفن الثالث واضح فى كون الخاتمة من الكتاب وضوحا تاما وليس فى وصف الاشياء بان بعض المصنفين يذكرونها فى علم البديع دلالة على انها منه فى كتابه لانه ليس راضيا بما فعلوا وله فى وصفها بانه لابأس بذكرها كما فى علم البديع وعبارة لابأس شاعت فيما تركه اولى فعلم منه ان عدم ايرادها فى علم البديع اولى ما يرادها فى الكتاب لاشتمالهما على الفائدة ينبغى ان لا يكون فى البديع على ان مباحث السرقات الشعرية من قبولها وردها وكذا حسن الابتداء والتخلص والانتهاء قد يكون بالاشتمال على احدى البلاغتين وقد يكون بالاشتمال على المحسنات البديعية فلا اختصاص لها بفن دون فن هى تكميل للثلثة ويتعلق بها تعلق اللاحق بالسابق هذا وفى قول الشارح عقدلها خاتمة وفصلا مواحدة لانه يدل على ان الفصل خارج عن الخاتمة مع ان الفصل داخل فيها على ما صرح به الشارح نفسه فى بيان الفصل (فى السرقات) بفتح الراء جمع سرقة كعرفة اسم من السرق او بكسرها جمع سرقة كفرحة او سرق ككتف وهما ايضا اسمان من السرق والسرقة كما يجرى فى الشعر وهو الكثر ما يقع ولذا وصفه (بالشعرية) يجرى فى غير الشعر ايضا ولعله داخل تحت قوله (وما يتصل بها) ويؤيده انه قال فيما بعد و مما يتصل بهذا القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح ولم يقل وما يتصل بهذا (وغير ذلك) اى ذلك المذكور من السرقات الشعرية وما يتصل بها وهو القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء جمعها مع السرقات الشعرية وما حصل بها بجامع انها مما يجب من يد احتياط بها كالسرقات الشعرية وما يتصل بها وتفسير غير ذلك بالقول عن الابتداء والتخلص والانتهاء هو الذى جعلناه تصريحا من الشارح بان الفصل من الخاتمة (اتفاق قايلين) بلفظ الجمع المراد به ما فوق الواحد او بلفظ التثنية اكتفاء باقل ما يقع (ان كان فى الغرض على العموم) اى مشتملا على العموم او بناء على عموم الغرض وشموله للبلغا غير مختص ببليغ دون بليغ (كالوصف بالشجاعة) كطلاقة منه (والسخاء وحسن الوجه والبهاء) اى الحسن مطلقا (فلا يعد) بفتح الدال او كسرها على ان يكون صيغة امر يفيد الايجاب فيحسن مقابلته مع قوله والايجاز ان يدعى فيه السبق والزيادة او بضمها خبر فمحمول على وجوب

اوبقرينة المقابلة (سرقة) والاستعانة والاخذ ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى (اتفق) اى
اتفق هذا الغرض العام (في العقول والعادات) و يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر
والمفحم (وان كان في وجه الدلالة) على الغرض (كالتشبيه) والمجاز والكناية المشار اليها
بقوله (وكذكر هيآت تدل على الصفة لاختصاصها) اى تلك الهيآت (بمن) الاولى بما
(هى) اى الصفة (له) ولا يخفى ان السرقة في وجه الدلالة كما تكون باعتبار طرق الدلالة
المتفاوتة في الوضوح والخفاء تكون باعتبار المجازات البديعية ايضا (كوصف الجواد) اى
السخى والسخية (بالتهلل) اى تهلل الوجه وهو كتهلل السحاب بالاوه (عند ورود العفاة)
جمع عاف وهو الضيف وطالب الفضل او الرزق والكل حسن في هذا المقام (وكوصف البخيل
بالعبوس) كالدخول ضد التهلل وجعله كالقبول بعيد عن القبول وقوله (مع سعة ذات اليد)
قيد للتهلل والعبوس معا لان تهلل الجواد لا يكون مع قلة ذات اليد عند ورود العفاة والعبوس
مع قلة ذات اليد ليس من خواص البخيل وذات اليد المال سمى ذات اليد لان اليد تفعل معه
مالا تفعل بدونه فكانه يأمر اليد بالعطاء والامساك واليد ملازمة له (فان اشترك الناس في معرفته)
اى معرفة وجه الدلالة على الغرض (لاستقراره فيهما) اى في العقول والعادات كتشبيه
الشجاع بالاسد والجواد بالبحر (فهو كالاول) اى كالاتفاق الاول في انه لا يعد سرقة
ولا يخفى ان ما يتصل بالسرقة من العقد والحل ايضا كذلك فان الحل انما يسمى حلا اذا
كان لما في الشعر اختصاص بالشعر وكذا العقد انما يسمى عقدا اذا كان لما في النثر اختصاص
بالكاتب (والا) قال الشارح اى وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما
لا ينال الا بفكر وهذا التفسير على طريق تفصيل الايضاح ويتجه عليه انه بقى اتفاق القائلين
في الغرض الغير العام وهو مما جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة فلعله تركه لانسياق الذهن اليه
بالمقايسة وعبارة المتن تصلح لما لا يقصر بيانه عن ايفائه وهو ان يجعل الايفاء للامرين
اللذين رددت الحال بينهما وهو ان يكون الغرض عاما او وجه الدلالة عاما فمعنى قوله والا
وان لم يكن احد الامرين وذلك بان يكون الغرض خاصا او وجه الدلالة خاصا او كلاهما
كذلك والاخصر الاوضح ان يقال اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف
بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء او في وجه الدلالة كذلك كوصف الجواد بالتهلل
عند ورود العفاة والبخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فلا يعد سرقة والا (جاز ان يدعى فيه)
اى فيما ذكر من الغرض او وجه دلالة الخاص (السبق) بق انه ان اتفق القائلان في الغرض
او وجه الدلالة على العموم يعد سرقة ان كان تركيب العبارة المنطوقة او المسجعة او
المرغبة فيها محسن ذاتى او عرضى لا ينال اليه الا بفكر السابق ولا محيص عنه الا بان يجعل وجه
الدلالة على العموم بمعنى ان لا يكون في الدال اختصاص باحدهما من حيث التركيب والنظم
بوجه من الوجوه وانما لم يقل جاز ان يدعى فيه الاخذ لما سيأتى ان الاحوط ان يقال قال فلان
كذا وقد سبقه فلان اليه فقال كذا اعتناء بما في ذلك من فضيلة الصدق واجتنابا عن دعوى
العلم بالغيب (والزيادة) يعنى يدعى زيادة احدهما اما المسبوق ان اتى بامر زائد على السابق
واما السابق ان لم يأت المسبوق بزائد فانه مع المساواة ايضا الفضل والزيادة للاول فلا ينبغى
ان يتوهم ان الوافى ان يقال جاز ان يدعى فيه السبق والزيادة والاستواء (وهو) اى مالا
يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة او مالا يشترك الناس في معرفته من الغرض او وجه
الدلالة (ضربان) احدهما (خاصى في نفسه غريب) لا ينال الا بفكر (و) الاخر (عامى
تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر) في باب التشبيه والاستعارة من

تقسيمها الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثم (فالاخذ والسرقة) عطف السرقة على الاخذ للتفسير لان هذا المعنى علم باسم السرقة سابقا دون الاخذ والمقصود التنبيه على ترادف الاخذ والسرقة وهذا اولى من ان يراد بالاخذ والسرقة المسمى بهذين الاسمين اذ لا موجب لصرف اللفظ من الحقيقة الى المجاز (نوعان ظاهر وغير ظاهر) تذكير الظاهر وغير الظاهر لانهما تفصيل النوع فلا حاجة الى اعتبار التغليب (اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده) قوله او بعضه عطف على اللفظ ووحده على قوله مع اللفظ قال في الايضاح اما مع اللفظ كله او مع بعضه واما وحده هذا قدم في تفصيل اقسام الظاهر الاظهر فالاظهر او ما هو اكثر سرقة فالاكثر ولهذا قدم الظاهر على غير الظاهر قال الشارح المحقق فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى من كل اللفظ او مع بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام والاولى والقسم الاول من الضرب الاول قسمان لان تمام اللفظ المأخوذ مع المعنى اما مع تغيير النظم او بدونه لانه الاوفق بما اشار اليها المصنف بقوله (فان اخذ اللفظ كله) الخ وقوله اخذ مشتق من الاخذ الاصطلاحي لا من الاخذ اللغوي فلا يتجه انه لا بد من قيد يميزه عن التضمين حتى يصح قوله فهو مذموم اذ التضمين اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه وليس بمذموم وينبغي ان يعد من اقسام الظاهر ما يؤخذ اللفظ وحده من غير اخذ المعنى كما اذا كان مشتركا فيقصد به السابق المعنى الذي لم يقصده القائل الاول كما اذا قال قائل ما كان ماكان وقصد مثل معنى شعري شعري فقال الاخذ ما كان ماكان واراد انتفاء ما كان بحيث كانه لم يكن من اصله (من غير تغيير لنظمه) اى لتأليفه واختيار النظم على التركيب وهو التركيب على حسب ما يقتضيه العقل لا التوالي في النطق كيف ما اتفق لان السرقة انما تكون لما له نظم وشان لا لما تركب كيف ما اتفق (فهو مذموم لانه سرقة محضة) ابطال حق الغير وكذب محض ليس له تأويل صدق كما يدل عليهما الاسماء المذكوران بقوله (ويسمى نسخا) وهو في اللغة الابطال (وانتحالا) وهو فيها ادعاء شئ لنفسه (كما حكي عن عبد الله بن الزبير) والزبير الشاعر وهو غير عبد الله بن الزبير الصحابي المشهور احد الاعلام في القاموس وهو القائل لعبد الله بن الزبير لما حرمه لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ان وراكبها وفي الايضاح الزبير مع اللام ويوافقه القاموس (انه فعل بقول معن بن اوس) المزني (اذا انت لم تنصف) من الانصاف وهو العدل (اخاك) اخوة الصداقة او النسب (وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل) من باب ضرب اى ان كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه اشارة الى انه يصير مجنونا بظلمك وبهجران نفي عقله (ويركب حد السيف) اى يرضى بان يقتل بالسيف او يرتكب ما هو بمنزلة القتل به (من ان تضيمه) اى من اجل ضيمك اى ظلمك فمن للاجل كما في قول الشاعر * من اجلك يا التي تيمت قلبي * وفي الشرح بدل من ان تظلمه فجعل من للبدل (اذا لم يكن عن شفرة السيف) اى على ما في الصحاح (مزحل) اى مبعد سوى قبول الضيم يقال زحل من باب منع زحولا اى بعد والمزحل ما يعدل اليه كذا في الصحاح والشعر حث على المداراة مع الاخوان والتجنب عن اغاظتهم والا لم يبق صديق ولا ظهير وفيه تلميح الى قوله تعالى ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك مع زيادة مبالغة حكي ان عبد الله دخل على معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بضم العين بعدي يا ابا بكر يعني احدثت الشعر بعدي ولم يفارق عبد الله المجلس

حتى دخل معن فانشد قصيدته التي اولها* لعمرك لا ادري واني لاوجل * على اينا تعدو المنية اول* حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى فهو اخي من الرضاعة وانا بشعره يعني انا احق منه بشعره والمقصود كمال الاتحاد (وفي معناه) اي معنى ما لم يغير فيه النظم في كونه مذموما وان ليس منه بل مما اخذ فيه بعض اللفظ فيكون اغارة ومسخا او اخذ فيه المعنى وحده فيكون الماما وسلخا وفي معناه في كونه من النسخ والانتحال وملحق به او داخل فيه ومعنى قولنا في التعريف اما مع اللفظ كله (ان تبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها) لكن الظاهر ان كونه مذموما اذا لم يفسد التبديل للكلام حسن سجع او موازنة او زيادة فصاحة او سلاسة للشعر فان افاد فينبغي ان يترجح على الاصل ويزيد عليه قبولا قال الشارح كما يقال في قول الحطيئة* دع المكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فانك انت الطاعم الكاسي * ذر المآثر لا تذهب لمطلبها * واجلس فانك انت الآكل اللابس *اقول يقال رجل طاعم طعم حسن الحال في المطعم ورجل كاس ذو كساء فيكون المعنى انت دني الهمة نهاية همتك الطعام والكساء ولا بطلب المكارم من همة عالية وكان الهذلي جعل الطعام اسم فاعل من طعمه كسمعه والكاسي اسم من كسيه كرضي بمعنى لبسه اي انت طالب النعم والثروة والمكارم لا يحصل لطالبهما ومما وقع في بعض حواشي الشرح انه قال اللابس من اللبوس وهو الذوق يقال ما لاس لوسا اي ما ذاق ذوقا ولو صح ما ذكره لكان مثالا لتمثيل البعض بالمرادف في انه قريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان * بيض الوجوه كريمة احسابهم * شم الانوف من الطراز الاول * سود الوجوه لئيمة احسابهم * فطس الانوف من الطراز الاول * هذا ما سيأتي ان القلب من الاخذ الغير الظاهر يجب ان يخص منه هذه الصورة من القلب (وان كان مع تغيير لنظمه) اي نظم اللفظ وضمير كان لاخذ اللفظ كله (او اخذ بعض اللفظ سمي) هذا الاخذ (اغارة) لان صاحبه لا يخفى نسبته الى نفسه وينسبه الى نفسه عليا وثوقا بانه لا ينكر دليله لمغايرته للاول فهو غصب مال الغير علانية (ومسخا) وهو في اللغة تغيير الصورة الى ما دونها سمي هذا القسم باسم ما هو اكثر عيبا من افراده لان السرقة عيب فيناسب التسمية بما هو اشد عيبا (فان كان الثاني ابلغ من الاول) الاولى افضل من الاول ليتناول الافضل لحسن بديعي والافضل لحسن ذاتي وجعل الابلغ شاملا له لا يخلو عن تكلف (لاختصاصه بفضيلة) لا يوجد في الاول فيه ان الاختصاص بفضيلة كذا لا يوجب كون الثاني ابلغ ما لم يفضل على الاول في الفضيلة لجواز ان يكون اختصاص الاول اكثر (فممدوح) اي الاخذ ممدوح كما يقتضيه السوق وفي الشرح اي فالثاني ممدوح فادرك بحسن باعك الممدوح واختر المعدل دون المجروح (كقول) فيه مسامحة والمثال اما اخذ سلم او قول سلم فالصحيح كقول سلم كذا بعد قول (بشار من راقب الناس) اي خاف في الصحاح راقب الله في امره خافه (لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات) اي بطيبات الرزق فكانه اشارة الى ما في الاية الكريمة يا ايها الناس كلوا من طيبات ما رزقناكم (الفاتك) اي الجري الشجاع (اللهج) اي المواظب على الامر الذي اغري به وقد استمر المصنف على هذه المسامحة في الامثلة ولا يبعد ان يقال التمثيل للامرين اللذين وقع الاخذ فيهما اعني مجموع المأخوذ والمأخوذ منه فقوله كقول بشار مثلا في تقديرهما كقول بشار (وقول سلم الخاسر) بالخاء المعجمة يسمى بالخاسر لانه باع مصحفا واشترى بثمنه ديوان شعر او لانه حصلت له اموال فبذرها على ما في القاموس ولانه اشترى بثمن مصحف ورثه عودا يضرب به على ما نقله الشارح من الاساس (من راقب الناس مات هما)

مفعول له وجعله تمييزا كما في الشرح يوجب كون المعنى مات همه فيكون اسنادا الى السبب ومع صحة حمل الكلام على الحقيقة لا يصار الى المجاز (وفاز باللذة الجسور) اى الشديد الجراءة روى عن ابى معاذ رواية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله ماء بيتى فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت فى الايضاح وقول الاخر * خلقنا لهم فى كل عين وحاجب * بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا * وقول ابن نباته بضم النون بعده خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم * عيونا لها وقع السيوف حواجب * فبيت ابن نباته ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم ومن الناس من جعلهما متساويين هذا كلامه وقد شنع على من جعلهما متساويين بقوله ومن الناس ولا يوجب ماذكره فضل بيت ابن نباته لان فى بيت الاخر نهاية المبالغة فى الشجاعة حيث لم يقدر الخصماء مع المواجهة على منع سمر القنا من اعينهم ودفع البيض عن حواجبهم وتكرر الطعن والضرب على الاعين والحواجب اللاتى هن ابعد من وقوع الضرب عليهن كيف فى بيت ابن نباته استطراف فى خلق الاعين والحواجب فى الظهور على خلاف ماهو المعتاد وانهم شاهدوا مهابتهم حين الفرار كما شاهدوا حين الاقدام ايضا (وان كان) الثانى (دونه) اى الاول لاختصاص الاول بفضيلة ترك التعليل لانسياق الذهن اليه من التعليل الاول وفيه ماعرفت (فهو) اى الاخذ والثانى (مذموم) مردود وانما جعل ماهو مذموم ثانيا وبادى النظر يقتضى ان يجعل ماهو ابعد من الذم ثانيا لانه اقرب الى الممدوح لنظر ثان لا يجعله الاثنان وهو ان الابعد من الذم متوسط بين الممدوح والمذموم والمتوسط من حيث هو متوسط متأخر عن الطرفين كقول ابى تمام فى مرثية محمد بن حميد كرويد وكان قد استشهد فى بعض غزواته (هيهات) اى بعد المرثى وطال المسافة بيننا وبينه لانه وصل الى الجنة وكم بينها وبين الدنيا الدنية واللفظ خبر والمعنى على التحسر فزاد فى التحسر بانه ليس اثار جاء ما يتسلى به بعد فقال (لا يأتى الزمان بمثله) ليتسلى به وعلل عدم اتيان الزمان بمثله بعلة طبيعية للزمان لا تنفك عنه وهو قوله (ان الزمان بمثله لبخيل) وبلغ فيه غاية التأكيد من ذكر ان واللام واسمية الجملة وقد افاد البخل به بطريق الاولى لانه اذا كان بخيلا بمثله فبخله به اولى وقد اشار بافادة استمرار بخل الزمان انه لم يأت بمثله قبله وان الاتيان به كان خارق العادة والشارح جعل ضمير هيهات اما للنسيان المذكور قبله فى البيت السابق وهو قوله * انسى ابا نصر نسيت اذن يدى * من حيث ينتصر الفتى ويذل * واما لان يأتى الزمان بمثله بدليل ما بعده فهو اضمار قبل الذكر لضرورة الشعر ولا ضرورة لارتكابه او تخصيص بعد النسيان بالماضى ولا اختصاص له هذا قال الشيخ عبد القاهر فى المسائل المشكلة قال الشيخ ابو على الفارسى فى هذا البيت تقصير لان الغرض فى هذا النحو نفى المثل وان يقال هو امر فرد وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود مثله وفيه بحث لان تجويز المثل وان ينافى ان مثله لا يكون لا ينافى انه يغرب غرة المثل وقلته يلائم بخل الزمان به (وقول ابى الطيب اعدى الزمان) يقال اعدى الامر جاوز غيره اليه فالمعنى جاوزه سخاه الى الزمان (فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا) لا يخفى ان هذا المصراع مأخوذ من المصراع الثانى لابى تمام وان كان بينهما فرق بان ابا تمام جعل البخل متعلقا بمثله صريحا وابى الطيب بنفسه لان هذا المقدار من التفاوت لا ينافى الاخذ ولم يشترط اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه فى المعنى من كل وجه كما توهمه البعض وان مصراع ابى الطيب خال عن التقصير الذى اثبته ابو على فى مصراع ابى تمام

فلوتم التفسير لم يكن مصراع ابي الطيب دونه ومعنى البيت على ماذكره ابن جني انه تعلم الزمان
من سخائه فسخابه واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاده منه لبخل به على
الدنيا واستبقاه لنفسه وزيفه ابن فورجه وقال هذا تأويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء من
لم يوجد لا يوصف بالعدوى فالمعنى انه اعدى سخاءه بعد وجوده الزمان فسخابه على واسعدني
بوصاله هذا وعلى التقديرين ففيه وضع المضارع مقام الماضي لانه قصد ان الزمان
كان به بخيلا فعدل الى المضارع للوزن كذا ذكره المصنف وانا اقول الاظهر ان المعنى انه
اعدى الزمان سخاءه فسخا بسبب عدوى سخائه فضمير به للعدوى والباء للسببية وليست
صلة للسخاء اى فسخا بسخائه بسبب العدوى ولقد يكون بعده الزمان به بخيلا اذ ليس سخاءه
بعده يسرى الى الزمان فيصير سخيا فيسخو به ثم انه قال المصنف انا لانم ان المعنى على الماضي
بل المعنى ان الزمان بهلاكه يكون بخيلا ابدا فيبقى على وجه الدهر ودفعه بان الزمان لما سخابه
والسخاء البذل للغير فقد خرج عن تحت تصرفه فلا معنى للاخبار بانه لا يسمح بهلاكه لان
هذا الاخبار انما يفيد في حق من يقدر على هلاكه واعترض على الدفع بان الزمان لما سخابه
فقد خرج عن تحت تصرفه بالاتحاد لانه تحصيل الحاصل واما تصرفه بالاهلاك فباق
فله ان يسمح به وان يبخل واجاب الشارح عن اعتراض المصنف بان احتمال الحمل على هذا
المعنى لا يضر لانه مع ذلك الحمل ايضا ادون من مصراع ابي تمام لاحتياجه الى تقدير
مضاف لايدل عليه قرينة على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت
والعلاوة ضعيفة وقد عرفت في اثناء شرح مصراع ابي تمام اشتماله على مايفضله
على مصراع ابي الطيب فاحفظه (وان كان) الثاني (مثله) اى مثل الاول (فابعد) اى فهو
ابعد اى فالثاني ابعد (عن الذم) من الثاني من القسم الثاني فان قلت هل يأتي في القسم الثاني
بعد من الذم كما هو قضية صيغة لا ابعد قلت نعم الاقرب الى الذم والاعرف فيه مااخذ فيه
اللفظ كله من غير تغيير لنظمه (والفصل الاول كقول ابي تمام لو حار) اى نظر الى الشئ فغشي
ولم يهتد لسبيله (مرتاد) اسم فاعل من الارتياد بمعنى الطلب واضافته الى (المنية) بمعنى من
لم يجد الا الفراق فيستثنى من قوله دليلا (على النفوس) متعلق بقوله (دليلا) وقول ابي الطيب
(اولا مفارقة الاحباب ماوجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا) الضمير في لها للمنايا وهو حال
عن المنايا وهو اقرب من جعله حالا من سبلا كما في الشرح ووجدت اما بمعنى العلم والمفعول
الثاني قوله الى ارواحنا قدم على المفعول الاول واما بمعنى الاصابة وقوله الى ارواحنا حال قدمت
على صاحبها لنكارتها وقيل جمع لهاة اضيفت الى المنايا وهي اللحمة المشرفة على الحلق ويؤيده
رواية يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ اعني المنية ومرادف الفراق ومرادف
لم يجد ومرادف النفوس اعني الارواح وحكم الشارح بان اخذ المرادف ليس الا في الارواح
واما الفراق والمنية والوجدان فمن اخذ بعض الالفاظ بعينه محل نظر ولا يخفى ان بيت
ابي الطيب افضل حيث حصر اهتداء المنايا الى الارواح في دلالة الفراق عليها بخلاف
بيت ابي تمام فانه جعل الفراق دليلا على تقدير خبره المنية له مطلقا وحيث افاد ان لاموت مع
الوصال اذ لاسبيل للموت الا حال الفراق قال الشارح وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير
ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول
ابي تمام * يقيم الظن عندك والاماني * وان قلقت ركابي في البلاد * وما سافرت في الآفاق الا *
ومن جدواك راحلتي وزادي * وقول ابي الطيب * واني عنك بعد غد لغادي * وقلبي
عن فنائك غير غادي * محبك حيثما اتجهت ركابي * وضيفك حيث كنت من البلاد * وهذا وفيه

نظرا لان المذمومة جدامع الدلالة على السرقة مما لا ينبغي ان يخص هذا القسم الثاني مما اجد فيه بعض اللفظ وكلاهما مع تغيير النظم بل يجب ان يشترك بينه وبين القسم الثاني ايضا فهذا القسم مع الدلالة على السرقة ايضا ابعد من الذم من القسم الثاني فلا حاجة الى تقييد قوله فهو ابعد مما اذالم تكن دلالة على السرقة واظن انه سهو في هذا المقام حيث قال المصنف في الايضاح في هذا المقام واعلم ان من هذا الضرب ماهو قبيح جدا وهو مايدل على السرقة باتفاق الوزن والقافية ايضا كقول ابي تمام الى اخر الابيات المذكورة فحمل الشارح قوله هذا الضرب على القسم الثالث من المسخ والاظهر انه اراد بهذا الضرب ضرب المسخ من السرقة باقسامها لان علة القبح مشتركة وهي الدلالة على السرقة ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال (وان اخذ المعنى وحده) وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ (يسمى) اي ذلك الاخذ (الماما) قال الشارح من الم بالشيء اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به هذا ووجه التسمية انه قصد بلفظه معنى الغير ولا يبعد ان يجعل الالمام منقولا من مباشرة اللمم لانه بالنظر الى اخذ اللفظ والمعنى بمنزلة اللمم من الكثرة (وسلخا) وهو نزع الشيء عن الشيء فكان اللفظ الثاني نزع المعنى من اللفظ الاول وقال الشارح النزع هو كشط الجلد عن الشاة واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلد اوالبسه جلدا آخر هذا والسلخ جاء بكلا المعنيين (وهو ثلثة اقسام كذلك) اي كذلك المذكور من الاقسام يعني ممدوحا و مذموما وابعد من الذم كما عرفته وفي الشرح فسر كذلك بمثل مايسمى اغارة ومسخا وما ذكرنا انسب بمقام معنى الاقسام (اولها) اي اول الاقسام وهو ما يكون ممدوحا لكون الثاني ابلغ من الاول (كقول ابي تمام هو) ضمير الشان (الصنع) اي الاحسان وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية (ان يعجل فخير وان يرث) اي يبطر (فللريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطؤ سيبك) اي تأخير عطايك (عني اسرع السحب في المسير الجهام) الجهام بالفتح السحاب الذي لا ماء فيه كذا في الصحاح وفي القاموس اوهراق ماءه يعني تأخر عطايك عني يدل على عظم نفعه كالسحاب الذي يبطؤ في سيره فان نفعه كثير فبيت ابي الطيب مع اشتماله على زيادة بيان للمقصود بضرب المثل له بالسحاب يتضمن بسببه تشبيهه بالسحاب الماطرة في كثرة منافعه وفي احياء الموهوب له كاحياء السحاب الارض (وثانيها) اي ثاني الاقسام وهو ما يكون مذما لكون الثاني دون الاول (كقول البحتري اذا تالق) اي لمع (في الندى) في الصحاح الندى على فعيل لكن في القاموس كفتي هو مجلس القوم ماداموا فيه فان تفرق القوم فليس بندى والشعر يساعد الصحاح (كلامه المصقول) اي المجلو في الشرح فيه استعارة بالكناية حيث شبه الكلام بالسيف واثبت له التألق والصقالة كاثبات الاظفار للمنية وفيه ان اثبات اللمعان او الصقالة تخييل والآخر ترشيح اذ التخييل لا يكون الا واحدا والاوجه انه شبه الكلام بالبريق الصافي عن الكدر واراد بكونه مصقولا خلوصه عن الكدر واثبت اللمعان والخلوص عن شائبة الكدر وجعل ذلك البريق ظاهرا من لسانه الذي كالسيف القاطع المصقول وجعله بعضا من السيف لان اللسان يشبه رأس السيف وضمن وصفه بكمال الفصاحة وكون كلامه ماضيا كون سيفه قاطعا ووصفه بالشجاعة فليس فصل بيت البحتري في مجرد اشتماله على الاستعارة والتخييلية كما ذكره المصنف في الايضاح وتبعه الشارح بل فيه تشبيهات دقيقة واستتباع لطيف ايضا (وقول ابي الطيب كأن السنتهم

فى النطق على رماحهم فى الطعن خرصانا فى الشرح خرصان الشجر قضبا نها وخرصان الرماح اسنتها واحدهــا خرص بالضم والكسر يعنى لفرط مضىء اسنة رماحهم ونفاذ ها كأن السنتهم عند النطق جعلت اسنة عــلى رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة فى النفاذ كالسنتهم هــذا واقول فى بيت ابى الطيب مزيد مبالغة فى نفاذ كلامهم ليس فى بيت البحترى حيث جعل استنهم مشبهة بالسنتهم على التشبيه المقلوب لكن مع ذلك بيت البحترى ابلغ لكثرة ما فيه من المزايا (وثالثهــا) اى ثالث الاقســام وهو ما يكون ابعد عن الذم الكون الثانى مثل الاول (كقول الاعرابى ابى زياد (ولم يك) بحذف نون يكون فى الجزم لكثرة استعماله (اكثر الفتيان) بالكسر جمع فتى بمعنى السخى (مالا) وفى الايضاح وما ان كان اكثرهم سواما السوم بالفتح الابل الراعية (ولكن كان ارحبهم ذراعا) الذراع بالكسر طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى والســاعد وقد يذكر فيهما ورحب الباع والذراع ورحبهما اى سخى والبــاع قدر مد اليدين (وقول اشجع) يمدح جعفر ابن يحيى تروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون لما يصنع (وليس باوسعهم فى الغنى ولكن معروفه) اى احسانه (اوسع وامّا غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان) معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى (كقول جرير فلا يمنعك) على لفظ النهى (من ارب) على وزن فرس و حبر الحاجة (لحاهم) بالضم و الكسر جمع لحية بالكسر (سواء ذو العمــامة) بالكسر وهى المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وحملها عــلى الاولين ابلغ وعلى الثالث اوفق بقوله والخمار بالكسر اى سواء رجالهم ونسائهم وقد رعى تلك التسوية باستعمال ذو فيهما على السواء (وقول ابى الطيب) فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلاب وقبايل العرب (ومن فى كفه منهم قناة كمن فى كفه منهم خضاب) فتعبير جرير بذى العمامة كتعبير ابى الطيب عنه بمن فى كفه منهم قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن فى كفه منهم خضاب وفى بيت ابى الطيب مزيد مبالغة حيث جعل المنهى للحرب منهم كالمرأة المتنقبة التى فى يد هــا الخضاب فانها اضعف من المرأة الخادمة المترنة على العمل والسعى المتحملة للشدايد وفيه صنعة التوجيه فانه يحتمل المدح بالشجاعة بان يحمل على ان فى يده منهم قناة كمن فى كفه منهم خضاب لتلطخه بدم الخصم وله احتمال آخر يخرجه عن تشابه المعنيين وهو ان من فى كفه منهم قناة ليس القناة فى كفه الازينة لكفه ولا يأتى منه فائدة سوى الزينة كمن فى كفه منهم خضاب اذ ليس الخضاب الازينة وهذا هكذا وان يدل على ضعفهم لكن لا بالتسوية بين النساء وبينهم فى الايضاح ولا يغرنك من البيتين المتشابهين ان يكون احدهما نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا وغير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا عمد الى المعنى المختلس لينظمه احتال فى اخفائه فغير لفظه وعدل به عن نوعه ووزنه وقافيته (ومنه) اى من غير الظاهر (النقل وهو ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحترى سلبوا) اى ثيابهم (واشرقت) اى دخلت فى شروق الشمس (الدماء) كائنة (عليهم) فعليهم حال من الدماء مثل (محمرة) اى غــير مخلوطة بمــا تغير لونهــا (فكأنهم لم يسلبوا) لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم (وقول ابى الطيب يبس النجيع) هو من الدم ما كان الى السواد (عليه) اى على السيف (وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد) لان الدم اليابس له بمنزلة الغمد له فنقل ابو الطيب المعنى من القتلى والجرحى الى السيف واذا وقع هذا النقل فى المتشابهين زاده خفاء فى الاخذ (ومنــه) اى من غير الظاهر (ان يكون معنى الثانى اشمل من) معنى الاول (كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا) لانهم يقومون مقــام الناس كلهم فجعلهم بمنزلة كل الناس هكذا ذكره الشــارح بل المتبادر انهم نزلوا منزلة كل الناس فى الغضب فيكون اخص

من قول ابى نواس من وجهين وقول ابى نواس كتبه الى هرون حين غار على الفضل البرمكى لكثرة افضاله وامر بحبسه * قولا لهرون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد * انت على مابك من قدرة فلست مثل الفضل بالواحد (ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد) فامر هرون باطلاقه ولايخفى ان التفاوت الموجب لعدم الظهور العموم والخصوص سواء كان الاول اشمل اوالثانى فالاولى ان يقال ان يكون احدهما اشمل الا ان يقال عموم الاول يتضمن شمول الحكم لكل خاص فالاتيان بخاص من خواصه سرقة محضة ظاهرة بخلاف خصوص الاول فانه لايستلزم الحكم الخاص الحكم على العام فليس فيه سرقة محضة بل يشبه ان يكون فيه تدارك مافات الاول وبهذا عرفت ان اخذ الثانى الاخص من معنى الاول داخل فى اخذ المعنى بعينه (ومنه) اى من غير الظاهر (القلب وهو ان يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول كقول ابى الشيص) الخزاعى (اجد الملامة فى هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمنى اللوم) جمع لايم كطالب وطلب والامر للدعاء لان المناسب الطلب على سبيل الخضوع للوم لانهم محسنون والمراد كل لايم كما يقتضيه المقام (وقول ابى الطيب احبه) الاستفهام للانكار فهو فى معنى لا احبه والنفى راجع الى القيد الذى هو قوله (واحب فيه ملامة) لانه حال لتقديره وانا احب او لتجويز كون المضارع المثبت حالا بالواو للضرورة اوعلى سبيل الشذوذ واما تجويز البعض الحال بالواو اذا كان مضارعا مثبتا مطلقا كما يشعر به كلام الشارح فلم يعثر عليه مع التفحص البليغ واما جعل النفى للمجموع بجعل الواو للعطف ففيه تقصير لاراد ما يحتمل انتفاء حبه احتمالا ظاهرا وفى اختيار أاحبه على لااحبه التحرز عن ذكر لا احبه وضمير فيه فى قوله واحب فيه كضمير احبه لكن بتقدير مضاف اى احب فى حبه على طبق فى هواك اوالى الحب المذكور فى أاحبه معنى (ان الملامة فيه اى فى حبه) على احد الوجهين (من اعدائه) اى ممن يعادونه فكيف احب الملاقاة مع اعدائه وفيه ان الملامة قد تكون من احبائه الذين لا يرون اللوم لايقابدعوى حبه اوالمراد باعدائه من يعاديهم على ان يكون الاعداء جمع عد وبمعنى المفعو ل وحينئذ يصفو المعنى عن ثبوت التردد وانما بين السبب فى البيتين على النقيضين لان الاحسن فى هذا النوع ان يبين السبب الا ان يكون ظاهرا كما فى قول ابى تمام ونغمة معتف جدواه اى احلى على اذنيه من نغم السماع قوله جدواه مفعول معتف وقول ابى الطيب والجارحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤآل فان كلا من التلذذ بسؤآل السائل والتالم لفوت العطاء قبل السؤال منشأه كرم فى غاية الكمال وهو اظهر من ان يخفى بدون ذكره الحال (ومنه ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه) تحسينا ذاتيا اوعرضيا واما اذا اخذ كل المعنى ويضاف اليه ما يحسنه فهو من الاخذ الظاهر الذى الثانى فيه ابلغ (كقول الافوه) الافوه وهو فى اللغة الواسع الفم اوطويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين (وترى الطير) جمع طاير ويقع على الواحد وجمعه طيور واطيار (على اثارنا) جمع اثر بمعنى العلم اى مستعلية على اعلامنا متوقفة فوقها فيكون الاعلام مظلله بها (راى عين) الراى كالرؤية مصدر يرى وراى العين اى يرى الشئ بعينه وهذا اذا كان قريبا واما اذا كان بعيدا فلا يرى الا شبحا لايتميز عن الغير (ثقة) مفعول له متعلق على اثارنا اى كائنة على اثارنا الوثوقها (ان) اى بان متعلق بثقة (ستمار) اى ستطعم من لحوم من نقتلهم لاعتيادنا بذلك فافاد تكرار غلبتهم على الخصم (وقول ابى تمام قد ظللت) اى التى عليها الظل (عقبان اعلامه) اى اعلامه التى هى كالعقبان فى سرعة وصولها الى الخصم واصطياده للخصم (ضحى بعقبان طير) العقبان كالحرمان جمع عقاب (فى الدماء نواهل) النهل اول الشرب وابل نواهل ويكون حرص الشرب فى اوله اكثر ووصفهم بالنواهل باعتبار

المشارفة على النهل (اقامت) اى عقبان الطير (مع الرايات) اى الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم القتلى (حتى كانها من الجيش) اى اقامت مختلطة مع الجيش (الا انها لم تقاتل فان ابا تمام لم يلم بشئ) اى لم يقصد شيئا (من معنى قول الافوه راى عين وقوله ثقة ان ستمار) بيان لكون الاخذ اخذ بعض المعنى لكن فى عدم المامه بمعنى راى عين نظر لانه عبارة عن القرب ويفيده التظليل وما ذكره الشارح فى دفعه من ان التظليل يجوز ان يكون مع البعد بان يكون الطير فى جو السماء بحيث لا يرى اصلا يدفعه ان قوله اقامت مع الرايات يفيد ان التظليل مع القرب على ان المتبادر من ظلال القرب كما لا يخفى (لكن زاد) ابو تمام (عليه) اى على الافوه او على البعض المأخوذ والاول يوافق الايضاح والثانى يلايم قوله ويضاف اليه بعض ما يحسنه بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله فى الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش) ولا يظهر وجه عدم ذكر الزيادات على الترتيب (وبها) اى بالزيادات الاخيرة (يتم حسن الاول) اعنى قوله الا انها لم تقاتل اذ ذكر اقامتها مع الرايات هو الذى يوهم مقاتلتها ويحوج الى هذا الاستدراك وقيل المراد انه بهذه الزيادات يتم حسن البيت الاول من بيتى ابى الطيب ولا يبعد عن الصواب ويوافق عبارة الكتاب ويكون بحذاء قول الايضاح وهذه الزيادة حسنت قوله وان كان قد ترك بعض ما اتى به الافوه وعلى التفسير الاول يكون بحذاء قول الايضاح وبذلك يتم حسن قوله الا انها لم تقاتل ففى ما قاله الشارح والتفسير الاول هو الموافق للايضاح وعليه التعويل نظر (واكثر هذه الانواع) المذكورة لغير الظاهر (ونحوها مقبولة) قد نبه بقوله ونحوها على ان غير الظاهر لا ينحصر فيما ذكره وللعقل فى استخراج نظايرها مجال لكن وجه ادراج الاكثر خفى جدا (منها) اى من هذه الانواع والصواب اى من هذه الانواع ونحوها بل منها اى من السرقة لان حسن التصرف فى كل سرقة كذلك (ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان) اى كل نوع من هذه الانواع (يكون اشد خفاء) كونه اخذا (كان اقرب الى القبول) اى الى نهاية القبول والا فالجميع مقبول وبعد يتجه ان نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل (هذا) اى هذا الذى ذكرناه من ادعاء سبق احدهما واتباع الثانى وكونه مقبولا ومردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة وغير ذلك مما سبق فافراد هذا بتأويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله (كله) انما يكون اذا علم ان الثانى اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه (والا فلا) يكون شئ منها اذ لا يصح ادعاء السبق فضلا عما يترتب عليه وانما لا يصح ذلك الادعاء لجواز (ان يكون الاتفاق) اى اتفاق القائلين (من قبيل توارد الخاطرين) اى مجيئه على سبيل الاتفاق (من غير قصد الى الاخذ) فيأتيه من شرار الناس الذين يدعون على من ينكر العلم بان سبقه غيره فان السارق بل يدعون على من خصه الله بفضل انه سرقه من غيره مع انه لم يظهر هذا الفضل من غيره اصلا حكى عن ابن مياده اعنى الرماح بن ابرد بن ثوبان الشاعر المنسوب الى امه ميادة وهى امة سوداء انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل ابن يذهب بك هذا للحطيئة فقال الآن علمت انى شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وتوارد الخاطرين اكثر من ان يحصى فى المعانى يحكم به وجدان كل احد وان كان توارد الشعر بعينه او باكثر الفاظه قليلا ولا يخفى ان هذا الاحتياط فيما اذا لم يكن خارقا للعادة اما من نسب قصيدة او ابياتا متعددة سبقه غيره فيها الى نفسه فلا يتأمل فى الحكم لسبق غيره عليه (فاذا لم يعلم قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا) ليغتنم بذلك فضيلة الصدق وسلم من

دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص (ومما يتصل بهذا) اى بالسرقات الشعرية كما يقتضيه قوله خاتمة فى السرقات الشعرية وما يتصل بها الا ان ذلك يقتضى ان يقال ومما يتصل بهذا الفن فجعل ماسبق بتأويل الفن والانسب ماذكره الشارح حيث قال اى بالقول فى السرقات الشعرية لانه يذكره قوله (القول فى الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح) وستعرف وجه التسمية لكل فى موقعه وفى قوله ومما يتصل اشارة الى ان المتصل به لا ينحصر فيما ذكر بل لك ان تلحق به ما توقف على استخراجه ووجه الاتصال فى غاية الوضوح ولم يسم الكل سرقات ولم يقسم الى الشعرية وغيرها لان هذه الصنايع منزهة عن السرقة وانتحال ما للغير كما لا يخفى (اما الاقتباس) هو اخذ النار اواستفادة العلم ومناسبة كلا المعنيين بصنعة الاقتباس ظاهرة لان المتكلم اخذ من القرأن اوالحديث فى كلامه ماهو بمنزلة جذوة نار تضيء فى كلامه اواستفاد علم البيان من احدهما (فهو ان يضمن الكلام) نثرا كان اونظما (شيء من القرأن اوالحديث) والمراد من القرأن اوالحديث اعم منه ومن التغير تغيرا يسيرا بقرينة قوله ولا يضره التغيير اليسير فلا يرد ان انا الى الله راجعون ليس قرأنا ولا حديثا مع انه تضمين (لاعلى طريقة انه) اى ذلك الشيء (منه) اى من القرأن اوالحديث يعنى على وجه لا يكون فيه اشعار بانه يخلو عن النقل والرواية فلا يقال قال الله اوالنبى كذا اوفى القرأن اوالحديث كذا وهو امامن القرأن اوالحديث وكل منهما اما فى النثر اوالنظم فالاول (كقول الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر اوهو اقرب حتى انشد فاغرب) والثانى (كقول الاخر ان كنت ازمعت) اى عزمت (على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل) والثالث (مثل قول الحريرى قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه) فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ماروى انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبى عليه السلام كفا من الحصاء فرمى به وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اى قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريرى وقبح اللكع على صيغة المجهول من قبحه الله اى ابعده عن الخير واللكع كصرد اللئيم والعبد الاحمق (و) الرابع مثل (قول ابن عباد قال) اى الحبيب (قال لى ان رقيبى شيء الخلق فداره) من المداراة وهى المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب (قلت دعنى وجهك الجنة حفت بالمكاره) اى دعنى ولا تفضحنى فانى اعلم انه لابد من تحمل مكاره الرقيب فان وجهك الجنة حفت بالمكاره ولابد لطالب الجنة من مشاق التكاليف اودعنى ولا تمنعنى من العنف بالرقيب فان وجهك الجنة فلابد له من ملاقاة المكاره فقوله الجنة حفت بالمكاره اقتباس من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره يقال حففته بكذا اى جعلته محفوفا محاطا ومما ينبغى ان يلحق بالاقتباس تضمين الكلام شيئا من كلام عظماء الدين ممن يتبرك بهم وبكلامهم سيما الصحابة الكرام والتابعين العظام ومن ينخرط فى سلك هذا النظام وليكن هذا مما لوح به قوله ومما يتصل به كما نبهنا عليه (وهو) اى الاقتباس (ضربان ما لم ينقل فيه المقتبس من معناه الاصلى) بل استعمل فى مفهومه الاصلى وان يغير ما استعمل فيه هذا المفهوم بغير تبدل فرد بفرد (كما تقدم) من الامثلة الاربعة فان قوله فصبر جميل استعمل فى مفهومه اما اذا اريد فصبر جميل اجمل فظاهر واما اذا اريد فامرى صبر جميل فلان مفهوم امرى صبر جميل واحد وان اختلف ماصدق عليه امرى فان الامر فى القرأن امر يعقوب عليه السلام وفى الشعر امر الشاعر وفيه نظر لان اتحاد المفهوم فى ضمير المتكلم لا يتم الا ان يكتفى ببقاء اكثر الالفاظ على مفهومه وهكذا حفت بالمكاره فان المكاره على مفهومه ولكن تغير الفرد وحفت بمعناه لكن الضمير الى وجه الحبيب لجعله بمنزلة الجنة (وخلافه) اى ما لم ينقل

فيه المقتبس من معناه الاصلى (كقوله) اى قول ابن الرومى (لئن اخطات فى مدحك فما اخطات
فى منعى لقد انزلت حاجاتى بواد غير ذى زرع) اى بجناب لاينفع هو اقتباس من قوله تعالى
حكاية عن ابراهيم عليه السلام ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم
والمراد به واد لانبات فيه ولا ماء ومن لطيف هذا النوع قول بعضهم فى صبيح الوجه دخل
الحمام فحلق رأسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤه * والبس من ثوب الملاحة ملبوسا * وقد جرد
الموسى لتزيين رأسه * فقلت لقد اوتيت سؤلك ياموسى (ولا بأس بتغيير يسير فى اللفظ للوزن
اوغيره) كالتنبيه لانه ايراد القرآن او الحديث لاعلى انه منه نعم لو اورد على انه منه لايصح
التغيير واما التغيير الكثير فيخرجه عن كونه اقتباسا والتغيير اليسير كوضع المظهر موضع
المضمر كقوله اى قول بعض المغاربة قد كان ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا فان القرآن
انا اليه راجعون او تبديل اللفظ بلفظ يساوى مفهومه مفهومه كتبديل ما خلق له بما هو
مخلوق له كقول القاضى منصور الهروى الازدى * ولو كانت الاخلاق تحوى وراثة * ولو كانت
الاراء لاتتشعب * لاصبح كل الناس قد ضمهم هوى * كما ان كل الناس قد ضمهم اب * ولكنها
الاقدار كل ميسر * لما هو مخلوق له ومقرب * فانه مقتبس من قوله عليه السلام اعملوا فكل ميسر
لما خلق له اووضع ضمير راجع الى ما يساوى مفهومه مفهوم لفظ فى المقتبس موضعه كقول عمر
الخيام * سبقت العالمين الى المعالى * بصائب فكرة وعلو همة * ولاح بحكمتى نور الهدى * فى ليالى
للضلالة مدلهمة * يريد الجاهلون ليطفؤه ويابى الله الا ان يتمه فان اصله يتم نوره اى نور الله
فوضعه موضع الضمير الراجع الى نور الهدى وهو يساوى نور الله واعلم ان قوله فى الامثلة
السابقة حفت بالمكاره من قبيل تغيير الظاهر المقتبس فانه وضع فيه ضمير الجنة موضعها فى
المقتبس (واما التضمين فهو ان يضمن الشعر) يقول ضمنت الاناء الماء اى جعلت الماء فيه
والتضمين فى العرف بمعنيين احدهما تضمين الشعر بيته وثانيهما جعل البيت بحيث لايتم معناه
الا بما يليه ويخص الاول باسم تضمين الشعر والثانى باسم تضمين البيت كذا يستفاد من القاموس
لكن المصنف سيصرح بتضمين مادون البيت ومافوقه وتضمين المصراع ومادونه فلذا قال
(شيئا من شعر الغير) يعنى بيتا كان اوفوقه اودونه من المصراع ومادونه والشارح المحقق
جوز تضمين الشاعر شعره شيئا من شعر آخر له حتى قال فالاولى ان يقول شيئا من شعر آخر
لكنه لم يلتفت اليه لندرته هذا ويتجه على التعريف انه ان اريد بقوله من شعر الغير البيان حتى
يكون المعنى شيئا هو شعر الغير لايتناول تضمين مادون المصراع وان اريد معنى البعض لايتناول
تضمين تمام شعر الغير (مع التنبيه عليه) اى على شعر الغير وفيه مسامحة نبه عليه الشارح
حيث فسر الضمير بانه شعر الغير ولك ان تجعله للتضمين المستفاد من تضمين اى مع التنبيه على
التضمين (ان لم يكن) ذلك الشعر (مشهورا) عند البلغاء وان اشتهر فيتم التضمين بدون التنبيه
فقوله ان لم يكن مشهورا تقييد لوجوب التنبيه لا لاصل التنبيه كما يتبادر ولولا التنبيه الى الشهرة
لكان سرقة لاتضمينا هكذا حققه الشارح والظاهر انه لوكان الخطاب بالشعر لم يعرف ان
المضمن شعر الغير يتم التضمين بدون التنبيه والشهرة ولايخفى ان قيد التنبيه او الشهرة ليتميز
عن السرقة والتوارد لا لمجرد التميز عن السرقة اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر
الغير فكقول عبد القاهر بن الطاهر التميمى * اذا ضاق صدرى وخفت العدى * تمثلت بيتا
بحالى يليق * فوالله ابلغ ما ارتجى * وتالله ادفع ما لا اطيق * العدى بالضم والكسر اسم جمع
بمعنى الاعداء وتمثلت انشدت بيتا واما تضمين بيت بدون التنبيه فكقول بعضهم كانت بلهنية
الشبيبة سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة مجمل * وقعدت انتظر المنايا كواكب * عرف المحل

وبات دون المنزل * البلهنية من العيش سعته من فوقهم وهو فى شباب ابله براد غفلة صاحبهما والبيت الثانى لمسلم بن الوليد الانصارى واجتماع التنبيه والشهرة فى قول ابن العميد *كانه كان منطويا على احسن *ولم يكن فى قديم الدهر انشدنى* وفى الايضاح *ولم يكن فى ضروب الشعر انشدنى* ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا *من كان بالفهم فى المنزل الخشن* البيت الثانى لابى تمام الاحنة كالبدعة الحقد والجمع احن كعنب واسهلوا ساروا فى السهل ضد الحزن واما تضمين المصراع مع التنبيه (كقوله) اى الحريرى (على انى سانشد عند بيعى *اضاعونى واى فتى اضاعوا) المصراع الاول لغلام عرضه ابو زيد على البيع والثانى للعرجى الشاعر عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه والنسبة الى العرج على وزن الفرس وهو منزل بطريق مكة وقيل لامية بن ابى الصلت وتمامه *ليوم كريهة وسداد ثغر *فقوله ليوم متعلق باضاعونى واللام للوقت والكريهة شدة الحرب وسداد الثغر بالكسر لاغير سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان والمعنى اضاعونى فى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقى احوج ما كانوا الى واى فتى اى كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تقديم وبدون التنبيه فكقول الاخر* قد قلت لما اطلعت وجناته* حول الشقيق الغض روضة آس* اعذاره السارى العجول توقفا* ما فى وقوفك ساعة من باس *المصراع الاخير لابى تمام واما تضمين ما دون المصراع كقوله* كنا مع الدهر فى بوس نكابده *والعين والقلب منا فى قذا واذا * لان اقبلت الدنيا عليك بما *تهوى فلا تنسنى ان الكرام اذا* ولابد هنا من تقديرنا فى البيت لان المعنى لايتم بدونه بخلاف قول الحريرى فانه لايحتاج الى تقديره فتضمين ما دون البيت قسمان تضمين بعضه مع تقدير الباقى او ما لابد منه وتضمينه بلا تقدير ولا يخفى ان حسن التضمين بان يكون المتضمن مما تميل اليه الطباع وتألفه وتأنس به اما لشهرته او اشتماله على مزايا بديعة وكون صاحبه ممن يعتد بكلامه ويشتهى سماع مقاله (واحسنه) ما يتصرف فيه لكن لا فى لفظه لانه ان كثر لا يبقى مضمنا بل ينقلب سرقة فالاولى الحفظ عن يسيره ايضا ليكون ابعد عن السرقة بل فى معناه بايداع نكتة فى لفظ المضمن كما يشير اليه قوله (ما زاد على الاصل بنكتة) لطيفة (كالتورية) وقد عرفتها (والتشبيه فى قوله) اى قول صاحب التحفة (اذا الوهم ابدى) اى اظهر (لى لماها) اى شربة سواد اللون شفتها او سمرتها وفى القاموس اللمى مثلثة اللام سمرة الشفة او شربة سوداء فيها وهذا لايخ عن وصمة فلذا استندا بها الى الوهم الذى شانه الكذب (ثغرها تذكرت ما بين العذيب) تصغير عذب والعذب المستساغ من الطعام والشراب او اعذب تصغير ترخيم والاعذبان البراق والخمر (وبارق) اى الثغر الشبيهة بالبرق يعنى ما ابدى لى وهم شفتها وثغرها وادرج فى ابداها شائبة نقص فى شفتها تذكرت ما بين ريق فمها وثغرها من لسانها الذى تلذذت بها وبمصها ودفعت ما فى القاء الوهم من التردد فى كمال حبها وجعل الشارح العذيب بمعنى الشفة وما بين العذيب وبارق بمعنى البريق ولعل ما ذكرنا اعذب (ويذكرنى) الوهم من الادكار (من قدها ومدامعى) بيان لما بعده قدم عليه (مجر) مفعول يذكرنى (عوالينا) جمع عالية وهى اعلى القناة او رأسها او نصفه الذى يلى السنان (ومجرى السوابق) اى جريان سوابق الخيل يعنى يذكرنى الوهم قدها ومدامعى الجارية كسوابق الخيل الذين جروا الرماح ففيه تشبيه تمثيل لصورة قدها الساكنة فى العين المضمة بالمدامع الجارية للعوال فنعم التضمين هذا التشبيه بمجاوزة خيال القد فى المدمع فقد زاد الشاعر فى البيت الاول على الاصل بالتورية ونعم التورية اذ لا تورية اروج مما هى فى بيان

حال المهوية سيما حال ذكرناهما وفى الثانى تشبيه النية الذى ظهر بالتوجيه الوجيه الذى له فضل عند ذويه اذ الاصل بيت ابى الطيب فى مطلع قصيدة له اعنى تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين المعروفين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فيما بينهم مفعول تذكرت ابدل منه مجر عوالينا اوظرف تذكرت اوظرف مجرو وقد جوز تقديم الظرف على المصدر والمفعول مجر وعرف بهذا ان التضمين نوعان ما بقى فيه المضمن على معناه الاصلى وما انتقل فيه عن معناه الاصلى الى معنى آخر ولا يبعد ان يشترط فيما اذا نقل من معناه الاصلى الى معنى آخر ان يكون المعنى الثانى ابلغ من الاول اذ لوكان دونه لكان مذموما ولو كان مثله لكان ابعد من الذم ولا يظهر اختصاص زيادة الحسن لزيادة على الاصل بالتضمين لجريانهما معنى فى الاقتباس وكانهم لم يلتفتوا اليه اذ لا يتصور فيه زيادة على الاصل ولا يليق التفوه بالزيادة فيه اذ اصله القرآن والحديث (ولا يضر) فى التضمين (التغيير اليسير) لما قصد تضمينه قال المصنف فى الايضاح ليدخل فى معنى الكلام ولا يبعد ان يدفع به ضرر التغيير ردا على التقفية ايضا وكلاهما فى قول بعضهم فى يهودى به داء الثعلب * اقول لمعشر غلطوا وغضوا * من الشيخ الرشيد وانكروه * هو ابن جلا وطلاع الثنايا * متى يضع العمامة تعرفوه * والبيت لسحيم بن وثيل بالثلثة على فعيل واصله مشهور فغير من التكلم الى الغيبة ليدخل فى المقصود ولينتظم التقفية والمعنى غلطوا فى حقه ونقصوا ووضعوا من قدره يقال غض منه نقص ووضع من قدره وفيه تهكم قد لا يف باستعمال الرشيد وفى التضمين نكتة وهى التعريض بداء الثعلب فيه وانه غطى بعمامته داء الثعلب فاذا وضع العمامة يظهر ما خفى تحت العمامة (وربما سمى) وفى استعمال ربما اشارة الى قلة استعمال الاسم (تضمين البيت فما زاد استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا) لان الشاعر الثانى قد اودع شعره شيئا من شعر الغير هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب وهذا وان كان لا يظهر فى تضمين بيت واحد مصرفا لكنه وجه التسمية ولا مشاحة فيه (ورفوا) لانه جعل شعر الغير ملتصقا فى صحبة شعره والرفو جعل الغير ملتصقا وقال الشارح لانه رفى خرق شعر الغير بشعره ونحن نقول لانه لما اخذه فقد خرق شعر الغير فرفاه بما ضمه اليه (واما العقد فهو ان ينظم نثر) وان كان قرآنا او حديثا لكن (لا على طريق الاقتباس) خرج به اقتباس القرآن والحديث وبقى عقدهما وهو النظم مع تغيير كثيرا ومع التنبيه على انه من احدهما اما عقد القرآن فكقول الشاعر * انلنى بالذى استقرضت خطا * واشهد معشرا قد شاهدوه * فان الله خلاق البرايا * عنت لجلال هيبته الوجوه * يقول اذا تداينتم بدين * الى اجل مسمى فاكتبوه * واما عقد الحديث فكقول الامام الشافعى المطلبى ابن عم النبى صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه * عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية * اتق المشبهات وازهد ودع * ما ليس يعنيك واعملن بنية * عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين و بينهما امور متشابهات وقوله وازهد فى الدنيا يحبك الله وقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واراد بقوله عندنا ائمة الحديث او عند اهل العلم واكد الامر بالعمل بالنية من بين الامور الاربعة تنبيها على انه من بينها لوجوب وتأكيد الرد على من يخالفه فى وجوب النية فى بعض الاعمال واتى بالامر مع انه ليس لفظ الامر الا فى الزهد لان سوق الاحاديث يفيد الامر والطلب استحسانا او وجوبا واحسن العقد ان يزيد بيانا على اصله ويجعله اوضح كما يشاهد فى هذا العقد ولو قال بالاقتباس لكان احسن لان ظاهر قوله لا على طريق الاقتباس يخرج عقد غير القرآن والحديث من غير تنبيه فانه على طريق الاقتباس لكنه ليس باقتباس (كقوله) اى قول ابى العتاهية (ما بال من اوله نطفة واخره جيفة يفخر) اى ما سبب افتخاره وقوله يفخر حال

(عقد قوله على رضى الله عنه مالابن آدم والفخر وانما اوله نطفة واخره جيفة) وقوله والفخر مجرور مفعول معه ومابالك والعضب فان قلت هل ليس لابن آدم الااوله نطفة واخره جيفة قلت نعم لمن يفتخر فتأمل ومما عقد من المثل قول الشاعر * لبس جديدك اى لابس خلق * ولا جديد لمن لا يلبس الخلقا * عقد المثل لا جديد لمن لا خلق له اصله ماقالته عايشة رضى عنهما وقد وهبت مالا كثيرا ثم امرت بثوب لها ان يرقع بضرب فى الحث على استصلاح المال واعلم ان عايشة رضى الله عنها امرت بترقيع ثوبها التلبسه وتنفق مالها فى سبيله تعالى واراد بقوله لا جديد لمن لا خلق له انه لا جديد من حال الجنة لمن لا خلق له فى الدنيا ولم يعرف الناس معنى كلامها فاشتهر فى غير مرامها وصار مثلا والله تعالى اعلم (واما الحل) وهو فى اللغة الفتح ضد العقد وفى النظم ارتباط كل جزء باخر بحيث لا يمكن ان يتأخر اويتقدم فكانه عقد كل ما لاخر بحبل بخلاف النثر فانه لا اتصال بهذه المثابة فنثر النظم حل عقد الارتباط (فهو ان ينثر نظم) قال المصنف وشرط كونه منقولا لا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا فى محله غير قلق اى غير مضطرب هذا ولا وجه لتخصيص هذا الاشتراط بالحل دون العقد (كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته) اى صارت ثمرات نخلاته كالحنظل فى المرارة (لم يزل سوء الظن يقتاده) اى يعوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق توهمه الذى يعتاده) اى يجعله من عاداته يقال اعتاده اى جعله من عادته فيعمل على مقتضى توهمه (حل قول ابى الطيب * اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه * وصدق مايعتاده من توهم) يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اى اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق مايخطر بقلبه من التوهم على اصاغره وكونه موضحا لما فى النظم مفسرا له يزيده حسنا (واما التلميح) لمح اليه كمنع اختلس النظر كالمح البرق والنجم لمعا والمرآة من وجهها امكنت من ان تلمح تفعل ذلك الحسناء ترى محاسنها ثم تخفيها كذا فى القاموس فاخذا باب الصناعة التلميح بمعنى النسبة ان اللمح باحد المعانى لان الكلام الملح محل اختلاس النظر الى المعنى المشار اليه ومحل لمع المعنى المشار اليه كلمع البرق الخاطف ومحل دلالة المعنى المشار اليه وقد جعل الشارح العلامة التلميح ايضا اسماله وهو فى اللغة الاتيان بشيء مليح وهو غير مشهور وربما لم يعثر الشارح عليه حتى انكره وخطأ العلامة والاحتياط التوقف فان العلامة يبعد ان يسوى بينهما من غير ان رآه فى كتاب اوسمعه من ثقة (فهو ان يشار) فى فحوى الكلام (الى قصة اوشعر) وزاد الشارح اومثل سائر ولا يخفى ان منه الاشارة الى حديث اوآية كما يقال فى وصف الاصحاب رضى الله عنهم والصلوة على اصحابه الذين هم نجوم الاقتداء والاهتداء فان فيه تلميحا الى قوله صلى الله عليه وسلم اصحابى كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وكقول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأى مختلف فان فيه تلميحا الى قوله تعالى لكم دينكم ولى دين (من غير ذكره) راجع الى المشار اليه المدلول عليه بقوله فهو ان يشار الى قصة اوشعر اوالى واحد من المذكور المستفاد من كلمة او واقسام التلميح على ماذكره الشارح ستة وعلى ماذكرنا ثمانية ثالثها ما فى النظم من الاشارة الى القصة (كقوله) اى قول ابى تمام * لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى * قلوبا عهد نا طيرها وهى وقع * افردت علينا الشمس والليل * راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع * تضاضوها صبغ الدجنة وانطوى * لبهجتها ثوب السماء المجزع * (فوالله ماادرى احلام نائم الت بنا ام كان فى الركب يوشع) فوضع الضمير فى اخراهم للاخبة المرتحلين اى لحقنا بمن تأخر منهم وحوم الهوى اى اطار

الهوى قلوبا عهدناها اى عرفنا طيرها وهى وقع جمع واقع اى ساكنة غير طايرة يعنى وجدناهم حين لحقنا بهم تدور قلوبهم حول الهوى ولا تسكن على خلاف ما عهدناهم فردت علينا الشمس حال كون الليل راغما مظلما كأنه من ظلمته مختلط بالرغام والغبار او حين كونه دايلا مشرفا على الزوال من ظهور الشمس والباء فى قوله بشمس لهم للتجريد اى ردت الشمس بشمس لهم اى شمسهم بحيث يجرد فيه منه شمس ردت علينا من جانب الخدر اى من وراء الستر اطلاع والخدر كالستر ستر يمد فى ناحية البيت للجارية وكل ما واراك من بيت ونحوه نضا اى اذهب ضوءها صبغ الدجنة اى الظلمة من وجه السماء وازالها يقال نضا الخضاب ذهب لونه وكانه بالباء وجعل صبغ الدجنة منصوبا بنزع الخافض والمجزع اسم مفعول من الافعال والتفعيل كل ما فيه سواد وبياض يريد سواد الظلمة وبياض الكوكب وصف نجومه بالاحبة المرتحلين وطلوع شمسه بوجه الحبيب من جانب الخدر فى ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيرا وتدلها وقال اهذا حلم اراه فى النوم الاول ام كان فى الركب يوشع النبى عليه السلم (اشار الى قصة يوشع) بن نون فتى موسى عليه السلام (واستيقافه الشمس) اى طلبه وقوف الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعى الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم ولا يبعد ان يجعل قوله ام كان فى الركب يوشع من قبيل رب حام اى من رد بدعائه الشمس واحسن ما يشار به الى القصة ان يكون فيما انت نظاير خصوصيات القصة كأن تقول فى رد الشمس من جانب الخدر واستيقافه مصلحة المقاتلة مع غلبات الشوق وجنود نكايات الهجر ورابعها التلميح الى الشعر (كقوله لعمرو مع الرمضاء) اى الارض الحارة ترمض فيها القدم اى يحترق (والنار) عطف على الرمضاء (تلتظى) حال من النار (ارق) خبر لقوله لعمرو وعامل فى قوله مع الرمضاء يقال رق له اذا رحمه (واحفى) من حفى عليه كرضى بالغ فى اكرامه واظهر السرور والفرح واكثر السؤال عن حاله (منك فى ساعة الكرب) على وزن الضرب كالكربة هو الغم الذى يأخذ النفس هكذا بين اعرابه الشارح وفيه ان معمول اسم التفضيل لا يتقدمه الا فى مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا فالاوجه ان قوله مع الرمضاء حال من المبتدأ وتلتظى صفة النار مثل امر على اللئيم يسبنى والمعنى لعمرو مع ابتلائه بالرمضاء والنار الملتظية ارق واحفى منك من ان المبتلى لا يرق لغيره (اشار الى البيت المشهور المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار) يريد بعمرو جساس بن مرة روى ان بسوس زارت اختها اهيلة ام جساس بجارلها من جرم بن ربان بطن من قضاعة فدخلت ناقة الجرمى حمى كليب فرماها واختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها فصاحت بسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة اهداى فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلما تباعد كليب عن الحى خرج جساس وتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثنى بشربة ماء فاسرع قتله فقيل المستجير بعمرو البيت فاشتد الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها التغلب على بكر قال الشارح ولهذا قيل اشأم من البسوس ويحتمل ان يكون اصل المثل من بسوس امرأة مشؤمة من بنى اسرائيل اعطى زوجها ثلاث دعوات مستجابات فقالت اجعل لى واحدة قال فلك فماذا تريدين قالت ادع الله ان يجعلنى اجل امرأة فى بنى اسرائيل ففعل فرغبت عنه فارادت شيأ فدعا الله عليها ان يجعلها كلبة نباحة فجاء بنوها فقالوا ليس لنا على هذا قرار تعيرنا بها الناس ادع الله أن يردها الى حالها ففعل فذهبت الدعوات بشومها وخامسها التلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط

القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان القتادة والخرط قاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا فظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان هو ودونه خرط القتادة يضرب للامر الشاق والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها وسادسها وسابعها التلميح الى الشعر في النثر كقول الحريري فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني ضيلة من الرقش في انيابها السم ناقع من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان يريد اني بت من سخطك على الم كاني رائني حية دقيقة فيها نقط سود فيما بين انيابها السم مجتمع وخص الضيلة لانها اخبث الحيات المساورة المواثبة والضيلة الحية الدقيقة والرقش جمع رقشاء كحمر جمع حمراء وهي الحية فيها نقطة سواد و بياض والانياب جمع ناب والناقع المجتمع من السم وثامنها التلميح الى المثل كقول العتبي فيا لها من هرة تعق اولادها اشار الى المثل اعق من الهرة تأكل اولادها والعقوق ضد البر (فصل) من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء وانما يوصى بتحسين المواضع الثلثة لان اشد ما يعاب على الصانع ان يقصر في اول فعله لانه يدل على كمال ضعفه لان كمال القوة وشهرة العقل في اول الامر فاذا توانى فيه ينفر عنه المخاطب في الغاية ويحتقره وحسن التخلص مما يتوقعه كل احد وينتظر ان يشاهد ما عمله في الانتقال الى المقصود فان اول الكلام توطئة لما ينتقل اليه فاذا لم ينتقل كما ينبغي ظن به انه سقط مع كمال تحفظه فيشهد عليه بضعف الروية ونقصان الاستطاعة والانتهاء محل انقضاء القوة فاذا جاء كما ينبغي ظهر كمال الصانع وبدأ سلطانه وتمكن حسن فعله الى نظر وعظم وقعه وقال المصنف الابتداء اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن والتخلص يترقبه السامع وينتظره انه كيف يقع فاذا كان حسنا ملايم الطرفين حرك من نشاط الصانع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس والانتهاء اخر ما يعيه السامع و يرتسم في النفس فان كان حسنا تلقاه السمع واستلذ به حتى يجبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انسا المحاسن الموردة فيما سبق واقول ومن هذا القبيل المبالغة في وصف حسن وجه الحبايب ثم موضع النطاق ثم الساق والقدم (ينبغي للمتكلم) شاعرا كان او كاتبا (ان يتأنق) اى يعمل بالانيق كذا في القاموس وقال الشارح اى ان يفعل فعل المتأنق في الرياض من تتبع الانق والاحسن يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اى يعجبه (في ثلثة مواضع من كلامه حتى يكون اعذب لفظا) بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل والغرابة ومخالفة القياس وتخصيصه بالبعد عن التنافر والثقل مخل بالمقصود (واحسن سبكا) بان يكون في غاية البعد من التعقيد وضعف التأليف بكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة و يكون المعاني مناسبة بالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس مثلا بل يصاغان صياغة تناسب وتلاءم (واصح معنى) بان يسلم من كونه متكلفا تابعا لالفاظ ركيكة وغير متناسبة وان يكون مبتذلة او غير مهمة في المقام ويسلم عن التناقض وابهامه وعن كونها معاني متقاربة بحيث يشبه التكرار ولا يخفى انه بعد ما شرط كون المعاني متناسبة بالفاظها وان يصاغا صيغة تناسب وتلاءم لاحاجة الى ما ذكره الشارح انه مما يجب المحافظة عليه ان تستعمل الالفاظ الرفيعة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملايمات الاستعطاف وامثال ذلك (احدها الابتداء) فابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل (كقوله) اى قول امرئ القيس (قفا) التثنية للتكرار او صيغة التأكيد بالخفيفة قلب النون

الفا اجراء للوصل مجرى الوقف او المخاطب اثنان كما يشهد به (نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل) السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوى والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والالم تصح الفاء قال الشارح وقدح بعضهم فى هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل فى نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك فى النصف الثانى بل اتى فيه بمعان قليلة فى الفاظ غريبة فباين الاول اقول قد نبه المصنف بايراده انه يكفى فى حسن الابتداء حسن المصراع الاول (وكقوله) اى وحسن الابتداء فى وصف الدار كقول اشجع السلمى (قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام) فى الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفى جعل جمال الايام لباساله تشبيه له فى الشرف بالكعبة لانه الذى يلبس من بين البيوت (ويجب ان يجتنب فى المديح ما يتطير به) يستفاد منه ان من موجبات حسن الابتداء ايراد ما يتفاءل به (كقوله) اى قول ابن مقاتل الضرير (موعد احبابك بالفرقة غد) فقال له الدهى موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء (واحسنه) اى احسن الابتداء (ما ناسب المقصود) بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله فيكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا فى الابتداء ففرق بين هذه المناسبة وبين الملايمة المرغبة فى التخلص لانها ليست بمعنى الاشارة بل بمجرد عدم التباعد بين ما شبب به وبين المقصود بحيث يكون جمع ما شبب به مع المقصود جمع اجنبيين فلا يلزم البراعة منها (ويسمى) اى الابتداء المناسب كما هو الظاهر وكون الابتداء مناسبا للمقصود على ما فسره الشارح (براعة) من برع مثلا اذا فاق اصحابه فى العلم اوغيره اوتم فى كل كمال وجمال (الاستهلال) هو اول صوت الصبى حين الولادة واول المطر اى تفوق او جمال تام بسبب الاستهلال اى اول افادة المقصود (كقوله) اى قول ابى محمد الخازن فى التهنية يهنى الصاحب بولد لابنته (بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد فى افق العلا صعدا) يحتمل ان يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سماء المجد جعل المجد كالسماء واثبت له كوكبا هو المولود وان يريد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد اى ظهر بهذا المولود قوة طالع المجد وكون كوكبه فى غاية الصعود (وقوله) اى قول ابى الفرج الساوى (فى المرثية) اى مرثية فخر الدولة (هى) اى القصة (الدنيا تقول بملاء) وهو بالكسر قدر ما يملاء به (فيها) فهاحذار (حذار) اى احذر (من بطشى) اى اخذى الشديد (فتكى) اى قتلى بغتة والقول بملاء الفم القول الصريح الظاهر اى تقول بموت المرثى ذلك لان موته يدل صريحا على انه لا نجاة من بطشها اوتقول بعد موت المرثى لانه كان حاجز المفاسد الدنيا مصلحالها (وثانيها) اى ثانى المواضع الثلثة التى ينبغى للمتكلم ان يتأنق فيها (التخلص) اى وجدان الخلاص يقال خلصه تخليصا اعطاه الخلاص ووضعوا لهذا العمل التخلص المبنى على التكلف لانه يحتاج الى مزيد تكلف ومقاساة تعب فى تحصيله (مما شبب الكلام به) اى اوقد الكلام به ايقادا شديدا حتى التهب يقال شب النار توقدت وشبت شبا اوقدت لازم ومتعد مما قبل المقصود من الشعر بمنزلة وقود يوقد به نار البيان ليقع المقصود فى التهابها واخذ هذا اللفظ من الشباب بالفتح بمعنى اول الشىء اى جدى وافتتح به اومن شب التمر زاد فى لونه واظهر حسنه وجماله فمعنى شبب الكلام به زين اواظهر جماله به فلاحاجة فى حل التشبيب على الافتتاح الى ما نقل الشارح عن الامام الواحدى من ان التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون فى ابتداء قصايد الشعر فسمى ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن فى ذكر الشباب (من نسيب) اى وصف للجمال

(اوغيره) كالادب والافتخار وغيرذلك (الى المقصود) متعلق بالتخلص (مع رعاية الملاءمة
بينهما) اى بين ماشبب الكلام به وبين المقصود واحترز به عن الاقتضاب وهو ارتجال المقصود
من غير تمهيد مقدمة من المتكلم وتوقع من المخاطب فى الصحاح الاقتضاب الاقتطاع واقتضاب
الكلام ارتجاله واعلم ان التخلص فى العرف تخصيص بالانتقال مما شبب به الكلام الى المقصود
مع رعاية الملاءمة بينهما على ماصرح به فى الايضاح فالاولى ان يقال وثانيها التخلص
اى الانتقال مما شبب الخ لئلا ينافى الاصطلاح ولايظن العارف الاطالة لكن ماذكره
الشارح من انه لامعنى لقوله مما شبب به الكلام من نسيب لان التشبيب بعينه هو النسيب وهو ان
يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها فى العشق يقال هو تشبب بفلان اى نسب بها فتشبيب
الكلام بالنسيب اونحوه مما لايظهر معناه فى اللغة اللهم الا ان يقال لما كان اكثر مايفتتح به
القصايد والمدايح نسيبا واتشبيبا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح فقد اندفع
بما حقق على انه مما يجب لانه لامجال له بعد ذكر كلام الامام الواحدى ثم ان التخلص قليل
فى كلام المتقدمين كما سيشير اليه من ان مذهب العرب هو الاقتضاب واما المتأخرون فقد
الهجوا به لمافيه من الحسن وبراعة الشاعر ولعل حسن الاقتضاب دعوى ان المقصود
من كمال الحسن بلغ غاية مراتب القبول بحيث يتمكن فى جميع اينما وقع ثم وجوب التأنق
فى التخلص ليس مبنيا على عدم صحة الاقتضاب وليس دائرا على مذهب المتأخرين كما يكاد
يتقرر فى الوهم القاصر بل مع حسن الاقتضاب اذا عدل عنه الى التخلص ينبغى ان يتأنق فيه
(كقوله) اى قول ابى تمام فى عبدالله بن طاهر (يقول فى قومس) بالضم وفتح الميم صقع كبير
بين خراسان وبلاد الجبل واقليم بالاندلس والظرف يتعلق بيقول (قومى) فاعل يقول ولايخفى
شدة تناسب قومى وقومس سيما مع تناسب السين والياء لان احدهما ينقلب الى
الآخر كما فى سادس وسادى (وقد اخذت منا) حال من قومى اى نقصت منا القوة
واثرت فينا يقال اخذ منه اذا انقصه واثر فيه (السرى اعتبر تأنيث تأنيث السرى
على لغة بنى اسد فيهما وفى هدى لانهما على وزن الجمع دون المصدر الاعلى استعمال
قليل فتوهموا انهما جمع سرية وهدية على وزن غرفة وليس التأنيث لتغليب
خطى على السرى لان المؤنث لايغلب على المذكر والسرى السير عامة الليل (وخطى) جمع
خطوة كسجدة وهى ما بين القدمين (المهرية) المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة
فيهم نجايب تسبق الخيل فيقال لابلهم ابل مهرية (والقود) جمع اقود وهو الشديد العنق
وقال الشارح وهى الطويلة الظهور والاعناق اى يقول فى قومس قومى والحال ان
مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية
عطف على السرى لا على قولهم منا يعنى ان السرى اخذت منا ومن خطى الابل على مايتوهم
ومفعول يقول قوله (امطلع الشمس) مبتدأ خبره (تبغى) اى تطلب (ان تؤم) اى تقصده
(بنا) اى معنا يعنى هل تسرى معنا الليل الى مطلع الشمس يحتمل ان يريدوا الشمس الحقيق
ويحتمل ان يريدوا منزل ممدوحه (فقلت كلا ولكن مطلع الجود) ردع للقوم وتنبيه يعنى
لااقصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الشمس وتنبهوا انه لاوجه لقصد مطلع الشمس
مع وجود مطلع الجود اوانه لاينبغى ان يسمى منزله منزل الشمس ولكن مطلع الجود
قال الشارح واحسن التخلص ماوقع فى بيت واحد كقول ابى الطيب * نودعهم والبين
فينا كانه قنا ابن ابى الهيجاء فى قلب فيلق البين الفراق والفيلق الجيش (وقد ينتقل منه) اى
مما شبب به الكلام (الى مالايلائمه ويسمى) ذلك الانتقال (الاقتضاب وهو مذهب العرب) اى

العرب الجاهلية يرشد اليه قوله (ومن المخضرمين) اى الذين مضى بعض عمرهم فى الجاهلية وبعضه فى الاسلام اومن ادركهما اوشاعر ادركهما فالقلة المستفادة من قوله وقد ينتقل بالنسبة الى من بعد العرب والمخضرمين فاياك وتوهم القاصر ان التمثيل بشعر ابى تمام للاقتضاب الذى هو مذهب العربية ومن يليهم سهو (كقوله) اى قول ابى تمام وهو من الشعراء الاسلامية فى الدولة العباسية (لو رأى الله) اى علم الله (ان فى الشيب خيرا جاورته الابرار فى الخلد) اى فى الجنة بقرينة الابرار (شيبا) جمع اشيب حال من الابرار لان اللايق ان يجاوره الابرار على احسن حال اولان الجنة دار الخير ولا يخفى ان مقتضى المقام ان يقول ماجاوره احد من الابرار شابا الا انه راعى مصلحة الوزن فجعل المعنى تابعا للفظ ثم انتقل الى مايلايمه فقال (كل يوم تبدى صروف الليالى خلقا من ابى سعيد غريبا) ويمكن ان يخرج هذا البيت من الاقتضاب الى التخلص بان يقال رجح بترجيح الشباب على الشيب الخلق الغريب الجديد على الخلق القديم اوبان يقال يريد انه مع ابتلاى بالشيب لاباس لى بظهور غرايب خلق ابى سعيد ولا يخفى انه لا يوافق نفى الخبر عن الشيب ماجاء فى مدح الشيب وفضله فى الشرع فاللايق بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله (ومنه) اى من الاقتضاب (مايقرب من التخلص) فى انه يشوبه شئ من الملايمة (كقولك بعد حمد الله امابعد) فانى قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من الحمد الى كلام آخر من غير رعاية ملايمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل الى لفظ امابعد اى مهمايكن من شئ بعد حمد الله فكذا قصدا الى ربط هذا الكلام بما قبله (وقيل وهو فصل الخطاب) فى القاموس امابعد اى بعد دعائى لك واول من قاله داود عليه السلام اوكعب بن لوى هذا ويعلم منه انه يقال من غير ان يقع بعد حمد اوغيره ومعناه حينئذ بعد دعائى لك والاظهر ان فصل الخطاب الفاصل بين الحق والباطل اوالخطاب المفصول الغير المتشابه وكل منهما نتيجة العلم بالشئ على وجه الكمال وان قال ابن الاثير والذى اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو امابعد لان المتكلم يفتتح فى كل امر ذى شان بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله امابعد هذا والمفعول المقبول ان المراد من هذا المفعول ان امابعد من فصل الخطاب (وكقوله هذا وان للطاغين لشر مآب) فذكر هذا يقربه الى التخلص لان فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اماخبر مبتدأ محذوف اومبتدأ خبره محذوف اوفاعل فعل محذوف (اى الامر هذا اوهذا كما ذكر) اومعنى هذا اومفعول فعل محذوف اى خذ هذا (و) قد يكون الخبر مذكورا مثل (قوله) تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها (هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب) ولا يخفى ان التصريح بالخبر فى بعض المواضع دون باقى الاحتمالات يرجح احتمال حذف الخبر وقال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل وهى علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو احسن موقعا من التخلص وكقوله ماذكر كلمة ثم للتفاوت بين الكلامين ومثله فصل الكلام عن سابقه بقولك ايضا (ومنه) اى من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص (قول الكاتب هذا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الآخر فجأة ومن هذا القبيل لفظ ايضا فى كلام المتأخرين من الكتاب (وثالثها الانتهاء) اى ثالث المواضع الانتهاء (كقوله) اى قول ابى نواس فى الخصيب على وزن الحسيب ابن عبد الحميد (وانى جدير اذ بلغتك بالمنى) اى جدير بالفوز

بالامانى (وانت بما املت منك جدير فان تولنى) اى تعطنى (منك الجميل فاهله والا فانى عاذر) عن منعك اوعن سؤالى (وشكور) لما صدر عنك من سوابق العطايا والاصغاء الى المديح والتحايا (واحسنه) اى احسن الانتهاء (ما اذن بانتهاء الكلام كقوله) اى العربى (بقيت بقاء الدهر ياكهف اهله وهـذا دعاء للبرية شامل) لان بقـائك سبب لكون البرية فى امن ونعمة وصلاح حال او المعنى وهـذ ادعاء لايخصنى بل يشاركنى فيه جميع البرية و وجـه الايذان انه تعورف الاتيان بالدعاء فى الاخر وقد قلت عناية المتقـدمين بهـذا النوع والمتأخرون يجتهدون فى رعايته ويسـمونه حسن المقطع و براعة المقطع (وجميع فواتح السور وخواتمها (واردة على احسن الوجوه) يقـال هذا انما يتمشى على مذهب ابى حنيفة من ان البسملة ليست جزأ من السور والا فلا تفاوت بين الفواتح ونحن نقول المراد بفاتحة السورة الفاتحة ولو على بعض المذاهب (واكملها) من البلاغة (يظهر ذلك بالتأمل) فى تلك الفواتح جملها اومفرداتها والتنبه لرموزها واشـاراتها الا فى بادى النظر بل ربمـا يكون اول السورة دعاء على شخص واخرها مذمة طايفة اوتهديد ووعيد لكن التأمل (مع التذكر لمـا تقدم) فى الفنون الثلثة يفصح عن وجوه من اياها بحيث لايتضح بمزية عليه ولبس مدى بلاغتها مايدخل تحت طاقة البشر بل هو شرذمة ممـا احاط به خالق القوى والقدر ولكن هذا اخر ما القينا اليك من البدايع من افضـال الصانع من الصنايع * ولو تأملت فيهـا وجدت سوى ما برزت به دقايق من الودايع * فلتنظر فيهـا نظر الاعتبار * لتطلع على مالا يحصى من الاسرار * واجتنب من التعصب والانكار * فانه يحرمك عن مشاهدة رياض امتلات من الازهار * وعن ان تجتنى لطايف الثمار * ربنا اللهم بارك فيمـا رزقت * ولا تضع اشجـارا اورقت * ومتع بظلالهـا الطالبين واذق من حلاوة ثمـارها الحاضرين والغائبين * والحمد لله

رب العـالمين * وكان الفراغ من نسخه يوم

الجمعة الازهر رابع عشر شهر ربيع الاخر

عام ثلاثة وثمانين وتسعمائة

وصلى الله على سيدنا محمد

وآله وصحبه اجمعين

تم طبع هذا الكتاب العجيب * والجـامع الاخذ بمجامع كل حاذق ولبيب * المسلمة قضاياه وحججه * المستصعبة على غير اهله مهامهه ولججه * المختومة به دفاتر التحقيق * الذى صار به مؤلفه جديرا بالمدايح وخليق * فى ايام الدولة العزيزية * الفايقة الفاضلة الابريزية * لازالت محفوظة بعناية رب البرية * فى المطبعـة العامرة بنظارة صاحب العطوفة والكمال

(السيد احمد الكمال) الافندى ناظر المعارف العمومية * وبادارة الاستاذ الاكرم

(السيد احمد الطاهر) الافندى مدير المطبعة السلطانية

فى أواسط محرم الحرام لسنة اربع وثمانين

ومأتين والف